

السنة الحادية عشرة. العدد ٧٨ تشرين الأول - تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٨٩

التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة

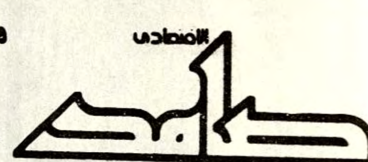
الإنتفاضة : مقدمات التحرر من التبعية التجارية

العلاقات التجارية مع السوق الأوروبية المشتركة

الإدارة الضريبية في الضفة الغربية

الإنتفاضة : حوار القمع والمقاومة

الملف : جهودنا ستكرس لدعم الإنتفاضة



فصلية اقتصادية اجتماعية عمالية
تصدر عن مؤسسة "صامد"
جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين



المدير العام / رئيس التحرير
أحمد أبو علاء

مستشار التحرير
د. يوسف عبد الحق

مدير التحرير
فاروق وادي

يشارك في التحرير:
كوادر مؤسسة "صامد"
ودائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط
منظمة التحرير الفلسطينية

المراسلات:

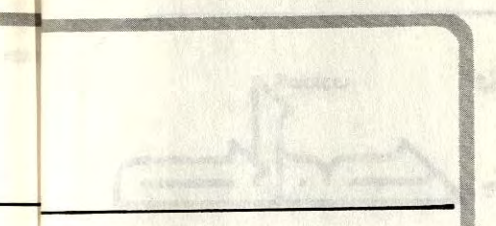
مؤسسة "صامد" : ٨٣ شارع بوغرطة - متيال فيل - تونس
صامد الاقتصادي : ص.ب ١٨٥ - ٩١٠ عمان - الاردن
صامد الاقتصادي : ص.ب ١٥/٥٠٢٤ بيروت - لبنان

المدير المسؤول: محمد احمد عيتاني بيروت - لبنان

التوزيع:
دار الكرمل للنشر والتوزيع - ص.ب ١٧٠٦٧ عمان - الاردن - هاتف ٦٨٩٦٨٥



المحتويات



السنة الحادية عشرة، العدد ٧٨، تشرين الأول - تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٨٩

الافتتاحية

على امتداد سنوات الاحتلال، ألحقت السياسة الصهيونية دماراً واسعاً في البنية الاقتصادية للأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أصاب هذا الدمار كافة القطاعات دون استثناء، حيث ارتكزت سياسة سلطات الاحتلال الاقتصادية على تخريب القاعدة الانتاجية للاقتصاد الفلسطيني من جهة، وتحويل الارض الفلسطينية الى سوق استهلاكية لتصريف المنتجات الاسرائيلية من جهة اخرى.

وقد كان القطاع التجاري في الاراضي الفلسطينية المحتلة هدفا من أهداف السياسة الاسرائيلية، التي عملت على تكبيله واضعاف نموه من خلال سلسلة القيود والاجراءات والقوانين العسكرية التي هدفت الى تعزيز تبعية هذا القطاع، ككل القطاعات الاقتصادية الفلسطينية الاخرى، للاقتصاد الاسرائيلي. وقد تحول هذا القطاع الحيوي والهام عن اداء دوره في دعم الاقتصاد الوطني، الى لعب دور الوسيط، من خلال حصر مهماته الاساسية في تسويق منتجات الكيان الصهيوني في الاراضي الفلسطينية المحتلة، والتي أصبحت تشكل ثاني اكبر سوق للمنتجات الاسرائيلية في العالم بعد الولايات المتحدة الاميركية، اضافة الى دوره في تصدير بعض منتجات الارض المحتلة التي يحتاجها الكيان الصهيوني الى السوق الاسرائيلية، من خلال علاقة في التبادل التجاري أقل ما توصف به انها ظلت تفتقر الى التكافؤ في حدوده الدنيا بين الطرفين. وهذا التبادل التجاري غير المتكافىء، نجم عنه عجز كبير في الميزان التجاري لصالح الكيان الصهيوني.

★★★

ان اسباب الضعف في بنية القطاع التجاري للاراضي الفلسطينية المحتلة، تكمن في مجموعة السياسات والاجراءات التي اختطتها ومارستها سلطات الاحتلال بهدف تغيير هذا القطاع وضمان جعل حركته رهينة بمصلحة الاقتصاد الاسرائيلي.

وبالتأكيد، فان مجموعة هذه الاجراءات والقيود التي تمس القطاع التجاري بشكل مباشر، لا يمكن عزلها عن مجموعة السياسات والاجراءات الاسرائيلية في القطاعات الاقتصادية الاخرى. فالاستيلاء الاسرائيلي المتدرج على مساحات واسعة من الاراضي



الزراعية الفلسطينية ومصادر المياه، أسهم في تقليص الانتاج الزراعي للأراضي المحتلة. وضرب القاعدة الصناعية الفلسطينية والحيلولة دون نموها وتطورها، اضافة الى إمتصاص الايدي العاملة الفلسطينية في المشاريع الانتاجية الاسرائيلية، كل ذلك أدى الى تناقص الطاقة الانتاجية في المشاريع الصناعية المحلية وارتفاع تكاليفها الانتاجية وبالتالي الى تضاؤل قدرتها على المنافسه في المجال التسويقي مع المنتجات الصناعية الاسرائيلية المتطورة والمدعومة، والقيود المالية التي وضعتها سلطات الاحتلال وتغييب المؤسسات المالية والمصرفية الوطنية حالت دون تشكل رأس المال الوطني القادر على ادارة المشاريع المحلية بقوة واقتدار.

كل هذه العوامل، بتفصيلاتها التي سبق وان تعرضنا اليها في محاور خاصة سابقة من «صامد الاقتصادي»، بما تعاني منه من مصاعب وقيود، تظل تلقي بظلالها على القطاع التجاري، وتلتقي مع القيود والاجراءات والسياسات التي وضعتها سلطات الاحتلال الصهيوني لمحاصرة تنامي هذا القطاع والحيلولة دون ان يؤدي دوره في تطوير الاقتصاد الوطني الفلسطيني. ومن ابرز هذه الاجراءات:

- اغلاق المنافذ التجارية الخارجية للاراضي الفلسطينية المحتلة، أو حصرها وتحديدها، مما عزز اعتماد التجارة الفلسطينية بالدرجة الاولى على السوق الاسرائيلية، سواء في التصدير او الاستيراد، وعبر علاقة تبادل تجاري غير متكافئة بين الطرفين.

- اغراق أسواق الاراضي الفلسطينية المحتلة بالمنتجات الاسرائيلية المتفوقة نوعيا، والتي يعززها تدني سعرها قياسا لسعر السلعة الفلسطينية، نتيجة للدعم الذي تتلقاه الاولى من السلطات الاسرائيلية، وهكذا، فان السلعة الفلسطينية تدخل في منافسة غير متكافئة مع السلعة الاسرائيلية.

- القيود والاجراءات الادارية الشديدة التعقيد التي تضعها وتمارسها سلطات الاحتلال حيال المنتج الفلسطيني في عملية التصدير عبر الجسور الى الاردن.

- الحيلولة دون تخطي مشكلة التعبئة والتغليف والتدريج التي تعاني منها التجارة

الفلسطينية، من خلال عرقلة المساعي الرامية الى انشاء المراكز الحديثة المعنية بهذا الامر واصدار الاوامر والتشريعات التي تزيد من تكلفة هذه العملية.

ـ العمل على رفع تكلفة الشحن عبر الجسور من خلال تحديد عدد الشاحنات التي يسمح لها بالعبور الى الضفة الشرقية لنهر الاردن، وزيادة الرسوم الجمركية عليها، مما يساهم في زيادة تكاليف التسويق الخارجي.

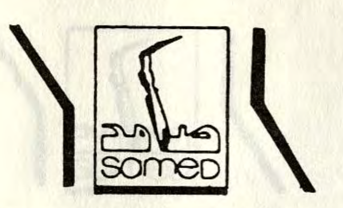
ـ الى أمد طويل ظلت العلاقات التجارية بين الاراضي الفلسطينية المحتلة ودول العالم الخارجي تتم من خلال الوكلاء والشركات التسويقية الاسرائيلي. فلم تكن سلطات الاحتلال تسمح للتجار الفلسطينيين بالتصدير والاستيراد عبر الموانىء الاسرائيلية الا من خلال الشركات الاسرائيلية الوسيطة.

ـ السياسة الضريبية التعسفية للاحتلال الاسرائيلي والتي غالبا ما تؤدي الى فرض ضرائب باهظة للغاية على المؤسسات والمحلات التجارية، تلتهم ليس فقط الارباح الهامشية التي قد تتحقق في القطاع التجاري، وانما تتجاوز ذلك الى التهام راس المال التجاري نفسه الأمر، الذي يعني تحطيم هذا القطاع وتآكله.

★★★

ومع انطلاقة الانتفاضة المجيدة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، والتي شارفت على انهاء عامها الثاني، أخذت تتشكل هياكل لنظام اقتصادي وطني يطمح الى فك الارتباط التدريجي مع الاقتصاد الاسرائيلي المهيمن، كمقدمة لخلق اقتصاد وطني متحرر تماما من كافة أشكال الالحاق والتبعية التي الحقت الدمار بكافة مرافق الحياة الفلسطينية، اقتصاد يقوم على قاعدة بناء وتطوير الامكانيات الذاتية التي تؤمن البديل الاقتصادي الوطني المكتفي ذاتيا.

لقد جاءت الانتفاضة كتعبير عن لحظة التصادم الحتمي بين مصالح كافة فئات الشعب الفلسطيني وطبقاته الوطنية تحت الاحتلال، وبين مصالح الاحتلال ذاته. فعلى



امتداد سنوات الاحتلال الطويلة، تناقضت سياسات وممارسات سلطات الاحتلال الصهيوني مع مصالح وطموحات واحلام الشعب الفلسطيني بكل شرائحه وفئاته وطبقاته الاجتماعية الوطنية بلا استثناء، وعندما حلت لحظة التفجير، عبرت جماهير شعبنا عن سخطها من خلال انصهارها المنظم في اطر المقاومة الشعبية التي خلقتها الانتفاضة المجيدة وقيادتها الوطنية التي اعلنت في اكثر من مناسبة، واكثر من موقع، عن وعيها لدور كل فئة من فئات الشعب الفلسطيني في دفع فعاليات الانتفاضة الباسلة الى الامام.

وهكذا، فقد كان للقطاع التجاري دوره في الانتفاضة، مثلما كان للانتفاضة تأثيرها في احداث تغيرات جوهرية ايجابية في هذا القطاع.

فمنذ بداية الانتفاضة، احتل القطاع التجاري جزءا هاما من تفكير وعمل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وحملت النداءات الاولى اشارات عديدة لهذا القطاع. فالبيان الاول للانتفاضة توجه الى الاخوة التجار: «عليكم الالتزام التام بالدعوة الى الاضراب، وكان لالتزامكم السابق أروع صورة للتضامن».

كما دعا البيان الثاني الى «النضال من أجل الغاء الضريبة الاضافية المفروضة تعسفيا على تجار شعبنا». واذ يتواصل انخراط فئة التجار في الانتفاضة وتتطور أساليب نضالهم من خلال تشكيل اللجان الشعبية الخاصة بهم، يجيء البيان الثالث للانتفاضة مؤكدا على الدعوة «لمواصلة تشكيل اللجان الخاصة بالتجارة وتوسيعها وانجازها في كل شارع ومدينة، وفي كل قرية ومخيم، من أجل صياغة موقف واعداد خطة موحدة تقرر وطنيا، لوقف جماعي وشامل عن دفع الضريبة».

ولم تخل النداءات اللاحقة من اشارة الى هذا القطاع، ومن توجيه الجماهير الى مقاطعة المنتجات الاسرائيلية واستبدالها بالمنتجات الوطنية، حيث يساهم ذلك في تعميق الازمة الاقتصادية للكيان الصهيوني ويعطي دفعة قوية لقرار فك الارتباط مع اقتصادياته، وتعزيز بنية الاقتصاد الوطني المستقل والمعتمد قدر الامكان على الاكتفاء الذاتي، والتي ترافقت معها الدعوة الى تنشيط الاقتصاد المنزلي وتقليص الاستهلاك الترفي.

ومن خلال لجان التجار، عملت الانتفاضة على تنظيم الاضرابات وتحديد ساعات فتح واغلاق المحلات التجارية ومراقبة السوق والتقيد باسعار السلع الرسمية والحيلولة دون الاحتكار والاستغلال، آخذه بعين الاعتبار مصلحة التاجر ومصلحة المستهلك معا. كما قادت هذه اللجان عملية التمرد الضريبي التي حققت بعض النجاحات في المراحل الاولى للانتفاضة.

وقد ادى انحسار سوق الاراضي الفلسطينية المحتلة أمام المنتجات الاسرائيلية الى الحاق الضرر بالعديد من الصناعات الاسرائيلية، خاصة تلك التي كانت تعتمد بالدرجة الاولى على هذا السوق. كما ان الانخفاض في المردود الضريبي والجمركي ساهم في تقليص عائدات الخزينة الاسرائيلية من هذين المصدرين.

ومن النجاحات التي انتزعتها الانتفاضة على صعيد التجارة الخارجية مع دول العالم، الامتياز التجاري الذي أقرته المجموعة الاقتصادية الاوروبية للاراضي الفلسطينية المحتلة، والذي أصبحت بموجبه التجارة الفلسطينية تتم مباشرة مع دول السوق بعد ان كانت طويلا تتم من خلال الشركات الاسرائيلية، كما أقرت دول السوق الاوروبية قبول شهادة المنشأ الفلسطينية التي تصدرها غرف التجارة في الاراضي المحتلة. ومثلها، الخطوة التي اتخذت في الاجتماع الوزاري بشأن النظام الشامل للافضليات التجارية بين البلدان النامية الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧، والداعية الى «منح امتيازات تجارية وتدابير تفضيلية ملموسة للصادرات الفلسطينية دون اشتراط المعاملة بالمثل ريثما تتم ازالة الاحتلال الاسرائيلي».

★★★

مثل هذه النجاحات، وغيرها، لا تشكل نهاية المطاف لاحتياجات تطوير القطاع التجاري في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ويستلزم هنا التأكيد، واعادة التأكيد، على عدد من التوصيات التي نعتقد أن ترجمتها الى الممارسة العملية ستسهم في استعادة القطاع



التجاري الفلسطيني لدوره الطبيعي في بناء النظام الاقتصادي الوطني الفلسطيني الجديد والمستقل، ومن أبرزها:

١ ـ حشد كافة الطاقات السياسية والاعلامية والقانونية العربية منها والدولية بهدف ارغام سلطات الاحتلال الاسرائيلي على فتح ميناء غزة التجاري امام التجارة الخارجية الفلسطينية، على اعتبار ان ذلك يشكل احد الاركان الهامة للاستقلال الاقتصادي.

٢ ـ التعاون العربي من أجل حل مشكلة تراكم فوائض الانتاج في الاراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال ابرام الاتفاقيات التجارية الثنائية بين كل دولة عربية ودولة فلسطين، لتوزيع هذه الفوائض على الدول العربية الشقيقة بما يتناسب وقدراتها الاقتصادية والامكانيات الاستيعابية لاسواقها، واعتماد شهادة المنشأ الفلسطينية، وتطبيق اتفاقية النقل العابر على المنتجات الفلسطينية.

٣ ـ المساعدة على تحسين شروط الشحن والتسويق، من خلال دعم المشاريع الرامية الى اقامة مراكز حديثة مختصة بالتدريج والتعبئة والتغليف، وتجديد الشاحنات الفلسطينية وزيادة عددها، وخفض تكاليف العبور عبر الجسور وتقليص الاجراءات الادارية المتعلقة بها.

٤ ـ تقديم أقصى درجة من الاعفاءات الجمركية والرسوم للمنتجات الفلسطينية في الاسواق العربية، ومنحها أفضلية تجارية عن غيرها من المنتجات الاجنبية. والترويج للمنتجات الفلسطينية من خلال وسائل الاعلام العربية.

٥ ـ تقديم التسهيلات التمويلية والائتمانية والضمانات الضرورية لصادرات الارض المحتلة من قبل المؤسسات المالية العربية.

٦ ـ تكثيف الجهد العربي في المؤتمرات والمنظمات الدولية ولدى المجموعة الاقتصادية الاوروبية من أجل تعزيز وتطوير وتوسيع مجالات الافضليات التجارية للمنتوجات الفلسطينية.

٧ ـ العمل على تخفيض تكاليف انتاج السلعة الفلسطينية لمواجهة عملية الاغراق

السعري الاسرائيلية في اسواق الاراضي المحتلة.

٨ ـ العمل على تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي رقم (١٠٢٤) الصادر منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات، والقاضي بانشاء مركز لتسويق منتجات الاراضي الفلسطينية المحتلة، وضمانا لنجاح هذا المركز في اداء مهامه على اكمل وجه ممكن ينبغي توفير الحماية الدولية لنشاطه عن طريق ممارسة كل اساليب الضغط الدولية المتاحة لانشاء هذا المركز في الداخل وتحت اشراف دولي مناسب.

٩ ـ ضرورة إعمال الفكر الخلاق والمبدع في اعداد الصيغ المرنة لتطبيق قوانين المقاطعة العربية، بما يحقق خلق توازن بين هدفي دعم الصمود في الاراضي الفلسطينية المحتلة من جهة، واحكام الحصار الاقتصادي على الكيان الصهيوني من جهة اخرى.

★★★

من موقعهم الوطني في صفوف شعبهم، تحمل السواد الاعظم من فئة التجار من ابناء شعبنا في الارض المحتلة أعباء التضحيات الجسام التي فرضتها ظروف الانتفاضة، وقد ترجموا بوحدتهم في اللجان الشعبية للتجار والتفافهم حول قيادتهم الوطنية الموحدة، شعار الانتفاضة الذي يدعو الى الزج بكل طاقات الشعب، وبكل فئاته وطبقاته، في معركة الدفاع عن الهوية الوطنية الفلسطينية وتحقيق الاستقلال الوطني الناجز على الارض الفلسطينية المحررة من كابوس الاحتلال.

فتحية لهم، جزءا عزيزا من ابناء شعبنا.. شعب الانتفاضة، وطاقة قوية من طاقاته في الصمود والمقاومة.

أحمد أبو علاء

التجارة الخارجية للاراضي الفلسطينية المحتلة

يصف الجزء الثاني* بعض النتائج والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن الدراسة المتعلقة بالتجارة الخارجية للاراضي المحتلة (UNCTAD/ST/SEU/7). وتهدف هذه الدراسة الى اتاحة الاساس لاتخاذ تدابير تتعلق بالسياسة العامة التي تستهدف تعزيز مساهمة القطاع التجاري في النمو والتنمية الاقتصاديين للاراضي الفلسطينية المحتلة، وايلاء اهتمام خاص للدور الذي يمكن للمجتمع الدولي ان يلعبه ايضا في هذه العملية.

ألف ـ دور التجارة في الاقتصاد الفلسطيني:

١ ـ أداة التجارة:

لعبت التجارة دورا هاما في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة قبل ومنذ الاحتلال الاسرائيلي. وشكلت الصادرات والواردات حوالي ٥٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في ١٩٦٥/١٩٦٦، وارتفعت الى ٧٧ في المائة في ١٩٧٥، وهبطت الى ٦٢ في المائة في ١٩٨٦. ومن حيث الناتج المحلي الاجمالي، زادت حصة التجارة من ٥٤ في المائة في ١٩٦٥/١٩٦٦ الى ١٠٥ في المائة في ١٩٧٥، وهبطت الى ٨١ في المائة في ١٩٨٦ وارتفعت الواردات بسرعة لتصل الى حصة بلغت حوالي ثلثي مجموع التجارة الخارجية. وهذه الدرجة العالية جدا من «الانفتاح» جعلت اقتصاد الاراضي المحتلة عرضة للقوى الاقتصادية والسياسية الخارجية. وزاد من ضعف تجارة الاراضي المحتلة انعدام وجود سلطة مركزية وعدم امكانية التفاوض والافادة من الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتجارة والتمويل. وتم احتواء امكانيات التجارة في المساهمة في

★ تشكل هذه الدراسة الجزء الثاني من تقرير أمانة الاونكتاد الذي اعد تحت عنوان «التطورات الاقتصادية الاخيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، مع اشارة خاصة الى قطاع التجارة الخارجية» وقد نشرت «صامد الاقتصادي» القسم الاول من هذه الدراسة في عددها رقم ٧٥ (كانون الثاني ـ شباط ـ آذار ١٩٨٩) تحت عنوان «الانتفاضة الشعبية والتطورات الاقتصادية الاخيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة».

الاقتصاد المحلي بطائفة من القيود فرضت معظمها في ظل الاحتلال. وتحطمت «حرية الخيار» النسبية التي كانت تتمتـع بهـا الاراضي في التجارة نتيجة الاحتلال منذ عام ١٩٦٧، وبالتالي، كانت النتيجة الصافية ظهور أنماط ومعدلات تبادل غير مواتية للاراضي على نحو ملحوظ.

ومنذ ١٩٦٧، جُرّت الاراضي المحتلة تدريجيا الى علاقة تجارية وثيقة مع اسرائيل وأدى اغلاق المنافذ التجـاريـة التقليدية الى جعل الاراضي تعتمد اعتمادا شبه كلي على اسرائيل فيما يخص الصادرات والواردات على حد سواء. فمن وضع انعدمت فيه التجارة مع اسرائيل لغاية ١٩٦٧، وجهت ٤٦ في المائة من الصادرات الفلسطينية الى اسرائيل ونشأت ٨٤ في المائة من الواردات في اسرائيل (كلاهما من حيث القيمة) في ١٩٧٠، ونجم عن ذلك عجز بلغ ٥٤ مليون دولار[١]. وبحلول عام ١٩٨٦، ذهب ٧٣ في المائة من صادرات الاراضي الى اسرائيل، ومن ناحية اخرى أظهرت حصة اسرائيل من الواردات الفلسطينية زيـادة بطيئة، وبلغت ٩٠ في المائة في ١٩٨٦. ومع ذلك، فان نمو الواردات في اسرائيل على مدى فترة الاحتلال بلغ، بالارقام المطلقة، اكثر من ٩ اضعاف ونصف الضعف في الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٦، ووصل الى حوالي ٨٠٠ مليون دولار بحلول عام ١٩٨٦، وهكذا ارتفع العجز التجاري السلعي للاراضي مع اسرائيل عبر عقدي الاحتلال ليصل الى ٥٢٣ مليون دولار في ١٩٨٦. واذا اضيف اليه العجز مع البلدان الاخرى. فان العجز التجاري السلعي للاراضي مع اسرائيل وعبرها وصل الى ما يزيد على ٦٠٠ مليـون دولار في ١٩٨٦ او ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي و ٣٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في ذلك العام. وتمت تغطية هذا العجز بدخل العوامل المستفاد من تصدير اليد العاملة الى اسرائيل وجزئيا بالفائض (حوالي ٩٠ مليون دولار في ١٩٨٦) في التجارة السلعية مع الاردن، فضلا عن التحـويلات من بقية أنحاء العالم، وعلى نقيض ذلك، فان اسرائيل، بسياسة الافادة من اليد العاملة الفلسطينية المنخفضة الاجر، استطاعت التحكم في تكاليف الانتاج وخلقت سوقا لمنتجاتها المعانة في الاراضي على حد سواء. وأدى هذا الى زيادة الاعتماد على اسرائيل في تصدير اليد العاملة وبالتالي الى انخفاض الانتاج المحلي وطاقة تصدير السلع في الاراضي.

٢ ـ التركيب التجاري:

لئن كانت الزراعة ما تزال هي العمود الفقري لاقتصاد الاراضي، فقد انخفضت قيمة صادراتها من ١٠٧ مليون دولار في ١٩٧٧ الى ٧٥ مليون دولار في ١٩٨٦. وهبطت حصة المنتجات الزراعية في مجموع الصادرات من ٤٣ في المائة في ١٩٧٧ الى ١٩ في المائة في ١٩٨٦. وكانت لهذا الهبوط في القدرة التصديرية لاكبر قطاع في الاقتصاد، وآثار خطيرة على دور التجارة المقبل في نمو وتنمية الاقتصاد الفلسطيني.

ويوضح التوزيع السوقي للصادرات الزراعية الدور التاريخي الذي يلعبه الاردن وغيره من البلدان العربية في استيعاب صادرات السلع الفلسطينية. ومنذ ١٩٨٠، توجه الى الاردن وعبره الى الاسواق العربية الاخرى متوسط سنوي بلغ ٥٤ في المائة من الصادرات الزراعية. ومع ذلك، فان قيمة الصادرات الزراعية الى الاردن وعبره اتجهت منذ ١٩٧٧ نحو الهبوط اتجاها تجلى في انخفاض الكميات والاسعار

على السواء. ويمكن عزو الكثير من هذا الكساد الاقتصادي العام في المنطقة والسياسات الهادفة الى دعم القـطاعـات الزراعيـة المحليـة في البلدان العربية، ودخول منافسين جدد في الاسواق التقليدية للصادرات الفلسطينية. واستوردت اسرائيل في الثمانينات متوسطا سنويا بلغ ٤٤ في المائة (٣٦ مليون دولار) من الصادرات الزراعية الفلسطينية.

وقد زادت الواردات الزراعية من ٨٩ مليون دولار في ١٩٧٧ الى ١٣٠ مليون دولار في ١٩٨٦. وهذا في حد ذاته ليس بالضرورة ظاهرة غير متوقعة، اذا أخذ في الاعتبار ان الاراضي لم تكن تتمتع باكتفاء ذاتي في العـديد من السلع، وعلى نحو خاص السلع الرئيسية، وكان النمو في الواردات الغذائية من الارتفاع بحيث جعل الفائض في التجارة الزراعية الذي كانت تتمتع به الاراضي حتى ١٩٨٢ يتحول الى عجز كبير آخذ في التزايد، بلغ ٥٥ مليون دولار في ١٩٨٦، وتأتي جميع الواردات الغذائية تقريبا من اسرائيل، وهي غير مقيدة وتنافس الانتاج المحلي مباشرة.

وفي غضون ذلك، وبالرغم من هذا النمو في الواردات، تراكمت الفوائض في بعض انواع الانتاج الزراعي المحلي دون العثور على اسواق ملائمة لاستيعابها، وبسبب انعدام الارشاد الشامل والتوجيه السوقي، تبارى المزارعون في انتقاء المحاصيل وانتاجها، خصوصا المحاصيل التقليدية. وحققوا زيادات في انتاجية محاصيل معينة ولكن حجم السوقين المحلي والخارجي على السواء لمحاصيل الاراضي لم يزد زيادة متناظرة. ومنعت القيود المفروضة على التسويق الزراعي الزراعة الفلسطينية من موازنة وترشيد الانتاج فيما بين الطلب المحلي والخارجي، بينما كانت في الوقت نفسه تسعى حثيثا الى تحقيق درجة اكبر من الاكتفاء الذاتي في مواد غذائية معينة.

وليست الحـالة فيمـا يخص الصنـاعة، على ما يبدو، فالمنتجات الصناعية تشكل جلّ صادرات الاراضي. وفي حين زادت الصـادرات الصناعية زيادة ملحوظه على مدى العقد الماضي. وجهت معظم الزيـادة صوب اسرائيل، التي استأثرت بأكثر من ٨٠ في المائة من مجموع الصادرات الصناعية في ١٩٨٦، ويتألف الكثير من هذا من سلع مصنوعة يتاجر بها بمقتضى ترتيبات تعاقد من الباطن للسلع شبـه التـامـة بين الشركـات الاسرائيلية والمنتجين الفلسطينيين. ويتألف رصيد مجموع الصادرات الصناعية من انتاج تقليدي (زيت الزيتون. والزيوت النباتية الاخرى ومنتجات الالبان والصابون ومواد البناء) واصلت الاردن استيعابه.

ويمكن القول بأن التجارة الصناعية الفلسطينية تعتمد اعتمادا كبيرا على سوق واحدة دون غيرها تشمل عمليات انتاج معينة ذات سعة ترجح كثيرا على انتاج القطاع الصناعي الاهلي وادائه، وتم بكفاءة تحويل قطاع الصادرات الصناعية في الاراضي الى جيب خارجي للقطاع الصناعي الاسرائيلي. يؤدي مهام كثيفة العمالة ومنخفضة الاجر تتطلب القليل من المهارات التقنية والادارية. ويسمح هذا للصناعات الاسرائيلية بالتركيز اكثر فأكثر على استحداث أنشطة جديدة تكنولوجية التوجه وكثيفة الرسملة تتيح عمليات صناعية بقيمة مضافة أعلى يمكن ان تحقق لاسرائيل مكاسب ذات شأن في القطع الاجنبي،

ويتيح الترتيب مكاسب محدودة، ان وجدت، لاقتصاد الاراضي، ويعيق تطوير نواحي التكامل، والروابط والتدامج داخل القطاع الصناعي الفلسطيني.

وردت اسرائيل زهاء ٩٠ في المائة من الواردات الصناعية الفلسطينية، خلال معظم فترة الاحتلال، مع زيادة سريعة في القيمة وصلت الى ٦٦٥ مليون دولار في ١٩٨٦. وجزء ملحوظ من هذا يتكون من سلع شبه تامة معدة للتحضير في الاراضي واعادة التصدير الى اسرائيل، كما ذكر أعلاه. ويشمل الرصيد طائفة من السلع الاستهلاكية، بعضها ينافس الانتاج الفلسطيني المحلي. وزهاء ١٠ في المائة من الواردات الصناعية للاراضي ناشيء من بلدان اخرى ويدخل عبر الموانيء الاسرائيلية. وارتفعت قيمة الواردات الصناعية من الخارج من ٤٠ مليون دولار في ١٩٧٧ الى ٨١ مليون دولار في ١٩٨٦. وحوالي واحد في المائة تقريبا او ١١ مليون دولار تقريبا من مجموع الواردات الصناعية للاراضي نشأ في الاردن او عبره في ١٩٨٦. وتشمل هذه زيت الطعام، ومنتجات الالبان، والورق، والانسجة، والمعادن المعدة للتحضير واعادة التصدير.

باء ـ العوامل التي تؤثر على تنمية التجارة الخارجية الفلسطينية:

١ ـ السياسات والممارسات الاسرائيلية:

يعزى ضعف الاداء التجاري لاهم قطاعين اقتصاديين جرى فحصهما بايجاز اعلاه الى طائفة واسعة من العوامل تعكس الى حد كبير القيود القاسية المفروضة في ظل ظروف الاحتلال. وأدت تدابير السياسة والممارسات التي قامت بها السلطات الاسرائيلية الى اضعاف اقتصاد الاراضي، بما في ذلك دينامية قطاعه التجاري.

(أ) القيود على الانتاج:

ان اكثر من ٥٢ في المائة من مجموع مساحة الاراضي المحتلة وضع تدريجيا تحت السيطرة الاسرائيلية المباشرة. وقلص هذا تقليصا حادا المساحة المخصصة للزراعة البعلية وزراعة وانتاج الحبوب بعد ١٩٦٧. وتجلى الانخفاض الحتمي في الزراعة البعلية في المقام الاول في هبوط انتاج الحبوب. وفي حين ازدادت المساحة المروية وانتاجيتها من خلال تحسين المدخلات والاساليب، ظل الانتاج الاجمالي ثابتا نوعا ما طيلة العقد الماضي. وشكل هذا عقبة هامة امام توسيع التجارة الزراعية.

والماء ورأس المال هما العقبتان الهامتان اللتان اعاقتا توسيع وتكثيف المساحات المروية. ومن اصل امدادات سنوية اجمالية قدرها ٨٠٠ مليون متر مكعب، لا يسمح للسكان الفلسطينيين الا باستعمال ١١٠ مليون متر فقط بالرغم من النمو السكاني السريع، بينما تتاح الكمية المتبقية لتستخدمها اسرائيل ومستوطناتها في الاراضي. ولا يسمح للسكان الفلسطينيين باستغلال مواردهم المائية لتنمية اقتصادهم. ولا تحفر الآبار العميقة الا لمنفعة المستوطنين الاسرائيليين، مما يلحق الجفاف بالآبار الانبوبية الضحلة في القرى الفلسطينية المجاورة. ومن ناحية اخرى، فان ارتفاع كلفة الماء العذب اجبر المزارعين على مزج الماء الزعاق بالماء العذب من الينابيع التي كانت تستخدم بالفعل قبل ١٩٦٧. وأدى هذا ايضا الى زراعة

محاصيل معينة على حساب غيرها من المحاصيل.

ومن بين ابرز الممارسات الاسرائيلية التي تلحق اثرا ضارًا بالهيكل والانتاج الصناعيين الفلسطينيين ترتيبات التعاقد من الباطن في الاراضي المحتلة. وحولت هذه الممارسة الكثير من القاعدة الصناعية للاراضي الى «منطقة حرة» بحكم الواقع تعمل لمنفعة المنتجين الاسرائيليين دون سواهم. وكان من شأن عدم وجود سلطة مركزية، واتحادات نقابية وهيئات اخرى قادرة على الدفاع عن مصلحة المنتجين والعمال الفلسطينيين، ان اضاف الى طائفة العوامل الشاذة التي يكافح الاقتصاد الفلسطيني في ظلها.

ومن العوامل الهامة الاخرى التي القت تأثيرا ضارا باقتصاد الاراضي المحتلة وساعدت على خلق سوق اسيرة للانتاج الاسرائيلي، تزايد عدد الفلسطينيين العاطلين عن العمل او المستخدمين استخداما ناقصا، ممن اضطروا الى قبول اعمال متدنية الاجر في اسرائيل. ومع سيطرة اسرائيل على الزراعة والصناعة الفلسطينين، فان استخدام ما يقرب من ٤٠ في المائة من القوة العاملة الفلسطينية في اسرائيل قد دعم سيطرة اسرائيل على تجارة الاراضي وزاد من ضعف اقتصادها.

(ب) القيود المالية:

كانت ندرة الاسهم ورأس المال العامل عاملا مقيدا آخر للزراعة، والصناعة، والتجارة الدولية، ولا توجد مؤسسات مالية متخصصة مجهزة لتلبية الاحتياجات المالية للزراعة والصناعة. وزاد التضخم وعدم التيقن من مناخ الاستثمارات في تعقيد المشكلة لاصحاب المشاريع. وفي مجال التجارة فان دور فروع المصارف الاسرائيلية، العاملة في الاراضي بوصفها المؤسسات المالية الوحيدة لغاية ١٩٨٦، ظل غير هام، لا سيما فيما يخص احتياجات التصدير والاستيراد.

ان استخدام تسهيلات ائتمانية من فروع المصارف التجارية الاسرائيلية في الاراضي تعرقله القيود الناجمة عن اللوائح الحكومية والممارسات المصرفية على السواء. وبالاضافة الى ذلك، زاد سوء الخدمات المصرفية والتأخير في انهاء المعاملات الجمركية من كلفة الواردات والصادرات للتجار الفلسطينيين. ولا تطبق اي حوافز نقدية وضريبية لتخفيض كلفة الصادرات التي يمكن ان تضيف الى تنافسية منتجات الاراضي وتزيد المكاسب في التجارة الدولية، وقد فرضت عقبات اضافية في اعقاب الانتفاضة الاخيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، تؤثر على وجه التحديد على تمويل التجارة الخارجية، بما في ذلك التقييد الصارم المفروض على الاموال التي تجلب داخل الاراضي.

(ج) قيود التسويق:

تكفل حماية كاملة للمنتجات الزراعية والصناعية الاسرائيلية في اسواق الاراضي المحتلة، ولا تطبق لوائح تعريفية و/ أو غير تعريفية على دخول السلع الاسرائيلية الى الاراضي. ولا يوجد حد على كمية ونوع السلع الاسرائيلية التي تدخل الاراضي المحتلة باستثناء السلع عالية المحتوى التكنولوجي والسلع

العسكرية. وكثير من السلع الزراعية والصناعية المعنية يحصل على اعانة في مرحلة الانتاج. وفي سوق أسيرة، حيث يستفيد المنتجون الاسرائيليون من تقسيم لليد العاملة مفروض من جانب واحد، فان المكاسب من هذه الاعانات تتحقق في مجملها للمنتجين والتجار الاسرائيليين.

ويتعرض انتاج وتسويق السلع الزراعية والصناعية الفلسطينية للوائح صارمة تتراوح بين رخص وحصص وقيود ادارية عديدة، ويخضع دخول الانتاج الزراعي الفلسطيني الى اسرائيل والقدس الشرقية المحتلة الى قيود عديدة، وتفرض غرامات عالية على مزارعي الاراضي الذين يسعون الى ايجاد منفذ لسلعهم في القدس الشرقية وفي اسرائيل، وتخضع الصادرات الفلسطينية الى اسرائيل لنظام الحصص، من حيث النوع والكمية على السواء، وتشمل المواد التي تكمل الانتاج المحلي الاسرائيلي او تكون أعلى كلفة من ان تنتج محليا في اسرائيل او من ان تستورد من مكان آخر. وتستخدم الميزة المقارنة للاراضي في خطوط الانتاج التقليدية والجديدة على السواء لخدمة مصلحة الاقتصاد الاسرائيلي.

ان الاتصالات التجارية المباشرة بين الاراضي وبقية العالم، عدا الاردن وغيره من الدول العربية، تتم الى حد كبير من خلال الوكلاء التجاريين الاسرائيليين. ولا يسمح للفلسطينيين بتصدير او استيراد السلع مباشرة الى الاسواق الخارجية ومنها باستخدام الموانىء الاسرائيلية، ويسمح لمنتجي قطاع غزة فقط بتصدير الموالح مباشرة عبر ميناء اشدود الاسرائيلي. وأدت صعوبة شروط المقايضة وعدم كفاية ترتيبات مناولة بضائع المرور العابر الى هبوط هذا النوع من الصادرات من ٢٠ ـ ٢٥ في المائة من انتاج الموالح في الستينات الى اقل من ١٠ في المائة من مستويات الانتاج الادنى بكثير لعام ١٩٨٧. ومع ان التقييد على التجارة المباشرة مع بقية العالم ربما وضع خبرة الوكلاء الاسرائيليين تحت تصرف المصدرين او المستوردين الفلسطينيين، فان ناحية المنافع والتكاليف لسياسة من هذا القبيل ونتائجها للاقتصاد الفلسطيني تستحق دراسة متأنية. ومنع هذا التقييد أصحاب المشاريع الفلسطينيين من اقامة اتصال مباشر مع الاسواق الخارجية، ومن تعلم دينامية العرض والطلب في هذه الاسواق، ومن البحث عن منافذ جديدة والتركيز على طرائق ووسائل تخفيض الكلفة والحصول على اقصى قدر من المكاسب في التجارة مع بقية العالم. وفي اسواق معينة، مثل الاسواق في الجماعة الاقتصادية الاوروبية وفي امريكا الشمالية، فان المنتجات التي يتم الحصول عليها من المستوردين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ومن المستوطنات الاسرائيلية في هذه الاراضي، يتم تسويقها بوصفها منتجات اسرائيلية تحمل علامات تجارية اسرائيلية. وذكرت التقارير ان لجنة الجماعات الاوروبية اكدت أن هذه الممارسة لا تشكل انتهاكا للقانون الدولي فحسب بل وهي ايضا اساءة استعمال للمعاملة التفضيلية الممنوحة للمنتجات الاسرائيلية[٢].

ان التجارة المحلية للاراضي، يتحكم فيها على نحو مماثل المنتجون والتجار الاسرائيليون. ويخضع تدفق المنتجات الزراعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة وضمن الاراضي نفسها لاذونات من السلطات الاسرائيلية ذات الصلة في منطقة المنشأ. وتحدد الاذونات نوع المنتج، والكمية، وتاريخ الدخول وطريق سير السيارات المتعلقة بذلك. ومن ناحية اخرى، فان الدخول الحر وغير المحدود للسلع الاسرائيلية المعانة، الى جانب حملات التسويق القوية، واجهت المنتجين المحليين بمنافسة قوية. وكان من شأن

انعدام الترتيبات المؤسسية، مثل مراكز التسويق ومرافق الابحاث لتحسين النوعية والمحافظة عليها وتخفيض التكاليف، وسوء مرافق النقل، والعقبات الادارية العديدة المتعلقة بالاذونات، والعمل الورقي، ودفع شتى الضرائب، كل ذلك كان من شأنه ان جعل التجارة المحلية أعلى كلفة وأقل اغراء.

(د) القيود على البنية الاساسية:

ألحق فقدان الجودة والاسواق اثرا ضارا بحافز الاستثمار في الهياكل الاساسية المادية، مثل التخزين، ومخازن التبريد، ومحطات التعبئة والتصنيف، والحاويات وغير ذلك من الشروط التي تعتبر ضرورة مطلقة للتسويق الحديث للصادرات. وكان لهذا اثر ضار على نحو خاص على جل الانتاج الزراعي الذي يذهب الى الاردن ومنه الى ما وراءه من بلدان عربية. وبالرغم من سياسة «الجسور المفتوحة» التي تمارسها اسرائيل، تعترض التجارة مع الاردن عقبات عديدة. فمرافق النقل غير ملائمة ومرهقة لشحن المنتجات الى الاردن. ولا توفر الشاحنات المفتوحة حماية كافية للسلع القابلة للتلف وهي قليلة في عددها، وعليها العودة فارغة خلال فترة قصيرة وتحتجز لفترة طويلة من الوقت من أجل التدقيق الأمني. وكان من شأن تدابير الامن المتعذر التنبؤ بها، وقيود للاستيراد فضلا عن الاجراءات الجمركية الاسرائيلية عند الجسور، ان احبطت التجار الفلسطينيين. اما مخاطر الخسائر نتيجة التأخير في اعداد الشحنات الى الاردن واثناء عبور الجسور فهي مخاطر بالغة.

وبالنظر الى سوء مرافق النقل. ما زال الانتاج الزراعي الفلسطيني يعاني من مشاكل تتعلق بالتعبئة التي تتم باستخدام صناديق خشبية غير ملائمة. ويلزم هذا من أجل التقيد بأحكام المقاطعة التي تفرضها جامعة الدول العربية والتي تمنع المواد المنتجة في اسرائيل او المستوردة من خلالها من الدخول الى الاسواق العربية. ويلزم بذل كل جهد لزيادة انتاج مواد التعبئة واجراء ترتيب لكي يتم تصنيف وتعبئة المحاصيل في الاراضي نفسها. ويمكن دعم معمل الورق المقوى الوحيد القائم في الضفة الغربية بزيادة طاقته وتسهيل استيراد المواد الخام اللازمة.

ان انعدام مرفق للتسويق هو احد اهم الفجوات في المستلزمات المؤسسية لتعزيز التجارة في الاراضي المحتلة. والمؤسسات القائمة، وتشمل التعاونيات ونقاباتها وغرف التجارة وفرادى المصدرين، ليست مزودة على نحو كاف بالخبرة التقنية اللازمة لنوع الانشطة المطلوبة لتطوير وتنفيذ برامج ملائمة لترويج الصادرات. ومن المهم على نحو مماثل ايضا توسيع الاسواق المحلية في الاراضي ولا توجد مرافق أهلية لتحقيق هذا الهدف الحاسم. وتطرق قرار المؤتمر ١٦٩ (د ـ ٧) الى هذه الحاجة[٣].

٢ ـ السياسات والممارسات العربية:

بعد عام ١٩٤٨، عزلت الضفة الغربية عن طرقها التجارية التقليدية المؤدية الى البحر الابيض المتوسط والبلدان الاوروبية. وتعين انشاء طرق جديدة عبر ميناء العقبة الاردني. وأفادت صادرات الضفة الغربية من نظامي الاردن الحرين في التجارة الخارجية والقطع الاجنبي ومنحت صناعاتها حماية ضد المنافسة غير المقسطة. وحافظ الاردن على علاقاته التجارية مع الضفة الغربية بعد عام ١٩٦٧.

وبدىء ايضا في علاقات تجارية مع قطاع غزة. وكانت نتيجة القيود الاسرائيلية على الواردات الى هذه الاراضي ان اصبحت التجارة مع الاردن بالفعل تدفقا باتجاه واحد من الاراضي الى الاردن وعبره، مما ادى الى فوائض دفعت ثمن عجز الاراضي المتنامي مع اسرائيل.

ومـع ذلك، تدهور تدريجيا منذ السبعينات الوضع التصديري للاراضي الفلسطينية المحتلة مع الاردن وغيره من البلدان العربية، مما أدى الى فوائض يتعذر تسويقها من الانتاج الزراعي والتي بدورها كانت بمثابة عوامل مثبطة فعالة للمزارعين الفلسطينيين. ويكمن جزء كبير من سبب هذا التطور في هبوط الطلب في وجهات التصدير التقليدية وفي السياسات والممارسات الاسرائيلية المعددة أعلاه، التي منعت المزارعين من المحافظة على تنافسيتهم، فضلا عن استمرار احتلال الاراضي وما ينطوي عليه هذا من أوجه عدم التيقن بالنسبة للمستقبل.

وانخفضت انخفـاضـا كـبيرا بمـرور الوقت التجارة مع معظم الاسواق التقليدية للاراضي (أي جمهـورية ايران الاسلامية والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان والمملكة العربية السعودية ودول الخليـج العربية). وهذا أبقى الاردن اهم سوق خارجية للانتاج الزراعي للاراضي. ويأتي هذا التـطور في وقت يجـد الاردن نفسـه يجـابه مشاغل حواجز متزايدة بشأن تسويق انتاجه الزراعي. وبالاضافة الى ذلك، فان تطبيق لوائح جامعة الدول العربية التي تقاطع السلع المنتجة في اسرائيل او المستوردة عبرها ادى الى تقييد الصادرات الصناعية الفلسطينية الى الاردن. وامتثالا للوائح المقاطعة هذه نفسها، تعتبر الصادرات الزراعية للاراضي المحتلة الى الاردن وعبره بوصفها عربية المنشأ ومن ثم فهي معفاة من المقاطعة. وفي حين سهل هذا صادرات الاراضي المحتلة الى الاردن وغيرها من البلدان العربية في المنطقة. فمن المحتمل ان تزيد نفقات اعادة التعبئة والمناولة في الاردن السعر النهائي مقارنة بالمنتجات المماثلة في الاردن. وتضاف الى هذا كلفة النقل من الاراضي الى عمان وشتى الضرائب والرسوم التي تفرضها السلطات الاسرائيلية.

حدت هذه التـطورات بالسلطات الاردنيـة الى فحص سيـاساتها دوريا ازاء القطاعين الزراعي والصنـاعي للاراضي المحتلة. وكـانت اهـداف ذلك: مواصلة ايجاد منفذ للناتج الزراعي والصناعي للاراضي بهـدف ضمان اسواقها في الاردن والبلدان العربية، وتدعيم قدرات الشعب الفلسطيني على التصدي لسياسات وممارسات الاحتلال التميزية، والامتثال للوائح المقاطعة الخاصة بجامعة الدول العربية، وحماية قطاعات الانتاج الاردنية المحلية من المنافسة غير المنظمة.

وتمشيا مع الاهداف المعددة اعلاه، نظم الاردن انتاج المحاصيل المحلية، بالاقتران مع حصص استيراد موجهة للانتاج الزراعي للضفة الغربية. ويسمح الاردن بدخول ما يصل الى ٥٠ في المائة من الانتـاج الزراعي للضفـة الغربية (حسب المنتجات المعينة) والى ٦٥ في المائة من الانتاج الصناعي للمؤسسات المنشأة قبل عام ١٩٦٧ والتي تستورد موادها الخام عبر الاردن. واعفي من هذه الشروط عدد من الاصناف المستوردة الى الاردن (زيت الزيتون والحجارة والصابون والمصنوعات اليدوية). وفي

وقت لاحق، سمح لبعض الشركات المنشأة بعد عام ١٩٦٧ بالتسجيل في الاردن كي يستفيد من هذه الاعفاءات. كما خفف الاردن الشروط المطبقة على بعض الاصناف فيما يخص استيراد المواد الخام والمعدات الصناعية عبر الاردن كشرط مسبق للاعفاء من أحكام المقاطعة. ومع ذلك، فان التنفيذ الفعال لهذه القرارات المواتية يتطلب التنسيق في الانتاج والتسويق وادخال تحسين على اجراءات ومرافق النقل التي تؤثـر على صادرات الاراضي الى الاردن وعبـره. ان بنـاء الهياكل الاساسية التنظيمية المناسبة للتصدي على نحو ملائم لهذه المهمة الحاسمة ضرورة مطلقة وبالمثل، فانها تبرز الحاجة لزيادة الدور النشط للمؤسسات الفلسطينية في تعزيز انتاج وصادرات هذه الاراضي.

جيم ـ سياسات التجارة الخارجية:

١ ـ التجارة واهداف التنمية الاقتصادية الشاملة:

من الضروري التأكيد، في البداية، على أن أية محاولة لتحسين اداء قطاع التجارة الخارجية يجب ان تنشأ عن استراتيجية شاملة تستهدف التعجيل في نمو الاقتصاد المحلي بمعدل اسرع من معدل الزيادات الطبيعية في عدد السكان. وعلى المستوى القطاعي، يتعين ان تركز هذه الاستراتيجية على زيادة مجمل الانتاجية في الزراعة والصناعة، مع توفير فرص عمل كافية لاستيعاب قوة العمل المتنامية وتوسيع ناتـج السلع الاسـاسية عن طريق تعزيز صناعات إحلال الواردات القائمة على استخدام مواد خام محليه، وعن طريق توسيع وتنويع الصادرات. ولئن كانت تدابير ترشيد الواردات تستحق دراسة متأنية في هذا الخصوص، فإن السياسات الممكنة لترويج الصادرات وتنويعها ينبغي ان تحظى بالاهتمام على سبيل الاولوية.

وعلى مدى سنوات الاحتلال ال٢١ الماضية، كان اقتصاد الاراضي المحتلة يعمل دون استراتيجية، تحكمه دوافع خاصة كثيرا ما كانت غريبة عن مصالحه. وتحتاج الاراضي المحتلة، اكثر من اي وقت مضى، الى تزويدها بمؤسسات محلية مناسبة لتحديد هوية اقتصادية للاراضي نفسها تعكس احتياجاتها وتوفر إمكانيات لتنميتها في المستقبل، ويتعين في غياب استراتيجية انمائية شاملة، ان تركز الجهود الفورية على بعض تدابـير السياسة العامة ترمي اساسا الى زيادة فرص العمل من أجل توفير الاعمال لذلك القـطاع من قوة العمـل الفلسطينية الذي يعمل في ظل ظروف متقلبة خارج الاقتصاد الوطني. ومن الضروري إرساء الاساس لإقامة اقتصاد فلسطيني محلي منتج وقابل للاستمرار. وهذا يتطلب اعادة تشكيل الاقتصاد مع توجيه الانتاج نحو السوق المحلية ونحو التصدير عن طريق إقامة علاقات تكامل مع الاقتصادات العربية واستغلال الفرص المتاحة في اسواق اخرى. وفي غياب سلطة مركزية محلية، أخذ دور اصحاب المشاريع والمؤسسات المحلية يصبح الان دورا حاسما في هذه العملية.

والمجـالات التي يتعين النظر فيها اولا ينبغي ان تكون تلك المجالات التي أظهرت فيها الاراضي المحتلة ميزة نسبية في قطاعي الزراعة والصناعة على السواء. ويمكن التشديد على تحسين الانتاجية والنوعية، وعلى تنويع الناتج الزراعي والتنمية من خلال المشاريع الصغيرة المولدة للعمالة. وفي وفرة اليد

العاملة المتدنية الاجر ووجود مجُمَّعَة للقوى البشرية الماهرة والكفؤة فنيا مما يعزز الدور المحتمل الذي يتوقع عندئذ ان يؤديه القطاع الخاص في هذا الصدد. وبالنظر الى اوجه التماثل القائمة خصوصا بين الاراضي المحتلة والاردن في مدى توافر المواد الخام وغير ذلك من عوامل الانتاج في قطاعي الزراعة والصناعة على السواء ومع مراعاة الحجم المحدود لاسواقهما، فانه يلزم توجيه الجهود نحو هدف تحقيق درجة من التكامل الاقتصادي بين الاراضي المحتلة والاردن والبلدان العربية الاخرى.

ومن المفهوم ان تحقيق الكثير من اعادة التشكيل اللازمة لوضع الاقتصاد على طريق النمو والتنمية المستمرين ولتوفير اساس قوي للتجارة الخارجية للاراضي المحتلة هو امر يشكل عملية طويلة الاجل نسبيا. وهناك حاجة لاتخاذ تدابير موازية على اساس اكثر إلحاحا من أجل تنشيط الاقتصاد عن طريق توفير حافز للانشطة التي تزيد الناتج وتحّسن الميزان التجاري للاراضي المحتلة. ولذلك يلزم اتباع نهج ذي شقين يشتمل على الاقتصادات المحلية والاسرية على السواء وذلك من أجل بلوغ هذا الهدف. وفيما يتعلق بالاقتصاد الاخير، يمكن التشديد على زيادة انتاج المحاصيل والانتاج الحيواني لاغراض الاستهلاك المنزلي، مما يقلل من الاعتماد على الواردات. والعمل الرائد الذي تقوم به اللجان الزراعية الفلسطينية من أجل تشجيع الاعتماد على الذات فيما يتعلق ببعض السلع الاساسية هو عمل يستحق الدعم. وهناك حاجة لمساعدة دولية من أجل توفير المتطلبات الاساسية لوضع ودعم برنامج من الانشطة يشتمل على القطاع الاسري في انتاج وتجهيز المحاصيل والمنتجات الحيوانية.

٢ ـ ترويج الصادرات والامتيازات التجارية:

يلزم، فيما يتعلق بالاقتصاد المحلي، تركيز الجهود على زيادة وتنويع الانتاج وترويج تسويقه في الداخل والخارج على السواء. ويمكن توجيه اهتمام فوري نحو تسويق الفوائض التي تتراكم في القطاع الزراعي عن طريق شن حملة منظمة بعناية لترويج الصادرات، ليس من أجل زيادة نصيبها في الاسواق التقليدية فحسب، بل ايضا من أجل اختراق اسواق جديدة. ولم تزد صادرات الاراضي المحتلة بمعدل من شأنه ان يزيد من حفز نمو القطاعات الانتاجية. ولم يتم استغلال الميزة النسبية للاراضي المحتلة في بعض القطاعات الانتاجية. وذلك نظرا للعوامل التي ذكرت آنفا. وهذا بالرغم من ادراك المنتجين الفلسطينيين لاهمية تحديد اسواق خارجية جديدة.

وحتى حيثما يتم فتح اسواق جديدة، لم تتمكن الاراضي المحتلة من الاستفادة من الفرص المتاحة استفادة كاملة. وثمة مثال واضح على ذلك هو الامتياز التجاري الذي منحته الجماعة الاقتصادية الاوروبية للاراضي الفلسطينية المحتلة. ففي إجراء لتمكين الاراضي المحتلة من الاستفادة مباشرة من التجارة مع الجماعة الاقتصادية الاوروبية، قام مجلس الجماعات الاوروبية في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٦، بناء على اقتراح اللجنة، بمنح الاراضي المحتلة امتيازات تجارية مماثلة لتلك التي تتمتع بها بلدان أخرى في المنطقة في تجارتها مع الجماعة [٤]. واعتمدت الجماعة ترتيبات تعريفية مستقلة تنطبق على الواردات الى الجماعة من المنتجات الناشئة في الاراضي المحتلة. وقبلت الجماعة غرف التجارة في

الاراضي المحتلة عتبارها السلطات المؤهلة لاصدار شهادات المنشأ ولضمان التعاون الاداري الضروري، وقد جرت اتصالات عديدة بين الجماعة والسلطات الاسرائيلية من أجل تمكين الصادرات من المرور عبر الاراضي الاسرائيلية، وهو أرخص طريق للتصدير الى اوروبا. وقد ارسلت بالفعل مؤخرا بعض الشحنات التجريبية من البضائع المصنوعة من الاراضي المحتلة بواسطة هذا الطريق. الا ان السلطات الاسرائيلية لم تسمح بعد للمنتجين الفلسطينيين بإمكانية الوصول المباشر الى اسواق الجماعة الاقتصادية الاوروبية. وقد شددت الجماعة لاسرائيل تكرارا على الاهمية التي تعلقها على التنفيذ الفعال للتدابير التجارية، دون وضع اية عقبات ادارية او عقبات اخرى امام المصدرين الفلسطينيين. وجادلت السلطات الاسرائيلية بقولها انه ينبغي لها ان تكون قادرة على تنسيق الصادرات الفلسطينية الى اوروبا لضمان الا تكون صادراتها هي الى هذه الاسواق خاضعة للمنافسة من المنتجات الفلسطينية المماثلة. ويذكر ان السلطات الاسرائيلية قد وافقت، في الاونة الاخيرة فقط، ومن حيث المبدأ، على فكرة السماح بتصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية الى اوروبا مباشرة عن طريق اسرائيل، وينتظر المنتجون الفلسطينيون تنفيذ هذا الاتفاق في السنة الزراعية ١٩٨٨/ ١٩٨٩، وتجري مباحثات ترمي الى تذليل الصعوبات القائمة فيما يتعلق باجراءات التصدير [٥].

وثمة خطوة مماثلة لدعم اقتصاد الاراضي المحتلة اتخذت مؤخرا في الاجتماع الوزاري بشأن النظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية الاعضاء في مجموعة ال ٧٧ [٦]. ويدعو القرار الى منح امتيازات تجارية وتدابير تفضيلية ملموسة للصادرات الفلسطينية دون اشتراط المعاملة بالمثل ريثما تتم ازالة الاحتلال الاسرائيلي. ويدعو القرار ايضا الى معاملة الصادرات والواردات الفلسطينية عبر الموانىء ونقاط الخروج والدخول المجاورة على اساس المرور العابر. ومن شأن هذه الامتيازات ان تعزز الى حد بعيد دور القطاع الخاص الفلسطيني في توسيع الانتاج وترويج الصادرات مما يعزز مركز الاراضي المحتلة في الاسواق الدولية.

ومما له اهمية عظمى بالنسبة للزراعة الفلسطينية في الاراضي المحتلة ان تتمكن من الاستفادة بالكامل من هذه التدابير والامتيازات، ليس من أجل ايجاد اسواق لتصريف فوائضها فحسب، بل ايضا لكي تكون قادرة على استغلال وتنمية مزاياها التنافسية المحتملة، وفي القطاع الصناعي، تكمن امكانيات توسيع الصادرات اولا في السلع النمطية التي تحتاج الى قدر أقل من المهارات الفنية والادارية، والى تكلفة أقل لليد العاملة المتدنية الاجر. والى مواد خام ذات كلفة بديلة منخفضة والاهم من ذلك ان بعض الفروع يمكن ان تدخل دورة انتاج كاملة، مع تكامل جميع المراحل رأسياً وافقيا، بخلاف ترتيبات التعاقد من الباطن الحالية.

الا ان هناك حاجة لمعالجة العديد من العوامل التي تحدد مدى استجابة القطاع الخاص لهذه الامتيازات معالجة دقيقة ووافية. وليس من الواقعي ان يتوقع للمنتجين من الاراضي المحتلة بصرف النظر عن مدى ديناميتهم، ان يستفيدوا، عن طريق مبادرة فردية، من اية معاملة تفضيلية تمنح لهم في الاسواق الخارجية. فهناك شروط عديدة يلزم استيفاؤها، بعضها من قبل السلطات الاسرائيلية بوصفها

سلطة الاحتلال، وبعضها الاخر من قبل الفلسطينيين انفسهم ومؤسساتهم المحلية وبعضها من قبل المجتمع الدولي.

٣ ـ الشروط الاساسية لنجاح ترويج الصادرات:

ثمة عامل هام في زيادة منافع التجارة التنافسية والتساهلية الى الحد الامثل، وهو عامل تعزيز عملية الانتاج عن طريق تحقيق درجة من التنسيق فيما بين المنتجين في الزراعة والصناعة على السواء. وهذا ضروري لتجنب الانتاج الزائد او الناقص للبضائع، وسوء توزيع المواد، والاضرار بالمنافسة فيما بين منتجي البضائع المتنافسة. وبالنظر الى القيود السوقية، المحلية منها والخارجية، فان هذه المسألة تستحق النظر بصورة جدية. ويتسم دور جمعيات المنتجين، وغرف التجارة والصناعة وغيرها من المرافق المؤسسية القائمة في الاراضي المحتلة، بدور حاسم في هذا الخصوص، وينبغي لهذه المرافق الزراعية والصناعية المحلية ان تشرع في القيام بمسوح تشغيلية التوجه، بغية تحديد طبيعة وحجم الاسواق، المحلية منها والخارجية، المتاحة لتسويق السلع الاساسية الممكن انتاجها في الاراضي المحتلة، الى جانب تنبؤات الانتاج في حدود نطاق زمني متوسط الاجل.

وبالنظر الى التنافس الحاد في اسواق الصادرات، فان تحسين نوعية السلع القابلة للتصدير ينبغي ان يظل الشغل الشاغل للمنتجين الفلسطينيين ولمختلف جمعياتهم في الاراضي المحتلة. وبالنظر الى الحجم المحدود نسبيا لناتج الاراضي المحتلة القابل للتصدير مقارنا بناتج منافسيها، فان مركز الاراضي المحتلة في الاسواق الدولية سيتحدد بالدرجة الاولى استنادا الى نوعية واسعار ما يمكن لهذه الاراضي ان تقدمه. وهذا امر بالغ الاهمية لان معظم البلدان المنافسة اما انها تتمتع بقطاع زراعي عصري او انها تعمل على تحديث زراعتها، وسيصبح التشديد على النوعية والاسعار التنافسية حاسما حتى بدرجة اكبر عندما تتطور الجماعة الاقتصادية الاوروبية الى «سوق وحيدة» مع إلغاء جميع التعريفات والرسوم الجمركية الداخلية بحلول سنة ١٩٩٢، وينبغي ان تكون الاراضي المحتلة قادرة من الناحية الفنية على الارتقاء الى مستوى التوقعات في مثل هذه البيئة التنافسية.

ويمكن لمنظمات المنتجين الفلسطينيين والجامعات ومراكز البحوث الفلسطينية ان تلعب دورا هاما عن طريق تعبئة الموارد وتنسيق الجهود في مجال البحوث الرامية الى تحسين نوعية الناتج الزراعي والصناعي. ويمكن ان تصحب ذلك حملات قوية لترويج المبيعات لصالح صغار المنتجين عن طريق استخدام مختلف القنوات الرامية الى زيادة نصيب ناتج الاراضي المحتلة من الاسواق.

إن أثر الامتيازات الخارجية على هياكل اسعار السلع الاساسية القابلة للتصدير وعلى توزيع المكاسب فيما بين مختلف الفاعلين في عمليتي الانتاج والتسويق يتطلب بالقدر نفسه دراسة متأنية. ويلزم توجيه الهيكل والعمل الحاليين للمؤسسات الزراعية نحو الفرص الجديدة من أجل تشجيع اعتماد هيكل سعري واقعي للناتج القابل للتصدير، مما يوفر منافع قصوى للقطاع المعني / الفروع المعنية. وبالمثل، فان ترتيبات حيازة الاراضي والعلاقات السوقية فيما بين المنتجين تحتاج الى معالجتها معالجة

دقيقة لضمان التوزيع المنصف للمكاسب فيما بين جميع المنتجين، وينبغي إيلاء عناية خاصة لاهمية اسهام صغار ملاك الاراضي والمزارعين، والمزارعين المستأجرين الذين هم في حاجة ماسة للبقاء في الارض. والامر نفسه ينطبق على صغار المنتجين الداخلين في القطاع الصناعي.

٤ ـ الحاجة الملحة الى ترتيبات التسويق الفلسطيني المباشر:

ان التسويق المباشر للسلع الاساسية القابلة للتصدير يستجيب للحاجة الملحة الى زيادة مكاسب التجارة الخارجية الى الحد الامثل وضمان توزيعها المنصف فيما بين المساهمين. ويفرض الموقف السابق للسلطات الاسرائيلية الذي كان يقتضي وجوب تسويق جزء من انتاج الاراضي المحتلة عن طريق الوكالات الاسرائيلية وارسال الجزء المتبقي عن طريق «الجسور المفتوحة» الى الاردن، قيودا لا مبرر لها على المنتجين الفلسطينيين. فانكار حق المنتجين الفلسطينيين في التصدير المباشر مع منح هذا الحق للمستوطنين الاسرائيليين في الاراضي المحتلة يشكل ظلما واضحا للمنتجين الفلسطينيين نتيجة للتحيز للمستوطنين / المنتجين الاسرائيليين الذين يتمتعون علاوة على ذلك بمنافع الامتيازات والاعانات والخدمات التي يحرم منها السكان الاصليون للاراضي.

وقد اسفرت السياسة الاسرائيلية تجاه قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني عن فقدان حلقة هامة في الهياكل الاساسية لمؤسسات القطاع التجاري في الاراضي المحتلة ومن أجل الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها التجارة لنمو وتنمية الاقتصاد الفلسطيني، فانه يتعين اقامة مرافق محلية مستقلة. ومن شأن انشاء مرفق فلسطيني لترويج التجارة والتسويق ان يشكل خطوة اولى في هذا الاتجاه، خصوصا فيما يتعلق بتوسيع الصادرات الزراعية من الاراضي المحتلة. ومن شأن هذا المرفق ان يشكل نواة لمنظمة مستقلة لترويج التجارة والتسويق في الاراضي المحتلة.

وبامكان مرفق التسويق المقترح ان يتعاون مع المؤسسات المحلية القائمة فيما يتعلق بجميع المهام الفنية والادارية المشمولة في عمليات تحديد البضائع القابلة للتصدير من الاراضي المحتلة، وانتاجها، وتسويقها، (بما في ذلك التصنيف، والتعبئة، والتخزين المبرد، والتجهيز). ويمكن ان تسند الى المرفق نفسه ايضا سلطة معالجة الاحتياجات التسويقية المحلية ويمكنه ان يشغل فرعا واحدا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وينبغي الشروع على الفور في اتخاذ اجراءات للتحقق من المتطلبات الفنية والادارية والمالية وغيرها من المتطلبات لهذا المرفق، والحصول على السلطة اللازمة لتشغيله. ويشكل عرض الجماعة الاقتصادية الاوروبية تقديم المساعدة الفنية، والمساعدة المالية اذا لزم لاغراض انشاء هياكل تصديرية، خطوة مستحسنة في هذا الاتجاه[٧].

ويمثل وجود شبكة نقل ملائمة وكفؤة شرطا اساسيا هاما اخر لترويج وتنمية تجارة الاراضي المحتلة، ولئن امكن للمؤسسات المحلية، بما فيها البلديات، ان تسهم في تحسين شبكة النقل الحالية، فسيتعين تلبية الكثير من احتياجات الهياكل الاساسية المادية من قبل السلطات الاسرائيلية. وعلاوة على ذلك

فسيلزم ايضـا ان تجيـز السلطات الاسرائيلية وتشجع توفير الحاويات والشاحنات المبردة، وتحسين الاجراءات الجمركية والامنية، وتركيب معدات أحدث لرصد البضائع.

ومن شأن ارتفاع كلفة النقل وطول المدة التي تستغرقها الرحلة المعنية تعويق تجارة الاراضي المحتلة مع الاسواق غير العربية، اما عن طريق الاردن او مصر. وقد كان لهذا تأثير معاكس على نوعية السلع عند وصولها الى وجهاتها النهائية. ومن الواضح ان ارتفاع الكلفة وتدني النوعية هما امران يضران بالصادرات القابلة للتلف من الاراضي المحتلة، خصوصا في الاسواق المنافسة بدرجة عالية في اوروبا الغربية او امريكا الشمالية. ويتمثل المنفذ الطبيعي الى اقصى حد لتصريف هذه الصادرات في تطوير ميناء قطاع غزة. وبالاضافة الى الميناء القائم لصيد الاسماك، وهو ميناء مخصص تحديدا لتلبية احتياجات اهالي غزة في مجال صيد الاسماك، فانه يلزم ايضا اعادة افتتاح وتطوير الميناء التجاري الذي كان قائما قبل عام ١٩٦٧ بحيث يفي بالاحتياجات التجارية للاراضي المحتلة في المستقبل. ويمكن للسلطات الاسرائيلية وللمجتمع الدولي الاسهام في بناء هذا المرفق الحيوي. وفي هذه الاثناء، فان المرافق المقترحة لترويج وتسويق التجارة الفلسطينية ستكون بحاجة للحصول على تسهيلات مرور عابر عن طريق الموانىء والمطارات الاسرائيلية لكي تصل مباشرة الى الاسواق الدولية.

٥ ـ التدابير الاخرى لدعم التجارة:

وتوازيا مع الجهود الرامية الى تلبية مختلف المتطلبات المبينة اعلاه من الهياكل المؤسسية والمادية الاساسية، يمكن لعدد من تدابير السياسة العامة ان يعزز الدور الحيوي للتجارة في اقتصاد الاراضي المحتلة، وهذا يتطلب قبل كل شيء الغاء العديد من الاوامر والتدابير الاسرائيلية ذات الصلة المتخذة منذ عام ١٩٦٧ والتي اعـاقت التجـارة وغيرها من الانشطة الاقتصادية في الاراضي المحتلة. ويلزم النظر بصورة عاجلة وجدية في المسائل الرئيسية الموجزة على النحو التالي:

١ ـ يمكن البـدء على نحـو مجـد في بذل جهود لازالة القيود الادارية العديدة التي اعاقت الانشطة الاقتصادية المؤثرة على تجارة الاراضي المحتلة. والامر الاهم هو ان تخفيف هذه القيود يتطلب الغاء اشتـراط الحكم العسكري الحصول على تصاريح لبدء أعمال جديدة، وتوسيع خط الانتاج، وتنويع المحاصيل، وتصدير السلع الاستهلاكية او استيراد معدات التصنيع وما شابه ذلك.

٢ ـ ويتعين معاملة الاراضي الفلسطينية المحتلة باعتبارها تشكل كيانا له مصالحه الاقتصادية المميزة، فالسيـاسـات الاسرائيلية على مدى سنوات الاحتلال الـ ٢١ عاملت هذه الاراضي باعتبارها امتدادا للسوق الاسرائيلية، بينما اعاقت مشاركتها في المكاسب المستفادة. وينبغي معاملة سوق الاراضي المحتلة بصورة مستقلة عن اسرائيل وبموجب قوانين وانظمة هذه الاراضي.

٣ ـ ان اوجه النقص الشديد في الموارد المالية في الاراضي المحتلة وقصور المؤسسات المالية هما امران يستحقان النظر بصورة جدية. وبالنظر الى هذه المشكلة الفريدة للاراضي المحتلة، فقد يتعين اتباع نهج اكثر ابتكارا ازاء الجوانب النقدية والضريبية للسياسة الاقتصادية وذلك من أجل تنشيط الاقتصاد وتوسيع التجارة. ويمكن لتنفيذ المقترحات الواردة في التقارير السابقة[٨] ان يقطع شوطا طويلا في اتجاه

المساهمة في هذا النهج، وينبغي التشديد تحديدا على المجالات التي يمكن ان تسهم في توسيع التجارة وتنميتها. ويمكن للمؤسسات النقدية ومؤسسات التمويل الانمائي الاقليمية والدولية ان تضطلع ايضا بدور رائد في تلبية احتياجات الاراضي المحتلة.

٤ ـ وفيما يتعلق بحصائل الصادرات، من الضروري ضمان القيمة الشرائية لهذه الحصائل بالنسبة للمصدرين الفلسطينيين الذي يصدرون عبر اسرائيل. ويمكن ربط تحويل عوائد الصادرات الى الشاقل الاسرائيلي بعملة مستقرة، مثل الدينار الاردني الذي يمثل اداة التبادل في الاراضي المحتلة ويستخدم في المعاملات مع الاردن، من أجل تجنب الخسائر المفرطة التي يمكن ان تنجم عن تقلبات اسعار الصرف والانخفاض في القيمة السوقية للعملة الاسرائيلية.

٥ ـ ويمكن لمحاولات تشجيع الصادرات ان تشتمل على اعفاء ارباح صغار المصدرين من ضريبة الدخل لفترة زمنية محددة. وهذا أمر اساسي بالنسبة لاستمرار هؤلاء المصدرين بالنظر الى انه ليس لديهم اي تأثير على اسعار منتجاتهم في الاسواق المحلية او الخارجية. ويمكن استقطاع هذه الارباح من مجموع دخل المصدرين القابل للضريبة، مما يخفض المعدل الحدي للضريبة، ومن شأن هذا ان يوفر حافزا أكبر لصغار المصدرين من أجل توسيع انشطتهم التجارية وحفز الصادرات غير التقليدية، الامر الذي يسهم في تنويع الانتاج.

٦ ـ وفيما يتعلق بتمويل الصادرات، يمكن وضع ترتيبات عن طريق وساطة فروع المصارف العربية المحلية والمستوردين الاجانب ومؤسساتهم لتوفير اعتمادات لصالح صغار المصدرين. ويمكن الاستمرار في ذلك الى ان يصبـح في مقـدور المصارف المحلية انشاء «صندوق لترويج الصادرات» من الرسوم الاضافية الصغيرة على الواردات و/ أو الصادرات. وفي هذا الخصوص، يلزم تقديم كل دعم لفروع مصرف القاهرة ـ عمان التي افتتحت حديثا، وزيادة مواردها من أجل تلبية الاحتياجات المالية المتعاظمة للتجارة الداخلية والخارجية، ويمكن تعبئة الموارد الخارجية واتاحتها بأسعار فائدة منخفضة، مما يمكن هذه الفروع من منح ائتمانات قصيرة الاجل للمزارعين والمصنعين.

٧ ـ ويلزم تقديم حوافز مماثلة في شكل اعفاء من الرسوم الجمركية المفروضة على المدخلات المستوردة المستخـدمة في انتاج الصادرات الصغيرة غير التقليدية. وهذا يمكن ان يشمل استيراد المواد الخام والمعدات الاساسية لهذه الصادرات. ويمكن ادخال هذا الحافز عن طريق ترتيب يتمثل في «رد رسوم الاستيراد» من شأنه ان يكفل استخدامه المناسب. وبالنظر الى القيود المالية، يمكن للاعفاء من ودائع الاستيراد المسبقة ان يزيد من تعزيز مركز صغار المصدرين. اما مقدار الايرادات الفائتة بسبب هذه التدابير النقدية و / أو الضريبية فيمكن التعويض عنه تعويضا كافيا عن طريق المساهمة التي ستسهم بها هذه التدابير في الحجم الاجمالي للانشطة التجارية.

٨ ـ وقد تضمنت تقارير سابقة للاونكتاد[٩] بيان أوجه المطالبة بالغاء ضريبة القيمة المضافة على نشاط الاعمال الفلسطيني في الاراضي المحتلة. فهذه الضريبة تضع المنتجين والمصدرين الفلسطينيين في وضع غير مؤات مقـارنـة بالاسرائيليـين الذين تُعَوِّضُهم اعانات متعددة. وهذا ينطبق ايضا على الضريبة

الاسرائيلية المفروضة على الواردات (Tamah)، التي ترفع قيمة الواردات الى اسرائيل او عبرها لاغراض ضريبة المشتريات. وبالرغم من التخفيض المزعوم لتعريفات الاستيراد، فان معدلات الضريبة على الواردات هي في بعض الحالات أعلى بكثير من معدل التخفيض في التعريفات. ونتيجة لذلك فان سعر المواد الخام والمعدات المستوردة عبر اسرائيل يفوق سعرها في السوق العالمية بما يتراوح بين ١٥ و ٢٥ في المائة. وبالنظر الى ان التجارة الخارجية للاراضي المحتلة تتم عبر وسطاء اسرائيليين. فانه يتعين على المستورد الفلسطيني ان يتحمل كلفة الضريبة. كما ان وجود هذه الضريبة يعزز الرأي الذي يدعو الى الغاء الرسوم المفروضة على تجارة الاراضي الواقعة تحت الاحتلال.

دال ـ دور المجتمع الدولي:

ان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، ادراكا منه للاحوال الاقتصادية المتردية في الاراضي الفلسطينية المحتلة بصفة عامة وفي قطاعها التجاري بصفة خاصة، قد اعتمد في دورته السابعة القرار ١٦٩ (د ـ ٧)[١٠]. وقد رحب القرار، في جملة امور، بمقرر الجماعة الاقتصادية الاوروبية بمنح السلع والمنتجات الفلسطينية فرصة الوصول التفضيلي الى اسواقها على اساس شهادة منشأ فلسطينية. وحث جميع الدول على تسهيل وصول السلع والمنتجات الفلسطينية الى اسواقها وعلى مواصلة تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني لتمكينه من تنمية اقتصاده الوطني، بما في ذلك قطاع التجارة، بمنأى عن الاحتلال.

ان الامتيازات الممنوحة للاراضي المحتلة، كما لوحظ آنفا، تمثل تدابير هامة متعددة الاطراف وثنائية، ترمي الى مساعدة الشعب الفلسطيني في جهوده من أجل تنمية اقتصاده. ولكي يكون بهذه الامتيازات أثر ايجابي، يلزم اتخاذ اجراءات من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي والمجتمع الدولي لدعم الجهود الفلسطينية. وعلى سلطات الاحتلال الاسرائيلي مسؤولية تسهيل المساعدة الدولية لاتاحة وصولها الى الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، ويمكن للمجتمع الدولي، عن طريق ترتيبات ثنائية ومتعددة الاطراف ان يحافظ على زخم مساعدته لهذه الاراضي من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من ارساء الاساس لاقتصاد قوي وتعزيز نموه وتنميته المستقلين. وبالاضافة الى النقاط التي ذكرت آنفا، يلزم تركيز المزيد من الاهتمام على المسائل المحددة التالية التي تهم بصورة فورية التجارة الخارجية للاراضي المحتلة.

وريثما يتم انشاء مرفق تسويق فلسطيني، يمكن لمرافق التسويق الدولية ان تقدم مساعدتها للمنتجين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عن طريق تشجيع بيع وتسويق منتجاتها. ويمكن لهذه التدابير الفورية ان تشمل على تسهيلات ائتمانية قصيرة الاجل، وعلى توفير مدخلات منها صناديق الورق المقوى وتسهيلات التعبئة، وأنشطة ترويج المبيعات، فضلا عن برامج تدريبية وتوجيهية لتنمية كادر محلي. ومن

شأن وضع ترتيبات مشاريع مشتركة لتجهيز المنتجات الاولية ان يسهم ايضا في هذه العملية مساهمة كبيرة.

كما ان خبرة بعض منظمات الامم المتحدة، مثل مركز التجارة الدولية المشترك بين الاونكتاد والغات، في برامج ترويج الصادرات، يمكن ان تزود المنتجين الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية بما يحتاجون اليه من مساعدة تقنية. ويمكن لدراية المركز وخبرته الواسعتين في انشاء مرافق ترويج الصادرات في العديد من البلدان النامية ان تعود بالفائدة على الاراضي المحتلة في تصميم برنامج شامل لترويج الصادرات بما في ذلك انشاء منظمة التسويق الفلسطينية المقترحة.

ويمكن للمصادر المتعددة الاطراف والثنائية ذات الصلة ان تسهم في اعادة افتتاح وتنمية الميناء التجاري في قطاع غزة وما يتصل به من مرافق الهياكل الاساسية. والى ان يحدث ذلك، يمكن ايلاء اعتبار لامكانيات وضع ترتيبات مرور عابر للصادرات الفلسطينية الى الاسواق الاقليمية والدولية.

وفي اطار جامعة الدول العربية، ووفقا لقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومع مراعاة احكام انظمة المقاطعة الصادرة عن جامعة الدول العربية، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قرارات تحث الدول الاعضاء على تسهيل دخول المنتجات الزراعية والصناعية الفلسطينية الى اسواقها. الا ان امكانية وصول المنتجات الفلسطينية الى العديد من هذه الاسواق قد انخفضت في الواقع وذلك للاسباب الاقتصادية والادارية التي ذكرت آنفا.

ولذلك، يلزم القيام بمحاولة لتنشيط الاسواق العربية التقليدية للمنتجات الزراعية والصناعية للاراضي المحتلة. وينبغي للاسواق العربية في المنطقة ان توفر احد افضل المنافذ لتصريف منتجات الاراضي المحتلة. وينبغي لاية محاولة للاستفادة من الاسواق العربية القائمة و/ أو الجديدة ان تركز على المجالات التي تعزز الميزة النسبية للاراضي المحتلة.وتنمي أوجه التكامل مع شركائها التجاريين. وهذا يتطلب تحسين تنسيق السياسات والممارسات التي تؤثر على الانتاج الزراعي والصناعي. وكما لوحظ، فان ثمة شرطا اساسيا آخر لنجاح هذه الجهود يتمثل في تحسين نوعية السلع القابلة للتصدير وتوصيلها الى هذه الاسواق.

وثمة جانب آخر تلزم معالجته بصورة عاجلة، خصوصا بالنظر الى الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة، وهو جانب يتمثل في استعراض اثر انظمة المقاطعة الصادرة عن جامعة الدول العربية على الصادرات الفلسطينية، وتنفيذ احكامها بطريقة تعطي زخما متزايدا للقدرة والاداء التصديريين الفلسطينيين. ويمكن لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية واتحاد غرف التجارة والصناعة العربية، في اطار جهودهما الرامية الى تحقيق الامن الغذائي الاقليمي وزيادة التجارة وتعزيز التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان العربية في المنطقة، أن يضطلعا بدور هام في تعزيز وتوسيع الاسواق في هذه البلدان لتسويق منتجات الاراضي الفلسطينية المحتلة.

الهوامش:

(١) حسب الارقام في هذا الفرع من: (1) Israel, Central Bureau of Statistics, Statisical Abstract of Israel, (Jerusalem, CBS, 1983,1985,1986, and 1987), PP. 766, 712, 692 snd 710; (2) Israel, Central Bureau of Statistics, ''Quarterly...'' OP. Cit., p. 72; (3) Israel, Central Bureau of statistics, ''Statistical...'' OP. Cit. (1983), p. 202; (4) Israel, Central Bureau of Statistics, Statisical Abstract of Israel, (Jerusalem, CBS, 1986, and 1987), pp. 198, 204 and 711;

(٢) **الفجر**، ٢٨/٦/٨٨، **الجيروزاليم بوست**، ١٣/١٠/٨٧، ٢/١٢/٨٧.

(٣) انظر «**تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السابعة**» (TD/351)، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٤) Council Regulation (EEC) No. 3363/86, Official Journal of the European Communities, 1/11/86, No. L 306/103-104.

(٥) معلومات عن اجراءات سياسية للجماعة الاقتصادية الاوروبية ترد في المذكرة الشفوية الصادرة عن لجنة الجماعات الاوروبية في ١٧ ايار/ مايو ١٩٨٨ استجابة لمذكرة الاونكتاد (TDO/140 (PAL) المؤرخة في ٦ نيسان / ابريل ١٩٨٨.

(٦) اعمال الاجتماع الوزاري المعني بالنظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، بلغراد. ١١ ـ ١٣ نيسان / ابريل ١٩٨٨، المجلد الثاني، صفحة ٤.

(٧) **الجيروزاليم بوست**، ٢/١٢/٨٧.

(٨) انظر مثلا «التطورات الاقتصادية الاخيرة...» (TD/B/1142)، الجزء الثاني.

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) للاطلاع على اعمال الدورة السابعة للمؤتمر بشأن اعتماد القرار ١٦٩ (د ـ ٧) انظر تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السابعة (TD/351)

الإنتفاضة
مقدمات التحرر من التبعية التجارية

عمر والعملة

مدخل: الناتج المحلي والنمو الاقتصادي

شكل الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عقب حرب حزيران ١٩٦٧، الاحتلال الثاني في تاريخ فلسطين الحديث، إذ وضع كامل الأرض الفلسطينية تحت الاحتلال الاسرائيلي المعزز بالأيدلوجية الصهيونية الشوفينية الكولونيالية، وجعلها خاضعة لما تفرضه هذه الايدلوجية من تطبيقات عملية مرتبطة بها. ومن أولوياتها إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين عن طريق تهويدها أرضاً وسكاناً وسوقاً.

ومن هنا، ومنذ اليوم الأول للاحتلال، انتهجت السلطات الاسرائيلية، وفي سياق سياستها العامة تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة، سياسة اقتصادية ارتكزت على عدد من العوامل من أهمها: تحويل اقتصاد الوطن المحتل الى اقتصاد تابع لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي الاسرائيلي كمرحلة أولى في عملية ابتلاع الاقتصاد الاسرائيلي لاقتصاديات الوطن المحتل. وتحقيقاً لذلك، قام بنك اسرائيل المركزي، بالتعاون مع البنك المركزي للاحصاء، خلال أشهر الاحتلال الاولى، بمسح شامل لموارد الوطن المحتل الاقتصادية والمالية التي تتلاءم وتحقيق تبعية اقتصاديات الوطن المحتل للاقتصاد الاسرائيلي[١]. كما شكلت سلطات الاحتلال لجاناً من الخبراء اهتمت بدراسة البنيان الاقتصادي والاجتماعي للوطن المحتل. ومن أهم هذه اللجان، جماعة رحبوت، لجنة برونو، مؤسسة راند الامريكية للدراسات، حيث قدمت هذه اللجان مشاريعها وتصوراتها[٢].

وعليه، بدأت عملية الربط تدريجياً وفي مجالات اقتصادية تتفاوت في أهميتها من وجهة نظر المُخطِّط الاسرائيلي، حيث وضعت الصناعة والزراعة والتجارة وقوة العمل العربية في مقدمة أوجه النشاط الاقتصادي التي يتعين من خلاله تحقيق روابط التبعية بالاقتصاد الاسرائيلي.

١ ـ الناتج المحلي:

تبين الاحصاءات الأخيرة المتاحة حول هذا الناتج للوطن المحتل بصورة عامة أنه بلغ عام ١٩٨٦

بأسعار التكلفة ما قيمته مليار ونصف دولار[٣]، أي ما يعادل فقط ٥,٢ بالمائة من الناتج المحلي الاسرائيلي[٤]. ساهمت الضفة الغربية فيه بمبلغ ١,٢ مليار دولار، في حين بلغت مساهمة قطاع غزة فيه نحو ٣١٥ مليون دولار. أما عن مصادر هذا الناتج وأنصبة القطاعات الاقتصادية فيه، فقد تولد من الضفة الغربية مبلغ ٣٨٦ مليون دولار من الزراعة و ٩٠ مليون دولار من الصناعة و ١٦٦ مليون دولار من البناء ونحو ٥٣٦ مليون دولار من قطاعات أخرى. كذلك تولد من قطاع غزة نحو ٦٩ مليون دولار من الزراعة و ٣٩ مليون دولار من الصناعة و ٦٩ مليون دولار من البناء ونحو ١٣٧ مليون دولار من قطاعات أخرى. أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ ١٤١٠ دولار في الضفة الغربية و ٥٧٨ دولار في قطاع غزة. أي ان معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الوطن المحتل بلغ حوالي ١٠٨٢ دولار مقابل ١٦٥٦ دولار للفرد في الأردن و ٦٨٣٤,٥ دولار للفرد في الكيان الصهيوني[٥].

وقد بلغت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي نحو ٢٠٪ من الضفة الغربية، بينما وصلت نسبتها نحو ٤٤٪ في قطاع غزة. أما مساهمات القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي فكانت نسبتها في الضفة الغربية ٣٣٪ من الزراعة و ٧,٥٪ من الصناعة و ١٤٪ من البناء وكانت أكبر نسبة من القطاعات الاخرى اذ بلغت ٤٥,٥٪. أما في قطاع غزة فقد بلغت من الزراعة ٢٢٪ ومن الصناعة ١٢,٥٪ ومن البناء ٢٢٪ ثم من قطاعات اخرى ٤٣,٥٪. (انظر الجدول رقم ١).

٢ ـ النمو الاقتصادي:

ولئن كانت المصادر الصهيونية تتحدث عما تسميه تعاظم مسيرة التنمية في الوطن المحتل ضمن مجالات الانتاج ومستوى المعيشة فيها، فإن هذا الحديث يتجاهل حقيقة مفادها ان اية زيادة في معدلات الناتج القومي للوطن المحتل لا ترجع الى متانة واقعها الاقتصادي، وانما ترجع في المقام الأول الى العوامل الاقتصادية الخارجية، وأهمها قيمة اجور العاملين من ابناء الاراضي المحتلة في الكيان الصهيوني وتدفق الاموال العربية والاجنبية الى الوطن المحتل.

إن قراءة متأنية للوضع والهيكل الاقتصادي للوطن المحتل من حيث أنصبة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي خلال خمسة أعوام (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) تمكن من رصد واقع التخلف الاقتصادي للوطن المحتل. فبالاضافة الى تدني اجمالي الناتج المحلي الاجمالي للوطن المحتل، يكشف الوزن النسبي المنخفض لنصيب قطاعي الانتاج الرئيسيين (الزراعة والصناعة) في هذا الناتج مقارنة بالوزن النسبي لنصيب قطاعي البناء والخدمات وغيرهما من القطاعات الأخرى، عن أن الارتفاع النسبي لمستوى الاستهلاك لا يتعلق «بنموذاتي التوليد» في الوطن المحتل وانما يعود أساساً الى العوامل الاقتصادية الخارجية المشار اليها[٦]. فمتوسط السنوات ١٩٨١/ ١٩٨٥ يوضح، أن نصيب الزراعة يبلغ ٢٣,٥ بالمائة، بينما نصيب الصناعة لا يتجاوز ٧,٦ بالمائة في حين بلغ نصيب البناء ١٨,١ بالمائة ونصيب الخدمات ١٧,٧ بالمائة، وأخيراً القطاعات الأخرى والذي يرتفع نصيبها الى ٣٣,١ بالمائة (انظر الجدول رقم «٢»). بيد انه يمكن القول ان النمو النسبي والمحدود الذي احرزته اقتصاديات الوطن

المحتل نتيجة العوامل السابقة كان نمواً سطحياً ومظهرياً خادعاً. اذ اقتصر هذا النمو على زيادة دخل بعض الشرائح الاجتماعية وتعميق التفاوت الاجتماعي والطبقي في ظل غياب أية تنمية اقتصادية حقيقية. ففي حين اغتنت فئة الكومبرادور والوسطاء التجاريين ومتعهدي الايدي العاملة ومروجي البضائع الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، أصاب الضرر المنتج الصغير والحرفي والفلاح. وعلى أية حال، فإن النمو السطحي الذي احرزته اقتصاديات الوطني المحتل قد وصل الى حد معين ولم تعد تستطيع تجاوزه ولا يتوقع لها تجاوزه على المدى القريب او البعيد، ذلك لأن الوطن المحتل محروم من برامج التطوير الشاملة ومحروم من الوصول الى التكنولوجيا المتقدمة ولن يستطيع تأمين الاستثمارات المالية المكثفة، بل ان الوطن المحتل أول وأكثر من يتعرض للازمات الاقتصادية التي يعاني منها الكيان الصهيوني[٧].

أولاً: مفهوم ومظاهر التبعية وآلياتها الاسرائيلية في الوطن المحتل:

١ ـ مفهوم التبعية ومظاهرها:

من المفيد قبل الولوج في بحث وتحليل الموضوع الذي نحن بصدده، أن نشير الى مفهوم ومظاهر التبعية كمدخل موضوعي لهذا البحث والتحليل. وسيتطرق البحث فقط الى مفهوم التبعية بالمعنى الاقتصادي، وهو ما يهمنا ضمن الاطار العام المحدد لهذا البحث. يرجع أصل مصطلح التبعية الى كلمة توابع Dependencies التي تطلق على المناطق التي كانت تحت سيطرة الدول الاستعمارية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً دون مشاركة ملموسة من قبل سكانها المواطنين الاصليين. وقد ظل مفهوم التبعية يتداول حتى بعد أن نالت معظم دول العالم استقلالها السياسي، ذلك أن اقتصاديات تلك الدول ظلت تابعة لاقتصاديات الدول المتقدمة بشكل مباشر وغير مباشر[٨].

وبالنسبة الى الادبيات المتصلة «بنموذج أو نسق التبعية»، هناك من يقسمها الى ثلاث مدارس. احداها ماركسية أصيلة أو مذهبية، والأخرى نيوماركسية أو «ماركسية محدثة»، والثالثة براغماتية تغلب عليها النزعة النيوكلاسيكية أو الكلاسيكية المحدثة، وهي ترتكز على الاعتبارات الهيكلية او البنيوية. ودون الدخول في التفاصيل، نجد ان كل مدرسة من هذه المدارس قد حللت آلياته وتقنياته وادوات ممارسته.

واذا كان البعض يستعمل مفهوم التبعية لتغطية كل تاريخ الهيمنة الامبريالية، فإن معظم الباحثين يستخدمونه من اجل وصف العلاقة بين دول «المركز» ودول «الهامش». بمعنى، أولاً: هناك «مركز» أو مجموعة مراكز حيوية سريعة التطور لها قدرات اقتصادية عالية وقدرة على النمو والتوسع الاقتصادي[١٠]، ويحكم القوى الاجتماعية الداخلية بصفة اساسية عملية تراكم رأس المال ثم تخضع العلاقات الخارجية لتخدم هذه المنظور الداخلي[١١]، وثانيا: هناك «هامش»، وهو في مجموعة مناطق متخلفة تستغل بشكل أمثل في جميع النواحي[١٢]، وعملية التراكم في الهامش ليست الا ناتجا مطعما على التراكم المركزي، فهي بهذا المعنى عملية تراكم «تابع»[١٣]. وتتسم العلاقة بين منطقة المركز وبين الهامش

بالصبغة الاستعمارية حيث يتم تحريك عوامل الانتاج وعناصره الرئيسية (المواد الخام والعمالة الرخيصة الاجور) من مناطق الهامش الى منطقة المركز، مع ميل الميزان في المبادلات التجارية (للمواد الخام والمواد المصنعة) لصالح منطقة المركز ولجوء المؤسسة الحاكمة في هذه المنطقة الى ضبط وضغط الاسعار في مناطق الهامش مع اطلاق العنان لاسعار صادراتها الى هذه المناطق [١٤].

ودون استطراد، فقد اتبع كتاب مدرسة التبعية طويلاً تعريف دوس سانتوس Dos Santos بأنها «حالة ما تكشف عن أن اقتصاد بعض الدول يرتبط بنمو وتوسع اقتصاد دولة او دول أخرى. وتأخذ علاقة التشابك بين اقتصاد دولتين او اكثر وبينهما وبين التجارة الدولية شكل تبعية عندما تستطيع بعض الدول المهيمنة او المسيطرة ان تتسع وتتنمو ذاتياً في حين أن الدول الأخرى التابعة لا تستطيع ان تفعل ذلك الا كانعكاس لتوسع ونمو الاقتصاد المهيمن [١٥].

أما عن مظاهر التبعية، فإن هذه الظاهرة «التبعية» تعبر عن وجود علاقات استغلال اقتصادي خارجي تقوم على اساس هيكلي بين الاقتصاد المسيطر والاقتصاد التابع، ويتم عن طريق هذه العلاقة تشويه الهيكل الاقتصادي وتفكيك الروابط الداخلية بين قطاعات الاقتصاد التابع واخضاع النمو فيه لصالح النمو في الاقتصاد المسيطر، وبهذا يتم تكريس النمو في القطاعات الدنيا وفي حلقات مفككة ومنعزلة [١٦].

ومما سبق، يستنتج أن التبعية تعد ظاهرة اقتصادية معقدة، كلية وشاملة متشابكة العناصر. ومن الممكن تحديد مؤشراتها بشكل كلي او جزئي. وما هي الا امتداد لعلاقات القهر العسكري الملازمة للرأسمالية وطبيعتها الاجتماعية، حيث تشكل الحروب الاستعمارية مداخل طبيعية للالحاق الاقتصادي، وفي الوقت ذاته تعتبر حروب التحرر الوطني نوعاً مضاداً لهذا الالحاق، تعمل على تدعيم الاستقلال الاقتصادي [١٧].

٢ ـ آليات التبعية الاسرائيلية: نموذج المركز والهامش:

على غرار هذا الواقع الذي تم عرض مظاهره، ونظرا لأن الكيان الصهيوني يشكل امتدادا للاستعمار الامبريالي وتابعا له في ذات الوقت، فقد انسحبت وضعية الامتداد والتبعية هذه على علاقة الكيان الصهيوني بالوطن المحتل في نموذج المركز والهامش.

ويمكن من خلال دراسة الاوضاع الاقتصادية بين الكيان الصهيوني من جهة والوطن المحتل من جهة اخرى ملاحظة ما يلي:

أ ـ الكيان الصهيوني: وهو منطقة استثمار رأسمالي مكثف واقتصاد عالي التنظيم وقطاع صناعي متقدم ويتمتع بحماية شديدة ومستوى تطور تقني رفيع.

ب ـ الوطن المحتل: وهو مناطق ذات هيكل اقتصادي متخلف ومهلهل يقوم اصلا على الزراعة المعتمدة على اساليب وأدوات بدائية [١٨] او على احسن حال نصف متطورة ومناطق ذات دخل منخفض وتتمتع بقوة عمل ناقصة وغير منظمة [١٩].

وعليه فان العلاقة بين المنطقتين انسحبت في هيئة «سوق مشتركة» لا تقوم على التكافؤ بين طرفيها، وانما تتصف، كما يقول ابا ايبان، بأنها «ليست كالعلاقة القائمة بين سوريا ولبنان، بل مثل تلك العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية» [٢٠]. أو كما يقول احد الكتاب الصهاينة بأنها علاقة كولونيالية تقليدية يستمد فيها الكيان الصهيوني من مستعمراته المواد الخام وقوة العمل الرخيصة، وتسوق للمستعمرات منتوجات مصنعة بنسبة تساهم كثيرا في تحسين الميزان التجاري الاسرائيلي [٢١].

وهناك عدد من العوامل التي ساهمت في اضفاء سمات خاصة على هذه العلاقة، من اهمها:

أ ـ قصر المسافة بين الوطن المحتل والكيان الصهيوني (تعتبر اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة امتدادا طبيعيا للاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨) مما سهل على الصناعة الاسرائيلية أن تبيع منتجاتها في اسواق الوطن المحتل في الوقت الذي تبيع فيه في السوق الاسرائيلي.

ب ـ تدخُّل سلطات الاحتلال الاسرائيلي في تجميد أسعار المواد الخام، بينما أبقت أسعار المواد المصنعة حرة الحركة.

جـ ـ سيطرة الاحتكارات الصهيونية بشكل كلي وشامل على اقتصاد الوطن المحتل.

د ـ إحجام سلطات الاحتلال عن توظيف الاستثمارات المالية الضرورية لاقتصاد الوطن المحتل [٢٢]. ولجوء هذه السلطات الى احداث عملية «تنمية» مقيدة تحت سقف الاحتلال بكيفية لا تتعارض فيها هذه «التنمية» مع العملية الاستعمارية الصهيونية [٢٣].

وعقب العدوان مباشرة، قامت السلطات الاسرائيلية باجراء تغييرات مختلفة في النظم التي تحكم الانشطة الاقتصادية، بواسطة تعديل القوانين الاردنية التي كانت قائمة عام ١٩٦٧. وكذلك من خلال اضافة مجموعة أوامر وقرارات عسكرية عديدة أصدرتها. وبمقتضى هذه التغييرات، جعلت كل نشاط اقتصادي رهناً بالحصول على رخصة او اذن او تصريح مسبق من سلطات الاحتلال بهدف تقييد جميع القطاعات والفعاليات والنشاطات الاقتصادية.

ويمكن تحديد سياسة الالحاق الاسرائيلي تجاه الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال من خلال الآليات التالية:

١ ـ آليات التبعية من خلال احتكار تجارة الوطن المحتل. وبموجب ذلك ومنذ عام ١٩٦٨ أغلقت التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة على السوق الاسرائيلي، والغيت الحواجز الجمركية امام تيار السلع من الكيان الصهيوني الى الوطن المحتل، واقيم حاجز جمركي موحد تجاه الخارج، فأصبحت الجمارك وفق التعريفة الاسرائيلية تفرض على واردات الوطن المحتل مع جميع البلدان الاخرى بما فيها الدول العربية، ما عدا الكيان الصهيوني. واحتكر الكيان الصهيوني من خلال مؤسساته، تجارة الضفة والقطاع مع العالم الخارجي. فجميع الواردات للوطن المحتل من الخارج، باستثناء بعض الواردات المحدودة عبر جسور الاردن، تتم عن طريق الكيان الصهيوني. فمجلس الحمضيات الاسرائيلي يحتكر تصدير حمضيات قطاع غزة للأسواق الأوروبية ويحدد مهلة قصيرة لاستلام الحمضيات يراعي فيها

أن تكون متفقة مع مواسم الكساد في الأسواق الاوروبية وبحيث لا تنافس الحمضيات الاسرائيلية في تلك الأسواق. وشركة (اغرسكو) الاسرائيلية تحتكر تصدير الخضروات من الضفة والقطاع الى تلك الاسواق.

وبهذه الطريقة تستولي المؤسسات الاسرائيلية على عائدات صادرات الوطن المحتل من العملات الأجنبية، وتدفع للمنتجين والمصدرين المحليين أثمان منتوجاتهم بالليرات الاسرائيلية، فضلاً عن أنها تتحكم بأسعار هذه المنتوجات[٢٤]. وقد منع الأمر العسكري رقم ٤٧ الاستيراد والتصدير من الضفة الغربية للمنتوجات الزراعية دون أخذ اذن مسبق وفقاً لشروط ذلك الاذن، وفرضت غرامات باهظة على من يخالف هذا الأمر. وقد صدر في نفس الوقت تقريباً الأمر العسكري رقم ٤٩ (الأمر بشأن مناطق مغلقة «منع نقل البضائع» ـ ١٩٦٧)، وأعلن هذا الأمر أن الضفة الغربية تعتبر منطقة مغلقة ولا يجوز إدخال أي بضائع اليها أو إخراجها منها دون إذن من «الشخص المسؤول»، ويسمح هذا الأمر «للشخص المسؤول باصدار اذونات خاصة أو عامة لبضائع معينة أو فئات معينة من الأشخاص وبشروط يرتئيها هو. ويلحظ أن هذه القيود تشمل أيضاً. تصدير واستيراد المحصولات الزراعية والبضائع الأخرى من والى القدس العربية (التي اعلن الكيان الصهيوني عن ضمها اليه) والى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨[٢٥].

وبالرغم من أن السلطات الاسرائيلية طبقت سياسة الجسور المفتوحة بين الوطن المحتل وبين الأردن الا أن هذه الجسور استخدمت أساساً للتخلص من فوائض الانتاج الزراعي للوطن المحتل في اسواق الاردن والدول العربية. وفي المقابل، وحرصاً على الاحتفاظ بأسواق الوطن المحتل للمنتجات الاسرائيلية، فرضت سلطات الاحتلال قيوداً جمركية شديدة على الجسور فيما يتعلق باستيراد المنتجات الصناعية، مما ادى الى انخفاض مستوى حركة نقل المنتجات الصناعية من الضفة الشرقية الى الضفة الغربية[٢٦]. وبحيث أصبحت واردات الوطن المحتل من الكيان الصهيوني تعادل اكثر من ٧٩ ضعفاً من الواردات عبر الاردن وحوالي ٩ أضعاف الواردات من الدول الأخرى.

وقد فتحت سلطات الاحتلال الباب على مصراعيه لتدفق السلع الاسرائيلية الى الوطن المحتل، في الوقت الذي حددت فيه حركة السلع من الوطن المحتل الى الكيان الصهيوني، ووضعت قيوداً على صادراته للخارج. وبالنسبة لميناء غزة فقد قيدت العمل فيه ووضعته تحت سيطرتها وجعلته ميناءً داخلياً تقريباً بعد ان كان ميناءً حراً في ظل الادارة المصرية، وذلك لحصر الاستيراد بموانىء فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. كما حصرت صيد الاسماك في ساحل القطاع ضمن شريط ضيق لا يتجاوز عرضه ثمانية أميال[٢٧].

وفوق ذلك كله، فقد عدل النظام الضريبي في الوطن المحتل بموجب اكثر من ١٧٧ أمراً وبلاغاً عسكرياً، بما في ذلك تعديلاتها، تستهدف جميعها زيادة الايرادات الحكومية الاسرائيلية[٢٨]. فقد استحدثت انواع جديدة من الضرائب اضافة الى قانون الضرائب الاردني المعمول به في الضفة الغربية

الذي جرى تغييره اعتبارا من مطلع عام ١٩٧٦، حيث فرضت ضريبة القيمة المضافة في آب/ اغسطس ١٩٧٦ على كافة الأنشطة من بيع وشراء واستيراد وعلى كافة المعاملات التجارية والانتاج والتسويق. كما تم فرض ضريبة الدفاع على كافة انواع الواردات والانتاج الصناعي الذي يخضع للتصدير ونسبتها ٢٠٪، وكذلك ضريبة الانتاج على السلع المصنوعة محلياً ونسبتها ١٥٪[٢٩].

٢ ـ آليات التبعية من خلال تغيير البنيان الزراعي للوطن المحتل. بحيث تم إحداث تغير في البنيان الزراعي للوطن المحتل عن طريق اجراء تعديلات في المساحات المزروعة بما يلبي احتياجات السوق الاسرائيلية، سواء لأغراض الاستهلاك الزراعي أو الصناعي، ودونما وزن للاعتبارات المحلية. فقد شجعت السلطات الاسرائيلية زراعة المحاصيل النقدية Cash Crops اللازمة لصناعاتها كالتبغ والقطن والسمسم. كذلك شجعت زراعة الحبوب والزيتون كبديل للاستيراد لعدم كفاية الانتاج الاسرائيلي من الاستهلاك المحلي. كما عمدت الى توجيه المزارعين الفلسطينيين الى زراعة الخضر الشتوية لغرض الحاجات التصديرية[٣٠]، وفرضت قيوداً على المحاصيل التي يمكن للمزارعين الفلسطينيين زرعها، وأخرى على اسواقها، ولا تسمح سلطات الاحتلال بزرع المحاصيل التي تنافس الانتاج الزراعي الاسرائيلي مباشرة. وعلى المزارعين الفلسطينيين الحصول على اذن مسبق لزرع الاشجار او الخضار أو حتى زرع اشجار جديدة لتحل مكان الاشجار القديمة أو التالفة. ومن النادر أن تعطي السلطات اذناً بذلك[٣١]. كما شكلت سلطات الاحتلال سبع لجان لمراقبة وتنظيم نوعية وكميات المحاصيل الزراعية في الضفة والقطاع للحؤول دون منافستها للمنتوجات الاسرائيلية ولتلبي في الوقت ذاته حاجات القطاع الصناعي الاسرائيلي، كما وضعت سلطات الاحتلال أفقاً لنسبة معينة من الانتاج الزراعي للوطن المحتل للتصدير الى اوروبا عن طريق الهيئات والشركات الاسرائيلية كما ذكر سابقاً، وذلك رغبة منها في تحسين ميزان المدفوعات الاسرائيلي بالحصول على العملة الصعبة[٣٢].

٣ ـ آليات التبعية من خلال السيطرة على الثروة الحيوانية للوطن المحتل: فقد تدخلت سلطات الاحتلال في الاوضاع الخاصة بالثروة الحيوانية في الوطن المحتل لتوجيه هذه الثروة نحو تغطية جزء من احتياجات استهلاك الكيان الصهيوني أو للتصدير الى الخارج، بالتوافق مع رغبتها في تسويق انتاجها داخل الوطن المحتل. ويعتبر فرع الثروة السمكية في قطاع غزة واحداً من فروع الانتاج الحيواني التي تعرضت الى محاولات السيطرة الصهيونية على سوق الوطن المحتل واغلاقه لصالح الصادرات الاسرائيلية إليه[٣٣]. ومن بين أهم الصعوبات التي تواجه الثروة الحيوانية في الوطن المحتل: عدم وجود الرعاية الحكومية، وعدم وجود مؤسسات عامة لجمعيات تعاونية فعالة في مجال تربية الحيوانات، وارتفاع تكلفة الانتاج، خاصة العلف، وعدم توفر المياه والكهرباء في كثير من القرى بما يضمن اقامة مزارع حديثة. ومنع وايقاف رخص الصيد لمدد طويلة، وتقليص مساحة الصيد أمام صيادي الاسماك[٣٤]. عدا عن المضايقات التي يتعرض لها الصيادون تحت ذريعة الأمن[٣٥].

٤ ـ آليات التبعية من خلال تحويل النمو الصناعي للوطن المحتل: اذ عمدت سلطات الاحتلال

الى تحويل النمو الصناعي في اتجاه الصناعات الاولية البسيطة التي تتميز بتبعيتها وفائدتها للصناعة الاسرائيلية، وحظرت هذه السلطات قيام أية صناعات في الوطن المحتل يمكن ان تنافس الانتاج الصناعي الاسرائيلي[٣٦]. كذلك عمدت الى تحويل معظم مصانع ومعامل الوطن المحتل الى ورش فرعية تعمل لحساب المصانع الصهيونية، والآلية الاساسية الفاعلة في هذا الاتجاه هي عقود المقاولات الفرعية او ما يسمى بلغة الصناعة الحديثة عقود التوريد من الباطن Industrial Sub - Contraction كما شجعت السلطات الاسرائيلية مؤسساتها الصناعية على انشاء وكالات تعمل لحسابها في الوطن المحتل، بالاضافة الى اقامة مشاريع اسرائيلية هناك تنتج للسوق المحلية وللسوق الاسرائيلية بالاعتماد على العمل الرخيص نسباً وعلى التسهيلات التي تقدمها سلطات الاحتلال للمستثمرين الصهاينة الذين يقيمون مشاريع في الوطن المحتل، كتقديم القروض والاعفاء من الضرائب. ومن نتائج هذه السياسة أن أصبح جزء كبير من واردات الوطن المحتل عبارة عن مواد نصف مصنعة ومواد خام يستهلكها المقاولون الفرعيون للاقتصاد الصهيوني، وتدرج بعد ذلك في قائمة صادرات الوطن المحتل للكيان الصهيوني[٣٨].

٥ ـ آليات التبعية من خلال استغلال العمالة العربية وتحويلها عن عملها التقليدي: فعقب عدوان يونيو، كان ثمة حاجة ماسة للسوق لمواجهة نمو الصناعة الاسرائيلية وفائض منتجاتها من ناحية، وايضا الحاجة الماسة للأيدي العاملة، وبالذات فيما اصطلح على تسميته «بالعمالة الدنيا». وقد عمدت سلطات الاحتلال الى الاستفادة من الأيدي العاملة العربية رخيصة الأجر بالقياس للعمال اليهود[٣٩].

وتشير المعطيات الاحصائية أنه قد توفر لسلطات الاحتلال خلال السنوات الأخيرة جيش احتياطي من العمال وصل في عام ١٩٨٧ الى ١٢٠ الف عامل أو ما يعادل ٤٣٪ من القوة العاملة في الوطن المحتل[٤٠]، هذا بالاضافة الى العمالة غير الرسمية. وكما أن سياسة تشغيل العمال العرب في الكيان الصهيوني هي كاحدى اساليب صياغة علاقات تبعية الاقتصاد المحلي للاقتصاد الاسرائيلي، وحرمان القطاعات الاقتصادية الفلسطينية من هؤلاء العمال، اضافة الى تضرر العملية الانتاجية في الوطن المحتل بصورة قسرية[٤١].

من العرض السابق لسمات الآليات الاقتصادية الصهيونية، يتضح مدى عمق المأساة التي كرستها هذه الآليات المماثلة، بل والمتفوقة على آليات السيطرة الاستعمارية المطبقة نحو المستعمرات. اذ وقعت اقتصاديات الوطن المحتل فريسة ثقل هذه الآليات الاسرائيلية التي تمكنت من تشويه تلك الاقتصاديات وتحقيق تبعيتها للاقتصاد الاسرائيلي. وبما أنه لم تفرض أية قيود على تصدير البضائع الاسرائيلية لاسواق الوطن المحتل، فقد أصبحت تلك الاسواق سوقاً محمية للمنتجات الاسرائيلية، اضافة الى عدم السماح بالتطور الطبيعي للعلاقات الاقتصادية بين الوطن المحتل ذاته (الضفة الغربية بما فيها القدس العربية/ قطاع غزة)، حيث تخضع كل عملية نقل بضائع بين هذه المناطق للأمر العسكري رقم (٤٩). أضف الى ذلك أن استخدام هذا الأمر، بالاضافة الى قوانين الجمارك والتصدير والاستيراد، يمنح السلطات الاسرائيلية صلاحيات واسعة للتحكم في القطاع التجاري بكامله وفي الحياة الاقتصادية بشكل عام، بما في ذلك القطاع الانتاجي الذي يعتمد على التصدير والتسويق بشكل

رئيسي[٤٣]. كما يتضح أن كل آلية من الآليات الأربع الأخيرة تخدم هدف الآلية الاولى، اذ جميعها تصب في اتجاه تكثيف حجم المبادلات التجارية بين اقتصاديات الوطن المحتل من جهة والاقتصاد الاسرائيلي من جهة اخرى. فالتغييرات التي ادخلت على البنيان الزراعي في الوطن المحتل وتوجيه الثروة الحيوانية نحو تغطية جزء من احتياجات استهلاك الكيان الصهيوني أو للتصدير الى الخارج اضافة الى تحويل النمو الصناعي في اتجاه الصناعات الأولية البسيطة والتوسع في الأخذ بنظام عقود التوريد من الباطن لحساب الصناعة الاسرائيلية، كلها، تشكل آليات فاعلة في مجال تحقيق تبعية اقتصاد الوطن المحتل بالاقتصاد الاسرائيلي عن طريق تكثيف المبادلات التجارية. فضلاً عن أن المداخيل التي يحصل عليها العمال الفلسطينيين، وكما ذكر البحث سابقاً، تشكل مصدراً هاماً للقوة الشرائية التي يجري اعادة تدويرها مرة أخرى لشراء منتجات صناعية اسرائيلية[٤٤].

ثانياً: التجارة الخارجية والميزان التجاري بين الوطن المحتل والكيان الصهيوني:

تلعب التجارة الخارجية دوراً رئيسياً وهاماً في اقتصاديات أية دولة، من حيث مساهمة كل من الصادرات والواردات في الناتج المحلي الاجمالي، وتوفير مصادر تمويل إضافية للاقتصاد المحلي، أو في تلبيتها لحاجات الدولة من السلع الاستهلاكية الرأسمالية والوسيطة اللازمة لتسيير عجلة التنمية الاقتصادية.

وتشير البيانات المتاحة حول تجارة الوطن المحتل مع الكيان الصهيوني بصفة عامة، الى النجاح السريع للجهود المبذولة من جانب سلطات الاحتلال للتأثير على التجارة في الوطن المحتل، وعلى نوعية الواردات والصادرات، والحصة التي يستأثر بها الاقتصاد الاسرائيلي على حساب اقتصاد الوطن المحتل.

١ ـ الواردات:

لقد اصبح من المعروف، ومنذ سني الاحتلال الأولى أن قيمة واردات الوطن المحتل من الكيان الصهيوني هي في تنام مستمر. فقد ارتفع مقدار واردات الضفة الغربية من (٥٠,٣) مليون دولار في عام ١٩٧١ الى (٥٨٠,٧) مليون دولار في عام ١٩٨٧. أي بزيادة اجمالية مقدارها ١٠,٥ ضعفاً تقريباً. ويغلب على هذه الواردات طابع المنتجات الصناعية، بحيث بلغ مقدارها (٣٨١,٣) مليون دولار في عام ١٩٨٦ مقابل (٥٠,٣) مليون دولار في عام ١٩٧١. أي أن نسبة الواردات الصناعية شكلت ٨٤,٥٪ من مجموع الواردات من الكيان الصهيوني في عام ١٩٨٦ مقابل ٨٢٪ في عام ١٩٧١. أما بالنسبة للمنتجات الزراعية، فقد بلغ مقدارها (٦٩,٧) مليون دولار في عام ١٩٨٦ مقابل (١٠,٧) مليون دولار في عام ١٩٧١. أي أن نسبة الواردات الزراعية شكلت ١٥,٥٪ من مجموع الواردات من الكيان الصهيوني في عام ١٩٨٦ مقابل ١٨٪ في عام ١٩٧١.

وفيما يخص قطاع غزة، فقد ارتفع مقدار وارداته من (٤٢) مليون دولار في عام ١٩٧١ الى (٣٨٠,٥) مليون دولار في عام ١٩٨٧. أي بزيادة اجمالية مقدارها ٨ اضعاف تقريبا. وفيما يتعلق بنوعية

هذه الواردات، فانه يغلب عليها طابع المنتجات الصناعية، بحيث بلغ مقدارها (٢٩٨,٨) مليون دولار في عام ١٩٨٦ مقابل (٣٥) مليون دولار في عام ١٩٧١. أي أن نسبة الواردات الصناعية شكلت ٨٧٪ من مجموع الواردات في عام ١٩٨٦ مقابل ٨٣٪ في عام ١٩٧١. أما بالنسبة للمنتجات الزراعية، فقد بلغ مقدارها (٤٤,٧) مليون دولار في عام ١٩٨٦ مقابل (٧) مليون دولار في عام ١٩٧١. أي ان نسبة الواردات الزراعية شكلت ١٣٪ من مجموع الواردات في عام ١٩٨٦ مقابل ١٧٪ في عام ١٩٧١.

٢ ـ الصادرات:

وفيما يتصل بالصادرات، فالملاحظ أن مظلة الاحتكار الصهيونية قد شملت صادرات الوطن المحتل كذلك. فقد ارتفع مقدار صادرات الضفة الغربية من (٢٠,٨) مليون دولار في عام ١٩٧١ الى (١٦٠,٥) مليون دولار في عام ١٩٨٧، أي بزيادة اجمالية مقدارها ٦,٧ ضعف تقريبا.

وبالنسبة لنوعية هذه الصادرات، فكما في الواردات، فإن الصفة الصناعية هي الغالبة عليها، بحيث بلغ مقدارها (١٣٩,٣) مليون دولار في عام ١٩٨٦ مقابل (١٧,٦) مليون دولار في عام ١٩٧١، أي ان نسبة الصادرات الصناعية شكلت ٨٩٪ من مجموع الصادرات في عام ١٩٨٦ مقابل ٨٤,٦٪ في عام ١٩٧١، اما بالنسبة للصادرات الزراعية فقد بلغ مقدارها (١٦,٦) مليون دولار في عام ١٩٨٦ مقابل (٣,٢) مليون دولار في عام ١٩٧١، أي أن نسبة الصادرات الزراعية شكلت ١١٪ من مجموع الصادرات الى الكيان الصهيوني في عام ١٩٨٦ مقابل ١٥,٤٪ في عام ١٩٧١.

وفيما يتعلق بنوعية هذه الصادرات، فإن الصفة الصناعية هي الغالبة عليها، بحيث بلغ مقدارها (١١٩,٢) مليون دولار في عام ١٩٨٦ مقابل (٧,٢) مليون دولار في عام ١٩٧١. أي أن نسبة الصادرات الصناعية شكلت ٨٩,٥٪ من مجموع الصادرات في عام ١٩٨٦ مقابل ٧٤٪ في عام ١٩٧١، أما بالنسبة للصادرات الزراعية فقد بلغ مقدارها (١٣,٩) مليون دولار في عام ١٩٨٦ مقابل (٢,٥) مليون دولار في عام ١٩٧١. أي أن نسبة الصادرات الزراعية شكلت ١٠,٥٪ من مجموع الصادرات الى الكيان الصهيوني في عام ١٩٨٦ مقابل ٢٦٪ في عام ١٩٧١.

٣ ـ الميزان التجاري:

تشير احصاءات الاستيراد والتصدير الى أن ميزان التجارة الخارجية للوطن المحتل مع الكيان الصهيوني هو بعجز مستمر لغير صالح هذا الوطن. ففي الضفة الغربية ازداد فائض الاستيراد على التصدير من (٤٠,٢) مليون دولار في عام ١٩٧١ الى (٤٢٠,٢) مليون دولار في عام ١٩٨٧، أي بزيادة اجمالية مقدارها ٩,٥ ضعف تقريبا. وفي قطاع غزة ازداد فائض الاستيراد على التصدير لنفس الفترة من ٣٢,٣ مليون دولار الى (٢٣٧,٣) مليون دولار. أي بزيادة اجمالية مقدارها ٦,٣ ضعف تقريبا (أنظر الجدول رقم «٣»).

ثالثاً: أساسيات الوضع قبل الانتفاضة

تبرهن المؤشرات الاقتصادية السابقة والتي كانت سائدة قبل الانتفاضة الباسلة، عن مدى هيمنة

الكيان الصهيوني على التجارة مع الوطن المحتل من جهة، وتسخير اقتصادياته لخدمة الاقتصاد الاسرائيلي من الجهة الثانية.

ونتيجة لهذه الهيمنة حدثت تغييرات واسعة في مجمل مؤشرات النشاط الاقتصادي للوطن المحتل بظهور حالة تبعية تجارية تعكس خصائص التبعية في هيكل الانتاج، طابعها العجز الدائم والمتزايد للميزان التجاري لصالح الكيان الصهيوني، بحيث يمكن القول أن الوطن المحتل أصبح منطقة تجارة حرة للاقتصاد الصهيوني. ونشأ بين الوطن المحتل وبين الكيان الصهيوني تقسيم عمل على غرار ما يحدث بين المستعمرات والدول الاستعمارية التي تسيطر عليها.

ففيما يتعلق بخصائص التبعية في هيكل الانتاج، يلحظ من المعطيات السابقة أن معظم واردات الوطن المحتل من الكيان الصهيوني هي من البضائع الصناعية الأساسية التي غالباً ما تواجه صعوبات في تسويقها في الخارج، وتشمل الزيوت والحليب ومنتجاته والسكر والصابون والبلاستيك والخشب ومنتجاته والورق والمنسوجات والمنتجات المعدنية والاجهزة والآلات والادوات الكهربائية. كذلك يلحظ أن الواردات الصناعية للوطن المحتل من الكيان الصهيوني تفوق حجم الناتج الصناعي في الوطن المحتل نفسه. ففي عام ١٩٨٦ بلغ مقدار واردات المنتوجات الصناعية من الكيان الصهيوني (٦٨٠,١) مليون دولار، في حين بلغت قيمة جميع المنتوجات الصناعية في الوطن المحتل في نفس العام (١٢٩) مليون دولار فقط، أو ما يعادل ١٩٪ من حجم الواردات الصناعية من الكيان الصهيوني. أما واردات المنتجات الزراعية فهي من السلع الزراعية الحيوية، وتشمل القهوة والشاي والبهارات والحبوب والدقيق ومنتجات اللحوم[٤٥].

وبخصوص صادرات الوطن المحتل الى الكيان الصهيوني، فيلحظ أيضاً أنها في معظمها صادرات صناعية، وأن قسماً كبيراً من هذه المنتوجات تتضمن في جزء منها سلعاً وسيطة ونصف مصنعة ثم انتاجه في فروع تابعة لمصانع اسرائيلية في مجالات الاغذية والنسيج والاحذية والملبوسات ومواد البناء، وهي صناعة كثيفة استخدام العمل Labour Intensive وقد بلغ عدد هذه الفروع في مطلع عام ١٩٨٦ ـ حسب تصريح لاسحق رابين وزير الدفاع الصهيوني ـ (٢١٧) شركة ومؤسسة صناعية، منها (١٨٥) في الضفة الغربية و(٣٢) في قطاع غزة[٤٦]. وهذا الأمر يعني أن الكيان الصهيوني يسخر اليد العاملة العربية الرخيصة لخدمة اقتصاده عن طريق العمل المباشر أو غير المباشر[٤٧]، اذ تنخفض تكلفة قطاع الصناعة التحويلية الصهيوني وتزداد قدرة السلع الأساسية المعنية على المنافسة لاسيما وأن الصانعين الصهاينة لا يدفعون رسوماً جمركية على واردات السلع من الوطن المحتل التي يتم انتاجها من خلال التعاقد من الباطن[٤٨]. كما يعني هذا الأمر أن القيمة الفعلية للصادرات الفلسطينية الى الكيان الصهيوني تتجاوز قيمتها الرسمية في احصاءات التجارة الخارجية حيث يضاف اليها ذلك الجزء من القيمة المضافة التي تحققها المشروعات الصهيونية كالتي تعتمد على مدخلات من المنتجات الفلسطينية[٤٩].

أما صادرات المنتجات الزراعية فإنها تكون مطلوبة في صناعة الاغذية والصناعات الخفيفة وبعض الفواكه التي يحتاج اليها المستهلك الصهيوني في بعض المواسم، أو تكون مطلوبة لأغراض التصدير للخارج[٥٠]. ومما يجدر ذكره هنا، أن هذه النسبة الضئيلة للصادرات الزراعية للكيان الصهيوني، تؤكد مدى وجود فائض في المنتوجات الزراعية للوطن المحتل، مما انعكس في انخفاض مستمر في الأسعار وبالتالي الى تردي الوضع الاقتصادي في الوطن المحتل نظراً لاعتماد هذا الاقتصاد على المنتوجات الزراعية بالدرجة الاولى. كما تظهر هذه النسبة أهمية توفير الأسواق الخارجية من أجل استيعاب الفائض من منتوجات الوطن المحتل ودور هذه الأسواق في تنمية اقتصاديات الوطن المحتل[٥١].

وفيما يتعلق بالموازنة بين عمليتي التبادل التجاري بين المنطقتين (الوطن المحتل والكيان الصهيوني)، فيلحظ أن قيمة صادرات الوطن المحتل الى الكيان الصهيوني تغطي نحو ١٣,٦٪ من قيمة وارداته من الكيان الصهيوني، وحتى هذه النسبة فإنها تظل مخالفة للواقع، ذلك لأن قسماً من هذه الصادرات هي مواد تصنع جزئياً في الوطن المحتل لصالح الشركات الصهيونية، كما سبق وذكر، الأمر الذي يوضح لماذا تتقارب نسبتا الصادرات والواردات الصناعية للوطن المحتل الى الكيان الصهيوني ومنه. وجملة القول، أن الميزان التجاري للوطن المحتل هو في عجز متصاعد، وهو يشكل فائضاً سنوياً صافياً للاقتصاد الصهيوني، إذ يتبين أن الكيان الصهيوني قد حصل منذ عام ١٩٦٨ وحتى نهاية عام ١٩٨٧ على مبلغ تراكمي بلغ مقداره (٥,٥٨٣,٨) مليون دولار على شكل فائض في ميزانه التجاري مع الضفة الغربية وقطاع غزة[٥٢].

وهذا الخلل المرئي في الميزان التجاري لصالح الكيان الصهيوني يدل على ارتفاع مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي نحو الكيان الصهيوني. فوفقاً للبيانات المتاحة، تظهر اقتصادات الوطن المحتل درجة عالية من الانكشاف نحو الكيان الصهيوني، اضافة الى تنامي هذا الانكشاف. فلقد بلغت درجة الانكشاف الاقتصادي عام ١٩٦٨ (٥٤) بالمائة للضفة الغربية و (٦٤) بالمائة لقطاع غزة، ارتفعت عام ١٩٨٤ الى (١٥٠) للضفة و(١٨٣) للقطاع. وفي عام ١٩٨٥ الى (١٤٤) للضفة و (٢٠٣) للقطاع، ثم في عام ١٩٨٦ الى (٣٨٤) للضفة و (٢٤٢) للقطاع. (انظر الجدول رقم «٤»).

كما يدل هذا الخلل على تشوه عناصر الميزة النسبية التي تقوم عليها التجارة بالأساس في ظل الارتفاع النسبي لاسعار واردات الوطن المحتل من الكيان الصهيوني مقابل انخفاض اسعار صادراته اليه.

ومما يجدر ذكره في هذا المقام، أن الكيان الصهيوني يتمكن بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق العجز المتحقق معه في الميزان التجاري للوطن المحتل، من اجتذاب معظم التحويلات الى هذا الوطن من الخارج، وأهمها تحويلات الأبناء الى ذويهم. ونظرة الى هذه التحويلات، يتبين من البيانات المتاحة انه تدفقت الى الوطن المحتل خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ (١٥,٨) مليون دينار اردني[٥٣]. وفي الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٦ بلغ حجم التحويلات من ابناء الضفة الغربية (٦٤٢,٢٨) مليون دينار، في حين بلغت

من أبناء القطاع (٤٠٣,٤٥) مليون دينار[٥٤]. وبذلك يبلغ اجمالي التحويلات المالية من العاملين في الخارج خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٨٦ ما مجموعه (١,٠٦,٥٣) مليون دينار اردني.

على أن أهم ما تحقق للكيان الصهيوني من وراء سياسته التجارية تجاه الوطن المحتل هي تحويل هذا الوطن الى سوق مهمة للبضائع الصهيونية، بل أصبح من بين الأسواق الحيوية التي تعتمد عليها صادرات الكيان الصهيوني. فعلى سبيل المقارنة بين تجارة الكيان الصهيوني مع الوطن المحتل والدول الأخرى يتبين من البيانات المتاحة أن الوطن المحتل قد احتل المرتبة الرابعة بين الاسواق العالمية التي تعتمد عليها الصادرات الصهيونية وذلك في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٧، وذلك بعد سوق كل من اوروبا ككتلة وأمريكا ككتلة وآسيا ككتلة. (انظر الجدول رقم «٥»). بل ان المقارنة بين تجارة الكيان الصهيوني مع كل من الوطن المحتل والولايات المتحدة الامريكية كمستورد منفرد، تظهر أن الوطن المحتل يشكل المستورد الأول بعد الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الاستراتيجي للكيان الصهيوني والتي بينها وبين هذا الكيان اتفاقية للتجارة الحرة. فعلى سبيل المثال، بلغ مقدار صادرات الكيان الصهيوني الى الولايات المتحدة (٢,٧٥٣,٩) مليون دولار في عام ١٩٨٧، أي ما نسبته ٢٩,٣٪ من مجمل صادرات الكيان الصهيوني، في حين بلغت الصادرات للوطن المحتل في نفس العام (٩٦١,٢) مليون دولار. أي ما نسبته ١٠,٢٪ من مجمل صادرات الكيان الصهيوني[٥٥].

من هنا يتبين مدى تبعية الوطن المحتل للكيان الصهيوني. ولم يتوقف تأثير علاقات التبعية فقط عند هذه الحدود، بل انه تعداها الى مجالات اخرى من أهمها:

أ ـ اشتداد تعرض الاقتصاد التابع للتقلبات الدورية في الاقتصاد المسيطر، وانتقال مظاهر الازمة من الاقتصاد المسيطر الى الاقتصاد التابع، لعل ابرزها، تصدير التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد الصهيوني الى الوطن المحتل، وارتفاع الاسعار بشكل متسارع نتيجة التخفيضات المتتالية.

ب ـ تعريض التنمية في الوطن المحتل الى نزف اقتصادي كبير ادى الى تغييرات بنيوية واسعة في الانتاج والتشغيل، احدثت آثاراً تدميرية على البنية الاقتصادية وعلى القوى الاجتماعية في الوطن المحتل، وأهمها تخريب المنتجين الصغار في المجالين الصناعي والزراعي الذين لم يستطيعوا أن يصمدوا في مواجهة أعباء التضخم والزيادة في نفقات المعيشة والمنافسة مع الانتاج الصهيوني الذي يمتلك رؤوس اموال واستثمارات وتسهيلات ادارية ومصرفية. ففي المجال الصناعي حدثت اعاقة كبيرة في التقدم الصناعي، اذ اضطرت كثير من الورش والمعامل الصغيرة، وهي النمط السائد في الوطن المحتل، الى اغلاق ابوابها أو مواجهة الافلاس. وفي المجال الزراعي، حدث تقلص في الانتاج الزراعي في فروع كثيرة، خاصة تلك التي لم تقو على منافسة الانتاج الصهيوني والتي لم تستوعبها السوق الصهيونية، مثل البطيخ والقثاء والكروم والبلح. إضافة الى نشوء قوة طاردة دفعت باعداد هائلة من السكان أما الى الانتقال الى المدينة وتحولهم الى بروليتاريا للعمل الأسود في الكيان الصهيوني، معظمها يأتي في شريحة الفلاحين، حيث تفيد البيانات الاحصائية الاسرائيلية أن ٧٠٪ من العمال في الكيان الصهيوني من ابناء الوطن المحتل

هم من ريف الضفة الغربية بشكل أساسي[٥٦]. او الى الهجرة خارج الوطن المحتل ومعظمها يأتي في شريحة البورجوازية الصغيرة التي تشكل من صغار الملاكين والحرفيين والموظفين وصغار التجار وخريجي الجامعات إضافة الى صيادي الأسماك في قطاع غزة.

وقد اقترن تزايد انتقال قوى الانتاج من عمال الوطن المحتل الى الاقتصاد الصهيوني بحدوث تغييرات واسعة في بنية التشغيل داخل الوطن المحتل نفسه تمثل اساسا في زيادة عدد ونسبة العاملين في الخدمات وقطاعات الانتاج غير المادية التي توسعت نتيجة الدمج الاقتصادي وتناقص نسبة وعدد العاملين في قطاعات الانتاج المادي.

وقد انعكس ذلك كله في انخفاض نسبة التراكم والاستثمار في الوطن المحتل وانخفاض نسبة الانتاج المحلي في الدخل القومي للوطن المحتل[٥٧]، كما اتضح سابقاً.

خلاصة التحليل، أن التبادل التجاري يؤدي الى منفعة متبادلة عندما يتماثل طرفي هذا التبادل في درجة النمو الاقتصادي بحيث يمكن لأي طرف أن يوقف هذا التبادل اذا كان لغير صالحه. ومن المتفق عليه أن التجارة الدولية لم تساهم كثيراً في دفع عجلة التنمية في الدول المتخلفة، اذ غالباً ما يشار الى تفاقم العجز التجاري لهذه الدول باعتباره أحد المعوقات الأساسية للنمو الاقتصادي، ولذلك، يعارض بعض الاقتصاديين قيام تبادل تجاري بين طرفين غير متساويين، فهم يعتبرون أن القطاع التصديري في الاقتصاد المتخلف لا يرتبط عضوياً ببقية القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي الى نشوء ظاهرة الثنائية في المجتمعات المتخلفة، وهي ظاهرة تعمق من التخلف بدلاً من أن تدفع نمو التنمية[٥٨].

ولما كان التبادل التجاري بين الوطن المحتل والكيان الصهيوني لا يقوم على اساس المساواة بين الطرفين بل على اساس النمط الامبريالي القائم بين المتروبول وبين المستعمرات، والذي من أهم سماته تكريس نمط تجارة تخضع بمقتضاه اسواق المستعمرات (الوطن المحتل) لمصالح سوق البلد القائم بالاحتلال (الكيان الصهيوني). وعليه، يمكن استكشاف المحتوى الاستراتيجي الأساسي للسياسة التجارية للكيان الصهيوني تجاه الوطن المحتل في كونها تتمحور حول هدفين أساسيين.

الهدف الاول: الحيلولة دون جعل تجارة الوطن المحتل جزءاً متمماً اقتصادياً، بل جزءاً ملحقاً وتابعاً لاقتصاد الكيان الصهيوني يتعيش مرحلياً على اكتافه بعد أن فشلت نظرية «العمل العبري» التي تبناها الجناح العمالي في الحركة الصهيونية حقبة طويلة لتحويل ارباب التجارة والصرافة والسمسرة الصهاينة تحت ستار «العمل» الى جنود لخدمة المشروع الصهيوني في فلسطين وتدعيم الدور الوظيفي والعسكري لآلة الحرب الصهيونية في منطقة الشرق الاوسط.

أما الهدف الثاني: فهو اجهاض قيام اقتصاد وطني متنوع البنية قادر على الحياة والتطور يمكن ان يشكل اساسا لقيام دولة فلسطينية مستقلة. وهو ما عبر عنه الباحث الصهيوني بنفنيستي بقوله «ان السياسة الاقتصادية للحكومة موجهة للقضاء على كل امكانية لنمو قطاع فلسطيني مستقل متطور قد يكون من الممكن استغلاله في يوم من الايام اساسا للدولة[٥٩]».

رابعاً: الانتفاضة:

جاءت الانتفاضة الشعبية العارمة المجيدة، التي اندلع أوارها في الثامن من كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧، لتشكل انعطافاً حاداً في التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي احاطت بالشعب الفلسطيني في الوطن المحتل في ظل الاحتلال الصهيوني، ولترسم خطاً فاصلاً بين مرحلتين أساسيتين من عمر هذا الوطن وأصحابه العرب، مرحلة ما قبل اندلاع الانتفاضة والتي تمتد عبر عشرين عاماً من الاحتلال، ومرحلة انطلاقة هذه الانتفاضة وما بعد. هذا الخط الذي خطه مجموع الشعب الفلسطيني في مجمل مساحة الوطن الجغرافية، كناية عن استجابته لجملة التحديات الصهيونية التي استهدفت تذويب شخصيته الوطنية والقومية وجعله شعباً سابحاً في الفضاء لا يرتبط بأرض أو وطن أو ينشد لتاريخ. تمهيداً لخلق قاعدة مادية ومعنوية تسهل من عملية تشتيته واستئصاله.

بعد هذه المقدمة الضرورية، فإن البحث سيحاول هنا أن يستعرض بشكل مركز النتائج والآثار المرحلية الاقتصادية التي افرزتها الانتفاضة في المحيطين الفلسطيني والصهيوني، خاصة فيما يتعلق بتأثيراتها على روابط التبعية التجارية بين الوطن المحتل والكيان الصهيوني، وهو عنوان وهدف البحث. وقول المرحلية هنا وذلك لصعوبة التحليل ضمن هذا النطاق.

اولاً: لكون الانتفاضة ما زالت تتجذر، ومناخها النضالي يزداد حرارة. وثانياً، لكون الآثار الاقتصادية من النوع الذي يتأخر ظهور معالمه ونتائجه العميقة بشكل سريع وآني رغم ظهور بوادر أولية. وبداية يلزم التأكيد بأن الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، كان يدرك جيداً وهو يوقد الجمرات الأولى لانتفاضته، النتائج التدميرية للتبعية الاقتصادية التي كبل الكيان الصهيوني بها الوطن المحتل. ومن هنا جاءت هذه النتائج لتشكل المقدمات الاقتصادية للانتفاضة والتي أولت مسألة التحرر الاقتصادي وفك الارتباط مع روابط التبعية، أولوية ضمن الاطار العام لبرنامج النضال التحرري الوطني. وكانت العناوين الرئيسية للفصل المتعلق بالجانب الاقتصادي ضمن اطار هذا البرنامج النضالي هي:

- فك الارتباط التدريجي بين الهياكل الاقتصادية الفلسطينية والهياكل الاقتصادية الصهيونية.

- ارساء المهدات المادية لبناء وتنمية وتطوير الامكانات الاقتصادية الذاتية باتجاه تأمين بدائل فك الارتباط من خلال بناء الهياكل والنشاطات الاقتصادية الفلسطينية[٦٠]. وبالتالي الاسهام في تقويض ركيزة اساسية من الركائز التي يعتمد عليها الاحتلال الصهيوني في تكريس وجوده وتأمين استقراره، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، تصليب الارضية المعنوية والمادية النضالية لجماهير الانتفاضة.

ومن هنا، جاءت أدبيات ونداءات الانتفاضة لتترجم عناوين هذا الفصل وتصنيفها ضمن اقنية واضحة المعالم والاهداف، كل منها يقود الى الآخر، تتمثل في الدعوة للاضراب والامتناع عن العمل في قطاعات الاقتصاد الصهيوني، الى الدعوة لحظر شراء السلع والمنتجات الصهيونية واستبدالها قدر الامكان بالسلع والمنتجات الوطنية، وترشيد الاستهلاك والاقتصاد بالقوى والامكانات المتاحة، الى الدعوة لتطوير الامكانيات الذاتية وتنمية الموارد المحلية عن طريق العودة الى الارض والزراعة (الاقتصاد

المنزلي) ومضاعفة انتاج المصانع الفلسطينية.. الى غير ذلك من الامور.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، دعا البيان رقم (٥) للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الى استمرار الاضراب التجاري الشامل الى ان تتحقق اهداف الانتفاضة. كما دعا في خطوة لتنظيم السوق المحلية واخضاعها لسلطة اللجان الشعبية الى مراقبة السوق والتقيد بأسعار السلع الرسمية والتصدي لكل من تسول له نفسه ان يحتكر سلعاً أو يستغل اخوانه من المواطنين.

وفي خطوة لدعم وسائل الصمود الذاتية، دعا البيان رقم (٦) الى استصلاح الاراضي وزرعها لسد احتياجات ومساندة المناطق المحاصرة. ودعا البيان رقم (١١) الى تشكيل لجان شعبية في كل مدينة وقرية ومخيم وشارع لمقاطعة المنتجات الاسرائيلية وشراء المنتجات العربية بدلا منها. وفي خطوة متقدمة أخرى لمقاطعة البضائع والسوق الصهيونية واستبدالها قدر الامكان بالسلع الوطنية البديلة، وتقليص انماط الاستهلاك المحلي وتنمية الموارد المحلية، أكد البيان رقم (١٢) على ضرورة مقاطعة المنتوجات الزراعية الاسرائيلية وشراء المنتوجات الزراعية المحلية، والى اعلان يوم ٤/٤ يوما للعمل الوطني، يعمل فيه الجميع بكامل انتاجيتهم لصالح متضرري الانتفاضة[١١]. وفي البيانات التي وزعت في الربع الاول من العام الحالي، طُلب من اللجان التجارية التابعة للانتفاضة اعداد قائمة جديدة باسعار السلع الاستهلاكية وتسليمها للتجار للعمل بها. كما وُجهت دعوة، ولاول مرة، الى الصحف العربية بعدم نشر اعلانات تشجع استهلاك المنتوجات الاسرائيلية[١٢]. وعلى أية حال، فإن قراءة معمقة في وقائع الانتفاضة والمسار الذي قطعته في تحقيق برنامجها النضالي الاقتصادي خلال ثمانية عشر شهراً من انطلاقتها، تكشف بوضوح عن مدى غنى وثراء وتبلور تجربتها، ومدى الاستجابة الجماهيرية الجماعية لتحقيق هذا البرنامج، الأمر الذي أثر بصورة موجعة وترك بصمات واضحة على الجسد الاقتصادي الصهيوني أفقياً وعمودياً.

ولعل من ابرز التغييرات التي احدثتها الانتفاضة، كانت التغيرات في انماط الاستهلاك المحلي، والتي يمكن رصدها من خلال دراسة البيانات الخاصة بالتبادل التجاري بين الوطن المحتل والكيان الصهيوني.

ففي جانب الطلب، أو الواردات من الكيان الصهيوني، أفادت بيانات نشرها البنك المركزي الاسرائيلي بتاريخ ١١/٢/١٩٨٩، أن واردات الضفة الغربية وقطاع غزة من المنتجات والخدمات الاسرائيلية انخفضت بمقدار ٢٨٣ مليون دولار في عام ١٩٨٨ مقارنة مع عام ١٩٨٧، لتبلغ ٨٦٥ مليون دولار، أي بنسبة انخفاض ٣٢,٨٪. اما في جانب العرض أو الصادرات الى الكيان الصهيوني، فقد اوضحت البيانات نفسها ان صادرات الضفة والقطاع من سلع ومنتجات، انخفضت من ٣٠٤ مليون دولار عام ١٩٨٧ الى ١٧٠ مليون دولار عام ١٩٨٨، أي بنسبة انخفاض ٥٦٪. وانخفض كذلك العجز التجاري للوطن المحتل المتحقق مع الاقتصاد الصهيوني بمقدار الثلث ليبلغ ٥٦ مليون دولار في عام ١٩٨٨ مقابل ١٧٤ مليون دولار في عام ١٩٨٧[١٣].

على أنه، وللوصول الى تصور اشمل لتأثيرات الانتفاضة على النشاط الاقتصادي الصهيوني، فلا

بد للبحث من ان يستعرض، ولو بايجاز، لدى التدهور الذي اصاب النشاط الاقتصادي الصهيوني، لاسيما في القطاعات الانتاجية والقطاعات الحساسة في الاقتصاد الصهيوني. ومما لا شك فيه ان انحسار السوق الفلسطيني للبضائع الاسرائيلية بشكل حاد قد الحق كثيراً من الضرر بالصناعات الاسرائيلية، خاصة صناعة الاسمنت، والنسيج، التي تراجعت مبيعاتها بحوالي ٣٠٪، والمواد الغذائية التي تراجعت مبيعاتها بنسب اقتربت من ٣٠٪ في بعض الفروع (زيوت، لحوم، سجاير، وحلويات)[١٤]، والمشروبات الخفيفة بحوالي ٩٠٪، الأمر الذي جعل الكثير من المؤسسات الصناعية الاسرائيلية تتراجع عن نشاطها الانتاجي وتواجه مصاعب مالية كبيرة.

ويستفاد من تقرير اقتصادي اسرائيلي نشر في شهر شباط ١٩٨٩ حول القوائم السوداء، والتي تشمل الشركات والمصانع الاسرائيلية التي تعاني من صعوبات مالية كبيرة وتوشك على الافلاس والانهيار التام «ان حوالي ٢٠٠ مصنع وشركة اسرائيلية تتوقف عن العمل شهرياً، والكثير من هذه المصانع والشركات توقف نشاطاتها في اعقاب تورطها بأزمات وأعباء مالية كبيرة» كما ذكر التقرير أن عدد الشركات الاسرائيلية التي تعاني من ازمات ومشاكل مالية قد ارتفع من ستة الاف في شهر تشرين الثاني الماضي الى ثمانية الاف في شهر شباط[١٥]. وكان العامل الفلسطيني الحاسم في هذا المجال يكمن في انكماش مستخدم (Input) العمالة الذي تراجع بنسبة ٤٠٪، وهذا بطبيعة الحال انعكس على نسبة ارباح الشركات الاسرائيلية وحجم انتاجية العمل وعلى دخل المؤسسات الاحتلالية (ضرائب، مشتريات، وغيرها) من هذا العمل. كما انخفض حجم الانتاج الزراعي بنسبة ٨٪[١٦]، وتقلص حجم الانتاج الصناعي بمقدار ٣٪ وذلك في عام ١٩٨٨[١٧].

ومن الآثار الأخرى الملموسة للانتفاضة، الانخفاض في المردود الضريبي والجمركي، حيث تعتبر الايرادات المالية الباهظة التي يجنيها الكيان الصهيوني من الوطن المحتل على شكل ضرائب ورسوم جمركية احدى الايرادات الهامة التي تساهم في تغطية العجز في الميزان التجاري الصهيوني والتي تبلغ نحو (٥٠٠) مليون دولار سنويا[١٨].

أما فيما يتعلق بالتغييرات في القطاعات الانتاجية الفلسطينية، فإن المؤشرات الأولية تظهر عدة صعوبات في محاولة اعادة توجيهها لخدمة أهداف الانتفاضة وأهداف بناء اقتصاد فلسطيني مستقل، حيث لا يمكن قطع تلك الصداقات التي بناها الاحتلال خلال ٢٠ عاما بين يوم وآخر. خاصة في ظل آليات التحكم الصهيونية في الوطن المحتل الموجهة ضد القطاعات الانتاجية، والمتمثلة في قيود تسويقية جديدة واغراق السوق بالبضائع الاسرائيلية الرخيصة، اضافة الى المشاكل الاخرى، مثل تدني اسعار المدخلات المصنوعة محلياً (بذور واشتال) وتأمين المواد الاولية اللازمة للصناعة والمستوردة من خلال الكيان الصهيوني) وفي تحمل انخفاض الطلب على البضائع غير الضرورية (مواد منزلية، موادبناء ومنتوجات سياحية). والضغوطات الاحتلالية الكبيرة على المنتجين لدفع ضرائبهم والتهديد بالاغلاق ومصادرة المحتويات[١٩].

وبناء على كل ذلك، فإنه لا يجب اغفال المحاولات المضادة للانتفاضة للتخفيف من هذه المشاكل، ومن ضمنها ما تقوم به اللجان المحلية التي تمنع وصول البضائع الاسرائيلية الى الاسواق الفلسطينية، ومصادرة البضائع الاسرائيلية من المحلات التجارية، ومطالبة اصحابها بعدم شراء المنتجات الاسرائيلية[٧٠]. كما يلحظ ان الصناعيين الفلسطينيين بدأوا في انتاج انواع عديدة من السلع استجابة لدعوات قيادة الانتفاضة، وحثهم على ايجاد بديل للمنتجات الاسرائيلية[٧١]. وهناك الكثير من المصانع العربية التي استعادت قدرتها وحلت محل المصانع الاسرائيلية المماثلة، مثل مصنع آر سي (الكولا الحقيقية)، وقد بدأ هذا المصنع بانتاج مشروب جديد باسم «فيفا» وهناك مصنع آخر كان على وشك الافلاس ولكنه استعاد انفاسه هو «ستار» وكذلك مصنع «صابون اف» من غزة ومصنع «تاكو» في رام الله وشركتا «سلفانا» و«سنكوت» في رام الله ونابلس اللتان سيطرتا تماما على منتوجات السكريات، مما ادى الى الشلل التام في مصانع السكريات الاسرائيلية التي بلغت قيمة مبيعاتها قبل الانتفاضة ستة ملايين دولار سنوياً. كما ان شركة السجائر العالمية في شرقي القدس، التي تنتج سلعاً مثل «عاليه» و«ولكم» وسجائر مستوردة من بريطانيا، التهمت جزءاً كبيراً من نصيب شركة «دوبك» الاسرائيلية. كما ازدهرت شركة البلاستيك «ابو عيطه» على حساب شركة «كيتر» الاسرائيلية، وازدهرت شركة «ستار» في رام الله التي تنتج مواد التنظيف على حساب شركة «فيتكو» و«بركيم» الاسرائيليتين[٧٢]. وكخطوة للتعريف بالمنتجات الوطنية، فقد اقيم بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٩، وفي مركز النزهة بالقدس، وتحت رعاية مؤسسة الجمهور الصحفية «يوم الاقتصاد الوطني» تحت شعار «يدا بيد نبني اقتصادنا» باشتراك ١٢٠ شركة ومصنعا من الوطن المحتل. وقد عرضت هذه الشركات والمصانع ملصقات للتعريف بانتاجها، كما قدم ممثلوها شرحاً عن الانتاج ونوعيته واسعاره، اضافة الى عقد لقاءات بين اصحاب الشركات والمصانع بحثت خلالها مجالات التعاون من اجل دفع مسيرة الاقتصاد الوطني، كما تم عقد ندوة اقتصادية تناولت الجوانب المختلفة للصناعات المحلية والمشاكل التي تواجه هذه الصناعات وعرض رؤية مستقبلية للاقتصاد الوطني[٧٣]. ومن ناحية اخرى يلحظ ان المزارعين في مختلف ارجاء الوطن المحتل يتجهون نحو زراعة اراضٍ جديدة انطلاقا من التركيز على احتياجات الاستهلاك المحلي والاستفادة من الاسعار المتدنية للبذور والأشتال والأيدي العاملة المتوفرة[٧٤]. وقد انشئت على هذا الأساس حقول لزراعة الخضروات والحبوب اطلق عليها اسم حدائق «الثورة».. وفي امكنة اخرى حدائق «النصر». وعلى سبيل المثال، اقيمت في «بيت ساحور» جمعية خاصة من المتطوعين لتشجيع الزراعة، وجُمعت الأموال لدعمها، حيث بلغ اجمالي ما تم جمعه (٦٤٨٠) ديناراً[٧٥]. على أنه يجب الا يغفل البحث عن ذكر ما أحدثته الانتفاضة من آثار واضحة في سبيل تدعيم اقتصاد فلسطيني مستقل في الوطن المحتل تجاه العالم الخارجي. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية في خلخلة العلاقات الاقتصادية الصهيونية مع هذا العالم الخارجي.

فعلى الصعيد الفلسطيني، يلحظ ان هناك عدة تغييرات فرضتها الانتفاضة على العقل الغربي، وخاصة دول السوق الاوروبية المشتركة. فمن المعروف ان كلود شيسون، المفوض العام للسوق

الاوروبية المشتركة، استطاع ان ينجح في انتزاع موافقة الكيان الصهيوني على السماح بأن تكون العلاقة بين السوق الاوروبية والوطن المحتل علاقة مباشرة، أو بمعنى آخر، فقد أصبح من حق السلطات الادارية الفلسطينية، من بلديات وغرف تجارية وتعاونيات، أن تتولى بنفسها تقرير طبيعة المتاجرة مع دول هذه السوق، بما يمكنها من تسويق انتاجها كبضائع فلسطينية، لا عبر الشركات الصهيونية كما في السابق[٧٦]. أما على الصعيد الصهيوني المقابل، فيلحظ على سبيل المثال، ان لجنة الشؤون الخارجية التابعة للبرلمان الاوروبي في ستراسبورغ قد قررت عدم طرح اتفاقيات السوق الموقعة مع الكيان الصهيوني في شهر كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧، على البرلمان الاوروبي للتصديق عليها[٧٧]. كما أثرت الانتفاضة على موقف الصين الشعبية تجاه الكيان الصهيوني، حيث احبط احتمال شراء فحم من الصين واتضح ذلك من الغاء اشتراك رئيس مجلس ادارة شركة الفحم الوطنية الصهيونية في اجتماع دولي يحضره رؤساء شركات الفحم، كان من المقرر عقده في بكين[٧٨]. كما ظهرت مصاعب ايضاً في تعامل الكيان الصهيوني مع بعض الفروع الاقتصادية الامريكية، حيث قامت شركة معارض امريكية بالغاء برنامج لاقامة «اسبوع اسرائيل» حفاظاً على مشاعر زبائنها غير اليهود الذين لن يستريحوا لرفع العلم الاسرائيلي في المعرض[٧٩].

وجملة القول من خلال التطورات السابقة، أن الكلفة الاقتصادية للانتفاضة وتأثيراتها على الاقتصاد الصهيوني تعتبر باهظة جداً حتى الآن، الأمر الذي جعل مختلف الدوائر الحاكمة في اسرائيل تنظر بجدية متزايدة وقلق الى التأثيرات الناجمة عن استمرار الانتفاضة على الاقتصاد الصهيوني وتعمل في ذات الوقت على رصد هذه التأثيرات، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى، فإن مجمل هذه التطورات اوضحت للجماهير الفلسطينية أهميتها وجدواها، كما زادت من ثقة هذه الجماهير بما لديها من قوة دفع ذاتية وقدرات انتاجية، واكتشاف طاقة جديدة للتنمية لم تكن مستخدمة ومنظمة من قبل. كما اوضحت مدى امكانية التحرر من التبعية الاقتصادية للكيان الصهيوني وتكوين هياكل سلطة وطنية فعلية بديلة لها القدرة على الادارة الفعالة لاقتصاد مستقل في الوطن المحتل. وأخيراً، وحسب اعتراف ميرون بنفنيستي «فقد بنى الفلسطينيون للمرة الاولى قاعدة سياسية واجتماعية واقتصادية تمكنهم من صراع طويل»[٨٠].

خامساً: الخلاصة والتوصيات:

انطلاقاً من المعطيات والمؤشرات التي وردت في البحث، يستطيع الباحث أن يخلص الى القول أن الوطن المحتل، وعقب عدوان حزيران ١٩٦٧ قد شهد «استعماراً من نوع خاص» جمع بين نمط الاستعمار الاستيطاني التقليدي ونمط الاستعمار الاستيطاني الجديد. وشكل نمطاً فريداً من نوعه في تاريخ الاحتلال الاجنبي لأراضي الغير، يتسم بكل السمات الرئيسية لرأسمالية الدولة الاحتكارية ويسعى الى استنزاف خيرات البلد المحتل وثرواته الدفينة والظاهرة، واستغلال سكانه الخاضعين للاحتلال الى ابعد الحدود، عن طريق استثمار طاقاتهم الجسدية و/ أو الفكرية لخدمة مصالحه الذاتية

ذات السمة الانانية، واستلاب الارض، وتغيير الواقع الديمغرافي لهذه الارض عن طريق انتقال مجتمع معين الى الارض الجديدة ومحاولة الانتماء الى تلك الارض لا فقط من خلال المعايشة والارتباط الدائم الثابت، بل وعلى اساس عملية الاستئصال الكلي الشامل للمجتمع الأصيل الذي ارتبط بتلك الارض قبل عملية الاستيطان [٨١].

وضمن هذا السياق، يمكن ادراك وفهم الابعاد التي تسعى لتحقيقها آليات التحكم الصهيونية من خلال روابط التبعية بين الوطن المحتل والكيان الصهيوني. ويتضح من التحليل السابق أن الحكومات الصهيونية المتعاقبة، أياً كانت صيغتها أو شكلها، قد صاغت سياستها التجارية في الوطن المحتل بحيث تضمن لها تحقيق اهدافها الاقتصادية المتمثلة في ضرب القاعدة الاقتصادية المهمة التي تعتبر ركيزة من ركائز الصمود، وبالتالي الحاق البنية الاقتصادية للوطن المحتل ببنية الاقتصاد الصهيوني، ودون الخروج عن الاطار الأيدلوجي والسياسي للمشروع الصهيوني في فلسطين. وفي الحقيقة، فإن اليات التسلط الصهيونية لتحقيق تبعية الوطن المحتل التجارية للكيان الصهيوني قد افرزت خراباً وتشويهاً لجزء كبير من القطاعات الانتاجية الفلسطينية في مجالي الزراعة والصناعة، وربط السوق الفلسطيني بالمنتجات الصهيونية، واحتكار النشاط التجاري للوطن المحتل بيد سلطات الاحتلال، الأمر الذي جعل التجارة الخارجية للوطن المحتل مع الاقتصاد الصهيوني لا تقوم على علاقات التكافؤ وحالة السوق. وهكذا، أصبح الوطن المحتل في نظر العديد من المصادر الصهيونية عبارة عن منظومة استعمارية توفر فرصاً اقتصادية كبيرة. فهذا ميرون بنفنيستي، فيلسوف الصهيونية الوجودية يحدثنا قائلاً «لقد حول الاحتلال المجتمع الفلسطيني الى مجتمع ملحق بالكيان الصهيوني، وأن العودة بعقارب الساعة الى الوراء، أي الى حالة فصل هذين التوأمين، لن تكون ممكنة بعد الآن. لقد أصبح الاحتلال متجذراً بحيث يستحيل اقتلاعه، فهذا الجسم الاستيطاني ألحق الفلسطينيين جغرافياً واقتصادياً بالفعل لا بالقول بالكيان الصهيوني. لهذا لن يقدر المجتمع الفلسطيني على التفكير بنفسه دون أن يرى في المرآة جزءه الآخر المرتبط بواقع الاحتلال واستمراره الأبدي» [٨٢].

وفي ضوء كل هذه التطورات الاقتصادية وما ارتبط بها من تطورات اجتماعية وسياسية، جاءت المفاجأة الثنائية التاريخية، والتي كانت كامنة في عقل وعاطفة الشعب الفلسطيني. فبينما كانت ارادة الاحتلال تعمل جاهدة لتهويد فلسطين أرضاً وسوقاً، كان العقل الفلسطيني يعمل في صمت متواصل، وكانت العاطفة الفلسطينية المقاومة للاحتلال تتكثف. وليخرجا على المجتمع الصهيوني والعالم اجمع في الثامن من كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧، معلنان، بأنه في هذه الأرض أنهما وحدهما صاحبا الكلمة النهائية. ومن هنا، كانت انطلاقة الثامن من كانون الأول نقطة البداية الأساسية في ارساء ممهدات البنية التحتية للتحرر الاقتصادي من علاقات التبعية والالحاق والنهب الكولونيالي الصهيوني، وبلورة الوعي الوطني والقومي، وايجاد شكلاً أكثر جدية وحدية للتعبير الفعال عن رفض الشعب الفلسطيني الخضوع للاحتلال والرضوخ لسياسة الأمر الواقع التي راح يُنظر لها بنفنيستي وغيره من فلاسفة

الصهيونية، والتعبير عن عمق تلاحم النضال الاقتصادي للشعب الفلسطيني بنضاله السياسي التحرري. وصياغة الاطروحة المضادة للفكر العنصري الصهيوني الساعي الى نفي وانكار وجود الشعب الفلسطيني والاعتراف بحقوقه السياسية والحضارية والقومية المشروعة.

وبالرغم من هذا المناخ الثوري والآفاق الرحبة التي اتاحتها الانتفاضة امام الجماهير لخوض نضالاتها، والحالة المتقدمة التي وصلت اليها في مواجهة آلة الحرب والسيطرة الصهيونية، الا أن الحديث يجب ان لا يقود الى لغة العاطفة والتهويل او المبالغة المفرطة في تحليل ابعاد وتأثيرات الانتفاضة على مسألة التحرر الاقتصادي من علاقات التبعية والالحاق والنهب الصهيوني، فلقد تبين، في صلب هذه الدراسة، أنه وبالرغم من نجاح الانتفاضة في احداث ثورة استهلاكية اقتصادية، الا أنه ما زالت تواجهها بعض الصعوبات فيما يتعلق باعادة توجيه القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الفلسطيني لخدمة اهداف الانتفاضة وأهداف بناء اقتصاد فلسطيني مستقل، وذلك بسبب مركزية الكيان الصهيوني للاقتصاد الفلسطيني. وهنا تكمن اهمية المجال الحيوي لهذا الاقتصاد ولهذه الانتفاضة. وبالطبع فإن هذا المجال الحيوي يتمثل في الاطار القومي للانتفاضة. فليس المطلوب من الانتفاضة أن تبلغ وحدها أهدافها، ولا أن تتولى وحدها ادارة الصراع مع العدو الذي يملك امكانات ضخمة، وتحكم اطرافه شبكة علاقات معقدة، وهي مجردة من اطارها القومي المتمثل في الحركة العربية الرسمية والشعبية التي عليها ان تضع موضوع الانتفاضة على جدول اعمالها القومي باستمرار، بحيث تتحمل جميع اعبائها المادية والمالية والمعيشية، وتغذيها بالدعم المستمر فلا تتركها تضعف تجاه جبروت العنف والطغيان الصهيوني.

وهنا نستعين بما وصل اليه الفكر السياسي من نتائج. هذا الفكر الذي خلص الى الاعتراف باهمية الدعم الخارجي للقوى الوطنية والثورية استناداً للخبرة التاريخية لحروب التحرير وحركات المقاومة على اختلاف اشكالها وظروفها، وبالعكس، فإن قلة او انعدام الدعم الخارجي يمثل احد الاسباب الرئيسية الكامنة وراء ضعف بعض الحركات الثورية او انتكاسها. ويجد الدعم الخارجي لقوى التحرير والمقاومة تبريره كذلك في تفوق القوى المعادية لها في الامكانيات البشرية والمادية والاعلامية. والآثار التي يحدثها الدعم الخارجي على حركة الكفاح والمقاومة الشعبية يمكن قياسها بأكثر من مؤشر:

- فالدعم الخارجي يساعد أولاً على تحقيق استمرارية الكفاح والنضال على مستوى يعتد به.
- والدعم الخارجي يساعد ثانياً على توسيع نطاق المواجهة مع العدو عن طريق القدرة على تعبئة وتنظيم اكبر عدد ممكن من الشعب والامتداد على اكبر مساحة من الارض [٨٣].

ومن هنا، وفي حالة الحركة الشعبية الراهنة في الوطن المحتل، فإن الدعم الخارجي سيقرر في النهاية قدرة هذه الحركة وقواها على الاستمرار والتجذر.

ويمكن أن يأخذ هذا الدعم، من وجهة نظر الباحث، وضمن الاطار العام للبحث، اثنتين من العمليات او الخطوات، وهي:

- تقديم مساعدات انمائية كبيرة تنمي القدرة الانتاجية من خلال اقامة مشاريع استثمارية في مختلف

القطاعات الانتاجية، وبناء مؤسسات انتاجية اهلية متنوعة ومترابطة الى شركات تسويق ونقل، وانشاء أوعية ادخارية محلية، بحيث تخدم جميعها احتياجات عمليات الانتاج والتسويق. وتساعد على تصليب الارضية المادية والاقتصادية للصمود والمقاومة.

- فتح المجال الحيوي للاقتصاد الفلسطيني والمتمثل في الاسواق العربية، بحيث تستوعب هذه الأسواق فائض الانتاج الفلسطيني.

جدول رقم (١)

هيكل الناتج القومي الاجمالي بسعر الكلفة للوطن المحتل (بالمليون دولار) (١٩٨٦)

القطـــاع	القيمـة		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	اجمالي الوطن المحتل
الزراعة	٣٨٦,٤٦٩	٦٨,٨٦٦	٤٥٥,٣٣٥
الصناعة	٩٠,٠١٩	٣٩,٥٢٨	١٢٩,٥٤٧
البناء	١٦٥,٨١٣	٦٩,٥٨٩	٢٣٥,٤٠٢
اخرى	٥٣٦,٥٨٣	١٣٦,٩١٣	٦٧٣,٤٩٦
الناتج المحلي الاجمالي	١,١٧٨,٨٨٤	٣١٤,٨٩٦	١,٤٩٣,٧٨٠
صافي دخل الاستثمار في الخارج	٢٥٨,٦١٠	٢٢٩,١٩٤	٤٨٧,٨٠٤
الناتج القومي الاجمالي	١,٤٣٧,٤٩٤	٥٤٤,٠٩٠	١,٩٨١,٥٨٤
صافي الضرائب المباشرة والتحويلات الخاصة	٣٨,٠٥٧	٢٤,٨٩٤	٦٢,٩٥١
التحويلات الخارجية للقطاع الخاص	٣٩,٢٨٥	٥٢,٢٤٥	٩١,٨٣٠
اجمالي الدخل المتاح	١,٤٣٩,٠٢٢	٥٧١,٤٤١	٢,٠١٠,٤٦٣
معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	١٤١٠	٥٧٨	١٠٨٢

المصدر: اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل (الامانة العامة). **مؤشرات احصائية اساسية حول فلسطين المحتلة**، نشرة رقم (١) (عمان، حزيران ١٩٨٨) جدول ١/٨، ص٦٦.

جدول رقم (٢)

مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة للوطن المحتل (بالمليون دولار) (١٩٨١ - ١٩٨٥)

السنة / القطاع	زراعة	(٪)	صناعة	(٪)	بناء	(٪)	خدمات	(٪)	أخرى	(٪)	الناتج المحلي الاجمالي
١٩٨١	٢٧٨,٦	٢٩,٥	٦٩,٣	٧,٣	١٧١,٧	١٨,٢	١٥٢,٤	١٦,١	٢٧٣,٨	٢٨,٩	٩٤٥,٨
١٩٨٢	٢٦٢,٥	٢٦,١	٧٢,٤	٧,٢	١٨٥,٤	١٨,٤	١٥٩,٦	١٦	٣٢٤,٤	٣٢,٣	١٠٠٤,٣
١٩٨٣	٢٤٣,٠	٢٣,٤	٨٠,٥	٧,٨	١٩٨,٨	١٩,٢	١٨٧,٣	١٨	٣٢٨,٤	٣١,٦	١٠٣٨
١٩٨٤	١٨٤,٦	١٨,٧	٧٥,٢	٧,٦	١٧٤,٣	١٧,٦	٢٠٥,٢	٢٠,٨	٣٤٨,٧	٣٥,٣	٩٨٨
١٩٨٥	١٨٨,٤	٢٠	٧٦,٣	٨,١	١٦١,٣	١٧	١٦٤,٦	١٧,٤	٣٥٦,٤	٣٧,٥	٩٤٧
الاجمالي/متوسطات	١١٥٧,١	٢٣,٥	٣٧٣,٧	٧,٦	٨٩١,٥	١٨,١	٨٦٩,١	١٧,٧	١٦٣١,٧	٣٣,١	٤٩٢٣,١

المصدر: تركيب واحتساب الباحث بمعرفته من الجداول الواردة في:

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (several years)

جدول رقم (٣)

واردات وصادرات الوطن المحتل مع الكيان الصهيوني حسب التركيب السلعي (بالمليون دولار)

(١٩٧١ - ١٩٨٧)

السنوات	الضفة الغربية						الميزان التجاري			قطاع غزة						الميزان التجاري		
	الواردات			الصادرات						الواردات			الصادرات					
	صناعية	زراعية	المجموع	صناعية	زراعية	المجموع	صناعية	زراعية	المجموع	صناعية	زراعية	المجموع	صناعية	زراعية	المجموع	صناعية	زراعية	المجموع
١٩٧١	٥٠,٣	١٠,٧	٦١,٠	١٧,٦	٣,٢	٢٠,٨	٣٢,٧-	٧,٥-	٤٠,٢-	٣٥,٠	٧,٠	٤٢,٠	٧,٢	٢,٥	٩,٧	٢٧,٨-	٤,٥-	٣٢,٣-
١٩٧٥	١٧٠,٩	٣٢,١	٢٠٣,٠	٥٨,٨	١٠,٤	٦٩,٢	١١٢,١-	٢١,٧-	١٣٣,٨-	١٤٢,١	٢٣,٢	١٦٥,٣	٤٥,١	٧,٥	٥٢,٦	٩٧,٠-	١٥,٧-	١١٢,٧-
١٩٨٠	٢٩٨,١	٥٨,٥	٦٥٦,٦	٨٤,٠	٢٧,٢	١١١,٢	١٩٣,٦-	٢٨,٣-	٢٢١,٩-	٢٠٨,٥	٣١,٩	٢٤٠,٤	٩٣,١	٢٣,٦	١١٦,٧	١١٥,٤-	٨,٣-	١٢٣,٧-
١٩٨٥	٢٨٥,٤	٥٤,١	٣٣٩,٥	٨١,٢	١٤,٩	٩٦,١	٢٠٤,٢-	٣٩,٢-	٢٤٣,٤-	٢٢٤,٨	٣٣,٧	٢٥٨,٥	٨٦,٠	١٠,١	٩٦,١	١٣٨,٨-	٢٣,٦-	١٦٢,٤-
١٩٨٦	٣٨١,٣	٦٩,٧	٤٥١,٠	١٣٩,٣	١٦,٦	١٥٥,٩	٢٢٧,٨-	٥٣,٠-	٢٨٠,٨-	٢٩٨,٨	٤٤,٧	٣٤٣,٥	١١٩,٢	١٣,٩	١٣٣,١	١٧٩,٦-	٣٠,٨-	٢١٠,٤-
١٩٨٧*	-	-	٥٨٠,٧	-	-	١٦٠,٥	-	-	٤٢٠,٢-	-	-	٣٨٠,٥	-	-	١٤٣,٢	-	-	٣٣٧,٣-

(★) لعدم توافر معلومات تفصيلية

المصدر: تركيب واحتساب الباحث بمعرفته من الجداول الواردة في:

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (several years)

Israel Central Bureau Statistics, Judaea, Samaria And Gaza Azea Statistics, (several years)

جدول رقم (٤)

درجة الانكشاف الاقتصادي* للوطن المحتل

(١٩٦٨ - ١٩٨٦)

السنة / المنطقة	الضفة الغربية	قطاع غزة	اجمالي الوطن المحتل
١٩٦٨	٥٤	٦٤	٥٩
١٩٨٤	١٥٠	١٨٣	١٦٦,٥
١٩٨٥	١٤٤	٢٠٣	١٧٣,٥
١٩٨٦	٢٨٤	٢٤٢	٣١٣

(★) احتساب درجة الانكشاف الاقتصادي من خلال المعادلة التالية:

$$\text{درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{قيمة الصادرات + قيمة الواردات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times ١٠٠$$

المصدر: تركيب واحتساب الباحث بمعرفته لبيانات الصادرات والواردات والناتج المحلي الاجمالي من الجداول الواردة في:

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (several years)

جدول رقم (٥)

التوزيع الجغرافي لصادرات الكيان الصهيوني (بالمليون دولار)

(١٩٧٥ - ١٩٨٧)

المنطقة / السنة	١٩٧٥	(٪)	١٩٨٧	(٪)
اوروبا	١,٠١٠,٩	٤٣,٨	٣١٩١,١	٣٣,٨
اسيا	٣٦٧,٥	١٥,٩	١,٠٤٣,٩	١١
افريقيا	٧٣,٥	٣,٢	١٦٠,٧	١,٧
امريكا الشمالية والوسطى والجنوبية	٣٨٨,١	١٦,٨	٣,٠٤٩,٣	٣٢,٣
اوقيانوسيا	١٨,٩	١١	٨٩,٢	١
الوطن المحتل	٣٦٨,٣	١٦,٦	٩٦١,٢	١٠,٢
تجارة اخرى*	٨١,٨	٣,٣	٩٤١,٢	١٠
مجموع الصادرات	٢,٣٠٩,٠	١٠٠,٠	٩,٤٣٦,٦	١٠٠,٠

(★) تشمل الدول الغير مصنفة وكذلك تزويد السفن والطائرات الأجنبية بالوقود.

المصدر: تركيب واحتساب الباحث بمعرفته من الجداول الواردة في:

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (several years)

الهوامش

(١) النابلسي، تيسير، **الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية، دراسة لواقع الاحتلال الاسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام (بيروت**، مركز الابحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٧٥) ص١٤٢.

(٢) انظر التفصيل في: العمله، عمرو، المعوقات الصهيونية لحل المشكلة الاسكانية في الوطن المحتل. مجلة **صامد الاقتصادي**، العددان ٦٩ ـ ٧٠ (ايلول، تشرين ثاني ١٩٨٧، ص،ص١٢٣ ـ ١٢٤.

(٣) اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل (الامانة العامة)، **مؤشرات احصائية أساسية حول فلسطين المحتلة**، نشرة رقم (١) (عمان، حزيران ١٩٨٨)، جدول ١/٨، ص٦٦.

(٤) ا حتسبت من:

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel,No38, 1988

(٥) اللجنة المشتركة، **مؤشرات احصائية اساسية حول فلسطين المحتلة**، مصدر سبق ذكره، جدول ٨/١، ص٦٦.

(٦) عبدالكريم، ابراهيم، التنمية والتبعية في ظل الاحتلال الاسرائيلي، **مجلة الوحدة**، العدد ٤٤ (أيار ١٩٨٨)، ص١٢٢.

(٧) الارض، انعكاسات سياسة الدمج الاقتصادي في المناطق المحتلة على اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مجلة **الارض**، العدد ١٢ (٧/٣/١٩٨٦)، ص١٥.

(٨) السماك، محمد أزهر سعيد، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة، مجلة **المستقبل العربي**، العدد ٩١ (ايلول ١٩٨٦)، ص٦٢.

(٩) المختار، مطيع، آليات التبعية ومأزق التنمية في الوطن العربي، مجلة **الوحده**، العدد ٤٥ (حزيران ١٩٨٨)، ص٣٩.

(١٠) الارض، مصدر سبق ذكره، ص٩.

(١١) أمين، سمير، حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية، مجلة **المستقبل العربي**، العدد ٩٣ (تشرين الثاني ١٩٨٦)، ص٩٠.

(١٢) الأرض، مصدر سبق ذكره، ص٩.

(١٣) أمين، مصدر سبق ذكره، ص٩٠.

(١٤) عبدالكريم، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

(١٥) السماك، مصدر سبق ذكره، ص،ص ٦٢ ـ ٦٣.

(١٦) نوار، ابراهيم، روابط التبعية الاقتصادية بين الضفة الغربية واسرائيل، مجلة **الموقف العربي**، العدد ٣٦ (يوليو ١٩٨٠)، ص١٢٣.

(١٧) عبدالعليم، محمد عبدالعليم، **الحكم الذاتي والاراضي الفلسطينية المحتلة**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٠، ص٥٣.

(١٨) الارض، مصدر سبق ذكره، ص٩.

(١٩) ياسين، السيد (اشراف)، **الدولة الفلسطينية، رؤية مستقبلية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٠)، ص٨٨.

(٢٠) الأرض، مصدر سبق ذكره، ص٩.

(٢١) فرنكل، شلومو «**هعولام هزيه**» ، ٣١/١٢/١٩٨٠.

(٢٢) الارض، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(٢٣) عبدالكريم، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

(٢٤) الأرض، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاحتلال الاسرائيلي على الاحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، مجلة **الأرض**، العدد ١٧ (٢١/٥/١٩٨٠)، ص،ص٤ ـ ٥.

(٢٥) اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل (الامانة العامة)، **الاطار القانوني للسياسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة**، دراسة غير منشورة، ص١٦.

(٢٦) اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل (الامانة العامة)، **آليات الدمج وسبل فك الارتباط بين اقتصاديات المناطق المحتلة والاقتصاد الاسرائيلي في اطار مخطط للصمود الاقتصادي طويل النفس**، دراسة غير منشورة، ص،ص١٨ ـ ١٩.

(٢٧) الشريف، محمد رشاد، التغيرات التي احدثها الاحتلال الاسرائيلي في الأنظمة والقوانين في الضفة الغربية وقطاع غزة. مجلة **الأرض**، العدد ٩ (حزيران ١٩٨٧)، ص٣٨.

(٢٨)

United Nations Conf erence On Trade And Development, (secretariat of unctoel), The Palestinian financial sector under Israeli occupation,,8 July 1987, page 107

(٢٩) اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل (الامانة العامة)، الجمعية العلمية الملكية (دائرة البحوث الاقتصادية)، **الاحوال المالية والمصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين** (عمان: ١٩٨٥)، ص،ص ٢٠٤ ـ ٢٠٩.

(٣٠) عبدالعليم، مصدر سبق ذكره، ص٥٣.

(٣١) النشرة الاستراتيجية، بعض جوانب الوضع الاقتصادي في الضفة والقطاع، **النشرة الاستراتيجية**، مركز الشرق الاوسط للابحاث والمعلومات في لندن. المجلد ٢٩ العدد ٢١ (١٠ تشرين الثاني ١٩٨٨)، ص٩.

(٣٢) عبدالكريم، مصدر سبق ذكره، ص١٢٧.

(٣٣) المصدر نفسه، ص١٣٥.

(٣٤) الأرض، انعكاسات سياسة الدمج الاقتصادي في المناطق المحتلة على اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مصدر سبق ذكره ص١١.

(٣٥) يونس، احمد سعيد، **اهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥**، (دراسة قدمت لنيل شهادة الدبلوم في التخطيط الى معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية/ وزارة التخطيط/ الجمهورية العربية السورية، دمشق ١٩٨٨)، ص٣٦.

(٣٦) عبدالعليم، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

(٣٧) اللجنة المشتركة، آليات الدمج وسبل فك الارتباط، مصدر سبق ذكره، ص١٦.

(٣٨) الأرض، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاحتلال الاسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(٣٩) عبدالعليم، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

(٤٠) العمله، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩.

(٤١) عبدالكريم، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢.

(٤٢) اللجنة المشتركة، آليات الدمج وسبل فك الارتباط، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

(٤٣) اللجنة المشتركة، الاطار القانوني للسياسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، مصدر سبق ذكره، ص١٦.

(٤٤) اللجنة المشتركة، آليات الدمج وسبل فك الارتباط، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

(٤٥) اللجنة المشتركة، مؤشرات احصائية اساسية حول فلسطين المحتلة، مصدر سبق ذكره، جدول رقم ٦/٣، ص٤٩.

(٤٦) عبدالكريم، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣

(٤٧) علاونه، عاطف، **التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة مع بعض الدول العربية**، بحث مقدم لمؤتمر الاقتصاد والتنمية الزراعية في مصر والبلاد العربية الذي عقد بالمنصورة (جمهورية مصر العربية) من ٢ ـ ٤ فبراير ١٩٨٨ باشراف كلية الزراعة/ جامعة المنصورة، ص٧٠٢.

(٤٨) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ـ مجلس التجارة والتنمية (أمانة الاونكتاد) **التطورات الاقتصادية الأخيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة مع اشارة خاصة الى القطاع المالي**، جنيف (٥ تشرين الاول ١٩٨٧)، ص٨.

(٤٩) خليل، محسن، تقدير الخسائر التي الحقتها انتفاضة الوطن المحتل بالاقتصاد الاسرائيلي، نشرة **دراسات**، العدد ٧ (آذار ١٩٨٨)، ص٧٠.

(٥٠) الارض، العدد ٢١، (٢١/٧/١٩٧٩)، ص١٥.

(٥١) علاونه، مصدر سبق ذكره، ص٦٩٤.

(٥٢) Central Bureau of statistics. statistical abstract of Israel, (several years)

(٥٣) اللجنة المشتركة، الجمعية العلمية، مصدر سبق ذكره، ص،ص١١١ـ١١٢.

(٥٤) ابو شكر، عبدالفتاح، **هجرة الأيدي العاملة من الضفة الغربية وقطاع غزة**، (نابلس، جامعة النجاح الوطنية، حزيران ١٩٨٨)،ص٢٢.

(٥٥) Central Bureau of statistics statistical abstract of Israel, No. 38, 1988, pp. 715 and 247

(٥٦) سطاس، عز الدين، عرب الارض المحتلة: الحاضر والمستقبل ومخططات التهويد والتصفية، مجلة **الأرض**، العدد الاضافي ـ ١ ـ (تشرين الاول ١٩٨٧)، ص١٥.

(٥٧) الارض، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاحتلال الاسرائيلي على الاحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، مصدر سبق ذكره، ص،ص٦ ـ ٨.

(٥٨) صامد الاقتصادي، الدراسة القطرية للوطن المحتل (الضفة الغربية وقطاع غزة) دراسة مقدمة الى المؤتمر السادس للمنظمة العربية للتنمية الصناعية، مجلة **صامد الاقتصادي**، العدد ٤٢ (نيسان ١٩٨٣)، ص١٠٠.

(٥٩) سطاس، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(٦٠) العمله، عمرو، الحركة التعاونية الزراعية في الوطن المحتل ودورها في تحقيق التنمية الريفية، مجلة **صامد الاقتصادي**، العدد ٧٦ (نيسان ـ أيار ـ حزيران ١٩٨٩)، ص١٣٥.

(٦١) كيالي، ماجد، الانتفاضة وممهدات التحرر الاقتصادي ـ السياسي، مجلة **الوحدة**، العدد ٥١ (كانون الاول ١٩٨٨)، ص٢٢٨.

(٦٢) «**حدشوت**»، ٧/٢/١٩٨٩.

(٦٣) «**الدستور**»، ١٢/٢/١٩٨٩.

(٦٤) **النشرة الاستراتيجية**، ملامح الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال، النشرة الاستراتيجية، مركز الشرق الاوسط للابحاث والمعلومات في لندن، المجلد ٩، العدد ١٤ (٤آب ١٩٨٨)، ص٩.

(٦٥) «**الدستور**»، ١٤/٢/١٩٨٩.

(٦٦) «**القبس**»، ١٦/٢/١٩٨٩.

(٦٧) «**الشعب**»، ١٩/١٠/١٩٨٨، نقلا عن وكالة نوفوستي.

(٦٨) السعدي، غازي، حجر فلسطين يكسر الاقتصاد الاسرائيلي، مجلة **الوطن العربي**، ١٥/٤/١٩٨٨، ص٥٤.

(٦٩) النشرة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص٩.

(٧٠) «**الدستور**»، ٥/٢/١٩٨٩، نقلا عن **عل همشمار**.

(٧١) «**وكالة الانباء الفلسطينية**»، ٩/٥/٨٩، نقلا عن **هتسوفيه**.

(٧٢) «**يديعوت احرنوت**»، ٢٠/٩/١٩٨٨.

(٧٣) «**القدس**»، ١٥/٥/١٩٨٩.

(٧٤) النشرة الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص٩.

(٧٥) كيالي، ماجد، الانتفاضة الفلسطينية في مواجهة الحصار الاقتصادي، مجلة **الارض**، العدد ٣ (آذار ١٩٨٩)، ص٧٥.

(٧٦) الجبالي، عبدالفتاح، الانتفاضة الفلسطينية: السياق التاريخي ـ القوى الفاعلة ـ المسار والمستقبل (حلقة نقاشية) مجلة **المستقبل العربي**، العدد ١١١ (أيار ١٩٨٨)،

(٧٧) «**هآرتس**»، ١٩/١/١٩٨٨.

(٧٨) «**يديعوت احرنوت**»، ١٤/٢/١٩٨٨.

(٧٩) «**يديعوت احرونوت**»، ٩/٢/١٩٨٨.

(٨٠) «**هآرتس**»، ٣/٢/١٩٨٩.

(٨١) ربيع، حامد، **تأملات في الصراع العربي الصهيوني** (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦) ص٣٨.

(٨٢) الغبرا، شفيق، الانتفاضة الفلسطينية، أسبابها، آلية استمرارها، وأهدافها، مجلة **المستقبل العربي**، العدد ١١٣ (تموز ١٩٨٨)، ص٦٤.

(٨٣) حرب، اسامه الغزالي، **الاستراتيجية الاسرائيلية والمقاومة في الارض المحتلة** (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الاهرام، ١٩٧٧).

العوامل المؤثرة على قطاع التجارة الخارجية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

خضع أداء قطاع التجارة الخارجية للاراضي الفلسطينية المحتلة لتأثير مجموعة من العوامل أدت إلى إعاقة تطوره. وتعكس معظم هذه العوامل إهمال سلطات الاحتلال الاسرائيلية للأمور المتعلقة بإدارة الاقتصاد وانشاء البنى الأساسية المناسبة في تلك المناطق منذ احتلالها عام ١٩٦٧، هذا إلى جانب التأثيرات العكسية للسياسات والممارسات الاسرائيلية التي كان لها أكبر الأثر على القطاع التجاري. وفي الوقت نفسه، أدّت المشاكل التي ذكرت سابقاً والمتعلقة بهيكل وأداء القطاعات الانتاجية الرئيسية إلى كبح وتضييق آفاق التوسع والتنويع في واقع التجارة الفلسطينية.

يتأثر الاطار القانوني والاداري والاجرائي للتجارة الخارجية الفلسطينية الى حدّ كبير بمجموعة متداخلة من العوامل الخارجية والداخلية المتعلقة بالتجارة الفلسطينية. وتتمثل العوامل الداخلية في السمات الهيكلية للاقتصاد المحلي التي تحدد مجموعة من السلع والبضائع القابلة للتجارة، كما تتمثل في الجوانب المؤسسية والمادية للاراضي المحتلة. هذه الاعتبارات المحلية، التي تأخذ بعداً حاسماً على شكل وأداء أي قطاع خارجي، أخذت تفقد اهميتها بشكل واضح في المناطق المحتلة كنتيجة لتأثير عقدين من الاحتلال العسكري الاجنبي، ولغياب المؤسسات الفلسطينية المستقلة القادرة على ادارة النمو الاقتصادي بكفاءة وفاعلية. وفي الوقت نفسه، فإن البيئة المؤثرة على التجارة الخارجية للاراضي المحتلة، تتكيف الى حد كبير بالسياسات والممارسات التجارية الاسرائيلية تجاه تلك المناطق، وبالاوضاع القائمة في أسواق الدول الاخرى التي تتمتع بعلاقات تجارية مع المناطق المحتلة، خاصة الدول العربية منها والاسواق الجديدة في اوروبا.

★ يشكل هذا البحث، ترجمة للفصل الثالث من دراسة موسعة أعدتها بالانجليزية الامانة العامة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) تحت عنوان «التجارة الخارجية الفلسطينية تحت الاحتلال الاسرائيلي» والتي تم انجازها صيف هذا العام (١٩٨٩).

يناقش هذا القسم من الدراسة تفاعل وتداخل المؤثرات المحلية والخارجية على التجارة الفلسطينية. ولا ينبغي النظر الى العوائق الكثيرة على انها تشكل الصورة النهائية للاطار الذي يتحدد من خلاله تطور التجارة الفلسطينية مستقبلا، فهناك عوامل اخرى بارزة تشكّل حوافز محتملة للتنمية بعيدة الأجل للتجارة الفلسطينية. رغم ذلك، لم يتمكن الاقتصاد الفلسطيني بعد من الاستفادة من هذه الامكانيات لتعويض السلبيات والاثار الضارة المقترنة بالاحتلال والمترافقة مع عزل الاراضي المحتلة عن الاسواق.

أ ـ اعتبارات هيكلية:

١ ـ موارد الثروات الطبيعية:

تعتبر مجموعة الموارد الطبيعية المحلية والمواد الخام التي اعتمدت عليها الاراضي المحتلة تقليديا من اجل المساعدة في الحفاظ على وضعها التجاري في اسواق التصدير محدودة. فالضفة الغربية وقطاع غزة تملكان القليل من المزايا الهامة من ناحية الموارد الطبيعية، وهي تستفيد من التجارة واشكال التكامل الاخرى مع الاقتصاديات المجاورة والاقليمية من اجل تلبية احتياجاتها من المواد الخام والسلع الاساسية والاخرى المصنعة. ويفرض الواقع الحالي لموارد الثروة الطبيعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة قيودا على آفاق التوسع والتنويع في قطاع الصادرات، في حين يزيد من مستوى الاعتماد على الواردات لتلبية احتياجات الانتاج والاستهلاك المحليين. ويتضح هذا بجلاء من خلال الدرجة العالية من الانفتاح الذي يميز الاقتصاد الفلسطيني.

وتتمثل قاعدة الموارد الطبيعية الفلسطينية الهزيلة نسبياً بعدة مؤشرات، منها ما يتعلق بالتضاريس الصعبة للأراضي في الضفة الغربية، وندرة الموارد المائية، والنقص الحاد في الموارد المعدنية. وقد ازدادت القيود المفروضة على استخدام هذه الموارد المحدودة في ظل الظروف القاسية التي سادت طوال احدى وعشرين سنة من الاحتلال الاسرائيلي، وذلك من خلال مصادرة الاراضي وموارد المياه والعديد من الاجراءات والتدابير الصارمة. ومن الصادرات الفلسطينية الرئيسية، يتم تقليديا انتاج عدد قليل جداً من خلال مواد متاحة محلياً، مثل احجار البناء التي تشتهر بها الضفة الغربية، والصابون الذي تعتمد صناعته على زيت الزيتون اساساً. إلا أن الطبيعة الدورية لمحصول الزيتون وارتفاع تكلفته أدّت الى زيادة الاعتماد على مواد الزيوت النباتية المستوردة في انتاج الصابون خلال السنوات الاخيرة. وعلى الرغم من ذلك، قدمت الظروف المناخية المحلية فوائد للاراضي المحتلة بوجه عام، من حيث انتاج سلع مميزة تتمتع بصفة الدخول للاسواق الخارجية، وتتمثل هذه السلع في الحمضيات والخضروات التي تنتج في غير موسمها، كما تتمثل في الفواكه والزيتون. وهناك جوانب اخرى من الموارد الطبيعية «التاريخية» للاراضي الفلسطينية المحتلة (كالاماكن الدينية والمناطق السياحية)، توفر بدورها ايضاً قاعدة فريدة لتطوير السياحة والخدمات والصناعات المتعلقة بالسفر. غير ان السيطرة الاسرائيلية على قطاع السياحة أدت الى عدم تمكّن الاقتصاد الفلسطيني من تحقيق الاستفادة الكاملة من هذه الامكانيات منذ الاحتلال في العام ١٩٦٧.

ومن الجوانب الهامة لاستخدام الموارد، والذي يشكّل عقبة رئيسية أمام تشجيع الانتاج والتصدير،

ندرة المياه. إذ أن قيام السلطات الاسرائيلية بتحويل موارد المياه الفلسطينية، خاصة في الضفة الغربية، من اجل استخدامها من قبل المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، قد حرم الزراعة الفلسطينية من فرصة اجراء توزيع لهذا المورد الحيوي الهام. ومما زاد الحالة سوء، ارتفاع تكاليف الماء اللازم للري. ففي معظم الحالات، تكون تكلفة المياه مرتفعة الى حدّ لا يسمح معه بالانتاج والتوزيع لاسواق التصدير التنافسية. وعلى سبيل المثال، تصل تكلفة مياه الري في منطقة طولكرم للزراعة الكثيفة الى ٠,١٠٠ دينار اردني للمتر المكعب. وهذه التكلفة اعلى من تكلفة المياه في اسرائيل بنحو ثلاث مرات [١]. وتزيد بنحو ١٥ مرة عن تكلفته في الجانب الاردني من وادي نهر الاردن.

ومما يزيد المشكلة تعقيداً حقيقة أن أساليب الري بالرش ليست شائعة الاستخدام في بساتين الفاكهة، خلافاً للوضع في مزارع الخضروات مثلا. ويؤدي ارتفاع تكلفة المياه الى ارتفاع تكاليف الانتاج، وقد يدفع بالمزارع الى تقليل دورات الريّ، مما يؤثر بدوره على جودة وانتاجية المحاصيل.

ولا يحصل المنتجون الفلسطينيون على تعويضات عن الخسائر التي يتكبدونها نتيجة للنواقص الهيكلية او العوامل المناخية. وعلى سبيل المثال، تحمل فترات الصقيع خطرا عاما يؤدي غالبا الى خسائر جسيمة، على الرغم من الاستخدام واسع النطاق لاساليب الزراعة الحمائية. ويذكر بهذا الصدد ما حدث في اواخر عام ١٩٨٨، عندما أُتلف قرابة ١٠,٠٠٠ طن من الاعناب متأخرة النضج (تقدر قيمة بيعها بمبلغ ٥ ملايين دولار) وذلك بسبب حدوث صقيع مبكر في منطقة الخليل. كذلك، فإن تعاقب عملية اثمار محصول الزيتون في الضفة الغربية يمتاز بدرجة عالية من التقلب، فقد لا يصل المحصول في احدى السنوات الى اكثر من عشرين الف طن ثم يرتفع الى ما يقارب الـ ١٨٠ ألفاً في السنة المقبلة. ومثل هذه الظواهر تؤثر تأثيراً كبيراً على الزراعة التجارية وعلى التصدير أيضاً.

على الرغم من النقص الظاهر في موارد الثروة الطبيعية الفلسطينية، فانه يمكن التأكيد على أن المستويات التعليمية العالية نسبياً، والقدرة الواضحة لدى الفلسطينيين فيما يتعلق باكتساب مهارات جديدة، توفّر أساساً كافياً للقيام بنشاط صناعي يعتمد على تكنولوجيا متوسطة وعالية المستوى في الاراضي المحتلة بهدف زيادة الصادرات و/ أو تشجيع بدائل الواردات. إلا أن هيكل الاجور السائد في الاراضي المحتلة يطرح فرصاً مختلفة لنمو تجارة الصادرات في هذه الفروع، حيث أن مستويات الأجور في الاراضي المحتلة بالنسبة للعمال الذكور تبلغ حداً لا يستطيع معه اصحاب المصانع أن يحققوا سوى مزايا تصديرية محدودة من جراء استخدام هؤلاء العمال في الفروع التكنولوجية. ويختلف الأمر في الفروع التي تشكل المرأة فيها جانباً رئيسياً من نفقات العمل، فمستويات أجور النساء تقل بشكل ملحوظ عن مستويات الاجور المدفوعة للرجال، وقد وفّر فارق الاجور هذا ميزة نسبية مربحة في بعض الفروع الرئيسية، مثل الحياكة وزراعة الفراولة، في حين أن تحريك العمل الأسري يؤدي الى زيادة المزايا النسبية في فروع زراعية أخرى. وهذا هو السبب الرئيسي وراء بقاء المحاصيل كثيفة العمالة، مثل الزيتون والعنب والقرعيات والخضروات التي تزرع في البيوت الزجاجية، مربحة بشكل معقول على الرغم

من تقلبات الاسعار.

ومن العوامل الاخرى الهامة التي أثرت تأثيراً عكسياً/ ضاراً على اقتصاد الاراضي المحتلة، ارتفاع عدد الفلسطينيين العاطلين عن العمل او المستخدمين استخداما غير مناسب ممن اضطروا الى قبول العمل بأجور متدنية في اسرائيل. ومع سيطرة اسرائيل على النواحي الزراعية والصناعية الفلسطينية، فقد أدى استخدام ما يقارب الـ ٤٠٪ من القوى العاملة الفلسطينية في اسرائيل الى دعم السيطرة الاسرائيلية على التجارة الفلسطينية، وأضافت المزيد من الضعف للاقتصاد الفلسطيني. إن غياب سلطة مركزية وفرض القيود على الاتحادات النقابية وغيرها من الهيئات القادرة على الدفاع عن حقوق ومصالح المنتجين والعمال الفلسطينيين، قد زادت من حجم الاوضاع الشاذة التي يكافح في ظلها الاقتصاد الفلسطيني [٢].

٢ ـ التركيبة السلعية:

هناك علاقة هامة قائمة بين الخطوط العريضة واتجاه التغيير الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني منذ العام ١٩٦٧، وبين اعادة تشكيل قطاع التجارة الخارجية. إلا أن هذا لا يتضح او يظهر مباشرة في حال ما اذا قارنّا بنود الانتاج بتجارة الصادرات. إذ أن النصيب الكبير للزراعة في الناتج المحلي (وان كان آخذاً في الانخفاض) وعدم تحقيق نمو في الانتاج الصناعي، لم ينعكس بدوره في شكل تدفقات بالصادرات. فقد ركزت الصادرات الزراعية على سلع محدودة الجاذبية امام السوق، وتتسم بدرجة عالية من الخصوصية، على الرغم من ان قائمة السلع الزراعية المنتجة (والتي يمكن انتاجها) في المناطق ما تزال اكثر تنوعاً مما هو في الواقع. في الوقت نفسه تستأثر الصناعة بالشطر الاكبر من الصادرات الفلسطينية، وذلك على الرغم من الكساد النسبي الذي تعاني منه، الى جانب انخفاض مساهمتها في النمو الاقتصادي المحلي. وبهذا الصدد يصعب اعتبار بنود الانتاج بين القطاعين المنتجين الرئيسيين مؤثرة على بنود الصادرات.

ان المجال الوحيد الذي يمكن ان تبدو فيه العلاقة واضحة هو مجال بنود السلع داخل القطاعات، حيث تتساوى فروع انتاجية معينة (كالحمضيات، بعض الخضروات والفواكه، والزيتون وزيت الزيتون المجهز، والاغذية المجهزة، والمنسوجات) في الاهمية في مجال البنود المتعلقة بالانتاج وتلك المتعلقة بالصادرات، بسبب تأثير الطلب الخارجي على سلع محددة في تشجيع التركيز على انتاج هذه السلع. ايضاً، يمكن ملاحظة تأثير مجموعة من السياسات والاجراءات الادارية على بنود السلع في قطاع الصادرات الفلسطينية، حيث تؤثر هذه السياسات تأثيراً مباشراً على التجارة الفلسطينية. وهذه العوامل، أعادت توجيه أداء الانتاج والصادرات الفلسطينية على نحو يلغي ما يمكن ان تمارسه بنود الانتاج من تأثير على هيكل الصادرات. ولقد أدّى تركيز القسم الأكبر من التجارة الفلسطينية على سوق واحدة، هي (اسرائيل)، إلى إعادة تشكيل تدفقات الصادرات الفلسطينية بشكل يتماشى مع انماط الطلب والمصالح التجارية الاسرائيلية. اضافة الى ذلك، فإن مستوى الصادرات الى الاسواق العربية والبنود

التي تتألف منها قد تشكلت كاستجابة للقيود المحلية والخارجية المفروضة على عمليات التسويق، وهي قيود نشأت منذ الاحتلال، تضاف اليها العوامل المتعلقة بالانتاج. وقد تجلّت العوامل الاخيرة، على سبيل المثال، في انخفاض المساحة المخصصة لبساتين الحمضيات في قطاع غزة، حيث تراجعت من ٣٤ الف دونم عام ١٩٧٩ الى ٢٥ الف دونم في العام ١٩٨٧. ويعزى هذا الى انخفاض هوامش الربح، والقيود الاسرائيلية المفروضة على اعادة الزراعة، وصعوبة الحصول على الماء اللازم للريّ. ونظراً للامكانيات المتاحة امام تصدير طائفة اكثر تنوعاً من السلع الصناعية والزراعية للاسواق العربية، لم تشجع هذه الحالة على تحقيق نمو منطقي ومعقول في قطاعي الانتاج والتصدير الفلسطينيين.

٣ ـ خصائص المنتوجات:

هناك مشاكل عديدة تتعلق بخصائص المنتوجات، تعيق عملية التوسع في تجارة الصادرات بمعدل اسرع. هذه المشاكل، مثلها مثل العديد دمن القيود الهيكلية التي تحدّ من توسع التجارة الفلسطينية، تتأكد بسبب عدم وجود الخبرة والسلطة اللازمتين لفرض الالتزام بالمعايير وتقديم المساعدة الضرورية للمنتجين والمصدرين. وفيما يتعلق بالصناعة، فإن المشكلة الرئيسية تكمن في عدم توافر مراقبة كافية للجـودة، خاصة فيما يتعلق بالصناعات صغيرة الحجم. ويتوجب على أصحاب المصانع الفلسطينية تطوير نوع لصائق المعلومات الموضوعة على المنتوج، وتحديد مواصفات محتوياته، والمراقبة الصحية والتعبئـة المطلوبة في معظم أسواق التصدير، اقليمياً وعالمياً. والى جانب ذلك، فإن معظم المنتوجات المصنوعـة في الارض المحتلة تصنّـع استجـابة لاذواق المستهلكين المحليين، بينما توجه المنتوجات التصديرية المصنعة بصفة رئيسية الى المستهلكين الاسرائيليين. ومع أن هذا الامر كان مفيدا من حيث تنمية الطلب الاستهلاكي على منتوجات اكثر تطوراً، وتعزيز قدرة بعض المنتوجات على المنافسة، فإنه يبقى غير كاف لتلبية احتياجات الاسواق الاكثر تنوعاً وبعداً، بما فيها الاسواق العربية. وتبين الخبرة التي اكتسبتها مؤخراً شركة منسوجات في الضفة الغربية أنه يمكن بذل الكثير من الجهد والعناية اللازمة للتوصل الى خطوط انتاج مناسبة وجذابة قبل القيام بحملة تصدير ناجحة[٣].

ان المشاكل المتعلقة بخصائص المنتوجات هي أكثر صعوبة في حالة بعض السلع الزراعية، بما في ذلك السلع ذات الاهمية التصديرية الرئيسية. وهناك عدد من الحالات تتطلب اهتماماً خاصاً قبل اجراء أي توسع كبير في الصادرات. ثمار حمضيات الضفة الغربية مثلاً، لاسيما برتقال فالنسيا الذي ينتج في منطقة قلقيلية، فهي من نوعية رديئة، والسبب في ذلك أن البساتين مجزأة ومكتظة بالاشجار، ولا تأخذ كفايتها من الريّ، كما أن حمايتها من الآفات غير كافية. كذلك، فإن الافتقار الى الموارد المالية لا يتيح مجالاً لتحسين هذا الوضع. وتؤدي أساليب التعبئة القائمة إلى ضعف النوعية. ومعظم محصول عنب الضفة الغربية من نوعية تتلاءم بشكل جيد مع الطلب القائم في السوق المحلية، غير انه يتسم بسرعة التلف وعدم ملاءمته للنقل البحري، وعلى سبيل المثال، تتطلب أي عملية تصدير للعنب بكميات كبيرة الى الاسواق البعيدة توسيع مساحات الكروم واستحداث أنواع جديدة أكثر صلابة. وهناك مشاكل أخرى

مشابهة، تتعلق بالمقاييس والتعبئة ومراقبة الجودة، والمراقبة الصحية أيضاً، وهي عوامل تؤثر جميعها على محاصيل تصدير أخرى.

مع ذلك، وعلى الرغم من غياب المرافق التي تسهل وتضمن توفير هذه المعايير، يبقى هناك كثير من المحاصيل ذات النوعية الجيدة، وقد تتمتع بجاذبية متميزة في الاسواق الدولية. وقد تمّ تسويق بعض هذه المحاصيل فعلياً في أسواق اوروبية وأخرى باسماء تجارية اسرائيلية ومن خلال قنوات التصدير الاسرائيلية. وتشمل هذه المحاصيل الخيار الصغير من الضفة الغربية، والباذنجان، وغيرها من انواع الخضروات التي تحظى باقبال واسع النطاق، وكذلك البرتقال الشموطي الممتاز من قطاع غزة، وموز أريحا، وشمام الضفة الغربية وغزة، ناهيك عن الجودة العالية لزيت الزيتون ذي المحتوى منخفض الحموضة والذي يُنتج في كل انحاء الضفة الغربية.

كما أشرنا سابقا، يتمثل احد العوامل الهامة المؤثرة على جودة المنتوجات الزراعية الفلسطينية، في منع الحصول على مياه الريّ[٤]، وقد ظهرت ملوحة مياه الريّ المتاحة والقيود المفروضة على استخدامه، أكثر ما ظهرت، في قطاع غزة، حيث أجبر مزارعو الحمضيات على تقليل الريّ، مما أدى الى تدهور الانتاج والبسـاتـين بسرعة. فالبرتقال الشموطي، جرى تجهيزه على شكل عصير في اسرائيل خلال السنوات الاخيرة. وفي المناطق الجنوبية من وادي نهر الاردن في الضفة الغربية، فرضت ملوحة المياه عوائق كثيرة على تحسين نوعية محاصيل الخضروات المخصصة للتصدير والتي تزرع هناك. وإن كان هناك عدد كبير من الفواكه والخضروات قد تمّ تطويرها بحيث اصبحت سلع تصدير عالية الجودة، فقد حدث هذا نتيجة لجهود فردية ومحلية ومجزأة، ونتيجة لاتصالات تجارية، أكثر مما هو نتيجة لوضع نظام لتحسين النوعية أو برامج لتنمية السوق.

٤ ـ ضوابط السوق المحلية:

فرض صغر حجم الاسواق في الاراضي المحتلة نتيجة لعدد السكان البالغ نحو ١,٥ مليون نسمة، قيوداً صارمة على حجم الانتاج الزراعي والصناعي. ومما يقلل من الحجم الحالي للسوق ايضاً، التدفق غير المقيد للسلع الصناعية والزراعية الاسرائيلية المدعومة باتجاه الاراضي المحتلة. ويمثل هذا مشكلة حقيقية للمنتجين الفلسطينيين، خاصة اصحاب المصانع. فهم إن أرادوا منافسة الشركات الاسرائيلية، وجب عليهم احضار آلات أكبر وأحدث، غير انه مع وجود سوق محلية صغيرة وامكانيات تصدير مقيدة، فإن مشكلة هؤلاء المنتجين ستزداد سوءً إذا حدث توسع دون داع في طاقة انتاج غير مستخدمة بأكملها فعـلاً. ومهمـا كانت السـوق المحلية للسلع الصناعية صغيرة، فإنها تماثل في حجمها تقريبا السوق الاسرائيلية الحالية للصادرات الصناعية الفلسطينية، كما أنها تملك نصيباً اكبر من نصيب السوق العربية والاردنية من مجموع الانتاج الصناعي الفلسطيني[٥]. وحيث أن معظم الصادرات الى اسرائيل تتألف من سلع نصف مصنّعة متعاقد عليها فرعياً، فإن الهيكل القائم للانتاج الصناعي الفلسطيني غير موجه توجيهاً كافياً نحو توسيع القدرة على انتاج السلع الاستهلاكية تامة الصنع، أو نمو استبدال

الواردات القادمة من اسرائيل، إذا ما تمّ انتهاج مثل هذه السياسة. وعلى أية حال، فان القوة الشرائية المحدودة للمستهلك ومشاكل الاحتفاظ بالفعالية الصناعية والانتاجية وبالقدرة على المنافسة، تمنع الصناعات الفلسطينية من الاعتماد على السوق المحلية كمصدر رئيسي للطلب على السلع المنتجة محليا.

وكما أشير اعلاه، كان تغلغل السلع الصناعية الاسرائيلية الى الاسواق المحلية بارزاً على نحو خاص. فانواع كثيرة من الصناعات، خاصة الاجهزة الكهربائية، يتم الحصول عليها في الاراضي المحتلة من اسرائيل او عبرها على وجه الحصر[٦]. اضافة الى ذلك، تشكل الواردات من اسرائيل حصة بارزة من الاسواق الفلسطينية المحلية بالنسبة للسلع التي يتم انتاجها محلياً ايضاً، فهي تشكل مثلاً ٤١٪ من الشيكولاته، و ٤٠٪ من المشروبات الخفيفة، و ٦٠٪ من «المثلجات» ـ البوظة، و٤٠٪ من السجائر، و ٥٣٪ من الملابس، و ٣٤٪ من الأحذية. وبالاضافة الى غياب أي شكل من اشكال الحماية للصناعات الفلسطينية من المنافسة الاسرائيلية، هناك اسباب عديدة لكبر النصيب الاسرائيلي في الاسواق المحلية مقارنة مع الانتاج المحلي. وهذا ما يشير الى ان السلع الاسرائيلية تتمتع بنوعية فُضلى؛ اضافة الى انتظام توريدها الى اسواق التجزئة المحلية؛ والحملات الاعلانية الاسرائيلية الاكثر فعالية؛ الى جانب الشروط الجذابة للبيع بالجملة التي يقدمها المنتجون الاسرائيليون الى تجار التجزئة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة. وحتى العام ١٩٨٧، أخذ كل من التدفق غير المقيد للسلع من اسرائيل، والزيادة التدريجية في الدخول الخاصة، يشجع نزعة استهلاكية مغالى فيها على حساب الاستثمار، وتمثل هذه الزيادة الحادة في استهلاك الأسر الفلسطينية للسلع الدائمة، بما في ذلك السيارات الخاصة والاجهزة الكهربائية.

ولئن كان اعتماد الاراضي المحتلة على استيراد السلع المصنعة من اسرائيل يمكن تفسيره من منطلق «فجوة التصنيع» القائمة مع اسرائيل، وانخفاض التكاليف الذي يجنيه المنتجون الاسرائيلية، فإن اعتماد الارض المحتلة المفرط على الواردات الصناعية من اسرائيل لا يمكن تفسيره على هذا النحو. فقد اصبح الامتصاص العالي نسبياً للواردات الزراعية من اسرائيل نمطاً راسخاً بعد الاحتلال بقليل. ولم تحدث سوى تغيرات قليلة في درجة التغلغل الكلية داخل اسواق السلع المحلية منذ منتصف السبعينات. وان كان حجم السوق المحلية قد نما بشكل كبير تمشياً مع نموّ السكان وارتفاع مستويات الدخل المتاحة، فان الفرص المتاحة امام المنتجين الزراعيين الفلسطينيين في هذه الاسواق قد قُيدت بفعل السيطرة الاسرائيلية على السوق. وأدت الامكانيات المستمرة للتصدير الى الاردن او عبره الى الحد من الاختناقات التي كان يمكن لها ان تحدث لولا ذلك، اذ يتجاوز حجم الصادرات للاردن، معظم السنوات، الواردات الزراعية من اسرائيل الى الاسواق الفلسطينية المحتلة. ومع ذلك، ما تزال تحدث في بعض المحاصيل فوائض لا يمكن تسويقها نظراً لعدم وجود تخطيط كاف للانتاج، وبسبب الظروف التعسفية التي تؤثر على فرص وامكانيات التصدير.

وكما يتضح من الجدول (١)، فانه من اجمالي التوريدات الى اسواق الجملة الفلسطينية الخاصة بالخضروات والفواكه والشمام (التي تستأثر بالشطر الاكبر من الانتاج الزراعي الفلسطيني)، تم

تصدير ما يعادل نسبة ٤١٪ او نحو ١٠٠ الف طن باتجاه اسرائيل خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦، وكانت هذه النسبة أكثر بروزاً بالنسبة للفواكه والشمام، في الوقت الذي مثلت الواردات من اسرائيل في الفترة ذاتها متوسطا ثانويا سنويا بلغ نحو ٤٠٪ من الفواكه المستوردة للاراضي المحتلة. أما قطاع غزة فهو اكثر اعتمادا من الضفة الغربية على الواردات من المنتوجات الزراعية من اسرائيل، لاسيما الخضروات. ومع مقارنة المنطقتين، نجد ان الضفة الغربية تظهر درجة اكبر من الاعتماد على الذات في مجال التسويق الزراعي بمعدل سنوي يبلغ ٥٢٪ من الخضروات والفواكه التي تم تسويقها والمنتجة في الضفة الغربية، مقابل نسبة ٤٥٪ فقط بالنسبة لقطاع غزة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦.

وتظهر التجارة بين هاتين المنطقتين خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ وان يكن بحجم صغير نسبياً ـ دورا اكبر للانتاج الزراعي لقطاع غزة في اسواق الضفة الغربية (يبلغ المتوسط السنوي لتسويق المنتوجات في الضفة الغربية نسبة ١٢٪) أي اكبر من دور الانتاج الزراعي للضفة في اسواق القطاع (حيث يبلغ المتوسط السنوي للتسويق ٤٪ فقط). ويعكس هذا التركيب السلعي التفاضلي، الى جانب المزايا النسبية لكلا المنطقتين، وكذلك التغلغل الاكبر للسلع الاسرائيلية باتجاه غزة، هذه السلع التي تفوق منتوجات الضفة الغربية. وقد أخذ حجم تغلغل المنتوجات الزراعية الاسرائيلية في اسواق القدس المحتلة يتزايد بوجه عام في السنوات الماضية منذ السبعينات، نتيجة لضم اسرائيل للمدينة وفصلها اداريا عن باقي الاراضي المحتلة. وهكذا، تدخل منتوجات الضفة الغربية وقطاع غزة القدس تحت ظل نفس القيود التي تؤثر على الصادرات الى اسرائيل.

اجمالاً، يمكن قياس اهمية السوق المحلية بالنسبة للسلع الزراعية الرئيسية في الاراضي المحتلة، أفضل قياس، من ناحية علاقة مجموع الاستهلاك المحلي/ مجموعة الانتاج المحلي. في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦، كان المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من الخضروات والفاكهة في الاسواق المحلية يعادل ٣٦٪ من مجموع حجم انتاج هذه السلع[٧]. هكذا، وحتى وان استطاع الانتاج المحلي أن يحل محل الواردات الزراعية الاسرائيلية في السوق المحلية، فانه يبقى هناك فائض، من هذا الانتاج (يزيد على ٦٠٪ من مجموع الانتاج) يمكن تسويقه في الخارج او استهلاكه محلياً دون ان يدخل سوق البيع بالجملة فعلياً، وإلا فإنه سيواجه التلف. ومن الصعب تحديد نسبة محاصيل الخضروات و/ أو الفواكه التالفة على هذا النحو بدقة. فعلى سبيل المثال، في العام ١٩٨٥ كان اجمالي انتاج الخضر والفاكهة (باستثناء الزيتون) يقارب الـ ٧٢٠ الف طن، صُدر منها الى اسرائيل أو عبرها نحو ١٣٠ الف طن، وصُدر نحو ٢٢٠ الف طن الى الاردن او عبرها، وتم تسويق ١٤٠ الف طن محليا. ولم يُحسب احصائيا رصيد انتاج ذلك العام الذي بلغ نحو ٢٣٠ الف طن (كان هذا الرصيد اصغر في اعوام اخرى على سبيل المثال عام ١٩٨٤ حين بلغ نحو ١٧٠ الف طن) وهو يتضمن الاستهلاك على مستوى الاسرة او القرية (خارج قنوات السوق) و/ أو التالف منه.

ب ـ الهياكل الاساسية:

أدى التدهور في الاوضاع الاقتصادية المحلية واستمرار الخسائر التي تعاني منها الاسواق الى التأثير سلباً على حوافز الاستثمار في الهياكل الاساسية المادية وغيرها من متطلبات التسويق الحديث للصادرات. وكان تأثير ذلك ضاراً بشكل خاص على القسم الاكبر من الانتاج الزراعي الذي يتجه الى الاردن ومنه الى المنطقة العربية. وبالرغم من سياسة «الجسور المفتوحة» التي تطبقها اسرائيل، فان التجارة مع الاردن تواجه عقبات عديدة، نتيجة لعدم ملاءمة وبطء مرافق النقل. وترتفع المخاطر التي تؤدي الى وقوع خسائر ناجمة عن عمليات التأخير في اعداد الشحنات الى الاردن وخلال عبور الجسور. كما ان المؤسسات القائمة غير مزودة بالخبرة التقنية الكافية التي يتطلبها تنفيذ برامج مناسبة لترويج الصادرات، كذلك لا توجد ترتيبات مؤسسية متطورة تطوراً كافياً يسمح بمبادرات منسقة ومخططة لدفع عملية تسويق الصادرات. هذه المرافق القائمة معظمها «خاص بمحصول معين» (مثلاً موجهة للتعامل مع الموالح) ويبدو فيها بوضوح الافتقار الى الترابط والتكامل.

في الوقت نفسه، ما تزال الاسواق المحلية في الاراضي المحتلة غير متطورة وينقصها التكامل. وقد أدى الافتقار الى الترتيبات المؤسسية، مثل مراكز التسويق ومرافق البحوث الهادفة الى تحسين النوعية والمحافظة عليها وتخفيض التكاليف، الى جانب رداءة مرافق النقل في المناطق المحتلة، والعديد من العقبات الادارية التي تتعلق بالتصاريح مثلا، واستكمال الاوراق، وتسديد مختلف انواع الضرائب والغرامات والرسوم، أدت هذه جميعها الى رفع تكلفة التجارة المحلية والى فقدها لجاذبيتها. وفي الاراضي المحتلة، لا تستفيد التجارة الزراعية من أي شكل أساسي منظم للتسويق غير الاسواق التقليدية على جانب الطريق وأسواق القرى والمدن التي يخدمها المزارعون المحليون أو التجار الزراعيون مباشرة.

١ ـ المرافق المؤسسية:

(أ) الغرف التجارية:

أُنشئت الغرف التجارية في الضفة الغربية وفقا للقوانين الاردنية قبل الاحتلال الاسرائيلي. وفي مدينة غزة، أنشئت غرفة التجارة عام ١٩٥٤ وسجلت آنذاك وفقا للقوانين المصرية، في حين اسرعت مدن وبلديات رئيسية اخرى في قطاع غزة الى انشاء غرفها التجارية الخاصة. وفي حزيران ١٩٦٧، كانت هناك غرفة تجارية محلية في كل مدينة وبلدة كبرى في كلا المنطقتين. وسمح لهذه المؤسسات بمواصلة عملها بعد الاحتلال، غير ان سلطات الاحتلال لم تقدم لها سوى مساعدة ضئيلة، أو أنها لم تقدم مساعدة على الاطلاق، من اجل تشجيعها على القيام بدورها الحيوي في ترويج وتسهيل التجارة. واحتفظت الغرف ايضا بعضويتها في اتحاد الغرف التجارية الاردنية، وهو بدوره عضو في اتحاد الغرف التجارية العربية.

منذ عام ١٩٦٧، تراجع دور وظائف الغرف التجارية الى حد كبير، وأصبح الآن يقتصر بصفة رئيسية على المهام الادارية والكتابية المحلية. وخولت السلطات الاردنية ذات الصلة الغرف التجارية في الضفة الغربية حق أداء الخدمات الاولية المتصلة باجراءات الحصول على الجوازات وبطاقات الهوية.

كما تنظم هذه الغرف ايضا اصدار الوثائق القانونية للمواطنين الذين يرغبون في توكيل آخرين لادارة اعمالهم المالية او التجارية في الاردن. كما خولت السلطات الاردنية الغرف المسؤولية الاساسية عن اصدار شهادات المنشأ بالنسبة للسلع الصناعية المخصصة للتصدير الى الاردن او عبره. وقد أعيد مؤخراً تأكيد سلطة الغرف بهذا الصدد نتيجة لقرار الجماعة الاوروبية قبول الغرف التجارية كهيئات مؤهلة لاصدار شهادات المنشأ، ولضمان الترتيبات الادارية اللازمة للصادرات المتجهة الى الجماعة الاوروبية[٨]. وشجع اتحاد الغرف التجارية الاردنية، منتوجات الضفة الغربية كجزء من جهوده في مجال تشجيع الصادرات الاردنية الى مختلف الاسواق.

تؤدي الغرف التجارية لقطاع غزة وظائف مماثلة، مع انها تخص العلاقات مع مصر بالدرجة الاولى. فهي تصدر وتجدد وثائق سفر اللاجئين ووثائق الهوية بالنيابة عن السلطات المصرية. والغرف التجارية تعتبر سلطة مقبولة لاصدار شهادات المنشأ للصادرات الزراعية. إلا أن سلطات الاحتلال تتجاهل الى حد بعيد الدور الذي يمكن ان تقوم به الغرف التجارية في قطاع غزة، وتقيّد بالتالي نشاطها، ولا تسمح لها بتجديد عضويتها أو التوسع فيها. وتواجه الغرف بدورها صعوبات خطيرة تتعلق بتمويل انشطتها المحدودة، إذ ان مصدر دخلها الوحيد هو الرسوم الموضوعة على الوثائق الكتابية. وقد بذلت الغرف التجارية لقطاع غزة جهودا في مجال ترويج الصادرات من خلال ايفاد بعثات الى البلدان العربية والاوروبية، خاصة منذ عام ١٩٧٩. وكانت هذه الغرف في الماضي توقع اتفاقات تجارية مع شركاء تجاريين فيما وراء البحار، بما في ذلك اتفاقيات مقايضة مع الاسواق التقليدية في اوروبا الشرقية. أما في الاسواق العربية، فقد حققت نجاحا أقل، وهو أمر يعود جزئياً الى الوجود الراسخ فعليا هناك للوكلاء التجاريين من الضفة الغربية.

وتعمل الغرف التجارية الفلسطينية في الاساس كقنوات اتصال مع السلطات الاسرائيلية ذات الصلة، وذلك عندما يتعلق الامر بالنشاط التجاري المحلي والعلاقات التجارية مع اسرائيل. ويتمثل شاغلها الرئيسي، خاصة في السنوات الاخيرة، بالتركيز على المسائل الضريبية. وقد قدمت بعض هذه الغرف شكلا محدودا من اشكال الخدمات الاستشارية الى التجار الاعضاء من خلال ترتيبات استشارة قصيرة الاجل. ولم تستطع الغرف التجارية ان تقوم بأي جهود حقيقية من اجل تأمين شروط تبادل اكثر انصافا بين الاراضي المحتلة واسرائيل. وقد حاولت الغرف التجارية للضفة الغربية في العام ١٩٧٧ انشاء هيئة موازية متخصصة في الشؤون الصناعية. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها، الا أن سلطات الاحتلال رفضت الطلبات المتكررة التي قدمتها للحصول على ترخيص بانشائها.

يمكن أن يُعزى إخفاق الغرف التجارية الفلسطينية في القيام بدور هام في تشجيع التجارة والتنمية الاقتصادية الى عدد من العوامل، واحدى المشاكل الهامة في هذا الصدد هي عدم قدرة الغرف التجارية على اجراء اتصالات او ممارسة التأثير اللازمين للمساعدة في توجيه سياسات واجراءات الدول العربية فيما يتعلق بالتجارة مع الاراضي المحتلة. كما ان الترتيبات الادارية والتقنية والاجرائية للغرف التجارية

لم يتم مراجعتها او تجديدها بشكل منتظم على مدى عشرين سنة على الاقل، وكان نقل التقنيات الحديثة في تشجيع وادارة الاعمال يجري بطريقة عشوائية وبدون ضوابط. ولم تكن الغرف التجارية الفلسطينية نشطة في معظم المعاملات مع البلدان العربية، وافتقرت الى المبادرة الكافية، بينما يبدو سجل معاملاتها مع السلطات الاسرائيلية اكثر نشاطا، ولو أنه ما يزال غير كامل.

(ب) الوكلاء التجاريون والمؤسسات:

تتم الاتصالات التجارية المباشرة بين الاراضي المحتلة وبقية العالم عدا عن الاردن والدول العربية الاخرى، من خلال الوكلاء التجاريين الاسرائيليين. في معظم الحالات، لا يسمح للفلسطينيين بوجه عام ان يصدروا او يستوردوا السلع مباشرة الى الاسواق او منها مستخدمين في ذلك الموانىء الاسرائيلية إلا بموجب ترتيب وضع مؤخرا اعدته الجماعة الاقتصادية الاوروبية للمنتجين/ المصدرين الفلسطينيين. ويعالج الوكلاء التجاريون الفلسطينيون في الاراضي المحتلة او نظراؤهم في الدول العربية باقي الميزان المتعلق بتجارة الصادرات الى الاردن او عبره.

تجري عملية تسويق الصادرات الزراعية من الاراضي المحتلة الى الاردن او عبره من خلال ترتيبات فردية بين البائعين والمشترين. اذ ان المنتجين من الضفة الغربية، لا سيما المؤسسات الكبيرة التي نشأت قبل ١٩٦٧ والتي تستفيد من التراخيص الممنوحة لها بالعمل والتصدير الى الاردن، تحتفظ غالبا بمكاتب تمثيل او شركاء لها في عمان لتنسيق تسويق الصادرات ومتابعة الترتيبات اللازمة لاستيراد المواد الخام من الاردن الى الاراضي المحتلة. وبالنسبة للسمنة مثلاً، وهي منتوج صناعي محلي رئيسي، فإنها تصدر عن طريق وكيل اقليمي في عمان. كذلك الحال بالنسبة لاصحاب مصانع الصابون، حيث ان لهم شبكة توزيع خاصة بهم. وقد قدمت الاردن مساعدة ملموسة الى شركات صناعية معينة من خلال تخفيف الاحوال الناشئة عن تطبيق أنظمة المقاطعة التابعة لجامعة الدول العربية على تدفق بعض المنتوجات الى عمان، مثل السمنة والصابون. بينما ترك تسويق الاحجار والرخام، من ناحية اخرى، للاتصالات المباشرة بين العديد من المنتجين ومختلف المشترين، سواء في الارض المحتلة او من خارجها. وشجع هذا على رفع درجة المنافسة غير المنظمة التي خفضت بدورها من أرباح مالكي المحاجر.

يتأثر النظام القائم الخاص بتسويق الانتاج الزراعي للضفة الغربية (وقطاع غزة بدرجة أقل) تأثراً كبيراً بالنظم السائدة فيما يتعلق بحيازة الارض. «فهناك طائفة متنوعة من ترتيبات حيازة الاراضي في البلد، تشمل تقاسم المحاصيل، والايجار والمزارع التي يديرها المالك والتي يستخدم فيها عمال من خارج هذه المزارع. ويتم معظم انتاج الخضروات في قطع صغيرة من الاراضي الزراعية في الفئات الثلاث الاولى»[٩]. وتنشأ العلاقة بين معظم مستأجري المساحات الصغيرة والمزارعين الذين يزرعون الارض على اساس تقاسم المحاصيل، من جهة، وبين اسواق التصدير، من جهة ثانية، من خلال عقود موسمية يقوم بها وسطاء يعرفون باسم «الوكلاء بالعمولة». وفي الضفة الغربية يبيع الوكلاء الانتاج في ثلاثة اسواق رئيسية مقابل رسم يبلغ متوسطه ١٠٪. ويحصل المزارعون الأكثر فقراً غالباً على مدخلات من الوكلاء

مقابل قيمة محصول الموسم، الأمر الذي يُفضي في كثير من الحالات الى وجود ديون دائمة مستحقة للوكلاء. وبالاضافة الى ذلك، فإن«الوكلاءبالعمولة»، والكثير منهم تجار في المراكز الحضرية بالضفة الغربية (خاصة نابلس)، كثيراً ما يمتلكون الشاحنات التي تنقل البضائع محليا والى الخارج. ويمارس هؤلاء الوكلاء تأثيراً كبيراً على تحديد الاسعار في الاسواق المحلية وفي الحصول على التصاريح اللازمة للتصدير الى الاردن، وذلك بفضل اعدادهم الصغيرة، وسيطرتهم على معظم مراحل عملية التسويق (والانتاج في الحالة التي يكون فيها الوكلاء بالعمولة مالكين للارض ايضا) من خلال اتصالاتهم المحلية والخارجية بالاسواق، وعدم وجود مرافق تسويق منظمة.

وفي قطاع غزة ايضاً، لوحظ مؤخرا الدور الرئيسي الذي يقوم به هؤلاء الوكلاء، اذ ان تنظيم عملية توريد المنتوجات من صغار المنتجين الى مراكز التعبئة يعتمد ـ لهذا السبب ـ اعتماداً ضخماً على من يسمون بالوسطاء، الذين يقومون بتحديد الاسعار النهائية، وتحديد توقيت الحصاد وتنظيمه، وسداد المدفوعات على مستوى المزارع. ويقيم الوسطاء عادة اتصالات منتظمة وثابتة تماما مع المزارعين والمصدرين، «ويبلغ اجمالي عدد الوسطاء الذين ينشطون في غزة نحو ٢٠٠ وسيط..»[١٠]، ولئن كان الوكلاء بالعمولة في الضفة الغربية هم من ملاك الارض والمصدرين، بصفة رئيسية، فإن الموقف يختلف الى حدّ ما في قطاع غزة، حيث يتمتع وكلاء العمولة هناك بوظائف «وسيط» متميزة، وهم يميلون الى عدم الاشتراك في الانتاج او في مراحل التسويق اللاحقة. ومع ذلك، فإن معظم مصدري الفاكهة والخضروات من مالكي الاراضي/ المزارعين ايضا، ويشترك بعضهم اشتراكا مباشرا في ملكية مركز تعبئة (لثمار الحمضيات). إلا أنه، في قطاع غزة، وفي جميع الحالات تقريبا، يشتري المصدرون بوجه عام نحو ٨٥٪ من حركة تداول اموالهم من زراع اخرين، ويتم الحصول على نحو ٣٠٪ (٢٥٪ من مجموع حركة الاموال) من هذه القيمة من خلال اتصالات مباشرة مع زراع اكثر اهمية[١١]. ولقد أتاحت الاهمية النسبية والدرجة العالية من النشاط التي اتسمت بها مسالك التسويق الاخرى في قطاع غزة نشوء بيئة مؤسسية اكثر تنوعا ومرونة يمكن تطويرها أكثر مما هي عليه.

تسلم جميع صادرات المزارع عبر الجسور من الارض المحتلة الى السوق الرئيسية للبيع بالجملة في عمان، حيث تباع عن طريق «وكلاء العمولة» من الاردنيين، بنفس الطريقة التي تباع فيها المنتوجات المحلية. وما ان تصل البضائع الى السوق الرئيسية حتى يتم تخزينها وفرزها وتعبئتها مع المنتوجات الاخرى من الاردن. وينشط في السوق الرئيسية في عمان (٥٥) وكيلا بالعمولة، يعمل نحو ١٥ منهم في شؤون الانتاج الوارد من الارض المحتلة. وفي معظم الحالات يرسل المنتجون من الضفة الغربية بضائعهم الى وكلاء عمولة محددين، ممن يقدمون بين الحين والاخر تسهيلات ائتمانية قصيرة الاجل للمنتجين (او لوكلاء العمولة أو للمصدرين من الضفة الغربية) ويقيم معهم منتجو الضفة الغربية علاقات تجارية راسخة. ويعامل انتاج قطاع غزة على نحو مختلف. فمنتوجات الحمضيات توجه عادة الى مخازن يمتلكها تجار جملة خاصين. ويعاد تصدير ثمار الحمضيات من عمان الى الاسواق العربية

المجاورة ما لم تنشأ حاجة الى بعض من هذه الحمضيات لتكملة العرض الاردني المحلي. وتباع محليا منتوجات اخرى من قطاع غزة (مثل انواع الفراولة والتمور والجوافة).

(ج) الجمعيات التعاونية:

مع نهاية عام ١٩٨٧، سجلت نحو ٢٠٠ تعاونية زراعية في الضفة الغربية (لدى السلطات الاردنية و/ أو الاسرائيليـة)، مع ان عددا قليـلا منها يبلغ نحو ٣٠ تعاونية كان يعمل فعليا[١٢]. وتقوم ثمان تعاونيات بوظائف التسويق، تخدم كل منها لواء أو قضاء. وقد نجحت التعاونيات هذه في عام ١٩٨٧ بالحصول على موافقة منفصلة من كل السلطات الاردنية والاسرائيلية على تكوين «اتحاد للتعاونيات الزراعيـة»، بدأ عمليات تصدير محدودة في نهاية ١٩٨٨. أما تجربة التعاونيات الصناعية فهي غير معـروفة نسبيا في الاراضي المحتلة، على الرغم من ان تعاونية لانتاج المنسوجات والملابس في رام الله بالضفة الغربية قامت بجهود رائعة في تطوير السوق محليا باسرائيل وفي اوروبا والولايات المتحدة[١٣] اخيرا. ونجحت في توريد منتوجات تلبي الاذواق الرفيعة للمستهلكين، وحققت في الوقت نفسه وفورات كبيرة من خلال ترشيد عمليات الانتاج، غير انه من الناحية المؤسسية ما تزال اشكال الانتاج التعاونية عاجزة عن تغطية هذا القطاع تغطية كافية.

على الرغم من المساعدة التقنية والادارية والمالية الكبيرة التي قدمت طوال سنوات عديدة من قبل المنـظمة التعاونية الاردنية (التي تتمتع تعاونيات الضفة الغربية بعضويتها) ومن مختلف المنظمات الخاصة الطوعية الدولية، لم تنجح تعاونيات التسويق في أداء وظائف التسويق الفعلية، كما لم يكن دورها الائتماني بتلك الاهمية، واقتصرت خدماتها في مجال التسويق على اصدار شهادات المنشأ للسلع المتجهة للاردن عبر الجسور. وتصدر هذه التصاريح للافراد المزارعين و/ أو المصدرين أو الى الوكلاء التجاريين في منطقة جغرافية معينة. وتصدق عليها السلطات الاردنية، أولا عن طريق موظفي الادارة الزراعية الاردنية الاقليمية، وفي المراحل اللاحقة تصدق عليها وزارة الزراعة في عمان وفي نقاط العبور عند الجسور، ومع ان بعض التعاونيات قدم طلبات كي يسمح لها بانشاء مرفق تسويق مركزي، الا انه لم يتلق اي من هذه الطلبات تصريحا من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي[١٤].

ولم تتمكن التعـاونيـات الزراعية ان تعمل سوى القليل من اجل فتح اسواق جديدة، وتحسين خدمات التسويق، وتثبيت الاسعار او تعديل شروط التبادل الزراعي الفلسطيني مع الدول الاخرى، «وفي حين وضعت بعض التعاونيات ترتيبات لتقديم الائتمانات، وأقامت نظاما لفرز المنتوجات وتعبئتها، فإنها لم تنجح في اقامة بنية اساسية كبيرة للتسويق»[١٥]. ومن بين احد اكثر الاسباب تأثيراً في هذا الاداء المتخلف نسبيا، اعتماد تعاونيات الضفة الغربية على مصادر التمويل الخارجية، وقلة الخبرة التعاونية في الارض المحتلة، والافتقار الى الموارد التقنية والبشرية التي تتسم بأهميتها لانجاح النشاط التعاوني، وهناك أسباب اخرى تتمثل في اتجاه المزارعين الى النشاط غير التعاوني، وعدم كفاية الادارة وخدمات الدعم، ونقص الاموال وتدخل الحكومة الاسرائيلية[١٦].

أمـا في قطاع غزة، فقـد حققت التعاونيات الزراعية نجاحاً أكبر. وهناك أربع تعاونيات فقط في القطاع، جميعها يدعم وظائف تعاونيات المنتجين وتعاونيات التسويق بنشاط. وقد قامت اثنتان من هذه التعاونيات هما تعاونية «بيت لاهيا» وتعاونية «دير البلح» بأداء وظائف حيوية مشتركة بين اعضائها وبـين «اغـريكسكو» (AGREXCO) (صاحب الامتياز الاسرائيلي لتصدير الخضروات). واشتركت هذه التعاونيات بصفة رئيسية في تسويق الفراولة، كما اشتركت حديثا في تسويق «الهليون». وقامت تعاونية «ديـر البلح» في ١٩٨٦ بجهـود كبـيرة من اجل تنظيم ارسال شحنات صادرات مباشرة الى الاسواق الاوروبيـة، وشملت هذه الجهود عمليات مسح للاسواق، والتعاقد مع مستوردين اوروبيين، وضمان القدر اللازم من مراقبة الجودة والتعبئة قبل التصدير. وتهدف جمعية أخرى، هي الجمعية التعاونية الزراعية لتسويق الحمضيات التي ينتج اعضاؤها نحو ١٠٪ من محصول الموالح في المنطقة، الى تعزيز تسويق الحمضيات بوجه عام، مع التركيز على تسويق الصادرات. وقد شرعت هذه الجمعية من بين جملة أمور الى انشاء مرافق تعبئة محلية تستخدمها في اعداد شحناتها. وهناك تعاونية صيادي غزة، وهي مؤسسة للمنتجين لها مرافق للتخزين (التجميد) والتسويق ولها وظائفها الخاصة، مع ان قدرتها على دخول أسواق التصدير تبدو معدومة تقريباً[١٧]. ويبدو ان الاسباب الرئيسية الكامنة وراء النجاح والحيوية النسبيين لتعاونيات قطاع غزة تتعلق بتوافر توجيه مهني اكبر، وخبرة تقنية، واستقلال ذاتي مالي وا داري، الى جانب «ميزة التمكن من الحصول على الائتمان بشروط ميسرة لشراء المدخلات وتسويق المنتوجات»[١٨].

(د) ترتيبات تسويقية اخرى:

هناك تجربة من تجارب التسويق المركزي للحمضيات في قطاع غزة تستحق النظر اليها بشيء من الاهتمام الخاص. فقد أنشئت شركة تسويقية عام ١٩٨١ في عمّان للمساعدة في حل المشاكل التي تواجه منتجي غزة، وجاء انشاء هذه الشركة نتيجة الاثار الجذرية لحرب الخليج على أسواق الحمضيات المنتجة في القطاع. وكان الغرض من هذه الشركة التي اطلق عليها اسم شركة تنمية التسويق هو شراء الانتاج باسعار معقولة والبحث عن اسواق له في الدول المجاورة. وقد عملت الشركة طوال موسمين (١٩٨١ - ١٩٨٣)، قامت خلالهما بتوجيه قرابة ٨٠٪ من مجموع الحمضيات المصدرة من قطاع غزة. وساعد هذا في رفع الاسعار، وضمان دخل مناسب للمزارعين، بطريقة تشبه كثيرا الطريقة التي يمارسها مجلس تسويق الحمضيات في اسرائيل، غير ان الشركة اغلقت ابوابها في نهاية الامر بسبب المشاكل الادارية والخسائر المالية والتحذيرات الموجهة من قبل السلطات الاسرائيلية إلى المزارعين بعدم التعامل مع هذه الشركة.

ومارست مؤسسات اخرى أيضاً في قطاع غزة جهوداً من اجل تعزيز تجارة الصادرات الزراعية. وتشمل هذه المؤسسات، الجمعية الخيرية لقطاع غزة، وهي هيئة اعترفت بها الحكومة الاردنية لاصدار شهادات المنشأ لصادرات حمضيات قطاع غزة الى الاردن او عبره، مع انها تمارس انشطة اخرى في

مجال التجارة. وفي الواقع، تلعب الغرف التجارية في قطاع غزة دورا ثانويا في هذا الشأن، وشهاداتها غير كافية لانتقال المنتوجات عبر الجسور. وقد حاول اتحاد منتجي حمضيات غزة ايضا القيام بعمليات التسويق وتقديم اصناف المساعدة الاخرى الى اعضائه[19]. وتتصل معظم انشطة الاتحاد بالانتاج وبتقديم الائتمانات، مع ان «الاتحاد قدم بشكل متواصل طلبات الى الادارة المدنية للحصول على تراخيص تسمح باستئناف صادرات الحمضيات الى اوروبا الغربية، محاولا بذلك تشجيع انتاج الحمضيات، الذي يعود بالفائدة على صغار المزارعين»[20]. كما قام اتحاد مزارعي الفراولة واتحاد مزارعي الخضروات في قطاع غزة ببذل جهود لوضع ترتيبات مباشرة لتسويق الصادرات، غير ان نجاحها كان محدودا. وتمثل لجنة تنظيم حمضيات قطاع غزة التي انشأها احد عشر مزارعا من اكبر المزارعين عام ١٩٧٧، هيئة ذات خبرة تسويقية متقدمة نسبيا. ويسمح تصريح العمل الممنوح لها والذي اصدرته السلطات الاسرائيلية بأن تشترك في الامور التالية: (١) «تنظيم صادرات الحمضيات، بما في ذلك: (أ) توزيع الشاحنات بين المصدرين، و(ب) معالجة مشاكل المرور العابر المتعلقة بعبور الجسور على نهر الاردن، وبالنقل الى الموانىء. (٢) تنسيق جمع وتعبئة ثمار الحمضيات. و(٣) تمثيل المصدرين لدى المؤسسات المسؤولة في المنطقة»[21].

لاحقاً لذلك، تأسست في الضفة الغربية مؤسسة لا تستهدف الربح من أجل محاولة تعزيز الأسواق المحلية وذلك من خلال اقامة علاقات «تسويق مباشرة» بين المزارعين وسوق البيع بالجملة[22] ومع أن أنشطة المؤسسة الجديدة تعقدت بفعل القيود التي نشأت منذ الانتفاضة الفلسطينية، فإن المؤسسة استطاعت أن توجه عدة تجارب صغيرة الحجم في التسويق المباشر. حيث يبيع صغار المزارعين مباشرة الى المؤسسات بأسعار أفضل من الاسعار المتاحة في السوق، في حين أن المؤسسة الجديدة توجه المنتوجات الى مؤسسات وتعاونيات المستهلكين بأسعار أقل من أسعار التجزئة السائدة في السوق. وقد أمكن البيع بأسعار أدنى من الأسعار السائدة في السوق بسبب إلغاء بعض مراحل عملية التوزيع التي ترفع سعر المحصول على حساب المنتجين والمستهلكين على حدّ سواء. وتأمل المؤسسة في أن تنشىء مرافق ائتمانية من أجل توسيع خدماتها ومحاولة تخفيف مديونية صغار المزارعين للوكلاء بالعمولة. وبذلك يصبح في امكانها مساعدة المزارعين على التعامل مباشرة مع السوق (وإن يكن من خلال وساطة المؤسسة المنخفضة التكلفة). ورغم أن هذه التجربة ما تزال في مرحلة الاختبار، فإنها تستحق المزيد من الدراسة والتطوير لضمان عدم التركيز على السوق المحلية وعلى محاصيل معينة منخفضة التكلفة على حساب «إضفاء الطابع السوقي» على الاقتصاد بوجه عام، وعلى زراعة المحاصيل المولدة للدخل والمناسبة لتجارة الصادرات. ومن المهم أيضاً ألا تؤدي الجهود المبذولة لتقليل اعتماد المزارعين الفقراء على الوكلاء بالعمولة للحصول على الائتمانات، الى تبعية جديدة للمؤسسة.

وحاولت ايضاً دوائر ووكالات الحكومة الاردنية من جهتها اتاحة مواردها من اجل تسويق الانتاج الزراعي للضفة الغربية محلياً وفي الخارج. فعلى سبيل المثال، قامت وزارة التموين بعملية شراء بالجملة

وتخزين لنحو ١٥٠٠ طن من محصول الزيتون الذي كان ضخما بشكل استثنائي في الضفة الغربية عام ١٩٨٦، بينما اشترت المؤسسة التعاونية الاردنية مباشرة كمية اكبر من معاصر الزيتون في الضفة الغربية. وساعد هذا في التعويض عن رداءة محصول عام ١٩٨٧، في الوقت الذي وفرت فيه سوقا للفائض الذي تحقق عام ١٩٨٦. وفي ذلك العام/ ١٩٨٦ قامت شركة التسويق والتجهيز الزراعية التي اسست في عمان وتملك شبكة تخزين وفرز ومحطات تعبئة في البلد، بشراء كمية من خضروات الضفة الغربية لتسويقها عن طريق تصديرها، متجنبة سوق عمان المركزي. وبدأت هذه الشركة ايضا بدراسة الاسواق الاوروبية لارسال شحنات على سبيل التجربة من المنتوجات الاردنية ومن صادرات الضفة الغربية ايضا. وحققت هذه التجربة نتائج اولية ايجابية، على الرغم مما أشير اليه من وجود عقبات فيما يتعلق بمواصفات السوق، والتعبئة، وطاقة الشحن الجوي وتكاليفه.

٢ ـ القدرات التقنية ـ مراقبة الجودة والمراقبة الصحية، الفرز، التعبئة والترويج:

نتيجة للعوامل الكثيرة التي نوقشت من خلال هذا الفصل، فقد تدنت نوعية كثير من المنتوجات الزراعية الفلسطينية تدنياً كبيراً منذ بداية الاحتلال. إذ أن ضعف القدرة على التغلغل الى الاسواق والاحتفاظ بحصص في السوق، قد أضر بحوافز الاستثمار في الهياكل الاساسية المادية، مثل التخزين، والمخازن الباردة، ومراقبة الجودة، والمراقبة الصحية، ومحطات التعبئة والفرز، والحاويات، والنقل، والاعلانات، والترويج، وغيرها من المتطلبات التي تعد ضرورية لتسويق الصادرات. وكان لذلك تأثيره الضار بوجه خاص على القسم الاكبر من الانتاج الزراعي الذي يتجه نحو الاردن أو عبره. وفي الوقت نفسه، تستمر جوانب مشابهة اخرى تتعلق بالضعف في اعاقة توسُّع التجارة الخاصة بالمنتوجات الصناعية. وعلى الرغم من ذلك، فإن المحاصيل الزراعية الفلسطينية المتميزة التي تلبي نوعيتها المعايير الدولية تُنبىء بامكانية زيادة عمليات تسويقها.

تمت الاشارة سابقاً إلى أنه في الأرض المحتلة «لا تفرض معايير للفرز والتعبئة على المنتوجات التي تباع». بالاضافة الى ذلك، هناك ندرة في البيانات المتعلقة بالاسواق، ولا توجد شبكة منظمة لجمع المعلومات عن الاسعار ومعايير الجودة، كما أن الاتصالات محدودة[23]. وتقتصر الاعلانات بصفة رئيسية على الصحف اليومية، إذ لا يتاح للمنتجين الفلسطينيين الوصول الى الاذاعة او التلفزيون. وما تزال الاتصالات السلكية واللاسلكية متخلفة بوجه عام في الارض المحتلة لاسيما في قطاع غزة وفي شمال الضفة الغربية، على الرغم من حدوث تحسنات مؤخراً. وأثبتت الترتيبات المؤسسية القائمة، بوجه خاص في الضفة الغربية، عجزها عن تزويد الأرض المحتلة بالقدرة على تعزيز سلعها في أسواق التصدير. «وبوجه عام، تتسم الأرض المحتلة بقلة المرافق ورداءة نوعية التعبئة والتجهيز، من هنا أصبح المركز التفاوضي للمزارعين الفلسطينيين المحليين ضعيفا. ويضع تخلف الهياكل الاساسية عوائق خطيرة امام التسويق الفعال للمنتوجات»[24].

ولئن كانت هذه الملاحظات صحيحة في حالة معظم المحاصيل والمصنوعات التي يجري تسويقها،

فهناك دلائل على أن درجات متباينة من «مراقبة الجودة» والتجهيز تطبق في بعض الحالات وفيما يتعلق بسلع معينة. إلا أن هذا ما يزال يمثل الاستثناء لا القاعدة، في الوقت الذي تحتاج فيه الأرض المحتلة بشدة الى مرافق وقدرات متكاملة وشاملة.

وفي الضفة الغربية، يتميز مستوى الخدمات الترويجية التي تؤدى بشأن صادرات الضفة الغربية مع الأردن بالتواضع الملحوظ. إذ لا تجرى بحوث عن السوق ولا تقدم خدمات اعلانية، سواء بسبب الافتقار الى المؤسسات المتخصصة او بسبب عدم كفاية ادراك المنتجين المحليين وشركات التسويق. فالفواكه والخضروات تعبأ في المزارع دون فرز او تحديد مسبق للدرجة، والمحطة الوحيدة المجهزة بوسائل تحقيق هذه المهام (في قلقيلية) لم تفتح أبوابها أبداً، أما الاسباب فهي «تقنية» على ما يبدو. وما يزال المزارعون أنفسهم يمارسون ما اعتادوا عليه من وضع الفواكه ذات النوعية الجيدة في الطبقات العليا من الصناديق ووضع المنتوجات الأردأ نوعية في الأسفل. وأدت هذه الممارسة بوجه خاص الى تقويض سمعة بعض المنتوجات مثل الحمضيات والاعناب. وتعبأ المنتوجات الزراعية في صناديق خشبية ثقيلة يمكن ان يؤدي حجمها ووزنها الى اتلاف السلع المصدرة، والاضرار بنوعيتها والتقليل من حجمها النهائي من خلال التلف. ومن اجل التقيد بأنظمة المقاطعة التي وضعتها جامعة الدول العربية، لا يستخدم «الاستيرين» أو الورق المقوى المخصص للتعبئة المصنوع من مواد خام منتجة باسرائيل، في الصادرات المتجهة الى هذه الاسواق، على الرغم من توفر قدرة محلية على انتاج هذه المواد. وعلاوة على النوعية الرديئة للصناديق الخشبية فإنها أكثر تكلفة، لاسيما منذ أن منعت قيود الامن الاسرائيلية اعادتها الى الارض المحتلة بعد شحنها إلى عمّان.

وفيما يتعلق بسلع التصدير الأخرى من الضفة الغربية، مثل زيت الزيتون، فقد سبب الاعلان عن حدوث عمليات غش بين حين وآخر أضراراً جسيمة بسمعة هذا المنتوج في الأسواق العربية. وعلى الرغم من القيام مؤخراً، وبمساعدة دولية، بانشاء مختبر لفحص زيت الزيتون يتبع تعاونية التسويق في نابلس، فان الصعوبات التنظيمية منعت بدء عمليات هذا المعمل حتى الآن. كما قدمت من جهة ثانية مساعدة لانشاء معملين حديثين لتعبئة زيت الزيتون، غير أنهما ظلا بدون تشغيل منذ انشائهما قبل سنوات عديدة مضت. وبوجه عام، يُخلل الزيتون باستخدام أساليب تؤدي الى نتائج غير جيدة. وتتم تعبئة الزيتون وزيت الزيتون بوجه عام في علب من الصفيح تقلل من امكانية الترويج الناجح لبيعها بالتجزئة في الخارج. ولم تبذل جهود حتى الآن بهدف تسويق زيت الزيتون الفلسطيني ذي النوعية العالية الجودة، في الاسواق غير العربية. وبالمثل، فإن صابون الضفة الغربية التقليدي الذي يعتمد في صناعته على زيت الزيتون ويعتبر سلعة تصدير رئيسية تصدر للاردن والاسواق العربية، يعاني من رداءة التعبئة وأساليب العرض، بحيث أصبح التوسع في تسويق صادراته يتطلب عناية واهتمام كبيرين من اجل مراقبة الجودة والتجهيز لتحسين مظهر المنتوج واضفاء شيء من الجاذبية عليه. إن ضعف البناء الاساسي التجاري القائم والخدمات الداعمة له يعني أنه لم تستكشف حتى الآن امكانيات

تصدير لعدد كبير من المنتوجات الفلسطينية المصنوعة. وهكذا، نادراً ما واجهت مستويات النوعية القائمة التحدي «اللازم» لتطويرها، مما دفع بالمنتجين إلى الابقاء على الاساليب التقليدية الراسخة.

إن مستوى خدمات دعم التسويق في قطاع غزة أعلى الى حدّ ما منه في الضفة الغربية. ونظراً لأن اجراءات فرز وتعبئة الحمضيات يعتبر أقل تكلفة وأكثر بساطة، فإنها شجعت العدد القليل من المنتجين الافراد والمؤسسات ايضاً في قطاع غزة على القيام بالاستثمارات اللازمة في هذه المرافق.

وتعبأ ثمار الحمضيات، لاسيما تلك المخصصة لاسواق التصدير، في ثمان محطات حديثة تبلغ طاقتها الاجمالية نحو ١٢٠٠ طن يوميا. وفي العام ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ تعطلت اثنتان من هذه المحطات فعليا لعدة سنوات، بينما حولت محطة ثالثة الى محطة لفرز الخضروات، هي الوحيدة من نوعها في الارض المحتلة، وكانت الطاقة الاجمالية المستخدمة خلال الموسم تقل عن ٧٠٪ من المجموع [٢٥].

وعموماً، فإن المرافق مملوكة ملكية خاصة، ويستخدم كل منها من قبل مصدرين أفراد، على الرغم من تجميع عمليات عدة مصدرين احياناً في محطة واحدة للفرز/ والتعبئة. ولا يتاح للمزارعين/ المصدرين بوجه عام، الذين لا يمتلكون محطات تعبئة خاصة بهم سوى محطة واحدة من المحطات القائمة، تمتلكها الشركة العربية المحدودة لتعبئة الحمضيات التي يمثل المساهمون فيها مختلف قطاعات الاقتصاد.

وفي جميع المحطات، تتم عملية تحديد نوعية ثمار الحمضيات بالأيدي، في حين تجري عملية فرز الاحجام آلياً، وتشمل عمليات التجهيز اعمالا كثيرة مثل الغسل والتنظيف والتطهير والتجفيف، والتشميع ثم التفتيش على الجودة. وتغلّف كل ثمرة من الثمار بالأيدي قبل تعبئتها في صناديق خشبية لاغراض شحنها. وتُنتج مواد التعبئة في قطاع غزة باستخدام الاخشاب المستوردة من خلال اتفاقات المقايضة التجارية مع دول اوروبا الشرقية، وتضمن خطوط الانتاج القائمة توريداً كافيا ومنتظما خلال الموسم. أما الورق المقوى المخصص للتعبئة والمتاح لدى المنتجين في اسرائيل، فلم يستخدم مع حمضيات قطاع غزة للاسباب التي ذكرت سابقا. كذلك، لا توجد مرافق التخزين الباردة الخاصة بثمار الحمضيات، رغم أن محطات التعبئة تتيح مساحات واسعة لعمليات التخزين المؤقتة قبل الشحن. «وتجري معالجة المنتوج على أساس حجم الوعي بالجودة. فمنتجو الحمضيات وكذلك تجارها ومصدروها يملكون خبرة جيدة في التنظيم والفرز والتعبئة في اسواق التصدير المتطورة»[٢٦] وتقوم الادارة المدنية للمكتب الزراعي بدورها بمراقبة صحية على جميع ثمار الحمضيات وبشكل منتظم في البساتين، وتوفّر، إذا اقتضى الامر، الحماية اللازمة ضد الآفات والامراض مقابل رسوم معينة.

ان عمليات التفتيش هذه، تتيح الفرصة لوضع تقديرات للانتاج قبل حلول الموسم ولاختبار نوعية الثمار. «وتفيد تقديرات الانتاج وعمليات التفتيش على الصحة النباتية، الادارة المدنية، في مجال نشاطها الخاص بإصدار الشهادات، لكنها تزود السلطات ايضاً بأداة مثالية لمراقبة الصادرات...»[٢٧].

وتفتقر منتوجات هامة أخرى ينتجها قطاع غزة إلى المزايا الناجمة عن مراقبة الجودة وغيرها من

اجراءات التسويق الحيوية. وفي حين تتمتع ثمار حمضيات قطاع غزة بدعم تسويقي مؤسسي مناسب (وإن كانت ما تزال تفتقر الى الكثير من النواحي الأخرى)، فإن الخضروات تتعرض لاهمال شديد. «إذ أن خدمات الدعم المنظمة وتنسيق الأنشطة لا وجود لهما تقريبا في هذا المجال»[٢٨]. ويعتبر قطاع غزة الوحيد الذي تتوافر له مرافق تخزين للباذنجان والفراولة، ويستخدم هذه المرافق المنتجون الذين يصدرون الفراولة والخضروات عن طريق «اغريكسكو» (AGREXCO)، ويحددون رتب منتوجاتهم ويعبئونها وفقاً لمعايير دقيقة بدون استخدام آلات متطورة. وما يزال التدريج والتعبئة يؤديان ميدانياً، في حين أن هناك افتقاراً تاماً لمرافق التخزين البارد ومرافق النقل بالثلاجات التي تتسم بأهميتها الحاسمة لنجاح تسويق صادرات الخضروات القابلة للتلف.

وخارج الارض المحتلة، أقامت السلطات الاردنية المعنية بالتسويق شبكة محطات لتحديد الرتب والتعبئة في الاردن، بحيث تتمكن من خدمة انتاج الارض المحتلة. وفي العام ١٩٨٧، كانت هناك ثلاث محطات تعمل بشكل جزئي أو كامل في وادي نهر الاردن، تبلغ الطاقة التدريجية لكل منها نحو ٢٥ طن / ساعة للطماطم، والفلفل، والباذنجان، والقرع، والخيار، والحمضيات. وقد تم انشاء مصنع للصناديق الخشبية ايضاً في منطقة قريبة، وخطط لانشاء محطتين أخريين، إحداهما لنفس المنطقة والأخرى للمناطق الجبلية. كما فتحت في عمان محطة تجارية خاصة تستطيع تجهيز انتاج الضفة الغربية. ولكن لم يتم حتى الان ادراك او تحقيق الامكانات النهائية لهذه المرافق، إذ أن النجاح في التدريج والتعبئة يعتمد الى حد كبير على نظام شامل يغطي كل انتاج الخضروات والفاكهة، بينما لا تستطيع المرافق القائمة حتى الآن أن تستوعب هذه الكميات.

وتفرض مراقبة الجودة مشاكل مماثلة على الشركات الصناعية الصغيرة التي تضع كل منها معاييرها ومواصفاتها الخاصة دون أن تكون مؤهلة لذلك. ويبدو أن الشركات الصناعية الكبرى تدرك إدراكاً كافياً ضرورة تصنيف الجودة تصنيفاً موثوقاً ومتجانساً، وتقوم معظم هذه الشركات بانشاء مرافقها الخاصة باختيار ومراقبة الجودة. وقد ظهرت هناك مبادرات محلية لترويج المنتوجات الفلسطينية من خلال الاعلانات والمعارض التجارية، بينما حاول اصحاب المصانع رفع معايير الجودة الى مستويات تتيح للسلع الفلسطينية أن تحقق منافسة ناجحة في اسرائيل[٢٩]. واستطاعت بعض المنتوجات مثل انواع من الشيكولاتة والمشروبات الخفيفة، والمقاييس الصناعية، ومصنوعات البلاستيك، وبطاريات السيارات، أن تؤمن لنفسها نصيباً في السوق الاسرائيلية. ولئن كانت جودة بعض المنتوجات الفلسطينية المصنوعة الرئيسية (خاصة السمنة، والمشروبات الخفيفة والسجائر والاحذية) مقبولة على ما يبدو، فانه لا توجد مراقبة خارجية على الجودة، مما يترك مجالاً كبيراً لحدوث فوارق في النوعية. ومن الصعب فهم كيف يمكن تصدير المنتوجات الصناعية والزراعية بدون ترتيبات موثوقة ومستقلة ذاتياً للتفتيش ومراقبة الجودة. وإن عدم وجود رقابة صحية مستقلة على السلع المصنوعة (لاسيما على المنتوجات الغذائية المجهزة والمنتوجات الصيدلانية)[٣٠]، وعدم كفاية اللصائق الخاصة بتحديد مواصفات المنتوج، وبساطة أساليب

التعبئة، جميعها تقف عائقاً أمام دخول هذه السلع الى معظم أسواق التصدير التي تعتبر توفر مثل هذه المعايير شرطا اساسيا لقبول السلع فيها.

٣ ـ الموارد البشرية ومرافق البحث والتطوير

لا يمكن ان نتعرض هنا، وبالمعالجة التفصيلية الى الاثار بعيدة المدى لأكثر من عقدين من الاحتلال الاسرائيلي على تنمية الموارد البشرية الفلسطينية في الأراضي المحتلة، ومع ذلك، فإن المسألة تأخذ بعداً هاماً بالنسبة لامكانية تنمية الانتاج المحلي والقدرة على التصدير، بالأخص مع عدم وجود بنية أساسية منظمة للتسويق قادرة على خلق وتعزيز المهارات والتقنيات اللازمة. ومن هذا المنطلق، يجدر هنا تسليط الضوء على بعض الصفات البارزة فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية والقدرة المتاحة أمام عمليات البحث في الأراضي المحتلة.

ومن التحديات الهامة التي تواجه الأراضي المحتلة، الاستنزاف التدريجي لجزء رئيسي من القوى العاملة المحلية الناجمة عن الهجرة الدائمة أو المؤقتة بحثاً عن عمل في الخارج[٣١]، الى جانب دمج نسبة تصل الى ٤٠٪ من القوى الفلسطينية العاملة ضمن الاقتصاد الاسرائيلي. ولئن كان لهذه العمليات في آخر الامر أن تفيد الاراضي المحتلة عن طريق اعادة دمج هذه القوى العاملة (المتغيبة) ذات الخبرة، فلا توجد دلائل تشير الى أن ذلك التوقع يمكن ان يتحقق في المدى القريب او أن هناك تنمية كافية للمهارات ذات الصلة نتيجة لسنوات العمل الكثيرة لهذه القوى العاملة في اسرائيل أو في الخارج. وبالاضافة الى ذلك، فإن الاقتصاد المحلي غير قادر حالياً على استيعاب هذه القوى بشكل منتج فما تزال الاراضي المحتلة تفتقر الى المؤسسات المهنية اللازمة لاعادة تدريب العمال وتوفير الاعمال المناسبة لهم. ومن هنا، فإن أكثر ما يمكن التعويل عليه أن تستخدم الموارد البشرية الموجودة ومرافق البحث والتدريب لبدء أو لتنفيذ برامج تنمية للسوق، وذلك كي تستطيع المؤسسات اللازمة القيام بعملها. وخلال هذه العملية يتم نقل المهارات التسويقية الضرورية الى الفلسطينيين في الاراضي المحتلة.

كما يفرض مستوى الخبرة التقنية المتاح للشركات الصناعية في الاراضي المحتلة مشاكل خطيرة اخرى، اذ ان جميع الشركات التي تستخدم الات متطورة تعاني بشكل عام من أوجه نقص خطيرة في الفنيين المؤهلين لاعمال الصيانة والتصليح. ولذلك، تضطر معظم هذه الشركات الى الاعتماد اعتمادا ضخما على التقنيين الاسرائيليين الذين يفرضون أجورا عالية (٥٠ الى ٧٠ دولاراً في الساعة لتركهم مقرات عملهم في اسرائيل) وغير المتاحين دائماً، وبالأخص منذ الانتفاضة الاخيرة في الاراضي المحتلة. أما مديرو الشركات الذين يتمتعون بمعرفة تكنولوجية عالية نسبياً، فإنهم يشكون من انخفاض مستوى الخبرة بين عمال الانتاج. وغالباً ما يلاحظ أن العمال لا تتاح لهم سبل الحصول على التدريب المنظم قبل الخدمة أو اثناءها، وأنهم، بوجه عام، يكتسبون المهنة في موقع العمل. وقد لوحظ هذا أيضاً في الصناعات الحرفية اليدوية وفي ورش التصليح. ويعود أحد العوامل الهامة التي تُسبب هذا المستوى المتواضع من

الخبرة لدى القوى العاملة الصناعية، إلى التشويه المزمن في النظام التعليمي. فمؤسسات التعليم العالي لا تعدّ طلابها لأنواع الخبرة التي تتطلبها المؤسسات الصناعية او الزراعية. كما ان دور الجامعات ومؤسسات البحوث في عملية تعزيز التنمية الزراعية ليس بتلك الأهمية. ويعود هذا في المقام الاول الى انه لم يكن يسمح لاية جامعة بفتح كلية زراعية خاصة بها. ومن المفارقات هنا، أن الانجازات التعليمية الفلسطينية الهامة لم يكن لها سوى تأثير ضئيل على مستوى القوى العاملة الماهرة التي تخدم الاقتصاد المحلي في الارض المحتلة.

لقد استحدث المنتجون في القطاعين الزراعي والصناعي تحسينات هامة في اساليب ومرافق الانتاج خلال العقدين الماضيين. ومما سهل نقل التكنولوجيا، العرض المكثف لمصادر التكنولوجيا الاسرائيلية، الذي يتم معظمه من خلال الاتصالات التجارية. وقد لعب تقنيو الشركات الاسرائيلية الذين يشتركون في انتاج وتوزيع المدخلات الزراعية أو الآلات والمعدات الصناعية دوراً رئيسياً في هذا الصدد. وتصدّرت التنمية التكنولوجية انماط الزراعة المكثفة، لاسيما للمنتوجات التي تزرع في ظروف محمية، مثل الخضروات وانواع الفراولة والشمام، وازدادت انتاجية هذه المزارع وجودتها زيادة كبيرة. وبالمقابل، حدثت تحسينات هامة في بعض فروع تربية المواشي، لاسيما فيما يتعلق بالانتشار الواسع النطاق لسلالات الاغنام المهجنة. ولكن، لم تشهد البساتين التي تعتمد على الامطار (كبساتين الزيتون، واللوز، والتين، والعنب) درجة ملموسة من التغير التكنولوجي. ويعود هذا الى عدة عوامل، منها ندرة البحوث التطبيقية في هذه الفروع لدى المؤسسات الاسرائيلية، وسياسات سلطات الاحتلال المعادية عداء تاما للتوسع في زراعة الاشجار في الاراضي المحتلة.

ويظل الدور الذي لعبته دائرة الزراعة التابعة للادارة المدنية الاسرائيلية في نقل التكنولوجيا ضعيفاً إلى حدّ ما. ففي كلا الموازنتين العادية والانمائية للادارة المدنية في الضفة الغربية، كانت المخصصات للزراعة والماءمنخفضة بشكل ملحوظ، كما ان نصيبها من الموازنات آخذ في التناقص [٣٢]. «ومن الواضح انه، منذ اوائل السبعينات، اخذت الميزانية المخصصة للتنمية في الانخفاض بوجه عام، خاصة فيما يتعلق بالاموال المخصصة للري والزراعة. وخلافاً لذلك، ظلت الميزانية العادية للزراعة مستقرة الى حدّ ما خلال نفس الفترة» [٣٣]. وبينما تراوح نصيب الزراعة والمياه في الميزانية العادية بين ٤٪ و ٥٪ سنويا حتى عام ١٩٨٠، فقد ظلت النسبة تتراوح منذ ذلك الحين بين ٢٪ و٣,٥٪ في جميع السنوات (باستثناء ١٩٨٦ حين زادت بنحو ٧٪). أما نصيبهما في الميزانية الانمائية الذي كان يتراوح بين ١٥٪ و ٣٠٪ سنويا حتى ١٩٨٠، فأصبح يتراوح بين ٧٪ و ١٤٪ منذ ذلك الحين. ومنذ عام ١٩٨٠ تركز الانفاق الانمائي على الزراعة لمشاريع موارد المياه، بينما تعرضت المشاريع الاخرى للتنمية الزراعية للاهمال الكامل. كما تمّ تقليص ميزانيات البحوث التابعة للادارة المدنية، مع مرور الوقت، فأصبحت مخصصات البحوث في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ تبلغ ١٨٠٠ و ١٤٠٠ دولارا على التوالي، بينما كانت الميزانية السنوية للبحوث في منتصف السبعينات تزيد على ٥٥٠٠٠ دولارا. «وركزت البحوث على المنتوجات ذات القيمة

العالية والتي لا تنافس نظيراتها الاسرائيليات» [٣٤].

ويعتبر دور مؤسسات البحث المحلية في تعزيز التنمية الصناعية أكثر ضآلة من دورها في حالة الزراعة، على الرغم من وجود كليتين للهندسة (في جامعة بيرزيت وفي جامعة النجاح)، وقد بدأت كلية العلوم التقنية في الخليل، من ناحية اخرى، بتدريس عدد من التخصصات التي تخدم الفروع الصناعية المحلية، مثل صناعة الزجاج والالات الزراعية. واذا ما قدم لهذه المؤسسة الدعم الكافي، فإنها تستطيع الاضطلاع بأشكال تدريب اكثر كثافة وتوجيهاً تتعلق بتخصصات تقنية اخرى. كما ادركت جامعة بيت لحم بدورها، منذ بدء عملها في منتصف السبعينات، الحاجة الكبرى الى التدريب على الصناعات المتعلقة بالسياحة. وأدخلت كخطوة رئيسية لتلبية هذه الحاجة، برنامجاً دراسياً متخصصاً في ادارة الفنادق. وساعد هذا البرنامج على امداد الفنادق المحلية بعاملين مؤهلين. وتشمل الخطط المقبلة التي تحتذي نفس هذه الخطوط انشاء مركز تدريب وانتاج للفنون والحرف التقليدية، يتم تأسيسه ايضاً في الجامعة [٣٥].

٤ ـ اللوائح والتسهيلات المالية:

على الرغم من النجاح المحدود الذي تحقق مؤخراً في مجال فتح فروع لبنك فلسطيني واحد في الضفة الغربية، ما تزال الاراضي المحتلة ككل تعاني من غياب نظام مصرفي مناسب وفعال. حيث ان استمرار اسرائيل في اغلاق المصارف الفلسطينية وغيرها من المؤسسات المالية المتخصصة، يحرم الفلسطينيين من الخدمات المالية الحيوية لتنمية وتطور اقتصادهم [٣٦]. وقد عانت التجارة، شأنها في ذلك شأن أي قطاع اخر، من هذا الفراغ المالي المؤسسي الذي يتم بالوساطة المالية المجزأة وغير الرسمية.

ويمثل عدم وجود خدمات ائتمانية عادية للاغراض الصناعية أو الزراعية عائقا خطيرا امام الذين يستهدفون توسيع عملياتهم الناجحة، كما انه يحرم المنتجين من وسائل تحديث مرافق انتاجهم، ومن ثم لا يمكن تخفيض تكاليف الانتاج بسهولة، كما لا يمكن رفع مستوى نوعية المنتوج. وفي بعض الصناعات، مثل الحياكة، كان الافتقار الى القدر الكافي من الائتمان عاملا رئيسيا في استمرارية الاعتماد على الشركات الاسرائيلية الاكبر حجماً التي تورد المواد الخام في اطار ترتيبات تعاقد من الباطن. وبالمقابل، فقد حرم غياب الخدمات المصرفية العادية الشركات الصناعية من الخدمات المالية اللازمة لتغطية التزامات ما قبل الشحن وما بعده.

وفي مجال التجارة، ظل دور فروع المصارف الاسرائيلية التي عملت في الارض المحتلة بوصفها المؤسسات المالية الوحيدة حتى عام ١٩٨٦، بلا أهمية تذكر، خاصة عندما يتعلق الأمر باحتياجات التصدير ـ الاستيراد. ونظراً لصغر كمية الواردات من الخارج الى الاراضي المحتلة، يبقى دور المصارف الاسرائيلية في تسهيل التجارة الفلسطينية الدولية هامشياً الى حدّ ما. ومع ذلك، فهو حاسم بالنسبة

للأعمال القليلة المعنية، لاسيما بسبب عدم وجود مرافق بديلة. وتؤدي القيود الناشئة عن اللوائح الحكومية والممارسات المصرفية الى عرقلة استخدام التسهيلات الائتمانية من فروع المصارف التجارية الاسرائيلية في الارض المحتلة. وبالاضافة الى ذلك، أدى ضعف الخدمات المصرفية والتأخير الحاصل في اعداد الاجراءات الجمركية الى زيادة كلفة الواردات والصادرات على التجار الفلسطينيين.

ومنذ أوائل السبعينات، لم تتوفر حوافز نقدية أو ضرائبية للمصدرين في الأراضي المحتلة من أجل خفض تكلفة الصادرات، ومن ثمّ زيادة قدرة الانتاج الفلسطيني على المنافسة، وزيادة المكاسب من التجارة الدولية. ونظراً للظروف السياسية والمالية غير المستقرة في ظل الاحتلال، بالاضافة الى التدابير الاسرائيلية التي تعيق تدفق الموارد المالية الخارجية الى الاراضي المحتلة، لم تستطع المصارف التجارية الاردنية والعربية والمؤسسات المتخصصة أن تقدم خدماتها الى المصدرين الفلسطينيين، ويتم تمويل التجارة الخارجية الى حد كبير من خلال مصادر رأسمالية، مع تسهيلات ائتمانية ضئيلة فقط من الفروع المحلية للمصارف الاسرائيلية. وبسبب الظروف الاحتكارية التي تعمل المصارف الاسرائيلية في اطارها، فإنها تفرض اسعاراً لخدماتها في الاراضي المحتلة أعلى بكثير منها في اسرائيل بوجه عام او أعلى من الاسعار التي تفرضها المصارف الاردنية، حيث ان العمولات على خطابات الاعتماد التي تمنح الى المستوردين الفلسطينيين تتراوح بين ٠،٥٪ الى ١،٥٪، وتقفز أحياناً الى ١٠٪. وبالنسبة لاعادة فتح مصرف القاهرة ـ عمان، فإنه لم يؤد الى تحسينات بهذا الصدد، إذ لم يصرح للمصرف حتى الآن باجراء معاملات بالعملة الاجنبية. وبدلاً من ذلك، تتم المعاملات بالعملة الاجنبية المتصلة بالتجارة الخارجية عبر الموانىء الاسرائيلية عن طريق المصارف الاسرائيلية، وبأسعار الصرف الرسمية، وبدون أي شكل من اشكال الدعم الحكومي. ولا تخضع التجارة عبر الجسور (بالدينار الاردني) للقيود الخاصة بالعملة الاجنبية.

ولم تلعب تعبئة المدخرات من المصارف المحلية والاجنبية دوراً ملموساً في تمويل التجارة والتنمية الاقتصادية. ويعود الاخفاق في هذه العملية على المستوى المحلي الى أوجه النقص الهيكلية في النظام المصرفي. وهنـاك دلائل أولية على أن اعادة فتح مصرف القاهرة ـ عمان يمكن ان يساعد في اجتذاب المدخرات النقدية وفي توجيهها الى الاغراض الاستثمارية المحلية. ولكن مخططات تمويل التجارة لم تدخل بعد ضمن الخدمات المصرفية التي يقدمها. وبقيت أوجه النقص في النظام المصرفي، مقترنة بعدم الاستقرار السياسي، من العوامل الرئيسية وراء الاخفاق في تعبئة وتوجيه الاستثمار الأجنبي. وقد حرم ذلك الاقتصاد الفلسطيني من مصدر رئيسي للتمويل، لاسيما وأن نسب العائد على الاستثمار المحلي أعلى بكثير مما يعتقد عادة. ونتيجة لذلك، كان الشكل الوحيد للتمويل المؤسسي المتاح للمنتجين يتم من خلال القروض التي تمنحها عادة لصغار المنتجين عدة منظمات طوعية خاصة محلية ودولية. وأخذت هذه التسهيلات إما شكل الصناديق النقدية الدوارة أو تقديم مدخلات عينية للانتاج (في الزراعة).

كان للفترة التضخمية التي اكتسحت الاقتصاد الاسرائيلي طوال أكثر من عقد من الزمان آثاراً مختلفة على التجارة الخارجية الفلسطينية. فقد أدّى انخفاض سعر صرف الشيكل الاسرائيلي بسرعة غير محسوبة الى زيادة كبيرة في هامش المخاطر التي تواجهها جميع المؤسسات، بالاخص تلك التي توجب عليها أن ترتبط بعقود طويلة الأجل تنطوي على التزامات مالية مؤجلة. وقد منحت شركات التصدير الاسرائيلية عدداً من الحوافز للتعويض عن نتائج التضخم العسكية. وبالاضافة الى ذلك، استفادت هذه الشركات من الانخفاض الحاد في مستويات الاجور الحقيقية الذي ساد أثناء سنوات التضخم المتصاعد. وعلى خلاف ذلك، لم تُعطى الشركات الفلسطينية حوافز ومزايا مماثلة. وتقوم جميع مؤسسات الضفة الغربية تقريباً بدفع الأجور إما بالعملة الاردنية أو بالشيكل المحوّل بسعر الصرف السائد. ومع ذلك، فقد توفرت لهذا الجزء من قطاع التصدير الذي يعقد صفقات بالعملات المستقرة في الأسواق الأردنية والعربية قدرة أكبر على حماية ذاته من الخسائر. أما في قطاع غزة، فقد لعب مصرف فلسطين، الذي يعمل بوصفه المؤسسة الائتمانية الفلسطينية الوحيدة، دوراً محدوداً في تشجيع التجارة الخارجية، حيث ركز جهوده بدلاً من ذلك على دعم القطاعات الانتاجية. ويعود ذلك في المقام الاول الى القوانين الاسرائيلية التي تمنع الصرف من التعامل بالعملات الاجنبية. اضافة الى القيود على الاتصالات بين رجال الاعمال المحليين والاسواق الاجنبية[٣٧].

وكما أشرنا سابقاً، يتمثل شكل الائتمان المؤسسي الوحيد المتاح لدى القطاع الزراعي، في الائتمان الذي يقدم بصفة رئيسية لاغراض الانتاج، والذي تقدمه المؤسسات التعاونية في الاراضي المحتلة. ومع عدم وجود مصدر مؤسسي لتمويل التجارة، أصبح دور القطاع غير الرسمي الذي يهيمن عليه الوكلاء التجاريون بارزاً. مع ذلك، فإن وظيفة هذا القطاع جرى تكييفها لتمويل الصادرات، وتقديم الائتمانات لأغراض التسويق المحلي أكثر من تقديمها لأغراض الواردات. ولم يعد أمام المستوردين والمصدرين الفلسطينيين أي سبيل للوصول الى المؤسسات أو الترتيبات المالية المتخصصة لتغطية احتياجاتهم المتزايدة.

يتم تلبيـة المتطلبات المالية للوكلاء التجاريين الى حد كبير من خلال المصادر المؤسسية القائمة والمحـدودة في نفس الوقت. وتتمثـل هذه في المقـام الأول بالنظام المصرفي الاردني، وفروع المصارف الاسرائيلية في الاراضي المحتلة. هؤلاء الوكلاء الذين لوحظ انهم يلعبون دوراً رئيسياً في تسويق المنتوجات الزراعية الى الاردن أو غيرها، هم المصدر الوحيد للائتمان بالنسبة لاعداد كبيرة من افراد المزارعين، خاصة في منطقة وادي الاردن. وعلى الرغم من أنه لا تفرض فائدة على القروض، فان المقرضين يحققون عوائد عالية من خلال فرض «رسوم» على تقديم مدخلات الانتاج، وعن طريق العمولة التي يحصلون عليها عند بيع منتوجات عملائهم. والضمان الوحيد المطلوب هو أن يلتزم المقترضون ببيع منتوجاتهم عن طريق الوكلاء التجاريين في الاسواق المحلية للبيع بالجملة أو في عمان. ويمثل الصيارفة عنصرا هاما اخر

في القطاع المالي غير الرسمي، غير أنهم لم يؤدوا دوراً فعالاً في تمويل التجارة، إلا في حالة تقديمهم ائتمانات قصيرة الاجل الى الزبائن على أساس استثنائي. وتتمثل وظيفتهم الوحيدة الأخرى، وهي وظيفة هامة مع ذلك، في صرف العملات وتحويل الاموال بين الارض المحتلة والاردن، بما في ذلك ايرادات الصادرات التي تعود الى الاراضي المحتلة. وقد تأثر جزء من هذه الانشطة مؤخراً بفعل القيود التي وضعتها السلطات الاسرائيلية على تدفق الاموال باتجاه الارض المحتلة، وهي قيود فرضت كتدبير اقتصادي ضد الانتفاضة.

٥ ـ مرافق النقل:

من العوائق الاخرى في البنية الأساسية القائمة، وضع مرافق النقل والنقل البحري في الاراضي المحتلة. هذه المسألة لها آثار حاسمة على عنصر التكلفة، وفعالية شبكة التوزيع، وضرورة المحافظة على مستويات الجودة لدى تسليم المنتوجات. كذلك، فإن أثر العوامل الجغرافية واضح نظراً لأن معظم منطقة الانتاج في الاراضي المحتلة تعتبر غير ساحلية (الضفة الغربية). وعلى الرغم من أن الخط الساحلي لقطاع غزة يطل على البحر الابيض المتوسط، فقد منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ ١٩٦٧ الوصول المباشر والفعال الى البحر. وعلى الرغم من امكانية توفر مزايا للوضع الجغرافي للاراضي المحتلة فيما يتعلق بإقامة شبكات نقل اقليمية برية وبحرية وجوية، فان الاراضي المحتلة ما تزال تعاني من نقص ملحوظ في هذا الشأن. وما تزال شبكة النقل الفلسطينية أيضاً تخضع لمراقبة سلطات الاحتلال، ومن ثم لمتطلبات التخطيط المادي والمصالح الامنية الاسرائيلية.

وفيما يتعلق بالنقل المحلي، فقد تحسنت خدمات الطرق الرئيسية تحسنا ملموساً في السنوات الاخيرة نتيجة للاستثمار الاسرائيلي في تمديد شبكة طرق جديدة لخدمة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة. ويتضح ذلك من خلال الزيادة الحادة في عدد الشاحنات والسيارات التجارية من ٢٣٥٢ مركبة عام ١٩٧٠ الى ١٦٤٣١ مركبة عام ١٩٨٦[٣٨]. وبالنسبة لحالة الطرق الرئيسية التي كانت قائمة في عام ١٩٦٧، فهي مُرضية الى حد ما، على الرغم من انه لم تحدث تحسينات هامة في هذه الشبكة منذ ذلك الوقت. أما الشبكة الواسعة من الطرق التي انشأتها السلطات لخدمة المستوطنات الاسرائيلية، فهي مصممة بطريقة لا تجعلها ذات فائدة كبيرة للفلسطينيين في الاراضي المحتلة لأغراض التجارة أو لغيرها.

ومن الأمور التي تثير قلقاً كبيراً، حالة الطرق الزراعية في الضفة الغربية على وجه الخصوص. فقد أهملت السلطات الاسرائيلية بوجه عام صيانة هذه الطرق وتحسينها حتى، وبدلا من ذلك فقد أحالت هذه المسؤولية للمجتمعات المحلية والمنظمات الطوعية الخاصة. وحتى عندما تقوم برصد الاموال لهذا الغرض، فما يزال يتعين على المجتمعات المحلية الحصول على موافقة الادارة المدنية الاسرائيلية التي لا

تكون دائماً على استعداد لتقديم المساعدة الى المشاريع التي لا تتوافق مع مصالحها. وقد ترتب على الحالة الرديئة التي تعاني منها الطرق في بعض مناطق الزراعة الكثيفة آثاراً ضارة من ناحية تكاليف النقل الاضافية والتأثير على جودة المنتوجات. ومن الامثلة الواضحة بهذا الصدد، شبكة الطرق الرديئة التي تربط مزارع الكروم بالطرق الرئيسية في منطقة الخليل. وفي قطاع غزة يتم النقل من بساتين الحمضيات الى محطات التعبئة باستخدام شاحنات مسطحة ليس لها جوانب أو أسقف.

ومن جهة تقنية، يمكن القول بأن النقل الاجنبي يشمل النقل إلى ومن اسرائيل، والاردن، ومصر، وفيما وراء البحار. وتنشأ الظروف التي تؤثر على النقل، الى حد كبير، نتيجة لتدابير السياسة العامة في الاسواق المعنية، لاسيما عند نقاط الدخول الى الارض أو الخروج منها. ومن أجل فهم الجوانب العملية لتصدير السلع على نحو أفضل، فانه من الضروري النظر في الترتيبات السائدة دون اشارة تفصيلية إلى أسسها ومصادرها الاصلية.

ويعتبر النقل من اسرائيل وإليها من الناحية الفعلية، وفي الوقت الحالي على الأقل، امتداداً لشبكة النقل المحلية في الأراضي المحتلة. ولم تلاحظ مشاكل خطيرة فيما يتعلق بمرافق النقل بالنسبة لتسليم المنتوجات الى الاسواق الاسرائيلية، باستثناء المشاكل الناجمة عن استخدام لوحات تسجيل متميزة تحملها جميع سيارات الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يؤدي غالباً إلى إزعاج لا مبرر له من قبل شرطة المرور الاسرائيلية، أو جامعي الضرائب أو موظفي الجمارك. كذلك فإن حدود ما قبل ١٩٦٧ بين اسرائيل والأراضي المحتلة غير محددة المعالم، ويجري دمج طرق النقل تدريجياً في التخطيط الطبيعي الاسرائيلي الشامل. ولهذا الجانب من نظام شبكة النقل في الاراضي المحتلة آثار خطيرة على الاتجاه الهيكلي الأطول أجلاً للعلاقات التجارية الفلسطينية.

وتستخدم الشركات الفلسطينية الموانىء الاسرائيلية والمرافق (البحرية والجوية) من اجل استيراد السلع من وراء البحار. ويتوفر النقل البحري الدولي للصادرات من خلال زوارق مزودة بوسائل للتهوية أو سفن مزودة بثلاجات، كما يستطيع الفلسطينيون استخدام ميناء «اسدود». ويمكن الوصول الى المرافق الخاصة بتصدير الحمضيات من خلال تقديم طلبات للحصول على هذه الخدمات التي ينظمها في الميناء مجلس تسويق الحمضيات في اسرائيل واغريكسكو (بالنسبة للفواكه والخضروات الاخرى).

وتخضع السلع المستوردة عن طريق نقط الدخول، خاصة عن طريق الموانىء البحرية، باسم شركات فلسطينية أو رجال اعمال فلسطينيين، لتدابير تفتيش أمنية اسرائيلية صارمة. ويسبب هذا تأخيراً مفرطاً في اجراءات التخليص التي تستتبع بدورها تكاليف اضافية. ويمكن ان تسبب مشاكل خطيرة في التسويق بالنسبة للمستوردين. وتلجأ من ثم معظم الشركات الفلسطينية الى استخدام وسطاء اسرائيليين لغرض التعجيل في ادخال وارداتهم، مع ان ذلك يتطلب دفع عمولة تتراوح بين ٥٪ و ١٠٪.

أما المنفذ البحري الوحيد القائم في الاراضي المحتلة فهو ميناء غزة البحري الذي أغلق منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي في عام ١٩٦٧. وقد كان هذا الميناء يقوم بمعالجة جميع صادرات قطاع غزة، والجزء الاكبر من وارداته قبل الاحتلال الاسرائيلي. وكانت مرافق الميناء قبل عام ١٩٦٧ بسيطة، حيث كانت السفن تفرغ في البحر وتقوم زوارق اصغر بنقل المنتوجات الى الشاطىء. وقد تجدد الاهتمام مؤخراً بامكانية تشييد مرافق للمرفأ تناسب السفن البحرية بعمق يبلغ ٧,٥ متراً، ورصيف يبلغ طوله نحو ٢٠٠ متر، الأمر الذي يحتاج الى استثمار يبلغ نحو ١٧ مليون دولاراً تقريباً. وأكد المصدرون الفلسطينيون طوال سنوات عديدة ضرورة اعادة فتح الميناء، كما اتخذت الأمم المتحدة عدة قرارات بهذا الصدد[٣٩].

وحالت بعض المشاكل العملية دون بدء تنفيذ هذا المشروع، وشمل هذا رفض السلطات الاسرائيلية التصريح باعادة فتح وتشغيل الميناء التجاري. وعلى الرغم من المرافق القائمة في الموانىء الاسرائيلية، والمستوى المنخفض للصادرات الفلسطينية المباشرة الى الأسواق غير العربية، فما يزال ميناء قطاع غزة يمثل أكبر منفذ طبيعي للصادرات الفلسطينية. وما يزال تطويره شرط أساسي لازم لأي توسع طويل الأجل للتجارة الخارجية الفلسطينية، سواء مع الاسواق التقليدية أو مع أسواق جديدة.

ويشكل النقل من والى الاردن عن طريق الجسور على نهر الاردن أكثر القنوات حيوية للتجارة الخارجية. ويعتبر هذا الطريق هو «الطريق الحيوي» لوصول القطاع الخارجي الفلسطيني إلى أسواقه التقليدية، وفي هذا المجال بالتحديد كانت التغييرات في انظمة النقل التي تؤثر على التجارة واضحة للغاية. فهناك مجموعة من التدابير الموضوعة لتنظيم تدفق الركاب ومرور السيارات عبر الجسور. ويقتصر المرور وتدفق البضائع على جسري اللنبي وداميا. وهناك جسر ثالث جديد افتتح قبل الاحتلال بفترة قصيرة وظل مغلقاً منذ عام ١٩٦٧. وعلى الرغم من ضخامة حركة المرور[٤٠]، فان الحركة على الجسور تخضع لقيود عديدة تؤدي الى نتائج خطيرة على التجارة. وتشمل هذه القيود، ضمن جملة امور، اغلاق الجسور في عطلات نهاية الاسبوع من الساعة العاشرة صباحا يوم الجمعة حتى الثامنة من صباح الاحد التالي، واغلاق الجسور في ايام الاعياد اليهودية، ومجموعها ١٨ يوما في السنة، وقصر المرور على الجسور لخمس ساعات يومياً (من الثامنة صباحا حتى الواحدة بعد الظهر)، وقبول حد أقصى من الركاب يبلغ نحو ٢٠٠٠ راكب الى الاراضي المحتلة يومياً، حتى أثناء مواسم ذروة الزيارات، مما يعيق حركة المرور التجاري، وبالتحديد الواردات باتجاه الاراضي المحتلة، وبالتالي، الشرط الذي يلزم سيارات النقل العابرة للجسور بالعودة من جديد الى الضفة الغربية في اليوم التالي لرحيلها مما يسبب عجلة مفرطة في بيع المنتوجات الزراعية في عمان، ولا يتيح سوى القليل من الوقت لتسوية الحسابات وانهاء الاوراق اللازمة. وبسبب ضيق الوقت، فإن الصادرات العابرة الى البلاد العربية تنقل بشاحنات اردنية، مما يزيد تكاليف النقل وربما يتلف البضائع القابلة للتلف.

وتفرض السلطات الاسرائيلية رسوماً عالية على المرور عبر الجسور بحيث تتعرض سلامة التجارة

مع الاردن والدول المجاورة لعملية تقويض كبير بسبب تزايد التكاليف. وكانت الرسوم في أوائل ١٩٨٨ تفرض بالمعدلات التالية:

- التصريح الشهري للشاحنة (بمتوسط خمس رحلات في الشهر) .... ١٥٤ دولار
- رسم التفتيش عند العودة (للرحلة) .... ٢٠ دولاراً
- رسم الخدمة الجمركية (للرحلة) .... ١٤ دولاراً
- تصريح الخروج الشخصي (للرحلة ـ لمالك البضائع) .... ٧٦ دولاراً

وحسب المعدلات المذكورة أعلاه، يبلغ مجموع الرسوم التي تتحملها حمولة شاحنة متجهة الى عمان (باستثناء رسوم النقل ذاتها) قرابة ٦٥ دولاراً تقفز الى ١٤٠ دولاراً اذا كان مالك السلع يرافق الشحنة.

وهناك عوامل اخرى تؤثر على النقل عبر الجسور، أضافت مزيداً من التكاليف والعقبات أمام التجارة الخارجية. إذ أنه، وبسبب فرض حظر اسرائيلي على استيراد معدات ومركبات جديدة من الاردن الى الاراضي المحتلة، لا يسمح. إلا للشاحنات التي كانت تعمل عشية الاحتلال الاسرائيلي بدخول الاردن، وقدر عدد هذه الشاحنات بنحو ٤٠٠ شاحنة. أما الشاحنات المفتوحة فإنها لا توفر حماية كافية للبضائع القابلة للتلف، وكي تلبي متطلبات الأمن الاسرائيلية، جردت الشاحنات إلى أدنى حدّ ممكن من لوازم النقل. وسُمح بدخول مائة شاحنة إضافية من قطاع غزة بغية تلبية احتياجات التدفق الموسمي الضخم لثمار الحمضيات. وقد أثرت القيود المفروضة على الشاحنات الجديدة من ناحيتين. أولاً، خلقت هذه القيود وضعاً احتكارياً يسهم في الارتفاع غير العادي لرسوم النقل الى عمان والتي تتراوح بين ٥٠٠ دولار وألف دولار لحمولة الشاحنة لمسافة تتراوح بين ٤٠ و ٦٠ ميلا. ثانياً، زادت مخاطر الطرق نتيجة لاستخدام شاحنات تراوحت اعمارها بين ٢٠ و ٣٠ سنة على الطرق الضيقة الشديدة الانحدار والكثيرة المنعطفات التي تربط الضفة الغربية بعمان.

وبالنسبة لطرق النقل الاخرى، فهي مكلفة وخطيرة. من ناحية، فإنه لم تجر محاولة النقل البحري للصادرات الفلسطينية الى الاسواق فيما وراء البحار عبر ميناء العقبة الاردني أو مطار عمان. إلا أن التكاليف المفرطة التي تنجم عن نقل البضائع عبر الجسور قوضت فعلياً قدرة الصادرات الفلسطينية على المنافسة في هذه الاسواق. ويعتبر النقل الى مصر ممكناً لسكان قطاع غزة عن طريق عبور الحدود عند رفح. إلا أن هذا الطريق لا يستخدم للمرور التجاري بسبب شرط نقل البضائع على شاحنات مصرية عند نقطة الحدود. اضافة الى ذلك، فإن طول المسافة الى بورسعيد، وهي اقرب ميناء بحري مصري، يستتبع تكاليف نقل عالية نسبياً. وهكذا، يضطر مصدرو حمضيات غزة الى ارسال بضائعهم عن طريق ميناء اسدود الاسرائيلي المجاور نظراً لعدم وجود مرافق مرفئية مباشرة.

ج ـ السياسات والممارسات الاسرائيلية:

أوضحت المناقشة السابقة تشابك العوائق وأوجه الضعف التي يدعم بعضها البعض في نسيج البنية الاساسية المحلية لتجارة الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى الرغم من هذه العوائق وأوجه الضعف، فقد ظهر قطاع ناشىء من قطاعات التجارة الخارجية يتسم بمجموعة من التدابير والتسهيلات. ويعود جزء من القيود المفروضة على تنمية التجارة الفلسطينية الى التخلف العام للاقتصاد ولاطاره المؤسسي. وعلى الرغم من هذه الاعتبارات الهيكلية، فقد كان لاحدى وعشرين سنة من الاحتلال الاسرائيلي آثاراً بعيدة المدى، سواء بالنسبة للأداء اليومي للقطاع الخارجي أو بالنسبة للمجال المتاح لاصلاحه وتحسين أدائه. وكان التأثير شاملاً ومتغلغلاً إلى حدّ يصعب معه غالباً فصل الآثار الناجمة عن السياسات والتدابير الاسرائيلية عن الآثار الناجمة عن العوامل الأخرى. إلا أنه في معظم المجالات يمكن مشاهدة عمل السياسات الاسرائيلية بوضوح وتحديد الآثار الناجمة عنها. وتبحث الاقسام التالية كيف عملت الأوامر العسكرية الاسرائيلية وتدابير السياسة العامة المتصلة بالانتاج بوجه عام، وبالتجارة بوجه خاص، على إضعاف أداء التجارة الفلسطينية في حين قيدت تقييداً خطيراً قدرة هذا القطاع على توليد الموارد اللازمة لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المتواصلة.

١ ـ التدابير المؤثرة على الانتاج وغيره من الانشطة الاقتصادية:

شملت السيطرة الاسرائيلية المباشرة، وبشكل تدريجي، أكثر من ٥٢٪ من مجموع مساحة الأراضي المحتلة من خلال المصادرة والتدابير المتعلقة بها منذ عام ١٩٦٧[٤١]. وقلّص هذا بشكل حاد المساحة المتاحة للفلسطينيين لاغراض الزراعة البعلية وزراعة الحبوب. وفي حين ازدادت انتاجية المساحة المروية من خلال تحسين المدخلات والاساليب، لم يزد الانتاج الاجمالي زيادة هامة خلال العقد الماضي. وشكل هذا عقبة امام توسيع الانتاج الزراعي والتجارة. وكما جاء سابقاً، كانت القيود المفروضة على المياه والحصول عليها، أحد مظاهر الاختناق ذات الصلة، والتي عرقلت عملية توسيع المساحات المروية. فمن أصل امدادات سنوية اجمالية قدرها ٨٠٠ مليون متر مكعب، لا يسمح للفلسطينيين في الاراضي المحتلة إلا باستعمال ١١٠ مليون متر مكعب فقط، على الرغم من النمو السكاني السريع، بينما تتاح الكمية المتبقية لتستخدمها اسرائيل ومستوطناتها في الاراضي المحتلة. ولا يسمح للفلسطينيين باستغلال مواردهم المائية لتنمية اقتصادهم. كما لا يسمح بحفر الابار العميقة إلا لمنفعة المستوطنين الاسرائيليين، مما يلحق الجفاف بالآبار الانبوبية الضحلة في القرى الفلسطينية المجاورة[٤٢]. وكما لوحظ من ناحية اخرى، فقد أجبر ارتفاع كلفة المياه العذبة المزارعين على مزج الماء المالح بالماء العذب من الينابيع التي كانت تستخدم بالفعل قبل ١٩٦٧. وأدى هذا ايضاً الى زراعة محاصيل معينة على حساب غيرها من المحاصيل، لاسيما في قطاع غزة، حيث تسبب تزايد ملوحة الماء في اضعاف نوعية ثمار الحمضيات.

وتعود جذور الازمة التي تواجه الزراعة الفلسطينية الى عدد من الاختناقات والقيود التي أدت الى حرمان الارض من الفوائد المحتملة التي تتيحها عملية اعادة تشكيل الزراعة الفلسطينية. وأبرز

السياسات والممارسات الاسرائيلية في هذا الصدد تشمل الامور التالية: تنظيم أنماط المحاصيل وفقاً لمتطلبات الزراعة الاسرائيلية عن طريق عدم تشجيع زراعة محاصيل معينة؛ وزيادة كلفة الايدي العاملة المحولة من خلال الضغوط التضخمية في الاقتصاد الاسرائيلي؛ إضافة الى الضغط الناجم عن السياسات الاسرائيلية لمصادرة الأراضي المناسبة للزراعة البعلية والاراضي الهامشية المناسبة لزراعة المحاصيل الحقلية الواسعة النطاق. وقد أثرت عوامل مماثلة على انتاج الفواكه، من خلال القيود الاسرائيلية المفروضة على زراعة اشجار الفاكهة الجديدة في فروع معينة (الحمضيات بوجه خاص)، وتقييد امكانية الوصول الى امدادات الري الاساسية، والظروف المتقلبة والمتعلقة بالسوق. وقد زاد من سوء هذه العوامل المراقبة الاسرائيلية لمنافذ تصدير الحمضيات والفواكه، ومصالح اسرائيل الخاصة في هذا المجال. وقد تضافرت كل هذه العوامل لاحباط اي توسع هام طويل الاجل في انتاج الفاكهة. وعانت زراعة الزيتون التي تتميز بهشاشتها ازاء عمليات التأرجح الكبيرة نصف السنوية للناتج، معاناة أقل من الفروع الاخرى من جراء السياسات والتدابير الاسرائيلية الاخرى.

كان من الممكن تجنب الكساد في الصناعة الفلسطينية لولا أثر السياسات الاسرائيلية. ولئن كانت السنوات الأولى من الاحتلال قد شهدت درجة من الدعم الحكومي الاسرائيلي، فإن هذا الدعم قد انقطع وحلّت محله تدريجياً سياسة فارغة بهذا الصدد تراوحت بين الاهمال والتثبيط التام. ويتجلى الاهمال في غياب تدابير السياسة العامة، والمؤسسات أو الانظمة التي تدعم ترشيد وتنمية قاعدة صناعية محلية. وقد حرم هذا كله الاقتصاد الفلسطيني من فرصة اتمام مرحلة هامة من مراحل اعادة تكييفه الهيكلي، وهي تحديث واعادة توجيه الفروع الصناعية لمواجهة الصدمات الناجمة عن عدم استقرار وضعف الزراعة.

طبقت السلطات الاسرائيلية أيضاً مجموعة من التدابير الرامية الى كبح وتنظيم التنمية الصناعية. وكان من أثر ذلك، ضمن جملة امور، تعزيز عمليات الدمج في الاستراتيجيات الصناعية الاسرائيلية، التي تجرى متابعتها في اسرائيل ذاتها وفي الصناعات القائمة في المستوطنات الاسرائيلية القائمة في الاراضي المحتلة على السواء. وزادت الممارسات الاسرائيلية من الصعوبات القائمة فعليا والملازمة للتنافس مع الصناعات الاسرائيلية الاجود نوعية والاقل سعرا نسبيا، والتي تستفيد من التغلغل غير المقيد في الاسواق الفلسطينية المحتلة. وشملت الممارسات تلك التأخيرات أو العقبات التي توضع أمام اصدار تصاريح البناء أو التشغيل للمؤسسات التي تتنافس مع الصناعات الاسرائيلية القائمة؛ والمعدلات والتقديرات الضريبية التي تتجاوز بدرجة كبيرة المعدلات الموضوعة من قبل الاحتلال؛ وأوجه النقص والعقبات المفروضة امام الحصول على اللازم من رأس المال والمواد الخام، والطاقة، وبعض المهارات. ولم يكن تأثير هذه العوامل على التجارة المتعلقة بالصناعات الفلسطينية سهلاً أبداً. حيث لا توجد سياسة تنمية صناعية واضحة لتوجيه ودعم جهود المنتجين، وحيث ان المبادرات الجديدة يتم اخمادهاوتثبيطهامباشرة، كما ان امكانيات المحافظة على الاسواق المحلية أو اسواق الصادرات وتنميتها

تتهددها الضغوط على القاعدة الانتاجية والتي لا يمارس المنتجون او المستهلكون اي تأثير حقيقي عليها.

٢ ـ السياسة الاسرائيلية تجاه التجارة الفلسطينية:

تحققت السيطرة الاسرائيلية على قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية من خلال تطبيق مجموعة من السياسات العامة الموجهة التي تؤثر على تدفق البضائع الى الارض المحتلة ومنها. وقد أثرت هذه السياسات على التجارة الفلسطينية مع اسرائيل والاردن وغيرها من الدول العربية، وكذلك على التجارة العابرة الى باقي دول العالم عبر اسرائيل. وتتسم الطريقة التي طبقت به السياسات بأهمية مماثلة، كذلك الممارسات والتدابير ذات الصلة التي استخدمت لضمان فعاليتها.

لقد مارست اسرائيل بدورها سياسة تعتمد فتح قنوات التجارة الخارجية للاراضي المحتلة ولكن بطريقة انتقائية تضمن تحقيق أكبر فائدة ممكنة للمصالح الاقتصادية الاسرائيلية، أما الاهتمامات الانمائية الفلسطينية فلم تأخذ أي اعتبار، وانطوى هذا على المحافظة على تدفق البضائع عبر الجسور بين الاراضي المحتلة واسواقها التقليدية في الاردن وعبره. حتى هذه العملية اتسمت بالقيود التي تعكس مختلف المصالح الاسرائيلية. فقد اعتبرت اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ سياسة «الجسور المفتوحة» آلية مفيدة للتخلص من الانتاج الفلسطيني المحلي (الفائض وغير الفائض)، وزادت بذلك المنافذ المتاحة امام السلع الاسرائيلية في الاسواق الفلسطينية[٤٣]. واقترح الموظفون الاسرائيليون منذ عهد ليس ببعيد، استخدام الجسور والطرق البرية او البحرية عبر الاردن من اجل نقل الصادرات الزراعية الفلسطينية الى اوروبا بغية تفادي توجيه هذه التجارة العابرة عن طريق الموانىء الاسرائيلية[٤٤]. وكان هذا رداً على احتجاجات المزارعين الاسرائيليين من ان نقل الصادرات الفلسطينية عن طريق الموانىء الاسرائيلية من شأنه أن يخلق منافسة مباشرة مع الصادرات الاسرائيلية.

تتم الاتصالات التجارية المباشرة بين الاراضي المحتلة وبقية دول العالم غير الاردن والدول العربية الاخرى، من خلال الوكلاء التجاريين الاسرائيليين. وحتى أواخر ١٩٨٨، لم يكن يسمح للفلسطينيين بتصدير أو استيراد السلع مباشرة الى الاسواق الخارجية ومنها، باستخدام الموانىء الاسرائيلية. وقد سمح لمنتجي قطاع غزة فقط بتصدير ثمار الحمضيات مباشرة الى اوروبا الشرقية عبر ميناء اسدود الاسرائيلي. ومع ان القيود المفروضة على التجارة المباشرة مع بقية دول العالم ربما أدت الى وضع خبرة الوكلاء الاسرائيليين تحت تصرف التجار الفلسطينيين، فإن سياسة من هذا القبيل ونتائجها على الاقتصاد الفلسطيني تستحق دراسة متأنية، خاصة من ناحية المنافع والتكلفة الناجمة عن هذه السياسة. لقد منع هذا التقييد اصحاب المشاريع الفلسطينية من اقامة اتصال مباشر مع الاسواق الخارجية، وكذلك من تعلم دينامية العرض والطلب، ومن البحث عن منافذ جديدة والتركيز على طرق ووسائل لتخفيض الكلفة والحصول على اقصى قدر من المكاسب التجارية مع بقية دول العالم. وفي اسواق معينة، مثل اسواق الجماعة الاقتصادية الاوروبية وأميركا الشمالية، فان المنتوجات التي يتم الحصول عليها من المنتجين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ومن المستوطنات الاسرائيلية في هذه

الاراضي يجري تسويقها بوصفها منتوجات اسرائيلية تحمل علامات تجارية اسرائيلية. وقد ذكرت التقارير ان لجنة الجماعة الاوروبية اكدت ان هذه الممارسة لا تشكل انتهاكا للقانون الدولي فحسب بل هي ايضا بمثابة اساءة استخدام للمعاملة التفضيلية الممنوحة للمنتوجات الاسرائيلية[٤٥].

٣ ـ اجراءات منح التراخيص:

تشرف دائرة التجارة والصناعة في الادارة المدنية على عمليات التجارة الخارجية للاراضي المحتلة، ويرئس هذه الدائرة موظف اسرائيلي. وقد خول الحكم العسكري هذا الموظف سلطات وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي لتنفيذ القوانين الاردنية السائدة في الاراضي المحتلة بعد تعديلها بالاوامر العسكرية الاسرائيلية منذ ١٩٦٧. ولهذه الدائرة مكاتب قضائية في رام الله ونابلس والخليل وغزة للاشراف على تنفيذ السياسة التجارية. وحتى عام ١٩٨٤، أصدرت الحكومة العسكرية اكثر من ٥٠ أمراً عسكرياً مختلفاً لتنظيم التجارة في قطاع غزة والضفة الغربية، وأكثر من ٦٠ أمراً تتناول الرسوم الجمركية ورسوم الاستهلاك على جميع الصادرات والواردات الى الاراضي المحتلة ومنها، وذلك دون ذكر عدة مئات من الاوامر التي تؤثر بشكل مباشر على جميع جوانب النشاط الاقتصادي. وتشمل هذه الاوامر التعديلات التي أدخلت على النظم الجمركية والتعرفة الاردنية او المصرية والتي كانت قائمة من قبل لجعلها تتمشى مع الجداول الاسرائيلية، وانظمة جديدة تؤثر على حجم التجارة وتركيبها واتجاهها، وتدابير لضمان التجانس الكلي مع النشاط الاقتصادي في اسرائيل، مثل لصق بطاقات التصريف بالمنتوج ومواصفاته، ومنح تراخيص التشغيل، واجراءات دخول محصلات الصادرات الى الاراضي المحتلة.

يقدم المستوردون طلباتهم الى فرع مكتب القضاء التابع لدائرة التجارة والصناعة، يحددون فيها نوع السلع، وبلدان منشئها وقيمتها، ورمزها، إذا كان مكان المنشأ لها هو بلدان الجماعة الاقتصادية الاوروبية. وتتطلب السلع التي تستورد عبر اسرائيل والسلع التي تستورد عبر الجسور ايضا، استمارات تراخيص مختلفة. وتحيل دائرة التجارة والصناعة بدورها هذه الطلبات الى الادارة المدنية، حيث تحال منها الى وزارة التجارة والصناعة التي تقوم بفحص الطلبات وفقا للمبادىء التوجيهية الاجمالية للسياسة التجارية الاسرائيلية التي وصفت اعلاه. كما ينبغي للمستورد أن يحصل على شهادة موافقة من سلطات ضريبة الدخل ومن السلطات الجمركية. ويمكن ان يشكل ذلك عقبة هامة، لأن حاجة المستوردين الى تراخيص استيراد يمكن ان تجبرهم على اتخاذ موقف تفاوضي ضعيف ازاء السلطات الضريبية فيما يتعلق بحالتهم الضريبية. وتجدر الاشارة الى ان هذا التدبير لا يطبق على المستوردين الاسرائيليين الذين لا تطلب منهم مثل هذه الموافقة. وتتراوح الفترة اللازمة عادة للحصول على ترخيص الاستيراد بين ٢٥ و ٤٠ يوما، وفي حالات كثيرة ترفض هذه الطلبات، لاسيما بالنسبة للسلع التي تتعامل فيها وكالات كبرى من وكالات الاستيراد الاسرائيلية. وعندما يوافق على منح الترخيص، يؤذن للمصارف الاسرائيلية المحلية باجراء معاملات الاستيراد بالسعر الرسمي للعملة الاجنبية اللازمة. وتدخل الواردات الى الاراضي المحتلة بعد حصولها على ترخيص بذلك، سواء عن طريق الجسور على نهر

الاردن أو عن طريق اسرائيل. وهناك اختلافات واضحة في الاجراءات المتبعة في كل حالة.

وتحتاج جميع الصادرات الصناعية الى الدول العربية، بما في ذلك زيت الزيتون، والسمنة السائلة، والالمنيوم، واحجار البناء والصابون (اي الصادرات الصناعية الفلسطينية الرئيسية) الى ترخيص من السلطات. وتتمثل المشكلة الرئيسية في شرط الحصول على شهادة موافقة من سلطات الضرائب الجمركية الاسرائيلية. ويصدر هذا الترخيص الموظف الاسرائيلي في الادارة المدنية، ولايستغرق اصداره عادة وقتا طويلا. ويمكن ان تحصل شركات التصدير على تصاريح بتصدير كميات كبيرة يمكن ان تستخدمها بعد ذلك لارسال شحنات متعاقبة ضمن فترة صلاحية التصريح. وتصدر تصاريح التصدير عادة على نحو اسرع من تراخيص الاستيراد.

وينبغي لمصدري المنتوجات الصناعية او الزراعية الى اسرائيل ان يحصلوا على ترخيص لكل شحنة من السلطات الاسرائيلية (وزارة التجارة والصناعة ومجلسي الانتاج الزراعي والتسويق ذوي الصلة، عن طريق الادارة المدنية) التي تعمل من اجل ضمان الحفاظ على مصالح المنتجين الاسرائيليين. ويزود مجلس التسويق ذو الصلة الشركات الاسرائيلية لتسويق الواردات باستمارات التراخيص. ويفرض مجلس التسويق على المستوردين رسما على جميع التصاريح التي تسلم اليهم. ويسلم المستوردون الاسرائيليون استماراتهم الى وكلائهم في الارض المحتلة الذي لا يستطيعون ارسال شحناتهم الا بعد موافقة الدائرة المحلية للزراعة على كل استمارة منها. وتتلقى الدائرة تعليمات من مجلس التسويق الاسرائيلي بشأن انواع المنتوجات المصرح بدخولها وكميات المنتوجات المصرح بها ايضا.

ويزداد الامر صعوبة عند الحصول على تراخيص لتسويق السلع الزراعية الفلسطينية في اسرائيل باستثناء كميات صغيرة لا أهمية لها من السلع. وقد طبقت السلطات هذه المبادىء التوجيهية التقييدية على تسويق السلع الزراعية من الضفة الغربية وقطاع غزة في القدس الشرقية المحتلة. ويتم التصريح بنقل المنتوجات بين الضفة الغربية وقطاع غزة بشرط الحصول على التصاريح اللازمة لذلك من دائرة الزراعة في منطقة المنشأ. ويحدد هذا التصريح نوع المنتوج وكميته وتاريخ دخوله وخط سير المركبة التي تنقله.

٤ ـ تدفقات الصادرات ـ الواردات:

(أ) الواردات الصناعية:

يتم استيراد السلع الصناعية الى الاراضي المحتلة عبر ثلاثة مصادر مختلفة: من اسرائيل، ومن الخارج عبر اسرائيل، ومن الاردن وغيره من الدول العربية عبر الجسور. وتكفل حماية كاملة للمنتوجات الصناعية الاسرائيلية في أسواق الاراضي المحتلة. ولا يوجد قيد على كمية ونوع السلعة الاسرائيلية التي تدخل الاراضي المحتلة باستثناء السلع عالية المحتوى التكنولوجي والسلع العسكرية. هذا الدخول الحر وغير المحدود للسلع الاسرائيلية، الى جانب حملات التسويق القوية، جعلا المنتجين المحليين يواجهون

منافسة قوية. فالكثير من السلع المعنية يحصل على اعانة في مرحلة الانتاج. وفي سوق مقيدة، حيث يستفيد المنتجون الاسرائيليون من تقسيم/ توزيع للايدي العاملة مفروض من جانب واحد، فإن المكاسب من هذه الاعانات يتحقق معظمه للمنتجين الاسرائيليين.

هناك ثلاث نقاط لعبور السلع المستوردة عن طريق اسرائيل هي: حيفا، أو ميناء اسدود البحري، أو مطار اللد. وتقوم الشركات الاسرائيلية بعملية التخليص الجمركي في معظم الحالات. أما السلع التي يستوردها التجار الفلسطينيون مباشرة فتتعرض لتفتيش أمني يستغرق عادة الاسبوع. وغالباً ما تتعرض السلع لفحوص أخرى من جانب المعهد الاسرائيلي للمواصفات والمقاييس لضمان وفاء السلع بمتطلبات المبادىء الاساسية التوجيهية. ويمكن ان يستغرق هذا عدة ايام، وإذا لم يرض المعهد عن النتائج التي توصل اليها من فحصه، فإنه يرفض السماح بدخول السلع الى اسرائيل. وفي النهاية، يمكن ان يستغرق التخليص عدة اسابيع، وهي فترة يتعين على المستورد ان يدفع عنها رسوم تخرين مما يزيد من كلفة سلعته زيادة كبيرة. وقد ادت العقبات التي يواجهها المستوردون الفلسطينيون الى ظاهرة غير عادية تجبرهم على دفع عمولات للمستوردين الاسرائيليين كي يستوردوا السلع التي يحتاجها المستوردون الفلسطينيون، وبذا يتفادون المشاكل المذكورة.

أما توريد المواد الخام اللازمة للصناعات المحلية فقد بقي حراً في جوهره حتى ١٩٨٨، وان كانت هناك عدة استثناءات ملحوظة. ويتمثل احد هذه الاستثناءات في الحظر المفروض على بيع بيض التفقيس والدجاج الى مزارع الدواجن الفلسطينية في الاراضي المحتلة. وكان الدافع وراء هذا الحظر هو المحافظة على السيطرة الاسرائيلية على تطور صناعة الدواجن الفلسطينية، بغية احباط المنافسة مع الصادرات الاسرائيلية الى الاراضي المحتلة. وقد اصبح الاساس المنطقي مؤخراً، خلف ذلك، منع نشوء اقتصاد منزلي فلسطيني سليم كأحد جوانب الانتفاضة. وبالمثل، كان الوقود يستورد بحرية الى الاراضي المحتلة من اسرائيل حتى اوائل ١٩٨٨، عندما فرضت السلطات الاسرائيلية قيودا صارمة على دخول الوقود الى تلك الاراضي. ومنذ ذلك الحين اضطرت المصانع ومحطات التزويد بالوقود التي تحتاج الى امدادات من الوقود ان تطلب تصاريح خاصة لها من السلطات العسكرية المحلية. ومنذ بدء الانتفاضة، جعلت القيود الاسرائيلية التعسفية انتقال البضائع من الاراضي المحتلة واليها مشكلة اكبر من أي وقت مضى.

بوجه عام، تعتبر التدابير التي تطبق على الواردات عبر اسرائيل اقل صرامة من التدابير التي تطبق على الواردات عبر الجسور. فالاوامر العسكرية الاسرائيلية تمنع دخول عدد من السلع الرئيسية، مثل المواد الكيميائية او الالواح او القضبان المصنوعة من الفولاذ التي يزيد سمكها عن ٣ملم. وهكذا تعاني بعض الصناعات الرئيسية، مثل اللدائن والالات الزراعية، من غبن شديد، فقد أجبرت هذه الصناعات على الاعتماد اعتماداً كلياً على استيراد هذه المواد من اسرائيل او عبرها. وحتى عندما يسمح تقنياً بدخول بعض المنتوجات او المواد الخام عبر الجسور، فإن تدابير التفتيش المطولة والضارة غالبا ما تجعل نقل هذه المواد غير عملي. إذ تتطلب عمليات التفتيش هذه تفريغ الشاحنات من السلع، ثم اعادة

شحنها بعد بحث دقيق. والتفتيش البصري اللازم لجميع السلع المستوردة يجعل من غير العملي استيراد خيوط الصوف والاقمشة الخام من الاردن او عبره، إذ ان الحاويات تمزق من اجل فحص محتوياتها. كما ان استيراد المواد الخام القابلة للتلف التي تتطلبها صناعة الشيكولاتة هو الاخر امر غير عملي بسبب حرارة الجو المفرطة في وادي الاردن والتأخيرات المطولة بالنسبة للتخليص على الجانب الاسرائيلي من الجسور.

(ب) الصادرات الصناعية:

يتم السماح لمعظم السلع الصناعية الواردة من الاراضي الفلسطينية المحتلة بدخول الاسواق الاسرائيلية بشرط ان تفي بالمواصفات المحددة من ناحية لصائق التعريف بالمنتوج والقواعد الصحية ايضا. وبوجه خاص، ينبغي ان توضح اللصائق منشأ المنتوج على نحو يحدد هويته للمستهلكين الاسرائيليين. وبالاضافة الى ذلك، ينبغي كتابة المعلومات على اللصائق بالعبرية وبحروف تماثل في حجمها، حروف اللغات الاخرى المستخدمة (كاللغة العربية مثلا). ومن اجل تجنب مشاكل التسويق على كلا جانبي الحدود، تفضل كثير من الشركات الصناعية الفلسطينية استخدام نوعين من بطاقات التعريف، احداهما للسلع المخصصة للاسواق الاسرائيلية، والثانية للاسواق المحلية (بدون اللغة العبرية). وفي بعض الصناعات مثل المشروبات المعلبة، يتطلب هذا كلفة اضافية لا تضطر لتحملها الواردات الاسرائيلية المنافسة مثلا. ومن اجل التغلغل بقوة اكبر في السوق الاسرائيلية، طلبت بعض الصناعات الغذائية الحصول على شهادات (Kosher). وعلى الرغم من تلبية المعايير المتعلقة بالاهلية المطلوبة، فقد جوبهت هذه الاغذية بتحفظ كبير من جانب الحاخامات اليهود في اسرائيل الذين لم يتراجعوا عن موقفهم إلا أمام امكانية اقامة دعوى قانونية على مستوى المحكمة الاسرائيلية العليا.

ويستحق وضع الصناعة الصيدلانية في الصادرات الى اسرائيل اهتماما خاصا[٤٦]. فالعقاقير التي تنشأ في الاراضي المحتلة لا يسمح ببيعها داخل اسرائيل، مما يمنع صناعة فلسطينية كبرى من دخول سوق محتمل. والسبب الرئيسي هو غلبة الطابع المؤسسي على نظام الخدمات الصحية في اسرائيل الذي يتألف من ثلاث مؤسسات رئيسية، هي الادارة الصحية الوطنية، والادارة الصحية للقوات المسلحة، وبرنامج التأمين الطبي. إن أي من هذه المؤسسات غير مستعد لشراء منتوجات طبية ذات منشأ فلسطيني.

(ج) الواردات والصادرات الزراعية:

تتدفق الصادرات الزراعية الاسرائيلية بحرية الى الاراضي المحتلة، شأنها في ذلك شأن السلع الصناعية. وفي حين ازدادت واردات الاغذية الطازجة من الخارج عبر اسرائيل منذ الاحتلال الاسرائيلي، فقد حدث تطور اكثر اهمية تمثل في الهبوط الحاد في الواردات من السلع الاساسية من الاردن. «هذا الانخفاض هو انعكاس للسياسة التجارية الخارجية لاسرائيل اتجاه الاردن، فالسلع الاردنية تخضع لتعرفة خارجية اسرائيلية عند دخولها الضفة الغربية»[٤٧]. وبسبب الحوافز التي تقدمها

الحكومة الاسرائيلية للزراعة في اسرائيل فيما يتعلق بالاسعار، فقد كان هذا التغيير في هيكل انماط الواردات الزراعية ومعدلاتها مجحفا بوجه خاص بالمزارعين الفلسطينيين في محاولاتهم للاحتفاظ بالحصص لدى السوق المحلية. كما اسهم ذلك في انخفاض المساحة المزروعة في الضفة الغربية بحوالي ٢٠٪ بين الاعوام ١٩٦٦ و ١٩٨٦[٤٨].

وعلى خلاف هذا الوضع، تخضع الصادرات السلعية الفلسطينية باتجاه اسرائيل لنظام الحصص، سواء من ناحية النوع او الكمية. «وترفع الحصص عند حدوث نقص او عندما يفوق الطلب العرض. وتضع عملية التخطيط في اعتبارها مصالح المزارعين الاسرائيليين قبل المزارعين الفلسطينيين»[٤٩]. وتخضع بعض المحاصيل المربحة نقديا للاراضي المحتلة (الخيار، الطماطم، الباذنجان، الشمام، وما الى ذلك)، التي تتسم بقدرتها التنافسية مع المنتوجات الاسرائيلية، تخضع لحظر عام في الاسواق الاسرائيلية. وقد افضى هذا الاتجاه الى منافسة غير عادلة مع المنتوجات المحلية والى التبعية لاسرائيل في مسألة التزود بالاغذية[٥٠]. وتوضح الاجراءات المعقدة التي تتبعها السلطات الاسرائيلية في منح التصاريح للصادرات الى اسرائيل، المشكلة التي يواجهها المزارعون الفلسطينيون في التصرف بفوائضهم المحلية. وفيما يتعلق بصادرات الفاكهة الفلسطينية الى اسرائيل مثلا، تبدأ عملية تحديد الحصص قبل الحصاد، عندما يقوم الموظفون الاسرائيليون (من مجلس تسويق الفاكهة ومن الادارة المدنية) بزيارة مختلف مناطق الانتاج لتحديد النوعية ووقت نضج المحصول[٥١]، ووفقاً لمتطلبات السوق الاسرائيلية، يقرر المجلس الكميات اللازمة للأسواق الاسرائيلية التي تحدد على اساسها حصص اسبوعية للاراضي المحتلة. والادارة المدنية مسؤولة عن توزيع الحصص بين مناطق الانتاج، وعن اصدار التصاريح اللازمة لانتقال البضائع. وتوزع التصاريح تبعاً لرأي الموظفين الذين يعملون في دائرة الزراعة المحلية في الاراضي المحتلة.

تُطبع تصاريح التصدير في خمس نسخ (بالعبرية) ويحدد فيها تاريخ، وتوقيت دخول الشاحنات التي تحمل المنتوجات الى اسرائيل، كذلك اسم المزارع واسم السائق، ووجهة المنتوج، وكمياته، وتفاصيل التصريح من سوق البيع بالجملة في اسرائيل، حيث يتم توجيه المنتوج. ويهدف هذا التصريح الثاني الى ضمان أن يكون للمزارع الذي يقدم طلباً للحصول على ترخيص تصدير، تاجر جملة محدد سلفاً في اسرائيل، وضمان ألاّ يباع المنتوج بالتجزئة. ويفرض موظفو الجمارك الاسرائيليون مراقبة صارمة على عملية التصدير، ويفحصون المركبات عند نقاط الدخول لضمان عدم نقل بضائع غير مصرّح بها. وفي حال ما اذا ضبطت شاحنة لا تحمل التصريح اللازم او تحمل حمولة تزيد عما هو وارد بالتصريح، يضبط موظفو الجمارك هذه الحمولة ويقومون ببيعها في المزاد العلني. وتفرض غرامة على صاحب المنتوج ويعود الفرق بين سعر البيع والغرامة الى المزارع. كما وتطبق قيود وغرامات وعقوبات مماثلة على المزارعين الفلسطينيين الذين يحاولون بيع منتوجاتهم في القدس الشرقية المحتلة.

٥ ـ التدابير المالية:

ليس هناك من أنظمة خاصة تتعلق بالتعرفة وغيرها، وذلك فيما يتصل بدخول السلع الاسرائيلية الى الاراضي المحتلة. لكن، وبالعكس تماماً، يتعين على المصدرين الفلسطينيين دفع رسوم جمركية عالية على السلع الزراعية التي يسمح بدخولها الى اسرائيل. ويدفع المستوردون الفلسطينيون رسوم استيراد على السلع الواردة عبر اسرائيل او عبر الجسور بمعدل التعرفة المطبق بالنسبة لاستيراد نفس السلع الى اسرائيل، بالاضافة الى ضريبة القيمة المضافة التي تبلغ نحو ١٥٪. وباستطاعة المستوردين الاسرائيليين استرداد معظم ضريبة القيمة المضافة التي يدفعونها اذا اتبعوا اجراءات فواتير البيع والدفع السارية في السوق الاسرائيلية. إلا أن معظم المستوردين الفلسطينيين لا يستطيعون استعادة ضريبة القيمة المضافة، اذ ان السوق المحلية لا تطبق عموما هذه الاجراءات. ويستفيد المستوردون الاسرائيليون من الحوافز وعمليات الخصم التي تقدمها سلطات الضرائب وفقا لحجم الواردات. ولا تعفى الشركات الفلسطينية من الرسوم الجمركية إلا في حالة استيراد الشركات الصناعية لمواد خام لاغراض تجهيزها واعادة تصديرها. ولا يكون المنتجون مؤهلين للحصول على خصم على الجمارك وعلى ضريبة القيمة المضافة الا بعد تصدير المنتوجات. وتسود حالة مماثلة فيما يتعلق بضريبة اسرائيلية اخرى هي (Tamah) التي ترفع قيمة الواردات الى اسرائيل او عبرها لغرض تطبيق ضريبة شراء. ومعدلات (Tamah) هي اعلى بكثير في بعض الحالات من التخفيضات على تعرفة الواردات. ومن هنا تزيد أسعار المواد الخام والمعدات المستوردة عبر اسرائيل بنسب تزيد عن اسعار السوق العالمية بما يتراوح بين ١٥٪ و ٢٥٪، ويزيد هذا بدوره الكلفة الفعلية التي ينبغي أن يتحملها المستوردون الفلسطينيون.

لقد أدى غياب سلطة مركزية فلسطينية مسؤولة عن سن تدابير ضريبية مناسبة في الاراضي المحتلة، لاسيما فيما يتعلق بالواردات، الى ضياع ايرادات جمركية تعود بالفائدة على الاراضي المحتلة. واذا ما حسبت على أساس التعرفة الجمركية الاردنية الاجمالية والتي تبلغ ١٣,٤٪ وتسود ايضا في الاراضي المحتلة[٥٢] فإن مجموع قيمة الايرادات الجمركية الممكنة على الواردات من اسرائيل او عبرها والتي تضيع على الاراضي المحتلة يبلغ نحو ١٨ مليون دولار. ويزيد هذا الرقم الى ١٧٦ مليون دولار اذا حسب على اساس المعدل الاجمالي للتعرفة والمطبق على الواردات الى اسرائيل في عام ١٩٨٦[٥٣]. وفي الحالة الاخيرة، تتجاوز قيمة الايرادات الجمركية التي تفقدها الاراضي المحتلة تلك القيمة الاجمالية لميزانية الادارة المدنية الاسرائيلية في الاراضي، والتي بلغت ١٤٥ مليون دولار في سنة الموازنة ١٩٨٦ - ١٩٨٧[٥٤].

أثناء الفترة الاولى للاحتلال، تابعت السلطات الاسرائيلية سياسة خاصة لترويج الصادرات تهدف الى زيادة حجم الصادرات الفلسطينية من الاراضي المحتلة عبر الجسور أو عن طريق اسرائيل الى البلدان الاخرى. وكانت هذه السياسة تنفذ من خلال دفع دعم كبير للصادرات الفلسطينية (تصل الى معدل فعلي يبلغ نحو ٥٠٪)، ولكن هذه السياسة توقفت عام ١٩٧٥. وتقدم السلطات الان انواعا

مختلفة من الدعم للمصدرين الاسرائيليين، تتراوح بين الحوافز المالية المباشرة والخصومات الضريبية. وهناك اشكال اخرى للمعونة على جانب كبير من الاهمية ايضاً، مثل تمويل الصادرات بشروط جذابة، والقيام ببحوث معينة وتطوير المنتوجات، والاعلانات، والاتصالات في الاسواق الاجنبية[٥٥]. وعلى خلاف ذلك، لا يستفيد المصدرون الفلسطينيون من أي من هذه الخدمات الحيوية، وبالاخص تلك المتعلقة بالتمويل والاتصالات الحديثة.

وتمتاز المنافسة بين المنتجين الاسرائيليين والفلسطينيين بدرجة ملحوظة من عدم المساواة. فالمنتجون والمستهلكون الاسرائيليون يتمتعون بفوائد سوق منظمة تنظيماً عالياً تقوم فيها مؤسسات قوية بمراقبة فعّالة للعرض والطلب على المنتوجات الزراعية الرئيسية. ففي عام ١٩٨١، بلغت قيمة الاعانات التي حصلت عليها الزراعة من الميزانية الاسرائيلية ١٤٤٨ مليون دولار، أي ما يقارب ضعف قيمة الانتاج الزراعي لذلك العام[٥٦]. ومع ان مستوى الاعانات انخفض الى حد كبير في السنوات الاخيرة، فإنه ما يزال مرتفعا بما يكفي لتحقيق ميزة بارزة للمزارعين الاسرائيليين في مواجهة نظرائهم الفلسطينيين. وقد حدد مشروع ميزانية اسرائيل لعام ١٩٨٧ مستويات الاعانة التالية للمنتجين الاسرائيليين فيما يتعلق بمنتوجات مختارة (استنادا الى اسعار المبيعات: اللبن ٥٪، البيض ٣٠٪، الدواجن ٢٥٪، مياه الري ٥٠٪.

وبالاضافة الى الاعانات المباشرة، تقدم الحكومة الاسرائيلية لقطاعها الزراعي اشكال دعم اخرى غير مباشرة، لا يتاح اي منها للمنتجين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة. ويشمل هذا، ضم جملة امور، على مخطط قوي لتثبيت الاسعار من خلال صناديق تديرها مجالس التسويق، ومشاركة حكومية في صندوق التأمين ضد الكوارث الطبيعية، ودعم الصادرات الزراعية، بما في ذلك التمويل والترويج والبحوث التسويقية وضمانات حدّ أدنى للسعر وخفض تكاليف الكهرباء والطاقة للمنتجين الصناعيين وبعض المنتجين الزراعيين، واتاحة سبل الحصول على البحوث المتقدمة وتسهيلات الارشاد التي تساعد في تحسين الانتاجية والنوعية، وتقديم تسهيلات ائتمانية، وشروط مغرية تمكن المنتجين من توسيع وتحديث انتاجهم، والتمتع من ثم بالفوائد الاساسية الناجمة عن التوفير في الحجم. ولقد اتاحت هذه التدابير ولوج السلع الزراعية الاسرائيلية الى الاسواق الفلسطينية بشكل قوي، وولّدت درجة متقدمة من الاعتماد على اسرائيل بالنسبة لكثير من انواع السلع الغذائية، الى جانب ما كان لها من آثار استراتيجية خطيرة على الأمن الغذائي للأراضي الفلسطينية المحتلة. كذلك، يثير الاتجاه نحو الاعتماد على واردات السلع الصناعية الاسرائيلية قلقا مماثلا.

ولا يُمنح المنتجون الفلسطينيون في الزراعة والصناعة أية تسهيلات او تدابير من جانب السلطات الاسرائيلية، رغم ان هذه التسهيلات او التدابير يمكن ان تطرح حوافز جيدة للانشطة الانتاجية المحلية، خاصة في تلك الفروع التي تعتمد بكثافة على الارض او التي يمكن ان تنافس المنتوجات الاسرائيلية. الا ان هناك بعض اشكال التشجيع التي تمنح للمنتجين الذين يدخلون في ترتيبات تعاقدية مع الشركات

الاسرائيلية، مثل شركات الحياكة، والمزارعين الذين ينتجون بذور البصل وانواع الفراولة المخصصة للبيع من خلال اغريكسكو. وفي هذه الحالات، تقدم الشركات الاسرائيلية المواد الخام ومتطلبات الانتاج على اساس ائتماني. وتلعب الدوائر ذات الصلة في الادارة المدنية دوراً نشطاً بهذا الصدد.

كما ان فروع الصادرات الفلسطينية في الزراعة والصناعة لا تتلقى أي شكل من اشكال الحماية، سواء في الاسواق المحلية او الخارجية، وعلى سبيل المثال، نجد ان الضفة الغربية، رغم كونها منتجاً رئيسياً لزيت الزيتون، مفتوحة تماما لدخول انواع الزيتون وزيوت البذور المستوردة من دول تتيح فيها ظروف الانتاج وحوافز التصدير امكانية عرض هذه المنتوجات باسعار تقل بكثير عما يمكن ان تكون عليه الاسعار التي يعرضها المنتجون الفلسطينيون المحليون. ويسود الوضع نفسه في عدد من الفروع الاخرى للزراعة والصناعة الفلسطينية، وعلى وجه الخصوص، تجاه السلع المنافسة التي تستورد من اسرائيل. وتشمل الامثلة البارزة على ذلك منتوجات الالبان، والحمضيات ومنتوجات الدواجن وانواع الشيكولاته.

٦ ـ الانتفاضة الفلسطينية والاجراءات الاقتصادية الاسرائيلية:

اشار تحليل حديث للسياسة الاسرائيلية تجاه اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة أنه «طوال عشرين عاماً، لم تعمد الحكومات الاسرائيلية الى تطوير هذه المناطق، وصرفت النظر عنها كوحدة اقتصادية مستقلة، وقامت هذه الحكومات بتعزيز التبعية، خشية منها من أن يوحي الحكم الذاتي الاقتصادي بأفكار جديدة حول الحكم الذاتي السياسي، وعندما بحث مصرف اسرائيل في اواخر السبعينات الاثار المحتملة لمنح الضفة الغربية وغزة حق الادارة الذاتية، أثارت الصورة قلق اسرائيل الى حدّ كبير. ولذلك تم الاقتراح بأنه لا ينبغي السماح في ظل أية ظروف باقامة ستار حديدي بين اسرائيل والاراضي المحتلة»[٥٧]. وقد أخذت هذه الخطوط العريضة التي تؤثر على السياسة الاسرائيلية تزداد وضوحاً منذ الانتفاضة الفلسطينية. فمنذ ذلك الحين، تصاعدت سياسات وممارسات السلطات الاسرائيلية التي تضر بالاقتصاد الفلسطيني. ومع تصاعد القلق في اسرائيل من اعمال العصيان المدني واسع النطاق والتي ترمي الى قطع الروابط مع السلطات الاسرائيلية واقامة ادارات بديلة»[٥٨]، قرر وزير الدفاع الاسرائيلي اتباع سياسة مزدوجة تقوم على اتخاذ تدابير أمنية، تقترن بتدابير ادارية واقتصادية لدفع «مستوى العنف في المناطق الى أدنى حد في غضون اسابيع»[٥٩]. وقد لوحظ آنذاك أن السلطات الاسرائيلية فرضت حظر تجول امتد في كافة الاراضي المحتلة، وأن القصد من «حرب الاستنزاف شبه الاقتصادية» لم يكن لاحتواء الاضطرابات فقط وانما «لممارسة ضغط اقتصادي على السكان ايضا»[٦٠].

عندما واجهت السياسة الاقتصادية الاسرائيلية تحدّي الانتفاضة، وبعد شهر من استخدام التدابير الامنية لكبح الاضطراب، بدأت السلطات في استحداث التدابير الاقتصادية واستغرقت هذه التدابير فترات مختلفة منذ كانون الاول ١٩٨٧، وشملت ما يلي[٦١]:

ـ منع امدادات الاغذية الأساسية من دخول المناطق التي فرض عليها حظر التجول؛

ـ فرض حظر شامل أو انتقائي على تسليم زيت الوقود والنفط للمجتمعات المحلية الفلسطينية في الاراضي المحتلة؛

ـ قطع الكهرباء وامدادات المياه عن المدن والقرى الفلسطينية؛

ـ حرق وتدمير المباني والمعدات الصناعية؛

ـ فرض قيود على انتقال الاشخاص والسلع الزراعية والصناعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛

ـ فرض انواع أخرى من الحظر على الصادرات الحيوية الى الاسواق الاردنية او الاسواق العربية او غير العربية، وهي الصادرات التي تتمثل في الفواكه والزيتون وسلع زراعية وأخرى مجهزة؛

ـ حظر انشطة شبكة من المؤسسات الفلسطينية واللجان الشعبية التي قدمت خدمات محلية شتى، تشمل المساعدة في جهود المجتمع المحلي لتوسيع الاقتصاد المنزلي والمحلي، خاصة ضمن الفروع الزراعية وفروع الصناعة المنزلية؛

ـ اتخاذ تدابير ضد التجار الفلسطينيين بدعوى انتهاك الاوامر العسكرية لابقاء محلاتهم مغلقة خلال الساعات التي تحددها السلطات؛

ـ منع اعطاء بطاقات الهوية وتراخيص الاستيراد/ التصدير، وتصاريح السفر إلا بعد الحصول على «ترخيص امني»، وتقديم الدليل على سداد الضرائب المتأخرة وفواتير المرافق البلدية والغرامات؛

ـ خفض مصروفات الادارة المدنية على الرعاية الاجتماعية، والصحية، والادارة المحلية، وغيرها من اوجه الانفاق الاساسية، وكذلك وقف مدفوعات الرعاية المحدودة والعلاج الطبي، ردا على الانخفاض الحاد في جمع الضرائب، كما يفترض؛

ـ فرض قيود متزايدة الصرامة على المبالغ المالية التي يستطيع السكان ادخالها الى الاراضي المحتلة.

وهناك تعقيد آخر بالاضافة الى الاجراءات السابقة، تقرّر في العام ١٩٨٨ الماضي كجزء من الجهود الاسرائيلية لقمع الانتفاضة الفلسطينية، ويتمثل هذا الامر في اخضاع اصدار التصاريح الخاصة بالصادرات وبانتقال السلع بين الضفة الغربية وقطاع غزة الى الموافقة المسبقة من قبل السلطات العسكرية المحلية. وتبع هذه الخطوة نتائج خطيرة بالنسبة للتجارة. وتشمل الامثلة المتعلقة بالاحتجاز العقابي لتراخيص التصدير أنواع الحظر التي فرضت في نيسان ١٩٨٨ على مصنع الرخام الفلسطيني (الخليل) وعلى منتجي الموز والشمام في منطقة العوجة (قرب اريحا)[٦٢]. أما فيما يتعلق بتراخيص الصادرات الزراعية الى الخارج عبر اسرائيل، فكانت هذه الصادرات ممنوعة حتى عام ١٩٨٨، وكانت عقوبات صارمة تفرض على من يخالف هذه الانظمة[٦٣].

رغم ما نجم عن الاحتلال والسياسات الاسرائيلية من آثار الضعف والتقييد، فقد ظهرت امكانيات فلسطينية تقوم بانشطة متواصلة في ظل الاحتلال تبعاً للأمور التالية: مثابرة الشعب الفلسطيني في ظل الظروف الشاقة، ومـا تراكم لديه من خبرة في البقاء على قيد الحياة، والتلاؤم مع مختلف الظروف

السياسية والاقتصادية المتتابعة، والمحافظة على الوجود داخل الارض، وتحقيق أقصى فائدة من خلال استعمال الارض في ظروف الاحتلال القاسية، ومواصلة التعليم، واكتساب المهارات، وابتكار وتحديث الاساليب والمواقف الخاصة بالانتاج. ومن خلال ذلك كله، تشكيل رؤية فلسطينية لطريق مقبول وممكن لتحقيق التنمية.

وقد وجد هذا المجال الاخير تعبيرا عنه من خلال المبادرات والبرامج الاقتصادية التي تابعها الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة منذ بدء الانتفاضة في كانون الاول ١٩٨٧. فبالاضافة الى تحدّي السلطات الاسرائيلية وعدم الاعتراف بها، فإن التدابير الاقتصادية التي اتخذها الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة تضمنت تبني تدابير محددة من تدابير السياسة العامة تستهدف فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني عن اسرائيل وعن المؤسسات التي تسيطر عليها سلطات الاحتلال. وكان القصد من هذه الخطوات زيادة ما لدى الشعب الفلسطيني من وسائل الصمود، والمقاومة الاقتصادية للاحتلال. ومما ينظر له على انه على جانب كبير من الاهمية، كون التدابير الاقتصادية الفلسطينية التي يروج لها منذ كانون الاول ١٩٨٧، هي بمثابة بدايات سياسة فلسطينية واعية من اجل انعاش الاقتصاد الوطني.

«ومن الاهداف الاقتصادية الرئيسية للانتفاضة الانتقال الى الاكتفاء الذاتي، وبوجه خاص الى انتاج نصيب اكبر من الاغذية التي تستهلك في المناطق المحتلة. ولكن، بينما كان الفلسطينيون يحاولون تعزيز زراعتهم، كانوا في الوقت نفسه هدفا للقمع، الاسرائيلي الشديد»[٦٤]. وطوال مراحل الانتفاضة المختلفة، شملت تلك السياسة بنودا رئيسية جديدة أخذت تزداد تفصيلا مع تغير ظروف الصراع مع السلطات[٦٥]. وهي تشمل: مقترحات لمقاطعة المنتوجات الاسرائيلية، تعزيز الاكتفاء الذاتي، ودعوات لاحقة الى دعم مرافق الانتاج الصناعي، «والعودة الى الارض» والزراعة، وايجاد فرص عمل بديلة للفلسطينيين الذين توقفوا عن العمل كعمال مهاجرين في اسرائيل او انهم استقالوا ضمن اطار البرامج والمشاريع ذات الصلة في اطار الخط العام الذاتي الى تدعيم «الاقتصاد المنزلي الفلسطيني في المناطق الريفية، ومخيمات اللاجئين، وبعض المجتمعات المحلية الحضرية من خلال انتاج اللحوم والخضروات والفاكهة وزيادة العمالة المحلية[٦٦].

ونظراً لممارسات الاحتلال الاسرائيلي المكثفة، فإن «الانتفاضة الاقتصادية» الفلسطينية ذهبت الى ما هو ابعد من وضع الاهداف والبرامج للسياسة العامة. وتشمل التدابير التي اوردتها التقارير الصحفية منذ كانون الاول ١٩٨٧ ما يلي[٦٧] «التمرد الضريبي» واسع النطاق الذي تمثل في رفض الفلسطينيين دفع مختلف الضرائب غير القانونية التي فرضتها سلطات الاحتلال منذ عام ١٩٦٧؛ توقف الملاك الفلسطينية عن تحصيل الايجارات او خفض هذه الايجارات خاصة بالنسبة للقطاعات الاجتماعية التي أثرت فيها التدابير الاسرائيلية بعنف؛ وتزايد الاعتماد على هياكل وسلطات بديلة؛ وقيام اللجان الشعبية بتوزيع الاغذية واحتياجات الاغاثة على شرائح المجتمع المحتاجة؛ وتقديم مدخلات زراعية وشتلات بسعر التكلفة الى الأسر وصغار المزارعين، وتضامن القطاع التجاري مع الانتفاضة من

خلال الاضرابات المتصلة بالانتفاضة، وغياب العمال المهاجرين عن العمل في اسرائيل بمعدلات تتراوح بين ٢٠٪ و ١٠٠٪ خلال مراحل الانتفاضة المختلفة.

هذه التطورات تجسد تحولات ملحوظة عن الاتجاهات التي تميزت بها العلاقة الاقتصادية الفلسطينية الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧. ولأول مرة على اساس واسع الانتشار، يجري العمل على اعداد وتنفيذ جدول اعمال لحماية الانتعاش الاقتصادي الفلسطيني في الاراضي المحتلة. ويشكل هذا مبادرة فريدة يضطلع بها الشعب الفلسطيني لتعزيز مجموعة الخيارات اللازمة لمواصلة سير الاقتصاد الفلسطيني، وحشد الموارد المحلية والدولية تحقيقا لهذه الغاية. ومن الامور الهامة ايضاً، التحول الذي نجم في العلاقات الاقتصادية الاسرائيلية الفلسطينية اثناء الانتفاضة ومنذ اندلاعها. ففي نهاية ١٩٨٨، اشارت تقارير الموظفين الاسرائيليين الى ان الواردات من السلع الصناعية الاسرائيلية الى الاراضي المحتلة هبطت بنسبة ٧٠٪، من ٨٥٠ مليون دولار الى ٢٥٠ مليون دولار، ووصلت الى مستوى لم تبلغه منذ اوائل السبعينات[٦٨]. واشار مراقب اسرائيلي، الى انه نظرا لزيادة مشاعر العداوة بين الجانبين، فمن المرجح ان كل اشكال النشاط الاقتصادي المشترك ستزداد صعوبة في المستقبل، سواء كان ذلك يمس علاقات صاحب العمل والموظف او المنتج والبائع بالجملة وبائع التجزئة. او المتعاقد والمتعاقد من الباطن، او صاحب المصنع والوكيل، او مقدم الخدمات والزبون، أو حتى علاقة الشركات بعضهم ببعض[٦٩].

في هذا الوقت، تقبل الشعب الفلسطيني انخفاض مستويات دخله ومعيشته، وتحوّل عن استهلاك المنتوجات الاسرائيلية. وأخذت المبادرات الداعية الى تشجيع الاكتفاء الذاتي، والانشطة الاقتصادية على المستوى المنزلي تزداد عمقاً، وجرى في كافة انحاء الارض المحتلة تنشيط شبكة واسعة من اللجان الشعبية المحلية للمساعدة الذاتية، وتشترك هذه اللجان في توفير خدمات الصحة والتعليم والرعاية والخدمات الاقتصادية الى السكان المحليين[٧٠]. واتيحت المساعدة الطوعية الى المناطق وقطاعات السكان المحرومة او المستهدفة. ويمكن اعتبار هذا النمو التلقائي للنشاط الانمائي القائم على المشاركة بمثابة مورد جديد ولدته الانتفاضة الفلسطينية، كما قد يكون بامكانه تعويض بعض الخسائر قصيرة الاجل الناجمة عن فك الارتباط بالاقتصاد الاسرائيلي، وان يوفر أساساً لتنمية الاقتصاد الفلسطيني من داخل الارض المحتلة.

د ـ التجارة مع الدول العربية:

أشارت هذه الدراسة الى عدة مواضيع حول المغزى التاريخي والاهمية المستمرة للتجارة الفلسطينية مع الاسواق التقليدية في الدول العربية المجاورة. وتكتسب التحولات الكبيرة التي حدثت في حجم ونصيب وظروف هذه التدفقات التجارية أهمية خاصة بسبب تزايد السيطرة التي تمارسها اسرائيل على القطاع الخارجي للاراضي المحتلة. وتظهر آثار السياسات والممارسات الاسرائيلية في الاراضي تلك ليس من خلال الصفقات مع اسرائيل فقط ولكن في التجارة مع الدول العربية الاخرى ومع بقية دول العالم ايضا. ومثلما يرتبط قدر كبير من البنية الاساسية التجارية الفلسطينية الحالية بظروف

العلاقات التجارية العريقة مع المناطق العربية الداخلية، فإن التطور المقبل للتجارة الفلسطينية يعتمد على الحفاظ على هذه العلاقات وتوسيعها في اطار التعاون والتكامل والتنمية العربية والاقليمية. ويبقى هذا الهدف مهمة عسيرة تواجه الاقتصاد الفلسطيني.

قبل الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، أقرت جامعة الدول العربية لوائح ترمي الى ضمان مقاطعة جميع السلع المنتجة في اسرائيل او التي تحتوي على مواد خام اسرائيلية. وطبقت مختلف الدول العربية هذه اللوائح في اطار القوانين والاجراءات التجارية الوطنية ذات الصلة. ومنذ حرب ١٩٦٧، كانت الحدود العربية المفتوحة مع الاراضي الفلسطينية المحتلة هي الحدود القائمة عبر الجسور على نهر الاردن. ومن ثم، خولت جامعة الدول العربية الاردن مسؤولية ضمان المنشأ العربي للمنتوجات الواردة من هذه الارض، وهكذا، فإن منتوجات الارض المحتلة التي تشهد الاردن بأنها عربية المنشأ، تعتبرها الدول العربية منتوجات عربية وتمنحها المعاملة المناسبة لها.

وفي الوقت نفسه، ومن اجل تقديم حوافز محددة الى المنتجين والصادرات الفلسطينية، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قرارات تحث الدول الاعضاء في الجامعة على تسهيل دخول المنتوجات الزراعية والصناعية الفلسطينية الى اسواقها على أساس تفضيلي، واتخاذ الخطوات اللازمة لاقامة مركز تسويقي للصادرات الفلسطينية[٧١]. واتخذت قرارات مماثلة من جانب هيئات حكومية عربية اخرى بما في ذلك مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

١ - التجارة مع / وعبر الاردن:

منذ حرب ١٩٦٧ واحتلال الاراضي الفلسطينية، اكتسبت لوائح المقاطعة التي اصدرتها جامعة الدول العربية اهمية اكبر. وينطبق هذا بوجه خاص على الاردن بسبب الرغبة والحاجة الى استمرار تدفق السلع الفلسطينية عبر جسور نهر الاردن، وانتقال المنتوجات الاردنية والعربية الى الاراضي المحتلة بمقدار ما تسمح به سياسات وممارسات سلطة الاحتلال الاسرائيلي. وقد حدت التطورات التي حدثت حتى ١٩٨٨ بالسلطات الاردنية الى دراسة سياساتها دوريا ازاء القطاعين الصناعي والزراعي للاراضي المحتلة. وكانت اهداف هذه الدراسات، ضمن جملة امور أخرى، مواصلة اتاحة منفذ للانتاج الزراعي والصناعي في الارض المحتلة بغية ضمان اسواقها في الاردن والدول العربية، وتدعيم قدرات الشعب الفلسطيني على التصدي لسياسات وممارسات الاحتلال التمييزية، والامتثال للوائح المقاطعة الصادرة عن جامعة الدول العربية، وحماية قطاعات الانتاج الاردنية المحلية من المنافسة غير المنظمة.

تبعا لذلك، وضعت الحكومة الاردنية سلسلة من التوجيهات الاساسية[٧٢] للمصدرين الصناعيين والزراعيين الفلسطينيين، من شأنها ان تسمح باستمرار انتقال السلع الى الاسواق التقليدية مع ضمان عدم تغلغل المنتوجات الاسرائيلية المنشأ الى الاسواق العربية بشكل مباشر او غير مباشر. ومنذ السبعينات طورت هذه الترتيبات على نحو يضمن ملاءمتها وتطبيقها دون الاضرار بمصالح المنتجين والمصدرين الفلسطينيين. ونجح نظام اثبات المنشأ الذي نتج عن ذلك في منع تغلغل المنتوجات الى

الاسواق العربية عبر هذه القناة. ومع أنه لا توجد توجيهات اساسية تؤثر على واردات الارض المحتلة من الاردن، فإن هذا التدفق وما يزال يخضع للشروط التي فرضتها السلطات الاسرائيلية، حسبما ذكر اعلاه.

(أ) التوجيهات والاجراءات التي تخضع لها الصادرات الزراعية:

تجاوباً مع لوائح المقاطعة التي وضعتها جامعة الدول العربية، تعتبر الصادرات الزراعية للاراضي المحتلة الى الاردن وعبره عربية المنشأ، ومن هنا فإنها تعفى من المقاطعة. وفي حين أدى هذا الى تسهيل صادرات الارض المحتلة باتجاه الاردن وغيرها من الدول العربية الاخرى في المنطقة، فإنه يعتقد بأن تكلفة اعادة التغليف والتسليم في الاردن بمختلف المراحل تزيد السعر النهائي مقارنة بالمنتوجات المماثلة في اسواق التصدير هذه. وتضاف الى هذا كلفة النقل من الارض عبر الجسور والضرائب المختلفة والرسوم التي تفرضها السلطات الاسرائيلية.

يمكن ادخال جميع صادرات الانتاج الزراعي عبر الجسور اذا كانت مصحوبة بالتصاريح اللازمة لانتقال السلع التي تصدرها وزارة الزراعة الاردنية، والتي تحدد نوع السلعة وكمياتها وفترة دخولها. وقبل موسم الحصاد، تحدد الوزارة الفترة التي يمكن فيها لمنتوجات الارض المحتلة ان تدخل الاردن. ويقتصر دخول المنتوجات الزراعية على فترات تحدد في كل تصريح. وتبحث تواريخ الدخول بعناية على ضوء التقارير الواردة من الموظفين الذين يقومون بعملية التصديق. وتتلقى الوزارة من الموظفين القائمين على التصديق في الاراضي المحتلة قائمة باسماء المنتجين في كل بلدة و/أو قرية تقوم التصدير، وبالمحاصيل والمناطق التي تزرع فيها (يُستثنى من هذا الشرط أنواع الزيتون وزيت الزيتون). وتحدد الكميات التي تصدر على ضوء مستويات الناتج (انتاجية المنطقة) والطلب المحلي (في الضفة الغربية والاردن).

ومن ناحية المبدأ، تقبل الاردن استيراد حد اقصى اجمالي يبلغ ٥٠٪ من الناتج الزراعي للضفة الغربية، بافتراض ان المتبقي من الناتج يستهلك محليا. وتمنح التصاريح، بغية ضمان المنشأ العربي للمنتوج، بعد أن يقدم المزارعون شهادات المنشأ التي يصدق عليها الموظفون المحليون المنوطين بالتصديق، والسلطة المحلية ذات الصلة، والغرفة التجارية.

ويسمح ايضاً بدخول منتوجات الحمضيات من قطاع غزة وفقا لنفس اللوائح الاساسية التي تطبق على الضفة الغربية، شريطة الا يزيد مجموع الكميات المصرح بها عن ١٥٠ الف طن سنويا. وكما أشير، فإن جميع حمضيات قطاع غزة تقريبا، التي تصدر الى الاردن، يعاد نقلها بحرياً الى الدول المجاورة وتخضع للقوانين التجارية الوطنية وللوائح الجمركية لهذه الدول. وفي حالات حدوث نقص في الانتاج المحلي الاردني للحمضيات، تصدر حمضيات قطاع غزة الى الاردن او عبره. وتدخل الاردن ايضاً بعض فواكه قطاع غزة الاخرى (الجوافة، والفراولة، والتمور)، حيث تباع أساساً في الاسواق المحلية. ونظرا لأن انتاج قطاع غزة من الخضروات ما يزال اصغر من ان ينجم عنه مشاكل بسبب الفائض، فإن

خضروات قطاع غزة لا تعبر الجسور الى الاردن.

(ب) التوجيهات والاجراءات التي تخضع لها الصادرات الصناعية:

ينبغي تسجيل الشركات الصناعية في وزارة التجارة والصناعة في عمان لكي تكون مؤهلة لتصدير انتاجها عبر الجسور. ومنذ عام ١٩٧٩، اعتمدت معايير اكثر انتقائية في تسجيل الشركات الجديدة التي نشأت في الضفة الغربية منذ ١٩٦٧. وتمنح التراخيص للشركات التي نشأت قبل ١٩٧٩، اذا كان رأس مالها عربياً ومالكوها من العرب، واذا كانت تستخدم عمالا عربا فقط، ولا تتلقى قروضا او منحاً من سلطات الاحتلال الاسرائيلي. وقد سجل لدى وزارة التجارة والصناعة في الفترة بين ١٩٧٩ و ١٩٨٥ ما مجموعه ٣٦ شركة صناعية (تأسست منذ ١٩٦٧). وبعض السلع لا يتم تصديرها الى الاردن بسبب صعوبات التحقق من منشئها، مثل الادوات النحاسية والفضيات، وشرائط الفيديو، وشرائح الصور، والحيوانات الحية، والمشروبات الروحية او منتوجات الجلود والاحذية.

وهناك أمر هام للحصول على تصريح بالتصدير الى الاردن، يتلخص في استيراد ٩٥٪ على الاقل من المواد الخام المستخدمة في التجهيز من الاردن او عبره، باستثناء الحالات التي يستخدم فيها الصناع الموارد الطبيعية المحلية والمواد الخام المنتجة او المستخرجة من الضفة الغربية. ويمكن ان يستتبع ذلك كلفة اضافية على المنتجين، إذ تزيد كلفة استيراد المواد الخام عن طريق ميناء العقبة بنسبة ٢٠٪ عن كلفة استيراد سلع مماثلة عبر الموانىء الاسرائيلية[٧٣]. وتنشأ تكاليف اضافية من جراء ضرورة تسديد رسم ترخيص اضافي، ونتيجة للنقل بالشاحنات من العقبة الى عمان، وتفريغ الشاحنات في عمان وتحميل شحناتها لشاحنات الضفة الغربية ثم اعادة تفريغ هذه الشاحنات من جديد على الجسور لتفتيشها.

وينص بند آخر على أنه لا يجوز أن يدخل الاردن أكثر من ٦٥٪ من ناتج كل وحدة انتاج و/ أو تصدير في الضفة الغربية. وقد وضعت معادلة نموذجية لكل منتوج لربط الكمية النهائية من السلع المنتجة بكمية محددة من المواد الخام ينبغي ان تكون فلسطينية و/أو عربية المنشأ أو مستوردة عبر الاردن لهذا الغرض. وبعض الصادرات إما تفي بشروط المواد الخام وإما تستثنى منها، وهي الاحجار والمرغرين، والصابون المصنوع من زيت الزيتون، ومنتوجات خشب الزيتون، والنبيذ المنتج في الضفة الغربية. وبالمثل، يمكن للأفراد المسافرين أن يحضروا كميات من زيت الزيتون والزيتون، والجبن المحلي، والعسل والصابون عبر الجسور لاستهلاكهم الشخصي. وفي ١٩٨٧، خففت الاردن الشروط المطبقة على بعض السلع فيما يتعلق باستيراد المواد الخام والمعدات الصناعية عبر الاردن.

وتصدر وزارة التجارة والصناعة تصريحاً لانتقال السلع عبر الجسور يحدد فيه اسم المصدر ونوع وكمية السلعة التي يجري نقلها، وتركيبة المواد الخام المستخدمة في صناعتها، وتكون جميع الطلبات المقدمة للحصول على تصاريح مصحوبة بشهادة منشأ السلع المعنية، حسبما اصدرتها الغرف التجارية المحلية للضفة الغربية، كما ينبغي تعبئة الصادرات الصناعية بدون استخدام مواد انتجت في اسرائيل او استوردت عبرها.

٢ ـ التجارة مع و/أو عبر مصر:

لا توجد قوانين او لوائح او ممارسات تجارية مصرية ثابتة لها تأثير واضح على دخول او عبور الصادرات الفلسطينية الى مصر أو عبرها. فمصر، من حيث المبدأ، شأنها في ذلك شأن الاردن، تقبل في اسواقها السلع الفلسطينية التي تحمل شهادة منشأ فلسطينية. واعتبرت الغرف التجارية الفلسطينية بمثابة سلطات مقبولة لاصدار هذه الشهادات. وتخضع الواردات من الاراضي المحتلة للتعرفة التي تطبق على السلع المماثلة التي ترد من أي مصدر آخر.

ولا تجري أية معاملات تجارية حالياً بين مصر والاراضي المحتلة لعدد من الاسباب. فالمرور الى مصر عبر حاجز التفتيش الكائن عند رفح (قطاع غزة) كان مفتوحاً للمقيمين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية حتى ١٩٨٥، غير ان المرور عبره اقتصر منذ ذلك الوقت على المقيمين في قطاع غزة. ولم تستورد الاراضي المحتلة اية واردات من ذلك اساسا نتيجة لقيود الامن الاسرائيلية عند عبور الحدود، والمعدلات العالية للتعرفة التي تطبقها السلطات الاسرائيلية على الواردات، الى جانب عامل اضافي هو ارتفاع كلفة النقل بين الارض المحتلة ومصر بسبب طول المسافة بينهما. وكان هذا عاملا رئيسيا في عدم ظهور اية تدفقات تجارية بين الارض المحتلة ومصر. ولئن كانت سلع الضفة الغربية لا تدخل مصر حاليا، فان بعض منتوجات الضفة الغربية يمكن ان تجد اسواقا جذابة لها في مصر، بما في ذلك سلع مثل الصابون، وزيت الزيتون، وانواع العنب المتأخرة النضج.

وفيما يتعلق بترتيبات العبور عبر المنطقة الحرة في بورسعيد، فقد أتاحت مصر منذ عدة سنوات مضت ثلاجات خصصت جزئيا لتسليم حمضيات قطاع غزة وغيرها من الصادرات القابلة للتلف. ولم يستخدم المصدرون الفلسطينيون هذه الطاقة آنذاك، ويعود ذلك في المقام الاول الى استمرار المشاكل المرتبطة بالنقل الى مصر (التسليم عند الحدود، ونقص الثلاجات لدى وسائل النقل، وطول المسافات وارتفاع التكلفة) ومنذ ذلك الوقت، حولت مرافق التخزين البارد الى شركات التسويق المحلي، ومع ذلك، استمرت امكانية المرور العابر مفتوحة أمام السلع الفلسطينية هناك.

٣ ـ البيئة التجارية واسواق الصادرات الفلسطينية:

لم تنشأ أية مشاكل ملموسة للمنتجين والمصدرين في الاراضي المحتلة عن الانظمة التي تؤثر على الصادرات الزراعية الفلسطينية في حدّ ذاتها، فالواقع هو ان المنتجين استطاعوا حتى اواخر السبعينات ان يرسلوا عبر الجسور جميع الفوائض من المنتوجات الرئيسية. وشجع هذه العملية حدوث توسع في الطلب لدى السوق الاردنية وفي الدول المجاورة المنتجة للنفط. وفي الفترة بين ١٩٧٦ و ١٩٧٩ كان نحو ٥٠٪ من صادرات الحمضيات في المتوسط يتجه سنويا الى جمهورية ايران الاسلامية ونحو ٢٠٪ الى السعودية[٧٤]. وفي السبعينات، كان انتاج الخضروات في الضفة الغربية، ولاسيما في قطاع غزة، ادنى الى حد كبير من المستويات التي تم التوصل اليها في السنوات اللاحقة.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه منذ السبعينات أخذ المركز التصديري للارض المحتلة مع شركائها

التجاريين التقليديين يتدهور تدريجيا، وكان ظهور فوائض المنتوجات الزراعية التي لم يكن تسويقها مثبطا حقيقيا للمزارعين الفلسطينيين. وتعزى اسباب هذا التطور الى جملة امور منها هبوط الطلب في الاسواق التقليدية للصادرات؛ وفي السياسات والممارسات الاسرائيلية التي حالت بين المزارعين وبين الاحتفاظ بقدرتهم على المنافسة؛ ومواصلة الاحتلال للاراضي؛ وما يسببه ذلك من آثار اقتصادية ضارة واضطراب في آفاق المستقبل. وقد كانت حرب الخليج عقبة رئيسية امام صادرات الحمضيات الفلسطينية. كما أدت المشاكل الخاصة بنوعية بعض المنتوجات الزراعية الفلسطينية الرئيسية الى اضعاف مركزها التنافسي في الاسواق الاقليمية. وجعل هذا من الاردن اهم سوق خارجية للناتج الزراعي من الاراضي المحتلة، وحدث هذا التطور في وقت كانت تواجه فيه الاردن ذاتها مشاغل متزايدة بصدد ناتجها الزراعي.

مع الانخفاض الحاد في امكانيات حجم السوق، بقيت معظم الشركات الصناعية صغيرة الحجم بوجه عام، وظلت احتمالات دمج الصناعة الفلسطينية في نطاق المخططات والاستراتيجيات العربية الاقليمية للتنمية الصناعية واحتمالات تحقيق التكامل الانتاجي، دون بحث، بسبب الاحتلال والآثار الناجمة عنه على النشاط التجاري. وما تزال الارض المحتلة تعاني من كونها معزولة عن كثير من التطورات التي تؤثر على التجارة بين الدول العربية.

أدركت الدول العربية تماما أهمية تشجيع وتسهيل وصول المنتوجات الفلسطينية الى اسواقها التقليدية في المنطقة. وقد أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية مؤخراً الى ضرورة «دعم صمود الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي المحتلة، لمساعدته على مواجهة سياسات الاستيطان الاسرائيلية ورفع مستوى معيشة الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة»[٧٥]. ودعا المجلس الى مضاعفة الجهود لاقامة مركز تسويقي لمنتوجات الارض المحتلة والى استخدام الصناديق والمؤسسات المالية العربية والاسلامية في دعم الصادرات الفلسطينية وفقا لشروط اكثر مراعاة[٧٦].

هـ ـ التجارة مع الدول الاخرى:

تتم عمليات التجارة الفلسطينبة مع الدول الأخرى غير اسرائيل والدول العربية، عبر اسرائيل، بسبب ارتفاع كلفة الصادرات عبر الاردن، الى جانب التعقيدات التي تفرضها الاجراءات الاسرائيلية التي تؤدي الى نقل السلع عبر الجسور على نهر الاردن. أما النظم والتدابير التي تنظم هذه التدفقات فهي نفسها التي تُطبق على التجارة الاسرائيلية. ومع ذلك، فإن عدداً من العوامل الاضافية تؤثر على التجارة الحالية والمكنة للأرض المحتلة مع الاسواق الخارجية. وتتعلق هذه العوامل أولاً بالترتيبات والاجراءات التي تؤثر على الواردات من الدول الاخرى والصادرات إلى تلك الدول، كذلك بأوضاع الأسواق الخارجية، وسياسات ترويج التجارة التي اعتمدت لصالح الصادرات الفلسطينية. وعلى الرغم من استمرار انخفاض مستويات المعاملات التجارية الفلسطينية مع الدول الأخرى غير اسرائيل والدول العربية، فإن تطورات السياسة العامة على المستوى الدولي، فتحت في السنوات الأخيرة فرصاً جديدة

لتوسيع التجارة الفلسطينية مع اقتصاديات الأسواق المتقدمة، والدول الاشتراكية وكذلك النامية.

قبل عام ١٩٤٨. كانت الصادرات الفلسطينية العربية من ثمار الحمضيات وغيرها من السلع تسوَّق في كافة أنحاء أوروبا. فقد عُرف برتقال يافا الممتاز الذي يزرعه الفلسطينيون العرب على طول السهل الساحلي، في عدد من الدول الأوربية، وكان أصحاب المشاريع من الفلسطينيين يستثمرون في بناء الهياكل الأساسية ومرافق التسويق ذات الصلة لدى عدد من الدول الأوروبية أثناء اندلاع حرب ١٩٤٨، واصبح، من ثم، انتاج الضفة الغربية جزءاً من جملة الصادرات الاردنية، وواصل دخوله بهذه الصفة الى الأسواق العربية وبعض الأسواق غير العربية. وكانت نسبة رئيسية ايضاً من انتاج حمضيات قطاع غزة تتجه إلى الأسواق الأوربية وبعض أسواق جنوب شرق اسيا بدعم فعال من السلطات المصرية التي أدارت القطاع حتى ١٩٦٧، ومنذ ذلك الحين، أصرت السلطات الاسرائيلية أن تتم جميع الصادرات الفلسطينية الى أوروبا الغربية من خلال قنوات التسويق الاسرائيلية، رغم أنه سُمح لمصدري حمضيات قطاع غزة أن يقيموا اتصالات تسويقية مباشرة مع الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية. وفي الوقت نفسه، لم تكن هناك صادرات الى جميع الأسواق الأخرى بما في ذلك أسواق الدول النامية. ولم تتحقق الفرص التسويقية الجديدة الا ابتداء من عام ١٩٨٦ في عدد من الدول، وبدأ الفلسطينيون يشعرون بأنهم يعودون ثانية الى الساحة التجارية الدولية.

وباستثناء الواردات من اسرائيل والاردن أو عبره لا تتوفر أرقام عن الواردات الفلسطينية مع باقي دول العالم موزعة حسب الدول. ويوضح التركيب السلعي للواردات مع باقي دول العالم، انها في المقام الأول سلع وسيطة تستخدم في الصناعات التحويلية الفلسطينية (كالزيوت، الحديد، الصلب، الخشب، الورق، والورق المقوى)، وسلع رأسمالية مخصصة للاستخدام في الصناعة والزراعة والبناء، وكذلك سلع استهلاكية معمرة (تشمل السيارات) أو واردات غذائية مخصصة للاستهلاك المباشر. وعلى ضوء هذا التركيب السلعي فان الأرجح أن منشأ هذه الواردات هو الاقتصاديات في الأسواق المتقدمة والدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية. وتوضح المعلومات المتاحة وجود روابط تجارية ضعيفة بين الأراضي المحتلة والدول النامية غير العربية ومن الواضح أن زيادة التكلفة وانخفاض النوعية يضران بصادرات الأرض المحتلة القابلة للتلف، لاسيما في أسواق أوروبا وأميركا الشمالية ذات المستوى التنافسي العالي.

١ ـ التجارة مع اقتصاديات الأسواق المتقدمة:

العلاقات التجارية الفلسطينية التي نشأت مؤخراً مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، هي العلاقة المباشرة الوحيدة مع اقتصاديات الأسواق المتقدمة. حيث لم تبذل جهود أخرى لتنمية التجارة بين الأراضي المحتلة، واقتصاديات الاسواق المتقدمة الاخرى، باستثناء بعض الواردات الى الاراضي المحتلة، تأتي بعضها من أسواق غير أوروبية على الأرجح.

(أ) التجارة مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية:

حتى عام ١٩٨٨. لم يكن يسمح بتوجيه بعض المنتوجات الزراعية الفلسطينية إلى دول المجموعة

الاقتصادية الأوروبية إلا من خلال الشركة الاسرائيلية للصادرات الزراعية «أغريكسكو» ومجلس تسويق الحمضيات، وفقاً لترتيب أعدته الادارة المدنية. وتمتعت حمضيات قطاع غزة وحدها بمستوى هام للتصدير في السنوات الأولى للاحتلال، يعادل ثلث الانتاج في بعض السنوات[٧٧]. وقد انخفض هذا التدفق الى مستويات متدنية جداً ابتداء من ١٩٧٦ وتوقف تماماً منذ ١٩٨٣. واقتصرت في المقابل الصادرات إلى أوروبا على كميات كبيرة من بذور البصل (٦٠ طناً سنوياً)، ومن فراولة قطاع غزة (٣٠٠ طن)، تعادل قرابة ثلث انتاج غزة من هذا النوع من الفواكة. ومؤخراً، قامت اغريكسكو بتوسيع أعمالها في الأراضي المحتلة عن طريق شراء نحـو ١٢٠٠ طن من الخضراوات من منتجي وادي الاردن، ومن تعاونية زراعية في قطاع غزة.

وتعقد ترتيبات التصدير عادة من خلال أغريكسكو مع المزارعين الأفراد على أساس الحصص بعد أن تكون أغريكسكو قد وقعت عقداً مع الموردين الى أوروبا في اطار خطة اسرائيلية موسمية للانتاج والتسويق[٧٨]. وتعكس الحصص في المقام الأول مصلحة اسرائيل في مراقبة حجم الانتاج الفلسطيني الذي يمكن أن ينافس الصادرات الاسرائيلية، منافسة مباشرة، ولا تشمل استراتيجية التسويق التي تتبعها اغـريكسكـو المنتجـين الفلسطينيين إلا كعناصر مكملة للخطة الاسرائيلية، وكانت المنتوجات الفلسطينية تسوّق تحت علامات تجارية اسرائيلية حتى وقت قريب.

وحيث أن المنفذ الوحيد الذي أتيح عادة للمنتجين الفلسطينيين للنفاذ الى الأسواق الأوروبية هو أغـريكسكو وغيرها من وكالات اسرائيلية، فقد كان المنتجون بوجه عام ملزمين بالعمل من خلال هذه القنـوات. ويعتـرض المصدرون الفلسطينيون على تخويل تصدير سلعهم إلى مؤسسات أجنبية ذات مصـالح واولويات مختلفة. وانعكس هذا الاختلاف الجوهري في المصالح في مسائل تتعلق بحصص الصادرات ومستويات الأسعار، وتكلفة التسويق والتكاليف العامة، وطريقة سداد ثمن المنتوجات المباعة وسرعـة السـداد، والاستبعـاد من المشاركة في قرارات وأنشطة مؤسسة يفترض انها تمثل المصالح التجارية للمصدرين الفلسطينيين.

كان حجم مشتـريات أغريكسكو من الأراضي المحتلة صغيراً جداً على النحو لا يؤثر على أسعار المحـاصيل الرئيسية، أو لا يوفر منافذ قابلة للاستمرار وموثوقة للفوائض الفلسطينية المحلية. وكانت الترتيبات التي تحكم هذه المشتريات تقوم على أساس أن الغرض من الصادرات الفلسطينية الى الخارج عبـر اسرائيـل هو سد بعض الفجوات في مزيج الصادرات الاسرائيلية، وهي فجوات قد تنشأ نتيجة للانتاج أو لعوائق أخرى تؤثر على الصادرات الاسرائيلية. اضافة الى ذلك، فإن استبعاد الفلسطينيين من مختلف الأعمـال الخـاصـة بالصـادرات التي تحتكرها أغريكسكو، يضع المنتجين والمصدرين الفلسطينيين في موقف ضعف شديد من حيث جهودهم للحصول على الخبرة اللازمة للنشاط التسويقي المستقل أو للاستفادة من مكاسب التجارة الدولية.

ان التسويق المباشر للسلع القابلة للتصدير يستجيب للحاجة الملحة الى تحقيق الاستفادة القصوى

من مكاسب التجارة الخارجية، ويضمن توزيعها بشكل منصف بين المساهمين. ويضع الموقف الذي اتخذته السلطات الاسرائيلية في الماضي بتسويق جزء من انتاج الأرض من خلال الوكالات الاسرائيلية والباقي من خلال «الجسور المفتوحة» الى الاردن، قيوداً لا مبرر لها على المنتجين الفلسطينيين ويشكل انكار حق التصدير المباشر على المنتجين الفلسطينيين مع منح هذا الحق للمستوطنين الاسرائيليين في الأرض المحتلة، ظلماً واضحاً على المنتجين الفلسطينيين.

ومن اجـل تمكين الأراضي المحتلة من الاستفادة المباشرة من التجارة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، قام مجلس الجماعة الأوروبية، بناء على اقتراح من لجنة الجماعة في تشرين أول ١٩٨٦، بمنح تسهيلات تجارية إلى الأراضي المحتلة تماثل تلك التي تتمتع بها دول أخرى في المنطقة في تجارتها مع المجموعة[٧٩]. واعتمدت المجموعة ترتيبات مستقلة تتعلق بالتعرفة، تطبق على واردات دول المجموعة الأوروبية من المنتوجات الناشئة في الأرض المحتلة. وتشمل المنتوجات التي تتضمنها هذه الترتيبات بعض المحـاصيل النقـديـة الأكثـر تحقيقاً للربح مثل البصل والطماطم والفلفل والقرع والباذنجان وثمار الحمضيـات والشمـام. وتخفض الرسـوم الجمركية على هذه المنتوجات في فترات دخول محددة إلى المجموعة الأوربية بمعدلات تتراوح بين ٤٠٪ و ٨٠٪ ويمكن استيراد مجموعة من السلع الصناعية الفلسطينية إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية أو من القيود على الكميات.

وقد قبلت المجموعة التعامل مع الغرف التجارية في الأراضي المحتلة بوصفها سلطات مؤهلة لاصدار شهادات المنشأ ولضمان التعاون الاداري اللازم[٨٠]. وطيلة عام ١٩٨٧ ومعظم ١٩٨٨، وكانت هناك اتصالات عديدة بين المجموعة الأوروبية والسلطات الاسرائيلية حتى يصبح بالامكان شحن الصادرات عبر اسرائيل، وهي اكثر طرق التصدير إلى أوروبا اقتصاداً، وقد أرسلت مؤخراً بعض شحنات اختبارية من السلع المصنوعة في الأراضي المحتلة عبر هذا الطريق. ولكن السلطات الاسرائيلية لم تقبل فوراً طلبات السماح للمنتجين الزراعيين الفلسطينيين بالوصول المباشر إلى أسواق المجموعة الاقتصادية الأوروبية. ولم توافق السلطات الاسرائيليـة سوى مجـدداً على قيام المنتجين الفلسطينيين بتصدير منتوجاتهم الزراعية مباشرة إلى أوروبا عبر اسرائيل دون أن يستخدموا بالضرورة الاحتكارات التسويقية الاسرائيلية.

وتجادل السلطات الاسرائيلية بأنه ينبغي لها أن تكون قادرة على تنسيق الصادرات الفلسطينية إلى أوروبا لضمان ألا تواجه صادراتها الى هذه الأسواق منافسة من المنتوجات الفلسطينية المماثلة. ونص الاتفاق الأصلي بين اسرائيل ولجنة المجموعة الاقتصادية الأوروبية في كانون الأول ١٩٨٧ على مرور صادرات فلسطينية مباشرة عبر اسرائيل وفقاً لترتيبات توضع فيما بعد تتعلق بشهادات المنشأ، ولصائق المواصفات ومراقبة الصحة النباتية، ومراقبة الجودة والاجراءات الجمركية، كما نص الاتفاق على اقامة حركة التفاوض وإقامة علاقات مباشرة مع المشترين في سوق المجموعة الاقتصادية الأوربية[٨١]، وذلك للمنتجـين والمصدرين الفلسطينيين ولكن التطورات التي حدثت أوائل ١٩٨٨ أوضحت أن السلطات

الاسرائيلية لا تمنح تراخيص تصدير خلال فترة مقبولة، وأعرب المزارعون والمصدرون الفلسطينيون عن الشكوى من مواصلة التدخل الاسرائيلي في مسائل النقد والتسويق [٨٢]. وقد أزيلت هذه التعقيدات الادارية فيما بعد، حسبما أكدت السلطات الاسرائيلية في مذكرة مؤرخة في آذار ١٩٨٨ حددت شروط إجراء الصادرات مع أوروبا [٨٣]. وأوضحت اللجنة الوزارية الاسرائيلية التي أنشئت بغية حل المسائل التي تؤثر على التصدير المباشر الى اوروبا، الترتيبات اللاحقة لذلك. وفي تشرين الأول ١٩٨٨، وقعت هذه اللجنة اتفاقاً مع مؤسستين فلسطينيتين لتصدير الفاكهة والخضروات الفلسطينية مباشرة الى دول المجموعة الاقتصادية الأوربية.

وبناء على ذلك، اتخذت الترتيبات من أجل أن يضع المزارعون الفلسطينيون قبل كل موسم زراعي، خطة موسمية لمحاصيل التصدير المتوقعة من أجل الاتفاق عليها مع وزارة الزراعة الاسرائيلية. وفسر هذا التنسيق ضمن إطار خطة موسمية على أنه ضروري من أجل « أخذ المنافذ التسويقية للانتاج في عين الاعتبار»، «فالمناطق المخصصة للمحاصيل ينبغي أن تخطط وفقاً للطلب المحلي، وللفرص المتاحة للصادرات إلى الدول العربية والى الاسواق الأوربية المحلية» [٨٤]. وعلى اساس هذا الاتفاق، يطلب المزارعون تصريح تصدير من الادارة المدنية قبل موسم التصدير بالنسبة لكل شحنة من الانتاج الزراعي. وينبغي أن يتضمن الطلب معلومات عن نوع المنتوج وكميته ووجهته ومشتريه. وينص اتفاق تشرين الاول ١٩٨٨ على أن يتم منح تصريح التصدير على وجه السرعة (خلال يوم الى يومين) بدون تأخير أو رفض إذا كان الطلب متفقاً مع الخطة الموسمية».

وبالاضافة الى امكانية التعاقد مع أغريكسكو أو مع مجلس تسويق الحمضيات، يمكن للمزارعين الفلسطينيين أن «يحصلوا على أساس تجاري على خدمات مؤسسات التسويق، وبناء على اتفاق متبادل بشأن طريقة إجراء الصفقة» [٨٥]. كما جرت تغطية جوانب أخرى من الاجراءات الخاصة بالصادرات، هي التفتيش على صحة النباتات، ومراقبة الصحة النباتية (تقوم اسرائيل ولجنة المجموعة الاقتصادية الأوروبية) والتفتيش الخاص بالأمن، أما جميع الترتيبات التقنية الأخرى، بما في ذلك الاتفاقات التجارية والنقل، فهي من مسؤولية المزارعين. كما ينبغي أن تتضمن العلاقات التجارية وبطاقات التعريف اسم المكان الذي جاءت المنتوجات منه (أي البلدة أو المنطقة في الأراضي المحتلة). ويتعين إعادة النظر في هذه الترتيبات بعد أول موسم للتصدير «من أجل مواصلة ضمان حرية التجارة والحيلولة دون حدوث اضطرابات للمصدرين في الأسواق».

كان مصدرو حمضيات قطاع غزة هم اول المستفيدين من هذا التقدم الهام في مستقبل التصدير الفلسطيني. ففي صيف ١٩٨٨، أبرم أول اتفاق للتصدير المباشر بين المنتجين الفلسطينيين والمستوردين الاوروبيين، واعقبه في تشرين الاول ١٩٨٨ اتفاق بين المزارعين والسلطات الاسرائيلية [٨٦]. وشمل اتفاق الصادرات خمسة مصدرين رئيسيين من قطاع غزة وخمسة موردين من هولندا، والمملكة المتحدة، والدنمرك، وجمهورية المانيا الاتحادية. ويتعلق الاتفاق بكمية يبلغ مجموعها ١٦٠٠٠ طن من

(الجريب فروت) والبرتقال تنقل على ثلاث شحنات بين ١٥ تشرين أول ١٩٨٨ ونيسان ١٩٨٩ عبر ميناء اسدود الاسرائيلي. ويتم تسويق الحمضيات تحت الاسم التجاري Gaza Top . وينص الاتفاق على أن يسلّم المزارعون مجاناً في اسدود، بينما يقوم المستوردون بترتيبات المناولة في الميناء وعمليات التحميل، وكذلك تأجير السفن. وتم الاتفاق أيضاً على أن يقدم المستوردون الأوروبيون التمويل وصناديق الورق المقوى اللازمة للتسليم المتفق عليه، على أن تخصم كلفة ذلك من ثمن المبيعات وفيما بعد، قدمت لجنة تنظيم صادرات الحمضيات في قطاع غزة طلباً رسمياً إلى الادارة المدنية لاصدار ترخيص تصدير لها. ومنح هذا الترخيص فيما بعد [٨٧]. وفي أواخر ١٩٨٨، غادرت غزة أول شحنة منذ أكثر من عشرين عاماً، من (الجريب فروت) من قطاع غزة للتسويق مباشرة في دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية تحت اسم تجاري فلسطيني. ومنذ إصدار أول ترخيص تصدير، تفاوض مصدرون فلسطينيون آخرون بشأن عقد مماثل يقوم بموجبه اتحاد التعاونيات الزراعية بتصدير خضروات من وادي الاردن، وقدموا طلبات للحصول على تراخيص التصدير المناسبة [٨٨].

(ب) التجارة مع اقتصاديات أسواق متقدمة أخرى:

لاتستفيد الأراضي المحتلة حاليا من أية علاقات تجارية هامة مع اقتصاديات أسواق أخرى متقدمة. إذ أنه لا توجد جوانب للسياسات العامة التجارية أو لظروف وأوضاع الأسواق في هذه الدول يمكن أن تعمل لصالح أو ضد ترويج الصادرات الفلسطينية في هذه الأسواق، غير أنه من المحتمل أن يكون لبعض العوامل تأثير على تجارة الصادرات الفلسطينية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ولا يشمل اتفاق منطقة التجارة الحرة الذي أبرم مؤخراً بين اسرائيل والولايات المتحدة، الأراضي الفلسطينية المحتلة. غير أن المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة تستطيع الاستفادة من أحكام منطقة التجارة الحرة، إذ أن الصادرات من هذه المستوطنات تعتبر بمثابة صادرات اسرائيلية المنشأ. ويتعين من ثم على المصدرين الفلسطينيين أن يدفعوا تعريفات عن صادراتهم تزيد بنسبة ٥٠٪ عن التعرفة المفروضة على السلع الاسرائيلية، مما يضع المنتجين الفلسطينيين في مركز ضعيف. وهناك جانب آخر لهذا الاتفاق يمكن أن يترك أثراً غير مباشر على انماط الانتاج الفلسطيني، وهو احتمال اعادة هيكلة الصناعة الاسرائيلية والأنماط التجارية وفقاً للشروط الجديدة التي تتطلبها منطقة التجارة الحرة.

ولكن هناك دلائل تشير إلى احتمال وجود منافذ جديدة للعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والأراضي المحتلة. فقد أوردت التقارير أن الادارة الجمركية في الولايات المتحدة اعترفت بالأراضي المحتلة كمصدر تصدير شرعي في أيلول ١٩٨٧ [٨٩]. وفي حال رغب مصدّر فلسطيني التصدير الى الولايات المتحدة حالياً، «بإمكانه من الناحية النظرية، أن يبيع سلعته هناك رغم أن ذلك قد يشكل مشكلة، لأن ادارة جمارك الولايات المتحدة تشترط منذ العام الماضي، أن تحمل جميع هذه السلع لاصقة التعريف التالية (صنع في الضفة الغربية (أو غزة) المحتلة من اسرائيل). وليس واضحاً ما اذا كانت اسرائيل ستسمح بخروج صادرات تحمل ما تعتبره بطاقة تعريف غير دقيقة» [٩٠]. وقد اتضح مؤخرا أن مصرف

التصدير والاستيراد الاميركي وافق على مبدأ تمويل التدفقات التجارية بين الولايات المتحدة والأراضي المحتلة بافتراض الوصول إلى الموافقة السياسية اللازمة[٩١]. وتتيح هذه التطورات امكانيات هامة وحقيقية لترويج الصادرات الفلسطينية في الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصاديات المتقدمة الأخرى.

٢ ـ التجارة مع الدول الاشتراكية:

كما أشرنا سابقاً، اعتبرت الدول الاشتراكية في أوروبا أحد الأسواق التقليدية غير العربية للصادرات الفلسطينية. وكانت صادرات قطاع غزة، والحمضيات في المقام الأول، تتجه الى هذه الأسواق منذ ١٩٤٨. وهبط مجموع الصادرات السلعية الزراعية من غزة الى الدول الاشتراكية في اوروبا الشرقية خلال فترة الاحتلال من٦٢ألف طن عام١٩٧٦ الى ١٩ ألف و٤٠٠ طن في ١٩٨٦[٩٢]. وهبطت صادرات الحمضيات وحدها من ٢٥ ألف طن في عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ الى ٩ الاف و٩٠٠ طن في ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧. ويتوقع حدوث هبوط آخر في موسم عام ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ نتيجة لعوامل تتعلق بالانتفاضة الفلسطينية[٩٣]. وفي حين كان نصيب سوق دول أوروبا الشرقية من صادرات قطاع غزة يبلغ نحو ٥٦٪ عام ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ هبط هذا النصيب الى أقل من ١٥٪ في العام ١٩٨٦[٩٤].

وتتمحور التفسيرات المتعلقة بتراجع نصيب أسواق أوروبا الشرقية من صادرات حمضيات قطاع غزة (وغيرها من الفاكهة والخضروات) حول ظروف تجارة المقايضة التي تسود في معظم هذه المعاملات التجارية. ففي مقابل الصادرات من ثمار الحمضيات وغيرها من السلع الى دول أوروبا الشرقية، يحصل الفلسطينيون على تسديد ثمن السلع عادة على أساس المقايضة. وقد تضمنت هذه المدفوعات في الماضي آلات زراعية ومركبات وأدوات أخرى، وبعض الأغذية الطازجة والمواشي، وسلعاً استهلاكية ورأسمالية أيضاً. وإن كان هذا الاسلوب قد اتاح استيراد بعض الواردات المطلوبة في الأراضي المحتلة، الا أن هذه الترتيبات لاتحقق أي تحسن خاص في وضع ميزان المدفوعات الفلسطيني. كما أن ضرورة دخول هذه الواردات الى الأراضي المحتلة عبر الموانيء الاسرائيلية يحرمها تلقائيا من فائدتها للتصدير (كمواد خام أو كمعدات تجهيز صناعي) الى الأسواق العربية في نهاية المطاف.

٣ ـ التجارة مع الدول النامية:

ليست هناك حتى وقتنا هذا سوى علاقات تجارية قليلة بين الأراضي والدول النامية غير العربية. والاستثناء الوحيد هنا هو الصادرات الثابية من الحمضيات الفلسطينية والفاكهة الأخرى الى جمهورية ايران الاسلاميه ويوغسلافيا أيضاً. وقد توقف تدفق المنتوجات إلى السوق الايرانية منذ عام ١٩٨٠. ومن اجل التشجيع على تحقيق تحسن في العلاقات التجارية في الأراضي المحتلة مع الدول النامية، اتخذت مؤخراً خطوة دعم هامة في الاجتماع الوزاري الخاص بالنظام الشامل للأولويات التجارية بين الدول النامية الأعضاء في مجموعة الـ٧٧[٩٥]. ويدعو القرار الذي اعتمد في هذا الاجتماع الى منح امتيازات تجارية وتدابير تفضيلية محددة للصادرات الفلسطينية، كإجراء خاص من أجل مساعدة الشعب الفلسطيني على أساس عدم المعاملة بالمثل حتى انهاء الاحتلال الاسرائيلي. ويدعو القرار أيضاً

إلى معاملة الصادرات والواردات الفلسطينية عبر الموانيء ونقاط الخروج والدخول المجاورة على أساس أنها صادرات أو واردات مرور عابر.

٤ ـ الاجراءات المتخذة من قبل المجتمع الدولي:

اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السابقة، ادراكاً منه للأحوال الاقتصادية المتردية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بصفة عامة وفي القطاع التجاري بشكل خاص، القرار ١٦٩ (د ـ ٧)[٩٦]. ورحب المؤتمر، من جملة أمور كثيرة، بقرار المجموعة الاقتصادية الأوروبية بشأن منح السلع والمنتوجات الفلسطينية امكانية الوصول الى أسواقها على اساس تفضيلي، وذلك استناداً الى شهادة منشأ فلسطينية كما حث جميع الدول على تسهيل وصول السلع والمنتوجات الفلسطينية الى اسواقها وعلى مواصلة تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني لتمكينه من تنمية اقتصاده، بما في ذلك قطاع التجارة، ودون تدخل من قوات الاحتلال[٩٧].

كما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً قراراً بشأن «تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني»[٩٨]، يدعو بدوره، من جملة أمور أخرى، الى معاملة الصادرات والواردات الفلسطينية التي تمر عبر الموانيء ونقاط الخروج والدخول المجاورة على أساس المرور العابر. ودعا القرار الى منح تسهيلات تجارية وتدابير تفضيلية محددة للصادرات الفلسطينية على أساس شهادات المنشأ التي تصدرها الهيئات الفلسطينية التي تعيّنها منظمة التحرير الفلسطينية. وقررت الجمعية العامة أيضاً تقديم نفس المعاملة التفضيلية التي تمنحها للدول الأقل نمواً حتى انهاء الاحتلال الاسرائيلي وحصول الشعب الفلسطيني على حق السيطرة الكاملة على اقتصاده الوطني دون أي تدخل خارجي.

جدول (١)

المناطق الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) توريد الخضروات والفواكه والشمام الى أسواق البيع بالجملة.

(آلاف الاطنان)

إلى	الضفة الغربية			قطاع غزة			القدس الشرقية			الاراضي الفلسطينية المحتلة			الحصة (٪)
من	الخضروات	الفاكهة/ الشمام	المجموع	الخضروات	الفاكهة/ الشمام	المجموع	الخضروات	الفاكهة/ الشمام	المجموع	الخضروات	الفاكهة/ الشمام	المجموع	
١٩٧٧													
الضفة الغربية	٥٣,٩	٢٥,٥	٧٩,٤	٠,٩	١,٤	٢,٣	٤,٢	٢,٢	٦,٤	٥٩,٠	٢٨,١	٨٧,١	٪٤١
قطاع غزة	٣,٩	٤,٧	٨,٦	٢٠,٦	٦,٢	٢٦,٨	١,٨	٠,٦	٢,٤	٢٦,٣	١١,٥	٣٧,٨	٪١٨
اسرائيل	١٧,٢	٢٥,٦	٤٢,٨	١١,١	٢٠,٩	٣٢,٠	٩,٥	٥,٢	١٤,٧	٣٧,٨	٥١,٧	٨٩,٥	٪٤٢
المجموع	٧٥,٠	٥٥,٨	١٣٠,٨	٣٢,٦	٢٨,٥	٦١,١	١٥,٥	٨,٠	٢٣,٥	١٢٣,١	٩١,٣	٢١٤,٤	٪١٠٠
١٩٨٠													
الضفة الغربية	٥١,٨	٢٢,٦	٧٤,٤	٠,٢	٣,٠	٣,٢	-	٠,١	٠,١	٥٢,٠	٢٥,٧	٧٧,٧	٪٣٥
قطاع غزة	١٠,٦	٣,٠	١٣,٦	٢٣,٥	٦,٣	٢٩,٨	٠,٨	٠,٤	١,٢	٣٤,٩	٩,٧	٤٤,٦	٪٢٠
اسرائيل	٢١,٧	٣٢,٨	٥٤,٥	١٤,٧	٢٢,٠	٣٦,٧	٣,٦	٥,٦	٩,٢	٤٠,٠	٦٠,٤	١٠٠,٤	٪٤٥
المجموع	٨٤,١	٥٨,٤	١٤٢,٥	٣٨,٤	٣١,٣	٦٩,٧	٤,٤	٦,١	١٠,٥	١٢٦,٩	٩٥,٨	٢٢٢,٧	٪١٠٠
١٩٨١													
الضفة الغربية	٤٩,١	٢٤,١	٧٣,٢	٠,١	٣,٣	٣,٤	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٤٩,٤	٢٧,٦	٧٧,٠	٪٣٣
قطاع غزة	١٥,٧	٥,٢	٢٠,٩	٢٧,٥	٧,٣	٣٤,٨	٢,٨	١,٢	٤,٠	٤٦,٠	١٣,٧	٥٩,٧	٪٢٥
اسرائيل	٢٢,٩	٣٢,٩	٥٥,٨	١٦,٠	٢٢,٩	٣٨,٩	٢,٩	٢,٥	٥,٤	٤١,٨	٥٨,٣	١٠٠,١	٪٤٢
المجموع	٨٧,٧	٦٢,٢	١٤٩,٩	٤٣,٦	٣٣,٥	٧٦,١	٥,٩	٣,٩	٩,٨	١٣٧,٢	٩٩,٦	٢٣٦,٨	٪١٠٠
١٩٨٢													
الضفة الغربية	٥٤,٤	٣٠,١	٨٤,٥	٠,١١	٤,٤	٥,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٧	٥٤,٨	٣٤,٩	٨٩,٧	٪٣٦
قطاع غزة	١٤,٦	٢,٣	١٦,٩	٣٥,٠	٨,٦	٤٣,٠	١,٥	٠,٣	١,٨	٥١,١	١١,٢	٦٢,٣	٪٢٥
اسرائيل	٢٤,٧	٣٢,٦	٥٧,٣	١١,٤	٢٣,٥	٣٤,٩	٢,٦	٢,٤	٥,٠	٣٨,٧	٥٨,٥	٩٧,٢	٪٣٩
المجموع	٩٣,٧	٦٥,٠	١٥٨,٧	٤٦,٥	٣٦,٥	٨٤,٠	٤,٤	٣,١	٧,٥	١٤٤,٦	١٠٤,٦	٢٤٩,٢	٪١٠٠
١٩٨٣													
الضفة الغربية	٥٩,٩	٣٠,٤	٩٠,٣	٠,٣	١,٩	٢,٢	٠,٦	٠,٣	٠,٩	٦٠,٨	٣٢,٦	٩٣,٤	٪٤١
قطاع غزة	١١,١	٤,٢	١٥,٣	٢٥,٠	٥,٧	٣٠,٧	٠,٨	٠,١	٠,٩	٣٦,٩	١٠,٠	٤٦,٩	٪٢١
اسرائيل	٢٢,٥	٣٣,٧	٥٦,٢	٩,٠	١٨,٤	٢٧,٤	٢,٢	١,١	٣,٣	٣٣,٧	٥٣,٢	٨٦,٩	٪٣٨
المجموع	٩٣,٥	٦٨,٣	١٦١,٨	٣٤,٣	٢٦,٠	٦٠,٣	٣,٦	١,٥	٥,١	١٣١,٤	٩٥,٨	٢٢٧,٢	٪١٠٠
١٩٨٤													
الضفة الغربية	٦٢,٣	٢٦,٤	٨٨,٧	٠,٩	٢,١	٣,٠	٠,٧	٠,٤	١,١	٦٣,٩	٢٨,٩	٩٢,٨	٪٣٥
قطاع غزة	١٦,١	٢,٥	١٨,٦	٢٦,٣	٥,٠	٣١,٣	٠,٥	-	٠,٥	٤٢,٩	٧,٥	٥٠,٤	٪١٩
اسرائيل	٢٥,٤	٣٥,٤	٦٠,٨	١٤,٧	٤١,٨	٥٦,٥	٢,٣	١,٥	٣,٨	٤٢,٤	٧٨,٧	١٢١,١	٪٤٦
المجموع	١٠٣,٨	٦٤,٣	١٦٨,١	٤١,٩	٤٨,٩	٩٠,٨	٣,٥	١,٩	٥,٤	١٤٩,٢	١١٥,١	٢٦٤,٣	٪١٠٠
١٩٨٥													
الضفة الغربية	٥٥,٢	٢٤,١	٧٩,٣	٠,٧	٢,٥	٣,٢	٠,٣	٠,١	٠,٤	٥٦,٢	٢٦,٧	٨٢,٩	٪٣٣
قطاع غزة	٢٠,٥	٣,٦	٢٤,١	٢٩,١	٥,٦	٣٤,٧	٠,٢	٠,١	٠,٣	٤٩,٨	٩,٣	٥٩,١	٪٢٤
اسرائيل	٢٢,١	٣٢,٢	٥٤,٣	٩,٧	٣٩,١	٤٨,٨	٢,٥	١,٣	٣,٨	٣٤,٣	٧٢,٦	١٠٦,٩	٪٤٣
المجموع	٩٧,٨	٥٩,٩	١٥٧,٧	٣٩,٥	٤٧,٢	٨٦,٧	٣,٠	١,٥	٤,٥	١٤٠,٣	١٠٨,٦	٢٤٨,٩	٪١٠٠
١٩٨٦													
الضفة الغربية	٦٧,٩	٣٢,٢	١٠٠,١	٠,٣	٤,٦	٤,٩	٠,٩	٠,٤	١,٣	٦٩,١	٣٧,٢	١٠٦,٣	٪٤١
قطاع غزة	١٧,٣	٥,٩	٢٣,٢	٢٨,٤	٦,٥	٣٤,٩	٠,٢	-	٠,٢	٤٥,٩	١٢,٤	٥٨,٣	٪٢٣
اسرائيل	٢٢,٣	٢٩,٧	٥٢,٠	٩,٥	٢٦,٥	٣٦,٠	٣,٠	١,٤	٤,٤	٣٤,٨	٥٧,٦	٩٢,٤	٪٣٦
المجموع	١٠٧,٥	٦٧,٨	١٧٥,٣	٣٨,٢	٣٧,٦	٥٧,٨	٣,٩	١,٨	٥,٧	١٤٩,٦	١٠٧,٢	٢٥٧,٠	٪١٠٠

المصادر: (١) اسرائيل، مكتب الاحصاءات المركزي،

Administered territories statistical Quarterly, vol. NO. 2, and Vol XI, No. 2 (Jerusalem C.B.S., 1978 and 1981 p. 39 and p. 39 for 1977 and 1980 data, respectively.

(٢) اسرائيل، مكتب الاحصاءات المركزي، احصاءات يهودا والسامرة، ومنطقة غزة، Vol. XV, No 2, and Voi XVII, No 2, (Jerusalem, C.B.S. 1987) p. 38 and p. 41 for 1981-83 and 1984-1986 respectively.

الهوامش:

1. M. Benvenisti, West Bank Water Resources (unpublished study).
2. ILO. "Report of the Director General...".
3. Edgar Harrell, "West Bank's potential peacemakers", The Wall Street Journal 29/1/88.
4. M. van den Top et al., "Export of agricultural produce from the West Bank and the Gaza Strip-difficulties and opportunities" Report of a mission sent by the Netherlands Goverment. June 1987. (part 1.) . pp. 10-11.
5. Simcha Bahiri, Industrialisation in the West Bank and Gaza (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1987), p. 26.
6. H. Awartani, Problems and Prospects of marketing industrial products in the occupied territories, a study submitted to the Arab Organisation for Industrial Development. Baghdad, 1986. p. 11.
وايضا صامد الاقتصادي مشاكل تسويق منتوجات الاراضي المحتلة الصناعية عدد ٧٢، نيسان، حزيران ١٩٨٨، ص ص ٢٤ - ١٠٩.

٧ - حسبت من أرقام جداول واردة في الدراسة الاصلية

8. Council Requlation (EEC) No. 3363/86, Official Journal of the European Communities. 1/11/86. No. L 306/103-104.
9. Palestinian AgriculturL Relief Committees, "Marketing to the EEC", in AL-Fajr, 6/12/87.
10. M. van den Top et al. "Export of agricultural produce from the West Bank and the Gaza Strip: part 2. Direct exports to Western Europe from the Gaza Strip". Report of a second mission sent by the Netherlands Goverment, July 1988, p. 11.
11. Ibid.
12. According to local and international PVO sources in David Kahan. Agriculture and Water Resources in the West Bank and Gaza (1967-1987) (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1987). p. 55
13. See Harold Dick, "Towards a strategy for development: Empowerment and entrepreneurship" in G.T. Abed (ed) The PalestinianEconomy :London, Routledge, 1988), p. 324.
14. Len B. Wooton, "Consultation report-Marketing component", Agricultural Cooperative Development International, Wash. D.C.,
15. Ibid.
16. Kahan, "Agriculture...", p. 56.
17. See Al-Fajr, 12/4/87.
18. Kahan, "Agriculture..", p. 54.
19. See interview with the Chairman of the Federation in Al- Fajr. 13/2/1987.
20. Van den Top et al, "Export... part2", p. 16.
21. In van den Top et al, "Export.. part 2", annex VI.
22. Ghassan al Khateeb, "Agricultural development and marketing in the occupied territories", paper presented to 5th United Nations International NGO Meeting on the Question of Palestine. August 1988. IMPQ/NGO (V)/32.
23. Kahan, "Agriculture....,',p. 58.
24. Kahan, "Agriculture...", p. 59.
25 Van den Top et al., "Export... part 2", p. 19.
26. Ibid., p. 34.

27. Ibid., p. 27.
28. Ibid., p. 6.
29. See, e.q, Jerusalem post. 26/8/87.
30. See Jerusalem post, 13/5/87.

لتحليل الهجرة من المناطق منذ عام ١٩٦٧ انظر:

31. UNCTAD, "The Palestinian financial..." (UNCTAD/ST/SEU/3), chap. 1,
32. Kahan, "Agriculture..." tables **8. 2** and 8.3, p. 150.
33. Ibid,. p. 53.
34. Ibid., p. 62.
35. United Nations, "Living conditions of the Palestinian people in the occupied palestinian territories" Report of the Secretary-General (A/42/183), 1987, p. 12.
36. See UNCTAD "the Palestinian financial..." (UNCTAD/ST/SEU/3), chap. 1.

لمزيد من التفاصيل انظر:

37. Ibid., paras 136-153.
38. Israel. Central Bureau of Satistics, "Statistical Abstract..", 1987, p. 743.

٣٩ - مثـال ذلك قرار الجمعيـة العـامـة رقم ٢٢٣/٣٩ح ١٨/١٢/١٩٨٤ وقـرار الجمعيـة العـامة رقم ٣٣/١٧٨ من ٢٠/١٢/١٩٨٤ وقرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ١٦٩/٧ في ٣/٨/١٩٨٧.

40. Central Bureau of Statistics, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics (jerusalem, CBS, 1988), vol, XIII, No 1, p. 2.
41. See, UNCTAD, "The Palestinian financial..." (UNCTAD/ST/SEU/3), chap. 1.

٤٢ - وأحدث مثال على مقاصد السياسة الاسرائيلية في هذا الخصوص هو موافقة وزارة الزراعة عام ١٩٨٧ على حفر بئر عميقه في منطقة بيت لحم لضخ حوالي (١٨) مليون متر مكعب للاستخدامات الاسرائيلية اساسا، ولم يوقف المشروع الا بعد ان ادت الاحتجاجات الى قيام الشركة الدولية الملتزمة بتنفيذ المشروع بالغاء تعاقدها بخصوص هذا المشروع. انظر:
Jerusalem post, 27/8/87. 20/10/87; Al Fajr 30/8/87.

43. Jerusalem post, 8/12/86.
44. Jerusalem post, 6/10/87.
45 AL-Fajr, 28/6/88; Jerusalem post, 13/10/87, 2/12/87.
46. See Jerusalem post, 13/5/87.
47. Kahan, "Agriculture...", p. 78.
48. Jordan, Ministry of Agriculture, Agricultural Atlas (The Ministry, Amman, 1973); An-Najah University, Statistical Bulletin for the West Bank and Gaza Strip (Nablus, An-Najah University, 1986).
49. Kahan, "Agriculture...", p. 71.
50. Ibid., p. 87.
51. Ibrahim Matar, "Restrictions on West Bank and Gaza Exports to Israel" (unpublished, September 1979).
52. Central Bank of Jordan, 23rd Annual Report (Amman, The Bank, 1986) p. 23.
53. Israel, Central Bureau of Statistics, "Statistical Abstract..." (1987), p. 189.
54. Israel, Ministry of Finance, Budget for 1986-1987 (Jerusalem, The Ministry, 1986), pp. 46-58.

٥٥ - بخصوص الاستراتيجيات الاسرائيلية للاعلان والتحفيز المؤثر على السوق الفلسطينية في المناطق انظر:
Jerusalem post, 31/7/87.

لتحليل مضامين المحددات الاقتصادية في المدى الطويل انظر:

56. Israel, Ministry of Finance, Budget Proposal for the 1987 Financial Year (Jerusalem, The Ministry, 1987).
57. Yediot Aharanot, 15/1/88 (in Hebrew).
58. Jerusalem post, 16/3/88.
59. Financial Times, 28/3/88. Also see Pinhas Landau in Jerusalem post, 22/2/88, and M. Benvenisti in Jerusalem post, 11/1/88.
60. Yehuda Litani in Jerusalem post, 20/1/88.
61. Jerusalem post, 18/2/88, 14/3/88, 16/3/88, 26/4/88, 27/4/88, 3/5/88, 2/6/88, 13/6/88,7/7/88, 15/7/88, 15/8/88, 25/8/88, Financial Times, 28/3/88; Sawt al Bilad, 1/4/88, (in Arabic); Le Monde, 1/7/88 (in French). وايضا فلسطين الثورة، ٢٦/٦/٨٨.

٦٢ ـ القدس، ٢/٥/٨٨.

63. Haaretz, 15/1/1986 (in Hebrew).
64. Sheila Ryan, "Economic dimensions of the uprising", MERIP, November-December 1988, No. 155, p.40

٦٥ ـ لمزيد من التفاصيل انظر النداءات الدورية للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة التي نشرت في فلسطين الثورة،الاعداد منذ شهر كانون الثاني ١٩٨٧.

66. Al-Fajr, 22/5/88.
67. Jerusalem post, 18/1/88, 20/1/88, 18/2/88, 8/3/88, 13/3/88, 15/3/88, 16/3/88, 30/3/88, 25/4/88, 2/6 88; Al Fajr 7/2/88, 22/5/88.
68. Jerusalem post, 21/12/88.
69. Israel Economist, March 1988.
70. Jerusalem post, 2/6/88.
71. Leaque of Arab States, Economic and Social Council, resolutions 912/33/ of 27/11/1982; 939/35/c.2 of 7/9/1983; and 1024/41/c.2 of 10/9/1986.

٧٢ ـ غالبا ما يخضع لقرار اللجنة العليا رقم ٤٨ في ٩/٨/١٩٧٢ وقرارها اللاحق رقم ١٦٤ في ١٥/٤/١٩٧٩.

73. H. Awartani, "problems and prospects...", p. 11; see also samed al Iqtisadi, "problems..." pp.129-130.
74. Jordan, Ministry of Agriculture, Agricultural Satistics, 1974-80 (Amman, 1987) (in Arabic).
75. Proceedings of the Forty-second Session of the Economic and Social Council, Leaque of Arab States, Riyad, 12-19/2/1987 (in Arabic).
76. Ibid.
77. Data in Kahan, "Agriculture...", table 10.4.
78. Ibid., pp. 72-74.
79. EEC, Council Requlation No. 3363/86, Official Journal of the European Communities, 1/11/86, No. L 306/103-104.

٨٠ ـ استندت المعلومات حول سياسة السوق الاوروبية المشتركة الى المذكرة المرسلة من السوق الاوروبية المشتركة في ١٧/٥/١٩٨٨ الى الامانة العامة للانتكاد وجوابا على رسالتها رقم TDO/١٤٠ في ٦/٤/١٩٨٨.

81. "Joint European Commission/israel Conclusions on Exports from the Territories", Brussels, 7 December 1987.

82. See Jerusalem post, 5/2/1988.
83. "Memorandum reqarding procedures for the export of agricultural produce by growers in the administered areas", Jerusalem, 31 March 1988, in van den Top et al., "Export...", part 2, annex II. See also "Agreement between the Agricultural Co-operative Union and the Benevolent Society of Gaza, and the Israeli Interministerial Committee", 10 October 1988.
84. "Memorandum... (backqround explanation)" p. 3.
85. Ibid.
86. "Agreement on direct exports of citrus from the Gaza strip to the EEC" 3/7/88, and related correspondence, in van den Top et al.," Export... part 2, annexes VII and VIIII.
87. Jerusalem post, 31/7/88.
88. See Al Fajr, 16/10/88.
89. John Tarpey, "Amid the rock-thrower and riot police, an industry", Business Week, 21/3/88.
90. Edgar Harrell, "West Bank's potential peacemakers", The Wall Street Journal, 29/1/88.
91. Jerusalem post, 26/10/87.
92. Department of Agriculture, Annual Report 1986 (Gaza, Department of Agriculture, 1986), p. 1.
93. Kahan, "Agriculture...", table 10.4., and van den Top et al., "Export...part 2', p. 12.
94. Ibid.
95. "Proceedings of the Ministerial Meeting on the Global System of Trade preferences Among Developing Countries" Belgrade, 11-13 April 1988, volume II, p.4.

للتفصيل حول اجراءات الدورة السابعة للمؤتمر لتبني القرار رقم ١٦٩/٧ انظر:

96. "Report of the United Nations Conference on Trade and Development on its seventh session" (TD/351).

٩٧ ـ لمتابعة تنفيذ هذا القرار من قبل الاونكتاد، تم طلب المعلومات من الدول الاعضاء في الاونكتاد في المذكرة رقم (TDO 410 PAL) في ٦/٤/١٩٨٨، حول التقدم الذي حدث في تنفيذ الفقرتين ٨،٧ من قرار المؤتمر رقم ١٦٩/٧. وقد وصلت الاجابات من جمهورية المانيا الاتحادية، جمهورية المانيا الديمقراطية، واليونان، باسم الدول الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة، هنغاريا، العراق، موريتانيا، هولندا، النيجر، ونيجيريا، العربية اليمنية ولجنة السوق الاوروبية المشتركة.

98. General Asembly resolution 43/178 of 20 Dec/1988.

العلاقات التجارية البينية لإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة مع السوق الأوروبية المشتركة

د. عمران أبو صبيح

تاريخ العلاقات التجارية الاسرائيلية مع السوق الاوروبية:

تحتل العلاقة التجارية مع دول السوق الاوروبية المشتركة جانباً على قدر من الاهمية في السياسة الخارجية لاسرائيل. فقد استطاعت اسرائيل، وخلال حقبة زمنية قصيرة نسبياً ان تحول دول السوق الاوروبية الى جسر اقتصادي هام، واستطاعت ايضا تحويل هذه السوق الى حلبة اقتصادية رابحة وضاغطة في نفس الوقت امام المقاطعة العربية. لهذا، فقد حاولت اسرائيل بناء علاقة اقتصادية مع دول السوق الاوروبية منذ اليوم الاول لتأسيس هذه السوق عام ١٩٥٧، وكان للعلاقة المتميزة لاسرائيل مع الولايات المتحدة ومع بعض دول السوق الاوروبية ان عبدت الطريق امام الوصول الى اول اتفاق تجاري لاسرائيل مع دول السوق الاوروبية عام ١٩٦٤. وقد نالت اسرائيل بموجب هذا الاتفاق تخفيضات جمركية بنسبة ٢٠٪ على منتجاتها الصناعية والزراعية المصدرة الى دول السوق وبنسبة ٤٠٪ على صادراتها من العنب.[١]

وفي عام ١٩٧٠ تم التوقيع بين اسرائيل ودول السوق الاوروبية على اتفاق تجاري، حظيت اسرائيل بموجبه على تخفيضات جمركية شملت غالبية صادراتها الى دول السوق. حيث نصت هذه الاتفاقية على اجراء تخفيضات جمركية بنسبة ٥٠٪ على صادرات اسرائيل الصناعية، في الوقت الذي حصلت دول السوق فيه من هذه الاتفاقية على تخفيضات جمركية بنسب تتراوح بين ١٠ ـ ٣٠٪ على حوالي نصف صادراتها الى اسرائيل[٢].

وجاء عام ١٩٧٥ ليتوّج على اعتباره العام الذهبي للعلاقة التجارية بين اسرائيل ودول السوق الاوروبية، حيث وقع الطرفان على اتفاقية انشاء منطقة تجارة حرة. وقد نصت هذه الاتفاقية على منح اسرائيل تخفيضات جمركية اضافية على معظم صادراتها الى دول السوق وفق ثلاث مراحل، حيث يتم في المرحلة الاولى تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٦٠٪، وفي المرحلة الثانية بنسبة ٢٠٪، وفي الثالثة

بنسبة ٢٠٪، على ان تمنح اسرائيل الحق في تحديد مراحل تخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من دول السوق[٣]. وبهذه الاتفاقية أصبحت اسرائيل اول دولة من خارج دول السوق الاوروبية تحصل على مثل هذه الامتيازات.

وفي عام ١٩٧٩ تم اجراء تعديل على الاتفاقية التجارية الموقعة عام ١٩٧٥، نالت اسرائيل بموجبه تسهيلات جمركية اضافية بنسب وصلت الى ٦٤٪. فقد نص التعديل على اعفاء الحمضيات الاسرائيلية من الجمارك بنسبة من ٦٠ ـ ٧٠٪ والخضار بنسبة ٤٠٪ وباقي الصادرات الزراعية بنسبة تصل الى حوالي ٨٥٪[٤].

وفي عام ١٩٨٣ تم التوقيع بين اسرائيل ودول السوق على مجموعة من الاتفاقيات التجارية، وذلك بعد النجاح الاسرائيلي بغية تخفيض العجز في الميزان التجاري الاسرائيلي مع دول السوق. وقد نصت احدى هذه الاتفاقيات على تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على صادرات اسرائيل من الفواكه المحفوظة الى دول السوق بنسبة ٣٪. وفي نفس العام تم التوقيع على اتفاقية تجارية اخرى تحصل اسرائيل بموجبها على قرض بشروط تجارية بقيمة ٤٠ مليون دولار[٥].

وفي عام ١٩٨٦، اي في اعقاب انضمام اسبانيا والبرتغال الى دول السوق الاوروبية، تم التوقيع بين اسرائيل ودول السوق على اتفاق تجاري نص على اجراء تخفيضات جمركية على الصادرات الاسرائيلية الى دول السوق. وقد جاء التوقيع على هذه الاتفاقية في اعقاب الزوبعة السياسية والاقتصادية التي اثارتها اسرائيل نتيجة انضمام اسبانيا والبرتغال الى دول السوق. وقد نصت هذه الاتفاقية على منح اسرائيل تخفيض جمركي اضافي على صادراتها الى دول السوق بنسبة ١٦٪ ما عدا الصادرات الزراعية، وتقديم قرض لاسرائيل بمبلغ ٧٠ مليون دولار[٦]. وفي العام نفسه انعقد في باريس اجتماع تأسيسي لغرفة تجارية مشتركة بين اسرائيل ودول السوق. وقد جاء في البند الرابع الملحق باتفاقية تأسيس الغرفة التجارية المشتركة «ان يقوم الطرفان على تطوير البنية الصناعية في اسرائيل وتعزيز التعاون الصناعي وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الطرفين وتشجيع القطاع الزراعي في دول السوق الاوروبية واسرائيل على الاستثمارات في المجالات المهمة المشتركة»[٧]. ويذكر بهذا الصدد ان هناك غرفة تجارية مشتركة بين اسرائيل ودول السوق كل على حده.

وفي عام ١٩٨٧ وقعت اسرائيل مع دول السوق الاوروبية على مجموعة من البروتوكولات التجارية، الّا ان هذه الاتفاقيات لم تحظ بمصادقة البرلمان الاوروبي لدول السوق الّا في اوائل عام ١٩٨٨، وذلك بعد ان رضخت اسرائيل لطلب دول السوق والمتعلق بالسماح للمنتجين في الضفة والقطاع من تصدير منتوجاتهم الى دول السوق بشكل مستقل وان تحمل هذه المنتوجات علامة المنشأ الفلسطينية. وتجدر الاشارة هنا الى ان خسارة الاقتصاد الاسرائيلي جراء تأخير مصادقة البرلمان الاوروبي على الاتفاقية المذكورة قد بلغت حوالي ٤٠ مليون دولار[٨].

تطـور حجم التبادل التجاري بين اسرائيل ودول السوق:

على الرغم من ابرام العديد من الاتفاقيات التجارية بين اسرائيل ودول السوق الاوروبية والتي نالت بموجبها اسرائيل تخفيضات جمركية كبيرة على صادراتها الى دول السوق، وبشكل خاص على صادراتها الزراعية، الا انه يلاحظ ان ميزان التجارة بين الطرفين قد عانى من خلل كبير وتذبذبات في غير صالح اسرائيل. ويعود السبب في ذلك الى الازمات الحادة التي عانى منها الاقتصاد الاسرائيلي حتى الآن، والتي ادت الى رفـع نسبـة التضخم، وبـالتالي تخفيض قيمة العملة الاسرائيلية مقابل العملات الاوروبية الاخـرى، مما ادى الى انخفاض في نسبة الارباح الصافية الاسرائيلية. من جهة اخرى، فإن البعد الجغـرافي لاسرائيل عن دول السوق، وما لذلك من علاقة بارتفاع تكاليف الشحن والتبريد والتخزين وغيرها، وبالتالي في رفع اسعار السلع الاسرائيلية، قد ادى الى حرمان البضائع الاسرائيلية من امكانية المنـافسـة مع السلع الاوروبية، اضافة الى ذلك، فإن عدم توفر المصادر المالية الكافية في اسرائيل، وارتفـاع اجرة الايدي العاملة وقلتها، وضيق مساحة الاراضي الزراعية، قد ادى الى اضعاف القدرة الانتاجية الاسرائيلية مقارنة مع السوق، وبالتالي الى عدم قدرتها على التحكم بقانون العرض والطلب.

لهذه الاسباب وغيرها مجتمعة، يلاحظ بان الميزان التجاري الاسرائيلي مع دول السوق قد عانى من عجز دائم لغير صالح اسرائيل، ازداد من سنة الى اخرى رغم كافة المحاولات الاسرائيلية الرامية الى تحسينه، وهذا ما يمكن ملاحظته من جداول (١، ٢، ٣).

جدول رقم (١)

الصادرات والواردات الاسرائيلية بملايين الدولارات

البيان	الواردات									
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الاجمالي العام	١,٤٦٢,٠	٤,١٧٢,٦	٧,٩٩٤,٧	٧,٩٩٢,٦	٨,١١٦,١	٨,٦٦٣,٢	٨,٤١١,٤	٨,٣١٩,٦	٩,٦٤٤,٨	…٩١٦,٤
اوروبا ـ الاجمالي	٨٧٤,١	٢,١٣١,٢	٣,٦٧٩,٣	٣,٦٥٩,٠	٣,٨٥٤,١	٤,٤٧٨,٥	٤,٣١٣,٧	٤,٥٢٦,٨	٦,٠٣٤,٥	…٦٣٩,٩
السوق الاوروبية ـ الاجمالي	٦٩٦,١	١,٧٥٧,١	٢,٧٤٥,٧	٢,٨١٨,٧	٢,٩٩٩,١	٣,٤٧٤,٥	٣,٤٧٠,٩	٣,٧٣٨,٦	٤,٩٤٣,٩	…٣٤٦,٤
ايطاليا	٧٦,٢	٢٠٥,٩	٣١٤,٦	٣٩٣,٢	٤٤١,٩	٤٧١,٣	٤٠٣,٣	٤١١,٠	٥٥٩,٨	٧٥٥,٢
ايرلندا	١,٢	١٣,٠	١٠,٨	١٠,٧	١٠,٢	١٢,٣	١٤,٢	١٦,٢	٢١,٩	٥٠,٧
بلجيكا ولكسمبورغ	٦٢,٨	١٥٩,٢	٤٠٤,٢	٣١٩,٨	٣٦٧,٥	٥٨٢,٨	٧٧٢,٧	٩٩١,٠	١,٢٥٨,٤	…٦٩٥,٦
المانيا الغربية	١٧٤,٩	٤٥٧,٥	٧٨٨,٦	٤٨١,٢	٨٩٥,٢	١,٠٤٠,٤	٩٤٤,١	٨٩٨,٣	١,٢١٣,٥	…٥٣٩,١
الدنمارك	٩,٠	١٨,١	٢٧,١	٣٣,٢	٣٣,٧	٤١,٩	٣٧,١	٣٦,٤	٤٨,٧	٦٠,٠
هولندا	٧١,٨	١٨٢,١	١٨٤,٧	٢٥٣,٣	٢٤٨,٣	٢٣٣,٩	٢٦٠,٤	٢٢١,٠	٣٠١,٧	٣٨١,٢
بريطانيا	٢٢٧,٧	٥٦٠,٧	٦٦٩,٤	٦٠٣,٨	٦١٨,٨	٦٦٧,٣	٦٩٨,٢	٧٥٣,٩	٩٨٥,٠	…١١٧,٥
فرنسا	٦١,٤	١٥٥,٠	٢٧٠,٢	٣٤٠,٧	٣٦٤,٧	٤٠٦,١	٣٢٢,٢	٣٠٣,٢	٣٨٥,٦	٥٤٥,٩
اليونان *	٤,٤	٥,٦	٢١,١	٢٢,٨	١٨,٨	١٨,٥	١٨,٧	١٦,٦	٢٤,٨	٤٨,١
البرتغال *	٣,٤	٩,٩	١٥,٤	١٣,٤	١٤,٧	١٣,٩	١٤,٩	١٣,٩	١٨,٨	٢٧,٣
اسبانيا *	٣,٣	٠,٦	٣٩,٦	٢٦,٢	٣٠,٢	ـ	صفر	٧٧,١	١٢٥,٧	١٢٥,٨

من الجداول يتضح ان الميزان التجاري الاسرائيلي مع دول السوق الاوروبية يتصف بما يلي:

أولا: وجود عجز تجاري دائم لغير صالح اسرائيل، ازداد حجمه من سنة الى اخرى، حيث شكل عام ١٩٨٠ النهـاية الصغرى لهذا العجز، في حين شكل عام ١٩٨٧ النهاية العظمى. وقد ارتفع العجز التجـاري لغير صالح اسرائيل من ٣٧٣,٥ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى ٣,٦٠٠,٧ مليون دولار عام ١٩٨٧، اي بارتفاع نسبي قدره ٨٦٤٪.

ثانيا: على الرغم من وجود العجز التجاري الدائم لغير صالح اسرائيل، الا ان هناك ارتفاعاً في القيمة المطلقة والنسبية لحجم الواردات والصادرات الاسرائيلية من والى دول السوق. فقد ارتفعت القيمة المطلقة للواردات الاسرائيلية خلال اعوام ٧٠ ـ ١٩٨٧ بحوالي ٥,٦٥٠,٣ مليون دولار، اي بزيادة نسبية قدرها ٨١٢٪، في حين ارتفعت القيمة المطلقة للصادرات الاسرائيلية خلال نفس الفترة بحوالي ٢,٤٢٣,١ مليون دولار، اي بزيادة نسبية قدرها ٧٥١٪.

ثالثا: ارتفاع القيمة النسبية للواردات الاسرائيلية من دول السوق الى اجمالي الواردات الاسرائيلية من اوروبا والى اجمالي الواردات الاسرائيلية من كافة دول العالم، حيث ارتفعت القيمة النسبية للواردات الاسرائيلية من دول السوق الى اجمالي الواردات الاسرائيلية من اوروبا من ٧٩,٦٪ الى ٨٣٪ خلال اعوام ٧٠ ـ ١٩٨٧، وارتفعت القيمة النسبية للواردات الاسرائيلية من دول السوق الى اجمالي الواردات الاسرائيلية من كافة اقطار العالم خلال نفس الفترة من ٤٧,٦٪ الى ٥٣,٢٪. وهذا الاستنتاج يعزز ما سبق وذكرناه من أن دول السوق تشكل المنفذ الرئيسي للتجارة الاسرائيلية. وفي الوقت الذي ارتفعت فيه

تابع جدول رقم (١)

الصادرات والواردات الاسرائيلية بملايين الدولارات

البيان	الصادرات									
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الاجمالي العام	٧٧٨,٧	١,٩٤٠,٧	٥,٥٣٧,٥	٥,٦٧٠,١	٥,٢٨١,٥	٥,١٠٧,٩	٥,٨٠٣,٧	٦,٢٦٠,٤	٧,١٥٤,٣	٨,٤٧٥,٤
اوروبا ـ الاجمالي	٤٢٢,٧	١,٠١٠,٩	٢,٨٩١,٨	٢,٥١٤,٤	٢,٢٢٧,٣	٢,٢٢٢,١	٢,٣٥٥,٦	٢,٣٢٦,٩	٢,٥٩٩,٤	٣,١٩١,١
السوق الاوروبية ـ الاجمالي	٣٢٢,٦	٧٥٣,٣	٢,٢٨٢,٠	١,٩٢٢,٣	١,٧٥١,٢	١,٧٥٤,٣	١,٨٩٠,٣	١,٩٧٧,٦	٢,١٩٤,٩	٢,٧٤٥,٧
ايطاليا	١٤,٨	٥٦,٦	٢٨٤,٨	٢١٧,٢	٢٠٢,٣	١٩٤,٥	٢١٢,٠	٢٤٩,١	٢٥١,٧	٣٠٦,٩
ايرلندا	٠,٨	٥,٠	١٩,٤	١٧,٢	١٦,٥	١٢,٨	١٤,٠	١٣,٥	١٦,٢	١٣,٩
بلجيكا ولكسمبورغ	٣٨,٤	٨٠,٢	٢٣٨,٢	٢٠٦,٩	٢٣٢,٢	٢٥١,٢	٢٣١,٠	٢٣٥,٤	٢٦٥,٥	٢٧٨,٢
المانيا الغربية	٦٦,٨	١٦٠,٥	٥٤٨,٦	٤١٣,٧	٣٦٦,٩	٣٥٥,٧	٣٦٠,١	٣٢٩,٤	٣٧٣,٤	٤٧٣,٦
الدنمارك	٤,٤	١٢,٠	٢٤,٣	٢٤,٠	١٨,٠	١٤,٩	١٧,٩	١٩,٦	٢٣,٨	٢٥,٥
هولندا	٤٥,٤	١٢٩,٢	٢٤٧,٧	٢١٢,٣	١٩٩,٤	٢٣١,٥	٢٥٧,٦	٢٧٦,١	٣٠٩,٢	٣٨٤,٩
بريطانيا	٨١,٤	١٦٩,٣	٤٦٥,٥	٤٧٢,٨	٤١٧,٠	٤١١,٣	٤٨١,٥	٤٧٧,٠	٥١٣,٣	٦٥٦,٦
فرنسا	٣٩,٧	١١٢,١	٢٩٩,٧	٣٠١,٣	٢٥٨,٦	٢٤٨,٧	٢٣٦,٦	٢٦٢,٥	٣١٣,١	٣٩٠,٦
اليونان *	١٩,٦	٢٨,٤	٥٥,٧	٥٦,٩	٤٠,٣	٣٣,٧	٧٩,٦	٥٣,٠	٤٤,٦	٩٦,٧
البرتغال *	١,٢	١٤,٠	٦١,٤	٦١,٤	٥٨,١	٦٣,٦	٦٦,٠	٣٢,١	٢٨,٣	١٩,٥
اسبانيا *	١٠,١	١٥,٥	٣٦,٧	٣٠,٤	٢٨,٦	٢٧,٠	٢٩,٥	٢٩,٩	٥٥,٨	٩٩,٣

جدول رقم (٢)

تطور حجم التبادل التجاري بين اسرائيل ودول السوق الاوروبية بملايين الدولارات*

السنة	الواردات	الصادرات	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
١٩٧٠	٦٩٦,١	٣٢٢,٦	١,٠١٨,٧	٣٧٣,٥
١٩٧٥	١,٧٥٧,١	٧٥٣,٣	٢٥١٠,٤	١,٠٠٣,٨
١٩٨٠	٢,٧٤٥,٧	٢,٢٨٢,٠	٥,٥٦٧,٧	٤٦٣,٧
١٩٨١	٢,٨١٨,٧	١,٩٢٢,٣	٤,٧٤١,٠	٨٩٦,٤
١٩٨٢	٢,٩٩٩,١	١,٧٥١,٢	٤,٧٥٠,٣	١,٢٤٧,٩
١٩٨٣	٣,٤٧٤,٥	١,٧٥٤,٣	٥,٢٢٨,٨	١,٧٢٠,٢
١٩٨٤	٣,٤٧٠,٩	١,٨٩٠,٣	٥,٣٦١,٢	١,٥٨٠,٦
١٩٨٥	٣,٧٣٨,٦	١,٩٧٧,٦	٥,٧١٦,٢	١٧٦,١
١٩٨٦	٤,٩٤٣,٩	٢,١٩٤,٩	٧,١٣٨,٨	٢٧٤,٩
١٩٨٧	٦,٣٤٦,٤	٢,٧٤٥,٧	٩,٠٩٢,١	٣,٦٠٠,٧

★ الجدول مستخرج من الجدول رقم (١)

جدول رقم (٣)/أ

الصادرات الزراعية والصناعية الاسرائيلي بملايين الدولارات

البيان	اجمالي الصادرات الصناعية والزراعية								
	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الاجمالي العام	٤,٥٥٢,٧	٥,٥٤٠,٠	٥,٦٦٤,٢	٥,٢٨١,٥	٥,١٠٧,٩	٥,٨٠٣,٧	٦,٢٥٦,٤	٧,١٥٤,٣	٨,٤٧٢,٤
السوق الاوروبية ـ الاجمالي	١,٧٠٩,٣	٢,١٢١,١	١,٩٣٣,٧	١,٧٥١,٢	١,٧٥٤,٣	١,٨٩٠,٣	١,٩١٥,٦	٢,١٩٤,٩	٢,٧٤٥,٧
ايطاليا	١٩٥,٢	٢٨٥,١	٢١٥,٠	٢٠٢,٣	١٩٤,٥	٢١٢,٠	٢٤٩,١	٢٥١,٧	٣٠٦,٩
ايرلندا	١٥,٧	١٩,٤	١٧,٢	١٦,٥	١٢,٨	١٤,٠	١٣,٥	١٦,٢	١٣,٩
بلجيكا ولكسمبورغ	٢١٨,٦	٢٣٦,٥	٢٠٣,٩	٢٣٢,٢	٢٥١,٢	٢٣١,٠	٢٣٥,٤	٢٦٥,٢	٢٧٨,٢
المانيا الغربية	٤١٨,٧	٥٤١,٩	٤٠٠,٩	٣٦٦,٩	٣٥٥,٧	٣٦٠,١	٣٢٩,٤	٣٧٣,٤	٤٧٣,٦
الدانمارك	٢٦,٢	٢٧,٠	٢١,٦	١٨,٠	١٤,٩	١٧,٩	١٩,٦	٢٣,٨	٢٥,٥
هولندا	١٩٣,٥	٢٤٦,١	٢١٠,٥	١٩٩,٤	٢٣١,٧	٢٥٧,٦	٢٧٦,١	٣٠٩,٢	٣٨٤,٩
بريطانيا	٣٩٤,٥	٤٦٥,٨	٤٥٨,٨	٤١٧,٠	٤١١,٣	٤٨١,٥	٤٧٧,٠	٥١٣,٣	٦٥٦,٦
فرنسا	٢٤٦,٩	٢٩٩,٣	٣٥٠,٤	٢٥٨,٦	٢٤٨,٧	٢٣٦,٦	٢٦٢,٥	٣١٣,١	٣٩٠,٦
اليونان	٤٧,٦	٥٥,٦	٥٥,٤	٤٠,٣	٣٣,٧	٧٩,٦	٥٣,٠	٤٤,٦	٩٦,٧
البرتغال	٣٣,٠	٢٤,٠	٦١,٤	٥٨,١	٦٣,٦	٦٦,٠	٣٢,١	٢٨,٣	١٩,٥
اسبانيا	٦٩,٧	٤٥,٦	٣٠,٤	٢٨,٦	٤٢,٦	٦٦,٣	٢٩,٩	٥٥,٨	٩٩,٣

جدول رقم (٣) / ب

اجمالي الصادرات الزراعية

١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
٥٥٥,٦	٥٥٨,٢	٦٠٠,٤	٥٥٣,٠	٥٠٣,٧	٥٢٩,٨	٤٦٨,٥	٥٦٠,٣	٦١٣,٤
٣٦٩,٤	٣٥٤,٧	٣٩٥,٦	٣٤٧,٠	٣٠٧,٣	٣٢٥,١	٣٣٠,٠	٤٣٢,١	٤٦٢,٦
٣١,٨	٣٢,٤	٣٤,٠	٣٣,٣	٢٨,٩	٣٣,٧	٣٣,٤	٤٦,١	٤٤,٦
٠,١	صفر	صفر	٠,٩	٠,٣	صفر	صفر	صفر	صفر
٢٢,١	١١,٦	١٣,٢	١٤,٦	١٧,٠	١٥,٧	١٢,٥	١٣,١	١٦,٥
١٠٧,٤	٩٦,١	٨٣,٨	٨٤,٠	٧٢,٦	٦٦,٤	٧٢,٩	٩١,٨	١١١,٤
١٠,٢	٨,١	٦,٠	٦,٥	٥,٢	٥,٦	٦,٠	٩,٠	٩,٨
٤٤,٦	٥٤,٠	٥٧,٧	٥١,٩	٤٥,١	٣٧,٥	٤٨,٤	٥٨,٧	٧٥,٠
٧٨,٦	٦٧,٤	٧٤,٣	٧٦,١	٦٢,٩	٥٨,٠	٦٧,٧	٧٩,٩	٨٧,١
٧٤,٦	٨٥,١	١٠٦,٨	٦٤,٧	٦٠,٦	٥٨,٣	٦٥,٦	٨٢,٦	٨٦,٤
٩,٩	١٤,٣	١٠,٨	١٥,٠	١٤,٧	٤٩,٩	٢٣,٥	١٢,٤	٨,٧
٢٧,٥	١٩,٦	٥٤,٢	١٧,٧	٥٤.٩	٥٨,٨	٢٧,٧	٢٣,٨	١٢,٠
٧,٥	٠,٣	٤,١	٤,٦	٠,٧	١,٣	٣,٦	١٤,٧	١١,١

منها حمضيات

١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
٢٥٤,٦	٢٣٣,٦	٢٤٧,٥	١٨٥,٦	١٦٢,٧	١١٧,٥	١٧٢,١	١٧٤,٣	٢٠٤,٨
١٦٢,٠	١٤٤,٩	١٦٠,٢	١١٤,٠	٩٧,٩	٦٨,٩	١١٦,٦	١١٤,٦	١٤٤,٩
٧,٥	٧,٠	٨,٢	٧,٧	٧,٥	٥,١	٩,٣	١١,٤	١٣,٢
-	-	-	-	-	-	-	-	-
٧,٦	٥,٥	٨,٤	٥,٧	٦,٣	٦,٧	٥,٣	٥,٢	٧,٤
٥٣,٧	٥١,١	٥٠,١	٣٥,٤	٢٦,٨	٢١,٥	٢٨,٢	٣٢,٣	٣٨,٢
٥,٤	٤,٦	٤,٣	٣,٤	٢,٩	٢,٥	٣,٠	٤,٢	٤,٨
١٢,٩	١٤,٢	١٥,٦	١٠,٣	١١,٤	٢,٧	١٤,٧	١٠,٤	١٢,٠
٥٢,٥	٤٣,٧	٥٢,٨	٣٤,٨	٢٨,٣	٢٠,١	-	٣٥,٨	٤٠,٣
٢٢,٤	١٨,٨	٢٠,٨	١٦,٧	١٤,٧	١٠,٣	٢٠,٧	١٥,٣	٢٧,٩
-	-	-	-	-	-	-	-	١,١
-	١٨,٩	-	-	-	-	-	-	-
-	٠,١	-	-	٠,١	٠,٨	-	-	-

جدول رقم (٣)/ ج

اجمالي الصادرات الصناعية

١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
٣,٩٩٧,١	٤,٩٨١,٨	٥,٠٦٣,٨	٤,٧٢٨,٥	٤,٦٠٤,٢	٥,٢٧٣,٩	٥,٧٨٧,٩	٦,٥٩٤,٠	٧,٨٦٢,٠
١,٣٣٩,٩	١,٧٦٦,٤	١,٥٣٨,١	١,٤٠٤,٢	١,٤٤٧,٠	١,٥٦٥,٢	١,٥٨٥,٦	١,٧٦٢,٨	٢,٢٨٣,١
١٦٣,٤	٢٥٢,٧	١٨١,٠	١٦٩,٠	١٦٥,٦	١٧٨,٣	٢١٥,٧	٢٠٥,٦	٢٦٢,٣
١٥,٦	١٩,٤	١٧,٢	١٥,٦	١٢,٥	١٤,٠	١٣,٥	١٦,٢	١٣,٩
١٩٦,٥	٢٢٤,٩	١٩٠,٧	٢١٧,٦	٢٣٤,٢	٢١٥,٣	٢٢٢,٩	٢٥٢,٤	٢٦١,٧
٣١١,٣	٤٤٥,٨	٣١٧,١	٢٨٢,٩	٢٨٣,١	٢٩٣,٧	٢٥٦,٥	٢٨١,٦	٣٦٢,٢
١٦,٠	١٨,٩	١٥,٦	١١,٥	٩,٧	١٢,٣	١٣,٦	١٤,٨	١٥,٧
١٤٨,٩	١٩٢,١	١٥٢,٨	١٤٧,٥	١٨٦,٤	٢٢٠,١	٢٢٧,٧	٢٥٠,٥	٣٠٩,٩
٣١٥,٩	٣٩٨,٤	٣٨٤,٥	٣٤٠,٩	٣٤٨,٤	٤٢٣,٥	٤٠٩,٣	٤٣٣,٤	٥٦٩,٥
١٧٢,٣	٢١٤,٢	٢٤٣,٦	١٩٣,٩	١٨٨,١	١٧٨,٣	١٩٦,٩	٢٣٠,٥	٣٠٤,٢
٣٧,٧	٤١,٣	٣٥,٦	٢٥,٣	١٩,٠	٢٩,٧	٢٩,٥	٣٢,٢	٨٨,٠
٥,٥	١١,٧	٧,٢	٥,٦	٨,٧	٨,٢	٤,٤	٤,٥	٧,٥
٦٢,٢	٢٦,٥	٢٦,٣	٢٤,٠	١٨,٩	٢٣,٩	٢٦,٣	٤١,١	٨٨,٢

القيمة النسبية للصادرات الاسرائيلية الى دول السوق الى اجمالي الصادرات الاسرائيلية الى اوروبا، انخفضت القيمة النسبية للصادرات الاسرائيلية الى دول السوق الى اجمالي الصادرات الاسرائيلية الى دول العالم. وهذا يرجع حسب اعتقادنا ليس فقط الى حرص اسرائيل على توسيع شبكة علاقاتها التجارية مع دول العالم، بل والى محاولة اسرائيل تنويع مصادر شبكتها التجارية من اجل الحيلولة دون الوقوع تحت ضغوط سياسية او اقتصادية معينة. ومع ذلك فقد تأثرت اسرائيل بشكل أو بآخر بالضغوط السياسية في علاقاتها التجارية مع دول السوق، وهذا ما سنلحظه لاحقاً. من جداول (١، ٢، ٣) يتضح ارتفاع القيمة النسبية للصادرات الاسرائيلية الى دول السوق الى اجمالي الصادرات الاسرائيلية الى اوروبا من ٧٦,٣٪ عام ١٩٧٠ الى ٨٦٪ عام ١٩٨٧، وانخفاض القيمة النسبية للصادرات الاسرائيلية الى دول السوق الى اجمالي الصادرات الى كافة اقطار العالم من ٤١,٤٪ الى ٣٢,٤٪ خلال الفترة الزمنية نفسها.

رابعا: تحتل بريطانيا والمانيا الغربية وهولندا الثقل الاساسي في ميزان التجارة الخارجية الاسرائيلي مع دول السوق، حيث شكل حجم التبادل التجاري الاسرائيلي مع هذه الدول الثلاث عام ١٩٨٧ ٤٨٪ من اجمالي الواردات الاسرائيلية، وحوالي ٥٥,٢٪ من اجمالي الصادرات الاسرائيلية الى دول السوق. فقد احتلت المانيا الغربية المركز الاول في الواردات الاسرائيلية، واحتلت بريطانيا المركز الاول في الصادرات الاسرائيلية. من ناحية ثانية، يتضح من الجداول نفسها ان اليونان وهولندا تعتبران

الدولتان الوحيدتان من دول السوق اللتان يميل فيهما ميزان التجارة لصالح اسرائيل، وذلك عام ١٩٨٧. حيث بلغ فائض الميزان التجاري الاسرائيلي مع اليونان ٤٨,٦ مليون دولار ومع هولندا ٣,٧ مليون دولار.

خامسا: انخفاض في قيمة الصادرات الزراعية الى اجمالي الصادرات الزراعية والصناعية الاسرائيلية الى دول السوق من ٢١,٦٪ عام ١٩٧٩ الى ١٦,٨٪ عام ١٩٨٧، وانخفاض قيمة صادرات الحمضيات الى اجمالي الصادرات الزراعية الى دول السوق خلال الفترة الزمنية نفسها من ٤٣,٨٪ الى ٣١,٣٪. وقد الحق انخفاض نسبة الصادرات الزراعيةالاسرائيلية الى دول السوق خسارات فادحة بالاقتصاد الاسرائيلي، خاصة وان الصادرات الزراعية الاسرائيلية تمثل حوالي ٧٥٪ من اجمالي الصادرات الزراعية والصناعية الاسرائيلية الى كافة دول العالم، ناهيك على ان الصادرات الزراعية الاسرائيلية تساهم بحوالي ١٠٪ من اجمالي الدخل الصافي الاسرائيلي من العملات الصعبة[١١].

انضمام بعض الدول الى السوق الاوروبية واثره على اسرائيل:

سبق واوضحنا ان دول السوق تمثل المنفذ الرئيسي للتجارة الخارجية الاسرائيلية، وكما حرصت اسرائيل على بناء علاقات تجارية مع دول السوق منذ تأسيسها عام ١٩٥٨، فقد حرصت أيضاً على عدم انضمام اي عضو جديد الى دول السوق، خاصة اذا كان هذا العضو يشكل منافساً قوياً لاسرائيل على الصعيد الزراعي، وما لذلك من آثار وخيمة على الاقتصاد الاسرائيلي. اضافة الى ذلك، فإن اسرائيل ليست عضواً في دول السوق، وبالتالي فإن انضمام اي عضو جديد الى دول السوق سيعني تمتعه بكافة الواجبات والحقوق التي تنص عليها قوانين السوق، مما يحرم السلع الاسرائيلية من عدد من الامتيازات التي حصلت عليها عن طريق توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية مع دول السوق.

لقد اثار الطلب الذي تقدمت به اليونان والبرتغال بشكل عام، واسبانيا بشكل خاص، للانضمام الى دول السوق، حفيظة ومخاوف اسرائيل، لكون اسبانيا تعتبر دولة زراعية من الدرجة الاولى، ويشكل دخولها في السوق الاوروبية ضربة موجعة للاقتصاد الاسرائيلي عامة وللصادرات الزراعية الاسرائيلية لدول السوق على وجه الخصوص. وترجع المخاوف الاسرائيلية هذه الى العوامل التالية:

اولا: القرب الجغرافي لاسبانيا من دول السوق، مما يتيح لها تصدير منتجاتها طازجة، بحيث تكون أكثر قبولاً لدى المستهلك من مثيلاتها الاسرائيلية التي غالباً ما تصل على شكل منتجات محفوظة او معلبة. اضافة الى ذلك، فإن القرب الجغرافي لاسبانيا من دول السوق يخفض الى حد كبير من مصاريف الشحن، ويؤدي بالتالي الى خفض مصاريف الانتاج ومن ثم الاسعار، في حين ان تصدير السلع الاسرائيلية الى دول السوق يكلف مصاريف نقل باهظة مع مثيلاتها الاسبانية بشكل خاص، مما يؤدي الى ارتفاع اسعارها وانخفاض قدرتها على المنافسة نتيجة لذلك، حيث تشير المعطيات الاحصائية الى ان ثمن الكيلوغرام الواحد من البندورة الاسرائيلية في المانيا الغربية قد بلغ عام ١٩٨٣ ٦,٩٨ مارك، في حين بلغ ثم الكيلوغرام الواحد من البندورة الاسبانية ٤,٩٨ مارك، والبندورة المغربية ٢,٩٨ مارك[١٢].

ثانيا: وفرة الايدي العاملة الرخيصة والمصادر المائية واتساع رقعة الاراضي المزروعة والقابلة للزراعة ادى الى تفوق القدرة الانتاجية الزراعية لاسبانيا. حيث تنتج اسبانيا ما معدله ٢ مليون طن من البندورة سنوياً وتزرع حوالي ٣ ملايين هكتار مقابل عشرات الالاف من الهكتارات تزرعها اسرائيل. ومن جانب اخر، فقد اقرت الحكومة الاسبانية عشية انضمام اسبانيا الى دول السوق عام ١٩٨٦ برنامجاً زراعياً يقضي بتوسيع رقعة الاراضي الزراعية بحوالي ٩ الاف هكتار سنوياً[١٣].

ثالثا: نتيجة التشابه في المنتجات الزراعية الاسرائيلية والاسبانية وتفوق القدرة الانتاجية لاسبانيا على اسرائيل، قدرت المصادر الاحصائية بان خسارة الاقتصاد الاسرائيلي من جراء ذلك تبلغ حوالي ٢١٠٠ مليون دولار سنويا[١٤].

الصراع العربي ـ الاسرائيلي وانعكاساته على علاقة اسرائيل مع دول السوق:

مما لا شك فيه ان اسرائيل قد حققت العديد من المكاسب السياسية، ناهيك عن الاقتصادية، في علاقتها مع دول السوق الاوروبية، مثل التوقيع على اقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع اسبانيا عام ١٩٨٦ في لاهاي، كثمن لدخول اسبانيا الى السوق الاوروبية، الّا ان هذه العلاقة شابتها العديد من الثغرات والمحطات الساخنة، وذلك على ضوء المد والجزر الذي صاحب الصراع العربي ـ الاسرائيلي. حيث حاولت دول السوق الاوروبية باستمرار بناء علاقة متوازنة مع الدول العربية واسرائيل في آن واحد، وذلك لما تمثله الدول العربية من سوق مستهلك للسلع التي تنتجها دول السوق وسوق مصدر للمواد الخام التي تحتاجها السوق.

ان الحديث عن علاقة اسرائيل مع دول السوق الاوروبية ومعرفة مدى انعكاسات الصراع العربي ـ الاسرائيلي على هذه العلاقة يمكن ان يتم من خلال مرحلتين رئيسيتين ـ مرحلة ما قبل الانتفاضة ومرحلة الانتفاضة.

مرحلة ما قبل الانتفاضة:

تميزت هذه المرحلة من العلاقات الاسرائيلية مع دول السوق بتأثير المصالح الاقتصادية لدول السوق في المنطقة العربية على قراراتها السياسية. ولهذا، فقد جاءت غالبية القرارات التي صدرت عن دول السوق خلال هذه المرحلة دون المستوى المطلوب وغير متلائمة مع ضخامة المصالح الاقتصادية لدول السوق في الدول العربية. ولعل الاوضاع السياسية التي سادت المنطقة العربية خلال هذه المرحلة، واختلال ميزان القوى في الصراع العربي ـ الاسرائيلي بشكل واضح لصالح اسرائيل، كان السبب الرئيسي في ترجيح سقف القرارات السياسية والاقتصادية لدول السوق لصالح اسرائيل.

يعتبر البيان الشهير باسم «بيان البندقية»، الذي وقعت عليه الدول السبع الاعضاء بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٠، من اهم القرارات السياسية التي اتخذتها دول السوق، حيث اشار البيان المذكور الى ضرورة حل القضية الفلسطينية على اعتبارها قضية شعب وليست قضية لاجئين، وذلك بناء على قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨، كما اكد على الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي الفلسطينية المحتلة عام

١٩٦٧.

من جانب آخر، وضعت مرحلة ما قبل الانتفاضة في العلاقات الاسرائيلية مع دول السوق حجر الاساس لبداية مرحلة جديدة في العلاقة بين دول السوق من جهة والضفة والقطاع من جهة اخرى. حيث اقترحت دول السوق خلال هذه المرحلة ان تتمتع اسرائيل والاردن والضفة والقطاع بوضع متميز وعلى قدم المساواة في علاقاتها مع دول السوق. وكانت دول السوق قد اقدمت خلال هذه المرحلة على الغاء الاجتماع الذي كان مقرراً مع اسرائيل للتباحث في اداء الاتفاقيات التجارية بين الطرفين، وذلك كاحتجاج على الغارة الاسرائيلية على مقرات منظمة التحرير في تونس. وكانت دول السوق قد اتخذت ايضاً موقفاً معارضاً وشاجباً للغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وطالبت في بيان لها بضرورة الانسحاب الاسرائيلي من لبنان.

مرحلة الانتفاضة:

جاءت الانتفاضة الجماهيرية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وما حققته من انجازات عظيمة، لتدفع دول السوق الى اتخاذ العديد من القرارات السياسية الهامة لصالح القضية الفلسطينية. ويمكن ايجاز اهم القرارات السياسية التي صدرت عن دول السوق خلال هذه المرحلة على النحو التالي:

★ رفض البرلمان الاوروبي المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات التجارية مع اسرائيل احتجاجاً على سياسة اسرائيل القمعية ضد الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، وعلى رفض اسرائيل طلب دول السوق بالسماح لمنتجي الضفة والقطاع بتصدير منتجاتهم الى دول السوق بشكل مستقل وبشهادة منشأ فلسطينية. ويذكر أن اسرائيل قد اضطرت مؤخراً الى القبول بشرط دول السوق المذكور اعلاه مقابل ان يصادق البرلمان الاوروبي على البروتوكولات التجارية التي سبق وان وقعتها اسرائيل مع دول السوق في عام ١٩٨٧.

★ ترحيب معظم دول السوق بالقرارات التاريخية التي اتخذتها دورة المجلس الوطني الاخير في الجزائر. وكان ترحيب دول السوق بقرارات المجلس الوطني الاخير، واللقاءات العديدة التي تمت بين دول السوق وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، خاصة اللقاءات التي عقدها وفد وزراء خارجية دول السوق مع المنظمة، قد اثار خلافات حادة بين اسرائيل وتلك الدول، حيث اتهمت اسرائيل على لسان رئيس وزرائها اسحق شامير دول السوق بتحيزها لصالح م.ت.ف وجعلت قراراتها الاقتصادية تتأثر بافكارها السياسية التي وصفها شامير بانها افكار سياسية متعاطفة مع جانب واحد[١٥].

★ دعوة فرنسا، احد اعضاء السوق، لرئيس دولة فلسطين لزيارتها. وقد شكلت هذه الدعوة انجازاً سياسياً عظيماً للمنظمة كونها ستشكل بداية للقاءات اخرى مع بقية دول السوق الاوروبية، خاصة وان مواقف بريطانيا واليونان واسبانيا الاخيرة تصب في هذا الاتجاه.

★ مطالبة دول السوق في بيانها الصادر يوم ١٩٨٨/٦/٢٨ بعقد مؤتمر دولي فعال لحل القضية الفلسطينية[١٦]، وكانت دول السوق قد صوتت يوم ١٩٨٨/٣/١٠ لصالح قرار يدين عمليات الاعتقال

والابعاد والتعذيب التي تمارسها اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع[١٧].

العلاقات التجارية للضفة والقطاع مع دول السوق الاوروبية:

في ظل سياسة الالحاق الاقتصادي التي تمارسها اسرائيل تجاه الضفة والقطاع، والعراقيل التي تضعها امام تسويق المنتجات الفلسطينية، أصبحت العلاقات التجارية للضفة والقطاع مع دول السوق الاوروبية تكتسب أهمية متزايدة. وكما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي، فإن العلاقة التجارية بين دول السوق والضفة والقطاع لها آثار ايجابية على الاقتصاد الفلسطيني، وفي الوقت نفسه ستكون لهذه العلاقة آثار سلبية على الاقتصاد الفلسطيني اذا ما اسيء استخدامها. وتتلخص هذه الآثار على النحو التالي:

الآثار الايجابية:

اولا: سوف تؤدي العلاقات التجارية للضفة والقطاع مع دول السوق الى توسيع رقعة الاراضي الزراعية والى الاهتمام بالقطاع الزراعي اكثر من اي وقت مضى، حتى يستطيع الاقتصاد الفلسطيني الوفاء بالتزاماته وعقوده التجارية مع دول السوق.

ثانيا: توسيع العلاقات التجارية للضفة والقطاع مع دول السوق ستؤدي الى خفض العجز في الميزان التجاري للأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال رفع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الاجمالي عن طريق زيادة الصادرات وعلاقة ذلك بسلة العملات الصعبة.

ثالثا: ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الاجمالي القومي وخفض العجز في الميزان التجاري للضفة والقطاع سيرفع من مستوى دخل المزارع الفلسطيني بشكل خاص والمستهلك الفلسطيني بشكل عام.

رابعا: الاهتمام بالقطاع الزراعي من اجل توسيع رقعة الاراضي الزراعية ورفع انتاجية القطاع الزراعي سيتطلب تحديث الوسائل التكنيكية المستخدمة في الزراعة ورفع مستوى المزارعين عن طريق زيارة وتكثيف الدورات الزراعية وزيادة المعاهد الزراعية وغيرها.

خامساً: العلاقات التجارية للضفة والقطاع مع دول السوق سوف تعرقل، او على الاقل، سوف تخفف من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي من خلال فتح السوق الاوروبية امام السلع الفلسطينية والتخلص من احتكار السوق الاسرائيلية للسلع الفلسطينية، مما سيعزز استقلالية الاقتصاد الفلسطيني.

الآثار السلبية:

اولا: زيادة الانتاج الفلسطيني من اجل تلبية احتياجات التصدير الفلسطيني والاتفاقيات المعقودة، يجب ان لا يكون على حساب حرمان السوق المحلي من احتياجاته من هذه المنتجات، مما سيؤثر على نسبة الاستهلاك المحلي.

ثانيا: ارتفاع واردات السوق من الضفة والقطاع سيؤدي الى ارتفاع اسعارالمنتجات الفلسطينية،

خاصة اذا لم يتم الفصل بين اسعار المنتجات المعدة للتصدير وللاستهلاك المحلي في آن واحد، مما سيحرم فئات واسعة من السكان من امكانية شراء هذه المنتجات، خاصة ذوي الدخل المحدود.

ثالثا: تلبية الالتزامات التجارية للضفة والقطاع مع دول السوق الاوروبية على حساب حرمان السوق المحلية من احتياجاتها الضرورية سيرفع من نسبة الواردات من السوق الاسرائيلية، وهو ما يتنافى مع أهمية العلاقات التجارية مع دول السوق والتحرر من التبعية للاقتصاد الاسرائيلي.

من المعروف بان العلاقات التجارية للضفة والقطاع مع دول السوق الاوروبية كانت تتم في الماضي عبر شركة التصدير الاسرائيلية «اجريسكو». وعلى الرغم من ان حجم صادرات الاراضي الفلسطينية المحتلة الى دول السوق الاوروبية ماضياً وحاضراً لم يتجاوز ١٪ من اجمالي الصادرات (حيث بلغ حجم صادرات الضفة والقطاع الى دول السوق الاوروبية خلال النصف الاول من عام ١٩٨٧ عبر شركة اجريسكو حوالي ٢٥٠ طن فقط)[١٨]، الآ ان ما يهمنا هنا هو تتبع تطور حجم الصادرات الفلسطينية الى دول السوق في اعقاب موافقة اسرائيل للمنتجين الفلسطينيين على تصدير منتجاتهم بصورة مستقلة.

يستدل من المعطيات الاحصائية المتوفرة بأن حجم الصادرات الفلسطينية الى دول السوق خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٧ قد بلغ ٤٢٠ طن، منها ١٢٠ طن حمضيات من قطاع غزة[١٩] و ٣٠٠ طن منتجات زراعية متنوعة من الضفة[٢٠]. واذا قارنا حجم الصادرات الفلسطينية خلال النصف الاول من عام ١٩٨٧، اي عندما كانت العلاقات التجارية الفلسطينية مع دول السوق تتم عبر شركة اجريسكو الاسرائيلية، مع حجم الصادرات خلال النصف الثاني من العام نفسه، اي بعد قرار «استقلالية» التسويق الفلسطيني، يتضح لنا بان حجم الصادرات الفلسطينية خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٧ قد ارتفع الى حوالي الضعف تقريباً. وبالنسب المئوية، فإن هذا يعني زيادة بنسبة ٦٨٪[٢١]. وهذا سيكون له بالتأكيد العديد من الآثار الايجابية على الاقتصاد الفلسطيني، والتي اشرنا اليها سابقاً.

وبما ان السلطات الاسرائيلية قد وافقت مرغمة على السماح بتسويق المنتجات الفلسطينية الى دول السوق بصورة مستقلة، فقد عملت وما زالت تعمل على اعاقة هذه العملية بكافة السبل والوسائل المتاحة، مما أدى الى الحاق خسائر فادحة بالاقتصاد الفلسطيني. حيث تشير المصادر الاحصائية الى ان خسائر صادرات قطاع غزة الى دول السوق قد بلغت حتى الآن ٣٢٠ الف دولار[٢٢]. وتعود اسباب هذه الخسائر الفادحة الى العديد من الاسباب، أهمها:

اولا: عدم توفر الوسائل الضرورية لعمليات الشحن والتعبئة والتغليف.

ثانيا: قلة الخبرات الفنية والادارية في عمليات الشحن والتخزين والتبريد وما شابه ذلك.

ثالثا: العراقيل المتعددة التي تضعها اسرائيل امام الصادرات الفلسطينية، حيث تقوم السلطات الاسرائيلية بتفتيش ما يعادل ٢٥٪ من الشحنة، مما يلحق اضراراً كبيرة في تغليف وتعبئة البضائع وتأخير الشحن عن المواعيد المقررة وما ينتج عن ذلك من زيادة في مصاريف الشحن من تبريد وتخزين

ودفع تعويضات وغيرها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، قامت السلطات الاسرائيلية من خلال اجراءات التفتيش وتأخير مواعيد ابحار السفن بتأخير شحنة حمضيات الى دول السوق كان من المفترض ان تصل الى الاسواق الاوروبية عشية أعياد الميلاد، مما كان له الأثر الكبير على عملية تسويقها، وما نتج عن ذلك من خسائر كالتعويضات التي دفعت للتجار المتعاقدين على شراء هذه الشحنة لعدم وصولها في الموعد المحدد، والخسائر التي نجمت عن فارق الاسعار قبل وبعد عطلة اعياد الميلاد، اضافة الى الخسائر التي نجمت عن زيادة في مصاريف التخزين، وتلك التي نجمت عن تلف جزء من الشحنة.. وما الى ذلك.

مما تقدم يتضح بأن الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ومن واقع الاهمية القصوى التي تتمتع بها ألصادرات الفلسطينية الى دول السوق، معني بتوفير مصانع للتعبئة والتغليف، وبتوفير الخبرات الفنية والادارية الضرورية لعمليات الشحن وتوابعها من اجل التقليل قدر الامكان من الخسائر، خاصة في ظل بقاء العراقيل الاسرائيلية، بل واحتمال زيادتها، حتى لا تتحول العملية الى مجرد تصدير من اجل التصدير وما يلحقه ذلك من خسائر كبيرة على السوق المحلية والقطاع الزراعي الفلسطيني بشكل عام.

العلاقات التجارية للأراضي الفلسطينية المحتلة مع دول العالم:

سبق واشرنا الى اهمية توسيع وتعميق العلاقات التجارية الفلسطينية مع دول السوق، خاصة وان الاحصاءات المتوفرة تشير الى ارتفاع متزايد في القيمة النسبية والمطلقة للصادرات والواردات الفلسطينية.

من المعطيات الاحصائية الواردة في جدول رقم (٤) يمكن الوصول الى الاستنتاجات التالية:

اولا: ارتفاع في القيمة المطلقة والنسبية لصادرات وواردات الضفة والقطاع الاجمالية، حيث ارتفعت قيمة الواردات الاجمالية للضفة والقطاع خلال اعوام ٧٩ ـ ١٩٨٦ حوالي ٢٩٦,٠ مليون دولار اي بنسبة ٥١,٣٪، وارتفع اجمالي الصادرات خلال نفس الفترة الزمنية حوالي ١٢٤,٩ مليون دولار، اي بنسبة ٦٤,٢٪.

ثانيا: على الرغم من الارتفاع النسبي والمطلق في قيمة صادرات وواردات الضفة والقطاع، الا ان السوق الاسرائيلية ما زالت تحتفظ بالنصيب الاكبر منها. حيث ارتفع نصيب السوق الاسرائيلية من اجمالي واردات الضفة والقطاع من ٨٧,٢٪ عام ١٩٧٩ الى ٨٩,٤٪ عام ١٩٨٦، في حين ارتفع نصيب السوق الاردنية من ٠,٩٪ الى ١,٢٪، وانخفض نصيب اسواق الدول الاخرى، ومن ضمنها السوق الاوروبية، من ١٢٪ الى ٩,٣٪ خلال الفترة الزمنية نفسها. وهذا يدل على مدى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي، وتحكم هذا الاخير وسيطرته على الاسواق الداخلية والخارجية.

اما بالنسبة للصادرات، فقد ارتفعت حصة السوق الاسرائيلية منها من ٦٣,٥٪ عام ١٩٧٩ الى ٧٣,٢٪ عام ١٩٨٦، وانخفض نصيب السوق الاردنية منها خلال الفترة الزمنية نفسها من ٣٢,٨٪ الى ٢٥,٥٪، ونصيب الاسواق الاخرى من ٣,٧٪ الى ١,٣٪.

جدول رقم (٤)

واردات وصادرات الضفة والقطاع حسب الاسواق بملايين الدولارات

البيان	الضفة الغربية							قطاع غزة						
	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الواردات														
اجمالي الواردات	٣٥٥,٩	٤١٠,٧	٤٣٦,٠	٤٣٢,١	٤٠٦,٨	٣٨٦,٥	٤٩٧,٨	٢٢٠,٦	٢٧٠,٢	٣١٣,١	٣١٠,٦	٢٧٩,٤	٢٨١,٤	٣٧٤,٧
من اسرائيل ـ الاجمالي	٣٠٥,٤	٣٥٦,٦	٣٨٦,٠	٣٧٩,٢	٣٦٣,١	٣٣٩,٥	٤٣٦,٨	١٩٧,١	٢٤٠,٤	٢٨٥,٣	٢٨٢,٤	٢٥٦,٨	٢٥٨,٥	٣٤٣,٦
ـ منتجات زراعية	٤٦,٣	٥٨,٥	٥٧,٤	٤٥,٦	٦٢,٧	٥٤,١	٦٩,٧	٢٦,٨	٣١,٩	٣٣,٨	٣١,٤	٣٥,٥	٣٣,٧	٤٤,٧
ـ منتجات صناعية	٢٥٩,١	٢٩٨,١	٣٢٨,٦	٣٣٣,٦	٣٠٠,٤	٢٨٥,٤	٣٨٧,١	١٧٠,٢	٢٠٨,٥	٢٥١,٥	٢٥١,٠	٢٢١,٣	٢٢٤,٨	٢٩٨,٨
من الاردن ـ الاجمالي	٥,٠	٥,٥	٧,٥	٩,٢	٨,٢	٨,٧	١٠,٩	-	-	-	-	-	-	-
ـ منتجات زراعية	٠,٤	٠,٥	٠,٢	٠,٤	٠,١	٠,٣	٠,٢	-	-	-	-	-	-	-
ـ منتجات صناعية	٤,٦	٤,٩	٧,٣	٨,٧	٨,١	٨,٤	١٠,٧	-	-	-	-	-	-	-
من الدول الاخرى ـ الاجمالي	٤٥,٥	٤٨,٦	٤٢,٥	٤٣,٧	٣٥,٥	٣٨,٣	٥٠,١	٢٣,٥	٢٩,٨	٢٧,٨	٢٨,٣	٢٢,٦	٢٢,٩	٣١,٢
ـ منتجات زراعية	٣,٦	٣,٢	٢,٧	٥,٥	٤,٤	٦,٥	٧,١	٢,٨	٢,٨	٢,٧	٥,٥	٦,٣	٧,٥	٨,٥
ـ منتجات صناعية	٤١,٩	٤٥,٤	٣٩,٨	٣٨,٢	٣١,١	٣١,٨	٤٣,٠	٢٠,٧	٢٧,١	٢٥,٥	٢٢,٨	١٦,٣	١٥,٤	٢٢,٧
الصادرات														
اجمالي الصادرات	١٤٩,٢	١٩٢,٣	٢٠٩,٦	٢٠٧,٦	١٨٤,٥	١٦٦,٤	٢٣٩,٣	١٢٠,٩	١٥٣,٣	١٨٩,٣	١٨١,٥	١١٤,٩	١١٦,٩	١٥٥,٧
الى اسرائيل ـ الاجمالي	٩٠,٠	١١١,٢	١٣١,٠	١١١,٧	٩٩,٩	٩٦,١	١٥٦,٠	٨١,٦	١١٦,٧	١٥٦,٧	١٤٧,٩	٩٥,٨	٩٦,١	١٣٣,١
ـ منتجات زراعية	١٨,٤	٢٧,١	٢٢,٥	١٧,٤	١٥,٥	١٤,٩	١٦,٧	١٨,٣	٢٣,٥	٢٢,٧	١٦,٥	٨,٤	١٠,١	١٣,٩
ـ منتجات صناعية	٧١,٦	٨٤,٠	١٠٨,٥	٩٤,٣	٨٤,٤	٨١,٢	١٣٩,٣	٦٣,٣	٩٣,١	١٣٤,٠	١٣١,٤	٨٧,٤	٨٦,٠	١١٩,٢
الى الاردن ـ الاجمالي	٥٨,١	٧٩,٠	٧٧,١	٩٥,٠	٨٣,٥	٦٩,٣	٨١,٨	٣٠,٥	٢٧,١	٢٥,٦	٢٨,٤	١٤,٩	١٦,١	١٨,٨
ـ منتجات زراعية	٢٠,٦	٢١,١	٢٤,٦	٣١,٨	٣٣,٥	٣٢,٥	٢٣,٨	٣٠,٥	٢٧,١	٢٥,٥	٢٨,٤	١٤,٩	١٦,١	١٨,٨
ـ منتجات صناعية	٣٧,٥	٥٨,٤	٥٢,٥	٦٣,٢	٥٠,٠	٣٦,٨	٥٨,٠	-	٠,٠٢	٠,١	صفر	-	-	-
الى الدول الاخرى ـ الاجمالي	١,٠	١,٦	١,٥	٠,٩	١,١	١,٠	١,٥	٨,٩	٩,٤	٧,٠	٥,٢	٤,٢	٤,٧	٣,٨
ـ منتجات زراعية	-	-	-	-	-	-	-	٨,٩	٩,٤	٧,٠	٥,٢	٤,٢	٤,٧	٣,٨
ـ منتجات صناعية	١,٠	١,٦	١,٥	٠,٩	١,١	١,٠	١,٥	-	-	-	-	-	-	-

ثالثا: ارتفعت الواردات الزراعية للضفة والقطاع الى اجمالي الواردات من ٩.٢٪ الى ١٤,٩٪ خلال اعوام ٧٩ ـ ١٩٨٦، في الوقت الذي انخفضت فيه الصادرات الزراعية الى اجمالي الصادرات لنفس الفترة الزمنية من ٣٥,٨٪ الى ١٩,٥٪. وتعود اسباب ارتفاع الواردات الزراعية وانخفاض صادراتها الى سياسة الالحاق الاقتصادي التدميرية التي ادت الى حرمان القطاع الزراعي الفلسطيني من مقوماته الاساسية من ارض ومياه، وفرض انماط انتاجية محددة عليه، مما ادى الى زيادة في انتاج بعض السلع الزراعية على حساب نقص خطير في السلع الزراعية الاخرى.

وتشير الاحصاءات الى ان انتاج الضفة الغربية من القمح، على الرغم من الزيادة التي طرأت عليه، لم يكن قادرا على تلبية الزيادة في نسبة الاستهلاك، فقد ارتفعت واردات الضفة من القمح من اسرائيل من ٦٨,٧٨٠ طن عام ١٩٨٢ الى ٨٤ الف طن عام ١٩٨٦[٢٤] وارتفعت واردات القمح الى القطاع من اسرائيل من ٥٩,٠٨ الف طن عام ١٩٨١ الى ٦٥,٤٥ الف طن عام ١٩٨٦. وارتفعت واردات الحمضيات الى القطاع من اسرائيل من ٥,٤ الف طن عام ١٩٨١ الى ٧ الاف طن عام ١٩٨٤[٢٥].

من جانب آخر، فقد ادى التشابه في الانتاج الزراعي في الضفة والقطاع، مع توحد اسواق تصديره الرئيسية ـ الاردن واسرائيل، وفي ظل سياسة الالحاق الاقتصادي الاسرائيلية آنفة الذكر، الى تقليص كبير في حجم الصادرات الزراعية، خاصة من الفواكه والخضار. فقد انخفض نصيب السوق الاسرائيلية من صادرات الضفة من الخضار من ٧٨٪ عام ١٩٨١ الى ٣٤٪ عام ١٩٨٦، وانخفض نصيب الاسواق الاخرى من خضار الضفة باستثناء السوق الاردنية من ١٪ الى صفر خلال الفترة الزمنية نفسها. وانخفض نصيب السوق الاسرائيلية والاسواق الاخرى (باستثناء السوق الاردنية) من صادرات الضفة من الفواكه من ٣٠٪ عام ١٩٨١ الى ١٦٪ عام ١٩٨٦، في حين لم يرتفع نصيب السوق الاردنية من صادرات فواكه الضفة خلال الفترة نفسها سوى حوالي ١٤٪، حيث ارتفع من ٧٠٪ الى ٨٤٪ فقط[٢٦].

رابعا: ان انخفاض حجم الصادرات الاجمالية للضفة والقطاع الى الاسواق الاخرى (باستثناء السوقين الاسرائيلية والاردنية)، يؤكد على اهمية ماسبق واشرنا اليه من تعميق العلاقات التجارية مع دول السوق الاوروبية، حيث يتضح من الجدول (٤) بان قيمة الصادرات الفلسطينية الى بقية الاسواق قد انخفضت من ٩,٩ مليون دولار عام ١٩٧٩ الى ٥,٣ مليون دولار عام ١٩٨٦. اي بانخفاض نسبي معدله حوالي ٤٦,٥٪.

الهوامش:

(١) مجلة **الارض**، عدد ٤، ١٩٨٧، ص ٢٤.
(٢) المصدر السابق، ص ٢٤.
(٣) جريدة **الاتحاد** الظبيانية ٢/٩/١٩٨٧.
(٤) مجلة **الارض**، عدد ٤، ١٩٨٧، ص ٢٤.
(٥) جريدة **هآرتس** الاسرائيلية ٣٠/٨/١٩٨٥.

(٦) جريدة **البوست** الاسرائيلية ١٤/١١/١٩٨٦.
(٧) جريدة **الاتحاد** الظبيانية ٢/٩/١٩٨٧.
(٨) جريدة **البوست** الاسرائيلية ١٣/١٠/١٩٨٨.
(٩) **الكتاب الاحصائي السنوي الاسرائيلي** لاعوام ٨٣، ١٩٨٨،٨٥.
(١٠) **الكتاب الاحصائي السنوي الاسرائيلي** لاعوام ٨٠ ـ١٩٨٧.
(١١) جريدة **البوست** الاسرائيلية ١٤/١١/١٩٨٦.
(١٢) جريدة **احرونوت** الاسرائيلية ١٣/٣/١٩٨٤.
(١٣) مجلة **الارض**، عدد ٤، ١٩٨٧، ص ٢٧.
(١٤) المصدر السابق، ص ٢٤.
(١٥) جريدة **البيان** الخليجية ١٥/١/١٩٨٩.
(١٦) مجلة **البيادر السياسي** ٩/٧/١٩٨٨. ص ٣٠.
(١٧) المصدر السابق ١٩/٣/١٩٨٨. ص ٢٠.
(١٨) جريدة **القدس** المقدسية ٧/١٠/١٩٨٧.
(١٩) جريدة **البوست** الاسرائيلية ٦/٣/١٩٨٩.
(٢٠) جريدة **القدس** المقدسية ١٦/١٢/١٩٨٨.
(٢١) مجلة **البيادر السياسي** ١٥/١٠/١٩٨٨. ص٣٩.
(٢٢) جريدة **الاتحاد** الحيفاوية ٢/٢/١٩٨٩.
(٢٣) **الكتاب الاحصائي السنوي الاسرائيلي** لاعوام ٨٠ ـ ١٩٨٣. **والنشرة الاحصائية الربعية الاسرائيلية** لعام ١٩٨٧.
(٢٤) مجلة **البيادر السياسي**، ١٣/٨/١٩٨٨، ص ٣٩.
(٢٥) المصدر السابق ٢٠/٨/١٩٨٨. ص ٣٣ ـ ٣٤.
(٢٦) المصدر السابق ١٥/١٠/١٩٨٨. ص ٤٠ ـ ٤١.

أوضاع التجارة في فلسطين قبل عام ١٩٤٨

د. ابراهيم الجندي

تجارة فلسطين في أواخر العهد العثماني:

عرفت فلسطين منذ القدم «بأرض كنعان»، نسبة الى الكنعانيين العرب الذين وفدوا اليها من شبه الجزيرة العربية وأشادوا فيها حضارة زاهرة، ما تزال آثارهم في المدن الفلسطينية حتى الآن، شواهد تدل عليهم[1].

ومن الناحية الجغرافية، تعد فلسطين امتداداً طبيعياً لبلاد الشام ـ سورية الكبرى، حيث لا توجد موانـع طبيعية تفصلها عن بقية الاقاليم السورية، ولهذا لم تشكل فلسطين في يوم من الايام، وحدة اقليمية قائمة بذاتها بالمفهوم الجغرافي، بل كان تاريخها امتداداً لتاريخ بلاد الشام، وخلال الفتوحات الاسلامية أرسل المسلمون خمسة أجناد لبلاد الشام، كان من ضمنها جند عرف بجند فلسطين[2].

وابان الحكم العثماني لبلاد الشام، كانت فلسطين تابعة ادارياً لولاية دمشق، وكانت تتكون من ثلاثة ألوية هي القدس ـ نابلس ـ عكا[3]، واستمر هذا التقسيم قائما حتى عام ١٨٧٤، حيث استقل لواء القدس وانفصل عن ولاية دمشق، وشكل متصرفية مستقلة ضمت جنوب فلسطين، عرفت باسم متصرفية القدس المستقلة، تبعت مباشرة لوزارة الداخلية العثمانية في الاستانة. وأما لواء نابلس وعكا اللذان كانا يشكلان شمال فلسطين، فقد الحق بولاية بيروت، وذلك بعد اعادة تنظيم ولاية دمشق عام ١٨٨٣[4].

تمتاز فلسطين بموقعها الجيواستراتيجي بين بلدان آسيا وافريقيا، فهي تطل على البحر المتوسط من جهة، وعلى البحر الاحمر من جهة اخرى، وقد أكسبها هذا الموقع أهمية تجارية خاصة، حيث كانت معبـراً للتجارة قديماً وحديثاً. فعبر أراضيها كانت تمر أشهر الطرق التجارية القديمة، وهو الطريق المعروف باسم طريق البحر، وكان يبدأ من دمشق ويستمر في مسيرته حتى يعبر نهر الاردن، من المكان المعروف باسم جسر بنات يعقوب، ويتابع سيره هناك في محاذاة مرج ابن عامر، بالقرب من اللجون، حيث تقع قرية عيون التجار، وهي عبارة عن سوق كبيرة وهامة تمر عبرها القوافل التجارية الكبيرة ، وبعد

خروجه منها يخترق الجبال في محاذاة الشاطىء ماراً باللد والرملة ليواصل سيره الى مصر.

والى جانب الطريق المشار اليه آنفاً، كان هناك طريق آخر قديم يخرج من دمشق أيضاً ويعبر نهر الاردن من جنـوب بحيرة طبريا، عند جسر المجامع، ومحاذياً في مسيرته لبيسان وجنين باتجاه نابلس والقدس والخليل[5].

وأما منطقة بير السبع الواقعة في جنوب فلسطين، فقد كانت ملتقى الطرق التجارية الهامة، منها طريق سيناء والجزيرة العربية، وعبر هذا الطريق كانت تنتقل التجارة بين غزة ومدينة البتراء حاضرة الانباط آنذاك، والذي كانت من خلاله تمر القوافل التجارية المحملة بالتوابل والعاج والبخور القادمة من الخليج العربي او من جنوب الجزيرة العربية متجهة الى مصر وسواحل البحر المتوسط، حيث تقع الثغور الفلسطينية، كغزة وغيرها من المدن الساحلية، حيث تتولى البواخر بعد ذلك نقلها الى البلدان الاوروبية.

لقـد كانت فلسـطين منفـذاً لتجارة الدول العربية البعيدة عن البحر المتوسط، كالاردن والعراق والسعودية، حيث تفتقر هذه الدول الى منافذ على البحر المتوسط. وقد ازداد موقع فلسطين أهمية بعد حفر قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية، ذلك الشريان الحيوي الذي ربط الشرق بالغرب.

لقد ظهرت أهمية فلسطين التجارية منذ أيام حروب الفرنجة، حيث أقام تجار مدينة بيزا الايطالية في مدينة يافا، وحصل تجار من مدينة البندقية الايطالية ايضاً على قطعة أرض من القدس استخدموها كسوق يعرضون فيه تجارتهم. كما عرف التجار الفرنسيون فلسطين منذ أيام الحروب الصليبية أيضاً، فقـد اشتـرى نفر منهم قطعة من ارض عسقلان، اقاموا عليها سوقا كبيرا لهم، وكانت سفن التجار الفـرنسيين ترسو مرتين في العام على السواحل السورية، وكانت تحمل معها منتجات اوروبا، وتعود محملة بمنتجات الشرق. وقد لعبت عكا ايام حروب الفرنجة دورا بارزا في التجارة بين الشرق والغرب، كما ازدهرت تجارة سوريا مع مصر ابان حروب الفرنجة، وكان الطريق الموصل بينهما يمر عبر حيفا بعد اجتيازه طبريا، مما زاد من أهمية الاخيرة وأسهم في نموها، كما كان قسم من البضائع يأتي الى بلاد الشام عبر عكا ويافا والقدس[7].

وقد تمتعت بلاد الشام، ومن ضمنها فلسطين خلال الحكم العثماني الاول (ما قبل عام ١٨٤٠)، بانتعاش اقتصادي كبير، حيث غدت مركزاً لتجارة الترانزيت بين الشرق والغرب، مما كان له أثر كبير في تنشيط التجارة الداخلية فيها، حيث تمركز التجار الاجانب بأعداد كبيرة في مدن حلب وطرابلس الشام وصيدا وعكا، وذلك للعمل في التجارة، اذ كانت ترد اليها القوافل التجارية القادمة من ديار بكر والموصل وبغداد والبصرة، الاولى تحمل منتجات ايران وغيرها من الاصبغة الحيوانية والنباتية علاوة على منتجات دياربكر والموصل. وكانت تفد اليها القوافل الاخرى، حاملة معها منتجات اليمن والهند، كالبن والتوابل والاصبغـة، وكـانت هذه المنتجـات تبـاع للتجار الاجانب في حلب الذين كانوا يحملونها بدورهم الى الاسكنـدرونة أو اللاذقية لترسل بعد ذلك الى أوروبا بحراً، كما استفاد من ذلك التجار السوريون لكـونهم كانـوا يمارسون دورهم كوسطاء للتجار، كما انتفع عربان بادية الشام من حمايتهم للقوافل وتزويدها بالجمال والحرس والادلاء، كما صدّرت البلاد السورية عبر الحركة التجارية بعض فائض

انتاجها من القطن والحرير والحبوب والمنسوجات الحريرية والقطنية والتبغ.

وقد طرأت تغيرات جوهرية على احوال سورية الاقتصادية خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر، وابان القرن التاسع عشر، حيث برزت دمشق كمنافس تجاري لحلب وانتزعت منها الزعامة التجارية والصناعية، كما نما ميناءا عكا وبيروت لينافسا مينائي طرابلس الشام والاسكندرونه[٨].

وفي أواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر أخذت الدولة العثمانية بالاهتمام في تنظيم العلاقات التجارية مع الدول الاجنبية، فأصدرت القانون التجاري عام ١٨٥٨، وقد نص هذا القانون على تشكيل المحاكم التجارية واتبعته بقانون التجارة البحرية عام ١٨٦٩، ونظام اعفاء القناصل ووكلائهم من الرسوم الجمركية[٩].

وقد أدت هذه القوانين الى تنشيط الحركة التجارية في متصرفية القدس، حيث زادت حركتي الاستيراد والتصدير عبر ميناء يافا الذي كان يعد الميناء الرئيسي للقدس وقتذاك، مما أدى الى زيادة ايرادات الدولة العثمانية مع الدول الاوروبية. وقد كانت الدولة العثمانية تتقاضى رسوما جمركية من التجار الفرنسيين بنسبة ٥٪ من قيمة البضائع المستوردة، وأما نسبة الرسوم التي كانت تجبيها الدولة العثمانية من التجار البريطانيين، فقد كانت أقل من أمثالهم الفرنسيين، حيث أنها لم تزد عن ٣٪[١٠].

ومما تجدر الاشارة اليه أن الدولة العثمانية قد بذلت عدة محاولات من أجل زيادة الضريبة الجمركية، الا أنها كانت تصطدم باستمرار برفض الدول الاوروبية. وقد تمكنت في أواخر عام ١٩٠٧ من زيادة الضريبة الجمركية الى ١١٪ من قيمة البضائع الواردة الى ممتلكاتها، ثم عادت وزادتها الى ١٥٪ عام ١٩١٥، وكانت بريطانيا من أشد المعارضين لتلك الزيادة، بحجة أن ثلث تجارة الدولة العثمانية الخارجية كانت ترد من بريطانيا. وفي هذا المجال، لا بد من ان نشير الى أن تجارة بريطانيا مع الدولة العثمانية، لم تكن بيد الافراد وانما كانت تحتكرها شركة «الليفانت» التي تأسست عام ١٥١٨. كما كانت غرفة تجارة مرسيليا تحتكر التجارة بين فرنسا والدولة العثمانية، وكان للالمان تجارة نشطة ضمن الممتلكات العثمانية، وخصوصا مع فلسطين، حيث أسس بعض المموّلين الألمان البنك الالماني الفلسطيني. وافتتحوا له عدة فروع في معظم المدن الفلسطينية، وكان ذلك على أثر زيادة حجم التجارة بين ألمانيا من جهة وسوريا ومن ضمنها فلسطين من جهة أخرى[١١].

ومجمل القول، أن تجارة فلسطين الخارجية إبان العهد العثماني كانت مزدهرة نتيجة لموقعها الجغرافي المتوسط، على ملتقى الطرق التجارية للعالم القديم من جهة، ولتوافد السياح والحجاج على اماكنها المقدسة من جهة اخرى، وقد اعتمدت فلسطين في صادراتها اعتمادا شبه كلي على المنتجات الزراعية، وخاصة الحمضيات، التي احتلت النصيب الأكبر من الصادرات الفلسطينية وقتذاك.

وقد بلغ حجم صادرات فلسطين من الحمضيات في الفترة ما بين ١٨٨٥ ـ ١٩١٣ نحو ١٠,٦٥٥,٠٧١ صندوقاً، كان نصيب بريطانيا منها نحو ٣,٥٠٠,٠٠٠ صندوقا، الى ما نسبته ٣٢,٨٥٪ من اجمالي الكمية المصدرة وقتذاك. وقد استوردت بريطانيا من فلسطين خلال الفترة الممتدة ما بين

١٩٠٦ ـ ١٩٠٣ ما يربو عن ١٣٦٠٠ طنا من الشعير بلغ ثمنها آنذاك نحو ٤٤٠,٢٠٠ جنيهاً استرلينياً[١٥] كما بلغت قيمة ما صدّرته فلسطين من الحنطة الى سورية ومصر، خلال الفترة ما بين ١٨٤١ ـ ١٨٥١، نحو ١,٤٤٤,٠٠٠ فرنكاً[١٣] وبلغت قيمة زيت الزيتون الذي صدّرته فلسطين الى كل من سوريا ومصر في الفترة نفسها نحو ٣,٧٧٦,٥٠٠ فرنكا[١٤].

كانت تجارة فلسطين الخارجية، تمر عبر موانئها الرئيسية، يافا، حيفا، وعكا، واختص كل ميناء منها، بمميزات خاصة، فميناء يافا مثلا، كان محطة لنزول الحجاج والسياح القادمين من البحر لزيارة الاماكن المقدسة، وذلك لارتباطها بالقدس بسكة حديد، وكان يصدر عبرها اللوز والمسابح والمواد الخزفية والهدايا التذكارية الدينية المصنعة في القدس وبيت لحم، ويستورد عبرها المواد الغذائية كالدقيق والارز والبن والخشب لاستخدامه في البناء وصناعة صناديق البرتقال والفحم الحجري.

وأما ميناء غزة فقد كان ميناء فلسطين الرئيسي، لتصدير الشعير الفلسطيني للخارج، وخاصة الى بريطانيا، حيث اعتادت مصانع البيرة في ليفربول شراء كميات ضخمة من الشعير الغزاوي لاستخدامه في صناعة البيرة، كما صدر عبر ميناء غزة أيضاً البطيخ الفلسطيني الى مصر.

واشتهرت حيفا كميناء تجاري، خاصة بعد افتتاح الخط الحديدي الحجازي، وربطها بدرعا السورية بواسطة هذا الخط، وذلك لاستيراد ما يحتاجه هذا الخط من مستلزمات عبر ميناء حيفا، وأهم الحاصلات الزراعية التي كانت تصدر من ميناء حيفا: الحنطة، الفاصوليا، السمسم، العدس، الذرة، زيت الزيتون، والصابون.

وتوضح الجداول التالية حركتي الاستيراد والتصدير عبر موانيء فلسطين الرئيسية سالفة الذكر[١٥].

جدول رقم (١)

اهم الصادرات الفلسطينية عبر ميناء حيفا في الفترة ما بين ١٨٧٢ ـ ١٨٨٠

السنة	قمح ـ كيل	شعير ـ كيل	ذرة ـ كيل	سمسم ـ اقة	زيت زيتون ـ اقة
١٨٧٢	٨٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	١٥٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
١٨٧٣	٤٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	ـ	٠٥٠٠,٠٠٠	ـ
١٨٧٤	٨٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	١٠٠٠,٠٠٠	٠٥٠,٠٠٠
١٨٧٥	١٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠,٠٠٠	٠٣٠,٠٠٠
١٨٧٦	١٠٠,٠٠٠	٠٢٥,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٠٥٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
١٨٧٧	٠٨٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٠٢٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
١٨٧٨	٢٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	ـ	ـ	ـ
١٨٧٩	٠٨١,٣٢٠	ـ	ـ	ـ	ـ
١٨٨٠	٤٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠	١٥٠,٠٠٠	١٥٠٠,٠٠٠	ـ

جدول رقم (٢)

اهم الصادرات الفلسطينية عبر ميناء عكا ما بين ١٨٧٢ ـ ١٨٨٠

السنة	قمح ـ كيل	شعير ـ كيل	ذرة ـ كيل	سمسم ـ اقة	زيت زيتون ـ اقة
١٨٧٢	١٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠,٠٠٠	١٠٠٠,٠٠٠
١٨٧٣	٠٠٤٠,٠٠٠	٠٥٠,٠٠٠	ـ	٠٥٠٠,٠٠٠	ـ
١٨٧٤	٢٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠,٠٠٠	٠٣٠٠,٠٠٠
١٨٧٥	٣٥٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٢٥٠٠,٠٠٠	٣٠٠٠,٠٠٠	٠٦٠٠,٠٠٠
١٨٧٦	١٥٠٠,٠٠٠	ـ	٠٠٢٠,٠٠٠	٠٤٠٠,٠٠٠	٠٢٠٠,٠٠٠
١٨٧٧	٠٥٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٠٤٠٠,٠٠٠	٠٣٠٠,٠٠٠	٠٢٠٠,٠٠٠
١٨٧٨	١٧٥٠,٠٠٠	ـ	ـ	ـ	ـ
١٨٧٩	٠٢١١,٢١٩	ـ	٠٤,٧٨٠	ـ	٤٠,٣٠٧
١٨٨٠	٢٦٠,٠٠٠	٠٨٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٠٨٠٠,٠٠٠	ـ

جدول رقم (٣)

اهم الصادرات الفلسطينية عبر ميناء يافا في الفترة ما بين ١٨٥٧ ـ ١٨٨٢

السنة	قمح ـ كيل	شعير ـ كيل	ذرة ـ كيل	سمسم ـ اقة	زيت زيتون ـ اقة	صابون ـ اقة	برتقال ـ صندوق	صوف ـ اقة	قطن ـ اقة
١٨٥٧	٤٥,٤٥٥	٢٤٥,٠١١	٣٩,٣٩٢	٥٠٣,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	١٠٠٠,٠٠٠	٦٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	ـ
١٨٥٨	١٨,٠٠٠	١٤٣,٤١٤	١٦٦,٧١٢	٨٢٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٠٨٠٠,٠٠٠	٣٠٠٠,٠٠٠	٠٤,٠٠٠	ـ
١٨٥٩	٣٠,٠٠٠	٠٣٠,٠٠٠	٠٢٥,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٠٥٠٠,٠٠٠	٦٠٠٠,٠٠٠	ـ	ـ
١٨٦٠		ـ	ـ	١٠٠٠,٠٠٠	٢٠٤٠,٠٠٠	٠٠٥٠,٠٠٠	٥٠٠٠,٠٠٠	٥,٥٠٠	٢٠,٠٠٠
١٨٦٢	٠٧٩,٩٢٨	١٧٧,٦٦١	٥٧,٨١٠	١٨٥٦,٠٧٨	١٦٧٣,٦٩٦	١٠٠,٠٠٠	٨٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
١٨٦٣	١٧٦,٦١٤	١٩٢,١٣٩	١١٣,٧٥٠	٢٨٩٣,٤٤٩	٠٣٠٠,٠٥٠	٠٧٠,٠٠٠	٨٣٠٠,٠٠٠	٣٨,١٥٧	١٩٠,٠٠٠
١٨٧٣	٣١٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	٠٢٥,٠٠٠	٣٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٢٧٧٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٠٤٠,٠٠٠
١٨٧٤	٢١٢,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١١٥,٠٠٠	٢٠٠٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	١٠٠٠,٠٠٠	٢٥٥٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
١٨٧٥	٤٤٨,٠٠٠	٢٨٨,٠٠٠	٠٧٠,٠٠٠	٢٨٠٠,٠٠٠	١٠٠٠,٠٠٠	١٣٠٠,٠٠٠	١٠٢٠٠,٠٠٠	٠٥٠,٠٠٠	٠٥,٠٠٠
١٨٧٦	٤٣٠,٠٠٠	٠٢٥,٠٠٠	٠٨٠,٠٠٠	٢٣٥٠,٤٠٠	٣٥٠٠,٠٠٠	٠٢٦٤,٠٠٠	١٤٠٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	ـ
١٨٧٧	ـ	ـ	٠١٦,٠٠٠	١٨٧٠,٠٠٠	١٠٠٠,٠٠٠	٠٢٢٠,٠٠٠	١٤٢٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	ـ
١٨٧٩	ـ	ـ	ـ	١١٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠,٠٠٠	١٣٥٠,٠٠٠	٢٦٢٥٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	ـ
١٨٨٠	١٨٩,٥٠٠	١٠٠,٥٠٠	٢٥٣,٠٠٠	١٧٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	١٤٥٠,٠٠٠	٠٠١٤٥,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠	ـ
١٨٨١	٤٤٠,٠٠٠	٢٥٥,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	١٤٢٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	٨٥٠,٠٠٠	٠٠١٧٠,٥٠٠	١٣٥,٠٠٠	ـ
١٨٨٢	٤٨٢,٩٠٥	٠١٨,٢٧٠	١٤٣,٣٠٢	٢٢٩٢,٨٤٤	٤٠٦,١١٥	١١٢٤,٠٠٠	١١٦,٣٥٠	١٢٩,٠٠٠	ـ

جدول رقم (٤)

مقارنة بين تجارة فلسطين بشكل عام وتجارة المهاجرين الصهاينة ١٩٢٢ ـ ١٩٣٨

السنة	التجارة العامة		تجارة المستوطنين الصهاينة منها	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
١٩٢٢	٥,٧٢٦,٢٤١	١,٣٨٨,٥٥٥	٥,٦٨١,١٣٢	١,٣٥٣,٣٦٨
١٩٢٩	٧,١٦٦,٥٩٣	١,٦٥٨,٢٦٤	٧,١٦٦,٥٩٣	١,٦٥٤,٢٦٤
١٩٣٠	٦,٩٨٥,٢٨٥	١,٨٩٦,٠٩٥	٦,٩٨٥,٢٨٥	١,٨٩٦,٠٩٥
١٩٣١	٥,٩٤٠,٠٠٠	١,٥٧٢,٠٦١	٥,٩٤٠,٠٠٠	١,٥٧٢,٠٦١
١٩٣٢	٧,٧٦٨,٩٢٠	٢,٣٨١,٤٩١	٧,٧٦٨,٩٢٠	٢,٣٨١,٤٩١
١٩٣٣	١١,١٢٣,٤٨٩	٢,٥٩١,٦١٧	١١,١٢٣,٤٨٩	٢,٥٩١,٦١٧
١٩٣٤	١٥,١٥٢,٧٨١	٣,٢١٧,٥٦٢	١٥,١٥٢,٧٨١	٣,٢١٧,٥٦٢
١٩٣٥	١٧,٨٥٣,٤٩٣	٤,٢١٥,٤٨٦	١٧,٨٥٣,٠٠٠	٤,٢١٣,٠٠٠
١٩٣٦	١٨,٩٧٩,٠٢٣	٣,٦٢٥,٢٣٣	١٣,٩٧٩,٠٠٠	٣,٦٢٥,٠٠٠
١٩٣٧	١٥,٩١٣,٦٦٦	٥,٨١٣,٥٣٦	١٥,٩١٣,٠٠٠	٢,٨٢٠,٠٠٠
١٩٣٨	١١,٣٥٦,٩٦٣	٥,٢٠٣,٣٦٨	٦,٦٤١,٠٠٠	٣,٢٥٩,٠٠٠

وأما تجارة فلسطين الداخلية، فقد كانت تقوم على الأسواق المحلية، التي كانت بمثابة معارض دورية تقام اسبوعياً في كل مدينة، ويؤمها أهل القضاء ليبيعوا فيها محصولاتهم، ويشتروا ما يحتاجون اليه من مستلزمات حياتهم. ومن أشهر هذه الاسواق، سوق الجمعة، في كل من القدس، يافا، الخليل، نابلس. وسوق الاربعاء في الرملة، بيسان، وسوق الاثنين في اللد، وسوق السبت في طولكرم وغيرها[١٦].

وفي هذا المجال لا بد أن نشير الى أن أسواق القدس الداخلية كانت اسواقاً متخصصة لعرض السلع المختلفة، أي انه كان لكل سلعة سوقها الخاص، كسوق اللحم، القماش، الصباغة، السمك، الدجاج، الخضار والفواكه، البهارات، القمح، الطباخين، الزيت، وسوق القطاعين حيث يباع القطن، وسوق العطارين. وكانت القدس أهم مراكز التجارة الداخلية للتجارة، فقد قام تجارها بدور الوسيط لتوزيع الواردات التي كانت تصلها من يافا عن طريق سكة الحديد او عن طريق العربات الى مختلف مدن فلسطين وقراها. ولم يقتصر نشاطهم عند هذا الحد، بل تعداه الى منطقة شرق الاردن، عن طريق السلط وعمان، وكان لتجار الخليل مخازن تجارية واسعة في مدينة الطفيلة الواقعة الى الجنوب الشرقي للبحر الميت حيث ازدهرت الحركة التجارية مع البدو المجاورين[١٧].

تجارة فلسطين ابان عهد الانتداب البريطاني:

التجارة الداخلية

اختلفت تجارة فلسطين الداخلية، في عهد الانتداب البريطاني، عما كانت عليه في العهد العثماني السابق، حيث تدفق المهاجرون الصهاينة باعداد غفيرة على البلاد. كما زاد عدد السياح الوافدين اليها، مما ادى الى زيادة الكثافة السكانية فيها. نتج عنها اتساع في السوق المحلية. وزيادة القوة الشرائية نتيجة لما حمله هؤلاء القادمون معهم من اموال. كما اتجه قسم كبير من المهاجرين الصهاينة الى ممارسة الاعمال التجارية، حيث بلغت نسبة العاملين منهم في التجارة عام ١٩٣١ ما ينيف عن ٣٦٪ من مجموع التجار في فلسطين، كما نتج عن احتكاك السكان الاصليين في فلسطين بالوافدين الجدد، اختلاف في اساليب التجارة، وطرق عرض المنتجات وتسويقها، تبعا لاختلاف اذواق السكان الذين كانوا من جنسيات مختلفة.

ففي ميدان التجارة الداخلية مثلا، تخصص التجار العرب في التعامل مع الفلاحين، لمعرفتهم بطبيعة الفلاحين والتعامل معهم. وقد صنف هؤلاء التجار كالتالي[١٨]:

١ ـ تجار الارياف: وهم اصحاب المتاجر الريفية، وكانوا يقايضون الفلاح على المحصول.

٢ ـ تجار الحدود: هم عبارة عن تجار موسميين، وكانوا يفتحون دكاكينهم في اوقت معينة من السنة وبالقرب من اماكن البدو، حيث كانوا يبيعونهم ما يحتاجون اليه من مواد، ويشترون منهم فائض انتاجهم الحيواني.

٣ ـ تجار الضمان: وهم التجار الذين كانوا يشترون الثمار وهي على الاشجار قبل قطافها.

واما بقية التجارة الداخلية العربية في فلسطين، فقد كانت قائمة على الاسواق الاسبوعية، كما كانت عليه خلال العهد العثماني، وذلك لعدم ربط المجمعات القروية بشبكة مواصلات، تسمح للمنتوجات الزراعية بغزو اسواق المدن.

وتعتمد الاسواق الاسبوعية على التسويق المباشر، حيث كان الفلاح يحمل معه الى السوق فائض انتاجه ويعرضه بنفسه للبيع، وقد وجدت اسواق للمنتوجات الزراعية في مدن نابلس، رام الله، القدس، يافا، الرملة، اللد، عكا، صفد، وغيرها من المدن العربية الفلسطينية الاخرى[١٩].

أما التجار من المهاجرين الصهاينة، فقد تخصصوا في تجارة الجملة لمواد البناء والاثاث والمنسوجات لمعرفتهم بمصادر تلك البضائع، ولكونهم قد جاءوا الى البلاد من انحاء مختلفة من اوروبا، وهم على دراية باحوال التجارة والسلع التجارية فيها اكثر من غيرهم. وقد ساعدتهم حكومة الانتداب في ذلك، حتى مكنتهم من الامساك بزمام الحركة التجارية والتجارة الخارجية منها على وجه الخصوص، كما سنلمسه فيما بعد.

وعلى نطاق التجارة الداخلية، فقد كانت تجارتهم المحلية في فلسطين تقوم على نظام التعاونيات والاسواق الدورية التي كانوا يقيمونها في مستوطناتهم او في المدن التي يقيمون فيها مع سكان البلاد

الاصليين[٢٠].

وقد تخصصت شركة تنوفا التي انشأها هؤلاء المهاجرون في تسويق الانتاج الزراعي لمستوطناتهم.

خطوط التجارة الخارجية

بعد خضوع فلسطين للانتداب البريطاني، تم وصل الخط الحديدي الذي انشأه البريطانيون من بورسعيد لنقل جنودهم بالخط الذي انشأه العثمانيون من قبل وأوصلوه الى حيفا، وكان هذا اول اتصال بين شبكة الخطوط الحديدية الحجازية والخطوط الحديدية المصرية، وسارت القطارات بين حيفا وعمان، وكذلك بين سمخ ودرعا، كما انشىء بعد الحرب العالمية الثانية خط للسكة الحديدية وصل بين حيفا وطرابلس الشام، كان يربط فلسطين بحلب. وبواسطة هذا الخط تم الاتصال بين الخطوط الحديدية المصرية بالخطوط الحديدية العراقية والتركية، لكون حلب كانت نقطة اتصال مباشرة بواسطة خط حديد طوروس (خط بغداد ـ برلين ـ بكل من بغداد وحيدر باشا) وهي المحطة المقابلة لاستانبول على الجانب الاسيوي من البسفور[٢١].

ومما زاد من نشاط الحركة التجارية في فلسطين، انشاء ميناء عصري في مدينة حيفا عام ١٩٣٣، اصبح فيما بعد المركز الرئيسي لتصدير بترول العراق، بعد ان تدفق اليه عام ١٩٣٥ بواسطة خط انابيب حيفا ـ كركوك، وتبعا لهذا الخط، فقد وصلت حيفا ببغداد بطريق بري صحراوي. وبعد ذلك اصبح بوسع المسافر من مصر ان يتابع سيره برا عبر الاراضي الفلسطينية الى اسطنبول وايران[٢٢].

بالاضافة الى خطوط المواصلات البرية والسكك الحديدية، فقد عملت شبكة المواصلات البريدية ايضا على ربط فلسطين بالعالم الخارجي. فعلاوة على عملها في جمع الرسائل وتوزيعها، عملت ايضا على تبادل الرسائل البرقية بين فلسطين ومصر ولبنان وسوريا والاردن، كما ربطت فلسطين ايضاً مع مصر والاردن وسورية ولبنان والعراق بخطوط تليفونية، ومع بريطانيا بخط تلفوني لاسلكي.

كل هذه الخطوط مجتمعة، عملت على ربط فلسطين بالعالم الخارجي وسهلت الاتصال من والى فلسطين، مما ادى الى نشاط حركتي الاستيراد والتصدير فيها، ومما تجدر الاشارة اليه ان معظم تجارة فلسطين الخارجية تمر عبر موانئها. وكانت اهم هذه الموانىء خلال عهد الانتداب البريطاني مينائي حيفا وعكا. اما ميناء تل ابيب، فلم يتم انشاؤه الا بعد عام ١٩٣٦، وبهدف منافسة ميناء يافا العربي، وقد حول المستوطنون الصهاينة مسار تجارتهم اليه منذ انشائه.

وقد بلغ حجم البضائع التي صدرت واستوردت عبر ميناء حيفا في الفترة ما بين عامي ١٩٣٠/ ١٩٣٩ على التوالي ٢٤٤,١٨٠ طنا. و ٢,٤٣١,٨٧٩ طنا. وبلغت كمية البضائع التي صدرت واستوردت عبر ميناء يافا، في الفترة نفسها وعلى التوالي ١,٨٣١,١٧٣ طنا و١,٢٤٢,٢١٤ طنا[٢٣].

الصادرات:

اعتمدت فلسطين في تجارتها الخارجية على الصادرات الزراعية التي كانت تشكل حتى عام ١٩٣٤ و ١٩٣٥ نحو ٩٠٪ من صادرات فلسطين، وكانت الحمضيات تشكل ٩٥٪ من هذه الصادرات، وتتكون من البرتقال الذي قدر عدد اشجاره في فلسطين حتى عام ١٩٣٥ نحو ١٣,٠٠٠,٠٠٠ شجرة[٢٤].

وقـد بلغت كميـة البـرتقـال التي صدرتهـا فلسـطين في الفترة ما بين ١٩٢٥ ـ ١٩٣٨ بحوالي ٥٦,٥٤١,١٣٩ صندوقاً، كان ثمنها آنذاك ٢٢,٠٦٣,٥٢٨ جنيهاً فلسطينياً، وقد كان للبرتقال اليافاوي شهرة واسعة في اسواق بريطانيا، حيث نافس مثيله الاسباني، وكان يليه في المرتبة الكريب فروت، الذي وصل عدد اشجاره في فلسطين عام ١٩٣٥ نحو مليون وربع مليون شجرة، وبلغ عدد الصناديق المصدرة منه في الفترة ما بين عامي ١٩٣٨/٢٥ نحو ٥,٦١٣,٣٧٤ صندوقا بلغ ثمنها وقتذاك ٢,٠٠٩,٠٩٧ جنيهاً فلسطينياً، كما بلغت صادرات فلسطين من الليمون في الفترة نفسها نحو ٣١٨,٨٥٤ صندوقا كان ثمنها ١,٣٥٤,٩٥٨ جنيها فلسطينيا[٢٥].

وقد اتبع التجار مع منتجي الحمضيات اسلوب الاقراض حتى يجبروهم على بيع محصولهم، كما كان التجـار المصـدرون يشترون من اصحاب البيارات المستقلين ما ينتجونه من حمضيات، وكانوا يرسلون تلك المنتـوجات الى الخارج، وخاصة الى بريطانيا، لتباع هناك في اسواقها بواسطة سماسرة متخصصين في هذا المجال.

كانت الحمضيـات أهم صادرات فلسـطين، وقـد احتكرت بريطانيا هذا الصنف من المحاصيل الزراعية الفلسطينية وتحكمت في اسعاره.

وأما صادرات فلسطين من المواد غير المصنعة، فقد كانت تتكون من الجلود الخام والمجففة والامعاء والصوف الخام، اضافة الى انتاج شركة البوتاس الفلسطينية من البروم والبوتاس، أما صادرات فلسطين من المواد المصنعة فقد كانت تتألف من البسكويت، والشيكولاته والمربيات والمشروبات الروحية كالعرق والبراندي اضافة الى الكولونيا والاسنان الصناعية والاسمنت والجواهر وغير ذلك، وقد بلغت صادرات فلسطين المصنعة في الفترة ما بين ١٩٣٠/ ١٩٣٤ نحو ٢٠٦,٣٣٧ جنيها فلسطينيا[٢٦].

الواردات:

لقـد قسمت دائـرة الجمـارك والمكوس والتجارة لحكومة الانتداب الواردات الفلسطينية في فترة الانتداب الى اربعة اقسام هي:

١ ـ المأكولات والمشروبات الروحية والتبغ.

٢ ـ المواد الاولية والمواد غير المصنعة.

٣ ـ البضائع التي اكثرها مصنع.

٤ ـ متفرقات، وتشمل المستوردات الحكومية والعسكرية والبحرية وقوى الجيش والطيران ومخازن شركة النفط العراقية، الى جانب المقتضيات الشخصية التي كانت تدخل البلاد مع المهاجرين الصهاينة.

وأهم اصناف البند الاول كانت الحنطة والدقيق والابقار والاغنام والماعز والثمار الطازجة والسكر والبيض والشعير والسمن والارز والدواجن. أما أهم الاصناف في القسم الثاني فكانت الخشب، البذور (التقاوي)، الحبوب، الجوز، الذي كان يستخدم من اجل اخراج الزيت منه.

وأهم الدول التي كانت تستورد منها فلسطين وقتذاك بريطانيا، وكانت تستورد منها المنسوجات

القطنية والصوفية والادوات الزراعية والادوات الكهربائية والاسمدة والشاي والسكر، والملح والسمك المجفف والسمـك المحفـوظ والدواجن. ومن المانيا كانت تستورد الجسور والقضبان الحديدية والآلات الصنـاعيـة والعقاقير الطبية. ومن رومانيا كانت تستورد المواشي والدواجن والخشب لصنع صناديق الحمضيات وخشب البناء. ومن تشيكوسلوفاكيا انابيب حديدية ومنسوجات قطنية، ومن استراليا القمح والدقيق. ومن اليابان الاقمشة القطنية.

تجارة الترانزيت:

ازدهرت تجارة الترانزيت في فلسطين، بعد وصل انابيب بترول كركوك في العراق بميناء حيفا، وربط هذا الميناء بطريق صحراوي ببغداد، وبذلك اصبح الطريق البري سالكا من مصر الى الهند وايران. وقد بلغت قيمة البضائع التي مرت عبر الاراضي الفلسطينية باسم الترانزيت في الفترة ما بين ٢٢/ ١٩٣٩ حوالي ٦,٠٠١,٩٤٧ جنيها فلسطينيا[٢٧].

وأهم الدول التي كانت تمر تجارتها عبر فلسطين برسم الترانزيت بريطانيا، العراق، ايران، مصر، سوريا، الاردن، والولايات المتحدة الامريكية. وكان البترول غير المكرر اهم تجارة ترانزيت فلسطينية. وقد بلغت قيمة ما مر عبر الاراضي الفلسطينية من البترول غير المكرر برسم الترانزيت في الفترة ما بين ٣٤/ ١٩٣٧ نحو ٣,٦٣٢,٠٠٠ جنيها فلسطينيا، وأهم الدول التي كانت تستورده هي بريطانيا وبلجيكا وفرنسا وايطاليا[٢٨].

دور المستوطنين الصهاينة في التجارة الخارجية

كانت معظم تجارة فلسطين الخارجية في يد المستوطنين الصهاينة، لاسيما بعد ان اقدمت حكومة الانتداب عام ١٩٢٣ على الغاء الامتيازات التي كان يتمتع بها التجار الاجانب في فلسطين ابان الحكم العثماني كلها. وقد جاء الغاء حكومة الانتداب لهذه الامتيازات تطبيقاً لما جاء في نص المادة الثامنة من صك الانتداب الذي اجاز الغاء مثل تلك الامتيازات، بيد ان حكومة الانتداب سحبت تلك الامتيازات من الاجانب وقدمتها هدية للمستوطنين الصهاينة. ويمكن القول ان المهاجرين الصهاينة احتكروا تماما التجارة الخارجية لفلسطين منذ بداية الاحتلال البريطاني وحتى عام ١٩٢٢، وسيطروا بشكل قوي على هذا القطاع خلال الفترة التي تلت ذلك.

ولا غرابة في ذلك اذا ما عرفنا بان المسؤول عن دائرة التجارة آنذاك كان يهودياً صهيونياً يدعى الكابتن هراري ثم خلفه الكابتن مسالمون وهو ايضاً يهودي صهيوني. وقد عمل هؤلاء المسؤولون على تفضيـل التجـار اليهـود على امثـالهم من العـرب حيث خصوهم بحوالي ٩٠٪ من رخص الاستيراد والتصدير[٢٩]، الامر الذي مكن المهاجرين الصهاينة من السيطرة الاقتصادية بعد السيطرة الادارية والتشريعية. وقد نجم عن ذلك ان اضطر التجار الفلسطينيين من سكان البلاد الاصليين الى شراء ما يلزمهم من التجار المستوطنين الصهاينة الذين مارسوا دور الوساطة الفاحشة في التجارة الفلسطينية مما ادى الى تراكم الثروات الطائلة بين ايديهم[٣٠].

ويعتبر الجدول (٤) مقارنة بين تجارة فلسطين الخارجية بشكل عام والتجارة الخاصة بالمهاجرين الصهاينة خلال الفترة ١٩٣٨/٢٢[٣١].

الرسوم الجمركية:

كان النظام الجمركي السائد في فلسطين ابان العهد العثماني، يقضي بفرض رسوم جمركية قيمتها ١١٪ على البضائع المستوردة و١٪ على البضائع المصدرة، وكانت البضائع المصدرة من تركيا ومصر وسوريا الى فلسطين، تعامل معاملة خاصة، حيث كانت تفرض على البضائع الواردة من تركيا ومصر ضريبة مقدارها ٨٪ اما البضائع المصدرة من سوريا فكانت معفاة من كل الرسوم. وقد استمر هذا النظام الجمركي قائما في فلسطين الى ان استبدلته حكومة الانتداب، حيث اصدرت قانون الرسوم الجمركية في ١٥ اغسطس عام ١٩٢٤، والذي تضمن ما يلي:

أ ـ خفض رسوم الاستيراد على بعض مواد البناء من ١١٪ الى ٣٪ حسب قيمة البضائع المستوردة ابتداء من ٣١ اغسطس عام ١٩٢٠.

ب ـ اعفاء المقتنيات الشخصية والآلات الزراعية والبذور الداخلة الى البلاد بصحبة المهاجرين من الرسوم الجمركية.

جـ ـ زيادة الرسوم الجمركية على بعض المواد بقصد زيادة دخل الحكومة، كالشاي والسكر والبنزين والكبريت والمشروبات الروحية والمربيات والروائح العطرية.

و ـ اعفاء المعاملة الخاصة التي كانت تتمتع بها البضائع التركية والمصرية والسورية في فلسطين[٣٢].

وبالقاء نظرة فاحصة تحليلية على قانون الجمارك سالف الذكر، نلمس انحيازه الواضح الى جانب المستوطنين الصهاينة، فالبند الاول منه اشار الى اعفاء مواد البناء المستوردة من الخارج كالحديد والخشب والقرميد من الرسوم الجمركية، ومما لا شك فيه ان المستفيدين من هذا البند هم المهاجرون الصهاينة، وذلك لانكبابهم في تلك الفترة على عملية البناء بقصد ايجاد مساكن من اجل ايواء افواج المهاجرين الصهاينة المتدفقين على البلاد.

اما البند الثاني منه فقد اعفى المقتنيات الشخصية للمهاجرين الصهاينة، وما يحملونه معهم من بذور وآلات زراعية وغير ذلك من الرسوم الجمركية، سيما وان ابواب البلاد كانت وقتذاك مفتوحة امام هؤلاء المهاجرين على مصراعيها، في الوقت الذي كانت فيه موصدة امام القادمين اليها من ابناء البلاد العربية، وبذلك يتضح ان حكومة الانتداب لم تكتف بفتح ابواب البلاد امام المهاجرين الصهاينة فحسب، بل سمحت لهم بادخال ما يودون ادخاله معهم بدون جمارك امعانا في خدمتهم.

وكان البند الثالث منه ذا شقين، هدف احدهما الى ضرب المصالح العربية في فلسطين، فارتفاع الرسوم الجمركية على السكر لدرجة عالية وصلت احيانا الى ١٠٠٪، ساهم في حرمان مصانع الشيكولاتة العربية في البلاد آنذاك من اهم موادها الخام، بيد ان هذه الضريبة المفروضة على السكر لم تستمر على ما كانت عليه، حيث الغتها حكومة الانتداب عندما اسس المهاجرون الصهاينة شركة لتعليب الفواكه عام

١٩٣٠، اما الشق الثاني منه فقد كان لخدمة المنتجات الصهيونية وحمايتها من المنافسة الخارجية. فارتفاع الضريبة على الكبريت مثلا الى ١٣٥٪ كان بقصد حماية انتاج مصنع عيدان الثقاب الذي انشأه الصهاينة في تل ابيب، علاوة على حماية انتاج الشركة البريطانية التي تأسست في غزة لاستغلال مناجم الكبريت الواقعة بالقرب منها.

من ذلك يتضح بأن السياسة الجمركية التي سارت عليها حكومة الانتداب كانت موجهة بالدرجة الاولى لحماية انتاج المهاجرين الصهاينة في فلسطين من المنافسة، والامثلة على ذلك كثيرة ومتعددة نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

١ ـ عندما أسس المستوطنون الصهاينة مصانع ستيمن لاستخراج الزيوت النباتية، قامت حكومة الانتداب بالغاء الرسوم الجمركية المفروضة على السمسم المستورد لكونه من المواد الاولية اللازمة للمصنع. وفي المقابل زادت الرسوم الجمركية المفروضة على الزيوت الواردة من الخارج، وذلك لحماية انتاج ذلك المصنع من المنافسة الخارجية. وقد عادت هذه الحماية بنتائج عكسية على الاقتصاد العربي الفلسطيني، حيث تضمنت فرض ضرائب عالية على زيت بذر القطن المستورد من مصر. فقابلت مصر هذه الخطوة بفرض ضرائب عالية على الصابون الفلسطيني المصدر اليها، وكان من انتاج المصانع العربية، فسبب لها اضرارا جسيمة، كما فرضت رسوما عالية ايضا على البطيخ الفلسطيني، وهو من انتاج الفلاح الفلسطيني، كرد فعل على سياسة حكومة الانتداب الجمركية[٣٣].

٢ ـ عندما اسس المهاجرون الصهاينة مطاحن الدقيق في حيفا، قامت حكومة الانتداب بالغاء الضريبة الجمركية المفروضة على القمح المستورد، وفي الوقت نفسه زادت الضريبة الجمركية على الدقيق الوارد من الخارج. وقد نتج عن ذلك اغراق الاسواق الفلسطينية بالقمح الاجنبي، مما سبب هبوطا في سعر القمح المحلي، حيث كان يباع الطن منه عام ١٩٢٩ بسعر ١٢ جنيهاً، وبعد ان فتحت الحكومة الابواب امام استيراد القمح من الخارج، اصبح الطن يباع بعد عام ١٩٣٠ بسعر ٦ جنيهات، ولا شك ان الفلاح العربي الفلسطيني قد تأثر من جراء ذلك لكون الحبوب كانت عماد الزراعة العربية في فلسطين وقتذاك، في الوقت الذي انصرف فيه المزارعون من المستوطنين الصهاينة لزراعة الاشجار المثمرة.

٣ ـ عندما أسس المهاجرون الصهاينة مصنع نيشر للاسمنت، اعفت الحكومة جميع آلاته من الرسوم الجمركية، وزادت الضريبة على طن الاسمنت الوارد الى فلسطين من الخارج من ٤ شلنات الى ١٦ شلن، وكانت هذه الزيادة تعادل ٣٢٪ من ثمنه، وحتى ينافس انتاج المصنع المذكور صناعة الاسمنت في البلاد العربية المجاورة، اعفته الحكومة من رسم التصدير، وهذا ما افسح المجال امامه لكي يباع في الاسواق المجاورة بأرخص من اسواق فلسطين، حيث كان يباع الطن منه في سوريا بـ٤٥ شلناً، في الوقت الذي كان يباع فيه بفلسطين بسعر ٥٤ شلنا للطن الواحد[٣٤].

٤ ـ عندما أسس المستوطنون مصنعاً لحفظ الثمار والخضروات في مستوطنة رامات جن، وشركة البيت المحدودة لصناعة عصير البرتقال والكريب فروت، اعفت حكومة الانتداب المواد التالية من الرسوم

الجمركية، اذا ما استوردها شخص يمارس صناعة حفظ الثمار والخضروات وتعليبها، وهذه المواد هي: الواح كرتون مهيأة للجمع، وعلب فارغة، واجزاء العلب المهيأة للجمع، والآلات وأدوات تصريف المياه كالمغاسل والاحواض، وأي أدوات اخرى من الادوات الضرورية لانشاء مصانع لحفظ الثمار والخضروات او عصيرها وحفظها في علب او زجاجات.

وهكذا، يتضح ان الضريبة النوعية المفروضة على السلع المستوردة، كانت وسيلة لحماية الصناعات الصهيونية، وكانت شديدة الوطأة على المستهلك العربي الذي كان يشتري مستلزماته من البضائع المستوردة الرخيصة، فقد اجبر بعد ذلك على شراء منتوجات المستوطنين الصهاينة، لارتفاع اسعار المنتوجات المثيلة المستوردة، تبعاً لارتفاع الضريبة الجمركية عليها.

ولم تكتف حكومة الانتداب في محاباة المستوطنين بحماية انتاجهم بزيادة الضرائب الجمركية المفروضة على امثالها من السلع الواردة الى فلسطين، بل كثيرا ما كانت تُسرُّ اليهم عن عزمها على زيادة الضرائب على بعض السلع، مما يدفع بالتجار منهم الى شراء واستيراد كميات ضخمة من تلك السلع التي ستشملها الزيادة، حيث يحتكرون بعد ذلك بيعها بالاسعار التي تروق لهم.

علاوة على ذلك، فقد خولت المادة (٤٤) من قانون الرسوم الجمركية، المندوب السامي في فلسطين صلاحية منع او تقييد او تنظيم استيراد أية بضائع او اصناف من البضائع ترد الى فلسطين، سواء أكانت عن طريق البر او البحر او الجو ويجوز ان تعين في الامر او المرسوم الصادر بمقتضى هذه المادة، اية بضائع أواصناف من البضائع، اما بوجه التعميم او التخصيص، واما بالاشارة الى مصدر تلك البضائع او الى طريق استيرادها، وغير ذلك.

ومما لا شك فيه ان هذا القانون قد استخدم ضد مصالح العرب اصحاب البلاد الاصليين، وبهذا يتضح لنا ان المصانع التي اقامها المستوطنون الصهاينة في فلسطين، كانت مشاريع اصطناعية لم تستطع البقاء لولا الاموال التي تدفقت عليها من الخارج، والتي جاء بعضها مع هؤلاء المهاجرين الذين امدوها، بالاضافة الى المال، بالخبرة الصناعية التي حمولها معهم والحماية الجمركية التي اصبغتها حكومة الانتداب عليها.

الهوامش:

(١) سكن الكنعانيون العرب فلسطين من عام ٢٥٠٠ ـ ١٠٠٠ ق.م انظر Zuater, A. The Palestine Question, Demascus 1958, p.8

(٢) د. فؤاد حسنين، **فلسطين العربية**، معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة ـ ١٩٧٣، ص١٨.

(٣) للمزيد من التفصيلات عن التقسيمات الادارية لبلاد الشام ابان العهد العثماني ـ انظر:

عبدالعزيز محمد عوض، **الادارة العثمانية في ولاية سورية**، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٦٩، ص٦٩.

ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، بيروت ١٩٦٠، ص١٤٢.

(٤) د. عبدالوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت ١٩٧٠ ص٤٣.

(٥) د. فؤاد حسنين، مصدر سابق ص١٦.

(٦) د. محمد النحال، **جغرافية فلسطين**، بيروت ١٩٦٦، ص١٢.

(٧) علي الحسني، **تاريخ سوريا الاقتصادي**، دمشق، ١٣٤٢هـ، ص١٣٤.

(٨) د. عبدالكريم عرايبة، **سوريا في القرن التاسع عشر**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٥، ص١٤.

(٩) عبدالعزيز محمد عوض، **متصرفية القدس في العهد العثماني**، رسالة دكتوراة غير منشورة، اجيزت من آداب عين شمس ١٩٧٠، ص٩٦.

(١٠) د. محمد انيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، بدون تاريخ، ص١٨٦.

(١١) زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الاوسط**، بيروت ١٩٧١، ص٥١، ٢٠٢.

(١٢) مجلة **الاقتصاديات العربية**، القدس، عدد رقم ١٤، حزيران ١٩٣٥، ص١٠.

(١٣) مجلة **الاقتصاديات العربية**، القدس عدد ١٥، تموز ١٩٣٥، ص١٥.

(١٤) علي الحسني، مصدر سابق، ص٣١٠.

(١٥) الاحصائية مأخوذة من البحث الذي تقدم به د. الكسندر شولش للمؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام الذي عقد في دمشق عام ١٩٨٠.

(١٦) محمد يونس الحسين، **التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية**، القدس، ٤٦ ١٩، ص١٤٣.

(١٧) الكسندر شولش ـ مصدق سابق، ص١٩.

(١٨) سعيد حماده، **النظام الاقتصادي في فلسطين**، بيروت ١٩٣٧ ص٤٥٦.

(١٩) مجلة **شؤون فلسطينية**، بيروت، عدد ٧، مارس ١٩٧٢، ص١١٨.

(٢٠) جريدة **البلاغ**، القاهرة، عدد ٣٧٩٨، ٧ نيسان، ابريل ١٩٣٥ ص ٢.

(٢١) يوسف مجلي **فلسطين والمظهر الجغرافي لمشكلتها** القاهرة ١٩٤٨، ص ١٠٥.

(٢٢) جريدة **المقطم** القاهرة عدد ١٣٨٤٤، ٣١ تموز ـ يوليو ١٩٣٤، ص ٥.

(٢٣) Vilhay-Z- Palestine Guide, Jerusalem 1941, p 105

(٢٤) مجلة **الاقتصاديات العربية**، القدس عدد ١، ١٥ كانون ثاني يناير ١٩٣٥، ص ١.

(٢٥) Survey of Palestine, Jerusalem 1946, p 474

(٢٦) Report by his majestys Goverment on the Administration of Palestine and Trans-Jordan for the year 1934, p 200

(٢٧) سعيد حماده، مصدر سابق، ص ٥٥٨.

(٢٨) Survey of Palestine, op, cit, p 462

(٢٩) **النشرة التجارية لغرفة يافا الوطنية**، يافا عدد ٢ ـ تموز ـ يوليو ١٩٢٤، ص ٣٥.

(٣٠) عادل غنيم **الحركة الوطنية الفلسطينية**، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٧٥.

(٣١) Survey of Palestine-op. cit p 472

(٣٢) ملحق رقم ٢ للعدد ٦٢٩ من **الوقائع الفلسطينية** المؤرخ في ١٧ ايلول ـ سبتمبر ١٩٣٦، ص ١٣.

(٣٣) جريدة **الصراط المستقيم** ـ يافا، عدد ٩٦٩، ٤ يناير ـ كانون ثاني ١٩٣٨، ص ١.

(٣٤) جريدة **الف باء** دمشق، عدد ١٢٣٦، ٤ اكتوبر ـ تشرين اول، ص ٢.

(٣٥) عادل الجادر، **اثر القوانين البريطانية في اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين**، رسالة غير منشورة، معهد الدراسات العربية القاهرة ١٩٧٣، ص ٤١٩.

الإدارة الضريبيّة في الضفّة الغربيّة: دورها في تحقيق الأهداف الضريبيّة الإسرائيليّة

د. عاطف علاونه

١ ـ مقدمة:

تعتبر الضرائب من أهم مصادر ايرادات الدولة واحدى أدوات السياسة المالية التي تستطيع الدولة بواسطتها معالجة بعض المشاكل الاقتصادية، من تضخم وبطالة وركود وعدم عدالة في توزيع الدخل... وغيرها. ولهذا عمدت الدول الى فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وتعتبر ضريبة الدخل الضريبة المباشرة الاساسية، وضريبة القيمة المضافة أهم الضرائب غير المباشرة، من حيث حجم الحصيلة الضريبية والآثار المنبثقة عن حصيلتها وانفاقها.

وبالنسبة للوضع في الاراضي المحتلة، فقد عملت اسرائيل، ومنذ الأيام الاولى للاحتلال، على زيادة تبعية اقتصاد الاراضي المحتلة للاقتصاد الاسرائيلي من حيث امداد الاخير للاول بالسلع النهائية والمواد الانتاجية واستيعاب الفائض العمالي المتزايد، والحصول على أقصى ما يمكن من ايرادات ضريبية ورسوم جمركية.. وغيرها، والحد من ارتفاع النفقات الحكومية قدر المستطاع. وقد انعكس هذه السياسة في تدني نصيب الفرد الواحد من النفقات الحكومية في الضفة الغربية، والذي بلغ عام ١٩٨٥ حوالي ١١٢ دولاراً فقط، بينما بلغ المبلغ المماثل في اسرائيل حوالي (٢٤٥٣) دولاراً [١]. وكانت النتيجة الحتمية لهذه السياسة، ارتفاع مستمر في فائض موازنة الاراضي المحتلة، وبالرغم من عدم نشر السلطات الاسرائيلية لحجم الايرادات في الضفة الغربية، فإن بعض التقديرات تشير الى أن مجموع الحصيلة الضريبية من الضفة الغربية بلغ عام ١٩٨٦ حوالي ١٦٧ مليون دولار، شكلت حصيلة ضريبة الدخل حوالي ٦٦٪ منها. ومع مراعاة الانفاق الحكومي، والذي بلغ في العام نفسه حوالي ٩٧ مليون دولار، يكون الفائض من ايرادات الضرائب وحدها حوالي ٧٠ مليون دولار، ناهيك عن الاقتطاعات المالية الأخرى التي بلغت في السنة نفسها ١٢٢ مليون دولار [٢].

ولضمان استمرارية هذا الوضع المميز في الاراضي المحتلة، اتبعت اسرائيل سياسات اقتصادية

عديدة، مثل تعديل القوانين الضريبية التي كانت سائدة قبل الاحتلال، مما أدى الى رفع النسب الضريبية، وتضييق وتأثر الشرائح، وتقليل الاعفاءات، والغاء بعض التنزيلات، وفرض ضرائب جديدة مثل ضريبة القيمة المضافة، وتنظيم الدوائر الضريبية بشكل يضمن الاستمرار في تحصيل المبالغ المالية المطلوبة، وسلب الموظفين، وبخاصة مأموري التقدير، صلاحياتهم، وتركيزها في يد موظف واحد يكون عادة مدير الدائرة. اضافة الى هذا الهدف، سعت اسرائيل الى تحقيق أهداف عديدة لا تقل أهمية عن الأهداف المالية، مثل تحطيم المنافسة العربية، واجبار المواطنين العرب على الهجرة، وتحطيم العرف التجاري والاستقرار في المعاملات.. وغيرها من أهداف.

يكمن هدف هذا البحث في الوقوف على التنظيم الاداري الفعلي للدوائر الضريبية في الضفة الغربية، وعلى صلاحيات الموظفين وتأهيلهم العملي وانتمائهم السياسي، والظروف المهنية والاقتصادية التي يعيشونها، وأثر هذه الظروف على عملهم، وبالتالي على مدى مساهمة الادارة الضريبية في تحقيق الاهداف الضريبية الاسرائيلية.

٢ ـ اساسيات الادارة الضريبية:

بشكل عام، يقع على عاتق الادارة الضريبية في المجتمعات الحديثة مهمة تنفيذ القوانين الضريبية بشكل يضمن حماية حقوق الدولة من جهة، وحقوق المواطنين والمكلفين من جهة أخرى. كما يقع على عاتق الادارة الضريبية اقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية الضرورية لرقي النظام الضريبي السائد في المجتمع والوصول به الى درجة عالية من الاتقان. حيث يكون النظام الضريبي عادة انعكاسا للسياسة الضريبية التي تتبعها الدولة في فترة زمنية معينة، والتي هي أحد فروع السياسة المالية التي هي بدورها أحد فروع السياسة الاقتصادية للدولة. ويهدف ذلك الى تحقيق برنامج ترسمه الدولة بغرض احداث آثار مرغوب بها وتجنب آثار غير مرغوب بها [٣].

ويتوقف نجاح الدولة في اختيار نظام ضريبي فعال على معرفة الدولة والمسؤولين فيها عن اعداد النظام الضريبي، بسائر الأوضاع الاقتصادية والجتماعية والسياسية في المجتمع، وبأحوال الممول الفعلي والعوامل التي تؤثر عليه من ظروف اجتماعية واقتصادية ومستوى الثقافة، والعادات والتقاليد، والمستوى الاقتصادي، وأنواع النشاطات الاقتصادية، ودرجة الوعي الضريبي. ويتم اختيار أنواع الضرائب وأساليبها الفنية في الربط والتحصيل وفقا للآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الضرائب، والتي تتأثر بدورها بامكانية نقل العبء الضريبي واستقرارها على الممول الفعلي. ويؤدي تنوع الأساليب الفنية الى اختلاف في الممول الفعلي لهذه الضرائب. ومن ناحية أخرى، يتطلب الوقوف على جميع المعطيات المذكورة أعلاه فهماً عميقاً بالأسس العلمية والأساليب الفنية لرسم السياسة الضريبية للدولة. وبهذا تكون الادارة الضريبية، التي هي جزء من الادارة العامة، مزيجاً من العناصر الادارية والمالية والقانونية. ويكون النظام الامثل للادارة الضريبية هو الذي تُرسى دعائمه على أسس من الادارة العلمية وتبنى هيكليته على اسس سليمة من القواعد القانونية والمالية [٤].

وبناء على ما سبق، يقع على عاتق الادارة الضريبية مهام كبيرة، مثل التخطيط والتنظيم والتوجيه والادارة. حيث يعني التخطيط تحديد الأهداف التي ينبغي العمل على تحقيقها، وتحليل الأوضاع القائمة، مع ضرورة الاهتمام بالتوقعات المستقبلية، وبالتالي رسم السياسات والخطوات والبرامج الكفيلة برفع الكفاءة وتحسين الأداء الضريبي وتنسيق الأنشطة وزيادة فاعلية الرقابة. أما التنظيم فيعتني بحصر المهام الملقاة على عاتق الادارة الضريبية في ظل النظام الضريبي السائد، بهدف تشكيل هيكل تنظيمي وتحديد واختيار العاملين في الدوائر الضريبية والقادرين على القيام بهذه الوظائف، ومنح كل فرد السلطة والصلاحية الضرورية لانجاز أعماله على أكمل وجه. ويقوم التوجيه بأعداد النماذج المتعلقة بعمليات الادارة الضريبية من تقدير وربط ومراجعة وفحص وتعديل واصدار القرارات والتعليمات المتعلقة بها، واجراءات ووسائل مكافحة التهرب الضريبي. كما يعتني التوجيه بايصال جميع هذه التوجيهات الى الموظفين المرؤوسين، وبرغبتهم للعمل بها والاشراف على تطبيقها. ويقع على مسؤولية الرقابة تقييم ما حققته الادارة الضريبية من انجازات، ثم تحديد العقبات التي حالت دون التنفيذ الكامل لأهداف التخطيط الضريبي والعمل على ازالتها في المستقبل[٥].

وبالرغم من اختلاف تفاصيل ادارة الضرائب المباشرة عن ادارة الضرائب غير المباشرة، الا أن الاجماع يكاد ينعقد على أن يكون تنظيم ادارة الضرائب وفقا لمبدأ مركزية التوجيه ولا مركزية التنفيذ. وبناء عليه تتولى الادارة المركزية وظائف الأبحاث والتخطيط والتوجيه الفني، ادارة القوى العاملة والمتابعة والمراقبة. بينما تتولى الادارات التنفيذية: التخطيط قصير الأجل، حصر الممولين، ربط الضريبة، تحصيل الضريبة، المتابعة والرقابة[٦].

ويشير الواقع الى عدم قدرة جميع الأنظمة الضريبية على تحقيق الأهداف المنشودة بسبب المشاكل التي تعاني منها الادارة الضريبية، وخاصة في الدول النامية، وبسبب حجم ونوعية القوى العاملة التي تعمل في الدوائر الضريبية، ومع ذلك فلا بد عند الرغبة في وضع تنظيم ضريبي مقبول من مراعاة ما يلي[٧]:

(١) اختيار أكفأ الموظفين الذين تتوفر فيهم المواصفات العلمية والأخلاقية والذهنية والاجتماعية.

(٢) ضرورة الاعتماد على التدريب الدوري والمنظم، وحصول الموظف على مؤهلات علمية متخصصة واجتيازه عدداً من الدورات التدريبية.

(٣) توفير الأجر الملائم للموظف، والذي يتناسب مع المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقه ويحرره من القلق النفسي على حاضره ومستقبله، ويمكنه من مقاومة الاغراء الذي يعرض عليه من بعض المكلفين.

(٤) اتباع لائحة من العقوبات التأديبية والجزاءات الشديدة لكل من يخل بواجبات ومسؤوليات مركزه الوظيفي.

٣ ـ أهداف السياسة الضريبية الاسرائيلية في الضفة الغربية:

عند البحث عن الأهداف الضريبية التي ترمي اليها السياسة الضريبية الاسرائيلية في الضفة الغربية، لا بد من التمييز بين مجموعتين من الاهداف:

الأولى: وهي التي يسعى الاحتلال الى التوصل اليها مباشرة نتيجة لفرض الضرائب.

الثانية: وهي التي يسعى الاحتلال الى التوصل اليها بصورة غير مباشرة، والناجمة بالدرجة الأولى عن ردود فعل المكلفين من منتجين ومستهلكين بعد استقرار العبء الضريبي عليهم.

وتسعى سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضمن المجموعة الأولى الى تحقيق الاهداف التالية[٨]:

(١) **تحطيم المنافسة العربية**: كانت مستويات الأسعار في الأراضي المحتلة في السنوات الأولى للاحتلال وحتى نهاية السبعينات أدنى من مستويات الأسعار في اسرائيل، الأمر الذي كان يشكل تهديدا واضحا لقدرة المنتوجات الاسرائيلية على منافسة المنتوجات الفلسطينية المماثلة، سواء في السوق الفلسطينية الداخلية أو في السوق الاسرائيلية، مما حدا بسلطات الاحتلال الاسرائيلية الى اتخاذ خطوات اقتصادية فعالة تعمل على رفع الاسعار في الأراضي المحتلة بشكل تستطيع بعده المنتوجات الاسرائيلية ضمان استمرارية منافستها في المستقبل. ومن ضمن هذه الاجراءات، فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الاراضي المحتلة، وتشجيع الصادرات الاسرائيلية الى الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف تصدير التضخم.

وقد انعكست هذه الاجراءات، وبناء على نظرية تساوي الأثمان، في ارتفاع معدل مستويات الأسعار في الضفة الغربية بشكل يفوق ذلك الارتفاع في اسرائيل، وخاصة في السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨، الى أن اصبحت مستويات الأسعار في كل من اسرائيل والضفة الغربية متقاربة، حيث ارتفع الرقم القياسي للأسعار في الضفة الغربية من ١٠٠ عام ١٩٦٨ ـ سنة الاساس ـ الى ٣٦٧ في عام ١٩٧٦، بينما ارتفع الرقم في اسرائيل الى ٣١٣ فقط. وفي السنوات اللاحقة، ارتفع الرقم القياسي في الضفة للاسعار الى ٢٣٥ في عام ١٩٧٨ مقارنة بعام ١٩٧٦. أما في اسرائيل، فارتفع الرقم من ١٠٠٪ عام ١٩٧٦ الى ٢٠٢٪ في عام ١٩٧٨[٩]. كما تطور الرقم القياسي للأسعار في كل من الضفة الغربية واسرائيل خلال الثمانينات وحتى عام ١٩٨٧ بنفس النسبة تقريبا[١٠].

(٢) **أهداف مالية**: تطلعت اسرائيل منذ السنوات الأولى للاحتلال الى الحصول على عوائد اقتصادية ومالية من الأراضي المحتلة كي لا تصبح الضفة الغربية وقطاع غزة عبئا ماليا على الميزانية الاسرائيلية والمواطن الاسرائيلي. ومن هنا، عملت السلطات العسكرية على تعديل القوانين الجمركية والضريبية التي كانت سائدة قبل الاحتلال، وفرضت رسوماً مختلفة على القادمين والمغادرين، وعلى مختلف المعاملات الرسمية، بشكل يضمن لها الحصول على موارد مالية كافية.

وبالرغم من عدم توفر احصائيات رسمية ودقيقة عن العوائد الاقتصادية والمادية التي تجنيها اسرائيل من استمرار احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، الا أن التقديرات تشير الى حصول اسرائيل على فوائد اقتصادية ومالية باهظة، حيث يقدر حجم هذه الفوائد في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٨٥، على شكل ضرائب وجمارك ورسوم وفروق في أجور العاملين في اسرائيل والمقتطعات من رواتبهم ومكاسب اسرائيل في المياه والسياحة، بحوالي ٢٢ مليار دولار، ناهيك عن العوائد التي تحصل عليها من حركة الجسور،

على شكل رسوم تصريح للزوار، وسيارات الشحن، وللمواطنين[11].

الا أن استمرار الاحتلال أدى الى زيادة كبيرة في حجم ميزانية الحكم العسكري أيضا وخاصة زيادة الانفاق على المستوطنات والنواحي الأمنية وتبنيها ما يسمى ببرنامج التطوير، الأمر الذي انعكس في فرض ضرائب جديدة وتعديل القوانين الضريبية القديمة مرات ومرات، بحيث اصبحت الايرادات السنوية تكفي لتغطية ميزانية الحكم العسكري السنوية، بما فيها النفقات على النواحي العسكرية والأمنية[12].

(٣) تهجير المواطنين: استخدمت الضريبة كحلقة جديدة في سلسلة المضايقات التي تستعملها سلطات الاحتلال في تعاملها مع المواطنين العرب في الضفة الغربية، بغرض تضييق الخناق الاقتصادي عليهم، وذلك عن طريق سلبهم الجزء الأكبر من أرباحهم، مما يدفعهم الى التقاعس عن العمل وعن الانتاج من جهة، وذلك لتدني عائد العمل بعد خصم الضرائب[13] وتنمية الرغبة في الهجرة الداخلية والخارجية من جهة أخرى، حيث تكون المرحلة الاولى هي اغلاق المحلات التجارية لعدم مقدرة المكلف على دفع الضرائب المفروضة عليه، ليبحث بعدها عن عمل بديل. وبسبب سؤ الاوضاع الاقتصادية الداخلية وارتفاع معدلات البطالة، يصعب، ان لم يكن مستحيلا، الحصول على مكان عمل جديد، مما يدفع المكلف، بل يجبره، على الرحيل الى الخارج بحثاً عن عمل[14].

ومن ناحية أخرى، أصبح من الأمور الصعبة أن يتقبل المواطن الفلسطيني تسليم جزء من دخله (يصل الى ٥٥٪ من مجموع دخله السنوي) الى سلطات الاحتلال الاسرائيلي دون الحصول على أدنى فائدة[15].

أما أهداف المجموعة الثانية، فهي تكمن في الآثار غير المباشرة الناجمة عن فرض الضرائب، التي يمكن تقسيمها الى:[16]

(١) الآثار الأولية: وهي الآثار الناجمة عن تصرفات الممول القانوني للضرائب الى وقت استقرار الضريبة في ذمة الممول الفعلي للضرائب، مثل تغيير الأسعار، التغيير في الانتاج، التغيير في النوعية.. وغيرها. حيث يشمل ذلك جميع العمليات الاقتصادية التي تلي دفع الضرائب وحتى يحين وقت تحميل هذه الضرائب لأشخاص يقفون في مرحلة انتاجية أو تبادلية تكون اما خلف أو أمام المرحلة الانتاجية أو التبادلية التي يقع فيها دافع الضريبة.

ومن ضمن هذه الآثار في الأراضي المحتلة، عدم الاستقرار الاقتصادي، واختلاف واضح في مستويات الأسعار حتى في محلات المدينة الواحدة، وخلق نوع من الفزع والخوف من الضرائب، والنزاعات والخلافات بين المشتركين في السوق من منتجين ومستهلكين[17].

(٢) الآثار النهائية: وهي الآثار الناجمة عن تصرفات الممول الفعلي، وبعد استقرار العبء الضريبي في ذمته، ودفعه لمبلغ الضريبة. ويكون ذلك بتخفيض الاستهلاك، أو الادخار، أو الاستثمار، أو غير ذلك من مكونات الدخل، الأمر الذي ينعكس في النهاية على الانتاج والعمالة والاسعار.

أما بالنسبة لأسرائيل، فقد هدفت من فرض الضريبة الى رفع الأسعار في الأراضي المحتلة وتخفيض الطلب على السلع المحلية وتوجيه المستهلك والمنتج العربي الى السلع الاسرائيلية البديلة. وانعكس ارتفاع الأسعار المستمر في تدني العائد الحقيقي للادخارات النقدية، وأدت بالتالي الى هروب رأس المال المحلي الى الخارج. وقد ساعد هذا التطور، وفي ظل غياب جهاز مصرفي فعال، الى انخفاض واضح في الاستثمارات السنوية الخاصة[18].

(٣) الآثار التوجيهية: وهي الآثار العامة التي تسعى الدولة الى تحقيقها من فرض الضرائب، مثل: تشجيع الاستثمارات في مجال معين وعدم تشجيعها في المجال الآخر، اعادة توزيع الدخل.. وغيرها من أهداف.

وبرزت هذه الأهداف في الأراضي المحتلة في محاولة الاحتلال الاسرائيلي، وبواسطة الضرائب، زيادة ربط الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، بالمجتمع والاقتصاد الاسرائيلي، تسهيلا لعملية الضم الفعلية التي تسعى اليها سلطات الاحتلال.

٤ ـ موقع الدوائر الضريبية في نظام الحكم العسكري:

يتكون النظام الحاكم في الأراضي المحتلة، والذي يقع مركزه في بيت ايل، من جهازين: الجهاز العسكري، وهو قائم منذ الاحتلال ويمارس السلطة العليا في البلاد، وجهاز الادارة المدنية الذي تم استحداثه عام ١٩٧٩ كواحد من نتائج زيارة السادات لاسرائيل ليعطي طابع الحكم المدني للأراضي المحتلة، وقد أوكلت لهذا الجهاز مهمة التعامل مع الجمهور في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها. ويرتبط الجهازين بعلاقة وثيقة، حيث أن رئيس الادارة المدنية هو عضو فعّال في ادارة الحكم العسكري[19].

يقف على رأس جهاز الادارة المدنية رئيس الادارة المدنية، يساعده في تسيير الأعمال مساعد الرئيس، ويمثل رئيس الادارة المدنية في المناطق المحتلة رؤساء الادارة المدنية في المدن الرئيسية في جنين، طولكرم، قلقيلية، نابلس، رام الله، بيت لحم، الخليل، ومنطقة الاغوار[20].

ويتبع رئاسة الادارة المدنية في بيت ايل الدوائر التالية:

الاقتصاد، الادارة والخدمات، البنية التحتية، الرفاه الاجتماعي، العلاقة مع الحكم العسكري والجيش، الصيانة، الانشاءات، الشؤون العربية وشؤون المستوطنات (شكل رقم ١).

وبالنسبة لادارات الضريبة، فهي جزء من الدائرة الاقتصادية، والتي تضم ادارات الزراعة، الجمارك، العمل، التجارة والصناعة، الاحصاء، المحروقات، التأمين، المناجم والمحاجر، السياحة، التوظيف والضرائب والنقل (شكل رقم ٢).

أما الجهاز المالي فيتكون من ادارة الضرائب المباشرة والتي يرأسها ضابط الادارة لشؤون الضرائب المباشرة، ادارة الجمارك والمكوس المضافة التي يرأسها ضابط الادارة لشؤون الجمارك والمكوس.

ويمثل هذه الادارات في المدن الرئيسية في الضفة مدراء ادارات ضريبة الدخل ومدراء ادارات محطات المكوس والجمارك. ويتبع للجهاز المالي، أيضا، ادارة المالية وديوان المحاسبة والتي من مهمتيهما العمل على ضمان تحصيل الايرادات الحكومية عن طريق ادارات الضريبة وغيرها، وتوزيع النفقات الحكومية على الدوائر والقطاعات المختلفة وفقا للسياسة العامة للادارة المدنية والحكم العسكري، ولا يوجد لهذه الادارة، ادارات فرعية أخرى في مدن الضفة الغربية. ومن هنا، سوف لا يتطرق البحث الى هذه الدائرة، وتقتصر معالجته على ادارات ضريبة الدخل وادارات ضريبة المكوس المضافة.

٥ ـ تنظيم ادارات ضريبة المكوس المضافة:

(١) التنظيم حسب قانون ضريبة المكوس المضافة:

فرضت ضريبة القيمة المضافة (معام) في اسرائيل وضريبة المكوس المضافة (ميان) في الأراضي المحتلة في العام ١٩٧٦، وذلك بموجب قانون ضريبة القيمة المضافة في اسرائيل والأمر العسكري رقم (٩٤٧) في الأراضي المحتلة[٢١]. وقد ألقيت مهمة معالجة الضريبة الجديدة على عاتق قسم الجمارك، وذلك على الرغم من ترابطها الوثيق مع ضريبة الدخل. وبقيت ادارة ضريبة الدخل منفصلة تماما من الناحية الادارية عن دائرة المكوس والجمارك.

وفي الوقت الحاضر، يتم معالجة ضريبة المكوس المضافة والجمارك ضمن ادارة واحدة تسمى «ادارة المكوس والجمارك» أو «محطة الجمارك». وتوجد هذه المراكز في جميع مدن الضفة الغربية، وترتبط مباشرة بضابط الادارة المدنية لشؤون الجمارك. (شكل رقم ٣).

وتتم ادارة ضريبة القيمة المضافة، وحسب القانون المذكور، من قبل الاقسام الرئيسية التالية[٢٢]:

(١) قسم التوجيه والملاحقة: وهو مسؤول عن استقبال الجمهور وتوجيهه الى الموظفين المعنيين. كما يقوم هذا القسم بالمعالجة اليومية لشؤون اصحاب العمل وملفاتهم، مثل الغاء الغرامات وفتح ملفات جديدة واغلاق الملفات القديمة واحداث تعديلات عليها واستكمال التقارير الضريبية.. وغير ذلك. ويتخصص كل موظف في هذا القسم بمعالجة شؤون احدى القطاعات الاقتصادية، كالسيارات، الأطباء، المصانع، وهكذا. كما يضم القسم موظفاً آخر مسؤولاً عن مرتجعات ضريبة القيمة المضافة وتقديم التصفير (أي وضع حساب المكلف على الصفر).

(٢) قسم الجباية: وتتلخص مهمة هذا القسم في تنفيذ الحجوزات على مداخيل أصحاب العمل الذين لم يقوموا بدفع ديونهم من ضريبة القيمة المضافة. كما توجه الى رئيس القسم الاستئنافات، حيث يتولى حل المشاكل التي لم يستطع الموظف حلها.

(٣) قسم الرقابة: وينظم على شكل هرم، وفيه خلايا مراقبة هي المسؤولة عن الرقابة والزيارات الفعلية

الميدانية لأعمال أصحاب العمل والتدقيق في صحة التقارير التي يقدمها صاحب العمل والتحقق من دفاتره ووضعه الاقتصادي والمالي الحقيقي. كما يقع على عاتق القسم تقدير الضريبة (وذلك عند عدم تقديم المكلف تقريرا حول ضريبة المكوس المضافة، أو في حالة عدم مطابقة التقارير المقدمة مع الواقع). ويحق للمراقب، في حالة عثوره على مخالفات أثناء المراقبة، كتابة تقرير كشف مخالف للتقرير السابق بعد انتهاء المراقبة، وتنقل النتائج الى المركز الرئيسي بهدف اتخاذ قرارات حول استمرار المعالجة. كما يقوم المراقب بنقل معلومات حول ما عثر عليه الى قسم التحقيقات.

ويتمتع قسم الرقابة بثقل كبير في لجنة الاعتراض، التي تكون مهمتها الرئيسية تجهيز جواب ادارة ضريبة القيمة المضافة على اعتراض صاحب العمل الذي تقدم به بعد استلامه تقرير الضريبة المرسل من قبل الادارة خاصة وأن قرار رفض اعتراض المكلف يستلزم وجهة نظر قضائية لامكانية توجه صاحب العمل للمحكمة[٢٣].

(٤) قسم التحقيقات: يضم هذا القسم المحققين الذين يتمتعون بصلاحيات واسعة يحصلون عليها من مدير ادارة ضريبة المكوس المضافة. ويدخل ضمن صلاحية المحقق، طلب وثائق ومعلومات من كل شخص له علاقة بالقضية الضريبية التي يعالجها المحقق، بحيث يستطيع المحقق الحصول على وثائق من المكلف أو الاطلاع عليها اذا كانت بحوزة شخص آخر. كما يملك المحقق صلاحية حجز الوثائق والامتعة الخاصة بالمكلف، والتي يمكن أن يكون لها علاقة بالتحقيق، وصلاحية اطلاق صراح المكلف بكفالة مالية. ويعمل المحققون ليلاً نهارا، حسب الحاجة.

وبالنسبة لقسم التحقيقات، فهو مسؤول عن المعالجة الجنائية للملفات الضريبية التي تحول اليه من الأقسام الأخرى، حيث يقوم القسم بالتحقيق للتأكد من ارتكاب المخالفة أولا، وذلك ضمن الصلاحيات المذكورة أعلاه. كما يقوم القسم بتقديم لائحة اتهام ضد المخالف، وذلك بعد نقل الملف الى القسم القضائي لاعطاء الرأي[٢٤].

(٥) القسم القضائي: تكون مهمة هذا القسم اعداد لوائح الاتهام بعد تحويل الحالة من قسم التحقيق، والظهور في المحاكم واجراء اتصالات مع محامي المتهمين. كما أنه مسؤول عن معالجة شؤون قضائية مدنيه، مثل دراسة الاستئنافات على تقديرات الضريبة.

ومن جهة أخرى، يقوم القسم باعطاء الاستشارات القضائية للأقسام المختلفة، ويبدي رأيه في أساليب معالجة الملفات المختلفة التي تعرض عليه.

(٦) قسم الضبط: يعتبر هذا القسم ملتقى الطرق الذي تتدفق عبره ملفات الضبط من والى الأقسام الأخرى، حيث يقوم بمعالجة شؤون الملفات المضبوطة مدنيا وقضائياً في آن واحد. كما أن القسم مسؤول عن تركيز معالجة الملفات والحفاظ عليها حتى الانتهاء من معالجتها.

ومن ناحية أخرى توجد ضمن ادارة ضريبة القيمة المضافة لجنة الضبط، التي يشارك فيها ممثلون عن أقسام التحقيقات والقضاء والمراقبة، وتعتبر من أهم لجان ضريبة القيمة المضافة، ومهمتها اتخاذ

القرار حول كيفية معالجة الملفات الضريبية التي كشف عن وجود مخالفات فيها[٢٥].

٢.٥ .: الجهاز الاداري الفعلي لادارات المكوس المضافة في الضفة الغربية:

عند النظر الى التنظيم الهيكلي لدوائر المكوس المضافة والجمارك في مدن الضفة الغربية (شكل رقم ٣)، لا نجد فيها الأقسام المذكورة أعلاه، وانما تحتوي كل دائرة على عدد من الموظفين يكون ترتيبهم كما يلي:

١ ـ مدير الادارة ويقف على رأس ادارته، وهو اسرائيلي في الأصل. ولا يوجد في أية من الادارات في الأراضي المحتلة مدير عربي. ويأتي المدير عادة من الجيش أو المخابرات أو احدى الدوائر الأخرى، وذلك بعد مروره بدورة ضريبية محاسبية مكثفة تتراوح مدتها بين ٣ ـ ٦ أشهر. وكثيرا ما يتم ترقية احد المحققين، بعد قيامه بخدمات خاصة، الى مدير دائرة ضريبة المكوس المضافة في نفس الدائرة أو احدى الدوائر الأخرى.

وبالنسبة لصلاحيات المدير فانها غير محدودة، فهو الآمر الناهي في الدائرة، ولا يتم انهاء أية معاملة ولا انجاز أي ملف دون المرور عليه وتوقيعه عليها. وهو بذلك يقوم بمهام معظم الأقسام المذكورة أعلاه، من قضاء وضبط وتحقيق، الأمر الذي يحد من نجاعة عمل دائرة المكوس المضافة.

٢ ـ المدير العربي أو المحلي: وهو موظف عربي يكون عادة موظفا قديما ولا يتمتع بأي صلاحيات ضريبية تذكر. وتنحصر صلاحياته وعلاقته مع الموظفين العرب الذي لا يتجاوز عددهم أربعة أو خمسة موظفين. ولا يرتبط المدير العربي بأية علاقة وظيفية مع المحققين.

٣ ـ المحققون: يخضع المحققون مباشرة لمدير الدائرة الاسرائيلي، ويتمتعون بصلاحيات واسعة يمنحها لهم المدير مباشرة وهم يقومون بالتحقيق والضبط والمراقبة والجباية والتوصية والملاحقة، أي بانجاز جميع المعاملات الضريبية، ليقدموا الملفات بعدها الى المدير الذي يوافق عليها، أو يقوم بتعديلها. ويشير الواقع الى موافقة المدير على التقديرات القادمة من الموظف اليهودي ورفض تقديرات المحقق العربي ان وجد. وبهذا يتم انجاز القضية الضريبية في مرحلتين فقط، هما المحقق والمدير.

٤ ـ الموظفون العرب: يتصل الموظفون العرب مباشرة بالمدير المحلي. ويقوم هؤلاء بمهام محدودة لا مجال للاجتهاد فيها، حيث ينحصر عملهم في تنظيم الملفات والسجلات أو تنظيم عمليات دفع أصحاب السيارات حيث الكشوفات جاهزة والمبالغ ثابتة حسب نوع السيارة، ولا مجال للاجتهاد والتغيير فيها.

عند النظر الى جدول رقم (١) نرى بأنه يعمل في دوائر ضريبة المكوس المضافة في منتصف عام ١٩٨٧، ٥٩ موظفاً موزعين على ست دوائر، وقد تراوح عدد الموظفين بين سبعة موظفين في دائرة جنين ودائرة طولكرم وقلقيلية، و١٢ موظفا في كل من دوائر نابلس والخليل. وعند النظر الى توزيع الموظفين حسب الانتماء، نرى بأن ٨٣٪ من المديرين و ٩١٪ من المحققين هم من الاسرائيليين. ومن الجدير بالذكر، كما قلنا سابقا، بأن هاتين الوظيفتين هما أبرز الوظائف في الدائرة. أما الموظفون العرب فقد تركز وجودهم بنسبة ١٦٪ في فئة «بقية الموظفين» الذين لا يتمتعون بأية صلاحيات ضريبية.

جدول رقم (١)

توزيع موظفي دوائر ضريبة المكوس المضافة في الضفة الغربية حسب نوع الوظيفة والمؤهل العلمي والانتماء في شهر آب ١٩٨٧

المؤهل العلمي	جامعة		دبلوم متوسط		بدون شهادات عليا		المجموع	دورات محاسبية وضريبية		المجموع
نوع الوظيفة	اسرائيلي	فلسطيني	اسرائيلي	فلسطيني	اسرائيلي	فلسطيني		اسرائيلي	فلسطيني	
مدراء الدوائر	-	-	-	-	٦	-	٦	٦	-	٦
المدراء العرب	-	٥	-	-	-	١	٦	-	٤	٤
المحققين	-	٢	-	-	٢١	-	٢٣	٢١	٢	٢٣
بقية الموظفين	٥-	-	٨	١	١٠	٢٤	٢	٧	٩	
المجموع	-	١٢	-	٨	٢٨	١١	٥٩	٢٩	١٣	٤٢

المصدر: مسح ميداني شامل لدوائر ضريبة المكوس المضافة في الضفة الغربية، آب ١٩٨٧

كما يبين الجدول نفسه توزيع الموظفين حسب التأهيل العلمي. حيث يظهر أن جميع مديري الدوائر اليهود لا يحملون شهادات عليا، وانما يكون تأهيلهم على مستوى دورات محاسبة وضريبة. أما المديرون العرب فمعظمهم حاصلون على شهادات جامعية، اذ حصل ٨٤٪ منهم على شهادة البكالوريوس.

وبالنسبة للمحققين، فقد بلغ عددهم ٢٣، منهم ٢١ موظفاً من الاسرائيليين، ومن عرب الضفة الغربية موظفين اثنين فقط. ويحمل المحققون العرب شهادات جامعية، بينما لا يحمل المحققون اليهود شهادات اي تعليم جامعي، ويقتصر تأهيلهم الضريبي على الدورات المحاسبية الضريبية.

فيما يتعلق بتأهيل بقية الموظفين، فقد انتهجت الدوائر الضريبية في الآونة الأخيرة سياسة توظيف الجامعيين وحاملي الدبلوم، حيث بلغ عدد الموظفين العاديين وحاملي شهادات البكالوريوس ٥، بينما بلغ عدد حاملي الدبلوم ٨ موظفين، وبلغ عدد الموظفين العرب الذين لا يحملون شهادات عليا ١٠ موظفين فقط، منهم ٦ فراشين يعملون في الدوائر الست المذكورة.

كما بلغت نسبة الموظفين من حاملي الشهادات الجامعية ٢٠٪، والموظفين من حاملي الدبلوم المتوسط ١٣,٥٪، والموظفين بدون تعليم جامعي ٦٦,٥٪ من مجموع الموظفين. أما نسبة من دخل في دورات تدريبية ضريبية ومحاسبية فقد بلغت ٧١٪ من مجموع الموظفين، مع مراعاة امكانية وجود موظف أو أكثر ممن ذهبوا الى أكثر من دورة، الأمر الذي يصعب تحديده. وقد اختلفت درجة مشاركة الموظفين في هذه الدورات حسب نوع الوظيفة، ففي حين شارك جيمع المديرين وجميع المحققين في دورات تدريبية ضريبية ومحاسبية، فقد كانت نسبة المشاركين ضمن المديرين العرب ٦٦٪، وعند فئة «بقية الموظفين» ٣٧,٥٪ فقط. ويعود ذلك، كما قلنا سابقا، الى تركيز السلطات على وظيفتي المدير والمحقق لأهميتهما الخاصة في التحصيل الضريبي.

٦ ـ تنظيم ادارات ضريبة الدخل:

٦ . ١: التنظيم ضمن قانون ضريبة الدخل:[٢٦][٢٧]

تتوزع ادارات ضريبة الدخل على المدن الرئيسية في الضفة الغربية: جنين، طولكرم، قلقيلية، نابلس، رام الله، بيت لحم، الخليل، وتوجد دائرة مصغرة في أريحا لمنطقة غور الاردن.

وكما يبين لنا شكل رقم (٤) فإن مدير الادارة يقف على رأس الادارة، يتبعه نائب المدير ان وجد، ثم مأموري التقدير، وأخيرا بقية الموظفين. وقد حدد قانون ضريبة الدخل رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤ وقانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبها صلاحيات الموظفين، حيث اعطت مدير الادارة صلاحيات اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالمعاملات الضريبية والامور الداخلية في دائرته. وبهذا سمح القانون للمدير القيام بجميع الاعمال والمهام التي يقوم بها مأمور التقدير. وقد استغلت السلطات الاسرائيلية هذه النقطة لتقوم بسلب مأمور التقدير الفلسطيني جميع الصلاحيات ووضعها في أيدي المدير الذي يكون اسرائيليا في العادة.

وبما أن التعامل مع الجمهور يتم عن طريق مأمور التقدير، فقد تم التركيز والاسهاب في تحديد صلاحيات مأمور التقدير بصفته الموظف المهم في الدائرة والذي يؤثر بدوره على قيمة الحصيلة الضريبية.

ومن هنا، سنتعرض في هذا البحث الى صلاحيات المأمور بالتفصيل. أما صلاحيات بقية الموظفين فيتم تحديدها من قبل مدير الدائرة، وتكاد تنحصر في تجهيز الملفات والسجلات وممارسة الاعمال الروتينية من جباية وتوزيع الكشوف الضريبية على المكلفين المراجعين، والتي تكون جاهزة ومحددة وغير قابلة للنقاش والمجادلة.

٦ . ٢: صلاحيات مأمور التقدير

مأمور التقدير هو أي موظف يتم تعيينه خطيا من قبل مدير الدائرة من اجل القيام باجراءات تقدير الضريبة ضمن قانون ضريبة الدخل. وحسب القانون المذكور، يتمتع المأمور بصلاحيات واسعة بموجب وظيفته الاصلية او بموجب الصلاحيات التي منحها له مدير الادارة. وتدور هذه الصلاحيات حول تسهيل عمل المأمور وتمكينه من تقدير الضريبة المستحقة على المكلف. ويمكن حصر هذه الصلاحيات في النقاط والامور التالية:

أ ـ استلام كشوف الضريبة والاحتفاظ بالسجلات:

يجوز للمأمور ان يكلف أي شخص باشعار خطي بضرورة تقديم كشف ضريبي، وفقا للنموذج المقرر، يبين فيه دخله والتفاصيل الاخرى التي تتطلبها غايات قانون ضريبة الدخل فيما يتعلق بدخله الخاضع للضريبة والضريبة المستحقة عليه خلال مدة معقولة لا تزيد عن ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ الاشعار[٢٨]. كما يجوز للمأمور طلب أية معلومات مفصلة او كشوفات اضافية تساعد في معالجة احدى المسائل الضريبية[٢٩]، ثم اصدار تعليمات للمكلفين للاحتفاظ بحسابات للواردات والمصروفات وفق قواعد وأساليب معينة. من جهة أخرى، على المأمور ان يحتفظ بسجلات التقدير التي تدرج فيها اسماء الاشخاص المكلفين الذين تم تقدير الضريبة عليهم. كما يحتفظ في مكتبه باضبارة لكل ملف توضع فيها الكشوف وقرارات التقدير ونسخ عن جميع اشعارات التقدير وكافة الاشعارات المعدلة للتقدير وأية معلومات او مستندات أخرى يعتبرها مأمور التقدير ضرورية من أجل تنفيذ المهمة الضريبية الموكلة اليه[٣٠].

ب ـ تحديد الدخل الخاضع للضريبة:

يعتمد مأمور التقدير في تحديد الدخل الخاضع للضريبة بالدرجة الاولى على الكشف الضريبي المقدم له. ويتم التقدير بناء عليه، كما يجوز له ان يرفض هذا الكشف ويقرر هو شخصيا دخل الشخص الخاضع للضريبة، أو أن يقبل الكشف مبدئيا ويطلب دفع الضريبة المستحقة، على أن تحتفظ ادارة الضريبة بحق التقدير والمطالبة فيما بعد[٣١]. وعند استنكاف المكلف عن تقديم الكشف الضريبي، يجوز للمأمور ان يقوم بتقدير دخل المكلف مستعملا بذلك فطنته ودرايته[٣٢].

ومن جهة أخرى، يجوز للمأمور، وعند قبول الكشف، ان يتعامل مع الدخل الخاضع للضريبة كما يلي:

(١) السماح بتقسيم الدخل من بدلات ايجار أية أبنية أو عرصة أو بناية صناعية وكافة العوائد والاقساط وسائر الارباح الناشئة عنها، على مدة عقد الايجار او على اية مدة يراها مناسبة[٣٣].

(٢) السماح بحساب المكاسب والارباح على أساس دخل السنة التي تنتهي في اليوم الذي جرت العادة باقفال الحسابات الرسمية فيه[٣٤].

(٣) الاعتراف او عدم الاعتراف بالديون الهالكة والمشكوك فيها خلال السنة الخاضعة للضريبة، وادخال أو عدم إدخال أرباح السفن التابعة لغير المقيم لضريبة الدخل[٣٥].

(٤) اصدار التعليمات التي يراها مناسبة لايقاف أو تخفيض أو زيادة الضريبة التي يجوز لاية شركة خصمها بمقتضى أحكام المادة ٢٦، من حصص الارباح التي تدفعها الى حاملي الاسهم وعلى الشركة التقيد بهذه التعليمات[٣٦].

جـ: تحديد الضريبة:

من أجل تمكين المأمور من تحديد الضريبة والوقوف على حجمها الصحيح، يعطى قانون الضريبة المأمور صلاحيات تساعده في الوصول الى ذلك، حيث يسمح للمأمور المفوض من قبل المدير دخول أي مكان في مقر عمل المكلف وذلك من أجل فحص البضائع المخزونة والنقود والالات والماكنات والقيد والمستندات، كما يجوز له أن يحتفظ بأية سجلات حسابية ومستندات أخرى ضرورية من أجل تنفيذ أحكام قانون ضريبة الدخل[٣٧].

من جهة أخرى، اذا ظهر لمأمور التقدير ان المقدار الحقيقي لارباح ومكاسب أي شخص غير مقيم وخاضع للضريبة وبأسم شخص مقيم لا يمكن التأكد منه بسهولة، يجوز للمأمور ان يقرر الضريبة المستحقة على الشخص غير المقيم على أساس نسبة مئوية عادلة ومعقولة من رأس المال المستثمر في العمل الذي يتعاطاه الشخص غير المقيم بواسطة الشخص المقيم، والذي يكون خاضعا للضريبة[٣٨].

د: الاعتراض:

يتقدم المكلف، وبعد استلامه لاشعار التقدير عند عدم موافقته على التقديرات الضريبية، بطلب اعتراض الى ادارة ضريبة الدخل، حيث يسلم طلب الاعتراض للمأمور. وفي هذه الحالة، يجوز للمأمور لدى استلامه اشعار الاعتراض المذكور أن يكلف الشخص الذي قدم الاشعار بتزويده بالتفاصيل التي يراها ضرورية عن دخل الشخص الذي جرى تقديره، ثم ابراز جميع السجلات والمستندات الاخرى المحفوظة لديه او الموجودة في عهدته، مما له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بدخله، كما يجوز لمأمور التقدير ان يكلف أي شخص يعتقد أن في وسعه الادلاء بمعلومات حول موضوع الضريبة، الحضور أمام المأمور من أجل استجوابه[٣٩].

عند موافقة المأمور على اعتراض الشخص المكلف، يعدل التقدير تبعا لاعتقاد المأمور، ويبلغ

الشخص المعترض بمبلغ الضريبة المستحق عليه.

وفي حالة عدم موافقة المأمور، فانه يقرر الضريبة الجديدة بأمر كتابي ويبلغ المعترض، كما يجوز له أن يقر التقدير السابق او يخفضه أو يزيد عليه او حتى يلغيه نهائياً[٤٠].

هـ: تحصيل الضريبة:

يعطي القانون مأمور التقدير صلاحيات بخصوص ضمان تحصيل الضريبة من المكلف، حيث يجوز له اقامة دعوى امام محكمة اختصاص مع تحميل المكلف كامل مصاريف الدعوى كدين مستحق للحكومة، كما يجيز القانون لمأمور التقدير تحصيل الضريبة وفقا لقانون تحصيل الاموال الاميرية، ويمارس المأمور في هذه الحالة جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية[٤١].

واذا كان لدى المأمور ما يحمله على الاعتقاد بان المكلف ينوي مغادرة البلاد، يجوز له ان يطلب منه تقديم ضمان، او حتى عدم السماح له بالسفر الى الخارج عن طريق طلب حجز جواز سفره[٤٢].

وفي النهاية فان مأمور التقدير هو الذي يقرر وجود رديات ويحدد قيمة هذه الرديات.

ومن هنا، نرى بأن مأمور التقدير قد أعطي صلاحيات واسعة وتامة تعم وتشمل جميع المراحل التي تمر بها المعاملة الضريبية من استلام الكشف، والتحقيق والتقدير واستلام الاعتراض والبت في الاعتراض وضمان التحصيل وتحديد الرديات.

ويمكن القول أن تحديد صلاحيات المأمور بهذا الشكل ساعد مأموري التقدير في الاراضي المحتلة على استغلال هذه الصلاحيات من أجل التحكم بالمكلفين وابتزازهم رسميا. وتجدر الاشارة الى ان مدير ادارة ضريبة الدخل سحب من مأموري التقدير اتخاذ القرار النهائي في هذه الامور، حيث يقوم المأمور الذي يكون فلسطينيا في الغالب بتجهيز المعاملة من مختلف الجوانب ليحصل من المدير الاسرائيلي على الموافقة النهائية بعد تعديل جذري في التقديرات المقدمة، اذ يجوز للمدير ممارسة جميع الصلاحيات المخولة لمأمور التقدير[٤٣].

٦ . ٣: استغلال صلاحيات مأمور التقدير:

من التقسيم السابق يمكن ملاحظة ان سلطات الاحتلال تتعمد ان يتم الاحتكاك بين الجمهور والمكلفين من جهة وبين الموظفين الفلسطينيين في الدائرة من جهة اخرى، وذلك بالرغم من عدم منحهم صلاحيات تذكر، وهي تتعمد ان لا يكون الاحتكاك مع الموظفين الاسرائيليين، الذين يكون موقعهم عادة في الخط الخلفي في الدائرة ويتمتعون بالصلاحيات الحقيقية. وتهدف السلطات من هذه السياسة ما يلي:

(١) التنصل من المسؤولية المباشرة فيما يتعلق بالشؤون الضريبية، وخاصة عند تقديم الاعتراضات والاحتجاجات والشكاوي، حيث يشار في جميع الحالات الى أن مأمور التقدير هو المسؤول عن هذا الوضع وهو عربي ومن سكان المدينة ويعلم بأمور التجارة المحلية، ويصعب ان يكون قد أخطأ التقدير. وبالتالي، تزداد حدة الخلافات بين المكلفين والموظفين لتصل أحيانا الى الشتائم واستعمال الايدي. وهنا تكون السلطات قد توصلت الى ما ترنو اليه من تعزيز الخلافات وعدم الثقة بين المأمور والمكلف، ليعتبر الواحد

منهم الآخر عدواً له. ويحصل ذلك دون ان يتحمل الموظف اليهودي أية مسؤولية تذكر، اضافة الى ذلك فان اسرائيل تستغل هذا الوضع دعائيا. واذا ما وجد مأمور تقدير عربي يرفض ان يلعب هذه اللعبة أو أن يكون اداة فيها، ويعمل على تقديم المساعدة للمكلفين ويتعاطف معهم، يوكل اليه عمل آخر، سواء في الدائرة نفسها او في الدوائر الاخرى بحيث لا يستطيع التعامل مع الجمهور، لهذا، ولاسباب أخرى، يلاحظ الباحث وجود ارتفاع في سرعة دوران العمالة في الدوائر الضريبية في الضفة الغربية[٤٤].

(٢) بما ان مأمور التقدير يقيم في نفس البلد او المنطقة التي يقيم فيها المكلف، فانه يكون على علم كامل بظروف وأعمال المكلف المعلنة والخفية التجارية والخاصة، ومن هنا، يلجأ المأمور وفي كثير من الحالات، ان لم يكن في جميـع الحالات، الى أساليب اسقاط عديدة تساعده في التقدير مثل اللجوء الى تقدير المصاريف اليومية لاعتبارها مؤشراً على الدخل الخاضع للضريبة.

ويساعد هذا في زيادة نجاعة التحقيق والتقدير الذي يقوم به المأمور العربي لكونه يعرف نقاط الضعف والقوة عند المكلفين العرب، فهو يتقن اللغة ويعرف كيف يتعامل بها، الامر الذي لا يتوفرعند الموظف اليهودي اطلاقاً، وهنا تظهر امكانية المأمور العربي، بالرغم من عدم امتلاكه لصلاحيات تذكر، في مساعدة او عدم مساعدة المكلف العربي وتخفيض المعاناة الضريبية على المواطنين العرب في الاراضي المحتلة.

٦ . ٤: الجهاز الاداري الفعلي لدوائر ضريبة الدخل:

يبين جدول رقم (٢) بأن عدد الموظفين في ادارات ضريبة الدخل في المدن الرئيسية السبعة بلغ في منتصف عام ١٩٨٧ حوالي ٧٤ موظفاً، وكان توزيعهم على المدن متقارب ما عدا في مدينة جنين، حيث تضم ادارة الضريبة فيها ثمانية موظفين فقط. وبلغ عدد الموظفين في كل من طولكرم وقلقيلية عشرة، و في كل من الخليل وبيت لحم احدعشر، وفي كل من نابلس ورام الله اثنا عشر موظفا.

وبما أن لكل ادارة مديرا، فقد بلغ عدد المديرين سبعة، بينما لم يتوفر سوى ثلاثة نواب مديرين فقط. أما مأمورو التقدير فقد بلغ عددهم ٢٩ موظفا، وبلغ عدد فئة بقية الموظفين ٢٤ موظفا. ويشتغل في الادارات المذكورة ١١ شخصا يعملون على شكل طواقم للتفتيش في كل من الخليل ورام الله وطولكرم وقلقيلية، وهم يقومون بالكبسيات والتفتيش في الشوارع وفي أماكن عمل المكلفين، وعند مراعاة توزيع الموظفين حسب الانتماء، نرى أن نسبة الموظفين العرب في الاراضي المحتلة في دوائر ضريبة الدخل بلغت ٦٢٪ من مجموع الموظفين، بينما بلغت نسبة الموظفين حاملي الجنسية الاسرائيلية ٣٨٪.

كما بيَّن لنا جدول رقم (٢) توزيع الموظفين حسب نوع الوظيفة والانتماء والمؤهل العلمي. حيث ان خمسة من مديري الادارات هم اسرائيليون ولا يحملون اية شهادات عليا، في حين أن اثنين منهم هم من فلسطينيي الاراضي المحتلة ويحملون شهادات جامعية.

أما نواب المديرين فقد بلغ عددهم ثلاثة فقط جميعهم من الاسرائيليين، يحمل اثنين منهم شهادات جامعية، ولا يحمل نائب المدير الثالث أية شهادة عليا.

جدول رقم (٢)

توزيع موظفي دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية حسب نوع الوظيفة والمؤهل العلمي والانتماء في شهر آب ١٩٨٧

المؤهل العلمي	جامعة		دبلوم متوسط		بدون شهادات عليا		المجموع	دورات محاسبية وضريبية		المجموع
نوع الوظيفة	اسرائيلي	فلسطيني	اسرائيلي	فلسطيني	اسرائيلي	فلسطيني		اسرائيلي	فلسطيني	
مدير الدائرة٢	٢	-	-	٣	-	٧	٥	٢	٧	
نائب المدير	١	١	-	-	١	-	٣	٣	٢	٤
مأموري التقدير	١	٢٠	-	-	٨	-	٢٩	٨	١٣	٢١
بقية الموظفين	-	٤	-	٦	-	١٤	٢٤	-	٩	٩
طاقم التفتيش	-	-	-	-	١١	-	١١	١١	-	١١
المجموع	٤	٢٧	-	٦	٢٣	١٤	٧٤	٢٦	٢٦	٥٢

المصدر: مسح ميداني شامل لدوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، آب ١٩٨٧

وبالنسبة لمأموري التقدير، فقد بلغ عددهم ٢٩ موظفاً، حوالي ٦٩٪ منهم من عرب الضفة الغربية ومن حاملي الشهادات الجامعية، وحوالي ٣١٪ منهم من الاسرائيليين الذين لا يحملون شهادات عليا.

وبلغ عدد فئـة «بقية الموظفين» ٢٤ موظفا جميعهم من فلسطينيي الاراضي المحتلة ٥٨٪ منهم لا يحملون شهادات جامعية و ٢٥٪ منهم يحملون دبلوم كلية متوسطة. أما أعضاء طاقم التفتيش فهم جميعا من الاسرائيليين ولم يحز احد منهم على شهادة جامعية.

ومن ناحية أخرى، فقد شارك حوالي ٧٠٪ من مجموع الموظفين في دورات محاسبية وضريبية، وهي التأهيل الوحيد للموظفين الاسرائيليين، وتجدر الاشارة الى وجود موظفين اشتركوا في دورات لاكثر من مرة، كما هو واضح بالنسبة لنواب مديري الادارة البالغ عددهم ثلاثة. كما يتبين من الجدول انخفاض مساهمة فئة بقية الموظفين في المشاركة بالدورات الضريبية حيث بلغت نسبة المشاركين منهم ٣٧٪ فقط من مجموع الفئة، وذلك لعدم مشاركة هذه الفئة مشاركة فعالة في المعاملات الضريبية اليومية، وعدم وجود ضرورة لتدريبهم على التعامل الضريبي، بينما بلغت نسبة المشاركين في الدورات ٧٢٪ عند فئة مأموري التقدير و ١٠٠٪ عند فئة المدراء.

٧ ـ ملخص:

اتبعت اسرائيل منذ الايام الاولى لاحتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة سياسة اقتصادية مميزة، هدفت الى: عدم تحميل الميزانية الاسرائيلية أعباء الاحتلال، تحطيم المنافسة المحلية واثقال المكلفين بالاعباء الضريبية لدفعهم الى الهجرة وتفريغ البلاد من السكان. ومن أجل تحقيق هذه الاهداف اتبعت اسرائيل وسائل وأساليب عديدة كان من ضمنها تنظيم الدوائر الضريبية وتحديد صلاحيات الموظفين. فقامت بربط الدوائر الضريبية مباشرة مع الحكم العسكري عن طريق ضابط الادارة للشؤون الضريبية. كما قامت بتعيين مدراء للدوائر من الاسرائيليين ومنحتهم صلاحيات واسعة تساعدهم في تنفيذ مخططاتهم الضريبية.

وحصرت دور الموظفين العرب التابعين للدوائر الضريبية في القيام بالمعاملات الروتينية واسقاط المكلفين العرب في شباك الدوائر الضريبية.

ولما كان الموظفون الاسرائيليون هم من ذوي الكفاءات العلمية والفنية المتدنية فقد عملوا بكل جهد على تعويض هذا النقص بتنفيذ اقسى ما يمكن من السياسات والاجراءات الضريبية الاسرائيلية وذلك تحقيقا للهدف الاسرائيلي المتمثل في تحصيل أقصى ما يمكن تحصيله من الضرائب لينالوا بذلك رضى المسؤولين عنهم، الامر الذي ساعد العديد منهم على الصعود الوظيفي من محقق أو مأمور تقدير الى مدير دائرة.

وكان المكلف العربي في جميع هذه الحالات هو ضحية التنظيمات والممارسات الضريبية.

شكل رقم (1)

التنظيم الهيكلي للادارة المدنية

رئيس الإدارة المدنية

رؤساء الادارة المدنية في: جنين، طولكرم، قلقيلية، نابلس، رام الله، بيت لحم، الخليل، غور الأردن

الناطق الرسمي

مساعد رئيس الادارة المدنية

الدوائر: شؤون المستوطنات، الشؤون العربية، الصيانة الانشاءات، العلاقة مع الجيش، الرفاه الاجتماعي، البنية التحتية، الإدارة والخدمات، الاقتصاد

المصدر: مؤسسة الحق، ورقة مترجمة من قبل Benvenisti, Mi, Goverments - publications, 1986.

شكل رقم (٢)

الدائرة الاقتصادية

ضابط الادارة لشؤون العمل

ضابط الادارة للشؤون السياحية

ضابط الادارة لشؤون المواصلات

ضابط الادارة للتجارة والصناعة

ضابط الادارة لشؤون الزراعة

ضابط الادارة لشؤون المناجم والحجار

ضابط الادارة لشؤون التوظيف

ضابط الادارة للشؤون الاحصائية

ضابط الادارة لشؤون الجمارك والمكوس

ضابط الادارة لشؤون التأمين

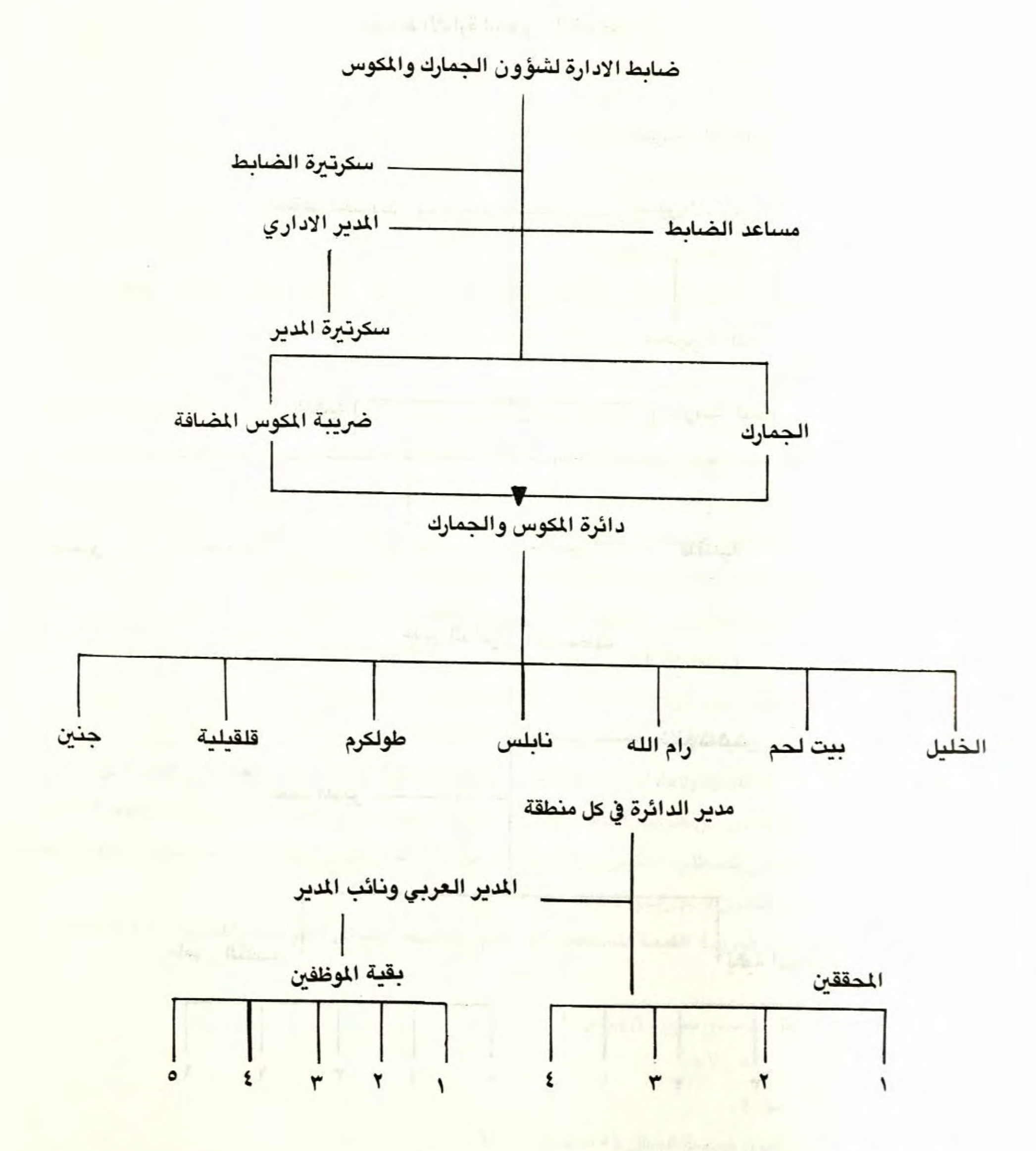
ضابط الادارة لشؤون الضرائب المباشرة

ضابط الادراة لشؤون المحروقات

المصدر السابق

شكل رقم (٣)

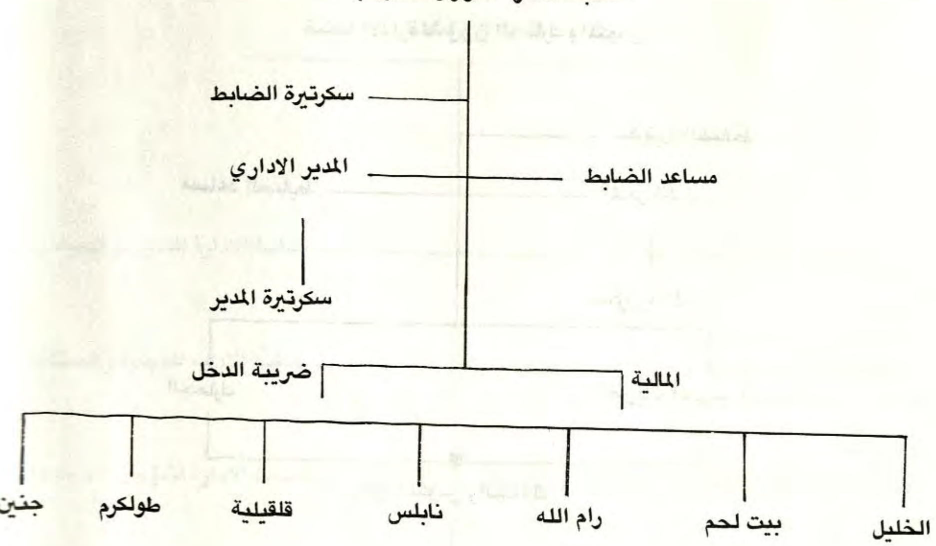
التنظيم الاداري لادارات ضريبة المكوس المضافة
في الضفة الغربية

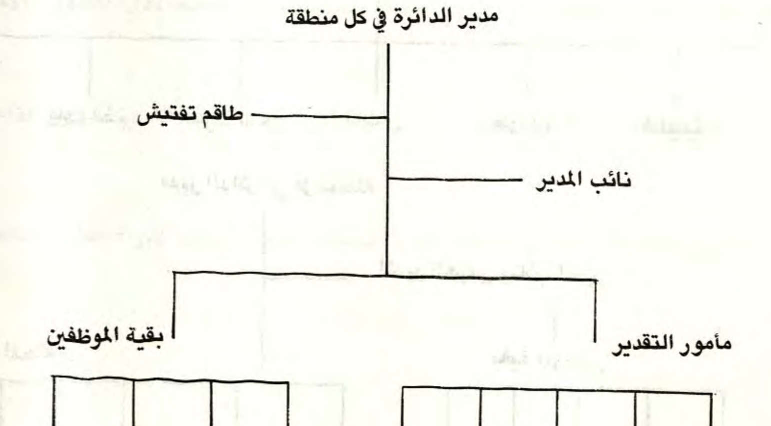


المصدر: مسح ميداني شامل للادارة الضريبية في الضفة الغربية آب ١٩٨٧.

شكل رقم (٤)

التنظيم الاداري لادارات ضريبة الدخل في الضفة الغربية





المصدر: مسح ميداني شامل للادارة الضريبية في الضفة الغربية آب ١٩٨٧.

الهوامش:

(١) عاطف علاونة، **سياسة اسرائيل الضريبية وأثرها على اقتصاد الأراضي المحتلة**، بحث في مرحلة النشر، ١٩٨٧.

(٢) أنظر جريدة **النهار**، الثلاثاء ١٩٨٧/٨/١١.

(٣) أنظر حامد عبد المجيد دراز، **دراسات في السياسة المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ١٩٨٤، ص ١٧٨.

(٤) المصدر السابق، ص. ١٧٩.

(٥) المصدر السابق، ص. ١٧٥.

(٦) المصدر السابق، ص ١٨٣ - ٢٠٤.

(٧) المصدر السابق، ص ٢٣٩.

(٨) أنظر عاطف علاونة، مصدر سبق ذكره.

(٩) أنظر عمر عبد الرازق، **التضخم في الأراضي المحتلة**، بحث غير منشور.

(١٠) Statistical Abstract of Israel, 1987.

(١١) أنظر تيسير العاروري، الفوائد الاقتصادية التي تجنيها اسرائيل من احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة **الكاتب** عدد ٨٦.

(١٢) أنظر عاطف علاونة، مصدر سبق ذكره.

(١٣) أقفل العديد من المواطنين في الأراضي المحتلة محلاتهم بسبب تراكم الضرائب عليهم وفرض ضرائب خيالية عليهم.

(١٤) أنظر عاطف علاونة، البطالة في الأراضي المحتلة، مجلة **الرسالة الثقافية**.

(١٥) ٥٥٪ هي أعلى نسبة يدفعها المكلف بدفع ضريبة الدخل، وتدفع هذه النسبة عن المبلغ الذي يزيد عنها ٥١١٢ دينار في السنة. أنظر عاطف علاونة، مصدر سبق ذكره.

(١٦) Wittmann, W. Einfuehrung in die Finanzwissenschaft, Stuttgart, 1975.

(١٧) عاطف علاونة، العرف التجاري في الأراضي المحتلة، جريدة **القدس**، ١٩٨٧/٦/٤.

(١٨) عاطف علانة، **التمويل في الضفة الغربية وقطاع غزة**، جامعة النجاح الوطنية، ١٩٨٦.

(١٩) فيما يتعلق بهذا الجزء، أنظر الورقة المترجمة والمتوفرة في مؤسسة الحق في رام الله:
Benvenisti, M. from Governments Publication

(٢٠) يتمتع رؤساء الادارة المدنية والعاملين في المركز برتب عسكرية. كما أن زيهم الرسمي هو الزي العسكري.

(٢١) أطلقت سلطات الاحتلال على ضريبة القيمة المضافة، ضريبة المكوس المضافة باعتبارها جزءا من الجمارك ولاحتواء قانون الجمارك الأردني لمصطلح «المكوس»، وكان الهدف من ذلك اقناع الرأي العام بأن فرض ضريبة المكوس المضافة هو عبارة عن تعديل لقانون قائم وليس قانوناً جديداً.

(٢٢) أنظر يعقوب قسطل، **ضريبة القيمة المضافة، دليل عملي لمعالجة المشاكل الجزائية والمدنية**، ١٩٨٥، القدس، ص ٣.

(٢٣) أنظر يعقوب قسطل، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

(٢٤) المصدر السابق، ص ٥ - ١١.

(٢٥) المصدر السابق، ص ٧.

(٢٦) المادة ١،٣٥ من قانون ضريبة الدخل (٢٥) سنة ١٩٦٤.

(٢٧) المادة ١،٣٧ من قانون ضريبة الدخل (٢٥) سنة ١٩٦٤.

(٢٨) المادة ٢،١،٥٥ من قانون ضريبة الدخل (٥) سنة ١٩٦٤.

(٢٩) المادة ١،٥٣ من قانون ضريبة الدخل (٢٥) سنة ١٩٦٤.

(٣٠) المادة ٢،٥٣ من قانون ضريبة الدخل (٢٥) سنة ١٩٦٤.

(٣١) المادة ٥، و من قانون ضريبة الدخل (٢٥) سنة ١٩٦٤.

(٣٢) المادة ٧ من قانون ضريبة الدخل (٢٥) سنة ١٩٦٤.

(٣٣) المادة ٩،هـ ز ١٧، ٥ من قانون ضريبة الدخل (٢٥) سنة ١٩٦٤.

(٣٤) المادة ٢٦، ٦من قانون ضريبة الدخل (٢٥) سنة ١٩٦٤.

(٣٥) المادة٣،٢،٣٧ من قانون ضريبة الدخل (٢٥) سنة ١٩٦٤.

(٣٦) المادة٤،٥ من قانون ضريبة الدخل (٢٥) سنة ١٩٦٤.

٣٤ سنة ١٩٨٢.

(٣٧) المادة ٣،٥٦ من قانون ضريبة الدخل (٢٥) سنة ١٩٦٤.

(٣٨) المادة ٥،٤،٥٦ من قانون ضريبة الدخل (٢٥) سنة ١٩٦٤.

(٣٩) مادة ٢،١،٦٤ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) سنة ١٩٦٤.

(٤٠) مادة ٦٥ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) سنة ١٩٦٤.

(٤١) بموجب المادة رقم ٣، فقرة ٢.

(٤٢) تعمل السلطات الاسرائيلية دائما الى اجراء تغيير مستمر في موقع الموظفين بغض النظر عن نوع الوظيفة، وذلك للحيلولة دون انشاء وتطوير علاقات بين المكلفين والموظفين، الأمر الذي يمكن أن يؤدي الى تساهل الموظف تجاه المكلف. ومن هنا يتم استبدال الموظفين داخل الدائرة الواحدة من جهة، أو نقل الموظفين من دائرة الى اخرى من جهة ثانية. وقليل جدا من يمكث في نفس الدائرة اكثر من ستة أشهر، وخاصة المديرين ونوابهم.

الإنتفاضة حوار القمع والمقاومة

ماجد كيالي

بخطى حثيثة واثقة تقترب الانتفاضة الفلسطينية المجيدة من انهاء عامها الثاني، وهي تزداد رسوخا وعمقا وعنفوانا، بعدما أصبحت مقاومة الاحتلال عادة يومية ونمط حياة بالنسبة للشعب العربي الفلسطيني.

وطوال الشهور الطويلة الماضية، استطاعت الانتفاضة أن تتحدى باستمراريتها، وشموليتها، وحيويتها، مختلف اجراءات القمع التي استخدمتها سلطات الاحتلال،ويجمع المسؤولون والمختصون الاسرائيليون على التسليم بحقيقة الانتفاضة، وفشل أساليبهم في تجاهلها، او التعامل معها كموجة عابرة أو وقفها. وقد اعترف الجنرال دان شمرون رئيس الاركان الاسرائيلي بعدم قدرة الجيش على قمع الانتفاضة واخمادها، وحسب قوله فان الجيش له قدرة محدودة على اخماد الانتفاضة. لا يمكن ان يوجد شيء يستطيع اسكات الانتفاضة التي هي في جوهرها تعبير عن الكفاح الوطني [١].

هذا الاعتراف وغيره من بعض قادة الجيش، يتناقض مع بعض التصريحات لبعض القادة والمسؤولين الصهاينة التي صدرت خلال الشهور الماضية، والتي كانت تدعي بان الانتفاضة قد هدأت او أوشكت على الهدوء؛ مما اوقع هؤلاء المسؤولين في ورطة سياسية، فاقمت من مأزق المؤسسة العسكرية والامنية والسياسية للكيان الصهيوني، وعلى سبيل المثال ذكر الصحفي الاسرائيلي أريبه بيلفي ان هؤلاء «أعلنوا عن ظهور علامات تعب على سكان المناطق، وعن هدوء نسبي وتحوّل بطيء، ولكن مرة اخرى يظهر تصعيد نيران ومزيد من النيران، ان الحقيقة المحزنة هي اننا نتعب اولا»[٢]. وقد وصل الامر الى حد اتهام وزير الدفاع من قبل عضو الكنيست يوسي ساريد عن حركة «راتس» ـ حقوق المواطن، الذي قال في مقال عنوانه:« ستكبر الانتفاضة وتنفجر ايضا» :«على العكس تماما مما يقوله وزير الدفاع فان الانتفاضة في المناطق... لا تضعف وانما تتعاظم وتترسخ. صحيح ان الانتفاضة تغير شكلها، ولكنها اتخذت شكلا آخر وهي تجد لنفسها قنوات جديدة لمواصلة العصيان»[٣].

وإزاء عجز السلطات العسكرية عن اخماد الانتفاضة بقوة القمع والبطش عمدت الى استخدام

مختلف الوسائل التي ظنت انه من خلالها يمكن تحقيق هبوط في فعاليات الانتفاضة وتبديد قواها وصولا لوقفها واجهاضها، لهذا فانها جمعت معا الوسائل العسكرية والاقتصادية والادارية. اضافة لما تقدم فان هذه السلطات تتعامل مع الانتفاضة من منظور تكتيكي واستراتيجي في آن معا. فهي من الزاوية التكتيكية تحاول ان تربح المعركة بالنقاط مع الانتفاضة عبر السيطرة عليها، واحتواء ومحاصرة بؤر التوتر فيها، وعدم تمكينها من استثمار نجاحاتها المختلفة الى نجاح سياسي معترف به، ولذلك ركزت سياسة القمع في هذا المستوى على:

١ ـ مطاردة واعتقال نشطاء ومنظمي وقادة الانتفاضة وقد وضح ذلك في المتابعة الحثيثة من قبل اجهزة الاحتلال وحملتها على اعضاء اللجان الشعبية. كما برز من خلال اعتقال بعض الشخصيات التي يعتقد ان لها علاقة بالقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة كما حصل مع الصحفي سمعان خوري وعدنان شلالا وحسن عبدربه وهم متهمون بانهم اعضاء في الفصائل المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، وانهم من قادة الانتفاضة.(٤).

٢ ـ استخدام شتى اشكال القمع والارهاب العسكري المباشر لفرض هيبة الاحتلال خصوصا على محاور الطرق الرئيسية، او فيما يتعلق بمضاعفات الانتفاضة على المستوطنين الصهاينة او لجهة امتدادها الى لمناطق المحتلة عام ١٩٤٨.

٣ ـ الحصار الاقتصادي والتموين لبؤر التوتر وعزلها عن المناطق الاخرى، وهذا ما جرى للعديد من القرى والمخيمات الفلسطينية، وقد ذكرت بعض المصادر معلومات عن فترات حظر تجوّل وعزل بلغت ١٣٧ يوما في مخيم الشاطيء في قطاع غزة في حين أن أطول حظر تجوّل مستمر بلغ ١٣٧ يوما في مخيم الجلزون في الضفة الفلسطينية، كما وصلت هذه السياسة الى حد عزل قطاع غزة بكامله لفرض البطاقات الالكترونية لمدة اسبوع مطلع شهر حزيران.

اما الزاوية الاستراتيجية، فانها تنطلق من المحددات الايدلوجية والسياسية والامنية للكيان الصهيوني، وبالتالي من طبقة الكيان الصهيوني وتركيبته الداخلية، ودوره في المنطقة وهي تتعامل مع الانتفاضة على هذا المستوى بوصفها حربا حقيقية تهدد مستقبل (اسرائيل) وهويتها اليهودية الاستيطانية وامنها واستقرارها، لدرجة ان زئيف شيف المعلق العسكري الاسرائيلي يقول: «اذا لم تنتصر اسرائيل في هذه الحرب، فانها ستضعف على نحو يستعصي على العلاج»(٥) لهذا، فان التعامل الحذر مع الانتفاضة واتخاذ مختلف الاجراءات للسيطرة على تأثيراتها، تتوخّى تجنب الهزيمة عبر النجاح في تهدئة فعالياتها وامتداداتها.

وبالنسبة لجماهير الانتفاضة، فان صمودها في مواجهة مختلف اشكال الحصار والقمع واستمرار مقاومتها انما يدلان على مستوى النضوج والتبلور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي بلغته في هذه المرحلة التاريخية من مراحل نضالها وتحرّرها(٦).

علاوة على ما تقدم، فقد حرضت اجراءات القمع وساهمت في تحفيز روح الانتفاضة وارادة الاستمرار بها، باعتبارها الطريق للحرية والمخلص من الاحتلال وهكذا فان اجراءات القمع كانت تزج

بأعداد وقطاعات واسعة من الفلسطينيين في مواجهة الاحتلال بدل ان تكبح او تحبط عزيمتهم. ويعزي زئيف شيف هذه الحالة الى ان «الضغوط التي تمارس عليهم تخلق بينهم وحدة قومية واجتماعية لم يشهدوها من قبل ـ وحسب رأيه فان ـ ما يستطيع الجيش الاسرائيلي تحقيقه هو الهدوء النسبي، هدوء بالاكراه وغير ثابت، وسيتبدد من حين لاخر بموجات من الاضطرابات»(٧).

وقد كان لمحاولات وقف الانتفاضة بوسائل العنف مضاعفات ادت بصورة جدلية الى تصعيد حدّتها والحفاظ على حيويتها بدل تهدئتها وقد لاحظ ذلك يوسي ساريد اذ ـ حسب قوله ـ «كلما عاملوا الانتفاضة معاملة سيئة كلما كبرت وكلما تفجّرت. من الممكن التغلب على مظهر من مظاهر العصيان.. ولكن لا يمكن التغلب على العصيان ذاته، لا يمكن وقف هذه الانتفاضة التي تمثل الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني في المناطق»(٨).

ان تشابك مختلف اشكال القمع والحصار والضغوطات العسكرية والاقتصادية والادارية، التي لم تفلح في تحقيق غاياتها في تهدئة الانتفاضة بل زادتها اشتعالا، كانت لها في الوقت نفسه تأثيرات متفاوتة على الجماهير المنتفضة، فقد كانت الاجراءات العسكرية المباشرة هي الاشد قسوة ووطأة على الجماهير بسبب العدد الكبير من الشهداء والجرحى والمعتقلين الذين قدمتهم الانتفاضة خلال الاشهر الماضية علاوة على تدمير المنازل وحالات الابعاد. فيما شكّلت الاجراءات الاقتصادية والادارية حالة من الضغط الاجتماعي والنفسي امكن معها التكيف وتحضير القوى والطاقات والابداعات الشعبية للتغلب على هذه الضغوطات والمصاعب. وقد تجلت هذه الابداعات النضالية في المبادرات الشعبية لخلق عادات وقيم اجتماعية جديدة مثل العودة الى الارض والاقتصاد المنزلي وتنمية الموارد الذاتية ومقاطعة البضائع الصهيونية ثم التقشف وترشيد الاستهلاك والتكافل الاجتماعي العالي الذي تجلى في مختلف اشكال التعاون والعلاقات الاجتماعية.

وقد أدت مختلف هذه الاجراءات، الى جانب مختلف اشكال الدعم الخارجي، الى خلق قيم اجتماعية نضالية جديدة تشجّع على الاستمرار بالانتفاضة وتخفف من معاناة الشعب داخل الارض المحتلة وتعزز قدرته على التحمل والصمود ازاء كافة اشكال الحصار والمضايقات والقمع.

على ضوء الملاحظات السابقة يمكننا استعراض أشكال القمع التي استخدمتها سلطات الاحتلال وواجهتها جماهير الانتفاضة.

الاجراءات القمعية العسكرية:

أدت إجراءات القمع الوحشي العسكري بعد مرور ثمانية عشر شهرا على اندلاع الانتفاضة الى استشهاد أكثر من ٥٠٠ فلسطيني وجرح واعتقال عشرات الالوف من المواطنين الفلسطينيين، والواقع يشير الى ان سلطات الاحتلال عمدت بعد الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة، التي فاز بنتيجتها تكتل الليكود بزعامة شامير برئاسة الحكومة، الى تصعيد حدّة القمع العسكري المباشر والاجراءات القمعية المترافقة معه، خصوصا بعد طرح مشروع شامير للانتخابات في الارض المحتلة.

ومع ذلك، فمن المشكوك فيه ان تنجح هذه الوسائل بتخفيف حدّة الانتفاضة، ناهيك عن وقفها. وقد اشار الى ذلك احد الصحفيين الاسرائيليين المتابعين لتطورات الانتفاضة رون بن بشاي بقوله: «حتى لو إتبع الجيش الاسرائيلي أساليب اكثر وحشية لما كان ذلك غيّر كثيرا مما يجري، الانتفاضة كانت ستحدث وتستمر، سواء تصرف الجيش في البداية بهذا الشكل او ذاك»[٩] في اشارة واضحة الى ان الانتفاضة بلغت من النضـوج والرسـوخ درجة فرضت نفسها بقوة على مسرح الاحداث كحالة مستمرة وثابتة تستعصي على القمع.

والجدير بالذكر في هذا المجال ان حدة القمع العسكري بلغت ذروتها خلال شهر ايار الماضي. فعلى سبيل المثال استشهد ثلاثون مواطنا فلسطينيا في الفترة بين ١٥ ـ ٢٢/ ٦ كما يمكن ذكر المجزرة التي وقعت في قرية نحالين قرب بيت لحم يوم ١٣/ ٤/ ١٩٨٩ حيث سقط فيها خمسة شهداء وثلاثون جريحا.

كما جرت هجمات وغارات انتقامية من قبل الجيش وقطعان المستوطنين على اكثر من ١٢٠ قرية فلسطينية في الاراضي المحتلة وعدد من احياء المدن والمخيمات كان الهدف منها «اعادة تأكيد السيطرة على الوضع، خاصة وان بعض القرى ترى نفسها تابعة لـ م.ت.ف. وانها لا ترتبط بصلة (باسرائيل) وتعلن عن نفسها «مناطق محررة»[١١].

وفي حين اعلن اسحق رابين انه لغرض خطة شامير، سيلزم استخدام ما هو ضروري بما في ذلك مزيد من القوة لاخماد الانتفاضة، توجه الميجر جنرال موشي باركوشبا الى رابين يطلب منه تولي قيادة المنطقة الوسطى مدعيا انه «سيضع نهاية سريعة للانتفاضة الفلسطينية» [١٢] في ذات الوقت الذي لم ينصح فيه العميد احتياط ثان اريبه شيكو باستخدام قوات ضخمة لان «استخدام مختلف وسائل القمع لم يوقف الانتفاضة ـ لانه ـ كلما طال امدها كلما اصبح من الصعب إجبارهم على وقفها... ولا يبدو ان استخدام الاجراءات العسكرية، حتى ولو تم تصعيدها (على سبيل المثال ـ مضاعفة عدد البيوت التي تهدم، مضاعفة عدد المبعدين، مضاعفة عدد القتلى والجرحى) ستؤدي الى كبح الانتفاضة»[١٣] ولذلك فهو ينصح باستخدام وسائل اخرى لمواجهة الانتفاضة غير الوسائل العسكرية سنتطرق اليها في مجال آخر.

الضغط الاقتصادي والمجتمعي:

تحت عنوان «ليكن لديهم ما يخسرونه» كتب دان سفير، الباحث الاسرائيلي، عدة مقالات تحدث فيها عن اهمية الضغط الاقتصادي على جماهير الانتفاضة اذ قررت السلطات ان تدمج في سياستها القمعية وسائل الضغط الاقتصادي، حيث بموازاة ذلك يجري استخدام وسائل ضغط عسكرية[١٤] وقد استندت سياسة العقاب الاسرائيلية على العديد من الاجراءات مثل: «فرض حصار اقتصادي على بؤر عمليات الفوضى»، وفرض قيود شديدة على استيراد الاموال من الخارج[١٥]، وقيود على الصادرات وتقييد حرية السفـر والتنقـل[١٦] وعبور نهر الاردن...مراقبة بنك القاهرة ـ عمان وفروعه في الضفة والقطاع[١٧]، الامتناع عن تزويد محطات الوقود العربية في الضفة وغزة بالمحروقات[١٨]، والتي وصلت الى حد قطع

الجيش المياه عن قرية بيت فجار بعد[١٩] امتناع سكانها عن دفع الفواتير للادارة المدنية إضافة الى محاولات سلطات الاحتلال الجادة لمنع تسرب الاموال من م.ت.ف. ومن الجهات المختلفة للاراضي المحتلة.

وحسب تعبير الصحافي الاسرائيلي داني تسرقوني، فأن سلطات الاحتلال باجراءاتها الاقتصادية تلك، استعـاضت عن سياسة «العصا والجزرة في تعاطيها مع الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بسياسة الاختيار بين البندقية والعصا»[٢٠] من أجل تحقيق ضغط اقتصادي ومجتمعي على جماهير الانتفاضة، فقد ظنت سلطات الاحتلال ان هذه الاساليب يمكن ان تعود بالاوضاع الى الهدوء، وهم يقولون: «حتى متى سيبقى السكان مستعدين للعيش في ظروف الضغط الاقتصادي والاداري والعسكري؟ ويتابع دان سفير متحدثا ايضا عن مخاطر هذه السياسة التي ستجذب شرائح أكبر من الجمهور الفلسطيني الى العصيـان» [٢١] كما اشار د. يورام بيري الى عقم هذه الطريقة وبرأيه «لا أساس للاعتقاد انه يمكن القضاء على الانتفاضة نهائيا بهذه الطريقة... ستتواصل تفجرات الغضب ومن شأنها ان تصبح أكثر عنفا»[٢٢].

وفي تطور أخير في هذا المجال، اقترح وزير النقل موشيه كتاف إغلاق الاراضي المحتلة لمدة ثلاثة اشهر لوضع حد للانتفاضة[٢٣].

كما عمدت سلطات الاحتلال الى فرض هذه العقوبة لفترة اسبوع متواصل على قطاع غزة من اجل اصـدار بطاقـات جديدة لسكان القطاع، وتفرض قيود جديدة على حركة العمال الفلسطينيين أشبه بأسلوب سياسة التمييز العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا[٢٤].

كما هدد رابين باتخاذ اجراءات تقلل من الاعتماد على الايدي العاملة الفلسطينية، واتخاذ خطوات اقتصادية اخرى للتضييق عليهم واعتراض حريتهم في الحركة بين اسرائيل والضفة والقطاع وتعطيل بعض القـوانـين، وفي هذا ـ حسب راي دان شومرون رئيس االاركان ـ فشل آخر لسياسة العقاب الاسرائيلية، لان هذه الاجراءات ستبعث الخط الاخضر الفاصل من جديد وهو برأيه «انتصار حققته الانتفاضة».

أمـا بالنسبـة لعمليـات وقف واغـلاق المؤسسات الثقافية والتعليمية والتي تستخدمها سلطات الاحتـلال للضغط على جماهير الانتفاضة، فقد عملت اللجان الشعبية ولجانها المختصة على ابتداع اشكال التعليم الشعبي لتلافي الضغط والنقص على هذا الصعيد. وقد سجلت نجاحات مهمة في هذا المجال ساعد الانتفاضة ولجانها الشعبية على تقديم نفسها كنواة لسلطة وطنية بديلة تقدم الخدمات المختلفـة للجماهير الشعبية.. وحسب داني روبنشتاين فهذه خسارة اخرى لسلطات الاحتلال التي فقدت شرعيتها كسلطة... حتى في نظر نفسها حيث تبدو السلطة الاسرائيلية ـ التي تتوقف عن اعطاء السكان الخدمات الاساسية ـ مجرد هيئة ترسل الجنود ورجال الشرطة من أجل ان يفرقوا المظاهرات، ومن أجل ان يضربوا السكان، وان يعتقلوا وان يجبوا الضرائب، وبالاخص ان يعاقبوا. وبرأيه ان.هذه السلطة فقدت القدرة على الحكم»[٢٦].

اضافة الى هذا المأزق الاسرائيلي، وفشل اجراءات القمع، ورغم الضغوطات الاقتصادية ـ انخفاض الدخل ٢٥٪ قياسا للسابق وتراجع الطاقة الشرائية ـ ورغم هدم البيوت، حوالي ٧٨٦ منزلا خلال الثمانية عشر شهرا الاولى من عمر الانتفاضة[٢٧] وحسب قول احد الفلسطينيين من أهالي غزة: «ماليا حالتنا اسوأ بكثير منذ قيام الانتفاضة، ولكننا لم نقم بالانتفاضة لتحسين مستوى معيشتنا بل لاستعادة كرامتنا»[٢٨]. فرغم مجمل الصعوبات والضغوطات، الا ان هذه الاجراءات ساهمت في تشجيع جماهير الارض المحتلة على الابداع في مواجهتها وفي الاعتماد على الذات وفك الارتباط الاقتصادي القائم بينها وبين الهياكل الاقتصادية الاسرائيلية التي كانت من اهم دعائم الاحتلال. كما تحررت هذه الاجراءات امكانيات الاعتماد على البدائل المحلية والاقتصادية وبالقوى الذاتية مما جعل جماهير الانتفاضة تتكيف مع هذا المستوى من مستويات الحياة والمعيشة في سبيل كرامتها وحريتها.

سياسة (فرق تسد):

لقد عمدت سلطات الاحتلال الى هذا الاسلوب لعزل بؤر التوتر واحتوائها لتفتيت وتبديد طاقة الانتفاضة. وكما هو معروف فان هذا الاسلوب قديم ـ جديد في ذات الوقت، وقد بنت سلطات الاحتلال سياستها في الارض المحتلة على اساس التفرقة بين المواطنين عبر اثارة النوات الطائفية والدينية حينا، او عبر اثارة مختلف المشاكل العشائرية والعائلية، والاستفادة من الخلافات السياسية والاجتماعية. ولكن الانتفاضة صهرت في بوتقتها الجماهير الشعبية، وظهرت عبر شموليتها كأرقى اشكال الوحدة الوطنية، مما فوّت على سلطات الاحتلال سياستها هذه، علاوة على ان الانتفاضة استطاعت ان تشل وتهزم شبكة المتعاونين مع العدو مما اضعف هيبة الاحتلال وقوّى كافة اشكال التلاحم والوحدة الاجتماعية.

وقد تحدث عن هذا الاسلوب د. يورام بيري في مقالة له، اذ اعتبر هذا الاسلوب امتداد لسياسة موشيه دايان ويقوم على مبدأ «فصل السمك عن الماء» وهو يعتمد على «ضرب المخربين فقط، وتمكين السكان من ممارسة حياتهم العادية حتى لا يبقى لهم مصلحة في مساعدة حرب العصابات»[٢٩] كما اشار الى هذا الاسلوب زئيف شيف، حيث تحدث عن ضرورة «تدّبر أمر الذين يحركون الانتفاضة ويسيرونها»[٣٠] اي عزلهم عن غالبية الجماهير. اما اوري نير، فقد تكلم بوضوح أكثر عن اهمية بث التفرقة بين المخلين بالنظام العام ـ اي اولئك الفتيان الذين ليس لديهم ما يخسرونه ـ والسكان الذين يستفيدون من المحافظة على النظام العام، فرق تسد: بين فئات السكان داخل المناطق المحتلة وبين المناطق نفسها وجهاز منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج. والسؤال عن مدى الوحدة والتماسك المجتمعي لدى السكان الفلسطينيين. ان المعركة تدور ـ برأيه ـ على طول نفس وحدة المجتمع الفلسطيني[٣١].

ومثلما فشلت السياسات السابقة في تحقيق اهدافها، فان هذه السياسة ايضا لاقت الفشل الذريع بالنظر للوحدة والتماسك العاليين لدى المجتمع الفلسطيني في ظل مناخ الانتفاضة وقد ادى هذا الفشل

الى مزيد من التخبط والارتباك لدى المسؤولين والمراقبين الصهاينه، ويعترف دان سفير انه رغم فعالية هذا الشكل من الضغط، الا انه سيزيد من شمولية الانتفاضة لانه سيزج بجمهور عريض يتضرر أكثر فأكثر من هذه الاجراءات في أتون الانتفاضة، ويتحدث د. يورام بيري بصورة اكثر وضوحا عن الحالة الديالكتيكية التي تخلقها الحرب الثورية وبالتالي استحالة تطبيق مثل هذا الاسلوب لان القائمين على الحرب الثورية في المناطق استطاعوا منذ كانون الاول ١٩٨٧ القضاء على التمايز بين (المقاتلين) والسكان، بين الاسماك والمياه. ان الحروب الثورية هي دوما حروب ديالكتيكية، والتدابير المضادة... ادخلت الى دائرة العداء المزيد من السكان الذين كانوا في الماضي سلبيين.. ان النتيجة الديالكتيكية هي انه، حتى لو استطاع الجيش الاسرائيلي استعادة قدرته الرادعة، فانه بذلك يثّور عددا أكبر من الناس الامر الذي يستلزم توظيف المزيد من الموارد لهذه الغاية ان الثمن اصبح باهظا كثيرا[٣٢] وهذا اعتراف واضح بنجاح اخر للانتفاضة.

الاعتقال والابعاد:

قامت سلطات الاحتلال بالاعتقال الكيفي الاداري لعشرات الالاف من الفلسطينيين خلال الانتفاضة في اوقات متفرقة ضمن حملتها المسعورة لاعتقال النشطاء واعضاء اللجان الشعبية، كما عمدت الى ابعاد العديد من النشطاء التي اعتقدت انهم من قادة ومحركي الانتفاضة في اوقات مختلفة خلال الشهور الماضية لاعتقادهم ان هذه الاجراءات سترد ع محركي الانتفاضة وقادتها.

وتحاول سلطات الاحتلال التركيز على سياسة الابعاد لاعتقادها ان هذه العقوبة هي من «اقسى العقوبات»[٣٣].

وحاليا تدرس السلطات المحتلة ادخال تشريعات تمكنها من ابعاد فلسطينيين من الاراضي المحتلة دون الاحتكاك بالاجهزة القضائية وبشكل مركز على المنظمين الرئيسيين للانتفاضة، وتصعيد استخدام اسلوب الاعتقالات الادارية. وتحظى هذه الاجراءات بموافقة اسحق رابين [٣٤] كما ان الجنرال دان شومرون دعا الحكومة الى بلورة قانون يسهل عليهم طرد نشطاء الانتفاضة[٣٥].

لكن المصادر الاسرائيلية المراقبة نفسها لا تتوقع ان تؤتي هذه النتيجة ثمارها، لان اعمال الطرد لا تردع ـ كما كانت ربما تفعل في الماضي حسب ـ امنون روبنشتاين ـ والسبب بسيط اننا لا نتعاطى مع «محرضين» افراد، بل مع انتفاضة شعبية واسعة، فاذا قطع غصن، نبت مكانه عشرة[٣٦] علاوة على ان معسكرات الاعتقال ـ هي بدورها حسب رأيه ـ مستنبتات لاعداد كوادر من القادة على مستويات مختلفة[٣٧]، وهذا فشل اخر لسلطات الاحتلال في مواجهتها للانتفاضة فقد اصبحت سلطات الاحتلال تخشى من الخارجين من المعتقلات بوصفهم محركي الانتفاضة وهم الذين خبروا الاحتلال وتعاملوا معه باحتكاك اكبر.

مخططات للقمع ومزيد من القمع:

ويبدو ان المأزق الاسرائيلي المتصاعد جراء الانتفاضة يزيد من نهم الصهاينة للقمع وبالتالي فهو

لا يؤدي الا الى تفاقم أزمتهم، وكلما استنفذت خطة اعتراضها تم استنفار مراكز البحث والتخطيط للبحث عن خطة اخرى، وفاشلة ايضا. وهكذا دواليك.

ومنذ أشهر خلت أوضح «روبن شيكد» مخططات الليكود الهادفة للقضاء على الانتفاضة التي شملت سلسلة من الاجراءات والعقوبات العسكرية، والقانونية، والادارية، والاقتصادية وتشمل: اغلاق مكاتب النقابات ودور الصحافة، منع انتقال السكان من قضاء لآخر، فرض قيود على عبور جسور نهر الاردن، فرض رقابة على فروع بنك القاهرة ـ عمان في الضفة، عقوبة الموت على المخربين الذين يدانون بجرائم خطيرة، اما على المدى البعيد فتشمل هذه الاجراءات تفكيك بعض المخيمات وتوزيع سكانها في امكنة اخرى[٣٨]. وهم يراهنون على عامل الزمن في تبديد الطاقة النضالية لدى جماهير الانتفاضة وعليه فقد اقترح مؤخرا اريبه شيلو ـ وهو عميد ثان احتياط ـ مخططا طويل الامد يعتمد على الضغوط الادارية والاقتصادية وليس العسكرية لاجهاض الانتفاضة[٣٩] يقوم على:

١ ـ منع عمال المناطق من التوجه للعمل في فلسطين المحتلة عام ٤٨ لحرمانهم من مصدر هام من مصادر الدخل.

٢ ـ إغلاق جسري نهر الاردن، الذي سيؤدي الى زيادة الضغط النفسي والاقتصادي.

٣ ـ حظر تجول لمدة ثلاثة اشهر على كل مدينة تقوم بالاضطرابات، ومنع الخروج للعمل، للضغط على السكان.

٤ ـ اتخاذ كل الوسائل لمنع وصول اموال من الخارج الى المناطق كي لا تغذي الانتفاضة.

وهذه النقاط ليست نهاية الامر في المخططات الاسرائيلية فسياسة الاحتلال التي لا تحصد الا الاوهام لن تلبث حتى تعود الى جعبتها للبحث عن وسائل اخرى لمواجهة الانتفاضة. ولذلك فان شلومو غازيت، رئيس الاستخبارات العسكرية السابق يقترح في مقال له عنوانه «لنتركهم يكتوون بنيرانهم»[٤٠] الابتعاد عن التصارع البدني مع الانتفاضة، جيش من جهة ومواطنون من جهة اخرى، وابداء أقصى قدر من اللامبالاة... نتركهم يكتوون بنيرانهم.. ان العصيان المدني ـ برأيه، لا يضر الا بالسكان فقط، الاسرائيليون لا يتضررون... فقط ـ المطلوب ـ تأمين المرور على الطرق الرئيسية. ويجيب على هذه الحالة دان شومرون بقوله «اذا ما قمت بإخلاء المدن من الجيش فهل سأضطر للعودة اليها هذه المرة من خلال قتال حقيقي؟ ان عودتنا اليها لن تكون في اطار دورية عادية، بل سنضطر الى جلب قوات كبيرة وإيقاع الكثير من الضحايا، وإذا كان هذا هو الخيار القائم امامنا فإنني أفضل بقاء الأوضاع على ما هي عليه الان، حتى نصل الى شيء أفضل»[٤١].

هذا افصح تعبير عن تخبط السلطات الاسرائيلية وعجزها عن اخماد الانتفاضة، وهو إعتراف واضح بسلطة الانتفاضة في الاراضي المحتلة، كما يعبر عن مدى التناقض التي أوقفت سلطات الاحتلال نفسها فيه جرّاء محاولتها تجاهل النجاحات السياسية التي حققتها الانتفاضة، وحسب قول احد المعلقين الاسرائيليين الذي يوضح مدى المأزق الاسرائيلي، فانه «كلما ازدادت الانتفاضة سخونة، كلما

ازدادت الاجراءات القمعية المضافة، وبالتالي زادت نجاحات الانتفاضة وتعاظمت اجراءات القمع، وبعد ذلك فقط سينتهي الاحتلال بالطريقة التي ينتهي بها»[٤٢] في تعبير واضح عن عقم هذه الاجراءات وسيطرة الانتفاضة.

الانتفاضة تستعصي على القمع:

ان المعطيات السابقة التي ذكرناها، والنتائج المستخلصة من اعترافات وتجربة المسؤولين والمراقبين الصهاينة، تؤكد بما لا يدع مجالا للشك تجذّر عنصري الاستمرار والشمولية في البنية التحتية للانتفاضة، بوصفها حالة تستعصي على القمع، كما يؤكد بأن عناصر تطّورها متعددة ومتنامية، وهي تتجلى في تنوع اشكالها النضالية، وغنى صيغها التنظيمية والجماهيرية، وهي لذلك مرشحة لمزيد من الاستمرار والتصلب والتطور بعد ان اثبتت قدرتها على خوض حرب طويلة الامد، حرب استنزاف متعددة الجوانب ضد الكيان الصهيوني، وبعد ان استطاعت ان تحرز النجاحات الفلسطينية المتوالية على مختلف الاصعدة.

يبقى ان المطلوب هو العمل على تعزيز حالات دعم الانتفاضة وفك الحصار عنها، وعدم تركها وحيدة في مواجهة جيش الاحتلال المدجج بالسلاح، وذلك عن طريق فتح كافة مجالات النضال، وعلى كافة الصعد، ومن جهة اخرى، العمل الحثيث على تأمين الحاضنة العربية الضرورية للانتفاضة، إضافة للغطاء السياسي الدولي اللازم لها. والمطلوب بشكل أكثر واقعية وإلحاحية إزاء الاوضاع الصعبة لجماهير الانتفاضة مدّها بكافة اشكال الدعم والغذاء الاقتصادي والسياسي والاعلامي، حتى تستطيع هذه الجماهير ان تواصل صمودها ومقاومتها، كي تحقق اهدافها التاريخية في الحرية ودحر الاحتلال.

الهوامش:

(١) **السفير** ـ ٨٩/١/١٢.
(٢) **علهمشمار** ـ ٨٨/٦/٢٠.
(٣) **هآرتس** ـ ٨٨/١٢/١٥.
(٤) **النداء** ـ ٨٩/٦/٨.
(٥) **هآرتس** ـ ٨٨/٢/١٢.
(٦) راجع، ماجد كيالي ـ المقدمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للانتفاضة ـ **الوحدة**. ع/٤٩.
(٧) **هآرتس** ـ ٨٨/٢/١.
(٨) **هآرتس** ـ ٨٨/١٢/١٥.
(٩) **يديعوت احرونوت** ـ ٨٨/٨/٢٦.
(١٠) **الهدف العدد** ٩٦٠.
(١١) **السفير** ٨٩/٥/٢٥. **والحرية** ٨٩/٥/٢١.
(١٢) **السفير** ٨٩/٦/٩.
(١٣) **يديعوت احرونوت** ـ ٨٨/٥/٣٠.

(١٤) **دافار** ـ راجع **نشرة م.و.ف.** العدد ـ ٨٨/٦+٥.
(١٥) داني روبنشتاين ـ العودة الى الخط الاخضر ـ **دافار** ٨٨/٧/٨.
(١٦) جالي باشان ـ مجلة **حوتام** الاسرائيلية ٨٨/١٠/٢٨.
(١٧) روني شيكن ـ مخطط الليكود ـ **السفير** ٨٨/١١/٦ ـ عن **يديعوت احرونوت**.
(١٨) ربعي المدهون ـ فك ارتباط ـ **شؤون فلسطينية** العدد ١٨١.
(١٩) تشارلز ريتشاردز ـ الفلسطينيون ـ **القبس** ٨٨/٥/٢٥.
(٢٠) **دافار** ـ ٨٨/١٢/٧.
(٢١) **هآرتس** ٨٨/٤/٢٠.
(٢٢) **دافار** ـ ٨٨/٣/١٦.
(٢٣) **الحرية** ـ ٨٩/٥/٢١.
(٢٤) **السفير** ـ ٨٩/٦/٩.
(٢٥) **الهدف** ـ ٨٩/٦/٤.
(٢٦) **دافار** ٨٩/٨/٣١.
(٢٧) **الهدف** ـ ٨٩/٦/٤.
(٢٨) تقرير لرويتر نشرته **السفير** ٨٩/١٢/٩.
(٢٩) د. يورام بيري ـ **دافار** ـ ٨٨/٣/١٦.
(٣٠) **هآرتس** ـ ٨٨/٣/٢٢.
(٣١) **هآرتس** ٨٨/٣/١٨.
(٣٢) **دافار** ٨٨/٣/١٦.
(٣٣) امنون روبنشتاين ـ ٨٨/٩/٤ في **هآرتس**.
(٣٤) **علهمشمار** ـ ٨٩/٥/١١.
(٣٥) **علهمشمار** ـ ٨٩/٥/٢٢.
(٣٦) **هآرتس** ـ ٨٨/٩/٤
(٣٧) **يديعوت احرونوت** ـ ملحق السبت ـ ٨٨/٨/٢٦.
(٣٨) **يديعوت احرونوت** ٨٨/١١/٦.
(٣٩) **يديعوت احرونوت** ٨٩/٥/٣٠.
(٤٠) **يديعوت احرونوت** ٨٩/٢/٢٦.
(٤١) «**الى الامام**» العدد/ ١٠٩٣/ شهر/٦/ ١٩٨٩.
(٤٢) **دافار** ـ ٨٩/٦/٤ ـ **التراجع عن الضم الزاحف** ـ **تيدي بروس**.

أثر الانتفاضة في الثقافة الفلسطينية

خليل السواحري

هذه الدراسة هي محاولة اولية لالقاء الاضواء على انماط التغيير التي أحدثتها الانتفاضة في الثقافة الوطنية الفلسطينية في مختلف جوانبها، ادراكاً ووجداناً وسلوكاً.

ولا بد قبل الشروع في استعراض هذه التغيرات من الاشارة الى ان الثقافة (أية ثقافة) هي مجموعة الانماط الفكرية والسلوكية لمجتمع ما[1]، انها الوجدان الشعبي أو الحياة الروحية لهذا المجتمع. وفي زمن التحديات الكبرى، كهذا التحدي الحضاري الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، تصبح الثقافة ذلك الاطار الوجداني الذي ينتظم افراد الامة ويوجه سلوكهم باتجاه المحافظة على الذات الحضارية، وكل ما يمت اليها بصلة، من التاريخ والجغرافيا والعادات والتقاليد، من الموروث الفولكلوري المادي والمعنوي ومن الابداع الثقافي الجديد لشعراء الامة وفنانيها ومبدعيها.

في التحديات الحضارية الكبرى التي تنبثق عنها ردود فعل عظيمة كالانتفاضة، تتمحور الامة حول ذاتها لتفرز أعظم ما تختزنه من طاقات، وتتخلص في المقابل من معظم الشوائب التي يمكن ان تعيق حركتها، وهكذا تغدو الانتفاضة ابداعا حضاريا عربيا، يتجاوز كل الرموز التبسيطية التي احاطت بها، كالحجارة والمقاليع وقنابل المولوتوف وما الى ذلك من تسميات، ارتاح لها الضمير العربي والعالمي، وكأنه يريد بذلك أن يعفي نفسه من مهمة الغوص الى أعماق الظاهرة.

الانتفاضة في حركتها المستمرة والمتصاعدة انجاز حضاري لم يستطع قادة الكيان الصهيوني، عساكر وسياسيون، ادراك أبعاده الحضارية وآفاقه الثقافية ومراميه القومية، ومن هنا تواصلت تصريحاتهم ووعودهم بالقضاء على الانتفاضة، مما جعلهم مسخرة للعالم وموضعا للهزىء والتندر حتى من اليهود أنفسهم.

ان العلاقة بين الانتفاضة وثقافتها علاقة جدلية، بكل ما تنطوي عليه هذه الكلمة من مدلولات، فاذا كانت الثقافة الوطنية الفلسطينية المقاومة قد مكنت للانتفاضة من الوقوف على قدميها وتصليبها، وبالتالي استمرارها في التصدي والمواجهة، فان الانتفاضة نفسها خلقت في المقابل انماطاً ثقافية ثورية جديدة لم

تكن قائمة قبل الانتفاضة، وان كانت جذورها الاولى قد بدأت في التشكل جرّاء عشرين عاما أو أربعين عاما من محاولات المصادرة والتغييب والتدمير.

في ثقافة الانتفاضة يصعب الفصل بين الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، يصعب الفصل بين الاغنية الثورية التي ترافق انطلاقة الحجر، وبين حركات السواعد وهي تقذف بالحجارة وتزداد قوة وصلابة بالاغنية الثورية.

في ثقافة الانتفاضة يصعب الفصل بين ايقاع القصيدة التي تمجّد الشهادة وبين ايقاع البيان السياسي لقيادة الانتفاضة وهو يحدد المطالب ويضع النقاط على الحروف.

ومع ذلك فسوف نحاول فيما يلي ان نحدد، ولو بشكل مصطنع، بعض التخوم المتباينة لايقاعات التغيير الثقافي الذي حدث بالانتفاضة، وما يزال يحدث ويتجذر، وسوف نجمل هذه المتغيرات في المستويات الرئيسية التالية:

اولا: المستوى الاجتماعي:

تعمدت اعطاء الاولوية للحديث عن هذا المستوى لانه يمثل التجسيد الحي المسلكي واليومي للتغيرات الثقافية التي ادخلتها الانتفاضة على حياة الانسان الفلسطيني، في المنزل والشارع والحي. في القرية والمخيم والمدينة، في اللجان الضاربة أو لجان الحراسة أو اللجان الاجتماعية، ويمكن اجمال هذه التغيرات على النحو التالي:

١ - الانتماء الوطني والانتماء العائلي: كان اعدام أهالي قباطية/جنين لمحمد العياد (احد عملاء الاحتلال) يوم ٢٤ شباط ١٩٨٨ احد المؤشرات الهامة على دخول الانتفاضة مرحلة جديدة من مراحل التحول الاجتماعي باتجاه تغليب الوطني على العشائري، واذا كان بعض الباحثين[٢] قد رأوا في عملية قباطية بداية لتفكيك مؤسسة الاحتلال المحلية، فانني أرى فيها معنى آخر، هو بداية تفكيك المؤسسة العشائرية والعائلية حين تتصادم هذه المؤسسة مع المؤسسة الوطنية، ولا أحد ينكر أن مسألة تصفية العملاء والمتعاونين مع الاحتلال كانت تتم في المجتمع الفلسطيني طوال الفترة السابقة على يد مجهولين تحاشيا للمضاعفات العشائرية التي يمكن أن تنجم عنها، ولكنها في عملية قباطية تمت في وضح النهار وعلى يد جماهير القرية كلها، ومثل ذلك تم فيما بعد مع عملاء آخرين.

وليس ذلك فقط، ولكن انحدار المؤسسة العشائرية العائلية في مواجهة المؤسسة الوطنية يعني من جانب آخر أن ثمة سلطة جديدة أو اطاراً جديدا للسلطة قد بدأ يبرز في القرى (خاصة) وفي سائر انحاء الوطن الفلسطيني عامة، وتتمثل هذه السلطة في اللجان الشعبية بانواعها التي بدأت تشكل تدريجياً نواة سلطة وطنية ثورية جديدة، حلت محل السلطة المحلية القديمة التي كان يمثلها المخاتير والوجهاء أو النوادي والجمعيات والنقابات، ومما يميز السلطة الوطنية الثورية الجديدة الممثلة في اللجان الشعبية عن الاطر السلطوية التقليدية السابقة اتساع اطارها التمثيلي ليشمل مختلف الفئات الاجتماعية الفاعلة في الانتفاضة (العمال والفلاحين والطلاب والبورجوازية الصغيرة) وقدرتها على الحركة والفعالية باعتبارها سلطة غير علنية ذات أهداف نضالية وطنية (ازالة الاحتلال أو جعل التعايش معه غير ممكن)

وليس مطالب اصلاحية اجتماعية أو ديمقراطية في ظل الاحتلال.

٢ - مثل هذا التطور الايجابي في تغليب الوطني على العائلي كان قد واكب الانتفاضة منذ بداياتها الأولى، وتمثل في تراخي سلطة الاباء والامهات عن الابناء وتمرد الابناء على هذه السلطة حين تتعارض مع متطلبات العمل الوطني. لقد انحدرت السلطة الاجتماعية التقليدية بكل ابعادها لصالح السلطة السياسية، وحلت العلاقات الافقية محل العلاقات العمودية في مجتمع الانتفاضة، ذلك يعني أن سلطة الاب بدأت تتراجع أمام سلطة التنظيم أو سلطة اللجان الشعبية، فليس ثمة اب أو أم يمكن لهما، لو قصدا، ولا أعتقد أن أحدا من الاباء والامهات يمكن ان يقصد الان، ردع الابن او البنت عن المشاركة في فعل الانتفاضة.

وقد كان لهذا التطور دلالاته الكبيرة، وانعكاساته على مجمل الاوضاع النفسية والاجتماعية وبالتالي على السلوك اليومي لابناء الانتفاضة. وفي التقرير الذي وزعته وكالة الصحافة الفرنسية يوم ١٥ آذار ١٩٨٩ تحت عنوان «الانتفاضة تقتحم احلام الاطفال الفلسطينيين»[٣] اشارة الى جوانب من جوانب هذا التغيير. تقول الوكالة على لسان د. يوسف الناشف (احد علماء النفس الفلسطينيين): «لقد اصيبت السلطة الابوية بالضعف، فالاطفال الفلسطينيون يشعرون الان بأنهم مسؤولون لانفسهم، وهم يواجهون بمفردهم الجنود المسلحين، ولم يعد المنزل والمدرسة على هشاشتهما الراهنة (في ظل الاحتلال) يشكلان خلية الحماية التي يلجأ اليها الاطفال».

كما تظهر احدى الصور التي اختارتها وكالة الصحافة الفرنسية ضمن مجموعتها لعام ١٩٨٨ أماً فلسطينية من رام الله تحاول تخليص ولدها (١٠ سنوات) من ايدي الجنود الاسرائيليين، بينما تنطق عينا الطفل بكل معاني الاستنجاد وطلب الحماية.

ان تراخي سلطة الاب ليست هي السبب في فقدان الاطفال للحماية وشعور الامان، فالاباء والامهات في ظل القمع الهمجي الصهيوني الراهن عاجزون حتى عن حماية أنفسهم، يقول د. يوسف الناشف «يحلم الطفل الفلسطيني بأن جنديا اسرائيليا يقتحم عالمه بعنف ليحطم ألعابه ويضرب والده»[٤].

ومع ذلك فان مشاركة الاطفال الفلسطينيين في الانتفاضة تتخلص يوما بعد يوم من شكلها العفوي لتأخذ شكلا منظما في اطار اللجان الضاربة.

٣ - وقد نجم عن انحدار السلطة الاجتماعية التقليدية في مواجهة السلطة السياسية والتنظيمية تغير جوهري آخر يتمثل في تحرر المرأة الفلسطينية من السلطة العائلية، وانخراطها في العمل الوطني، وبدرجة اكثر حميمية واتساعا. مثل هذا التطور يمكن ملاحظته بكل بساطة في المشاهد اليومية للانتفاضة التي تنقلها شاشات التلفزيون في مختلف انحاء العالم وتبدو فيها النساء الفلسطينيات، الطالبات والفلاحات وربات البيوت وحتى العجائز، وهن يقمن بفعل الانتفاض على انواعه بدءاً من التظاهر ورفع الاعلام والهتاف في المسيرات والجنازات وانتهاء بنقل الحجارة والاطارات ورمي الجنود.

وقد تنبهت لهذه الظاهرة بيتا ليمان، ففي كتابها المعنون «اسرائيل: الارض القلقة»[٥] والذي جوبه بسخط ونقمة الاسرائيليين تقول: لقد اثارت المرأة الفلسطينية دهشتي، هذه المرأة التي اعتدنا «على

رؤيتها باكية وراء الخيام أو حاملة لبقج الثياب على رأسها أصبحنا نراها اليوم وهي تتصدى للجيش وتقذفه بالحجارة».

لقد وجدت المرأة الفلسطينية نفسها مسوقة للانخراط في الانتفاضة، حتى لو لم تشأ ذلك، فغياب الزوج أو الاخ أو الابن عن البيت بسبب الاستشهاد أو الاعتقال أو تهشيم العظام أو العاهة المدمنة جعلها تخرج للعمل البديل بدءاً من تسيير شؤون العائلة وانتهاء بالمشاركة في الحياة الاجتماعية والوطنية[٦]، كما وجدت المرأة نفسها تقف في أتون الانتفاضة جنبا الى جنب مع الرجل، تنقل له الحجارة أو الاطارات أو تهجم على جنود الاحتلال لتخليص الاطفال أو الفتيان، الذين يحاولون اعتقالهم، وباختصار، لقد رفعت الانتفاضة من منزلة المرأة واسقطت عنها الكثير من القيود وجعلتها تقف الى جانب الرجل، وخاصة في القوى، حيث تقوم بكل ما يقوم به الرجال.

ومع ذلك فان تحرر المرأة من سطوة الوضع الاجتماعي السابق وانخراطها في فعل الانتفاض، لا يعني تحررها النهائي من اطار الاسرة التقليدي، وهي وان خطت الخطوة الأولى نحو فضاء العمل السياسي والمواجهة مع جنود الاحتلال في شوارع القرى والمخيمات الا انها ما تزال بشكل عام رهينة انوثتها، خاصة وان حوادث اعتداء واغتصاب قد تمت من قبل جنود الاحتلال والمستوطنين في أكثر من سجن وأكثر من مكان في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وهو الامر الذي حدا بالنساء الفلسطينيات في الناصرة الى تنظيم مظاهرة للتنديد بحوادث الاغتصاب التي يمارسها الجنود الاسرائيليون ضد النساء الفلسطينيات في السجون والمعتقلات والاماكن الاخرى.[٧]

٤ ـ القيم الاجتماعية الجديدة: ثمة قيم اجتماعية جديدة ما يزال فعل الانتفاضة يبلورها ويجسدها رغم قصر الفترة الزمنية (عمر الانتفاضة)، ورغم ان مثل هذه القيم كانت تحتاج الى سنوات طويلة، في الظروف العادية، لبلورتها واحلالها محل القيم الاجتماعية البائدة، ويمكننا حصر هذه القيم ضمن نمطين رئيسين هما:

أ ـ قيم سلبية يتم الغاؤها والتخلص منها تدريجيا.

ب ـ قيم اجابية كانت موجودة مع وقف التنفيذ وتم احياؤها وتطويرها.

وسنضرب فيما يلي بعض الامثلة:

أ ـ من القيم السلبية التي تم الغاؤها والاستعاضة عنها بقيم جديدة بديلة أو مجاورة، الفردية في العمل الوطني أو الاجتماعي. لقد قضت الانتفاضة على الفردي وأحلت محله الجماعي، ولعلكم تلاحظون أننا نتحدث الان عن الانتفاضة، عن الشعب الفلسطيني الذي يصنعها ويديرها ويقدم لها الوقود اليومي من الشهداء والجرحى والمشوهين، لا أحد يتحدث عن الافراد أو عن الاحزاب أو عن الفئات الاجتماعية، لقد غلّبت الانتفاضة الجماعي على الفردي، فلم يعد الحديث ممكنا عن الاحزاب أو الافراد أو حتى الفئات الاجتماعية أو الدينية، الحديث يدور الان عن اللجان لا الافراد، عن اللجان لا الاحزاب، عن القرى والمخيمات كم قدمت من الشهداء (في مجال التسابق والتفاخر) وليس عن الشهداء أنفسهم ـ رغم ما يستحقه الشهداء من الحديث ـ لقد تلاشت ظاهرة النجومية في العمل الوطني حتى عن الشهداء.

وهكذا حلت الروح الجماعية المطلقة محل الفردية والحزبية والطائفية الضيقة، يقول مصطفى الكرد في احدى اغنياته للانتفاضة:

لا تقلّي أيّا تنظيم
ولا تسألني عن ديني
أنا ترابه من هالارض
اسمي عربي فلسطيني

تلك هي احدى القيم التي كرستها الانتفاضة وكرست هي بدورها الانتفاضة وأمدتها بصلابة الروح وجعلتها غير قابلة للانكسار أمام العنف الهمجي الاسرائيلي، ولعل هذه القيمة ان تكون واحدة من الأسرار الكبرى التي تقف وراء مارد الانتفاضة وتمده بالزخم والدم والكبرياء التي تطاول السماء.

ومن القيم السلبية التي تم استبدالها بقيم جديدة، كل العادات والحواشي المتعلقة بالزواج. فقد ألغت الانتفاضة عادة المهور، وكل مظاهر الاحتفال بالزواج وما كان يشوبها عادة من بذخ واسراف وتباهٍ اجتماعي، بل لقد تحولت الأفراح كما تحولت من قبل الجنازات، الى مناسبات وطنية تتردد فيها الاناشيد والاغاني والازجال الوطنية التي تمجد الارض والشهيد وتحرض ضد الاحتلال والمحتلين.

ومن القيم السلبية التي تم الغاؤها واستبدالها بقيم ايجابية جديدة نبذ النمط الاستهلاكي ومحاربة التباهي الاستهلاكي، وبالمقابل تجميل وتمجيد التقشف والعودة الى الارض والاقتصاد المنزلي، الحطب والنار للطبخ والتدفئة وحتى للانارة بدلا من افران الغاز والتدفئة المركزية والكهرباء، واستنبات الارض للطعام الضروري بدءاً من رغيف الخبز وانتهاء بلحوم الدجاج والارانب. ولم يكن غريبا ان تتوجه الانتفاضة الى الناس بمنشورات تثقيفية تعلمهم فيها العودة الى الحياة البدائية الاولى، حياة الاباء والاجداد الذين كانوا يأكلون مما يزرعون ويلبسون مما ينسجون، هذه الروح الجديدة هي الكفيلة بتصليب عود الانتفاضة وجعل مجتمعها قادرا على مواجهة غول الاستهلاك وروحيته المدمرة، يقول مصطفى الكرد في احدى اغنياته للانتفاضة:

حجر وبصله وسطل مي / زادي وزوادي صاروا معاي
مات الخوف ودفنته بايدي، وبدى بنارك يا للايا خي.

ومن العادات والقيم التي تم الغاؤها النزاعات الفردية أو العشائرية أو اللجوء الى المحاكم لحل هذه النزاعات، لقد قضت الانتفاضة، كما سبق أن اشرنا، على العصبية العائلية والعشائرية، ثم أحجم جمهور الانتفاضة من تلقاء نفسه عن التوجه الى المحاكم لحل النزاعات فيما بين أفراده، يؤكد ذلك انخفاض نسبة القضايا الجزائية في محاكم الضفة الفلسطينية بحوالي ٧٠٪ وانخفاض نسبة القضايا المدنية بحوالي ٦٠٪[٨] وذلك يعني أن روح الانتفاضة امتصت حتى الخلافات المحتملة بين الافراد وقلصتها الى الحد الأدنى.

وفي هذه الصدد لا نملك احصائية محددة عن نسبة هبوط حالات الطلاق أو نسبة ارتفاع حالات

الزواج، وان كانت الأخيرة قد زادت بطريقة مثيرة للانتباه، نظرا للعوامل التي سبق أن اشرنا إليها.

ب ـ من القيم الايجابية التي كانت موجودة مع وقف التنفيذ (تقريبا) وتم احياؤها وتطويرها هذه الروح الجديدة من التعاون والتعاضد والتكافل، ان الانتفاضة قد طورت عادة الفزعة «ووين راحوا النشامى» «والعونة»[٩] وجعلت منها قيمة اجتماعية يومية تتجلى في اكثر من مناسبة. فلجنة الاغاثة الاجتماعية في مخيم شعفاط، مثلا، عجزت عن توزيع سيارة من الخضراوات على بيوت المخيم لأن اصحاب هذه البيوت كانـوا يرفضون أخذ الخضار قائلين: لدينا منها اعطوا من لا يملك. وكل بيت كان يقول للجنة نفس الكلام[١٠]، ومن هذه المظاهر ان تهرع امرأة ما لانقاذ طفل يحاول جنود الاحتلال اعتقاله بدعوى انه ابنها حتى اضطرت سلطات الاحتلال لاعتقالها: انها أم محمد ام الجميع، ومن ذلك ايواء الأسر في القرى والمدن والمخيمات للشباب المطاردين والادعاء بأنهم ابناء هذه الأسر، ومن ذلك أيضا أن يهب الجميع رجالا ونساءاً لتقديم العون والاغاثة للجريح أو لاصحاب المنازل المنسوفة وايوائهم أو حمل الشهداء والسـير في جنـازاتهم بطريقة تتحول معها الجنازة الى مظاهرة حاشدة، او اصرار الجميع على زيارة الجرحى في المستشفيات أو مواساة امهات الشهداء وذويهم أو قيام اللجان الشعبية بتقديم الأقفال المجانية لاصحاب المحلات التجارية التي كان جند الاحتلال يقومون بخلعها وفتحها عنوة، وكانت هذه اللجان تقوم باغلاق المحلات المفتوحة أو تنظيم الحراسة عليها لحين يتم اغلاقها، الأمر الذي اشاع لدى المواطنين روح الاطمئنان على بيوتهم وأموالهم، وهو الامر الذي كان مفقودا قبل الانتفاضة.

ومن ذلك قيام اصحاب العقارات بتخفيض اجرة عقاراتهم (منازل أو محلات تجارية) بنسبة ٢٥٪ وقيام المستأجرين في المقابل بدفع الأجور المترتبة عليهم دونما مماطلة، ومن ذلك ايضا قيام اصحاب العمل العرب باستيعاب العمال (قدر طاقاتهم) وتثبيت الأجور والرواتب الشهرية وفقا لاسعار التداول وكما تقرره قيادة الانتفاضة[١١].

ومن ذلك هذه الروح الانضباطية الشاملة التي سادت مختلف المجالات والمرافق وفقا لتعليمات الانتفاضة: فالتجار يفتحون محلاتهم التجارية ويغلقونها وفقا لما تقرره الانتفاضة واللجان الشعبية، والمرافق كلها تلتزم بالاضراب الذي تقرره بيانات الانتفاضة، والعمال العرب لا يذهبون الى مرافق العمل الاسرائيلية، وحركات المواصلات تتوقف تماما دونما رقيب، وخدمات الاغاثة والاسعاف والتغذية والتعليم تقدم وفقا لما تقرره الانتفاضة، ودونما تمييز بين الفئات الاجتماعية أو الطائفية، ذلك كله يؤشر على مدى النضوج الذي وصلت اليه روح الانضباط الشعبي، وعلى مدى التلاحم الاجتماعي والوطني بين مختلف الفئات والاحساس العالي بالمسؤولية، ذلك الاحساس الذي يدفع بالمعلمين والمعلمات الى فتح بيوتهم لتـدريس التـلاميـذ ما دامت مدارسهم مغلقة، ويدفع بالمدرس الجامعي الى السفر أكثر من مرة في الاسبوع من رام الله الى غزة ليعطي دروسا مجانية لطالب جامعي فرضت عليه سلطات الاحتلال الاقامة الجبرية، وهو بعينه ما يدفع الاسر ذات المنازل الفسيحة الى التبرع ببعض غرفها لايواء العائلات التي نسف الاحتلال بيوتها.

مثل هذا التكافل الاجتماعي الطوعي لم يعرفه تاريخ المجتمعات العربية أو الاسلامية فيما أعلم عبر كل فترات التاريخ، انه وهج الانتفاضة واشراقها، وقيمها المضيئة التي غيرت حتى الان المجتمع الفلسطيني في الداخل ووضعته على اعتاب مرحلة جديدة يصنع فيها مجتمع الانتفاضة ثقافته الوطنية وسلوكه الاجتماعي والسياسي، وقيمه النضاليه الباهرة.

ثانيا: حين يتداخل السياسي في الثقافي:

في مسرحية «البلاد طلبت أهلها» التي كتبها عبد اللطيف عقل عن الانتفاضة، يقول «ابو العز» في مونـولوج يتصور انه يخاطب به «الحاجة حليمه» التي كانت قد طلبت منه قبل مغادرته أم الزيتون (فلسطين) الى بلاد العرب أن يحضر لها معه دواء للروماتزم، يقول ابو العز: شوبدي أقول لمحرم وعويس وحسن أبو علي وجفرا، وأنا منيش حزنان الا على الحاجة حليمة لما تقلي جبت دوا لهاروماتزم اللي بضرب في ركبتي مثل مشاهيب النار، بس معلش بدي أقلها ما في لوجع رجليك دوا برا يا حاجة حليمة، ارجعي اغلي حلبة ودهني فيها رجليك ما فش لوجعك دوا برا، دواك في ام الزيتون!![١٢].

وقد ذهب معظم الذي بحثوا عن الشرارة التي فجرت الانتفاضة الى الاعتقاد بأن «سقوط الاوهام» كان واحدا من هذه الاسباب، ان لم يكن السبب الرئيسي، وسقوط الاوهام يعني أن أحداً في الارض المحتلة لم يعد يعلق ولو ذرة من الامل على امكانية أن يأتيه الخلاص من خارج فلسطين، سقط الأمل في أن تأتي جيوش العرب لتحرير فلسطين.

سقطت الاوهام فكانت الانتفاضة، وكانت بياناتها ذات الديباجة السهلة والطروحات السياسية الواضحة، كانت شعاراتها، نموذجا للواقعية السياسية وكذلك مطالبها اليومية القابلة للتنفيذ.

على الصعيـد السيـاسي، كانت الطروحـات واضحـة لا لبس فيهـا: حق تقـرير المصير للشعب الفلسطيني، اقامة الدولة الوطنية المستقلة، منظمة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، لا لاستمرار الاحتلال والاستيطان، لا لكل المشاريع التصفوية الاخرى.

هذا السقف السياسي، جرى التعبير عنه ببساطة وواقعية ووضوح، اما المهمات التي كانت تطلبها قيادة الانتفاضة وتتوسل بها للوصول الى غاياتها أو الى الحد الادنى الذي تستطيع مقاربته من هذه الغايات، وهي تكبيد الاحتلال اكبر قدر ممكن من الخسائر، وتحويل المناطق المحتلة الى جحيم أمام المحتلين والمستوطنين، وجعل التعايش مع الاحتلال أمرا صعبا أو مكلفا الى أبعد الحدود، هذه المهمات حرصت قيادة الانتفاضة على توفير القدر الاكبر من المصداقية لها وجعلها ممكنة التنفيذ حتى ولو بثمن باهظ.

وهكذا، فان الاهداف الواضحة والمهمات الواقعية القابلة للتنفيذ والاسلوب الواضح في تقديم كل ذلك للناس في البيانات المتتالية، كانت احدى العوامل الحاسمة في تمكين الانتفاضة من الاستمرار، وفي تمكن قيادتها (القيادة الوطنية الموحّدة) من الامساك بدفة القيادة والسيطرة على زمام الأمور.

ان قراءة متأنية لبيانات الانتفاضة تؤكد أن ثمة تداخلا كبيرا بين السياسي والثقافي فيها، بين القدرة

على طرح البرنامج السياسي الواضح والقدرة على وضع المهمات القابلة للتنفيذ، والقدرة على ايجاد القواسم المشتركة وتحقيق الاجماع الوطني حول كل ذلك، وبالتالي ضمان الالتفاف الجماهيري في الانتفاضة وحول قيادتها.

ولقد أدى ذلك كله، وعلى الصعيدين السياسي والاجتماعي، الى ردم الهوة بين النظرية والسلوك، بين الفكرة والفعل، بين القيمة والممارسة لقد تلاشت المسافة - في مجتمع الانتفاضة بين القول والفعل وبين القيم والسلوك، وأية مصداقية يمكن أن تكون أعظم من ذلك؟

هكذا حافظت قيادة الانتفاضة على توازن شعاراتها السياسية وواقعيتها، كما حرصت في الوقت نفسه على جعل مطالبها قابلة للتنفيذ، وتراجعت في الوقت المناسب عن المطالب التي تبين لها صعوبة تحقيقها او عدم قدرة الجماهير على الالتزام بها، ومن ذلك على سبيل المثال ما حدث في الدعوة للعصيان المدني ثم التراجع عنه والاكتفاء بتطبيق بعض جزيئاته.

ثالثا: في القضية الثقافية المحضة:

يقول احد الباحثين الفلسطينيين في تفسير الظواهر الثقافية الجديدة التي افرزتها الانتفاضة[١٣]: ان المرحلة الراهنة في المناطق الفلسطينية المحتلة هي مرحلة صياغة ثقافية وطنية جديدة، مرحلة تبلور معالم مجتمع الانتفاضة، وهو المجتمع الذي اختلف وسيختلف كثيرا عن مجتمع سنوات الاحتلال العشرين الماضية.

وليس من الصعب على الباحث أن يميز الملامح الثقافية الجديدة لمجتمع الانتفاضة، وهي ملامح تختلف كثيرا أو قليلا عن ملامح مجتمع الاحتلال (مجتمع ما قبل الانتفاضة) وتختلف جذريا ونهائيا عن ملامح المجتمع العربي في الجوار. من هذه الملامح:

١ - الشجاعة في مواجهة الموت: وقد يسميها البعض «اندحار الخوف» أو «سقوط حاجز الخوف» أو سقوط الهالة المرعبة التي خلقتها الهزائم العربية حول الجيش الاسرائيلي من جراء انتصاراته المتوالية.

سقوط هالة الرعب عبر عنه عبد اللطيف عقل في مسرحية «البلاد طلبت أهلها» بقوله: إنا أربعين سنة خايفين، قتلونا واحنا خايفين، سرقوا الارض والميه واحنا خايفين، ومن عشرين سنة وهم يذلوا فينا واحنا خايفين، شو سوالنا الخوف... بس لو انكم ما خفتوش من أربعين سنة يا عم أبو العزكان ما صار الي صار.[١٤]

ويقول مصطفى الكرد في احدى اغنياته للانتفاضة:

الخوف اللي كان غول كبير
طغا وتجبّر وظلم كثير
كسر الخابية ودلق الزيت
مات ودفنته بايدي يا خي
بايدي يا خي

كان سقوط حاجز الخوف هو «حجر القبان» الذي أربك حسابات العسكريين الاسرائيليين، فقد كشف شباب الانتفاضة بحجارتهم عورة المؤسسة العسكرية الاسرئيلية، ليس أمام العالم فحسب، ولكن أمام الاسرائيليين، وفي أعماق العسكر اليهود أنفسهم، فالجندي الاسرائيلي كما بدا على شاشات التلفزيون، لم يجد غضاضة في الاختباء أو الهرب أمام الحجارة، والاطفال والشبان الفلسطينيون يواجهون الرصاص بحجارتهم وهم يعلمون ان الحجارة لا يمكن أن تواجه الرصاص، وان الموت محتمل في كل لحظة، وذلك هو ما يحدث فعلا كل يوم.

سقوط حاجز الخوف لم يتم فجأة ودونما مقدمات، فتجربة عشرين عاما مع جنود الاحتلال كشفت للانسان الفلسطيني في الداخل هشاشة الجندي الاسرائيلي وخواءه، وزيف الهالة التي احاطته بها الانتصارات الوهمية في حروب لم يخضها ولم تحارب فيها الجيوش العربية، حدثني الصديق محمد البطراوي[١٥] ان ثلاثة من الشبان العرب كانوا يسيرون على رصيف المشاة في احدى شوارع رام الله - قبيل الانتفاضة باشهر - وبدا في مواجهتهم على الرصيف نفسه ثلاثة جنود اسرائيليين، يقول البطراوي: ان الشباب العرب همسوا فيما بينهم بأنهم لن ينزلوا عن الرصيف وان الجنود هم الذين يجب ان ينزلوا حين يتقابل الطرفان، وذلك هو ما حدث.

هذه الحادثة الصغيرة لها مدلولها، لقد كان حاجز الخوف قد سقط قبل الانتفاضة، ولكن سقوطه النهائي والعلني تم ابانها، وذلك في اعتقادي هو نصف الانتصار.

٢ - هاجس الاستشهاد: انعكس «سقوط حاجز الخوف» ايجابيا على فعل الانتفاضة، وتكرست من جرائه هذه الروح الاستشهادية العظيمة التي تلف الان سماء الوطن المحتل من جنوب الانتفاضة الى شمالها، وتجلل بهيبتها كل المخيمات والقرى والمدن هناك. لقد اصبح الاستشهاد شرفا يطلبه كل فرد، ووساما تحاول نيله كل اسرة، اصبحت أم الشهيد نجمة الوطن واصبحت الشهادة طائراً يحلق فوق كل حي ويدخل كل بيت. ومع أن الاستشهاد هو الاستشهاد والشهادة هي الشهادة في كل العصور والازمان، الا أن شهداء الانتفاضة ليسوا ككل الشهداء، لانهم أفضل الشهداء، فالشهيد المتسلح بالحجر في مقابل الرصاصة لا يمكن أن يتساوى فضلُه مع الشهيد الذي يخوض مع الخصم معركة متكافئة السلاح او شبه متكافئة.

وفعل الشهادة لم يعد حادثاً مدهشا، لقد اصبح خبزا يوميا، وروح الاستشهاد لم تعد قيمة ايجابية يتحدث عنها الخطباء أو يتغنى بها الشعراء، ولكنها اصبحت سلوكا يوميا يثير دهشة العالم واعجابه، ولسوف نلاحظ لدى دراستنا للنماذج الأدبية عن الانتفاضة ان الشهادة أصبحت الموضوعة الأولى في الابداع الشعري والفني والقصصي.

٣ - التطهير: رغم أن الاستشهاد هو أعلى مراتب تطهير النفس الا أن ثمة مراتب أخرى من التطهير أدنى درجة، صنعتها الانتفاضة واسهمت في تكريسها، ان تطهير الناس من القيم والممارسات الفاسدة وتطهير الثقافة من الاورام النرجسية والعدمية، وتطهير المجتمع من العملاء والفاسدين، هو الخطوة الاولى على

طريق بناء مجتمع الانتفاضة الجديد، والخطوة الاولى نحو تأسيس ثقافة وطنية جديدة.

من مظاهر التطهير التي تمت ابان الانتفاضة على الصعيد الاجتماعي، اضافة لما تم ابرازه في مستهل هذه الدراسة من تغييب للقيم السلبية في العادات والتقاليد، المبادرة الى اغلاق دور اللهو وامتناع الشباب عن ارتيادها، وابتعادهم التلقائي عن الموبقات والانحرافات التي كانت سائدة قبيل الانتفاضة، وعزل العملاء والمنحرفين ومطاردتهم وعدم التعامل معهم، ومن ثم تصفية الخطرين منهم، بل ان بعض الفئات الدينية ذهبت الى ما هو أبعد من ذلك في الاسابيع الاولى للانتفاضة، حين قام بعض شبانها بمداهمة البارات ومحلات بيع الخمور واتلافها، وفي هذا السياق لا بد من الاشارة الى عودة المسجد ليـأخذ دوره في تحريك المشاعر واثارة الحماس[١٦]، فالمآذن اصبحت تستخدم، قدر الامكان، لتوجيه الجماهير او انذارها، والمساجد اصبحت أماكن للتجمع وتنظيم الصفوف وانطلاق المظاهرات. وقد روى لي أحد الاصدقاء من رام الله ان أحد المناضلين المسيحيين طلب اليه أن يعلمه الصلاة ليكون بامكانه ارتياد المسجد والانطلاق منه مع المتظاهرين.

٤ ـ رموز الانتفاضة: اصبح للانتفاضة الان رموزها البينة، على صعيد الواقع اليومي وعلى صعيد الواقع الثقافي، على صعيد الممارسة والسلوك وعلى صعيد الفكر والابداع. من هذه الرموز التي تراها العين وتنقلها شاشات التلفزة العلم الفلسطيني، واشارات النصر، والحطة الفلسطينية المرقطة السوداء، أو الحمراء، والفتيان الملثمون، والمقلاع والحجر والمولوتوف، من هذه الرموز على الصعيد الثقافي الحجارة وأطفال الحجارة والشهداء والشهادة.

كل هذه الرموز التي صنعتها الانتفاضة دخلت الاعلام العالمي والعربي والثقافة العربية واصبحت جزءاً من الانتفاضة نفسها واحدى انجازاتها البارزة، وهي رموز يتمسك بها مجتمع الانتفاضة ويعتبرها جزءاً لا يتجزأ من حياته اليومية، يعتز بها ويدافع عنها ويسقط تحت لوائها.

رابعا: في الابداع الادبي والفني والفولكلوري:

هذا البند يحتاج الى دراسة أكثر تفصيلا، هناك الشعر والقصة والرواية والمسرحية والزجل والاغنية الشعبية والفن التشكيلي، وليس بالامكان في هذا المقام تناول آثار الانتفاضة على كل هذه الجوانب، ومع ذلك فلا بد من التنويه بشكل خاص بالاثار العميقة التي تركتها الانتفاضة على الفن التشكيلي، وخاصة الرسم، ففي هذا المجال اصبحت الانتفاضة وشهداؤها وقضاياها هي الهم الاول والوحيد للفنانين التشكيليين في فلسطين المحتلة ـ وحتى بعض التشكيليين من التقدميين الاسرائيليين[١٧] الذن شاركوا في معرض شهداء الانتفاضة الذي أقيم في مسرح الحكواتي في القدس خلال شهر آب ١٩٨٨، وكان مكرسا لشهداء الانتفاضة، حيث قدم الفنانون المشاركون (مابة لوحة بورتريه للشهداء)[١٨] وتجري الاستعدادات الان لاقامة المعرض الكبير لشهداء الانتفاضة.

بالنسبة للشعر، لا يتسع المجال كذلك لبيان الاثار التي تركتها الانتفاضة على الشعر في مجالي

الشكل والمضمون، الا أن بالامكان القول ان الاثر البالغ في المجال الاول كان في عودة الشعر الى الشارع، الى الناس البسطاء من فلاحين وكادحين ونساء وأطفال، اصبح الشعر، ومنه الزجل والاغنية، زاد المنتفضين اليومي، وأصبحت أشرطة أغاني الانتفاضة تُطارد من قبل جنود الاحتلال كما يُطارد اطفال الحجارة أو كما تُطارد السلع الممنوعة، عاد الشعر الى دوره الاول وحسم النقاش هناك بين النقاد والشعراء والجمهور، يقول الشاعر خليل توما: الاحداث العظيمة تخلق أدبا عظيما وادباء عظاما، وأنا متفائل بأن الكتاب الذين يولدون اليوم في خضم هذه الاحداث العظيمة ستكون لديهم القدرة على تصوير الاحداث واستلهام دروسها[١٩].

ويقول الشاعر أسعد الاسعد «ان ما كتبه شعراء الانتفاضة في الداخل، هو الاكثر ابداعا وتعبيرا عن الواقع مما هو عليه الامر في العالم العربي»[٢٠].

وبغض النظر عما يقوله النقاد في الخارج عن المستوى الفني لشعر الانتفاضة، فان الدارس المنصف لا بد له من الاعتراف بأن نماذج كثيرة من هذا الشعر تسقط دونما شك في هنات لغوية وعروضية أو هنات اخرى كالمباشرة والنثرية والتصوير الحماسي وغير ذلك، ولكن الانصاف في المقابل يدعونا الى القول ان شعراء الداخل لم يعد لديهم الوقت الكافي للعناية كثيراً بالشكل الفني وهم يعيشون المعركة، ويقفون يقاتلون بالكلمة والحجر ويمارسون الفعل جنبا الى جنب مع القول، انهم لا يكتبون الشعر من خارج المعركة ولكنهم يكتبونه من داخل السجون والمعتقلات من انصار ٢ وانصار ٣ وجنيد وغيرها.

واذا كانت الانتفاضة قد ألغت المسافة بين القول والفعل وبين الشعار والممارسة، فهي قد ألغته تماما على صعيد الابداع الادبي لشعراء وقصاصين يقبعون في المعتقلات ويناضلون بأجسادهم وأقلامهم ويواجهون الاحتلال جنبا الى جنب مع المعتقلين في السجون. لقد أنقذت الانتفاضة الشعر في الداخل من البهلوانية اللفظية أو التهويمات الفردية أو الاغراب والافتعال الرمزي، واعادته الى قلب المعركة، وجعلت منه سلاحا أمضى وأفتك من الحجارة والمولوتوف. لقد اصبح لشعر الانتفاضة قاموسه الجديد، واذا كانت كلمات الحجر والحجارة واطفال الحجارة قد ملأت الشعر العربي، داخل الارض المحتلة وخارجها، فان ثمة قاموساً آخر لشعر الانتفاضة لم يصل بعد الى الخارج، وهناك الان كلمات تشكل قواسم لكل قصائد شعراء الانتفاضة، ومن هذه الكلمات على سبيل المثال: المخيم، الشهيد، العلم الكوفية، المقلاع، السجن، المعتقل، الوطن، الموت، الجنازة، الدم، المولوتوف، الطفل والاطفال، اضافة الى الحجر والحجارة.

أما في مجال المضمون فيمكن القول ان الاطار العام الذي اصبح ينتظم كل القصائد هو المواجهة مع الاحتلال من أجل تحرير الوطن والانسان، من أجل طرد الغزاة واقامة الدولة المستقلة، وكل المضامين الاخرى هي مجرد تفاصيل تندرج ضمن هذا الاطار، ومن هذه التفاصيل الاستشهاد الذي اصبح الهاجس واللغة اليومية التي يتداولها الناس، ولعل أهم ما يميز قصائد الاستشهاد الفلسطيني انها

ليست مراثي أو تفجعات أو نواح ولكنها تمجيد للاستشهاد وتحريض عليه، باعتباره الطريق الوحيد لتحرير الوطن وخلاص الامة، ومن هذه التفاصيل المعتقلات والسجون. ومن المؤكد أن للشعب الفلسطيني مع السجون والمعتقلات تجربة فريدة بين كل شعوب العالم، فليس ثمة عائلة فلسطينية واحدة لم تعرف السجن أو الاعتقال لواحد من أفرادها أو اكثر، ذلك هو ما تقوله الارقام الواردة من فلسطين المحتلة. واستنادا الى جريدة الاتحاد الحيفاوية (٢٠/٥/١٩٨٨) فان واحدا من كل ٢٠٠ مواطن فلسطيني قد خضع للاعتقال الاداري، وهناك ثلاثة من كل مائة فلسطيني دخلوا السجون والمعتقلات. وتضيف الاتحاد أن ٤٠٠ ألف فلسطيني ممن تزيد اعمارهم عن ١٧ عاما دخلوا السجن.

ولان تجربة الفلسطيني مع السجن تجربة في غاية الغرابة والحميمية، فقد اصبح بالنسبة لهم خبزهم اليومي المر، وبالنسبة لشعرائهم وكتابهم ومبدعيهم أصبح جزءاً لازماً واساسياً من التجربة. معظم القصائد التي تنشرها الصحف هذه الايام تحمل في ذيلها انصار ٣ أو انصار ٢ أو مجدو أو جنيد أو الفارعة أو عوفر..الخ قائمة السجون والمعتقلات، لقد اصبحت تجربة السجن جزءا من التجربة الابداعية لكل شاعر او صحفي او قاص أو فنان تشكيلي.

ومنذ ديوان «كلمات سجينة» الذي صدر عام ١٩٧٥ وضم قصائد لعدد من الشعراء السجناء[٢١] نشرت عشرات بل مئات القصائد لشعراء في السجن أو قصائد تصف السجون وأهوال المعاناة الرهيبة التي يعيشها السجناء.

بعد الانتفاضة تصاعدت وتائر المعاناة وتضاعفت مرات ومرات أعداد الذين يساقون كل يوم الى السجون.

ومن هذه التفاصيل «المخيم» الذي أصبح بعد الانتفاضة واحداً من الرموز الثورية الاساسية في الشعر والزجل والاغنيات، انه كالحجر لا تكاد قصيدة تخلو من التعرض له، والمخيم هنا ليس مظهراً من مظاهر التشرد والمذلة وبطاقات المؤن والكرامة المستلبة، ولكنه معلم من معالم الانتفاضة ورمز للاصرار على النضال وطرد الغزاة، المخيم اصبح هو المتراس والحجر والاستشهاد.

يقول الشاعر حسين مهنا في وصف مخيم الدهيشة:

اخلع نعليك فهذي الارض مقدسة

اخلع نعليك واسجد

فوق بقايا الكاوتش المحروق

وفوق الاسلاك

اسجد تسقط عنك كاوراق تشارين خطاياك[٢٢].

وبعد، ها هي الانتفاضة ما تزال تعيد صياغة الحياة في فلسطين، وتعيد صياغة الانسان، وتصنع يوما بعد يوم ملامح ثقافة وطنية جديدة، تستمد نسغها وابعادها من دم الشهداء ودموع الاطفال ومعاناة شعب قرر أن يصنع بحجارته وسواعد ابنائه وصدورهم العزلاء فجراً جديداً لهذه الامة بعدما دخلت عصر الظلام أو عصر الانقراض.

الهوامش:

(١) صالح ابو اصبع، الثقافة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال، مجلة **الوحدة** العدد ٢١. حزيران ١٩٨٦.

(٢) خالد العايد، **الانتفاضة الثورية في فلسطين**، منشورات دار الشروق. عمان ١٩٨٨. ص ٣٨

(٣) جريدة **الرأي** الاردنية ١٦/٣/١٩٨٩.

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر مجلة Middle Esat InternationaL ٢٠/١/١٩٨٩ «مقالة «من افواه النساء».

(٦) **انتفاضة كانون الكبرى في عامها الثاني: قسماتها، طابعها، دلالاتها** منشورات مؤسسة نصار للنشر نيقوسيا، قبرص، ص ٣٠.

(٧) جريدة **الاتحاد**.

(٨) المحامي علي شقيرات، من حديث شخصي معه في عمان آذار ١٩٨٩.

(٩) انتفاضة كانون الكبرى في عامها الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

(١٠) الشاعر اسعد الاسعد، من حديث شخصي معه في اثينا نيسان ١٩٨٨.

(١١) المحامي علي شقيرات، مصدر سبق ذكره.

(١٢) د.عبداللطيف عقل، مسرحية **البلاد طلبت أهلها**، منشورات دار الكرمل، عمان ١٩٨٩.

(١٣) د. زياد ابو عمرو، من حديث شخصي معه في عمان آذار ١٩٨٩.

(١٤) مسرحية **البلاد طلبت أهلها**، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.

(١٥) محمد البطراوي، ناقد وباحث فلسطيني مقيم في رام الله.

(١٦) د. وليد سيف، تأملات حول القيم الثقافية والحضارية في ضوء الانتفاضة، مجلة **صامد الاقتصادي** العدد ٧٦.

(١٧) شارك في هذا المعرض ١٢ فنانا اسرائيليا هم: رعنان خرلاب، ارنون دافيد، اسحق لفين، تسفي جيبع، جرسون كيسبل، ديفيد ريب، جابي كليترمان، ميخال جولدمان، باميلاليفي، اريت ساجولي، تومي باومان، يوريك بيخونسكي. (جريدة **الاتحاد** ٢٩/٨/١٩٨٨).

(١٨) جريدة **الاتحاد** الحيفاوية ٢٩/٨/١٩٨٨.

(١٩) المصدر السابق.

(٢٠) المصدر السابق.

(٢١) لمزيد من التفصيل انظر خليل السواحري، **زمن الاحتلال**. منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق ١٩٧٩. ص ٥٦.

(٢٢) جريدة **الاتحاد** الحيفاوية ١٩/٧/١٩٨٨.

الإندماج المجتمعي واشكاليّة المجتمع الطائفي في إسرائيل

عماد فوزي شعيبي

مدخل الى الموازييك الاسرائيلي:

عندما يقوم تشكيل دولة على اعتبار ميثولوجي ـ قومي فإن هذا التشكيل سيكون بطبيعة الأحوال مبنياً على جملة تناقضات بنيوية. واسرائيل تندرج وفق ما تأتي به المقولة السابقة على المستوى الواقعي. فهي تشكيل غير متجانس من البشر لمّتهم الحركة الصهيونية من اصقاع العالم معتمدة نقاط الضعف في البشر عموماً ولدى بعض اليهود خصوصاً، اضافة الى نقاط الضعف التي تكون في غالبية التشكيلات الجماعية في الامم، حيث يستفاد منها لصالح (قومية) فئوية.

ويحتوي التشكيل الذي انبرى في اسرائيل على بنية موزاييكية غير متجانسة، واقعها الحقيقي تلاحمٌ اضطراريٌ سببه انعدام وجود فرص أخرى، أو تأثير البعد الايديولوجي، أو طبيعة الاندماج في مجتمع تجييشي تقوم أواصر روابطه (الاساسية) على مواجهة عداء مخيطي واسع.

ونستطيع القول ان البنية الموزاييكية الاسرائيلية تختلف من حيث التكوين والمآل عن أية بنية موزاييكية لدى أي تشكيل قومي في أية أمة.

فالبنية الموزاييكية الاسرائيلية تحتوي انتماءات قومية اصلية متعددة، وثقافات تضرب جذوراً في البنى الاصلية، فضلاً عن الانتماءات المذهبية التي تشكلت في البلدان الام والتي انسحبت الى اسرائيل لاحقاً.

والبنى الموزاييكية في الامم المستقرة والعميقة تاريخياً لا تشكل خطراً على المشروع القومي لأية أمة، اللهم الا الاخطار التي تتبدى على شكل حروب أهلية او دينية وما تلبث ان تخمد في ظروف المد القومي وصعود الدولة. وعموماً، فإن البنى الحديثة للدولة المعاصرة بالاضافة الى التراثية التاريخية للامم المتقدمة، قد استطاعت ان تدمج الموزاييك في بنى الهوية السياسية الواحدة القائمة على اساس القبول بالتعددية كأساس بنيوي، والتعددية هنا تعتمد مبدأ الاقرار بالتنوع ولكن في اطار الوحدة.

والمشروع الاسرائيلي، بالرغم من محاولته الاعتماد على (مظاهر) من البنى الحديثة للدولة المعاصرة، الا انه لم يستطع، ولغياب العمق التراثي، ان يتجاوز اشكالية التنوع المتفاوت والذي لا يمكن أن تقبله دولة قائمة على الواحدية بالمعنى العام: الواحدية الدينية، الواحدية المنتخبة من البشر الواحدية الحضارية...الخ. وهذه الواحديات الايديولوجية، بالرغم من ميثولوجيتها، فإنها تبقى عموماً رائزاً لمشروعية المشروع برمته، على الاقل سيكولوجياً، والمأزق يتجسد في بعده التالي: (واحدية ولكنها صُنعت من تعدد لا يُعترف به). فالتعدد قائم وسيبقى والواحدية لم تنبري واحدية هوية سياسية بل وهمٌ لذلك، قائم في واحدية سياسية أشكينازية.

الجذور التاريخية للاشكالية:

ان واقع الانقسام الاسرائيلي الى اشكيناز وسفارديم واقع اصطلاحي، ذلك ان هنالك تعاكساً نسبياً في المفاهيم مما عرف سابقاً في تاريخ التمايز والانقسام، في صفوف اليهود قبل تأسيس اسرائيل، مبين في مصطلحي: الاشكيناز والسفارديم.

فالاشكيناز[1] قديماً هي الكلمة العبرية (الألمانية). والاشكينازي هو اليهودي الذي انحدر من اصل ألماني. ثم توسع استعمالها وأخذ يعني اليهودي الذي اصله من اوروبا عموماً (شمالها أو شرقها أو وسطها). اما السفاراد، فتعني بالعبرية اسبانية، واطلقت كلمة سفارديم على اليهود الذين انحدروا من الجاليات اليهودية التي طردت من اسبانية والبرتغال باعداد كبيرة اثر محاكم التفتيش سنة ١٤٩٢ ثم ١٤٩٦. وقد هاجر معظم هؤلاء الى جنوب اوروبا وشمال افريقيا وبلدان الشرق الاوسط، ولندن، وهامبورج وامستردام. والاشكيناز عاشوا في اوروبا المتكلمة بالالمانية في القرون الوسطى وتكلموا لغة اليديش وهي اللغة الالمانية ـ العبرية (Yiddish) اما الشرقيون فقد تكلموا اللغات المحلية التي يتكلمها اهل البلاد التي عاشوا فيها (كالعربية والفارسية والارامية الحديثة في كردستان)، واما السفارديم (بالمعنى السائد انذاك، اي الذين انحدروا من جزيرة ايبرية عام ٧١١م وعاشوا في اسبانيا والبرتغال حتى طردهم عام ١٤٩٢) فقد تكلموا اللغة العربية حتى القرن ١٣م والاسبانية مدة ٣ قرون، ولكنهم استمروا عليها مدة القرون الخمسة اللاحقة معتبرينها لغتهم التقليدية. وقد سميت اللغة التي اعتمدوها لادينو (Ladino) وهي مزيج من الاسبانية الكاستيلية المختلطة مع الالفاظ العربية والعبرية والتركية (بعد تركهم لاسبانيا). ومن المؤكد ان كلماتها العبرية اقل من تلك التي في اليديش بسبب التعايش مع المسلمين والاسبان بشكل واسع[2].

ورغم ان كلمة اشكيناز كانت تطلق على المانية في اوائل القرون الوسطى، الا انها في العصور التي تلت تطورت الى مدلول اوسع بحيث شملت جزر بريطانيا وشمال فرنسا والمانيا والنمسا وبالتالي اصبحت تدل على «حضارة» وليس على بقعة جغرافية، خصوصاً بعد القرن ١٣، حيث اصبح واضحاً الفرق بين الاشكيناز والسفارديم[3].

والفكرة السابقة تدل بوضوح على ان الاندماج كان واقعياً لاولئك اليهود في بناهم الحضارية الأم.

وبالرغم من كل شيء فإن الخلاف الذي سنأتي الى ذكره بين طرفي معادلة اليهود قد كان خلافاً حضارياً ـ طائفياً في آن واحد، لكن البعد الحضاري للانقسام كان واضحاً من أن يخفى كما سنلاحظ في نقاط التفاوت والاختلاف بين القسمين.

وباعتمادنا التقسيم السابق، وهو تقسيم سيلتبس في الوقت المعاصر بسبب اختلاف مدلولات المصطلحين (اشكيناز وسفارديم)، فإننا سنلاحظ ان الانقسام قد ترافق اعتباراً من القرون الوسطى باختلاف في العقائد والطقوس الدينية والثقافية واللغة والعادات والتقاليد. وقد كان السفارديم القدامى يعتبرون انفسهم اكثر عراقة من الاشكيناز، مع ان كليهما قد سكن اوروبا. وحتى عندما ذهب السفارديم الى امريكا فقد بقي هذا الامر ملازماً للمهاجرين في القرن السابع عشر، حيث كان السفارديم يأنفون من التزاوج والاشكيناز، ويمنعونهم من دفن موتاهم في مدافن السفارديين[4]، ففي الفترة التي أخرج فيها السفارديون من اسبانيا كانوا (مارايين) يتظاهرون بالمسيحية، الامر الذي افقدهم التمكن من العادات والتقاليد الدينية التي اتقنها بإحكام الاشكيناز، مما أدى الى اختلاف ايضاً في الثقافة، حيث كان السفارديون اكثر ثقافة بحكم التعايش مع الكثير من الحضارات، حيث كانت ثقافتهم «مزيجاً من التوراة والتلمود وارسطو وابن سينا ومن الميتا فيزياء والعلم. واستقدموا فلسفة هي مزيج من الدين والعلمانية ومصطفاة من الحضارات البابلية والفارسية والاغريقية والرومانية والاسلامية وجمعوا بين الصوفية والعقلانية»[5]. وقد كان يهود اسبانيا يمارسون البحث والكتابة بحرية بلغتهم او بلغة اهل البلاد، حيث تفرّغوا للشعر والادب والفلسفة والموسيقا[6] بعكس الاشكيناز الذين لم يستطيعوا ذلك لمعيشتهم في الغيتو (GHETTO) منغلقين غير مهتمين الا بالتفسيرات الدينية. وقد اكسب الانفتاح الذي عاشه السفارديم القدرة على ممارسة تجارة المال التي برعوا بها، كما هو معروف. فيما بقي الاشكينازين في كثير من الاحقاب أفقر من السفارديم وخاصة عندما هاجروا صوب امريكا وانكلترا حيث كان واضحاً الفرق بينهما. وقد انعكس هذا التمايز الطبقي تعالياً من السفارديم، وكان الاندماج بين الفئتين معدوماً، حيث كان (مثلاً): ان يتزوج سفارديمي من اشكينازية يعني ان يخسر جميع حقوقه الدينية والمدنية. ويروي بن غوريون انه عندما ذهب الى سالونيكة لدراسة التركية كان لا يجرؤ على ان يقول انه اشكينازي لان اسمهم كان مقروناً في سالونيكة بالاعمال الوضيعة[7].

اليوم اصبح المصطلحان مختلفين، فلفظ اشكينازي قد اصبح اليوم يطلق للدلالة على كافة اليهود الغربيين، أي (الاشكيناز القدامى والسفارديم القدامى) والقادمين من اوروبا وامريكا. أما تسمية اليهود السفارديم فتعني اليوم جميع اليهود القادمين من البلدان العربية والاسلامية بما فيهم يهود فلسطين الاساسيين وجُلهّم يتكلم العربية واللادينو. وهذا يعني ان الانقسام الذي كان سابقاً لابعاد حضارية وقومية وطبقية.. قد اصبح اليوم لابعاد (اثنية) وطائفية وعنصرية، فضلاً عن البلد الحضاري المتمثل في الانقسام بين مجموعتين احداهما تنتمي الى الغرب والاخرى الى الشرق. ومن المؤكد ان التعاكس اللفظي الجزئي لاستخدام المصطلحين حالياً انما يعكس رغبة اولئك الاشكينازيم في توحيد الهوية الطائفية ليهود اوروبا وامريكا عموماً تحت لوائهم ونعتهم، ورد الاعتبار بشكل لا واع لكلمة

اشكينازيم التي كانت بالاصل للقسم غير المتكافيء مع القسم الآخر في اوروبا. في الوقت الذي رُمي فيه نعت السفارديم على اولئك القادمين من البلدان العربية والاسلامية عموماً. وهكذا، تنقلب الادوار ويصبح المُضطَهَدُون مُضطهدين وتنقلب المعركة الى معركة تذويب وغربنّة خشية ان تبتلع منطقة حضارية، لها عمقها التاريخي، المشروع المركّب والهجين.

ان الانقسام الطائفي القائم اليوم في الموزاييك القومي ـ الطائفي المركّب في اسرائيل بشكل واقعاً لا يمكن اغفاله عند دراسة موازين القوى الاقليمية، لان هذا الانقسام سيأخذ فاعليته في ظروف أخرى فضلاً عن انه لا يستطيع الا أن يبقى في الظروف الواقعية الحالية مخفيّاً. فمن الواضح ان الطائفة او الدين قد أخذا في الانعكاس مجدداً على السياسة الاسرائيلية خاصة، اذا أخذنا بعين الاعتبار نتائج استفتاءات الانتخابات الاسرائيلية في تشرين الثاني لعام ١٩٨٨، حيث كانت كبرى الاحزاب تتصارع فيما بينها على مستقبل الوجود الاسرائيلي قبل ان تناقش مستقبل وجود الفلسطينيين، وكانت الانظار متجهة صوب العمل والليكود، فإذا بالانتخابات تأتي لصالح زيادة عدد مقاعد الاحزاب الدينية. أي ان ما زرعته تجربة تأسيس اسرائيل قد بدأ حصاده، لان الناخب الاسرائيلي عندما يختار جانب الاحزاب الدينية فإنه ينتحي عملياً الى جانبا اللاسياسة واللاعسكر في آن واحد (والى حد ما).

لقد اعتمدت تجربة تأسيس اسرائيل على الجانب الديني ـ الايديولوجي في عملية اسهام تقوية شعور المهاجرين بما يسمى حقوقهم في الارض، سواء قبل الهجرة او بعد الهجرة. ويؤكد هذه المسألة باروخ كيمرلينغ[8] بقوله:

«ان الميكانيكية الاكثر أهمية وبروزاً والتي ربطت الدولة (بالارض) قد كانت الدين اليهودي.. عبر اسهام الرموز الدينية في تقوية شعور الناس «بحقهم في الارض» وكلما اصبحت مسألة الشرعية اكثر الحاحاً، وسواء اكانت هذه المسألة تتصل بمشكلة السياسة الخارجية او بمشكلة الوجود الداخلي، ازداد ميل النظام الاسرائيلي الى السقوط في هوة الرموز الدينية».

وليس الدين بمفهومه الاحادي هو المؤثر الانجع في عملية التأسيس، فالطائفة ـ القومية تشكل الاساس الذي استندت اليه العملية.

مجتمع الاشكينازيين:

ان أية دولة تُقام على اساس مشروع تجميعّي ثيوقراطي ـ عنصري يعتمد فكرة الشعب المختار لا بد وان تجد نفسها مُساقةً من قبل نخبة اكثر اختياراً. وهذا ما حدث بالفعل منذ تأسيس المشروع الذي كانت قيادته اشكينازية متحيزة لبعضها البعض. ويكتب (كالمان كاتزلسون) في كتابة ثورة الاشكينازيين «١٩٦٤»: «ان الاشكينازيين شعب مختار عليهم ان يتحدوا ويكونوا يداً واحدة ضد السفارديين الشرقيين ويمنعوهم بأي طريقة كانت ان يحكموا الدولة[9]».

ومهما يكن من أمر السيكولوجيا كسابقة او لاحقة لعملية قيادة الاشكينازيين لاسرائيل، فإن هذه القيادة تشكل واقعاً حقيقياً لا يمكن اغفاله وهو قيادة الاقلية للاكثرية عن طريق تقنيات ابتدعت منذ

البداية، ولا تزال سائدة، وهي تقنية السلطة والضبط.

وتؤكد هذه الحقيقة الاحصاءات الاسرائيلية ذاتها حيث[10] «يسيطر الاشكينازيون على البلاد. فقد وصل ٦٧٪ من اعضاء البرلمانات الاسرائيلية الثمانية الاولى الى البلاد قادمين من اوروبا وامريكا وجنوب افريقيا. كما كان نصف اعضاء الكنيست الذين ولدوا في البلاد من الاشكينازيين، أي ان اربعة من كل خمسة اعضاء كنيست في البرلمانات الثمانية الاولى كانوا من الاشكينازيين، وحصل يهود الشرق في الكنيست التاسعة على زيادة ١,٥٪ والوضع في الحكومة أسوأ من ذلك لان ٩٤٪ من اعضاء اللجنة المركزة طوال سني قيام الدولة، من الاشكينازيين، وقد خدم في الكنيست الاولى ٩ أعضاء فقط من أصل شرقي اي ما نسبته ٧,٥٪ وفي الكنيست الرابعة (١٩٥٩) كان هنالك ١٥ يهودياً شرقياً، وفي كنيست ١٩٧٧ كان عدد الشرقيين ١٩ عضواً أي ما يعادل ١٦٪. وقد شكل مهاجرو الطوائف الشرقية عام ١٩٤٨ وعند انتخاب الكنيست الاول حوالي ١٥٪ من بين يهود اسرائيل و ٧,٥٪ من اعضاء الكنيست كما ذكرنا. وشكل مهاجرو الطوائف الشرقية عام ١٩٥٩ حوالي ٤٣٪ من يهود اسرائيل، لكن نسبتهم في الكنيست بلغت ١٢,٥٪ من اعضاء الكنيست. وشكل اليهود الشرقيون عام ١٩٧٧ حوالي ٥٠٪ من يهود البلاد و ١٦٪ من اعضاء الكنيست. وهكذا نرى ان النسبة لا تتحسن بل تسير من سيء الى أسوء» واذا كان الاشكينازيم قد شكّلوا في فلسطين المحتلة نحو ٨٠٪ من المستوطنين اليهود في الاربعينات، الا انهم اصبحوا لا يزيدون في الوقت الحاضر عن ٣٠٪[11]، وتفصّل بعض الاحصاءات التطورات في نسبة الاشكينازيين على النحو التالي:

«كانت نسبة المهاجرين من اليهود الغربيين حتى سنة ١٩٤٨: ٨٩,٦٪ ولكن عدد المهاجرين من اليهود الشرقيين قد ازداد كثيراً نتيجة الهجرات الجماعية الكبيرة ما بين ١٩٥٢ ـ ١٩٦١ حتى اصبحت نسبتهم في ١٩٦١ ٥٧,٧٪»[12]. ويفيد احصاء ذكرته مجلة: (American Jewish Congress Quarterly)

«ان ٦٥٪ من سكان اسرائيل لعام ١٩٦٧ هم يهود عرب من بلدان عربية، وحتى بين الـ ٣٥٪ الباقية فإن عدداً كبيراً منهم هم من (الصبرا) المولودين في اسرائيل»[13]. وهكذا فإن وصول نسبة اليهود الشرقيين الى ٧٥٪ من مجموع المستوطنين عام ١٩٧٨ يبقى امراً طبيعياً اذا علمنا ان معدلات تكاثر الشرقيين اكبر بكثير فضلاً عن التزام الغربيين بالاسرة ذات الثلاثة أو اربعة افراد لا غير.

ان الصورة المتناقضة، بين أكثرية شرقية في وضع أقلية سياسية قصوى وبين إدعاءات الديمقراطية التي بأبسط صورها تمثيل ما للاكثرية والاقلية في البنى السياسية، انما تعكس واقع الاشكالية في بنيتها المصوّرة على شكل قيادة غربية. فقد كان معروفاً على صعيد الحكومة ايضاً (وليس فقط الكنيست) ان حكومات اسرائيل حتى ١٩٨٤ قد ضمت ستة وزراء شرقيين بين الوزراء البالغ عددهم ٨٥ وزيراً[14]. حيث شغلوا وزارتين هما البوليس والبريد غالباً[15].

ومن الممكن ان نتصور الخلفية التي كانت تقف وراء تسليم الشرقيين وزارة البوليس كوزارة مواجهة اجتماعية ـ سياسية ـ استيطانية ووزارة البريد كوزارة غير فاعلة بالمعنى السياسي. أي ان

الاتجاه الواقعي للحكام الاشكينازيين إنما يقع في وضع السفارديم بعيداً عن القرار الفاعل وفي افضل الاحوال في الواجهة الصدامية الداخلية.

واذا كانت مؤشرات الواقع تذهب الى وضوح ذلك التمييز بين الاشكيناز والسفارديم، فإن (الدولة) برموزها تحاول ان تداري هذا الوضع بالمناورات اللفظية، فأشكول رئيس وزراء اسرائيل السابق يسمي هذه الصورة بطريقته التي لا تخفى على احد: «ان كل المهاجرين متساوون، انما هنالك مهاجرون متساوون اكثر»[16]. ومن المؤكد ان مشروع (اسرائيل) لا يستطيع ان يقوم ببادرة ذات قيمة، لان الحكم السياسي محكوم بعدة وجوه منها: طبيعة تنشئة الحركة الصهيونية ومن ثم اسرائيل، وايديولوجيا الغربنة التي تخشى الاستشراق، وطبيعة السلطة ذاتها.

فالحركة الصهيونية منذ بداياتها كانت بقيادة غربية، وعند نشوء اسرائيل بقيت القيادة مناطة بالغربيين، ما عدا اسحق نافون الذي رشح الى قيادة رئاسة الدولة وهو منصب صوري، ورئيس الاركان المؤتمر بأمر وزير الدفاع. فمناحم بيغن من مواليد بولندا (مدينة بريست ليتوفسك ١٩١٣)[17] واسحق شامير من مواليد بولندا[18] (١٩١٤) وأرييل شارون من مواليد فلسطين ولكن من اصل بولندي[19] وموشي ارينز من مواليد (لتغيا)[20] ويوسف بورغ[21] من مواليد دريزدن بألمانيا ١٩٠٩ وشمعون بيريز[22] من مواليد بولندا سنة ١٩٢٣ وتحديداً في بلدة فشينغا الواقعة على الحدود مع روسيا[23] وحاييم بارليف[24] من مواليد النمسا لعام ١٩٢٤ وابا ايبن من مواليد كيبتاون في جنوب افريقيا، وغولدا مايئر من مواليد روسيا (١٨٩٨) وموشي دايان من اصل روسي.. وقلة اولئك الذين صعدوا من الاتجاه السفارديمي الى سدة القيادة. وموقع اسحاق نافون الصوري والشكلي يؤكد تلك الحاجة الى تجاوز ولو شكلي لمأزق التمييز الذي سيسم المرحلة اللاحقة. وحتى اولئك الذين رفعوا الى مناصب مهمة، فإنهم من الذين اندمجوا كلياً في المشروع الاشكينازي. فإسحق نافون ربيب مطيع لحزب العمل ويعرف جيداً حدوده السياسية حتى ان اوساط حزب العمل «قد رشحته كزعيم للحزب ورئيس للوزراء في عام ١٩٨٤ إلا انه لم ينافس بيريز على ذلك وآثر البقاء ـ الشخص الثالث ـ في حزب العمل بعد بيريز ورابين»[25].

ويؤكد الباحثون الاسرائيليون حقيقة[26] «أن وصول زعماء شرقيين الى مراكز سياسية واقتصادية عالية في اسرائيل لم يحقق أية فائدة، فالثغرات الاجتماعية قد اتسع نطاقها وبقي اليهود الشرقيون في اسفل درجات السلم الاجتماعي.. وان وجود زعماء شرقيين في (بعض) المراكز العالية من جهة وعدم وجود تأثير اجتماعي لهم من جهة أخرى حقيقة تطرح سؤالا حول نوعية هذه القيادة، وحول قدرة هؤلاء الزعماء على التأثير في مجريات الامور وفي عملية اتخاذ القرارات. ان ظهور مثل هذه الزعامة يبدو احياناً ظاهرة تجميلية».

ويضيف الباحث ذاته «ان عملية التغير تتوقف اصلاً على الجهاز الحكومي. ففي المجتمعات المتحضرة تتم التغيرات الاجتماعية بالدرجة الاولى عن طريق الاجهزة والمؤسسات الحكومية وليس عن طريق الافراد حتى ولو كان هؤلاء الافراد زعماء. فالزعامة ليست سحراً يمكن بواسطته تحقيق المعجزات

الاجتماعية... ويكمن جوهر القضية في ان الزعامة الشرقية ذات ولاء مزدوج وما يحدث عموماً ان هذه الزعامة الشرقية سرعان ما تذوب وتندمج في الجهاز الحكومي وغالباً ما يفضل افرادها المصالح الحكومية على مصالح ناخبيهم»[٢٧].

ومن المؤكد ان النص السابق يضع يده على شيء من جوهر الاشكالية، وهذا ما يجعلنا نذهب الى حد القول بأن الوعي المتزايد للاشكالية سينعكس في ظرف لاحق على المشروع الاسرائيلي برمته. ويمكننا القول بأن البدايات قد لاحت، وان كانت قد اخذت اشكالاً بسيطة.

لقد اعتاد الشرقيون الى مرحلة ما من الزمن على ان يكونوا تابعين بالشكل القطيعي للأحزاب الإشكينازية المتطرفة، سواء الليكود او الاحزاب الدينية. حيث اعتادوا بعد انتشار كتلة (حيروت)[٢٨] في اوساطهم بعد عام ١٩٦٥[٢٩] ان يصوتوا لهذه الكتلة، مما رفع نصيبها من ١٤ معقداً عام ١٩٤٩ الى ٤٨ معقداً عام ١٩٨١.

«ويعود تأييد اليهود الشرقيين لهذا الحزب الاشكينازي المتطرف إلى كره هؤلاء ونفورهم من حزب العمل، الند المقابل[٣٠]. ولهذا النفور والكره أسباب تعود الى أيام قدوم هؤلاء في أوائل الخمسينات كمهاجرين جدد فيما يسمى بسنوات المعابر، حيث عانوا المرارة في تلك الايام التي كان الحكم فيها موصوماً فيها باسم حزب العمل.. وقد اعتبر الشرقيون حزب العمل العقبة التي تقف في طريقهم وتستحوذ على كل الخيرات والنفوذ فيما يُحرمون هم منه.

وقد تعاظم تأييد الشرقيين بعد حرب ١٩٦٧ بسبب التطرف في حركة حيروت والمناداة باسرائيل الكاملة. وهم بطبيعتهم ميّالون للتطرف بسبب عقد النقص في ثقافتهم وبسبب الاضطهاد الذي يعانون منه حيث يريدون تحويلها نحو عنصرآخر يرون أنه الاضعف وهو العرب تحت الاحتلال. كما يريدون بذلك التطرف تأكيد هويتهم الاسرائيلية» بمعارضة إتهامهم بالشرقية أو العربية، أي بصفات العرب الموسومة في الوعي الاسرائيلي وفقاً للهوى الاسرائيلي الاشكينازي، بالسوء.

ومن المؤكد ان التعارض المركّب بين الديني والقومي يأخذ مداه في نموذج اسرائيل. فالمشروع الاسرائيلي في واجهته الايديولوجية الدعائية مشروع ديني وفي صلب حركته السياسية الاشكينازية مشروع علماني في واجهته الممثلة بالدولة والمؤسسات. والاحتكاك بين النموذجين أخذ مداه الجزئي في مشاكل من نوع تزايد نسبة القوة الدينية وتزايد الاعتماد على الرموز الدينية كما اسلفنا وكذلك في مشاكل قوانين الحياة الخاصة مثل قوانين الزواج والطلاق والمواطنة والسبت... الخ. وفي الحقيقة ان دوافع (المواطنة) تختلف لدى الاشكينازي عنها لدى السفارديمي. ففي الوقت الذي قاد فيه الاشكينازيون المشروع بدعائيه اعلامية دينية وارسوا نظام المؤسسات والمفاهيم الغربية (بعموميتها ومع التحفظ)، فإن السفارديم قد غرر بهم لحساب ما هو ديني. أي ان الاشكينازيين كانوا دعاة سياسة بواجهة دينية فيما كان السفارديميون دعاة مشروع ديني وفقاً للشاكلة التي درجوا على استدعائها من الحلم.

وتبدو لنا المسألة أقرب الى استدعاءات تراثية سفارديمية في مواجهة التغريب الذي سنأتي الى ذكره حيث تكون هذه الاستدعاءات اقرب الى المحافظة على التراث والتقاليد بل وعلى مبررات تركهم لمواطنهم الأم سعياً وراء (حلم) اسرائيل. فتعصبهم اقرب الى التقاليد الاجتماعية واثبات الذات التي استباح المشروع الاسرائيلي هويتها الحقيقية[٣١].

ويبدو أن الشرقيين الذين صوتوا للتعصب الديني (والقومي) الاشكينازي قد حاولوا ان يجدوا لانفسهم مشاريعهم السياسية، فقد انشقت حركة تقاليد اسرائيل (تامي) عن حزب (المفدال) الوطني الديني ذي القاعدة الاشكينازية (روسيين وبولنديين) والقيادة الاشكينازية في آن معاً، وتمكنت (تامي) من الحصول على ٣ مقاعد في انتخابات ١٩٨١ ولكن انتخابات ١٩٨٤ اسفرت عن تراجعهم الى مقعد واحد. والحركة السفاردية الاقوى الآن هي حركة المتدينين الشرقيين (شاس) التي ظهرت عام ١٩٨٤ ونالت ٤ مقاعد[٣٢] ومن ثم ستة مقاعد في انتخابات ١٩٨٨ والتي صارعت (تامي) و (اغودات اسرائيل) بعد قيام اسرائيل، (ولم تصارع الاشكينازيين بل صارعت السفارديم). ومهما يكن من أمر فإن ٦ مقاعد من أصل ١٢٠ مقعداً أي نسبته ٥٪ لا تكاد ان تقارن بنسبة ٦٠ـ٧٠٪ للسفارديم الكليين في المجتمع، مما يؤكد هزال التجربة السياسية للسفارديم في بنيتهم الدينية ـ السياسية ـ الطائفية الحالية. ولكن مع ذلك فإن هذا يبقى مؤشراً ذا دلالة مهمة بالنسبة للمستقبل. ومن المؤكد ان التعددية الحزبية الاسرائيلية الواسعة جداً بما لا يقارن مع أية دولة أخرى في العالم انما تنعكس لا عن ديمقراطية مفترضة في النموذج (المغّربن) انما عن التعددية العرقية والطائفية والاثنية التي تتمتع بها اسرائيل في ظل نظام التجميع من اوروبا الوسطى والغربية والامريكيتين والدول الافريقية ودول حوض البحر الابيض المتوسط والبلدان الآسيوية العربية والاسلامية. والحقيقة كما يؤكد رفائيل ايتان بأن «الفارق بين الاحزاب في اسرائيل شبه منعدم»[٣٣]. وذلك من حيث البنى التي تجسد استمرارية بالمعنى المؤقت بهدف الاستثمار الآني لما هو سائد. إن أياً من الاحزاب لم يقدم مشروعاً بالمعنى الاستراتيجي للدولة والخلاف يبقى منصباً على تكتيكات تخريج المرحلة. ومن المؤكد ان طرق قضية التمايز اللاديمقراطي سوف يكون المدخل الى اختلاف استراتيجي، وهو جزء من الاختلافات التي نتوقع ان تطرحها (اسرائيل) خلال الفترات القادمة. وستكون ـ برأينا ـ قضية السفارديم على رأس الانقلابات التي ستحدث في البنية الاسرائيلية.

اشكالية التغريب:

رأى الاشكينازيون الذين بنوا مشروع اسرائيل انها مشروع غربي في المنطقة العربية كشكل من اشكال الارتباط (الايديولوجي) بالمشروع الامبريالي عموماً ولاضفاء صورة اوروبية على اسرائيل بهدف التأثير على الرأي العام الغربي.

وفي الحقيقة ان اسرائيل تعلم جيداً ان المحيط، الذي زرعت فيه، محيط حضاري له جذوره التاريخية، وهو لاعتبارات متعددة قادر على التأثير المعاكس على أية مجموعات تستقدم اليه. ويظهر ذلك

التخوّف في تعبيرات الاسرائيليين انفسهم ازاء مسألة (المتوسطية). ان فكرة المتوسطية تجسد التناقض بين اوروبا (المحمولة بالايديولوجيا وتقاطع المصالح) وبين الواقع الجغرافي.

ويجسد مقولة الاوربة بفاعلية (ديفيد ماركاند) بقوله: «نحن اوروبيون، ثقافتنا ثقافة اوروبية، ونظام السياسة عندنا نظام سياسة اوروبي، ولا مانع عندنا ان نحمل التقدم الغربي والحضارة الغربية الى البلدان المتخلفة في الشرق الاوسط. ولكن اياكم ان تطلبوا منا ان نكون شرق اوسطين. هل تريدون ان تصبحوا هنوداً غربيين؟»[٣٤]. ان فكرة الاوربة لا تشكل بالنسبة لاسرائيل ايديولوجيا ومصالح فقط انما تمثل ذلك الانتماء الى الجذر الام للقادة الاشكينازيين قومياً وهو في أوروبا بصنوفها المتعددة. ويمثل هذا ما يقول بنحاس سابير وزير المالية السابق[٣٥] بقوله «ان اسرائيل اوروبية حضارياً وسياسياً واقتصادياً، وان كانت جغرافياً تقع في الشرق الاوسط».

ويشعر الباحثون الاسرائيليون بجسامة الازمة، حيث يكتب (شموئيل تريغانو)[٣٦]: «ان الأزمة الأخلاقية في اسرائيل ليست بالتأكيد سوى ازمة النموذج الغربي الذي فرض على الحداثة اليهودية في النظرية اليهودية». وتنقسم قضية الاوربة في خلفيتها الحقيقية بين عدة وجوه منها ما هو سيكولوجي ومنها ما هو سياسي ـ استراتيجي.

ففي الوجه السيكولوجي يعتبر الاشكينازيون «ان اليهودي الشرقي يذكّرهم تماماً بعدوهم العربي»[٣٧] ويرتبط هذا الوجه بالوجه السياسي الاستراتيجي بإحكام. حيث من الواضح ان الموزاييك في اسرائيل محروم من الهوية بالمعنى القومي، فضلاً من حرمانه من الهوية بالمعنى الوجودي، بالرغم من وهم الوجود الكائن في قيام اسرائيل. كما ويتصور الاشكينازيون انهم قادرون على إرساء هوية اوروبية ـ اسرائيلية. ومن الواضح ان البعد الاوروبي للمسألة يثير حقيقة عدم التمكن من تكوين هوية اسرائيلية بالمعنى القومي المجرد. وارساء الهوية هذه لا يكون بالنسبة للاشكينازيين الا بالقضاء على البعد العربي لليهود العرب حيث يتساءلون دائماً: «هل يأتي الوقت الذي ينحاز فيه اليهودي العربي الى جانب العرب»[٣٨]. ويفعل الاشكينازيون ما يستطيعون من اجل عزل الشرقيين عن العرب[٣٩] والفكر الثقافة المشرقية لغة عادات وافكاراً وطقوساً... الخ. فضلاً عن محاولة تعزيز الاتجاه المتطرف دينياً والمعادي للعرب لدى الشرقيين لاعتبارات متعددة عندهم منها على الاقل محاولة الشرقيين رد التهمة الموجهة اليهم بإمكانية تعاملهم لاحقاً مع العرب. ومن المؤكد ان هذا التعزيز قد انعكس على مشروع الدولة العلمانية وسينعكس لاحقاً مع المشروع المؤورب برمته.

ان محاولات الدمج، خاصة تلك التي تستدعي النموذج الامريكي، قد فشلت وستفشل، لانها قد حكمت على صعيد الاسكان بالتميز الذي ما يزال سارياً، وعلى صعيد الثقافة بنزع الثقافات المتنوعة لصالح ثقافة اشكينازية (حتى في مجال التعليم)، وعلى صعيد الهوية فإن الدمج غير وارد لان الهوية المرجعية ليست هوية بالمعنى القومي بسبب اختلاط المعنى القومي بالديني والعنصري والاقليمي والدولي... الخ. وهو اختلاط بنيوي وليس مؤقتاً. واذا تمكن السفارديون من الاستيلاء على الحكم ان

عبر الديمقراطية البرلمانية المثلومة او عبر انقلاب عسكري او عبر أي سبيل فإنهم سيبدأون مرحلة جديدة ستكون جزءاً من اشكالية التكوين الاساسية أي انها لن تقدم حلاً استراتيجياً.

الحرب والسلام في عملية الدمج:

اعتبر بن غوريون، ومنذ البدايات، بأنه «لكي يصبح بالامكان انشاء قومية متجانسة من هؤلاء النازحين من مختلف منافي الارض فإنه يتوجب على الشعب ان يحافظ على الحالة النفسية لقوم محاصرين في أحد الحصون» فمن وجهة نظره ان حالة الحرب ترص الصفوف بين اليهود[٤٠].

وفي الحقيقة ان هذه المقولة تشكل جانباً صحيحاً، ولكن ليس من خلال الاعتبار الذي طرحه بن غوريون، فالحرب تخفي التناقضات لكنها لا تزيل التفاوت. والامور تجري كما لو انها عملية تأجيل لدفع الاستحقاقات عن هذه التركيبة الهجينة. ويؤكد (تريغانو): «ان ابتعاد العرب سيفرض بحدة وخطورة اكثر وبشكل دائم المسألة السفاردية»[٤١]. أي ان الحروب المتلاحقة لم تلغ حقيقة المسألة الموزاييكية. ونلاحظ، على سبيل المثال، بعد كل هذه السنوات على انشاء اسرائيل ان مسألة دفع الاستحقاقات الشخصية ازاء الصراع مع العرب لم تصبح متوازية بين السفارديم والاشكيناز بالرغم من الصورة التي يبديها الاولون عداءً للعرب الى ابعد حد للتطرف. «ففي تموز ١٩٨١ قامت القوات الفلسطينية بقصف مناطق شمال اسرائيل حيث السكان المدنيين، وكان الاختلاف في سلوك مختلف قطاعات السكان بارزاً جداً. حيث بقي الاشكينازيون او ذوي الاصل الاوروبي في اماكن اقامتهم وحاولوا ان يستمروا في اعمالهم العادية أما السفارديم فقد تركوا المنطقة راحلين»[٤٢]. ودراسة هذه الحالة تشير الى ان ردة الفعل لدى السكان في المنطقة الواقعة تحت التأثير المباشر كان يجمع بين التكيف مع المشروع برمته والاحساس بالانتماء اليه وبين الاستعداد المعنوي لدفع الاستحقاق عن المواطنية.

فقوة التلاحم الظاهرية الناجمة عن الاستنفار النفسي الدائم الناتج عن بقاء الحرب لا تفسر شدة وعنف الصراعات الاجتماعية الداخلية بين اطراف الموزاييك الاسرائيلي. والتلاحم الظاهري لا يؤدي بالضرورة الى اندماج بل انه يتحول الى اخفاء للواقع السائد او تخميد مؤقت للاشتعالات المتوقعة والموجودة والباقية. ويؤكد الاسرائيليون ان النظرية التي يقول بها علماء الاجتماع لا تقدم أي جواب واضح وقطعي عما اذا كان الصراع الخارجي يضعف او يقوي التضامن الداخلي[٤٣]. وينقلون عن كوزر (Coser) وسيمل (Simmel)[٤٤] «بأن الصراع مع بعض الجماعات الخارجية يمكن ان يؤدي الى تفتت النظام دون ان يعمل بالضرورة على توحيده او تماسكه والامر يعتمد على .....!؟ «أي يعتمد على الشروط المحيطة والمتحولة»

ويؤكد علماء الاجتماع خاصة (Kriesberg) ان تحديد او تقرير الطريقة التي سيؤثر فيها الصراع على المجتمع موضوع الدراسة مرتبطة باربعة عناصر:

١ ـ درجة التلاحم الاساسي المسبق أو الافتقار الى هذا التلاحم. فالنظام الذي على درجة ضعيفة من التضامن وممزق بتأثير الصراعات الداخلية الشديدة، فإن الضغط الخارجي سيؤدي في حالة تساوي

العوامل اللاحقة الى تقوية التفتيت فيه.

٢ ـ الدرجة التي ينظر من خلالها الى ادارة الصراع او الحرب من قبل اكثرية اعضاء المجتمع ومدى كون هذه الدرجة صحيحة. خاصة ازاء عدالة القضية.

٣ ـ الدرجة التي يدار فيها الصراع بطريقة ناجحة ومدى نجاعتها. فالنظام الذي يكون قادراً على التصرف بكفاءة سيكون هذا الصراع بالنسبة له عامل توحيد.

٤ ـ ميزان معادلة التكلفة والربح حيث لا يمكن لنتيجة الصراع ان تميل كثيراً في اتجاه الخساره. واذا كان الثمن الذي يجب على النظام ان يدفعه قد لوحظ بشكل فردي انه أكبر من المكاسب التي سيحققها هذا النظام فإنه سيكون من المحتمل جداً ان يؤدي الصراع فيه الى التفتت.

وبتطبيق هذه الرؤية على الحالة الاسرائيلية سنجد ان البند الثاني مثلوم بإشكالية الشرعية. واشكالية الوجود، وهذا يعني ان بقاء حالة اللااعتراف باسرائيل ستبقي نتائج هذا البند في وضعية اللاتلاحم الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالبند الثالث، فإن ادارة الصراع في الحروب التي خيضت قبل ١٩٧٣ كانت لصالح صورة ما من صور التلاحم الظرفي. أما في ١٩٧٣ و ١٩٨٢ فقد تبدلت الصورة لان مبدأ الانتصار المطلق لم يتحقق في كليهما ولان الثانية قد خيضت بدون اجماع اسرائيلي ولم تحقق نصراً بالمعنى الاستراتيجي، بل انها قد خلقت جملة اشكاليات لاحقة، الامر الذي وضع ادارة الصراع تحت كواشف الريبة على اعتبار أن هنالك استفادات شخصية قد حاول شارون جنيها من معركته هذه، وذلك على حساب المؤسستين السياسية والعسكرية وعلى حساب المجتمع بالتالي. وفي اعتقادنا ان زمن الحروب مطلقة الانتصارات قد ولى، وهذا يعني ان البند الثالث سيشير باستمرار الى التفكك بدلاً من الالتحام.

ان ميزان الخسارة والربح مشروط بالموقف الشخصي والفردي. والاتجاهات الداعية للسلام تبدي مؤشراً الى ازدياد(ما)في صفوف اولئك الذين يودون ان يرفعوا عن كاهلهم استحقاقات الحرب.

والبند الاول يعتبر المؤشر الاوضح الى التفكك، وذلك لان التلاحم ليس مسبقاً في الحالة الاسرائيلية. وهذا يعني ان التفكك قائم بالاصل ومغطى بالوضعية الاستنفارية التي تفتعلها حالة الحرب. واذا كان (Kriesberg) يتحدث بالاصل عن التلاحم في ظل وضعيه مسبقة التكوين الحضاري والقومي، فإن الامر يبدو اكثر تعقيداً بالنسبة للحالة الاسرائيلية.

وبالرغم من ان ابحاث علم الاجتماع الاسرائيلية تفتقر الى الاعتراف بالبنى الموزاييكية التي تؤسس المشروع الاسرائيلي برمته، وبالرغم من انها تعقد ابحاثها على اساس المقايسة الميكانيكية بين النموذج الاسرائيلي والنموذج الغربي، فإن هذه الابحاث تشكك عملياً بإمكانية ايجاد التلاحم الاجتماعي من خلال الحروب عموماً وان كانت لا تعترف بأن هذه الحروب تشكل غطاءاً لتلاحم مفتقر، بل انها تتهرب من ذلك.

يكتب كميرلينغ في بحثه عن التأثيرات التراكمية للصراع العربي الاسرائيلي على المجتمع

الاسرائيلي[٤٥]: «ان الصراع مع الوسط العربي المحيط بإسرائيل كان قد رافق النظام اليهودي في كل خطوة تقريباً. اما بالنسبة للتلاحم الاساسي او الذي كان موجوداً قبل الصراع، فمن الصعب في حالتنا هذه ان يتم تحديدهما عموماً وبشكل واضح. وكذلك فإن المجتمع الاسرائيلي لم تكن تنقصه الصراعات والتوترات الداخلية، والصراع نفسه والاشكال التي ظهر بها كانت قد سببت وبشكل مطول خلق مشكلة دائمة مثيرة للشكوك فيما يتعلق بحق اليهود في الارض الذي يتناقض مع حق العرب فيها. وعموماً فإن هذه المشكلات المتصلة بالشرعية كان قد تم التعامل معها ووجدت لها الاجوبة او الحلول! على الصعيدين الاخلاقي والفلسفي وعلى الصعيد المؤسساتي ايضاً حتى وان لم تكن قد ازيلت كلياً. وان الصراع والمشروع الصهيوني كانا قد ترافقا كليّاً بالشعور «بعدم وجود» بديل ما (خلال ألفي عام من الاضطهاد!) ويبدو ان مشكلة الشرعية والشعور بعدم وجود بديل (يلغي احدهما الآخر). وقد ضعّف هذا الامر بعد عام ١٩٦٧ عندما بدأت اسرائيل تنظر لنفسها باعتبارها قوة عسكرية وليس هنالك شك، خاصة من الناحية العسكرية وليس السياسية، ان الصراع قد ادير بالطريقة الناجحة، وهذا يعني ان تأثير الصراع على التلاحم الاجتماعي كان تأثيراً مباشراً باستثناء حرب ١٩٨٢ التي اثارت التساؤلات حول كونها حرباً سليمة وبالتالي فقد احدثت انقساماً عميقاً في البلاد». ومن المؤكد ان كميرلينغ يتغافل عن دور حرب ١٩٧٣، والذي انعكس على شكل لجنة تحقيق (اغرانات) وعلى شكل هجرات معاكسة عنيفة[٤٦]. ففي دراسة اجريت عام ١٩٨٤ عن النزوح الاسرائيلي الى الولايات المتحدة الامريكية كمثال: تبين ان اغلب النازحين كانوا ممن تتراوح اعمارهم بين ٢٥ و ٤٠ عاما. وأن عدد هؤلاء يساوي ٢٥٠ الف انسان، وهذا العدد يساوي حوالي ثلث الاسرائيليين الذين هم في هذه الاعمار[٤٧].

وتتغاضى كميرلينغ عن الدراما السياسية التي رفعت حزب الليكود الى سدة الحكم في انتخابات عام ١٩٧٧ حيث حصل على ٤٣ مقعداً. ومن يتابع ارقام ما حصلت عليه الكتلة منذ ١٩٤٩ الى ١٩٨٨ سيشهد بأن الكنيست التاسع قد كان كما العاشر[٤٨] حالة خاصة تعكس (الدراما) السياسية التي عصفت ببنى السياسة وهي دراما تجسد بشكل غير مباشر حالة عدم التماسك وعدم الاتفاق على صيغ دائمة وموحدة لمستقبل الوجود بل ان انتخابات ١٩٨٨ التي كانت ولاول مرة تخاض باسم مستقبل اسرائيل على مستوى المشاريع السياسية لكل من الليكود والعمل ونتائجها التي قدمت الاحزاب الدينية خطوات في معاكسة لتقدم أي من الاتجاهين. كما عهد في الانتخابات السابقة، قد كانت تجسيداً آخر لقلق الحراك السياسي ـ البشري وعدم الوثوق بالاتجاهات التي تتنطح لقيادة مستقبل اسرائيل. ومن المؤكد ان الدراما السابقة والمستمرة حتى الان هي احدى محصلات حرب ١٩٧٣ على المستوى البعيد.

واذا كان «ايني ايلياكار» يعتبر انه ما ان يتحقق السلام في الشرق الاوسط فإن حرباً اهلية ستنشب في اسرائيل[٤٩]، فإن هذه المقولة تعبر عن واقع الجمر تحت الرماد في البنى الموزاييكية الاسرائيلية. والامر برأينا ليس مناطاً فقط بحالة السلام. فالوضعية المعروفة بتأخير الصراع ترفع من مستوى التناقضات وان كانت لا تسرع هذا الرفع لكنها تفعل في ذات الاتجاه، والحروب عموماً، كما لاحظنا، لم تقم بعملية الدمج لكنها أخرّت دفع الاستحقاق الموزاييكي، وإن الى حين.

واذا كانت عملية السلام قد تدفع الامور الى حرب اهلية فإنها في ذات الوقت تقدم مبررات وجود شرعي للمهاجرين، أي انها قد تفسح المجال أمام عملية دمج لاحقة. وفي قناعتنا ان وضع الامور في نصاب حروب المدى الطويل الكامنة والمباشرة قد يكون انجع لان الاستحقاق سيدفع ان كان ذلك حالياً او لاحقـاً والأمور برأينا على المستوى التاريخي يجب ألا يترك لها المجال لكي تبدد ميراث السنين بالنسبة للجانب العربي.

وعلى كل فالامور غير واضحة كلياً في هذا الصوب أو ذاك. وحزب العمل يسعى الى تخريج الموقف الوجـودي المـرحلي حتى ولو كان ذلك لحساب سلام غير معروفة نتائجة اللاحقة. أي انه يسعى الى استعجال دفع الاستحقاقات الوجودية لاسرائيل مقابل احتمال ما هو كامن في هذا السلم لصالح اسرائيل وذلك عبـر ضمان الشرعية الوجودية القانونية السياسية وتأمين مستلزمات تراكمية لصالح الشرعية التاريخية. فيما ينظر الليكود (آنياً) الى الوضع الحالي معتبرين ان سياسة التشدد قد قدمت الكثير لاسرائيل والغت دفع الاستحقاقات. واذا كان العمل اكثر استراتيجية وعمقاً سياسياً بحيث انه يرى بأن الاستحقاقات لم تلغ، واكبر دليل عليها ازمة الانتخابات التي لم تحسم لصالح طرف، كما وأزمة الوجود العربي ـ الفلسطيني الذي لم يُدرس ولم يُتوقع قبل حرب ١٩٦٧، فإن حزب العمل يسعى نحو ان يشهد نتائج تجربته في تأسيس اسرائيل بدلاً من تركها لآفاق واضحة المعالم بأنها تسير صوب التفتت.

ان الوضع الموزاييكي في اسرائيل لا يمكن ان يتعامل معه برعونة تنبؤية. واذا كانت المؤشرات تشير الى ازمة بنيوية، فإن تصريف او استثمار هذه الازمة من قبل اسرائيل او العرب على الترتيب يبقى أمراً ذا شأن كبير. وعليه، ومما سبق، نستطيع أن نؤكد أن دعاوي الاندماج ماتزال تطرح نفسها كمشاريع احتمالية تستند الى التقادم في المستوى التاريخي للاشكالية. وليست اطروحات السلام أو الحرب الا أوجهاً مختلفة لمحاولات ايجاد الوضع الملائم للحصول على هذا المبتغى انطلاقاً من رؤى مختلفة لا تستند الى معطى تاريخي دقيق يمكن ان يتم الاستناد اليه من أجل المقايسة. ومجرد استخدام معطيين متناقضين كالحرب والسلام كمخارج مقترحة انما يشكل برأينا أزمة عدم استشراف واضح للمستقبل. واذا كنا قد اشرنا الى التفاوت الطائفي القومي فان الأمر لن يكون مقتصراً على ما سبق، اذ ثمة مشكلة عنصرية نتوقع لها ان تأخذ دورها، خاصة اذا نظرنا الى استقدام اليهود (الفلاشا) الى اسرائيل، بعين الملاحظ والمستقريء التاريخي.

الهوامش:

(١) هلدا شعبان صايغ: **التمييز ضد اليهود الشرقيين في اسرائيل**. (م.ت.ف) ـ مركز الابحاث ووزارة التعليم السورية. دراسات فلسطينية ٨٥. من ص١٧ ـ ٣٣. وقد استفدنا من مراجع هذا الكتاب القيّم.

(٢) David de Sola Pool: The world of the SephardimNewyorK, Patai and Cardozo. 1960 P.P 8-9-26

(٣) Schechter Solomon: Studies in Judism. Philadephia 1945 P.P: 1-2

(٤) wirth louis, the Ghetto, Chicago, University Press 1956 P.P 135.

(٥) Zborowsky, M. and Herzog E: Life with the People, New York 1967 Page: 32 schocken Books.

(٦) تأثر اليهود في اسبانيا بالشعر الرومانتيكي وخاصة المعروف عند العرب ونظم بعضهم بالعربية ايضاً.

(٧) M. Pearlman, Ben Gurion, Looks back in Talks with Moshe Pearlman. N.Y. 1965. P45.

(٨) باروخ كيمرلينغ: **جعل الصراع روتينياً**: **التأثيرات التراكمية للصراع العربي ـ اليهودي على المجتمع الاسرائيلي، المجتمع الاسرائيلي ومؤسسته العسكرية**، ترجمة اللواء ماجد سعيد دار طلاس ط١ ١٩٨٨ صفحة ٨٠ ـ ٨١.

(٩) راجع Z. Aranne: Israel Today. editted by Gothelf. op. cit page 199.

(١٠) شلومو فرنكل: **متخذو القرارات في الكيان الصهيوني**،مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية دمشق ١٩٨٠: حكم الاشكينـازيين الصفحات: ٢٨ ـ ٢٩. ويفيد انيس صايغ و غازي دانيال في **رجال السياسة الاسرائيليون** بيروت ١٩٧٠: ان الكنيست السابع الذي انتخب في ١٦/١١/١٩٦٩ كانت النسبة فيه ما يعادل ٧٤٪ للاشكيناز و ٢٦٪ للسفارديين.

(١١) المصدر السابق صفحة ١٥٨.

(١٢) FriedmannGeorges. The End of Jewish People. London: Hutchinson 1967 Page No: 154.

(١٣) Israel Oriental Problem Vol III. No: 5 March 1968.

(١٤) شلومو فرنكل: حكم الاشكينازيين ـ مرجع سابق صفحة ٣٠ وهنالك آراء اكثر ذهاباً الى حد انه من بين مقاعد الوزراء السبع عشرة الاولى هنالك ٤ وزراء شرقيين في ٢٢ مقعد وزاري (متكرر) من اصل ١٩١ مقعداً وزارياً. رفيق مطلق **الحياة السياسية في اسرائيل** بيروت ١٩٦٨.

(١٥) المصدر رقم ١٣ ذاته.

(١٦) Israel's Oriental Problem. Vol III, No: 8 June 1988.

(١٧) صافي عبد الله،**الاحزاب السياسية في اسرائيل**.مؤسسة الدراسات الفلسطينية، صفحة ٢٥.

(١٨) المصدر السابق صفحة ٢٩ ومجلة **الارض** العدد ١٣ صفحة ٣٤ السنة ١٢.

(١٩) **الارض** السنة ١٢ العدد ١٣، ٢١/٣/١٩٨٥ صفحة ٣٥.

(٢٠) **الارض** المصدر السابق. من مواليد لتوانيا ثم انتقل الى لاتافيا حسب الارض العدد ذاته ايضاً.

(٢١) الاحزاب السياسية في اسرائيل مصدر سابق صفحة ٩٨.

(٢٢) المصدر السابق صفحة ١٨٦.

(٢٣) **الارض** العدد ١٢ السنة ١٢. صفحة ٥٣.

(٢٤) الاحزاب السياسية في اسرائيل صفحة ١٩٢.

(٢٥) مجلة **الارض** العدد ١٦ السنة ١٢ صفحة ٣٥. ويخطىء البعض اذ يعتبر اسحق رابين شرقي لانه ولد في فلسطين عام ١٩٢٢ لكنه من ابوين امريكيين. راجع مثلاً لتبيان الخطأ كتاب الاحزاب السياسية سابقة الذكر.

(٢٦) آتي دنينو **عل همشمار** ١٦/٦/١٩٨٥.

(٢٧) المصدر السابق.

(٢٨) وهو حزب حركة الحرية الذي تحول عن منظمة الارغون في حزيران ١٩٤٨ بزعامة بيغن.

(٢٩) وذلك في بلدات التطوير والاحياء الضيقة حيث شكلوا معاقلهم وذلك في اوساط الطبقة الوسطى واصحاب المشروعات الخاصة الصغيرة كالورش ومنخفضي الثقافة وهي صفة ملازمة للشرقيين.

(٣٠) **الاحزاب الاسرائيلية** ح٢ صفحة ٣٣. **الارض** العدد ١٣ السنة الثانية عشرة ٢١/٣/١٩٨٥.

(٣١) ان معـظم اليهـود الشرقيـين، خاصة اليمنيين، لا يقبلون بالطقوس الدينية الاشكينازية ولا يرتاحون لها في كنس الاشكينازيين، وكثيراً ما تحول هذه دون التمازج المطلوب. راجع: هلدا شعبان صايغ، **التمييز ضد اليهود الشرقيين**، مصدر سابق صفحة ٥٩.

(٣٢) راجع: **الاحزاب الاسرائيلية والحركات السياسية في الكيان الصهيوني** ـ مؤسسة الارض ـ دمشق ١٩٨٦ الصفحات ١٩٠ ـ ٢٠٢ ـ ٢٠٥.

(٣٣) **يديعوت احرونوت** ١٩٨٣/٥/٢٠.

(٣٤) Encounter. february 1968.

(٣٥) انظر اللوموند في Le monde 9/3/1966.

(٣٦) شموئيل تريفانو، **اسرائيل الثانية**: **المشكلة السفاردية**: ترجمة فؤاد جديد، منشورات فلسطين المحتلة صفحة (١٠).

(٣٧) Selzer. Michael: The Arganization of The Jewish state. N.y. black star book 1967 Page No: 88.

(٣٨) اسحق دويتشر في اليهودي اللايهودي: Isaac Deutcher: The Non-Jewish Jew. London P 108

(٣٩) المصدر السابق صفحة ٢٩.

(٤٠) شالوم كوهين: **المنفى في العودة**: **الوضع السفاردي عام ١٩٧٨**. اسرائيل الثانية مصدر سابق صفحة ٩٢.

(٤١) شموئيل تريفانو، مصدر سابق صفحة ٩.

(٤٢) عن المجتمع الاسرائيلي ومؤسسته العسكرية دار طلاس صفحة ٨٣. platform for discussion: The Presidential Conference on children Jerusalem 5. October 1981

(٤٣) باروخ كيمرلينغ: **التاثيرات التراكمية للصراع العربي ـ اليهودي على المجتمع الاسرائيلي**. المجتمع الاسرائيلي ومؤسسته العسكرية، مصدر سابق صفحة ٩٢ ـ ٩٣ ترجمة اللواء ماجد سعيد دار طلاس. دمشق.

(٤٤) عن المرجع السابق. G. Simmel: conflict (Glence: free press 1955) L. Coser: functions of social confilict (Glence: free press 1956)

(٤٥) **المجتمع الاسرائيلي ومؤسسته العسكرية**، مصدر سابق، الصفحات ٩٥ ـ ٩٦ ـ ٩٧.

(٤٦) المصدر السابق صفحة ١٥٩ Ruben Lemdag: Emigration from Israel. Jerusalem: Falk Institue for Economic Research, Discussion Paper No: 82, 08 July 1982. PP. 37 - 38.

(٤٧) **هآرتس** ١٧/تشرين الاول اكتوبر/١٩٧٤.

(٤٨) في عام ١٩٤٩ حصل الليكود (حيروت) على ١٤ مقعداً وفي ١٩٥١ على ٨ مقاعد وفي ١٩٥٥ على ١٥ مقعداً وفي ١٩٥٩ على ١٧ مقعداً وفي ١٩٦١ على ١٧ مقعد ايضاً وفي ١٩٦٥ على ٢٦ مقعد وفي ١٩٦٩ على ٢٦ مقعداً وفي ١٩٧٣ على ٣٩ مقعداً وفي ١٩٧٧ على ٤٣ مقعداً وفي ١٩٨١ على ٤٨ مقعداً منها ٢٦ لحيروت وفي ١٩٨١ على ٤٨ مقعداً وفي ١٩٨٤ على ٤١ مقعداً وفي ١٩٨٨ على ٣٩ مقعداً ولكن الاخيرة كانت لحساب الاحزاب الدينية.

(٤٩) **نيويورك تايمز** ٢٤ أيار ١٩٧١، صفحة ٨.

تصدير المنتوجات الزراعية من الضفة الغربية وقطاع غزة

ـ الصعوبات والفرص المتاحة ـ
(تقرير البعثة الزراعية الهولندية)

تصدير:

قام باعداد هذا التقرير، كما يلاحظ من مقدمته، بعثة حكومية هولندية زارت الاراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة (٨ ـ ٢٣) أيار ١٩٨٧. ورغم ان هيئة التحرير لم تعتد مناقشة الآراء والافكار الواردة في المقالات والتقارير المنشورة على صفحات المجلة، انطلاقاً من قناعتها الأكيدة بحق الباحث، أي باحث، في التعبير الحر والنزيه عن آرائه وافكاره دونما اي تدخل او توجيه او تأثير اياً كان مصدره، فإن هذا التقرير على أهميته البالغة في تشخيص المشكلة التسويقية للمنتوجات الزراعية الفلسطينية، لاسيما وانه صادر عن بعثة حكومية لاحدى دول السوق الاوروبية المشتركة التي تربطها باسرائيل علاقات صداقة تقليدية وطيدة، قد تتضمن بعض الاراء والافكار التي تجاوزت وبشكل سافر ليس فقط موضوعية المنهج بل ايضاً منطلقات المصلحة التجارية الاوروبية ذاتها، ناهيك عن تخطيه لجوهر المشكلة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال المتمثل في حقه المشروع بإدارة اقتصادياته وفق رؤيته الوطنية، بالاضافة الى تأثر هذا التقرير بالتوجهات والمواقف السياسية والاقتصادية الاسرائيلية، الامر الذي حتم علينا في هيئة التحرير الوقوف ملياً امام هذا الوضع المعقد والمحير. وعلى هذا الأساس لم يكن امامنا الا احد حلين: فإما أن نوقف نشر التقرير بما يحتويه ذلك من ظلم لجهود البعثة وعملها وحرمان لقرائنا من الاطلاع على الجوانب الايجابية فيه، أو أن ننشره على ما هو عليه كوثيقة هامة لاحدى دول السوق الاوروبية المشتركة مع استباقه بهذا التصدير من هيئة التحرير بما يكفل النظر الى المشكلة لا بعين واحدة فقط وانما بعينين اثنتين، وكان هذا هو خيارنا. وانسجاما مع كل ما سبق يهمنا ابراز الملاحظات الاربعة التالية:

أولاً: تقول البعثة تحت عنوان (الاستنتاجات بند ٤ . ١ . ١) ما نصه «في الوقت الراهن فان مبالغ التبرعات الكبيرة (المقصود لنشاط التسويق في الاراضي الفلسطينية المحتلة) لا

تعتبر مفيدة لأن قدرة الاستيعاب لا تزال محدودة». ان هذا الاستنتاج جانبه الصواب تماما، ذلك ان المسألة لا تكمن البتة في قدرة الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال على استيعاب التمويل الخارجي، وانما في سياسة الخنق الاقتصادي الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية المحتلة. وليس ادل على ذلك من رفض السلطات الاسرائيلية لترخيص آلاف المشاريع الخاصة والتعاونية والخدمية والهيكلية الفلسطينية نذكر من اهمها: مشروع توسيع ميناء صيد السمك في غزة ومشروع مصنع الاسمنت في الخليل ومشروع مصنع الحمضيات في غزة ومشروع كلية زراعية في الضفة الغربية ومشروع تطوير كهرباء بلدية نابلس وكهرباء محافظة القدس ومشروع مصنع عصير العنب في الخليل، الذي ربطت سلطات الاحتلال ترخيصه باستبدال رئيس جمعية تسويق العنب وعصره في الخليل، والمصارف العربية التي ربطت سلطات الاحتلال الترخيص لها بمباشرة العمل بالتقيد الصارم بسياسات البنك المركزي الاسرائيلي ومشاريع حفر آبار الري في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ثم كيف يتفق هذا الاستنتاج وما ورد في التقرير في البند ٤.٢.٥، حيث اوصت البعثة نفسها بتحسين البنية التحتية المادية للتسويق من خلال توفير المرافق اللازمة للتدريج والتعبئة والتخزين المبرد والمعالجة الصناعية؟!! الا يستلزم ذلك ضخ التمويل الخارجي وبكثافة لتمكين الاقتصاد الفلسطيني من بناء هياكله الاساسية!! كذلك فإن هذا الاستنتاج يتناقض تماما مع السياسة المالية والنقدية الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة والتي عملت على تقييد حركة التيار النقدي الى الوطن المحتل، حيث لم تكن تسمح بادخال اكثر من الف دولار للفرد الواحد، ثم خفضت المبلغ مؤخراً الى حوالي خمسمائة دولار للفرد الواحد.

بقيت في هذا الخصوص كلمة اخيرة لا بد من قولها، وهي انه كان من الممكن فهم وليس قبول استنتاج البعثة المذكور لو كان حجم مساعدات الدول الاوروبية بل المساعدات الخارجية كلها للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال على قدر معقول من الاهمية، أما حين لا تتجاوز المساعدات الاوروبية الرسمية والتطوعية خمسة ملايين دولار سنوياً وحجم المساعدات الخارجية ١٤٣,٥ مليون دولار سنويا* أي أقل من ٥٪ من المساعدات المالية الامريكية لاسرائيل، فانه لا بد لنا في هذه الحالة من التوقف مشدوهين امام غرابة هذا الاستنتاج، وذلك بالرغم من تقديرنا العالي والكبير لكل سنت تقدمه الدول الصديقة الاوروبية وغير الاوروبية لشعبنا في الداخل لتدعيم صموده الاقتصادي في وجه سياسات الخنق والتجويع الاقتصادي الاسرائيلية ضد جماهير شعبنا.

★ اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، مؤشرات احصائية اساسية حول فلسطين المحتلة، عمان، حزيران ١٩٨٨، جدول ٤، ٢.

ثانياً: تؤكد البعثة في توصيتها (بند ٦.٢.٤/ب) «ان بناء ميناء جديد في غزة لا يشكل حلاً في الوقت الراهن ناهيك عن مدى جدواه الاقتصادية». لا ندري كيف توصلت البعثة الى مثل هذا الحكم بمثل هذه البساطة. ان ميناء غزة كان احد المرافق العاملة في الاراضي الفلسطينية المحتلة مع قدوم الغزو الصهيوني لهذه الاراضي عام ١٩٦٧، وبالتالي فهو حق مشروع لشعبنا تحت الاحتلال وهو وحده الذي يقرر مدى جدواه الاقتصادية والوطنية. ذلك ان البعثة تعلم علم اليقين ان المسألة التسويقية للمنتوجات الفلسطينية ليست اقتصادية فحسب بل هي ايضاً وبنفس القدر، وربما اكثر، سياسية، وعلاوة على هذا وذاك فقد كان حري جدا بالبعثة وهي تطلق هذا الحكم الاقتصادي السريع على ميناء غزة ان تنظر اليه ليس فقط لمطلب وطني يعزز الاستقلال الاقتصادي وانما ايضاً كمنافس قوي للموانىء الاسرائيلية بالنسبة للتجارة الخارجية الاسرائيلية الخاصة بجنوب فلسطين نظراً لقربه الشديد من هذه المنطقة، الامر الذي يعني انخفاضا واضحا في تكاليف النقل لصادرات ومستوردات هذه المنطقة.

ثالثا: تعلن البعثة في نفس التوصية السابقة، انها «لا تؤيد فكرة المنافسة المباشرة والحرة للمزارعين في المناطق مع اغريكسكو ومجلس الحمضيات على اسواق اوروبا الغربية، بل ينبغي التوجه نحو التكامل».

لو ان البعثة اوصت بتجنب الدخول في منافسة مع شركة اغريكسكو ومجلس الحمضيات الاسرائيلي لكان الامر مفهوماً بل ومقبولاً على اعتبار ان القدرة التنافسية للمنتوجات الاسرائيلية الزراعية هي اقوى بكثير مما هي عليه في المنتوجات الفلسطينية وذلك نظراً للتقدم الاسرائيلي الملحوظ في مجال البنية المادية لنشاط التسويق وفي ميادين البحث والتطوير الزراعي، أما وقد تجاوزت البعثة هذا الحد وطرحت مسألة التكامل الانتاجي والتسويقي بين الاقتصاد الاسرائيلي والاقتصاد الفلسطيني في الاسواق الاوروبية، يصبح من الضروري التأكيد على ان الاراضي الفلسطينية لا زالت تئن تحت سياط الاحتلال الاسرائيلي، وبالتالي فان أية محاولة لخلق تكامل انتاجي تسويقي بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الاسرائيلي لن تكون نتيجته افضل من نتيجة الشراكة المشهورة بين حيوانات الغابة والاسد في اقتسام فريستهم اذ طلب الاسد من الحيوانات قسمة الفريسة، فقال احد الحيوانات نصفها لك والباقي لنا، فغضب الاسد وقتله، وقال الآخر ربعها لنا والباقي لك فلاقى نفس المصير، وقال الثالث ثمنها لنا والباقي لك فلحق باخويه.. وهكذا حتى جاء دور الثعلب فقال يا سيدي ثلثها لفطورك وثلثها لغذائك والباقي لعشائك، فسر الاسد من الثعلب كثيرا واطلق سراحه.

رابعاً: ولعل اغرب ما جاء في هذا التقرير ما ورد في التوصية بند ٦.٢.٤/ب ومفاده «والاسباب الرئيسية لهذا الاحتكار (يقصد احتكار غريكسكو لتسويق المنتوجات الزراعية

الفلسطينية) هي الحصول على مزايا اقتصاديات الحجم الكبير وحماية الاسم التجاري ومستوى نوعية المنتوجات». قد تكون هذه هي اهداف غريكسكو بخصوص المنتوجات الزراعية الاسرائيلية، أما فيما يتعلق بالمنتوجات الزراعية الفلسطينية فالامر مختلف جداً. ذلك انه اذا كان المزارعون الاسرائيليون انفسهم غير راضين عن شركة غريكسكو كما ورد في نفس البند، فكيف يمكن ان نقتنع بان هدف غريكسكو ليس ابتزاز المزارع الفلسطيني والحصول على منتجاته بابخس الاثمان وانما حماية الاسم التجاري والمحافظة على نوعية المنتجات الفلسطينية والحصول على مزايا اقتصاديات الحجم الكبير!! ولعل اكبر برهان على صحة هذا القول، ان غريكسكو كانت تشتري طن الباذنجان من المزارع الفلسطيني قبل التسويق المباشر الى اوروبا بحوالي خمسمائة دولار امريكي للطن في حين انها رفعت سعر الطن من الباذنجان خلال عملية التسويق المذكورة الى حوالي الف دولار امريكي.

وبعد، فان الملاحظات السابقة لا تقلل من اهمية هذا التقرير على النحو المنشور في الصفحات التالية، بقدر ما تصحح للقارىء بعض الاجتهادات الخاطئة فيه.

«هيئة التحرير»

١ ـ مقدمة:

١.١ مهمة البعثة وتشكيلها

بناء على طلب **الحكومة الهولندية** قامت بعثة زراعية هولندية بزيارة **الضفة الغربية وغزة** في شهر ايار من عام١٩٨٧، وقد تمثل الهدف العام للبعثة في دراسة امكانات واحتمالات زيادة صادرات المنتوجات الزراعية من هذه المناطق الى اسواق اوروبا الغربية والشرق الاوسط. وبشكل اكثر تحديداً، فقد طلب من البعثة أن تقدم توصيات عملية من اجل تحسين البنى التحتية للتسويق على الصعيدين التنظيمي والمادي، وكذلك تحديد متطلبات التدريب ذات العلاقة بذلك.

ان مهمة البعثة تتلاءم ومنظور برنامج المساعدة المعد من قبل الجماعة الاوروبية، والذي يتضمن اجراء اتخذ مؤخراً من اجل منح وضع تفضيلي للمنتوجات الزراعية الآتية من الضفة الغربية وغزة.

وقد تكونت البعثة من كل من السادة:

- م. فان دين توب ـ رئيس البعثة (من المجلس السلعي المركزي للمنتوجات الزراعية ـ لاهاي).
- ف.أ ماكين ـ اقتصادي من معهد الابحاث الزراعية الاقتصادية ـ لاهاي.
- أ.ب فيرهاج ـ اخصائي البستنة من معهد الابحاث الزراعية الاقتصادي ـ لاهاي.

وقد قضت البعثة اسبوعين في المنطقة (في الفترة الواقعة بين ٨ ـ ٢٣ ايار من عام ١٩٨٧)، ورافقها على التوالي كل من السيد ر.هـ سيري رئيس شعبة الشرق الاوسط في وزارة الشؤون الخارجية (الهولندية) خلال الاسبوع الاول، والسيد م. سلينغنبيرغ الملحق التجاري في سفارة هولندا في انقره خلال الاسبوع الثاني.

١.٢ اسلوب اللجنة

لقد منحت الجماعة الاوروبية مؤخراً وضعاً تفضيلياً للمنتوجات الزراعية من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهما منطقتان تخضعان حاليا للسيطرة الاسرائيلية، وقد جاء هذا الاجراء في اعقاب ترتيبات مشابهة سبق وان منحت لدول في منطقة البحر المتوسط، حيث حظيت هذه الترتيبات بالترحاب عموماً. لكن وبسبب عراقيل ذات طبيعة اقتصادية وسياسية معاً، فانه من غير الممكن الان للمنتجين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ان يستفيدوا من مزايا المعاملة التفضيلية التي منحت لهم. (سيطلق على الضفة الغربية وغزة في هذا البحث اسم المناطق).

لقد تمثلت المهمة الرئيسة للبعثة في تحديد هذه العقبات، والتوصية حول كيفية التغلب عليها من اجل تحسين عملية تصدير المنتوجات الزراعية من المناطق. وكان على البعثة ان تركز على الجانب التقني والعملي للمشاكل، بما في ذلك تلك المشاكل الناجمة عن الوضع السياسي. وقد اتخذت البعثة من الواقع السياسي والاقتصادي نقطة بداية لتقييم الامكانية المتاحة امام زراعة ذات توجه تصديري في المناطق.

ولم تحصر البعثة نفسها بدراسة الصادرات المحتملة الى اوروبا الغربية وحدها، والتي تقتصر الان على ادنى حد، ولكنها حاولت ايضاً تحديد مسببات نقص الصادرات الى العالم العربي، ولذلك، كان عليها ان تجري مناقشات مع السلطات الاردنية في عمان، وكذلك مع المزارعين والتجار في الضفة الشرقية، ومع السلطات الاسرائيلية، سواء في تل ابيب او في المناطق، وكذلك مع المزارعين والتجار والمفكرين والمشاركين في تعاونيات زراعية من الفلسطينيين، اضافة الى طواقم الخدمات الاسرائيلية والاردنية في المناطق.

وتبنت البعثة اسلوبا عمليا (براغماتيا) يستند الى اعتبارات اقتصادية، ولم يتم التعامل مع النواحي السياسية الا متى كان ذلك ضرورياً من وجهة نظر اقتصادية.

وقد قضت اللجنة وقتا كبيرا في دراسة شاملة لمعطيات واستنتاجات تقارير البعثات السابقة، اضافة الى تقارير عدة صادرة عن مؤسسات علمية.

هذه التقارير، مصحوبة بالملاحظات الخاصة للبعثة، شكلت خلفية الفصلين الثاني والثالث، حيث طرح فيهما تحليل الحالة الراهنة للزراعة ولتصدير المنتوجات الزراعية، على حين عرضت الخلاصات والتوصيات في الفصل الرابع.

٢ ـ انتاج الخضروات والفواكه في الضفة الغربية وغزة:

يزرع في الضفة الغربية وغزة فواكه وخضروات متنوعة جدا وهي تركيبة من الممكن الحصول عليها في اسرائيل والاردن. وسوف نقدم هنا ايضاحا مختصرا لقطاع الخضروات والفواكه في المناطق يتضمن، كلما كان ذلك مناسبا، الصعوبات التي تواجه كلا من المزارعين والتجار.

١.٢ خضروات الضفة الغربية:

ان حوالي ٥٠٪ من مساحة الضفة الغربية تخضع للسيطرة الاسرائيلية بشكل او بآخر، الأمر الذي سبب انخفاضاً حاداً في مساحة الارض المخصصة للزراعة البعلية بعد عام ١٩٦٧ الى حوالي ثلث مستوى ما كانت عليه عام ١٩٦٤ وأدى الى تناقص لا مفر منه في الانتاج الزراعي البعلي. وقد انعكس ذلك بشكل رئيسي في مجال انتاج الحبوب الذي انخفض بحدود ٤٠٪ (في مجالي انتاج القمح والشعير) وذلك رغم الزيادات الحيوية في الانتاج منذ سنة ١٩٨٠.

وعلى أي حال، فان المناطق المروية قد تضاعفت الى ما يزيد عن ٥٠٠٠ هكتار، كما ان استخدام الري بالتنقيط، والتنويعات الجديدة في المحاصيل، والبيوت البلاستيكية والاسمدة والمواد الزراعية الكيميائية قد زادت، كلها ساهمت في زيادة الانتاج، وازداد انتاج الخضروات المروية الى ما معدله ١٦٠ الف طن في السنوات الاخيرة، مقارنة بـ٣٠ الف طن عام ١٩٦٤.

وهكذا، فان اجمالي مجموع الانتاج ظل ثابتاً نسبياً على مدار العقد الماضي، اي بحدود ٢٠٠ الف طن، رغم المساحة الاكرية قد تناقصت من ٢٧ الف هكتار عام ١٩٦٤ الى حوالي ١٤ الف هكتار عام ١٩٨٢. اما اهم الاختناقات التي تواجه توسيع وتكثيف المناطق المروية فهي رأس المال والمياه، فاسعار المياه العذبة هي حوالي ضعفي مثيلتها في الضفة الشرقية، ولا يسمح بحفر الابار العميقة الا للمستوطنات الاسرائيلية، الامر الذي يسبب زيادة الملوحة في مياه الابار العمودية الضحلة، وبالتحديد في الجزء الجنوبي من وادي الاردن. ويقوم بعض المزارعين بمزج المياه المتملحة مع المياه العذبة المأخوذة من الينابيع التي كانت تستخدم قبل سنة ١٩٦٧. وقد آن الأوان، وبالتحديد في وادي الاردن، الى الاقتصاد في المياه بشكل كبير، حيث ان الوادي يعتبر بيتاً طبيعياً حاراً، ولكنه بكل تأكيد ليس بيتاً بلاستيكياً طبيعياً، حيث ان الرطوبة النسبية تنخفض الى ٢٠٪ أو أقل. وخلال ليالي الشتاء تنخفض درجات الحرارة الى ما بين ٤ ـ ٥ درجات مئوية، مما يؤدي الى تخريب نوعية المنتوجات.

ولذلك، فانه سيكون منطقياً، للانطلاق في استخدام الانفاق البلاستيكية من اجل زيادة المحاصيل، حيث ان استخدام النوعية الواسعة من هذه القنوات قد انتشر الى حد كبير في الضفة الشرقية في الاردن، ولكن هذا يتطلب توفر مؤسسات اقراض متخصصة هي الآن نادرة الى حد بعيد، وليس بمقدور المزارعين الا ان يشتروا بالدين من الموردين، او ان يستدينوا من الوسطاء، او الاعتماد على اصحاب الارض الاغنياء، كما ان عملية فتح بنك القاهرة ـ عمان في الضفة الغربية، والتي تمت مؤخراً، لم تجلب الراحة للمزارعين بعد في هذا المجال.

ان اهم مناطق انتاج الخضروات في الضفة الغربية هي وادي الاردن (٣٠٠٠) هكتار، وجنين (٥٠٠٠) هكتار، وطولكرم (٢٢٠٠) هكتار. وأراضي وادي الاردن ـ من حيث المساحة ـ هي ارض مروية تماما، وتنتج حوالي نصف اجمالي انتاج الضفة الغربية من الخضروات.

أما المناطق ذوات الانتاج الاقل فهي،

المنطقة الوسطى، ونابلس (المنطقة الشمالية)، والخليل (المنطقة الجنوبية)، ويبلغ اجمالي الانتاج حوالي (٢٠٠,٠٠٠طن) يُنتَج منها حوالي مائة الف طن من وادي الاردن، خمسة واربعين الف طن في جنين، اربعين الف طن في طولكرم، اربعة الاف طن في نابلس، سبعة الاف طن في المنطقة الوسطى وستة الاف طن في الخليل.

وفي وادي الاردن تشكل البندورة والباذنجان ثلثي اجمالي الانتاج، في حين يضم الثلث الباقي القرع والخيار والبطيخ وغيرها.

وفي منطقة جنين، يعتبر البطيخ هو الاكثر اهمية (حوالي ٥٠٪)، في حين تتوزع باقي المحاصيل بشكل أو بآخر بين البندورة، والخيار، والزهرة، والقرنبيط، والبصل، والبطاطا، والقرع بشكل اقل.

أما في منطقة طولكرم، فان المنتوجات حسب الاهمية هي: البطاطا، والبندورة، الباذنجان، الخيار، القرع، البصل، البطيخ. ولكن ترتيب المنتوجات، وكذلك مستويات انتاجها تتغير تبعاً للأسعار السائدة في الاسواق المحلية والخارجية.

٢.٢ فاكهة الضفة الغربية:

ان اكثر من نصف الاراضي المزروعة في الضفة الغربية مغطاة باشجار الفاكهة، وبشكل رئيسي اشجار الزيتون، والحمضيات، والعنب (١٠٠,٠٠٠ هكتار تقريبا)، لكن يمكن العثور على اشجار فاكهة اخرى على درجة اقل بكثير من حيث الاهمية، مثل اللوز، والتين، والبرقوق، والمشمش، والتفاح، الخوخ، والاجاص، والنخيل، كما تتم زراعة الموز والجوافا تحت الري.

لقد ظلت اشجار الزيتون احد الملامح السائدة في هذه المنطقة لآلاف السنين وبعد حرب ١٩٦٧، ازدادت عملية زراعة اشجار زيتون جديدة، حيث ان الناس المحليين، رأوا في ذلك وسيلة لتجنب مصادرة الارض.

وفي الوقت الراهن، فان ٤٤٪ من اجمالي المساحة المزروعة مغطاة باشجار الزيتون، ولا يسمح بالتوسع في زراعتها الا بشكل محدود جدا.

ولكن سعر الزيتون وزيت الزيتون ظل يتناقص منذ سنوات، ولم تعد الكثير من بساتين الزيتون مربحة.

وتزرع اشجار الز[illegible] غالباً في مناطق هامشية، وهي تحتاج [illegible] قليل من المياه والرعاية، ولكن الانتاج يتذبذب الى حد كبير حسب سقوط المطر.

اما اشجار الحمضيات فتزرع في الاراضي الاكثر خصباً والمروية اكثر في مناطق طولكرم، وجنين، ووادي الاردن، ونابلس، وقد تضاعفت مساحة (الاراضي المزروعة) بها منذ عام ١٩٦٦ الى حوالي ٢٥٠٠ هكتار.

واكثر المناطق انتاجاً للحمضيات هي طولكرم المجاورة للسهول (الاسرائيلية) الخصبة التي تزرع فيه الحمضيات على نطاق واسع جداً.

أما العنب فهو انتاج خليلي نموذجي، وقد تناقصت مساحة الاراضي المزروعة عنباً خلال العقد الماضي، ولكن الانتاج شهد زيادة ملموسة.

واكثر مناطق العنب اهمية هي الخليل وبيت لحم، حيث ينتجان حوالي ٨٠٪ من اجمالي انتاجه (٦٥٠٠٠) طن.

ولا يسمح بمزيد من التوسع في زراعة انواع كرمة العنب الا بتصريح، حيث ان زراعة اشجار فاكهة تنافس (المنتوجات الاسرائيلية) مباشرة تخضع عموما للترخيص.

٢ . ٣ خضروات غزة:

على النقيض (من الوضع) في الضفة الغربية، فان المناطق التي تزرع بالخضار في قطاع غزة قد ازدادت مساحة الى حد ما. وبسبب الجفاف الطبيعي في المنطقة، فان مستوى التكنولوجيا هنا كان دائماً أكثر تقدماً مقارنة بالضفة الغربية. ويروى معظم اجمالي مناطق الخضروات في غزة من سلسلة من الابار (العامودية) الضحلة. وقد خصص حوالي ٣٠٠ هكتار من الارض لزراعة الخضروات تنتج في المعدل حوالي (٥٥٠٠٠طن)، وتتذبذب مكوناتها بشكل كبير خلال السنوات المختلفة.

ولكن البندورة والخيار يشكلان معاً نصف الانتاج، على حين ان النصف الآخر مكون من الباذنجان والقرع والخس، والبطاطا، والبازيلاء، والفريز (الفراولة).

ان محددات الانتاج هنا مشابهة لتلك الموجودة في الضفة الغربية، رغم ان ندرة المياه العذبة هي عامل اكثر تأثيراً في هذه المنطقة الجافة من الضفة الغربية.

٢ . ٤ اشجار الفاكهة في قطاع غزة:

يعتبر قطاع غزة منطقة لزراعة الحمضيات بشكل بارز، رغم تزايد اهمية الخضروات. والانتاجية مرتفعة في مجال الحمضيات واكثر مما عليه الوضع في الضفة الغربية، ويعود ذلك بشكل رئيسي الى حقيقة كون معظم البيارات مروية وتنتج الـ(١٢٠٠٠هكتار) المزروعة باشجار الفاكهة ما يزيد عن (٢٠٠,٠٠٠ طن) من الفواكه، معظمها من الحمضيات (اكثر من ٨٠٪)، اما اشجار الفاكهة الاخرى فهي: اللوز، والزيتون، والعنب، والنخيل، والجوافة، والبرقوق والتين. ولكن امدادات المياه أخذت تصبح عقبة امام انتاج الحمضيات بشكل متزايد، حيث ان الابار العامودية العميقة خارج قطاع غزة تسحب المياه من الطبقة تحت الارضية من اجل استخدامها في اسرائيل والمستوطنات، مما يسبب تملح الابار الموجودة في القطاع، وبالتحديد في الاجزاء الجنوبية منه. وفي الواقع، فان كل الفواكه والخضروات تتم زراعتها تحت الري، وهكذا فان نوعية المياه تؤثر على المنتوج بشكل مباشر.

ان تقييد امدادات المياه، وتقلص الاسواق، قد خفضا الى حد كبير من مساحة الاراضي المخصصة لزراعة الحمضيات من (٢٥٠٠٠) هكتار عام ١٩٧٩ الى ٦٥٠٠ هكتار عام ١٩٨٧.

٣ ـ تسويق الفواكه والخضروات في الضفة الغربية وغزة:

حتى عام ١٩٦٧ كان للمناطق تراث تصديري ثابت، ومكنت الظروف المناخية المزارعين من زراعة منتوجات نوعية للتصدير الى وعبر الاردن ولبنان، بشكل تفوقوا معه على منافسيهم في دول اخرى.

ولكن الموقف التصديري تدهور بشكل سريع منذ عام ١٩٦٧، الى حد ان الفوائض غير القابلة للتسويق الآن اصبحت عاملاً غير مشجع بشكل حقيقي للمزارعين في المنطقة، والسبب

الرئيسي لهذا التدهور يكمن في انخفاض طرأ على الطلب من جهات التصدير التقليدية، وتفاقم الوضع السياسي الراهن في المناطق، الذي يحول بين المزارعين وبين الحفاظ على قدراتهم على المنافسة، مما ينجم عنه خسارة المزيد من الاسواق.

واكثر المحاصيل اشكالية في هذا الصدد هي البندورة، والباذنجان، والبطيخ (في كل من الضفة الغربية وغزة)، والحمضيات (في غزة)، والعنب (في الخليل وزيت الزيتون (في الضفة الغربية).

٣ . ١ أسواق التصدير:

لقد كانت اسواق التصدير التقليدية هي ايران والعراق وسوريا ولبنان والعربية السعودية ودول الخليج والاردن، ولكن الحرب في لبنان، والحرب بين ايران والعراق نجم عنها توقف كامل لواردات هذه الدول من الاردن والمناطق، كما ان سوريا تعاني من مشاكل على صعيد العملات الصعبة ادت الى انخفاض شامل في وارداتها، من ناحية، وادت من ناحية اخرى الى تحول في واردات هذه الدولة من الاردن والمناطق الى موردين اكثر منافسة مثل تركيا واليونان. وتعاني العربية السعودية ودول الخليج من الركود الاقتصادي، وهي آخذة في تقليص وارداتها، والاكثر من ذلك، فان هذه الدول، تقوم الآن بارساء قطاعها الخضري الخاص بمساعدة اموال الدعم التي تقدمها الى المزارعين، اما بالنسبة الى متطلبات الاستيراد الباقية، فان السعودية اخذت تستورد من مورد اكثر قدرة على المنافسة مثل اسبانيا.

وهناك عقبة اخرى في هذا الصدد تتمثل في المطالبة السعودية بوجوب اعادة تحميل كافة المنتوجات المستوردة على الحدود مع الاردن في شاحنات سعودية.

ولكن الاردن يظل أهم سوق لصادرات المناطق المحتلة، رغم ان الاردن نفسه لم يفقد اسواقه في الدول المذكورة اعلاه. فقد انخفض اجمالي صادراته من الخضار والفواكه من ٤٨٤ الف طن عام ١٩٨٥ الى ٣٩٠ الف طن عام ١٩٨٦، اذ يوجد في الضفة الشرقية وحدها حوالي الف هكتار من الانفاق والبيوت البلاستيكية مقارنة بمساحة بلغت (٢٠٠ هكتار فقط عام ١٩٨٠).

وبالنسبة الى البندورة، فان الاردن اعلن الان (وقت صدور التقرير) عن خفض اجباري في الانتاج المحلي الى ٢٣٠الف طن مقارنة بـ٤٠٠ الف طن قبل عشر سنوات، كما يتوقع الاردن ان يكتفي من البطاطا هذه السنة، وعلى المناطق (المحتلة) ان تراقب تطورات الانتاج والتسويق في المناطق المجاورة من اجل ملء الثغرات التي قد تظل قائمة بشكل مناسب.

ويفضل الاردن حمضيات الضفة الغربية، والتي يتم تسويق معظمها في الاردن.

أما غزة فقد صدرت حتى الان من عام ١٩٨٧ (٤٩٠٠٠ طن) من الحمضيات الى الاردن وظل فيها (٤٠٠٠٠طن) من برتقال البلنسيا الذي لم يكن يساوي تكلفة جنيه، نظرا لعدم وجود سوق ملائمة له ولعدم توفر الصناعات القادرة على معالجة برتقال البلنسيا وتحويله الى عصير.

وهناك مخرج اخر، متواضع، يتمثل في

التصدير الى اوروبا من خلال شركة اغريكسكو، الشركة الاسرائيلية للصادرات الزراعية ـ ولكن هذه الصادرات لا تصل الا لبضعة آلاف قليلة من الاطنان، وان كانت آخذة في التزايد كما يبدو في مجال الخضار، وبالتحديد الفراولة. وتدعي السلطات الاسرائيلية ان المزارعين في المناطق لا يستغلون تماما الفرص المتاحة للتصدير من خلال شركة اغريكسكو، كما تدعي ايضا ان مزارعي الضفة الغربية على وجه التحديد، ينتظرون الفرص في الاردن، او في سوقهم المحلية من اجل الحصول على اسعار اكثر ارتفاعا، الامر الذي يجعلهم موردي تصدير لا يركن اليهم.

وكثير من المزارعين الاسرائيليين مستاؤون من حقيقة عدم وجود اي مخرج اخر لهم غير شركة اغريكسكو او مجلس الحمضيات، ولكن مزارعي المناطق، غير مقتنعين بأنهم يعاملون بنفس الطريقة التي يعامل بها المزارعون الاسرائيليون، ولذلك يفضلون ان يبيعوا منتوجاتهم لقاء سعر محدد في (لحظة ما)، بدل التصدير من خلال اغريكسكو (مع ما يتطلبه من الانتظار) في حالة من عدم اليقين حول ما ستكون عليه مداخيلهم.

وأخيراً، فان قطاع غزة يصدر حمضياته الى اوروبا الشرقية مباشرة عبر ميناء اسدود في اسرائيل، ولكن شروط المقايضة التجارية الصعبة، وعدم توفر وسائل معالجة النقل الملائمة هي عوامل جعلت هذه الصادرات تتراجع من ٢٠ ـ ٢٥٪ من انتاج الحمضيات خلال الستينات البالغ ٢٦٠ الف طن الى اقل من ١٠٪ من انتاج لا يتجاوز ١٦٠ الف طن عام ١٩٨٧. في حين ان التصدير المباشر الى اوروبا الغربية محظور منذ سنة ١٩٦٧*.

٢.٣ نوعية المنتوج:

لقد كان المزارعون في المناطق قادرين دوماً على الحفاظ على معايير جودة نوعية رفيعة المستوى اسبغت عليهم سمعة طيبة في المنطقة، ولكن سوق الخضروات والفواكه هي سوق عالية المطالب وتنافسية، وأية عقبة صغيرة فيها يمكن ان تضر بنجاح الصادرات. وبعد عام ١٩٦٧، اخذت المناطق تجد ان الحفاظ على مستوى مواصفات منتجاتها اخذ يتزايد صعوبة، وازداد الامر سوءً لأن مرافق البحث والتطوير الزراعي غير ملائمة الى حد بعيد.

وفي غزة فإن المشاكل تصبح اكثر قسوة، فالمياه مثلاً أصبحت مكلفة جداً ومحدودة من حيث تزويدها، الامر الذي دفع بعض المزارعين الى ايقاف الري، مما أدى الى تدهور متسارع لبيارات الحمضيات، كما ان زراعة اشجار فاكهة جديدة هو امر محظور فعلياً، اضافة الى ان الاشجار في البيارات الموجودة اخذت تفقد انتاجيتها بعد ١٥ سنة، وهو ما نجم عنه خسارة عامة نوعية وكمية، وفي غياب مشاريع المعالجة الصناعية او التبريد، فان من غير الممكن الحفاظ على الفوائض من اجل توفيرها لفرص سوق اخرى، ونتيجة لذلك فقد اصبح من المستحيل التنافس مع المصدرين من تركيا، قبرص،

★ تم السماح مؤخرا لمنتجي الاراضي الفلسطينية المحتلة بالتصدير المباشر الى اوروبا الغربية (المحرر)

واسبانيا.

وقبل عام ١٩٦٧ كانت غزة تنتج البرتقال من نوع (شموطي)، كانت له الاولوية في السوق، وكانت الصادرات تصل الى اوروبا الغربية وحتى الى سنغافورة و(بينانغ)، وهذه النوعية يمكن ان تنافس منتوج (يافا) الاسرائيلي، ولكن منذ عام ١٩٦٧ تم حظر التصدير الى اوروبا الغربية، في حين انخفضت الصادرات الى اوروبا الشرقية بشكل كبير بسبب مشاكل النقل، كما ان الصادرات الى الاردن آخذة في الانخفاض بسبب عراقيل الشحن الى عمان عبر جسر الملك حسين، حيث ان ادنى تأخير قد يبقي الشاحنات ساعات، تصل عادة الى يوم او اكثر، مما يؤثر على نوعية المنتوجات.

ويباع برتقال الشموطي بشكل جيد جدا في الاردن، كما ان مجلس الحمضيات الاسرائيلي اشترى كميات كبيرة. ولكن النوعية هنا ايضاً أخذت تتردى، حيث ان البرتقال الشموطي تم تحويله خلال هذه السنة الى عصير، رغم ان هذا النوع نموذجي للاستهلاك وهو طازج.

اما فيما يتعلق بالخضروات، فان نوعيات متطورة جدا منها تتم زراعتها الان، حيث يباع البعض منها الى اغريكسكو (بيع حتى ذلك الوقت من عام ١٩٨٧ (٣٠٠) طن من الباذنجان والبندورة، والقرع والفراولة).

على انه، مع ذلك، فان مزارعي الفواكه والخضار على حد سواء اخذوا يواجهون صعوبات متزايدة في تسويق منتوجاتهم في السوق المحلية، حيث ان هناك تدفقا كبيرا من المنتوجات الاسرائيلية، في حين ان الصادرات الى داخل اسرائيل محظورة من حيث المبدأ، بالرغم من ان بعض المنتوجات يسمح لها بالدخول احيانا بعد التصريح لها بذلك. ان هذا المزيج من مشاكل التسويق والانتاج أخذ يجرف بعيداً حوافز المزارعين لزراعة المنتجات التصديرية.

وفي الضفة الغربية يواجه المزارعون نفس المشاكل التي يواجهها مزارعو قطاع غزة، رغم ان الوضع ليس كذلك بالنسبة للحمضيات، ويشعر المزارعون في الضفة الغربية بوطأة تأثير تردي المياه العذبة نوعاً وكماً. ويعود هذا الى حقيقة ان المياه العذبة يتم استخراجها من قبل الابار الاسرائيلية العميقة، في حين لا يسمح للمزارعين المحليين بحفر آبار جديدة او تعميق آبارهم الموجودة، وتؤثر الملوحة المتزايدة على نوعية المنتوجات وبالتحديد في الجزء الجنوبي من وادي الاردن.

وكما ذكر آنفاً، فان الانتاج المروي قد تزايد بصورة ملحوظة خلال العشرين سنة الماضية، وبالتحديد في مجال انتاج الخضروات. ولا يزال انتاج بعض المنتوجات ذات النوعية الممتازة يتم بهدف التصدير عبر الاردن، وشركة اغريكسكو، ولكن المساحات الزراعية تفتّتت، مما زاد من كلفة الانتاج.

ان معظم فوائض الانتاج تسوق في الاردن، حيث تختلط هناك مع منتوجات الضفة الشرقية في عملية تسويق اخرى.

ان الشحن على الطرقات الى الاردن مرهق كثيرا، حيث يربط جسران ما بين الضفتين الشرقية والغربية، ولا تسمح السلطات الاسرائيلية الا لعدد محدود من الشاحنات (التي كانت عاملة قبل عام ١٩٦٧) باجتياز هذين

الجسرين. ولاسباب امنية فان السلطات الاسرائيلية تنزع عن الشاحنات كل شيء حتى تقتصر على الضروريات الاساسية وذلك من اجل التمكين للتفتيش الامني عند عودة هذه الشاحنات التي ينبغي ان تعود في غضون ٢٤ ساعة. وان مخاطر التأخير عند اجتياز الجسور مرتفعة حيث يتلف المنتوج بشكل سريع جدا في الشاحنات المفتوحة، وعلى الشاحنات ان تعود فارغة، حيث يتم احتجازها وقتا لا بأس به من اجل السماح باجراء التفتيش الامني المطلوب.

كما ان تدفق المنتوجات الاسرائيلية يشكل ايضاً عاملامثبطاًوغير مشجع على انتاج نوعية عالية من المحاصيل، ولقد حسب مؤخرا ان حوالي ١٢٥ الف طن من المنتوجات الاسرائيلية (الزراعية) قد دخلت المناطق عام ٨٣/ ١٩٨٤ في حين ان ٨٠ الف طن فقط ذهبت من المناطق الى اسرائيل (وهي منتوجات مهربة جزئياً). اما الصادرات من المناطق الى الاردن في تلك السنة فقد وصلت الى ٢٣٢ الف طن.

٣.٣ البنية التحتية المادية للتسويق:

ان العقبات التي أدت الى تدهور النوعية، أدت ايضاً الى عواقب اخرى في مجال البنية التحتية المادية للتسويق، حيث ان فقدان الاسواق اخذ معه الحافز للاستثمار في مراكز التخزين، والتخزين المبرد والتعبئة والتدريج والحاويات.. الخ. وهذه المرافق، وكذلك الادراك القوي لاهمية النوعية من جانب المزارعين، اصبحت الآن ضرورة مطلقة للتسويق التصديري المعاصر.

وفيما يتعلق بالمادة الملائمة للتعبئة، فان المناطق، والضفة الغربية بالتحديد ـ تعاني الآن مشاكل سببها الوضع السياسي، فالتعبئة تتم الان باستخدام صناديق خشبية غير ملائمة، وانسجاما مع انظمة الجامعة العربية بشأن المقاطعة، فان الاردن لا يسمح بأن تتم تعبئة المنتوجات في صناديق كرتونية اسرائيلية، بل ان الاردن يسمح فقط باقامة مشروع لصناعات الورق في الضفة الغربية، اذا كانت مواده الاساسية التي ينبغي استيرادها عبر الموانىء الاسرائيلية مصحوبة بشهادات منشأ تنص على ان هذه المواد قد صنعت خارج اسرائيل.

اما مرافق النقل، فانها غير ملائمة أيضاً الى حد كبير نتيجة الوضع السياسي، فالشاحنات المفتوحة لا توفر حماية مناسبة، كما ان عدد هذه الشاحنات غير كاف، والاجراءات الامنية التي لا يمكن توقعها، وكذلك انظمة التصدير، تحبط جميعاً وجود تخطيط فعال لامكانات النقل.

٣.٤: البنية التحتية التنظيمية للتسويق:

ان الدور الحالي للتعاونيات في ما يتعلق بالتسويق هو دور مقصور على موضوع رخص التصدير الى الاردن، جنباً الى جنب مع شهادات المنشأ الضرورية، وهذه المهمة تؤدي على اساس ادارة معقدة لكل الانتاج (مساحة وغلالا.. الخ)، وبخلاف ذلك فان التعاونيات الزراعية لا تلعب دوراً نشطاً في التسويق.

كما ان تسهيلات (الاقراض) للمزارعين غائبة فعلاً، والبحث الزراعي يعمل على مستوى متدن جداً، حيث توفر الوكالات الخيرية الدولية والمنظمات غير الحكومية بعض الراحة في هذا المجال، وبعض هذه الجهات تعمل جنبا الى جنب مع التعاونيات، ايضا في مجال تقديم الخدمات

الفنية للمزارعين (من مثل تقديم المعدات).

ان مشاكل التنمية الزراعية للمناطق مرتبطة بوضع الاحتلال الذي تخضع له المنطقة، ومن هنا فان الاستعداد السياسي مطلوب توفره لدى الاطراف المعنية من اجل ازالة العقبات التي تعيق هذه التنمية، والمشاكل كما وردت في الفصول السابقة، سوف يتم تلخيصها تالياً، تتلوها توصيات ذات طبيعة تقنية واقتصادية، وهي توصيات تمثل الحد الادنى من الشروط المسبقة المطلوبة من اجل وجود قطاع زراعي في المناطق ذي توجه تصديري قابل للحياة وبشكل يأخذ العقبات السياسية في الحسبان ما امكنه ذلك. ولن يشار الى الاجراءات السياسية الا ان كان لا مفر من ذلك فيما يتعلق بمعالجة المشاكل.

٤.١ استنتاجات وتوصيات:

ان الحالة الراهنة لامكانية تنمية وتصدير المنتوج الزراعي يمكن وصفها من خلال الاستنتاجات التالية:

٤.١.١ ـ انتاج كميات كبيرة من فاكهة النوعية والخضروات بشكل محدد، تحد منه عقبتان: تقييد التزويد بالمياه، وتفتت الاراضي.

٤.١.٢ ـ هاتان العقبتان اطلقت بعض التطورات الابداعية الرامية الى توفير المياه وزيادة الغلال، ولكن هذه التطورات، كانت بطيئة مقارنة باسرائيل والاردن، وذلك نتيجة الغياب الفعلي لمرافق الاقراض، والابحاث الزراعية والتعليم.

٤.١.٣ ـ ورغم وجود هذه العقبات، فان المناطق كانت قادرة ـ وبشكل قل او كثر ـ على الحفاظ على مستوى انتاجها على مدار السنين.

٤.١.٤ ـ ولكن مشاكل التسويق، احدثت فقدانا للاسواق المحلية منها والاجنبية على حد سواء، وبالتالي جرفت بعيدا اية حوافز لزيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي. واكثر مشاكل التسويق اهمية هي: نقصان القوة الشرائية في بعض الاسواق (لبنان، سوريا، وايران، والعراق)، وتطور الانتاج الزراعي (المدعوم) ـ بأموال حكومية ـ في دول اخرى مثل السعودية ودول الخليج والاردن، اضافة الى فقدان الاسواق لصالح تركيا واليونان، ووجود اشكالات في مجال النقل الى وعبر الاردن واسرائيل.

وهناك مشكلة اضافية هي التدفق الواسع للمنتوجات الاسرائيلية (الى المناطق) الذي احدث نتيجة ارتباطه بانخفاض الصادرات فوائض في الاسواق المحلية.

٤.١.٥ ـ ان هذه العوامل قد عوقت التنمية الزراعية لسنوات، الى حد اصبح معه الوضع الزراعي نتيجة لذلك وضعاً متدنياً، ومتدنياً جدا بما لا يستطيع معه ان ينافس بفعالية دولًا اخرى في المنطقة، فكلفة الانتاج مرتفعة، نتيجة ارتفاع ثمن المياه، وتفتت الاراضي، وانخفاض مستوى الانتاج نسبيا، كما ان مواصفات المنتوج ليست مرتفعة حسب الحد المطلوب لمقاييس التصدير.

واكثر من ذلك، فان المزارعين قد ركزوا على زراعة الباذنجان والبندورة، وهما منتوجان يقاومان الملوحة قليلا، ولكن المنافسة امامهما قوية جدا.

٤.١.٦ ـ سبب اخر لفقدان الاسواق الاجنبية، هو غياب البنى التحتية الملائمة تنظيميا وماديا

(التدريج والتعبئة) واللازمة للتسويق التصديري.

٤ . ١ . ٧ ـ هناك استعداد واع، وروح مبادرة من جانب المزارعين والتجار وملاكي الارض للاستثمار، وتحمل المخاطرة ولتجريب انواع اخرى وتقنيات زراعية اخرى، وذلك في حالة ازالة العقبات الرئيسية.

٤ . ١ . ٨ ـ رغم ان وضع الزراعة في المناطق حاليا غير كاف من اجل خدمة اسواق التصدير بشكل ملائم، الا ان امكانية حدوث تطورات مستقبلا هي امكانية ماثلة بشكل محدد. ومن اجل حشد هذه الامكانية، فان من الضروري اولا تحديث الانتاج الزراعي والبنية التحتية للتسويق، وذلك من اجل استعادة الاسواق المحلية، والاسواق التي فقدت لصالح منافسين اخرين، اضافة الى فتح اسواق جديدة.

٤ . ١ . ٩ ـ وينبغي على المناطق ان ترتكز اولا على استعادة اسواق التصدير المفقودة في مجال الدول العربية والمنطقة قبل ان تحاول المنافسة في سوق اوروبا الغربية الشديدة المنافسة.

وهناك بعض الدول التي اصبحت مستبعدة في الوقت الراهن بسبب الحرب و/ او بسبب مشاكل اقتصادية، وهذه الدول هي لبنان، والجمهورية العربية السورية والعراق وايران. اما دول شبه الجزيرة العربية فهي ليست مكتظة بالسكان كثيرا (حوالي ٣٠ مليون شخص)، وهكذا فان استعادة الاسواق من المنافسين في تركيا واليونان يصبح هدفا اكثر استعجالا من الاعتماد على نمو هذه الاسواق.

٤ . ١ . ١٠ ـ في الوقت الراهن، فان مبالغ التبرعات الكبيرة لا تعتبر مفيدة لان قدرة الاستيعاب لا تزال محدودة، الامر الذي يعود جزئيا الى نقص وجود بناء تنظيمي ملائم. وان اية مساعدة مالية او/ وتقنية يجب ان تدرس بعناية فيما يتعلق بتأثيرها على القدرة التسويقية للمناطق.

٤ . ١ . ١١ ـ ان اقامة منظمة تسويق فعالة ومستقلة تعتبر ذات اهمية حيوية لاجل توسيع الصادرات الزراعية في المناطق.

٤ . ١ . ١٢ ـ ان صادرات المناطق الى اتجاهات اوروبية لا يمكن ان تسير بفعالية الا اذا سمحت اسرائيل باستخدام مرافق النقل في الموانىء والمطارات الاسرائيلية.

٤ . ٢ ـ توصيات:

٤ . ٢ . ١ ـ ان قرار السوق الاوروبية المشتركة منح وضع تفضيلي للمنتوجات الزراعية من المناطق ينسجم تمام الانسجام مع رغبة الفلسطينيين في المناطق بتصدير الفواكه والخضار بشكل مستقل الى اوروبا، مفضلين استخدام اسمهم التجاري الخاص بهم، وتؤيد البعثة هذا الهدف، ومن اجل تحقيقه، فان البعثة تعتبر ان من الضروري على وجه الاطلاق ازالة العوائق السياسية التي تعترض النقل المباشر (للصادرات) عبر الموانىء الاسرائيلية.

٤ . ٢ . ٢ ـ وفي الوقت نفسه، فان زراعة ذات توجه تصديري تكون معززة ومطورة يجب ان تنشط في الضفة الغربية وغزة، اما مجرد منح وضع تفضيلي للمنتوجات الفلسطينية مصحوبا بشهادات منشأ، فلا يمكن ان يكون ترياقا لاستعادة الموقف التنافسي للمناطق، كما وانه لا يحل العقبات السياسية التي تمنع (وصول

الصادرات المباشرة من المناطق.

٤ . ٢ . ٣ ـ وتوصي البعثة باقامة منظمة تسويقية، وقد بلورت فكرة عامة عن الكيفية التي ينبغي ان تكون عليها تلك اللجنة، ووجدت تأييدا واسع النطاق لها في المناطق وفي الاردن، بل وحتى في اسرائيل، اذا امكن تحقيقها دون الدخول في صراع مع الاجراءات الامنية والمصالح التجارية الاسرائيلية.

وينبغي ان تعمل المنظمة التسويقية في ظل ارشاد واسع من مجلس ادارة يضم ممثلين للمنظمات التعاونية الزراعية، والوكالات والمؤسسات المشاركة في التدريب والبحث والتعليم.. الخ، وينبغي على المنظمة ان تحافظ على روابط قوية مع المنتجين فيما يتعلق بالتخطيط والتنسيق في مجالي زراعة وحصاد المحاصيل الخضرية، واستخدام الانواع المختلفة والمواصفات المطلوبة لها وينبغي التأكد من ان تقديم المساعدة التقنية والمرافق المادية، ينبغي ان يحشد باتجاه متطلبات السوق، وانها ستعمل بالتالي لصالح الشعب في المناطق.

ان مهام مثل هذه المنظمة التسويقية ستكون ايجاد اسواق جديدة وتقييم متطلباتها، وشراء المنتوج من مراكز التدريج والتعبئة، مقابل اسعار تعاقدية استنادا الى نظام مقبول بشكل عام للتدريج والمواصفات، وكذلك التفاوض على العقود وابرامها مع مشترين اجانب، ومتابعة الشحنات (التصديرية) في الخارج، كما ينبغي على المنظمة ان تكمل وتطور قنوات التسويق القائمة لا ان تحبطها، وينبغي ان تتم الافادة القصوى من المرافق الموجودة، مثل النظام الاداري للمنظمات التعاونية فيما يتعلق بموضوع شهادات المنشأ.

ان اقامة منظمة (تسويق) يجب ان يسمح بالعمل المستقل على اسس تجارية. اما الفكرة العامة حول كيفية اقامة منظمة تسويق كما وضعت اعلاه، فتحتاج من اجل انجازها الى تشاور مع كافة الاطراف المعنية، كما ينبغي ايلاء المزيد من الاهتمام الى مسألة ما اذا كان من المفضل اقامة منظمة واحدة او منظمتين مستقلتين للتسويق، بحيث تكون واحدة منهما للضفة الغربية والاخرى لغزة.

٤ . ٢ . ٤ ـ وتوصي البعثة بتقديم المساعدة الفنية على مستوى المزرعة، بشكل مرتبط مع النشاطات الموجودة الان ومكمل لها، مما تقوم به التعاونيات والوكالات، وهذه المساعدة يجب ان تحشد باتجاه تحسين نوعية المنتوج، وزيادة وعي المزارعين للنوعية، وتقديم تقنيات زراعة وانواع زراعية جديدة حسب متطلبات الاسواق الداخلية والخارجية.

وبالنظر الى الجوار الجغرافي مع المناطق الزراعية الاردنية والاسرائيلية، فان من المهم ايضا تحديد المحاصيل المختلفة ونوعيتها و/ او اوقات حصاد مختلفة عن المناطق المجاورة. وبشكل يضمن وجود سوق مستعد لاستيعاب الانتاج الزراعي.

ان المساعدة المقترحة يجب ان تتكون من دورات تدريب في الخارج، ودورات عمل. كما ينبغي الافادة من خدمات التعاونيات والمعاهد الدراسية الموجودة، والمجموعات الدراسية والوكالات المختلفة التي تحاول الان ردم الهوة الناجمة عن اغلاق مراكز الابحاث.

ولكن هناك عقبة اسرائيلية في هذا الصدد،

قد تتمثل في الانظمة الاسرائيلية التي تنص على وجوب الحصول على رخص لزراعة او اعادة زراعة محاصيل محددة، الامر الذي ينطبق اكثر ما ينطبق على المحاصيل المنافسة مثل الباذنجان والبندورة والحمضيات والبازيلاء والعنب المبكر في الانتاج، وان البعثة لتدرك ان زراعة المحاصيل الخاضعة للترخيص هو امر قابل للتفاوض في حالة المنتوجات التي تزرع لاغراض التصدير.

٤ . ٢ . ٥ ـ كما توصي البعثة ايضا بتحسين البنية التحتية المادية للتسويق من خلال تقديم مرافق للتدريج والتعبئة والتخزين المبرد والمعالجة الصناعية على شكل فواكه معلبة وعصير متنوع، الامر الذي لن يسمح فقط بمعالجة ملائمة وتخزين مناسب للمنتوج التصديري، بل انه يطيل ايضا امد التصدير لبعض المنتوجات القابلة للتلف، مما يحد من تذبذبات الاسعار.

وفي هذا الصدد، فانه يتوجب على المنظمات التعاونية ان تكثف دورها الحالي في توريد المعدات وفي العمل كمؤسسة اقراض في غياب المصارف.

ورغم ان البعثة واضحة في اعتبارها التدخل المباشر للمؤسسات الموجودة مفيدا، إلا أنها تود ان توضح في الوقت نفسه ان تحديث المرافق التصديرية يجب ان يتم بالتنسيق ضمن اطار منظمة تسويقية تقام لضمان توجيه هذه المرافق باتجاه متطلبات السوق.

٤ . ٢ . ٦ ـ وفي الوقت نفسه، فان البعثة توصي بالبدء في مفاوضات تهدف الى ازالة العقبات السياسية التي تمنع وجود تسويق فعال، من اجل السماح للمزارعين والتجار في المناطق بالافادة القصوى من فرص التصدير. وهذه المفاوضات يجب ان تجرى بطريقة براغماتية على اساس الحجج الاقتصادية. ويمكن تحديد اهم هذه العقبات على النحو التالي:

أ ـ التخفيف من مشاكل النقل الى الاردن:

ان العقبات الحالية المتمثلة في الاجراءات الأمنية الاسرائيلية على جسري نهر الاردن، انما تعرض الانتاج الزراعي الطازج الى التلف بحيث لا يصلح لمزيد من التصدير، وان تخفيف الاجراءات الامنية و/ او وضع اجراءات اخرى اكثر فاعلية سوف يؤدي الى افادة صادرات الفاكهة والخضار، الجاهزة للتسويق الى حد كبير، من المناطق الى الاردن والعالم العربي. ويمكن للمرء أن يفكر في جسر جديد خاص ذي معدات امنية متطورة بشكل يسمح بمرور الشاحنات المبردة، (بأن تأتي من اسرائيل)، الأمر الذي قد يؤدي الى تجنب مشكلة (الامن) اذا لم تتم اعادة هذه الشحنات بل شحنها عبر العقبة.

اما التعليب والتدريج في الضفة الشرقية فلا يعتبر اقتراحاً منصفاً، لأن النوعية ستكون عندها قد تدهورت اثناء شحنها في شاحنات مفتوحة، وهناك منتوجات قليلة فقط مثل البطاطا والتقاوي والبصل التي يمكن حاليا القيام بعمليات التدريج والتعبئة عليها في الاردن ومن ثم نقلها على الطرق البرية الى اوروبا (ويذكر هنا ان الشاحنات البلغارية المبردة تصل الى عمان اسبوعيا محملة باللحوم).

كما ينبغي ان يخفف الاردن والجامعة العربية تلك القوانين المتشددة التي تحظر (دخول) منتوجات في علب كرتونية اسرائيلية او

في مواد تعليب استوردت موادها الاساسية عبر الموانىء الاسرائيلية.

ب ـ تحسين مرافق النقل عبر اسرائيل:

ان تصدير منتوجات الضفة الغربية وغزة المتجهة نحو الغرب لا يمكن ان ينشط بفاعلية الا عبر الموانىء والمطارات الاسرائيلية، حيث ان التصدير عبر ميناء بورسعيد المصري سيكون اكثر تكلفة، كما ان بناء ميناء جديد في غزة، لا يشكل حلا في الوقت الراهن، عدا عن مدى جدواه الاقتصادية.

ان العقبة الكؤود امام التصدير (المستقل) عبر اسرائيل تكمن في القانون الاسرائيلي الذي يعطي حقوقاً احتكارية مطلقة في مجال التصدير لكل من مجلس الحمضيات (الاسرائيلي) وشركة اغريكسكو، بما في ذلك احتكار تصدير منتوجات المناطق، والاسباب الرئيسية لهذا الاحتكار هي الحصول على مزايا اقتصاديات الحجم الكبير وحماية الاسم التجاري والنوعية للمنتوجات (يافا ـ الشموطي)، ولكن البعثة بودها ان تقترح البدء بمفاوضات تهدف الى الحصول على مرافق نقل عبر اسرائيل لمنظمة او منظمات التسويق المستقلة، الامر الذي قد يكون في مصلحة كلا الطرفين، ولا تؤيد البعثة فكرة المنافسة المباشرة والحرة للمزارعين في المناطق مع اغريكسكو ومجلس الحمضيات على اسواق اوروبا الغربية، بل ينبغي التوجه الى التكامل وتنويع المنتوجات وفترات انتاجها، حيث يكون لدى المناطق تفوق نوعي في هذا المجال، وبالتالي فان البعثة تدعو هنا الى تطوير معالجة اسرائيلية افضل فيما يتعلق بنقل المنتوجات غير المنافسة والتي تصدر الآن على انها منتوجات متميزة من الضفة الغربية او غزة وذلك مثل صادرات الحمضيات من غزة الى اوروبا الشرقية.

ان الاعمال الموصى بها ينبغي ان تطبق بعناية، وباسلوب حسن التنسيق، وعندها فقط، ستواجه فرصة لان تكون ناجحة في بيئة شديدة التعقيد، وتعتبر اللجنة هذه الاعمال شروطا مسبقة لتطوير عملية تسويق تصديري منافسة الى اوروبا الغربية، وكذلك من اجل استعادة الاسواق المحلية والعربية الخارجية.

٤ . ٢ . ٧ ـ وقبل التمكن من تطبيق هذه الاعمال، ينبغي الاعداد لها بشكل اكثر تفصيلاً، ولذلك، فان البعثة توصي بارسال بعثة متابعة الى المناطق من اجل متابعة البناء التنظيمي وتحضير برنامج واقعي، للمساعدة التقنية وتوفير المرافق المادية للتسويق.

الخلاصة:

بناء على طلب من حكومة هولندا، زارت بعثة من الخبراء الزراعيين الضفة الغربية وقطاع غزة من اجل دراسة امكانية زيادة صادرات المنتوجات الزراعية من هذه المناطق وكذلك للنظر في امكانية اقامة منظمة تسويق زراعية.

وقد حددت البعثة عوائق هامة في مجالي انتاج وتسويق الفواكه والخضراوات في المناطق، واهم هذه العقبات هي ندرة المياه العذبة، وتفتت الاراضي الزراعية، وتقلص اسواق التصدير، اضافة الى النقص في وجود بنية تحتية تسويقية ملائمة. ويكمن جوهر هذه المشاكل من الناحية الاولى في الوضع السياسي المعقد للمنطقة، ومن الناحية الاخرى في الركود العام و/ او اجراءات حالة الحرب على منافذ التصدير التقليدية.

ونتيجة لذلك، فان حوافز الاستثمارات الخلاقة اخذة في التقلص التدريجي، رغم ان ندرة المياه والارض قد اجبرت المزارعين الذين يزرعون بعض المنتوجات المربحة على الاستثمار في التقنيات الخاصة بزيادة الانتاج. ومع ذلك ظل الانتاج الاجمالي ثابتا بدرجة او باخرى على مدار السنوات، ولكن الفوائض المحلية (من المنتوجات) اخذت تتنامى مؤخرا نتيجة تراجع الصادرات، الى درجة قد تؤدي خلال فترة وجيزة الى تراجع في الانتاج.

وخلصت اللجنة الى ان حالة الزراعة هي دون المعايير العالمية تماما، فهي مثلا اقل من ان تنافس بفعالية دولًا اخرى في المنطقة، ولكن امكانية انتاج منتوجات نوعية للتصدير هي امكانية واعدة بفضل الظروف المناخية المواتية جدا، وانتعاش المبادرة الخاصة، ولكن هذه الامكانية لا يمكن ان تستخدم الا من خلال تطبيق تكنولوجيات انتاج جديدة وتحسين البنية التحتية للتسويق تنظيميا وماديا، وفي الوقت نفسه ينبغي تطوير اسواق جديدة، وتنبغي ازالة العقبات السياسية التي تقف في طريق التسويق الفعال.

وقد اوصت البعثة بانه ينبغي وباقصى سرعة ممكنة البدء بتقديم المساعدة الفنية واقامة منظمة تسويقية، الامر الذي يتطلب توفير كادر ناجح من اجل تحسين البنية المادية التحتية للتسويق، وذلك من مثل التدريج (فرز المنتوجات) والتعبئة والتخزين المبرد ومعالجة المنتوجات.

وفي الوقت نفسه، ينبغي البدء بمفاوضات بهدف ازالة العوائق التي تقف في وجه عملية التسويق، مثل مشاكل النقل الى الاردن، وعدم وجود المرافق الوسيطة في اسرائيل من اجل التصدير المباشر لمنتوجات المناطق الى اوروبا.

ثبت بالتقارير التي رجعت اليها البعثة:

١ ـ المعهد العلمي العربي للابحاث ونقل التكنولوجيا، البيرة ـ الضفة الغربية: «قضايا الامن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة» ـ ١٩٨٤.

٢ ـ منظمة التسويق التعاونية اريحا، رحلة لتسويق المنتوجات الى بريطانيا والنرويج والسويد ـ ١٩٨٥.

٣ ـ تقرير عن زيارة الى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة قام بها ج.ت ماركين من شركة كيلغيث المحدودة ـ ١٩٨٥.

٤ ـ مذكرة اعلامية للسوق الاوروبية المشتركة بعد زيارة الى المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ـ ١٩٨٧.

٥ ـ مجموعة التنمية الاقتصادية: الاسواق الاوروبية: امكانات جديدة للمزارعين الفلسطينيين» ـ ١٩٨٧.

٦ ـ د. هشام عورتاني ـ جامعة النجاح الوطنية نابلس: منتوجات التصدير الزراعية.

الجدول رقم (١)

بيان الصادرات من اسرائيل والمناطق

المنتوج / الشهر	ك٢	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	ت١	ت٢	ك١
البادنجان	×	×	×	×	×					×	×	×
الفلفل الحلو	×	×	×	×	×					×	×	×
البصل				×	×	×	×				×	×
الذرة	×				×	×					×	×
الملفوف الصيني	×	×	×	×	×						×	×
جزر		×	×	×	×							×
بندورة	×	×	×	×	×							
بطاطا			×	×	×							
فجل	×	×	×	×								×
Courgettes	×	×	×	×							×	×
فراولة	×	×	×	×								×
خس	×	×	×									×
بطيخ اصفر (شمام)			×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
بطيخ مستدق				×	×	×	×	×	×	×	×	
بطيخ ندى العسل					×	×	×				×	×
بطيخ عادي					×	×						
افوكادو	×	×	×	×			×		×	×	×	
مشمش					×	×						
فاكهة شارون	×										×	×
عنب					×	×	×					
مانغا								×	×	×		
دراق رحيقي						×	×					
خوخ				×	×							
بيرسمون								×	×			×
بلح	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×

★ تشير الى الشهور التي تظهر فيها الحاجة الى هذه المنتوجات في السوق المشتركة.

الجدول رقم (٢)

المعدل الشهري لادنى واعلى درجات الحرارة في وادي الاردن ـ الضفة الغربية

الشهر	الحرارة الدنيا	الحرارة العليا
كانون الثاني	٤,٥	٢٢,٦
شباط	٥,٤	٢٦,٨
اذار	٥,٤	٣٣,٤

الشــهر	الحرارة الدنيا	الحرارة العليا
نيسان	٦,٦	٤١,٨
ايار	١٠,٤	٤٢,٤
حزيران	١٧,٢	٤٢,٦
تموز	٢٠,-	٤٤,٤
آب	١٦,٨	٤١,٤
ايلول	١٩,-	٤٢,١
تشرين الاول	١٤,٦	٣٧,٢
تشرين الثاني	٥,٢	٢٩,٢
كانون الاول	٥,٤	١٥,٤

الجدول رقم (٣)

الانتاج المحلي، الصادرات، الواردات واستهلاك الخضروات والفواكه في الاردن، (بالطن)، عام١٩٨٦

الصنف	انتاج الضفة الشرقية والاراضي المرتفعة	المستورد من الضفة الغربية وغزة	استيرادات أخرى	الصادرات	المصنعة	الاستهلاك المحلي
بندورة	٣٠٦٠٠٠	١٦٠٠٠	-	٩٨٠٠٠	١٩٠٠٠	٢٠٥٠٠٠
باذنجان	٨٠٠٠٠	١٩٠٠	-	٣٢٠٠٠	-	٥٠٠٠٠
القرع	٥٢٠٠٠	-	-	٢٠٠٠٠	-	٣٢٠٠٠
خيار	٩٣٠٠٠	٤١	-	٤٤٠٠٠	-	٤٩٠٠٠
فلفل	٢٧٠٠٠	-	-	٢٠٠٠٠	-	٧٠٠٠
فاصوليا خضراء	٢٠٠٠٠	-	٨٠٠٠	-	١٢٠٠٠	-
قرنبيط	٣٦٠٠٠	-	-	١٤٠٠٠	-	٢٢٠٠٠
الملفوف	٢٨٠٠٠	-	-	١٠٠٠٠	-	١٨٠٠٠
بصل جاف	٢١٠٠٠	٥٤٠٠	١٥٠٠٠	١٧٠٠	-	٤٠٠٠٠
بطاطا	٣٨٠٠٠	٤٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٠٠٠	-	٥٢٠٠٠
بطيخ	٦١٠٠٠	٢٣٠٠٠	٤٠٠	٧٠٠٠	-	٧٧٠٠٠
الحمضيات	١٠٨٠٠٠	٩٣٠٠٠	١١٩٣	١٠٥٠٠٠	-	٩٨٠٠٠
تفاح	٢٥٠٠	-	٣٣٠٠٠	-	-	٣٥٠٠٠
موز	٢٥٠٠٠	٧٦٠٠	-	-	-	٣٣٠٠٠
عنب	٥٨٠٠٠	٥٢٠٠	-	١٠٠٠	-	٦٣٠٠٠
ثوم	١٠٠٠	-	١٦٠٠	-	-	٢٦٠٠

المصدر: وزارة الزراعة ـ عمان

الجدول رقم (٤)

الخضروات والفواكه المصدرة من الضفة الغربية الى عمان (بالطن) عام ١٩٨٥

الصنف	ك٢	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	ت١	ت٢	ك١	المجموع
بندوره	-	١٦٥٣	٨٧٣٣	١١١٤٨	٩١٩	-	-	-	-	-	١٢٠	٣٢	٢١٧٠٥
باذنجان	٩٩٩	-	١١٠٣	٢٤٤	٨٣٧	-	-	-	-	-	-	١٢٨	٣٣١١
بطاطا	٤٤٥	-	-	-	٨٧٠	١٦٢٩	٤٥٦	-	-	-	-	٩٨٠	٤٣٨٠
خيار	-	١٣٠	٢	-	-	-	-	-	٣٥	-	-	-	١٦٧
بصل	-	-	-	-	٢١١٥	-	٨٨٨	١٧٧٥	-	-	-	-	٤٥٧٨
بطيخ	-	-	-	-	١٧٠٨٧	٢١٦٣٧	-	١٩٠٨	١٩٠	-	-	-	٤٠٤٢٢
شمام	-	-	-	-	٧٠٢	٦٤٦٨	-	-	-	-	-	-	٧١٧٠
مجموع الخضروات	١٤٤٤	١٧٨٣	٨٩٣٨	١١٣٩٢	٢٢٣٣٠	٢٩٧٣٤	١٣٤٤	٣٢٨٣	٢٢٥	-	١٢٠	١١٤٠	٨١٧٣٣
الشموطي	٢١٤٤	٢٤٧٥	٢٣٠٥	١٥	-	-	-	-	-	-	-	٢٣٧	٧١٧٦
فلنسي	-	١٥٥	١٦٣٤	٣١٢٧	٢٨٤٣	٣٦٩	-	-	-	-	-	-	٨١٢٩
نوفل	٦٨٩	١١٢٠	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٢٢	١٥٠	١٣٨١
انواع اخرى من البرتقال	٥٩٤	١٣٤	-	-	-	-	-	-	-	-	٧١	٤١١	١٢١٠
مجموع البرتقال	٣٤٢٧	٣٨٨٤	٣٩٣٩	٣١٤٢	٢٨٤٣	٣٦٩	-	-	-	-	٤٩٣	٧٩٨	١٧٨٩٦
ليمون	٥٤٤	٤٢٦	٩١٢	٩٨٤	١١٦٦	١٩٩	-	-	-	-	١٤١	٢٩٥	٤٦٦٨
كلمنتينا	١٢٧٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٩٧	٢٩٨٩	٥٠٦٠
اليوسفي	٩٥١	٨٧١	٩	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٥	١٨٥٦
جريفوت	٢٩	٦	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	١٧	٥٤
بوملي	٤٧	١٥	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٤
حمضيات اخرى	٢٨٤٥	١٣١٨	٩٢٥	٩٨٤	١١٦٦	١٩٩	-	-	-	-	٩٣٨	٣٣٢٦	١١٧٠٢
مجموع الحمضيات	٦٢٧٢	٤٢٠٣	٤٨٦٤	٤١٢٦	٤٠٠٩	٥٦٨	-	-	-	-	١٤٣١	٤١٢٤	٢٩٥٩٨
موز	٦٢٢	٥٠٦	٦١٥	٨٤٥	٧٨٢	٥١٥	٣٨٦	٣٨٤	٤١٠	٦٧١	٧٤٢	٩١٨	٧٣٩٦
عنب	-	-	-	-	-	-	-	٤٨٣	٣٢٦٢	٣٢٢٥	٩١٢	٥٠	٧٩٣٢
برقوق	-	-	-	-	-	١٨١٤	١٨٤١	٢٧٤	-	-	-	-	٣٩٢٩
لوز	-	-	٢٧٠	٥٥	٣	-	-	-	-	-	-	-	٣٢٨
لوزجاف	١٩	٢٠	٢	٣	-	-	-	٤٣	-	-	-	٤	٩١
جوافه	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٩	١٨	-	٦٧
تين	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٢	-	-	-	٤٢
مشمش	-	-	-	-	٢٦	-	-	-	-	-	-	-	٢٦

الجدول رقم (٥)

الخضروات والفواكه المصدرة من الضفة الغربية الى عمان (بالطن) عام ١٩٨٦

الصنف	ك٢	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	ت١	ت٢	ك١	المجموع
بندوره	-	١٩٨١	٨٢١٧	٥٨٠٥	٥٣	-	-	-	-	-	-	-	١٦٠٥٦
باذنجان	١٠٣٩	٢٠٨	٤٧٤	١٧٤	-	-	-	-	-	-	-	-	١٨٩٥
بطاطا	١٢٠٧	-	-	-	١٠٥٠	١١٧٩	-	-	-	-	-	٤٩٠	٣٩٢٦
خيار	-	-	٢٤	١٦	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٠
بصل	-	-	-	-	٢٠٢٧	١١٤٥	-	١٦٧٥	٥٩٦	-	-	-	٥٤٤٣
بطيخ	-	-	-	-	١٣١٣٩	٧٩٦٨	-	١٢٩٠	٥٦٠	-	-	-	٢٢٩٥٧
شمام	-	-	-	-	١٧٤٢	٣٠٣٦	٩	-	-	-	-	-	٤٧٨٧
مجموع الخضروات	٢٢٤٦	٢١٨٩	٨٧١٥	٥٩٩٥	١٨٠١١	١٣٣٢٨	٩	٢٩٦٥	١١٥٦	-	-	٤٩٠	٥٥١٠٤
شموطي	٣٧٨	١٦٢٣	١٨٤٠	٣	-	-	-	-	-	-	-	١٠٨	٤٩٥٢
فلنسي	-	١٠٠	٩١٥	٢٤٩٦	١١٠٨	٧٧	-	-	-	-	-	-	٤٦٩٦
نوفل	٨٣٨	٢٥٧	١	-	-	-	-	-	-	-	-	٨٩٣	١٩٨٩
انواع اخرى من البرتقال	٥٨١	١٥٥	١	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٢٠	١٠٥٧
مجموع البرتقال	٢٧٩٧	٢١٣٥	٢٧٥٧	٢٤٩٩	١١٠٨	٧٧	-	-	-	-	-	١٣٢١	١٢٦٩٤
ليمون	٣٧٤	٣٨٣	٤٧٠	٦٧٩	٦١٨	١٢٢	-	-	-	-	-	١٣٢	٢٧٧٨
كلمنتينا	٩١٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١١٩	١٦٧٧	٢٧١٢
اليوسفي	٦٢٣	٦٥٠	٦	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١٢٨٠
جريفوت	٩	٧	٢٢٦	٢	-	-	-	-	-	-	-	١	٢٤٥
بوملي	٣٨	١١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٠
حمضيات اخرى	١٩٦٠	١٠٥١	٧٠٤	٦٨١	٦١٨	١٢٢	-	-	-	-	١١٩	١٨١١	٧٠٦٦
مجموع الحمضيات	٤٧٥٧	٣١٨٦	٣٤٦١	٣١٨٠	١٧٢٦	١٩٩	-	-	-	-	١١٩	٣١٣٢	١٩٧٦٠
موز													٧٧٠
عنب													٥٠٠

المصدر: وزارة الزراعة ـ عمان

الجدول رقم (٦)

الفواكه المصدرة من غزة الى عمان (بالطن) عام ١٩٨٥

الصنف	ك٢	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	ت١	ت٢	ك١	المجموع
شموطي	٦٦٤٠	٧٥٠٧	١٣٤١	-	٤	-	-	-	-			٢٩٨٨	١٨٣٨٠
فلنسي	-	١٣١٦	١٢٨٥١	١٧٢٨٧	١٨٩٦٧	٤٨٨٥	-	-	-	-	-	-	٥٥٣٠٦
نوفل	٧٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٠
ليمون	٩١٢	١٦١٩	١١٩٤	١٠٣٦	٦٠٢	١٩	-	-	-	-	٤١	١١٤٦	٦٥٦٩
جريفوت	٣٠	٦٢	٦٧	٤	-	-	-	-	-	-	-	٢٣٣	٣٩٦
جوافه	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٩١	٢١٥٢	٤٣٦	١٣	٣٢٩٢
بلح	-	-	-	-	-	-	-	-	٨	٤٠٤	٩١	-	٥٠٣
المجموع	٧٦٥٢	١٠٥٤٠	١٦٢٥٣	١٨٣٢٧	١٩٥٦٩	٤٩٠٤	-	-	٦٩٩	٢٥٥٦	٥٦٨	٤٣٨٠	٨٥٤٥٨

المصدر: وزارة الزراعة ـ عمان

الجدول رقم (٧)

الفواكه المصدرة من غزة الى عمان (بالطن) عام ١٩٨٦

الصنف	ك٢	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	ت١	ت٢	ك١	المجموع
شموطي	٤٤٩٩	٥١٧٧	٢٤٧٢	٤٢	-	-	-	-	-	-	-	٤١٧١	١٦٣٧١
فلنسي	-	٤٠٦	١٠٩١٦	١٥٦٧٥	١٣١٤٧	٦٢٨١	٤٣٦	-	-	-	-	-	٤٦٨٤١
نوفل	١٠١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٨	١١٩
ليمون	١٧٣٧	١٣٩٨	١٣١٢	١٢٤٣	٦٣٨	٥٩	-	-	-	-	-	-	٦١٨٧
جريفوت	٥٧	١٨٥	٢٢٦	١٦٧	٨٥	١٣٦	-	-	-	-	٢٦٠	٢٠٩٢	٣٢٠٨
جوافة	-	-	-	-	-	-	-	-	٩٦٦	٢٢٨٨	٢٣٧	-	٣٤٩١
بلح	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٥	٢٠٨	٢٠	-	٣٠٣
الفراولة	١٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	١٦
المجموع	٦٤٠٧	٧١٦٦	١٤٩٢٦	١٧١٢٧	١٣٨٧٠	٦٤٧٦	٤٣٦	-	١٠٤١	٢٤٩٦	٥١٧	٦٢٨٤	٧٦٧٤٦

المصدر: وزارة الزراعة ـ عمان.

د. سمير سلامة خليل :

الإنتفاضة في عامها الأول

(الشهداء والمصابون/دراسة تحليلية احصائية)

برهنت الانتفاضة الفلسطينية الباسلة في الاراضي العربية المحتلة، بشكل واضح وحاسم ومقنع، على امرين جوهريين يقعان في محور الصراع المحتوم منذ عقود عديدة مع سلطات الاحتلال الصهيونية، وهما:

اولاً: الوجه الحقيقي البشع لسلطات العدو، والسياسة الارهابية التي لا تتعامل مع الفلسطينيين والعرب وحقوقهم المشروعة الا بمنطق السوط والقوة و«القبضة الحديدية» وميزان «العصا والجزرة» و«الأمن العسكري» والهدوء والنظام» «وسلامة المواطنين» ..وغيرذلك.

ثانياً: ان الحقوق الوطنية - السياسية والانسانية - المغتصبة لا يمكن استعادتها من ايدي الغاصب، الا بقهره باسلوب مضاد اكثر حنكة وقوة وفعلاً، وفي هذا الصدد، فان الانتفاضة التي فجرها ابناء فلسطين المحتلة في التاسع من كانون الأول/١٩٨٧ انما هي تواصل واستمرار لمسيرة النضال الفلسطيني الطويل الرامية الى تحقيق الاهداف الوطنية المشروعة المتمثلة بالتحرر من نير الاحتلال، واقامة الكيان الوطني الفلسطيني المستقل فوق التراب الوطني الفلسطيني.

لقد جاءت هذه الانتفاضة الباسلة المتأججة لتعكس وتترجم قرار واصرار الشعب الفلسطيني على التصدي لنهج سلطات الاحتلال الارهابي الساخرة اولاً، ولتؤكد للعالم برمته اصرار هذا الشعب على استعادة حقوقه الوطنية المشروعة مهما بلغ حجم التضحيات والمعاناة، ومهما بلغت شدة بطش وتنكيل آلة القمع

★ سمير خليل «الانتفاضة في عامها الاول: الشهداء والمصابون/دراسة تحليلية احصائية» نقابة الاطباء الاردنية - حزيران ١٩٨٩.

والتدمير والتقتيل الصهيونية.

وفي هذا الاطار، فقد جاءت هذه الدراسة التحليلية الاحصائية التي اعدها د. سمير سلامه خليل والصادرة في حزيران الماضي، والواقعة في ١٦٠ صفحة من القطع المتوسط، لتلقي الضوء على احد جوانب التضحية النبيلة التي قدمها وما يزال ابناء الشعب العربي الفلسطيني في الوطن المحتل، وذلك من خلال قوافل الشهداء، والجرحى، والعاهات المستديمة، والمضاعفات المزمنة الآنية واللاحقة، والاعتقالات والمحاكمات الجماعية المتلاحقة.

ان سياسة الارهاب والبطش الصهيونية قد تجاوزت حدود الايذاء الجسدي، واحتدت لتطال مختلف مجالات الحياة، الفلسطينية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، وهي تترجم يومياً وفي كل لحظة ضد ابناء شعبنا، عبر الاعتقالات والمحاكمات الجماعية المتواصلة، والاف الشهداء والجرحى الذين اصيبوا وما يزالون برصاص قوات الاحتلال، وكذلك عبر نسف البيوت، واقتلاع عشرات الاف الاشجار العربية المثمرة، والاستيلاء على الاراضي واستيطانها، فضلاً عن ايغال سلطات الاحتلال في تطبيق وفرض سياسة التجهيل والتجويع، وشن حملات التشليح الضرائبية، واغلاق مختلف المؤسسات الوطنية، والاصرار على محاولات تغيير المعالم الحضارية التاريخية لفلسطين المحتلة.

ان قيمة هذه الدراسة التحليلية الاحصائية التي يقدمها د. سمير سلامه خليل، مستمدة اولاً وقبل كل شيء من قيمة موضوعها، الا وهو الانتفاضة الفلسطينية المباركة، ومستمدة ثانياً من مصداقية المراجع التي استند اليها المؤلف في اعداد دراسته، وبشكل خاص مؤسسة الشؤون الاجتماعية ورعاية اسر الشهداء والاسرى التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في عمان، والتي زودت المؤلف بالتقارير الطبية التي كانت المرتكز الاساسي للدراسة، وكذلك جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، ومجلتها «بلسم»، ومستمدة اخيراً من دقة وشمولية الارقام والمعطيات الواردة فيها، والتي تغطي هذا الجانب الجوهري جداً من جوانب الانتفاضة الفلسطينية.

ان هذه الدراسة بكل ما تنطوي عليه من تفاصيل وجداول رقمية انما تضع العالم كله امام الصورة المشوهة التي حاول الكيان الصهيوني اخفاءها على امتداد العقود الماضية، «فعندما يصبح

الاطفال الفلسطينيون اهدافا يومية لبنادق الرصاص الحي والبلاستيكي والمطاط، وعندما يتم وضع ايديهم بين حجرين لسلخ وطحن اللحم وهرس العظم، وعندما توجه الغازات نحو النساء الحوامل، فان اي حديث عن الديموقراطية وعن الانسان وعن المعاهدات والمواثيق الدولية، وعن الجزيرة الاسرائيلية المحاصرة بالقرصان العربي يصبح كذبة كبرى، ربما تعمر اربعين عاماً، لكنها لن تعمر الى ما لا نهاية - د. ممدوح العبادي/نقيب الاطباء الاردنين/تقديم ص ١٣ -».

ان هذه الدراسة القيمة التي تعالج جانب الارهاب والبطش الصهيوني، وجانب الشهداء والجرحى والعاهات الناتجة عن ذلك الارهاب بين الفلسطينيين، خلال العام الاول للانتفاضة، انما هي جديرة باهتمام كل الجهات العربية والانسانية والصحية المتخصصة، للاطلاع عليها والافادة منها، وليتمكن العالم من محاصرة الخطر الصهيوني والتخلص منه.

أهداف الدراسة:

ففي مدخله الى هذه الدراسة النادرة في مجالها، حدد المؤلف اهدافها باربعة هي:

١ - التسجيل الوثائقي لهذه الحقائق.

٢ - ابراز احد جوانب التضحية التي قدمها وما يزال شعبنا الفلسطيني ثمناً للاستقلال الوطني.

٣ - كشف المستوى الهمجي الذي وصل اليه القمع الصهيوني، سياسة وجيشاً ومستوطنين، ضد شعب يناضل لزوال الاحتلال واقامة دولته المستقلة.

٤ - وضع هذه الحقائق امام الاوساط الرسمية والشعبية العربية والدولية ومطالبتهم بتحمل المسؤولية تجاه ما يحدث.

المصادر:

اعتمد المؤلف، كما ذكر، الى تقارير طبية تتعلق بكل مصاب على حده، صادرة عن المستشفيات الفلسطينية في الوطن المحتل، وكذلك التقارير الصادرة عن المستشفيات الاسرائيلية، وبلغ عدد التقارير التي وصلت الى مؤسسة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية (٣٤٤٤) تقريراً.

وقد قسم المؤلف دراسته الى سبعة فصول هي:

الفصل الاول - وقد اشتمل على الاسلحة والادوات والوسائل التي استخدمها جيش الاحتلال الصهيوني والمستوطنون اليهود، والتي اسفرت عن سقوط العدد

الاكبر من الشهداء والمصابين وهي:

١ - الضرب (بوسائل عنيفة عديدة).

٢ - العيارات النارية بانواعها المختلفة.

٣ - الغازات السامة.

٤ - الدهس المتعمد.

٥ - الاسقاط المتعمد.

٦ - الحرق المتعمد.

٧ - الحجارة.

٨ - الزجاج.

٩ - الكهرباء.

١٠ - الادوات الحادة.

١١ - الصدمات النفسية.

ان كل فئات الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال تعرضت وما تزال للقتل والاصابة، ولم تستثنَ أية فئة، سواء من حيث الجنس او العمر.

وقد اورد المؤلف معطيات حول الاصابات الفلسطينية نتيجة الاساليب المذكورة كالتالي:

١ - نتيجة الضرب:

- عدد الشهداء (١٩).
- عدد المصابين (١٥٨٧٨).
- عدد العاهات والمضاعفات (٢٣٣٠).

٢ - الاصابات بالعيارات النارية للسنة الاولى للانتفاضة:

- عدد الشهداء (٣٨١).
- عدد المصابين (١٠٣٢٠).
- عدد الاصابات (٢٢١٨٨).
- عدد العاهات والمضاعفات (٣٦٩١).

٣ - الاصابات بالغازات:

- عدد الشهداء (٨٨).
- عدد المصابين (٢٧٢٤).
- عدد الاصابات (٤٤٠٨).
- عدد العاهات والمضاعفات (٤٦٦).

٤ - الاسقاط المتعمد او السقوط:

المقصود هنا مطاردة المواطنين وصدمهم بالسيارات العسكرية.

- عدد الشهداء (٢٤).
- عدد المصابين (٣٠٧).

٥ - الحجارة - كوسيلة تحطيم عظام:

- عدد الشهداء (-)
- عدد المصابين (٥٣).

٦ - الحرق المتعمد:

- عدد الشهداء (٥).
- عد المصابين (٤٢).

٧ - الزجاج والكهرباء والادوات الحادة

- عدد الشهداء (٤).
- عدد المصابين (٥١).

وفي **الفصل الثاني** من الدراسة يتحدث المؤلف عن شهداء السنة الاولى للانتفاضة، حيث يحدد عددهم بـ ٤٥٠

شهيداً، منهم ٣٣٩ شهيداً من سكان الضفة الغربية (٦٢,٨٪)، و ٢٠١ شهيداً من قطاع غزة (٣٧,٢٪)، وعليه فقد بلغ المتوسط الحسابي الشهري للشهداء ٤٥ شهيداً كل شهر، و٣ شهداء بالمتوسط الحسابي اليومي.

ويتضمن الفصل الثاني مجموعة من الجداول التي تتحدث عن التسلسل الشهري لسقوط الشهداء، وتصنيف الشهداء حسب الجنس، ومسببات الاستشهاد حسب الجنس، وتصنيف الشهداء حسب السن، ومتوسط اعمار الشهداء.. وغير ذلك، ومهم ان نذكر هنا ان عدد الذكور من الشهداء خلال السنة الاولى للانتفاضة بلغ ٤٦٨ شهيداً (٨٦,٦٧٪)، بينما بلغ عدد الاناث ٧٢ **شهيدة** (١٣,٣٣٪).

وينتقل المؤلف بعد ذلك الى **الفصل الثالث**، حيث يتناول موضوع المصابين الفلسطينيين، فيورد ارقاماً متفاوتة حولهم، وفقاً لاختلاف المصادر، فقد بلغ عدد المصابين خلال السنة الاولى للانتفاضة ـ حسب ارقام مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الانسان ـ ٤٥,٠٠٠ مصاب، اما حسب ارقام مؤسسة الشؤون الاجتماعية واسر الشهداء الفلسطينية، فقد بلغ عددهم ٣٢,٠٠٠ مصاب، ويؤكد المؤلف ان واقع الامر ابعد من ذلك، اذ يصل عدد المصابين الى حدود ٦٠,٠٠٠ مصاب، اذا اخذنا بعين الاعتبار ان الكثير من المصابين لا يصلون الى المستشفيات للعلاج، وبالتالي لا يتم تسجيلهم.

ويشير المؤلف الى ان عدد المصابين من الذكور وصل الى (٢٤٥٣٣) اي (٧٦,٦٦٪)، بينما وصل عدد الاناث الى (٧٤٦٧) اي (٢٣,٣٤٪)، ويتناول المؤلف في **الفصل الرابع** موضوع الاصابات وتصنيفها حسب المسبب، فيذكر ان العدد الاجمالي للاصابات بلغ ٨٤٠١٦ اصابة، ويشمل ذلك كل ايذاء او اختلال تركيبي او وظيفي او كلاهما، والناتج عن التأثير السلبي للعوامل المسببة على الجسم واجهزته المختلفة سواء بشكل مباشر او غير مباشر.

ثم ينتقل المؤلف في دراسته الى **الفصل الخامس** ليبحث في الاجراءات الطبية، ويورد في الجدول الخاص بذلك ان عدد الاجراءات غير الجراحية التي عولجت في مستشفيات الضفة والقطاع وصل الى ١٦٠٥٨ حالة، وعدد العمليات الجراحية الصغرى وصل الى ٨٧٧٢ عملية، بينما بلغ عدد العمليات الجراحية الكبرى ٧٤٧١ عملية، وبذا يصبح

مجموع الاجراءات الطبية التي نفذت خلال السنة الاولى للانتفاضة ٣٢٣٠١ اجراء.

اما في **الفصل السادس**، فيدخل المؤلف الى تفاصيل العاهات والمضاعفات الناتجة عن اساليب القمع الاحتلالية، فيحدد ان اصابات العاهات المستديمة وحالات العجز الدائم والمضاعفات المزمنة بين الفلسطينيين وصلت خلال السنة الاولى للانتفاضة الى ٧٢٨٧ حالة، فقد فيها ٢٣١٠ فلسطيني اجزاء معينة من الجسم، وفقد ١١٧٢ فلسطيني وظائف معينة، في حين اصيب ٨٢٥ فلسطيني بقصور مزمن في الوظائف، واصيب ٦٩٨ فلسطيني اخر بعجز جزئي دائم في الحركة، كما اصيب ٦٤ فلسطينياً آخر بالغرغرينا، ليصبح مجموع الذين اصيبوا بعاهات ٧٢٨٧ حالة.

اما في **الفصل السابع** والاخير من دراسته، فيصل المؤلف الى الاستنتاجات العامة التي وصلت الى ثلاثين استنتاجاً تتحدث عن اساليب القمع والبطش الصهيونية من جهة، وعن الصمود والتصدي والتحمل الفلسطيني وتواصل الانتفاضة الفلسطينية.

نواف الزرو

تمار غوجانسكي : «تطوّر الرأسمالية في فلسطين»★

مقدمة:

وطأ الاستعمار البريطاني ارض فلسطين عام ١٩١٧ كمقدمة لاستعمار البلاد وتهيئتها من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتعزيز نفوذه في المنطقة، ومما سهل مهمته، ضعف الدولة العثمانية التي مزقتها الدول الامبريالية واستولت على معظم اراضيها.

وعلى هذا الاساس، وضعت فلسطين في دائرة التبعية الكولونيالية لبريطانيا واخضعتها للقوانين الاستعمارية البريطانية، نظراً لاهمية موقع فلسطين من الناحية الاستراتيجية، اذ انها تشرف على آبار النفط من ناحية، وعلى قناة السويس من ناحية ثانية.

وقد عانت فلسطين كغيرها من المجتمعات التي خضعت لقهر الاستعمار، والذي يميز وضعها وجود مستعمر آخر شارك الانجليز، ومنذ البداية، والمتمثل بالحركة الصهيونية التي تلقت كل العون والدعم من بريطانيا.

ان عملية استيطان اليهود في فلسطين، كانت استعماراً فعلياً وان كان الجيش والسلطة العليا المنفذه هي بريطانيا.

وهو استعمار كولونيالي، وكلمة كولونيالي تقابل كلمة استيطان بالعبري «هيتشفوت» أي سياسة النهب نفسها التي تنتهجها الدول الامبريالية في البلدان التي تستعبدها.

ويتناول هذا الكتاب طبيعة المجتمع الفلسطيني الذي تعرّض لهزات اجتماعية واقتصادية، تركت اثاراً هامة في حياة الشعب الفلسطيني الاجتماعية والاقتصادية، والتي ما زال يعاني منها حتى يومنا هذا.

ويأتي الكتاب كدراسة علمية شاملة عبر جزئين:

أ ـ أواخر العهد العثماني.

ب ـ فترة الحكم البريطاني (١٩١٧ ـ ١٩٤٨).

البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية التقليدية والتغيرات التي طرأت عليها:

تعد فلسطين بلداً زراعياً صرفاً، وذلك ضمن

★ تمار غوجانسكي «**تطور الرأسمالية في فلسطين**»، ترجمة حنا ابراهيم، دائرة الثقافة ـ منظمة التحرير الفلسطينية.

اطار الدول التي تسيطر عليها الدولة العثمانية، ولما كان الانحطاط قد اصاب الدولة العثمانية في اواخر عهدها، فقد انعكس ذلك بتغيرات اجتماعية واقتصادية في شتى مواقع سيطرتها، صاحبه نهوض حركات قومية هنا وهناك، الامر الذي دفع السلطة العثمانية ان تحاول ايجاد مخارج لهذه الاوضاع دون المساس بكيانها، فعملت على ايجاد طرق جديدة حاولت معها تكييف النظام نفسه مع المتغيرات الاقتصادية ـ الاجتماعية، وذلك بتدعيم ركائزها الاجتماعية التقليدية بما ينسجم والتطور الرأسمالي الذي ساد اوروبا في تلك الفترة.

وقد شملت محاولات التجديد جوانب اجتماعية واقتصادية عديدة منها:ـ

١ ـ ملكية الاراضي: كانت ملكية الدولة للارض هي النمط الانتاجي التقليدي الذي ساد الشرق، وهو على عكس اوروبا التي اتسمت بالملكية الخاصة للارض، وبالتالي كانت الكلمة الفاصلة في الشرق هي للدولة بما يتعلق بالارض.

وكان الاقتصاد الزراعي في الامبراطورية العثمانية اقتصاداً طبيعياً «أي قائم على الانتاج للاستهلاك الذاتي» وذلك بسبب تدني مستوى وسائل الانتاج، وكانت الرسوم تدفع بشكل عيني، اي بنسبة معينة من انتاج الارض في مدة معينة.

ان استمرار هذا الشكل من الملكية، حال دون التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي، لكون ملكية الارض لا تعود الى المنتجين المباشرين، مما قلل من اهتمام الفلاح بتحسين الارض وزيادة انتاجيتها. وعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها السياسة العثمانية في تحسين الاوضاع وزيادة الانتاج، الا انها اخفقت بكل اجراءاتها نظراً لاستمرار ملكيتها للاراضي.

٢ ـ الفلاح العربي: استمر الفلاح بدفع ضريبة «العشر» للدولة مقابل استخدامه للارض، أي انه كان بحكم المستأجِر، وعليه ان يقدم ضريبة عينية من المحصول، تحددها السلطة العثمانية كالقمح مثلاً، ويشترط في هذه الحالة على الفلاح الفلسطيني والعربي عامة ان يزرع القمح.

ان اعتبار الفلاح مستأجِراً، لم يساعده على الاستقلال أو على تطوير منتوجاته، وأبقى الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية على ما هي عليه.

٣ ـ المشاع: لم يتناقض المشاع مع ملكية الدولة للارض، بل كان شكلاً للتصرف بها فقط.

٤ ـ اسلوب الانتاج التقليدي «الشرقي»: ان خطوط التشابه بين النظام الاجتماعي السائد في الدولة العثمانية هي نفسها التي سادت في فلسطين، سواء ما يتعلق بملكية الارض او ما يتعلق بالمنتج/عديم الوسائل، او الاشكال الحقوقية والقانونية، فالدولة هي التي تملك الارض وتتصرف بها.

الا ان خطوط التشابه هذه قد أختفت بدخول عوامل خارجية غيرت من الواقع الاقتصادي الاجتماعي القائم، كمجتمع الاموال بين ايدي التجار في المدن، واموال الشركات الصهيونية.

وكان اسلوب الانتاج الشرقي يتمثل في جوانب عديدة من حياة الفلاح الفلسطيني، من

مثـل غيـاب ملكيـة الارض وانعـدام مشكلة الحصـول على قطعـة ارض لزراعتهـا، وعـدم استغلال الفلاح في العمل وادارة مزرعته بحرية.

٥ ـ عمليـة تركيـز الاراضي: نظراً لصدور عدد من القوانـين الجائـرة تجـاه الفلاحين، كضرورة تسجيـل الارض، واسم الفلاح القائم على زراعتها، مع ربطه بنظام الضرائب، فقد ادى ذلك كله الى هروب الفـلاحـين من التسجيـل، وبالتالي سجلت الاراضي باسماء كبار الاثرياء والملاكين الذين تركزت بين ايديهم، مما ادى بالتالي الى تركز مساحات هائلة من الاراضي الزراعية في ايدي عدد قليل من الملاكين، وسهل عملية بيعها من قبل ملاكيها الى دائرة الزراعة والاستيطان في الهستدروت الصهيونية، مثل عائلة سرسق التي امتلكت حوالي ٢٠٠ ألف دونم من ألوية عكا وحيفا والناصره.

٦ ـ الشرائح الاجتماعية في المجتمع الزراعي التقليدي: اذ كان المجتمع الفلسطيني ينقسم الى :

أ ـ شريحة مستأجري الاراضي الكبار الذين كانوا تجاراً ومتمولين من المدن.

ب ـ شريحة المستأجرين من المقاولين الذين يديرون اعمال كبار التجار.

جـ ـ شريحة الفلاحين المستقلين الذين لهم حق زراعة قطعة ارض.

د ـ شريحة الفلاحين الذين يملكون شيئاً ما.

هـ ـ شريحة المعدمين الذين لا يملكون شيئاً.

٧ ـ المدن ـ الحرف والتجارة: حافظت المدينة على طابعها التجاري، ولم تتطور بالاتجاه الرأسمالي من تلقاء نفسها، اذ لم تكن هناك سوق اقتصادية موحدة سواء بالاسعار او العملة، ولم يكن هناك تطور صناعي حقيقي سوى في بعض الجوانب الحرفية المتعلقة بالزراعة ومنتوجاتها، وكان لتخلف الامبراطورية العثمانية سياسياً واقتصادياً ان سهل تسرب رؤوس الاموال الاجنبية الى فلسطين وبداية استثمارها في منشآت ذات امتيازات، مثل سكة الحديد. وقد نتج عن ذلك اندماج الاقتصاد الفلسطيني ـ تدريجياً ـ مع الاقتصاد العالمي، وساهم استثمار رؤوس الاموال في فلسطين الى اغراء ذوي رؤوس الاموال لجلب اموالهم الى هذه المنطقة، وانشاء مشاريع وتمويلها، مثل الحصول على امتياز تزويد المياه والكهرباء....الخ.

الا ان ذلك لم يغير من الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية السائدة في فلسطين، ويعود السبب إلى ان رؤوس الاموال تجمعت في ايدي الحكام التقليديين في البلاد، اي أنها لم تكن بين ايدي رأسماليين جدد اضافة الى ان التطور الرأسمالي في اوروبا اخذ شكل الملكية الجماعية لرؤوس الاموال، في حين انها بقيت فردية في فلسطين، عدا عن ذلك فان شكل التطور في اوروبا بدأ يأخذ شكل تصدير رؤوس الاموال نحو اسواق خارجية.

٨ ـ براعم الرأسمالية: نمت هذه البراعم اثر تسرب رؤوس الاموال وتجمعها بايدي شريحة معينة، وتزامن ذلك مع تجريد الفلاح من ارضه تحت وطأة الشروط الصعبة، الامر الذي دفعه لبيع قوة عمله. اضافة لذلك، ساعد التطور الزراعي لزراعة الفواكه وتوفر امكانية تصديرها الى حاجة اصحاب البيارات لادخال الآلات

واساليب زراعية حديثة مما اظهر العامل الزراعي، حيث أخذ التطور الرأسمالي الشكل الرأسمالي التجاري، وكان هذا الشكل بطبيعته لا يمس البناء التقليدي الاقتصادي الاجتماعي، ذلك لان رأس المال اقتصر على تطوير الزراعة فقط. وعلى الرغم من ظهور هذه البراعم في فلسطين في اواخر العهد العثماني، الا انها كانت بطيئة وغير كافية لاستبدال علاقات الانتاج التقليدية القائمة بعلاقات انتاج برجوازية.

التغلغل الكولونيالي اليهودي والصهيوني:

صارت الدولة العثمانية حلبة صراع هامة بين الدول الرأسمالية الامبريالية التي قامت بتقسيم العالم فيما بينها، وبدأت اثر ذلك تُسَلِلُ رؤوس اموالها عبر امتيازات متعددة، وقد ساهم في تسهيل مهمتها ضعف الدولة، فتشكلت مفصليات ومشاريع ممولة برؤوس اموال رأسمالية اوروبية ويهودية، وبدأت عملية تخطيط الهجرة الى فلسطين كجزء من هذا المشروع الرأسمالي في السيطرة على المنطقة، حيث قام المهاجرون اليهود ببناء المصانع وطرق المواصلات والشركات المالية.... الخ، وصاحب ذلك تغلغل ثقافي من خلال مؤسسات دينية وخيرية.

وقد اخذ هذا التغلغل مراحل مختلفة:

أ ـ شركات استعمارية يهودية (غير صهيونية):ـ

١ ـ جمعيات خيرية يهودية مثل جمعية (اليانس) سنة ١٨٦٠ ، والغرض منها: اقامة صلة بين اصحاب رؤوس الاموال واليهود في الشتات.

٢ ـ مشروع روتشيلد الكولونيالي: وهي من العائلات الغنية التي وظفت اموالها في مشاريع رأسمالية وثقافية، وذلك لنشر الثقافة الفرنسية في فلسطين بغية تقوية نفوذ فرنسا فيها، وقد اقام روتشيلد علاقات مع الحركة الصهيونية كان من نتائجها تأجيره الاراضي لمستوطنين يهود.

٣ ـ اللجنة اليهودية ـ الامريكية: وقد علّق، اعضاء هذه اللجنة، آمالاً كثيرة على تدخل امريكا كمقدمة سياسية واقتصادية للمخطط الصهيوني.

ب ـ بدء التغلغل الكولونيالي الصهيوني:

١ ـ وكان الانطلاق من افكار المؤلف «مناحيم اوسيشكن» الذي دعا لتملك الارض حتى تكون اسرائيل أبدية، وذلك ببلورة شكل الحركة الصهيونية.

٢ ـ مؤسسات وشركات كولونيالية صهيونية: لم يكن احتلال فلسطين بالقوة ممكناً آنذاك، لوقوعها تحت سيطرة الدولة العثمانية، لذلك كان يتم تسرب اليهود والحركة الصهيونية عبر مجموعة من المؤسسات والشركات.

٣ ـ البنك الكولونيالي اليهودي «يكت»: وكان الهدف من تأسيسه هو اقامة مؤسسات اقتصادية تمويلية، فمن مهامه، القيام بمجموعة من الاستثمارات التي من شأنها تحويل العمل الاستيطاني الى عمل (بيزنس) كتشجيع لرؤوس الاموال اليهودية لتوظيفها في هذا العمل.

جـ ـ عوامل الهجرة اليهودية: كان لوجود رأسمال فائض في الدول الصناعية ان اوجد ضرورة الهجرة لاستثمارها في اماكن اخرى،

وكانت الهجرة في بداية الامر محدودة نظراً لعدم تطور البلاد رأسمالياً، اضافة الى صعوبة الهجرة لمن لا يملكون اموالاً من اجل السفر والتنقل والاستقرار، مما جعل معظم المهاجرين من الملاكين والمستثمرين.

ولكن، وفيما بعد، اضطرت الحركة الصهيونية لتهجير عدد من العمال والبرجوازيين الصغار لتوفير الأيدي العاملة لمشاريعهم الاستيطانية، حيث تشل حركة الاستيطان من غير عمال. ومن هنا جاءت عملية دمج العمال اليهود في عملية الاستيطان الكولونيالي، وقد تم ذلك بأساليب وشعارات مختلفة استغلتها الحركة الصهيونية لتشجيع الشباب على الهرب من المجتمع الراسمالي الى فلسطين لبناء التعاونيات كخطوة على طريق الاشتراكية.

وقد احدث التغلغل الكولونيالي الصهيوني على الاقتصاد الزراعي تأثيرات كبيرة، سواء على صعيد اقتصادي او اجتماعي او قومي.

ففي بداية الامر، اندمجت الهجرة اليهودية في الهيكل الاقتصادي - الاجتماعي القائم، واستثمرت كل اموالها في شراء الاراضي لاهداف تجارية بحته. ولكن لم يكن هذا هو الاتجاه الرئيسي للحركة الصهيونية التي كانت تسعى لدمج اليهود في التطور الرأسمالي الذي بدأ يتكون في فلسطين في اواخر القرن ١٩. اذ ان الحركة الصهيونية قامت بشراء الاراضي لتحقيق اهدافها البعيدة بطرد العرب واستغلالهم، وبالتالي بدأت ممارساتها تأخذ الشكل القومي.

وقد ادى طرد العرب من اراضيهم الى ايجاد يد عاملة فائضة تبحث عن عمل في القرية والمدينة، وبالتالي، استغلت الحركة الصهيونية هذه الاوضاع عن طريق استغلالها قوة العمل العربي الرخيصة، على الرغم من معارضة الحركة الصهيونية لهذه الطريقة، رغبة منها في ازاحة العرب نهائياً عن طريقها، وبناء نظام رأسمالي منفرد وخاص بها للتفرقة بين اليهود والعرب.

وقد اخذت التفرقة في بداية الامر الشكل الديني، ولكنها تحولت الى تفرقه اجتماعية واقتصادية فيما بعد، اذ ان الحركة الصهيونية كانت تسعى الى تمويل مشاريعها الاسكانية والخدماتية بأموال صهيونية، لايجاد جسم استيطاني كولونيالي صهيوني في فلسطين، وبالتالي، تتضح الاهداف الاستراتيجية للحركة الصهيونية بجلب عمال يهود من دول العالم. ثم بدأت الحركة الصهيونية، بعد ذلك، برفع شعار «العمل العبري» كتعبير عن احتلال كولونيالي قومي يجعل من العمال العرب والفلاحين حقيقة تهدد المشروع الكولونيالي اليهودي وكافة استثماراته.

وعلى هذا الاساس بدأت العلاقات العربية تأخذ شكل الصراع القومي، اذ ان العرب ادركوا تماماً حقيقة المشروع الصهيوني.

عهد الانتداب البريطاني (١٩١٧ - ١٩٤٨):

لم يغير الاستعمار البريطاني واقع فلسطين الاجتماعي - والاقتصادي ابان استعمارها، انما اثر على تطورها ووضعها في موقع التبعية السياسية والاقتصادية لبريطانيا.

ولم تكن فلسطين ذات ثروات طبيعية مغرية للاستعمار، وانما كان احتلالها لموقعها

الاستراتيجي الذي يشرف على مواقع النفط وقناة السويس، والذي يهدف الى ضمان مصالح بريطانيا في الشرق الاوسط ومنافسة الدول الامبريالية الاخرى.

الا ان وجود الاحتلال البريطاني في فلسطين سهل لها استغلال اراضيها لاغراض عديدة، مثل: مد خط انبوب نفط الى البحر المتوسط، وانشاء مصانع اخرى. وقد قامت بريطانيا باجراءات ادارية واقتصادية تهدف الى استغلال فلسطين كقاعدة استراتيجية وابقائها تحت سيطرتها وسيطرة رؤوس الاموال البريطانية.

وفي هذه الفترة، بدأ مركز ثقل الحركة الصهيونية ينتقل من المانيا الى بريطانيا، نظراً لانسجام تطلعات الحركة الصهيونية مع رؤوس الاموال البريطانية والتي على اثرها اعلن وعد بلفور في ٢/١١/١٩١٧ . اذ انه وبعد ان نالت بريطانيا صك الانتداب الذي أقرته عصبة الامم في ٢٤ تموز ١٩٢٢ ، كتغطية قانونية لاحتلالها فلسطين، وُضعت فلسطين وكافة سكانها تحت الحكم البريطاني «الشرعي».

ومن ثم اعتبرت الحكومة البريطانية الحركة الصهيونية شريكاً رئيسياً للاستعمار البريطاني كما ورد في البند الرابع من صك الانتداب، وهذا يعني ان الحركة الصهيونية شريكة بريطانيا في حكم واستغلال ارض وشعب فلسطين.

وتدفقت الاموال الصهيونية لتحقيق هدفين رئيسيين لها:

أ - دعم الاستيطان الزراعي اليهودي (شكل ٤٠٪ من النفقات).

ب - تمويل الخدمات العامة للسكان اليهود (شكل ٤٠٪ من النفقات).

وهذا يبين كيفية توظيف رؤوس الاموال بطريقة منهجية في بناء وخلق اطار اقتصادي - اجتماعي منفرد بشكل يشمل فقط المهاجرين اليهود.

وفي الوقت نفسه، ساهمت بريطانيا في عرقلة اي تطور اقتصادي واجتماعي ذاتي في فلسطين، من خلال القيود التي فرضتها على الصناعة، ومن خلال صناعاتها التي ادخلتها للبلاد.

اما التطور الصناعي في فلسطين فقد بدأ تحت ضغط عوامل عديدة:

١ - تدفق رؤوس الاموال وتوسع السوق المحلية من خلال المهاجرين المهنيين، الذين جاؤوا فلسطين ابان صعود الفاشية في اوروبا.

٢ - ادت الحرب العالمية الثانية الى تطور في الصناعة بشكل سريع لتلبية احتياجات الحرب. وقد ساهم هذان العاملان في احداث تغير جوهري في مستوى التطور الصناعي العام في فلسطين. والذي اخذ منحيين اثنين مختلفين، احدهما يتعلق بالصناعة اليهودية والاخر يتعلق بالصناعة العربية.

فالصناعة العربية تخلفت عن الصناعة اليهودية لعدة اسباب، منها:

أ - لم تتدفق الى الصناعة العربية اموال اجنبية او اموال جلبها اليهود.

ب - ان منشأ الصناعة العربية هو اوساط التجار، في حين ان الصناعة اليهودية منشؤها صناعيين جلبوا معهم الخبرات والاموال والتجهيزات الفنية المهنية والتنظيمية.

جـ - اقامت الحركة الصهيونية مؤسسات

تمـويـل وتـأهيـل مهني، بغرض النهوض بالصنـاعة اليهودية، في حين ان العرب لم تكن لديهم هذه الامكانية.

د ـ كان طابع السكان اليهود انهم سكان مدن، لذا فقـد اقبلوا على المنتـوجـات الصناعية، بعكس العرب الذين كانوا بغالبيتهم قرويين.

هذه العـوامل خلقت ظروفاً صناعية غيّرت من طابع البلاد الزراعي الى بلد زراعي ـ صناعي.

وعـلى الرغم من ذلك، كان تطور علاقـات الانتاج الرأسمالية في الزراعة عملية معقدة، لانه كان ما يزال قائماً في الزراعة، وعلى مدى حقبة طويلة، بقايا اسلوب الانتاج ما قبل الرأسمالي. وان عمليـة تحـويل الانتاج الزراعي الى انتاج زراعي صنـاعي، سيـؤدي الى تقـدم وتـطور الزراعة، وسيصبغ انتاجها بطابع اجتماعي، وفي الوقت نفسه سيخلق تناقضات اجتماعية جديدة تشتد حدتها تدريجياً.

ومن هنا اتجه هدف الحركة الصهيونية الى بنـاء القـاعـدة المـاديـة التقنية للرأسمالية في الزراعة بفلسطين الانتدابية، وصاحب هذا الامر ارتفـاع حاد بأسعـار الاراضي، وازديـاد عدد العمـال الزراعيين والانتقال من زراعة الحبوب الى الخضار والبستنة والتبعية المتزايدة للسوق المحليـة والدوليـة. وبـالتـالي، اتجهت الحركة الصهيونية عبر مؤسساتها وبنوكها وشركاتها الى شراء الاراضي الزراعية لهذا الغرض الصناعي بدعم من الحكومة البريطانية. وقد لحق هذا كله مسلسـل طرد العـرب من اراضيهم، بهـدف اقتلاعهم من وطنهم، كما عبر عنه «اوسشكن» «لنحتل بلادنا».

كمـا صاحب هذا الوضـع اتباع اساليب جديدة للضرائب وقوانين تسوية الاراضي، التي كانت ترمي الى تحطيم الاشكال التقليدية لملكية الاراضي وحيازتها. الامر الذي ادى الى انتزاع المنتجين الزراعيين من اراضيهم، وتحويلهم الى عمـال مأجـورين، ممـا غير البنية الاقتصادية والطبقية للقرية العربية.

نتج عن هذه التغييرات الاقتصادية تغير في التـركيب الاجتماعي لسكان فلسطين، وهذا ما اتضح من خلال الهجرات المتتالية لليهود نحو فلسطين، مما خلخل التوازن السكاني الطبيعي في فلسطين.

فخلال ثلاثين عاماً من الهجرات المتوالية، تغير النمط السكاني وبدأ اليهود يشكلون نسبة غير قليلة من السكـان، لم تعـد فيها اقلية كما كانت في بادىء الامر. هذا التغـير في التـركيب السكـاني حوّل المجتمـع تدريجياً من مجتمع تسـوده العـلاقـات الاجتمـاعية التقليدية، الى مجتمـع اخـر تسوده علاقات رأسمالية جديدة نجـمت عن التـطور الاقتصـادي في البـلاد. وبالتالي، تكونت في المجتمع الفلسطيني أوضاعٌ طبقيـة اوجـدت شرائح طبقية تنسجم والوضع الاجتماعي الاقتصادي الجديد.

وظهـرت كنتيجـة لذلك شريحة البرجوازية الزراعيـة، وشريحـة البـرجـوازيـة التجـارية، وشريحـة البـرجـوازيـة الصنـاعيـة وشريحـة البـرجـوازيـة المصرفيـة. وبـالمقابل، واثر هذا التناقض، ظهرت في المجتمع بروليتاريا صناعية، واخرى زراعية وبروليتاريا في مجال الخدمات، وبروليتاريا متنقلة.

وقـد انبثق عن هذا التقـاطب الاجتماعي

نقـابات عمالية تدافع عن حقوق العمال العرب واليهـود، واستمـرت نضـالاتهمـا سوية مثل: اضراب عمـال مصنـع الثقـاب «نـور» في عكا، واضراب السـواقـين وعمـال البيـارات، الا ان نضـالهما المشترك لم يدم طويلاً جراء سياسة الهستـدروت الصهيونية التي ارادت ان تعمل كنقـابـة للعمـال اليهـود فقط، لابراز التناقض والتفـرقـة بين العمال العرب واليهود وللحيلولة دون تبلور الوعي الطبقي.

سنـــاء الأســـمر

البيـــان السياسي
الصادر عن المؤتمر العام الخامس لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

في مرحلة من ادق مراحل النضال الوطني التحرري لشعبنا الفلسطيني، وفي أوج المواجهة المحتدمة بين جماهير شعبنا الفلسطيني وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي استنفرت كل ادواتها وقواها في محاولة لتصفية قضيتنا الوطنية وضرب منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومصادرة حقوقه الوطنية الثابتة.

وفي ظل الانتفاضة الشعبية التي كرست موقعها في ضمير العالم وفي حسابات القوى الدولية كمعركة للاستقلال الوطني، يخوضها شعبنا بأكمله، بجانب الصمود الاسطوري لجماهيرنا في المخيمات الفلسطينية دفاعا عن قضيتها الوطنية ووجودها. في ظل هذه الظروف كلها، انعقد المؤتمر الخامس لحركة فتح في تونس العاصمة في الفترة الواقعة ما بين ٣/٨/١٩٨٩ - ٩/٨/١٩٨٩، برعاية الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية واحتضان اخوي حميم من شعب وحكومة تونس الشقيق.

ولقد سارت اعمال المؤتمر الخامس لحركة فتح في جو ديمقراطي، والمسؤولية الوطنية والحركية، وتناول شامل ومسؤول لكافة القضايا والمشاكل المطروحه على الشعب الفلسطيني والمتعلقة بقضيته الوطنية.

وقامت لجان المؤتمر الخامس بدراسة وتحليل هذه المشاكل والبحث عن افضل الحلول لها، وقد اتخذ المؤتمر على ضوء ذلك قرارات هامة شملت كافة القضايا والتطورات، وفي مقدمتها الانتفاضة الشعبية المباركة وسبل تعزيزها وتصعيدها، والقضايا السياسية والتنظيمية.

ولقد بحث المؤتمر بشكل مفصل، ومن موقع الاعزاز والاكبار، «الانتفاضة الشعبية» الباسلة لشعبنا العظيم وابطالها المرابطين وجرحاها الصامدين وشهدائها الابرار، مؤكدا ان الانتفاضة قد شكلت جدار الصمود والحسم ونقطة الانعطاف في مسار الصراع مع الاحتلال الاسرائيلي، ووفرت امكانيات تحقيق الشعب الفلسطيني لما حرم منه منذ قرار التقسيم عام ١٩٤٧، باقامة دولته المستقلة وحماية مصيره الوطني من الضياع والتبديد. ومن ثم فان

المؤتمر اتخذ كافة القرارات الكفيلة بتوفير كل الوسائل والامكانيات اللازمة لتصعيد الانتفاضة وضمان استمرارها، من خلال تعزيز دور القيادة الوطنية الموحدة وتطوير اللجان الشعبية والاطر الجماهيرية والنقابية، بما في ذلك المجموعات الضاربة، وكذلك وسائل تأمين الدعم السياسي والاعلامي والمادي من الامة العربية والمجتمع الدولي.

ان المؤتمر مستلهماً مباديء حركة فتح وتاريخها النضالي، منطلقا من المبدأ القائل انما يحسم التغير في النهاية هو الحركة الجماهيرية المنظمة ذات البرنامج الواضح، وبعدما فرض شعبنا الفلسطيني من خلال انتفاضته المباركة وجوده على ارض الوطن في مواجهة أخطر مؤامرة صهيونية لابادة وانهاء وجوده.

ولقد اقر المؤتمر بناء لذلك بالاجماع برنامجا سياسيا حدد بوضوح الموقف السياسي لحركتنا ضمن دوائره الثلاث الوطنية والقومية والدولية.

في المجال الوطني:

وقف المؤتمر وقفة طويلة امام السبل الكفيلة بتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية مؤكدا على وحدة شعبنا الوطني الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها وفي المنافي والشتات والمخيمات الصامدة وحيّى التفافه الثابت والراسخ حول منظمة التحرير الفلسطينية قائدة نضاله وممثله الشرعي والوحيد، وتمسكه بحقوقه الوطنية الثابتة في تقرير المصير والعودة، وممارسة سيادته في دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، كما اكد المؤتمر العام الخامس لحركة فتح على الاهمية التاريخية لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة وبصورة خاصة وثيقة اعلان الاستقلال. وفوض اللجنة المركزية لحركة فتح بالعمل على جميع الاصعدة من أجل وضع هذه القرارات موضع التنفيذ وذلك على ارضية احقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة، وتقرير المصير، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق الاراضي الفلسطينية. واذ يؤكد المؤتمر تمسكه بمبادرة السلام الفلسطينية التي اقرها المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة التاسعة عشرة بالجزائر التي اعلنها الاخ الرئيس ابو عمار في الامم المتحدة بجنيف، فانه يرفض جميع مشاريع الحكم الذاتي والوطن البديل وكافة المشاريع التصفوية التي تهدف الى تكريس الاحتلال كمشروع شامير!! واعتبر المؤتمر حدوث الانتخابات امرا طبيعيا عندما تمارس في اطار برنامج متكامل مترابط للحل الشامل والنهائي. وان تلك الانتخابات يجب ان تتم في جو حر وديمقراطي وتحت اشراف دولي بعد انسحاب القوات الاسرائيلية.

وفي الوقت الذي أكد فيه المؤتمر الالتزام بمباديء الشرعية الدولية التي تعطي لشعبنا الحق في ممارسة كافة اشكال النضال بما فيه الكفاح المسلح لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي البغيض للوطن الفلسطيني، فقد شجب المؤتمر كافة اشكال الارهاب وخاصة ارهاب الدولة، مؤكدا على ضرورة الاستمرار بالعمل الدؤوب من أجل تحقيق سلام عادل ودائم يستند الى حقوق شعبنا الوطنية الثابتة غير القابلة

للتصرف وذلك في اطار مؤتمر دولي تشارك فيه الدول الاعضاء دائمة العضوية في مجلس الامن وكافة الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع كافة الاطراف الاخرى، كما اكد المؤتمر مواصلة الحوار مع القوى الديمقراطية الاسرائيلية ضمن الثوابت المقرة في مجالسنا الوطنية.

ولقد حيا المؤتمر شعبنا الفلسطيني الصامد في مخيماتنا في لبنان مؤكدا على دورهم الفعال في الحفاظ على القرار الوطني الفلسطيني المستقل ومقررا تأمين كافة اشكال الدعم المطلوبة للمحافظة عليهم ومنع تنفيذ الخطط المعدة لتشتيتهم.

في المجال القومي:

وقد اكد المؤتمر على اهمية العمل المتواصل لتحقيق تضامن عربي ينظم في اطار كافة الجهود والطاقات القومية من أجل دعم القضية الفلسطينية والانتفاضة وتحقيق كافة الاهداف القومية الكبرى. الامر الذي يتطلب تكثيف العلاقة مع الجماهير العربية صاحبة المصلحة الحقيقية في تحقيق الانتصار والاهداف الوطنية للشعب الفلسطيني.

وعبر المؤتمر عن تضامنه مع لبنان وعلى ضرورة بذل كافة الجهود الممكنة والكفيلة لاخراجه من المحنة والحفاظ على سيادته وعروبته ووحدة اراضيه، واستعرض المؤتمر التطورات التي طرأت وأدت الى وقف الحرب العراقية ـ الايرانية وضرورة احلال سلام دائم بين البلدين محييا الجهود والتضحيات التي بذلها العراق شعبا وجيشا دفاعا عن البوابة الشرقية للامة العربية.

في المجال الدولي:

ثمن المؤتمر علاقات الاخوة والصداقة مع الدول الاسلامية والافريقية ودول عدم الانحياز والدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية.

وحيّى المؤتمر بتقدير عال التحويل الايجابي البارز في مواقف دول اوروبا الغربية واليابان وكندا واستراليا لصالح الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا الفلسطيني والتي انعكست في دعوة الاخ ابو عمار لزيارة فرنسا، وفي بيان السوق الاوروبية المشتركة في مدريد، وثمن المؤتمر بيان حلف وارسو المجسد لالتزام دول الحلف بالاهداف والاماني الفلسطينية.

ولقد درس المؤتمر مطولا موضوع الحوار الفلسطيني ـ الامريكي الذي بدأ منذ بضعة اشهر، فاستغرب البطء الشديد في هذا الحوار وغياب الشمولية السياسية والقواعد العملية لهذا الحوار، الامر الذي دفع بالمؤتمر لمطالبة الادارة الامريكية الاعتراف بوضوح بحق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه بتقرير مصيره وانشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس، واتخاذ موقف عملي متقدم للمحافظة على حقوق الانسان الفلسطينية التي اوضح تقرير لجنة حقوق الانسان الامريكية حجم الانتهاك الذي تمارسه سلطات الاحتلال الاسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني. كما رأى المؤتمر مطالبة الادارة الامريكية بالتخلي عن سياسة الانحياز لاسرائيل واتخاذ موقف حيادي يمكنها من

ممارسة دورها، لان الانحياز لا يمكن ان يخدم عملية السلام بالشكل العملي المطلوب، فضلا عن ان استمرار الاحتلال الاسرائيلي واستمرار عمليات الانتهاك الشرسة لحقوق الانسان الفلسطيني واستمرار سلطات الاحتلال الاسرائيلي بمواجهة انتفاضة شعبنا البطل واطفال الحجارة بالرصاص والقتل اليومي، كل ذلك ما كان ليتم دون الدعم الامريكي المقرر لاسرائيل على كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والمالية والعسكرية.

القضايا التنظيمية:

اخذت القضية التنظيمية حيزا كبيرا من اعمال المؤتمر، اذ ان تعزيز الوضع الداخلي لاي حركة ثورية كحركة «فتح» والتصدي لبعض المظاهر السلبية التي تراكمت خلال السنوات العشر الاخيرة من حياة حركتنا الداخلية والخارجية، يعتبر امرا حيويا واساسيا على طريق الاستعداد لتطوير افضل السبل لخوض المواجهات السياسية والعسكرية. ولقد اتخذ المؤتمر قرارات كثيرة في هذا المجال وادخل تعديلات واسعة على النظام الداخلي.

انتخب المؤتمر الاخ ابو عمار بجو مفعم بالتقدير والتزكية قائدا عاما لحركة فتح، وقرر المؤتمر زيادة عدد اعضاء اللجنة المركزية للحركة والمجلس الثوري لتأمين مشاركة قيادية اوسع، على ان تختار اللجنة المركزية من بين اعضائها مكتبا سياسياً، وفي هذا الصدد اقر المؤتمر تكليف اللجنة المركزية والمجلس الثوري باختيار عدد من قياداتنا المناضلة داخل الارض المحتلة في هيئاتها القيادية، وانطلاقا من النظرة القائمة على اهمية المشاركة المباشرة للكوادر من أجل المساهمة بكل التطورات السياسية والتنظيمية، فلقد تقرر استحداث «المجلس العام للحركة» كاطار جديد تلتقي فيه كوادر تمثل مختلف الاطر الحركية لاتخاذ القرارات اللازمة عند الحاجة.

ان المؤتمر العام الخامس لحركة «فتح» يوجه تحية اكبار وشكر لتونس الشقيقة رئيسا وحكومة وشعبا على مواقفها المبدئية، وعلى احتضانها لتواجد القيادة الفلسطينية على ارضها ويثمن عاليا الجهود التي يبذلها الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية من أجل القضية الفلسطينية،وقراره باستضافة المؤتمر الخامس لحركتنا على ارض تونس الخضراء وفي كنف شعبها المعطاء.

ان المؤتمر العام الخامس لحركة «فتح» ليتذكر باجلال واكبار جميع الشهداء الابطال الذين ضحوا بحياتهم، والذين كان من اخرهم امير الشهداء الشهيد الرمز «ابو جهاد». ويتوجه الى الانتفاضة العظيمة المباركة والى الصامدين الابطال في المخيمات والقرى والمدن الفلسطينية الشامخة، والى المعتقلين والاسرى في معسكرات الاعتقال، ليعاهدهم وجماهير امتنا العربية والاسلامية واحرار وشرفاء العالم ان راية النضال ستبقى خفاقة رغم كل التحديات وستظل المسيرة متقدمة نحو اهدافها، فالحصاد لم يعد وهما، واننا لن نتردد عن تقديم التضحيات ليصل شعبنا الى كامل حقوقه الوطنية، ويرتفع علم فلسطين خفاقا فوق القدس الشريف عاصمة دولتنا الفلسطينية،

فلسطين، اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ارض ومسرى النبي محمـد صلوات الله عليه وسلم ومهد المسيح عليه السلام.. (ان فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ويتم نعمته عليك ويهديك صراطا مستقيما وينصرك الله نصرا عزيزا).

صدق الله العظيم.

وانها لثورة حتى النصر.

إعلان السوق الأوروبية المشتركة بخصوص معاملة المنتوجات الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

إشـارة الى المعـاهـدة الخـاصـة بانشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية وخاصة المادة ١١٣ واشارة الى الاقتراح المقدم من اللجنة، والى الاتفـاقيـات الخاصة بالتعاون مع دول جنوب وشرق البحـر الأبيض المتـوسـط والتي تمنـح منتـوجـات هذه الدول حرية تصدير البضائع الصناعية للمجموعة واعطاء بعض منتجات هذه الدول الزراعية معاملة جمركية مفضلة، وحيث أن مثل هذه المزايا التفضيلية غير معطاة للسلع المنتجة في الضفة الغربية وقطاع غزة (المسماة المنـاطق المحتلة) من قبـل اسرائيل، وحيث أن نهاية لهذا الوضع يجب أن توضع، فقد تم وضع التعليمات التالية:

المـادة (١): سيتم إستيراد المنتجات (غير تلك الواردة في الملحق رقم ٢) والتي تنتج في المناطق المحتلة الى دول المجموعة دون قيود كمية أو أية اجراءات لها تأثير مماثل وتعفى من الجمارك وأية رسوم اخرى.

المـادة (٢): ان التعـرفة الجمركية على السلع المسـتـوردة من قبـل دول المجموعة والمنتجة في المنـاطق المحتلة والمبينـة أدنـاه سوف تخفض حسب النسب وللفترة المبينة لكل حالة كما يلي:

السلع	نسبة التخفيض
ـ الخضار الطازجة	
١ ـ البصل	٦٠٪
البصل من ١٥ شباط ـ ١٥ أيار	
٢ ـ البندورة	
من ١/ تشرين ثاني ـ ١٤ أيار	٦٠٪
من ١/ كانون الأول ـ ٣١ أيار	٤٠٪
٣ ـ فلفل حلو	
كوسا من ١ كانون الأول ـ آخر شباط	٦٠٪
باذنجان من ١٥ كانون ثاني ـ ٣٠ نيسان	٦٠٪
ـ حمضيات، فواكه طازجة أو جافة:	
١ ـ برتقال طازج	٦٠٪
٢ ـ مندرينا طازج	٦٠٪
٣ ـ ليمون طازج	٤٠٪

٤ ـ جريبفروت ٨٠٪

٥ ـ فواكه اخرى طازجة:

بطيخ ١ تشرين ثاني ـ ٣١ آذار ٥٠٪

ـ فواكه محفوظة مبدئياً ٨٠٪

ـ فلفل ٨٠٪

المادة رقم (٣): سوف يتم تطبيق قوانين المنشأ طبقاً للأجراءات المبينة في المادة ١٤ من نظام المجلس رقم ٦٨/٨٠٢ تاريخ ٢٧ حزيران ١٩٨٨ على التعريف العام لمعنى منشأ البضائع حسب تعديلها الأخير من قبل أنظمة الادخال الاسبانية والبرتغالية.

المادة رقم (٤): إن الترتيبات المتخذه ضمن هذه التعليمات سيتم فحصها بعد سنة من سريان تنفيذها.

المادة رقم (٥): سيتم العمل بهذه الترتيبات في اليوم الخامس عشر من تاريخ نشرها في المجلة الرسمية للمجموعة الأوروبية.

تكون هذه التعليمات ملزمة لكل الدول الاعضاء

لوكسمبورغ ١٧/١٠/١٩٨٦.

مذكرة دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط الى جامعة الدول العربية بشأن تسويق زيت الزيتون الفلسطيني

وجهت دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية، عبر المندوبية الدائمة لفلسطين، مذكرة خاصة بتسويق زيت الزيتون الفلسطيني هذا نصها:

لقد صدر البيان المرفق بطيه في صحف الوطن المحتل، يحذر من العقبات التي تعترض تسويق الزيت الفلسطيني في الاسواق العربية، علما ان انتاج الزيت لهذا العام يقدر بحوالي ٣٥٠٠٠ طن من الزيت مما يشكل فائضا عن الاستهلاك المحلي في حدود ٢٥٠٠٠ الف طن.

ولما كان محصول الزيت لهذا العام يشكل واحدة من دعامات صمود شعبنا وانتفاضته المجيدة، فاننا نرجو ان ترفعوا حالاً الى سيادة الامين العام لجامعة الدول العربية الموضوع برمتة مع صورة عن البيان الصادر في الوطن المحتل لتعميمها على الدول العربية الشقيقة على امل ان تتخذ اجراءات فورية للمساهمة في شراء زيت الزيتون الفلسطيني لهذا العام، علما اننا سنعرض الموضوع على جدول اعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في دورته السادسة والاربعين خلال شهر شباط القادم بالنسبة للسنوات القادمة.

لانقاذ تسويق الموسم خلال هذا العام فاننا نقترح:

أولاً: ان يلتزم عدد من الدول العربية الشقيقة غير المنتجة للزيت بشراء ١٥٠٠٠ طن من الزيت الفلسطيني، يتم ابرام عقودها خلال عشرين يوما من تاريخه ويتم التعاقد عليها مباشرة بين وفد من المنتجين الفلسطينيين وممثلي دائرة الشؤون الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية على اساس سعر ٢٨٠٠ دولار ـ للطن واصل للموانىء العربية.

ثانياً: ان تسهل الدول العربية مرور الزيت الفلسطيني الى الاسواق العربية وخاصة الاردن الشقيق.

هذا مع العلم ان دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط م.ت.ف على اتم الاستعداد لمناقشة الموضوع من كافة جوانبه وتفصيلاته مع الاشقاء العرب.

ومع فائق التقدير والاحترام،

وانها لثورة حتى النصر،

ابو علاء

مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان من الاتحاد التعاوني الزراعي للضفة الغربية

نداء ـ نداء ـ نداء

الى كل فلسطيني في ارض الشتات، نعلن لكم في هذا النداء، انه بعد ان ضاقت الدنيا في وجوه اخوانكم بالاراضي المحتلة، وبعد ان فضّل الاشقاء في الدول العربية الزيت (التركي والاسباني) على زيتنا من ثمر شجرة الزيتون المباركة، التي تزين ارضنا المقدسة، وتعتبر الرمز لعمق جذورنا في هذه الارض، وبعد ان لفتت هذه الشجرة انظار العالم الى عدالة قضيتنا، وقدسيتها، فان فلاحنا اصبح اليوم يحرم من تسويق انتاجه في الدول العربية.

لهذا، فاننا نناشد في هذا النداء كل عائلة فلسطينية تعيش في الشتات ان تشتري حاجتها من زيت الزيتون من الاراضي المحتلة كمساهمة منها بفرضها واجبها الوطني، خاصة في هذه الظروف الدقيقة والحرجة.

آملين تلبيـة هذا النـداء. نداء الوطن، وقدسية شجرته المباركة، لنثبت للجميع دعمنا ومؤازرتنا لصمود فلاحنا على تراب وطنه الغالي. ولنفوت الفرصة على كل من يحاول محاربتنا في لقمة عيشنا.

كما ونناشـد اخوتنا في منظمة التحرير الفلسطينية، وبعد اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، المبادرة لعقد الاتفاقيات مع الدول العربية الشقيقة لتصدير زيت الزيتون الفلسطيني الى أسواقها، انها دعوة، ونداء الواجب الوطني المقدس.

الاتحاد التعاوني الزراعي للضفة الغربية

ببليوغرافيا الانتفاضة الفلسطينية

أمل شحادة

هذه الببليوغرافيا، محاولة للبدء بالعمل على ببليوغرافيا حصرية لموضوع الانتفاضة، وهي تحتـوي على قائمـة أولية لبعض مما كتب حول هذا الموضوع في الكتب والوثائق والدوريات العربية (باستثناء الدوريات الاسبوعية والصحف اليومية، التي سنقوم في وقت لاحق باجراء حصر لأهم الدراسات والمقالات التي كتبت فيها).

وحيث ان الانتفاضة المباركة لأهلنا في الاراضي الفلسطينية المحتلة ما زالت مستمرة، واوراها ما زال مستعراً على طريق تحرير الوطن، فان نتاج الكتاب والباحثين في شؤونها سيزداد يوماً بعد يوم مع تزايد اهتماماتهم بدراسة هذا الموضوع الهام من كافة جوانبه، وعليه فإن الحاجة ستزداد لاضافة كل ما يجد من دراسات الى هذه الببليوغرافيا.

لقد اعتمدت هذه الببليوغرافيا في الترتيب على كاتب المقال او مؤلف الكتاب. واحياناً، ان لم يذكر اسم المؤلف، يكون الادخال حسب العنوان، كما التزمت في الترتيب بقواعد الشفرة العربية الموحـدة، وهي شفرة صادرة عن المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس (اسمو ٤٤٩). ولقد اعتمدت هذه الشفرة ـ بالاضافة الى اشياء اخرى ـ احرف الهجاء العربية دون اي تعديل او اضافة، واستطاعت هذه الشفرة حل ثلاث مشكلات اساسية داخل هذه الهجائية وهي:

١ ـ ترتيب الهمزات
٢ ـ ترتيب التاء المربوطة
٣ ـ ترتيب الالف المقصورة

بالنسبة الى الهمزات فالترتيب كالتالي:

آ، أ، ؤ، إ، ئ، ا

اما التاء المربوطة (ة) فتأتي بعد حرف الباء وقبل التاء. وبالنسبة الى الالف المقصورة (ى) فتأتي قبل الياء في نهاية الترتيب.

آمل ان تكون هذه الببليوغرافيا اداة عون للباحثين والدارسين، ومعذرة على ما يمكن ان تشمله من نقص لكثرة ما كتب في العديد من الدوريات، علماً بأننا سنعمل على ملاحقة الموضوع في اعداد قادمة ونحن نأمل ايضاً ان يساعدنا الكتّاب والباحثون في هذا الموضوع من خلال تزويدنا بعناوين كتبهم ودراساتهم واماكن نشرها، وخاصة تلك التي لم يتم ايرادها هنا.

الدوريات

اثار «الحجارة» على الاقتصاد الاسرائيلي ـ **الاقتصادي الكويتي**. ـ ع ٢٧٨ (١٩٨٨/٠٦). ـ ص ٦ ـ ٧

آثار السياسات والممارسات الاسرائيلية على اوضاع العمال العرب في الاراضي العربية المحتلة، خلال الربع الاول من سنة ١٩٨٨. ـ **مجلة العمل العربية**. ـ ع ٤٤ (١٩٨٨/٠٥). ـ ص ٢٠١ ـ ٢٢٢

آثار السياسات والممارسات الاسرائيلية على اوضاع العمال العرب في الاراضي العربية المحتلة لعام ١٩٨٨/ تلخيص انعام درويش. ـ **العمل**. ـ س ١٢، ع ٤٥ (١٩٨٩). ـ ص ٧٤ ـ ٨١

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للانتفاضة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١١، ع ٧٦ (١٩٨٩/٠٤). ـ ص ٢٧٠ ـ ٢٨٠. ـ ندوة

الأبعاد الأمنية والاقتصادية لانتفاضة الوطن المحتل. ـ **النفط والتنمية**. ـ مج ١٤، ع ١ (١٩٨٩). ـ ص ٥٥ ـ ٧٢

أبو بكر القاديري

ـ تأثير الانتفاضة على الموقف العربي والاسلامي. ـ **أبعاد فكرية**. ـ مج ١، ع١ (١٩٨٩). ـ ص ١٣٣ ـ ١٣٦

أبو علاء، أحمد

ـ الافتتاحية. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٢ (١٩٨٨/٠٤). ـ ص ٤ ـ ١٦

ـ الافتتاحية. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٣ (١٩٨٨/٠٧). ـ ص ٤ ـ ١٢

ـ الافتتاحية. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٤ (١٩٨٨/١٠). ـ ص ٤ ـ ١٥

أحمد برقاوي

ـ ملاحظات مؤقتة حول انتفاضة الشعب الفلسطيني. ـ **الكاتب الفلسطيني**. ـ ع ١٣ (١٩٨٨). ـ ص ١٤٥ ـ ١٥٣

احمد خليفة

ـ انجازات الانتفاضة: تقويم مرحلي. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ س ١٥، ع ٢ (١٩٨٨/٠٢). ـ ص ٨٢ ـ ٨٦

احمد سعيد نوفل

ـ ندوة القضية الفلسطينية في اربعين عاماً بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل (٢٨ ـ ١٩٨٨/٠٥/٣١: الكويت). ـ **المستقبل العربي**. ـ س ١١، ع١١٦ (١٩٨٨/١٠). ـ ص ١٧١ ـ ١٧٥

احمد شاهين

ـ الانتفاضة جبهة ثالثة مربكة. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٣ (١٩٨٨/٠٦). ص ١٠٢ ـ ١٠٩. ـ تقرير

ـ الانتفاضة، عودة الى جذور الصراع الصهيوني ـ الفلسطيني. ـ. سطـ **الملف**. ـ مج ٥، ع ٥٣ (١٩٨٨/٠٨). ـ ص ٣٩١ ـ ٤٠٩

ـ الشخصية الوطنية الفلسطينية وخصوصيتها في الاطار العربي. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٢ (١٩٨٨/٠٥). ـ ص ١٣ ـ ٢٤

ـ المشروع الفلسطيني هجومي لا يحتمل الثبات. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٧٤ و ١٧٥ (١٩٨٧/٠٩). ـ ص ٣ ـ ١١

ـ المقاومة الفلسطينية عربياً: توظيف الدبلوماسية المصرية. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٨ (١٩٨٨/١١). ـ ص ١٠٦ ـ ١١٣

احمد صدقي الدجاني

ـ الانتفاضة ودعوة التفكير والتنفيذ. ـ **أبعاد فكرية**. ـ مج ١، ع١ (١٩٨٩). ص ـ ١٢٧ ـ ١٣٢

ـ الانتفاضة... وقراءة فلسطينية عربية لتقرير بروكنجز الامريكي. ـ **المنتدى**. ـ مج ٣، ع ٣٨ (١٩٨٨/١١. ـ ص ٢٤ ـ ٢٦

ـ كلمة المقاومة هي العليا في التجمعات السكانية الفلسطينية. ـ **المنابر**. ـ مج ٣، ع ٢٧ (١٩٨٨). ـ ص ٢٩ ـ ٣٦

ـ كلمة المقاومة هي العليا في التجمعات السكانية الفلسطينية/ اجرى الحوار سعيد الشحات. ـ **المنابر**. ـ س ٣، ع ٢٧ (١٩٨٨/٠٥). ـ ص ٢٩ ـ ٣٦

احمد يوسف القرعي

انتفاضة غزة... والحصار الاسرائيلي. ـ **السياسة الدولية**. ـ ع ٩٠ (١٩٨٧/١٠). ـ ص ١٨٠ ـ ١٨٢

الأخ ابو علاء لمجلة «الاسبوع العربي» حوار حول الانتفاضة والاقتصاد الفلسطيني. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٤ (١٩٨٨/١٠). ـ ص ٢٩٤ ـ ٣٠١

أدوات القمع التي تستخدمها اسرائيل في قمع الانتفاضة (٢). ـ **بلسم** (نيقوسيا). ـ س ١٥، ع ١٥٦ (١٩٨٨/٠٦). ـ ص ٧٠ ـ ٧٧

أسامة الغزالي حرب

حلم الدولة الفلسطينية يدغدغ مشاعر عرب ١٩٤٨، التحدي الحقيقي للدولة الصهيونية... ثورة الحجارة. ـ **المنابر** (نيقوسيا). ـ س ٣، ع ٢٩ (١٩٨٨/٠٧). ـ ص ٢٠ ـ ٢٥

أسعد الاسعد

الانتفاضة لم تتوقف رغم كل الاجراءات. ـ **الكاتب**. ـ س ٩، ع ١٠٢ (١٩٨٨/١٠). ـ ص ٤ ـ ٨

أسعد السحمراني

ـ رمضان والانتفاضة. ـ **الموقف**. ـ ع ٥٩ (١٩٨٨/٠٤). ـ ص ٤٢ ـ ٤٥

ـ **الموقف**. ـ ع ٥٩ (١٩٨٨/٠٤). ـ ص ٤٢ ـ ٤٥

أسعد عبد الرحمن

الانتفاضة الفلسطينية: الاسباب، المسار، النتائج، الآفاق. ـ **شؤون عربية**. ـ ع٥٦ (١٩٨٨/١٢). ـ ص ٩٧ ـ ١٠٦

ـ الانتفاضة الفلسطينية: الاسباب، المسار، النتائج، الآفاق. ـ **قضايا فكرية**. ـ ع ٧ (١٩٨٨/١٠). ـ ص ١٧٥ ـ ١٨٢

ـ ضوء الانتفاضة في ظلمة السماء العربية. ـ **تاريخ العرب والعالم**. ـ س ١٠، ع ١١٧ و ١١٨ (١٩٨٨/٠٨). ـ ص ٣٦ ـ ٣٩. ـ نقلاً عن السفير ١٩٨٨/٢/١١

أطباء اميركيون... شهادات تكشف اكتمال الجريمة. ـ **بلسم**. ـ س ١٥، ع١٥٣ (١٩٨٨/٠٣). ـ ص ٢٤ ـ ٣٣

أفرايم سنيه

ـ الانتفاضة: ميزان سنة. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ س ١٥، ع١٢ (١٩٨٨/١٢). ـ ص ٩١٦ ـ ٩١٨

حساب عام من الانتفاضة. ـ **الملف**. ـ مج ٥، ع ٥٧ (١٩٨٨/١٢). ـ ص ٨٣٠ ـ ٨٣١

أمين عبد الله محمود

الانتفاضة في الاراضي المحتلة وآفاقها المستقبلية. ـ **المجلة العربية للعلوم الانسانية**. ـ مج ٨، ع ٣٠ (١٩٨٨). ـ ص ١٩٤ ـ ٢٢٥. ـ ندوة

ابراهيم ابراش

ـ الانتفاضة الفلسطينية فرصة للتأكيد على المبادىء القومية والمنطلقات الوطنية. ـ **الوحدة**. ـ س ٥، ع ٥١ (١٩٨٨/١٢). ـ ص ٢٣٠ ـ ٢٣٩

ـ انتفاضة فلسطين المحتلة مؤشرات ودلائل. ـ **الوحدة**. ـ مج ٤، ع٤٤ (١٩٨٨). ـ ص ١٦٩ ـ ١٧٧

ـ الكفاح الفلسطيني المسلح... الى اين؟. ـ **الكاتب الفلسطيني**. ـ ع ١٣ (١٩٨٨). ـ ص ٦٩ ـ ٧٤

ـ مفهوم الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. ـ **الوحدة**. ـ مج ٥، ع ٥٣ (١٩٨٩/٠٢). ـ ص ٢٤١ ـ ٢٦٠

ابراهيم الجندي

تأثير الانتفاضة على الاقتصاد الصهيوني. ـ **الصداقة**. ـ س ٢، ع ٦ (١٩٨٨). ـ ص ٦١ ـ ٧٠

ابراهيم رضوان الجندي

الطفل الفلسطيني في ظل الاحتلال الصهيوني. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٥٦ (١٩٨٨/١٢). ـ ص ١٨٢ ـ ١٩٧

ابراهيم مصطفى

الانتفاضة. ـ **الطريق**. ـ س ٤٧، ع ١ (١٩٨٨/٠٣). ـ ص ٦ ـ ١٠

إحسان قضماني

الانتفاضة المتجددة في الجولان المحتل. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٥٢ (١٩٨٧/١٢). ـ ص ١٣٦ ـ ١٥٠

إحياء التحالف الفلسطيني السوري خطوة حاسمة على طريق دعم الانتفاضة. ـ **الكاتب**. ـ س ٩، ع ٩٧ (١٩٨٨/٠٥). ـ ص ٤ ـ ٥

اسحق الحسيني

انتفاضة الحجارة مستمرة ونحن جزء من الامة العربية لا ننفصل عنها/ اجرى الحوار مجدي حسين. ـ **المنابر**. ـ س ٣، ع ٢٧ (١٩٨٨/٠٥). ـ ص ٣٧ ـ ٤٣

إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي

ادارة الانتفاضة داخل الاراضي الفلسطينية. ـ **اليقظة العربية**. ـ مج ٥، ع ٦ (١٩٨٩). ـ ص ٥٨ ـ ٦٥

إعتلاء المشني

اثر الانتفاضة على الاطفال ومسؤوليات المستقبل. ـ **الكاتب**. ـ ع ١٠٨ (١٩٨٩/٠٤). ـ ص ٣٢ ـ ٣٥

الاقتصاد المنزلي الزراعي والانتفاضة الفلسطينية. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٤ (١٩٨٨/١٠). ـ ص ٢٢٨ ـ ٢٣١

إمتياز ذياب

الطوق: شهادات من شعب الانتفاضة. ـ **الكرمل**. ـ ع ٢٩ (١٩٨٨). ـ ص ٧٢ ـ ٩٤. ـ ريبورتاج.

الانتفاضة... الدم غلب السيف/ عرض ومراجعة سيد زهران. ـ **الموقف العربي**. ـ س ١٢، ع ٩٦ (١٩٨٨/٠٥). ـ ص ١٥٢ ـ ١٥٦

الانتفاضة ادت الى انخفاض عدد المهاجرين اليهود الى الكيان الصهيوني.... ـ **ارض الرباط**. ـ ع ١٩ (١٩٨٨/١٠). ـ ص ٣٦١ ـ ٣٦٣

الانتفاضة بالارض المحتلة وتأثيرها على الاقتصاد الاسرائيلي. ـ **الموانىء**. ـ س ١، ع ٢ (١٩٨٨/٠٦). ـ ص ٣٦ ـ ٣٧

الانتفاضة تؤثر على معنويات المستوطنين. ـ **ارض الرباط**. ـ ع ٢٢ (١٩٨٩/٠١). ـ ص ٢٣٧ ـ ٢٣٩

الانتفاضة تواصل تأثيرها على اقتصاد العدو، ازمات مالية خانقة واغلاق العديد من المؤسسات الاقتصادية. ـ **ارض الرباط**. ـ ع ٢٣ (١٩٨٩/٠٢). ـ ص ٣٢١ ـ ٣٢٦

الانتفاضة تواصل شل النشاط الاستيطاني. ـ **ارض الرباط**. ـ ع ١٩ (١٩٨٨/١٠). ـ ص ٢٤١ ـ ٢٤٤

الانتفاضة تهدد الاقتصاد الاسرائيلي: عام ١٩٨٨ قد يكون احد أشهر الاعوام سوءً من الناحية الاقتصادية. ـ **القضية الفلسطينية في شهر**. ـ ع ٢ (١٩٨٨). ـ ص ٢٣ ـ ٢٥

انتفاضة «حرب تشرين» الفلسطينية. ـ **الموقف**. ـ ع ٥٩، (١٩٨٨/٠٤). ـ ص ١١ ـ ٢٦. ـ «ندوة»

الانتفاضة الشعبية في الاراضي الفلسطينية المحتلة «عدد خاص». ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٤ (١٩٨٨/١٠). ـ ص ١٦ ـ ٣٠١

الانتفاضة الشعبية والتطورات الاقتصادية الاخيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١١، ع ٧٥ (١٩٨٩/٠١). ـ ص ١١٤ ـ ١٣٤

الانتفاضة الفلسطينية. ـ **الاقتصاد والاعمال**. ـ س ٩، ع ١٠٢ (١٩٨٨/٠٢). ـ ص ١٠

الانتفاضة الفلسطينية: السياق التاريخي، القوى الفاعلة، المسار والمستقبل (حلقة نقاشية). ـ **المستقبل العربي**. ـ س ١٠، ع ١١١ (١٩٨٨/٠٥). ـ ص ٦ ـ ٢٣. ـ ندوة

الانتفاضة الفلسطينية تفتح ثغرة في الجدار الصهيوني. ـ **الموقف**. ـ ع ٦٧ و ٦٨ (١٩٨٩/٠٢). ـ ص ٩٨ ـ ٩٩

الانتفاضة في كاريكاتير الصحافة العالمية. ـ **السياسة الدولية**. ـ ع ٩٢ (١٩٨٨/٠٤). ـ ص ٢٩٢ ـ ٢٩٤

الانتفاضة والاقتصاد الاسرائيلي: ١٠٠ مليون دولار خسائر اسرائيل شهرياً. ـ **الموانىء**. ـ س١، ع ٤ (١٩٨٩/٠٢). ـ ص ٧١ ـ ٧٣

الانتفاضة والامم المتحدة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٤ (١٩٨٨/١٠). ـ ص ٢٧٣ ـ ٢٩١

الانتفاضة وراء انخفاض الانتاج القومي في الكيان الصهيوني. ـ **ارض الرباط**. ـ ع ٢٢ (١٩٨٩/٠١). ـ ص ٣٠٩ ـ ٣١٨

الانتفاضة والتغذية في حالات الطوارىء. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١١، ع ٧٦ (١٩٨٩/٠٤). ـ ص ١١٠ ـ ١١٩

إنعكاسات الانتفاضة على الاقتصاد الاسرائيلي. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ ع ٤ (١٩٨٨). ص ٢٦٣ ـ ٢٧٤

برهان غليون

ـ الانتفاضة الفلسطينية ويقظة الامة العربية الجديدة. ـ **الوحدة**. ـ مج ٤، ع ٤٦ و ٤٧ (١٩٨٨). ـ ص ٢٢٠ ـ ٢٢٤

عنقاء فلسطين. ـ **الكرمل**. ـ ع ٢٧ (١٩٨٨). ـ ص ٣١ ـ ٤٠

بشارة مرهج

الوحدة... حالة نضالية مستمرة. ـ **المنابر**. ـ س ٣، ع ٢٥ (١٩٨٨/٠٣). ص ٢٧ ـ ٣٥

بطرس بطرس غالي

الثورة الشعبية الفلسطينية. ـ **السياسة الدولية**. ـ ع ٩٢ (١٩٨٨/٠٤). ـ ص ٤ ـ ٧

بن يشاي، رون

ـ الانتفاضة تنتظر منظمة التحرير الفلسطينية. ـ **الملف**. ـ مج ٥، ع ٥٤ (١٩٨٨/٠٩). ـ ص ٥٣١ ـ ٥٣٣

ـ الانتفاضة على مفرق طرق. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ س ١٥، ع ٧ (١٩٨٨/٠٧). ـص ٥٣٤ ـ ٥٣٩. ـ نقلاً عن يديعوت احرونوت ١٩٨٨/٧/١

ـ الانتفاضة في انتظار م.ت.ف. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ س ١٥، ع ٩ (١٩٨٨/٠٩). ـص ٦٨٨ ـ ٦٩١

بنزيمان، عوزي

وراء ستار الرمل: زحف الانتفاضة الى مناطق ١٩٤٨. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ س ١٥، ع ١٠ (١٩٨٨/١٠). ـ ص ٧٧٨ ـ ٧٨٠

البيان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني. ـ **المنتدى**. ـ مج ٣، ع ٣٩ (١٩٨٨/١٢). ـ ص ٥ ـ ٨

بيان صادر عن المجلس الوزاري للمنظمة العربية للتنمية الصناعية المنعقد في دورته ٩ (٢ ـ ١٩٨٨/١١/٣: البحرين). ـ **التنمية الصناعية العربية**. ـ ع ١٩ و ٢٠ (١٩٨٩/٠٧). ـ ص ١١٥

بيان القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٤ (١٩٨٨/٠٧). ـص ١٥٠ ـ ١٥١

بيان نويهض الحوت

اسطورة الحجر الكنعاني من داوود وجليات الى جيل الانتفاضة. ـ **تاريخ العرب والعالم**. ـ س ١٠، ع ١١٧ و ١١٨ (١٩٨٨/٠٨). ـ ص ٢٤ ـ ٣٥

بيرتين، دون

الانتفاضة، الثورة الفلسطينية. ـ **الثقافة العالمية** (الكويت). ـ س ٧، ع ٤٢ (١٩٨٨/٠٩). ـص ٧ ـ ٢٥

تبرعات المقاولين الاردنيين لدعم الانتفاضة وتشكيل لجان لجمع التبرعات. ـ **البناء**. ـ س ٣، ع ٢٢ (١٩٨٨/٠٨). ـ ص ٥٢ ـ ٥٤

تضامن عربي ودولي مع الانتفاضة الفلسطينية. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٤ (١٩٨٨/١٠). ص ٢٣٩ ـ ٢٥٨

تضامناً مع انتفاضة شعبنا في الارض المحتلة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٢ (١٩٨٨/٠٤). ـ ص ٢٨٩ ـ ٢٩١

التقرير الاستراتيجي العربي: النظام الاقليمي العربي ١٩٨٧/ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام. ـ **المنتدى**. ـ مج ٣، ع ٣٨ (١٩٨٨/١١). ص ٢٠ ـ ٢٣

تقرير تحليلي لنتائج بعثة مكتب العمل الدولي لتقصي الحقائق في الاراضي العربية المحتلة. ـ **مجلة العمل العربية**. ـ ع ٤٤ (١٩٨٨/٠٥). ـ ص ٧٨ ـ ٨٦

تقرير خاص عن وقائع الانتفاضة خلال شهر كانون الثاني ١٩٨٨. ـ **ارض الرباط**. ـ ع ٢١ (١٩٨٨/١٢). ـ ص ٩ ـ ١٢٤

تقرير دي كويلار الى مجلس الامن حول الاوضاع في الاراضي المحتلة. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٧٩ (١٩٨٨/٠٢). ـ ص ١٣٢ ـ ١٤٣

تقرير عن ردود الفعل العالمية بمناسبة مرور عام على الانتفاضة. ـ **ارض الرباط**. ـ ع ٢١ (١٩٨٨/١٢). ـص ١٢٥ ـ ١٥٩

تقرير عن وقائع الانتفاضة المباركة خلال شهر شباط ١٩٨٩. ـ **ارض الرباط**. ـ ع ٢٣ (١٩٨٩/٠٢). ص ٩ ـ ١٣٨

تقرير وقائع الانتفاضة خلال شهر تموز ١٩٨٨. ـ **ارض الرباط**. ـ ع ١٦ (١٩٨٨/٠٧). ـ ص ٩ ـ ٨٩

التنظيم ووسائل المجابهة اليومية التي تستخدمها الانتفاضة. ـ **القضية الفلسطينية في شهر**. ـ ع ٤ (١٩٨٨/١٢). ـ ص ٣٦ ـ ٤٠

توصية لجنة الانتفاضة. ـ **الصداقة**. ـ س ٢، ع ٦ (١٩٨٨). ص ٢٥ ـ ٣٤

ثلاثة اسئلة عن الانتفاضة في لقاء سريع مع الاستاذ بشير البرغوثي رئيس تحرير جريدة الطليعة. ـ **الكاتب**. ـ س ٩، ع ١٠٠ (١٩٨٨/٠٨). ـ ص ٦ ـ ١٢

ثلاثة اشهر على الانتفاضة، اكثر من مائة شهيد والاف الجرحى والمعتقلين. ـ **الكاتب**. ـ س ٩، ع ٩٥ (١٩٨٨/٠٣). ـ ص ٦ ـ ١٠

ثلاثون الف علم في الامارات تحية للانتفاضة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٢ (١٩٨٨/٠٤). ـ ص ٢٨٨

جامعة الدول العربية. الادراة العامة لشؤون فلسطين

ـ الانتفاضة: عام من البطولة والتضحية. ـ **القضية الفلسطينية في شهر**. ـ ع ٤ (١٩٨٨/١٢). ـ ص ٥ ـ ١٠٧. ـ عدد خاص.

ـ الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ـ **القضية الفلسطينية في شهر**. ـ ع ٢ (١٩٨٨/٠٣/٢٥). ـ ص ٥ ـ ٧٩. ـ عدد خاص.

جبارة البرغوثي

الانتفاضة، الثورة تحكم التاريخ. ـ **صوت فلسطين** (دمشق). ـ ع ٢٤٦ (١٩٨٨/٠٧). ـ ص ٢٢ ـ ٢٤

الانتفاضة تحرق رودس وكامب ديفيد. ـ **صوت فلسطين**. ـ ع ٢٤٨ (١٩٨٨/٠٩). ـ ص ٣٢ ـ ٣٤

الحضور الدولي للانتفاضة. ـ **صوت فلسطين** (دمشق). ـ ع ٢٥٥ (١٩٨٩/٠٤). ـ ص ٢٦ ـ ٢٨

جمال نافع

الانتفاضة وتصاعد القمع الاسرائيلي ضد الطبقة العاملة الفلسطينية. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١١، ع ٧٦ (١٩٨٩/٠٤). ـ ص ٢١٩ ـ ٢٢٣

جميل هلال

الانتفاضة والتغيير المطلوب. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ٢ (١٩٨٨). ـ ص ٤ ـ ١٦

ـ دلالات الانتفاضة المتجددة. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ١ (١٩٨٨). ـ ص ٥ ـ ١٦

ـ النظام العربي تحت مجهر الانتفاضة. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ٣ (١٩٨٨). ـ ص ٣٢ ـ ٤٦

ـ الوطني والديمقراطي في النضال الفلسطيني. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ٦ (١٩٨٩). ـ ص ٤ ـ ١٦

جودت ابو عون

ـ دور الحركة الطلابية والمؤسسات التعليمية في الانتفاضة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٤ (١٩٨٨/١٠). ـ ص ١٤١ ـ ١٥٦

ـ الصحافة السوفياتية والانتفاضة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١١، ع ٧٦ (١٩٨٩/٠٤). ص ٢٢٤ ـ ٢٣١

جورج حبش

الاستراتيجية الفلسطينية في زمن الانتفاضة/ اجرى الحوار نصري عبد الرحمن. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ٧ (١٩٨٩). ص ٦ ـ ٣٠

جولة من ردّات الفعل اليهودية على الانتفاضة. ـ **الموقف**. ـ ع ٥٩ (١٩٨٨/٠٤). ـ ص ٣٤ ـ ٣٩

الحسن بن طلال، الامير، ولي عهد الاردن

الانتفاضة العربية في الاراضي المحتلة: كلمة صاحب السمو الملكي ولي العهد المعظم في اجتماع الهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي (١٩٨٨/٢/٥: عمان). ـ **المنتدى**. ـ مج ٣، ع ٣٠ (١٩٨٨/٠٣). ـ ص ٤ ـ ٦

حسن عبد العال

خصوصية انتفاضة الحجارة. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ٣ (١٩٨٨). ص ٤٧ ـ ٥٢

حسن طوالبة

الانتفاضة مستمرة. ـ **آفاق عربية**. ـ س ١٣، ع ٥ (١٩٨٨/٠٥). ـ ص ٢٢ ـ ٣٧

حسين ابو النمل

الاقتصاد الاسرائيلي/ حسين ابو النمل، عرض فارس ابي صعب. ـ **المستقبل العربي**. ـ س ١٢، ع ١٢٥ (١٩٨٩/٠٧). ـ ص ١٧٧ ـ ١٨٧

حسين ضناوي

الحقوق والانصهار الوطني. ـ **المنابر**. ـ س ٣، ع ٢٦ (١٩٨٨/٠٤). ـ ص ٥٠ ـ ٥٤

حسين عبد الله

ـ الاطفال يفرضون الخوف والقرى النموذجية المحررة تزداد. ـ **المنابر**. ـ س ٣، ع ٢٧ (١٩٨٨/٠٥). ـ ص ٦٦ ـ ٧٤

ـ ثورة الحجارة في شهر: الجيش يستعد لمواجهة ثورة شعبية طويلة الامد. ـ **المنابر**. ـ س ٣، ع ٣٠ (١٩٨٨/٠٨). ـ ص ٢٣ ـ ٣٠

ـ الحمام يرفع الاعلام الفلسطينية: البنية التحتية تدهش الاحتلال. ـ **المنابر**. ـ س ٣، ع ٢٨ (١٩٨٨/٠٦). ـ ص ٦٨ ـ ٧٣

ـ من افراد الى شعب: الثورة الفلسطينية فرضت وجودها في الامم المتحدة. ـ **المنابر**. س ٣، ع ٢٣ (١٩٨٨/٠١). ـ ص ٢٢ ـ ٢٩

حسين معلوم

منظمات حقوق الانسان بين الحقوق الوطنية الفلسطينية وقمع الانتفاضة: قراءة في ادبيات منظمات حقوق الانسان. ـ **حقوق الانسان في الوطن العربي**. ـ ع ٢٢ (١٩٨٨/١٢). ـ ص ٧٧ ـ ١٠٦

حليم ابو عز الدين

هذه الانتفاضة الفلسطينية المباركة. ـ **تاريخ العرب والعالم** (بيروت). ـ س ١٠، ع ١١٧ (١٩٨٨/٠٨). ـ ص ٤ ـ ٦

حماده فراعنة

رؤية اولية للانتخابات الاسرائيلية. ـ **المنتدى**. ـ مج ٣، ع ٣٦ (١٩٨٨/٠٩). ـ ص ٢٩ ـ ٣٠

حمزة المنذر

حول احداث القدس وانتفاضة المناطق المحتلة. ـ **الارض**. ـ س ١٤، ع ٤ (١٩٨٧/٠١). ـ ص ٤٩ ـ ٥٤

حيدر ابو بكر العطاس

الانتفاضة فرضت حالة التضامن معها. ـ **الافق**. ـ س ٨، ع ٢٠٠ (١٩٨٨/٠٦/١٦). ـ ص ٨ ـ ١٠

حيدر محمد غيبة

العوامل الاقتصادية ـ السياسية لانتفاضة الشعب العربي الفلسطيني في الارض المحتلة. ـ **الاقتصاد** (سوريا). ـ س ٢٢، ع ٣٠٠ (١٩٨٩/٠١). ـ ص ١٧ ـ ٢٢

حسين، شوشانا

تأثير الانتفاضة على طرق الشراء عند سكان المناطق وابعاد ذلك على الاقتصاد الاسرائيلي. ـ **القضية الفلسطينية في شهر**. ـ ع ٤ (١٩٨٨/١٢). ـ ص ٤١ ـ ٤٣. ـ نقلاً عن يديعوت احرنوت بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٢

خالد سرحان

الانتفاضة في الصحافة الالمانية. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١١، ع ٧٥ (١٩٨٩/٠١). ـ ص ٢٠٢ ـ ٢١١

خالد عايد

انتفاضة فلسطين المحتلة: الخلفية والخصائص. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ س ١٥، ع ١ (١٩٨٨/٠١). ـ ص ٣ ـ ١٢

خالد عايد (معدّ)

الانتفاضة في شهرها الثالث: التطورات والدروس الاولية. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ س ١٥، ع ٢ (١٩٨٨/٠٢). ـ ص ٨٧ ـ ٩٣

بنية الانتفاضة. ـ **المنابر**. ـ س ٤، ع ٣٥ و ٣٦ (١٩٨٩/٠٢). ـ ص ١٨ ـ ٢٧

المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ فلسطينيو الـ ٤٨ وانتفاضة المناطق المحتلة. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ س ١٥، ع ٩ (١٩٨٨/٠٩). ـ ص ٦٩٥ ـ ٧٠٠

خالد المحسن

الانتفاضة وتحريكها للموقف الدولي والعربي. ـ **ابعاد فكرية**. ـ مج ١، ع ١ (١٩٨٩). ـ ص ١٢٣ ـ ١٢٦

خطة اسرائيلية لاضعاف الانتفاضة: هامش مرونة لحركة «حماس». ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٧ (١٩٨٨/١٠). ـ ص ١٣١ ـ ١٣٦

خليل اسماعيل الحديثي

القضية الفلسطينية في الامم المتحدة: مرحلة اخرى من الصراع بين الشرعية والقوة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٨). ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٥٦ (١٩٨٨/١٢). ـ ص ٨٠ ـ ٩٦

خليل السعدي

في اطار النضال لانتزاع حقوقهم كاملة: اضراب شامل للعرب في اسرائيل. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٧٤، ١٧٥ (١٩٨٧/٠٩). ـ ص ٨٨ ـ ٩٧

خليل عبد ربه

الراي العام الالماني والانتفاضة: بداية تحول... وهجوم صهيوني مضاد. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ٣ (١٩٨٨). ـ ص ٢٠٨ ـ ٢١٥

خليل الوزير (ابو جهاد)

الانتفاضة الثورية لشعبنا في فلسطين. ـ **الصداقة**. ـ س ١، ع ٤ (١٩٨٨). ـ ص ٢٧ ـ ٣٨

خليل الوزير (ابو جهاد)

ـ رسالة الاخ الشهيد «ابو جهاد» الى قيادة الانتفاضة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١١، ع ٧٥ (١٩٨٩/٠١). ـ ص ٢٥١ ـ ٢٥٤

ـ نص الرسالة الوثيقة «لنستمر في الهجوم». ـ **الصداقة**. ـ س ٢، ع ٦ (١٩٨٨). ـ ص ١٧٩ ـ ١٨٣

١٦٥شهيدا بعد اربعة اشهر على الانتفاضة. ـ **الكاتب**. ـ س ٩، ع ٩٦ (١٩٨٨/٠٤). ـ ص ٧ ـ ١٠

داود تلحمي

الانتفاضة الشعبية الفلسطينية والفعل في معسكر الاعداء. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ٢ (١٩٨٨). ـ ص ٣٢ ـ ٦٠

ـ فكر الانتفاضة. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ٣ (١٩٨٨). ـ ص ١٢ ـ ٢١

دراسات فنية في الاقتصاد المنزلي (نماذج من التفكير الاقتصادي للانتفاضة). ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٤ (١٩٨٨/١٠). ـ ص ٩١ ـ ١٠٢

دعوة الى تشجيع استيراد المنتجات الزراعية الفلسطينية. ـ **الاقتصادي الكويتي**. ـ ع ٢٨٨ (١٩٨٩/٠٦). ـ ص ٤٢ ـ ٤٣

ر.م.

خطة اسرائيلية لاضعاف الانتفاضة: هامش مرونة لحركة حماس. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٧ (١٩٨٨/١٠). ـ ص ١٣١ ـ ١٣٦

راجيه ابراهيم صدقي

الانتفاضة الفلسطينية والسياسة الامريكية في الشرق الاوسط. ـ **السياسة الدولية**. ـ ع ٩٢ (١٩٨٨/٠٤). ـ ص ١٤٨ ـ ١٥٨

ربعي المدهون

ـ الانتفاضة نحو تحوّل نوعي. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٩٥ (١٩٨٩/٠٦). ـ ص ١٤٨ ـ ١٥١

ـ بداية العام الثاني للانتفاضة مزيد من الضغط الدبلوماسي. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٩٠ (١٩٨٩/٠١). ـ ص ١٢٧ ـ ١٣٢

ـ ستة شهور في الاتجاه الصحيح. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٤ (١٩٨٨/٠٧). ـ ص ٣ ـ ١٣

ـ المناطق المحتلة: ضحايا وضرائب وحرب زيتون. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٨ (١٩٨٨/١١). ـ ص ١٣٤ ـ ١٣٩

رزق ابو الكاس

الانتفاضة: الملامح والانعكاسات. ـ **الصداقة**. ـ س ١، ع ٤ (١٩٨٨). ـ ص ١٥١ ـ ١٦٢

رشاد المدني

قراءات احصائية في جرحى وشهداء الانتفاضة الفلسطينية في قطاع غزة. ـ **الكاتب**. ـ ع ١٠٩ (١٩٨٩/٠٥). ـ ص ٤٠ ـ ٤٤

روبنشتاين، داني

بصل في مساكب الانتفاضة. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ س ١٥، ع ٥ (١٩٨٨/٠٥). ـ ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣. ـ نقلاً عن دافار ١٩٨٨/٤/٢٩

روزنطل، روفيك

عشرة طرق للعيش مع الانتفاضة. ـ **الملف**. ـ مج ٦، ع ٦٢ (١٩٨٩/٠٥). ـ ص ١٥٢ ـ ١٥٧. ـ نقلاً عن ملحق عل همشار ١٩٨٩/٤/١٩

ريتا حمدان

الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة: المعالم الاساسية والدروس الاولية (١٩٨٧/١٢/١٩ ـ ١٩٨٨/٢/٢٩). ـ **الفكر الاستراتيجي العربي**. ـ س ٦، ع ٢٥ (١٩٨٨/٠٧). ـ ص ٢٤٣ ـ ٣١٧

زكريا محمد

الانتفاضة والاصلاح التنظيمي في م.ت.ف. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ٥ (١٩٨٩). ـ ص ٢٢ ـ ٣١

زياد ابو عمرو

ملاحظات حول القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ـ **الكاتب الفلسطيني**. ـ ع ١٣ (١٩٨٨). ـ ص ٧٥ ـ ٨٤

س. ش.

المقاومة الفلسطينية سياسياً: بحث في الخيارات والاحتمالات. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٧ (١٩٨٨/١٠). ـ ص ١٠٧ ـ ١١٠

ساجي خليل

الحركة الجماهيرية في الاراضي المحتلة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧ ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ٢ (١٩٨٨). ص ١٠٢ ـ ١١٩

سالم جبران

الحجر قمر، «والاولاد» انبياء. ـ **الكرمل**. ـ ع ٢٧ (١٩٨٨). ـ ص ٢٧ ـ ٣٠

سعد الدين ابراهيم

الهجوم المضاد لاعداء العرب والمقاومة الشعبية الممتدة. ـ **المنتدى**. ـ مج ٣، ع ٣٣ (١٩٨٨/٠٦). ـ ص ١٦ ـ ١٧

سعيد سيف

الصدى العربي الشعبي والرسمي للانتفاضة. ـ **الكاتب الفلسطيني**. ـ ع ١٣ (١٩٨٨). ـ ١٦٤ ـ ١٧٥

السمات الخاصة بالانتفاضة. ـ **القضية الفلسطينية في شهر**. ـ ع ٤ (١٩٨٨/١٢). ـ ص ٣٣ ـ ٣٥

سميح شبيب

ـ الانتفاضة وملامح السلطة الوطنية. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٧ (١٩٨٨/١٠). ـ ص ٣ ـ ٩

ـ توظيف المستجدات لدعم الانتفاضة. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٣ (١٩٨٨/٠٦). ـ ص ٩٨ ـ ١٠١. ـ تقرير

ـ قائمة ببليوغرافية شارحة لابرز بيانات الانتفاضة ١٩٨٨/١/١٨ ـ ١٩٨٨/٦/٨. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ٣ (١٩٨٨). ص ٢٢٨ ـ ٢٣٧

سمير ابو خطاب

اساليب المقاومة الشعبية الفلسطينية في الانتفاضة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١١، ع ٧٥ (١٩٨٩/٠١). ـ ١٩١ ـ ٢٠١

سمير جبور

ـ الانتفاضة الشعبية في الاراضي المحتلة: الدلالات والانعكاسات ازاء المجتمع الاسرائيلي. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٥٥ (١٩٨٨/٠٩). ـ ص ٨٢ ـ ١٠١

ـ الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة والتفاعلات داخل اسرائيل: اتساع جبهة الاحتجاج، جدل الانتخابات، استمرار التصدع في الليكود. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ س ١٥، ع ٢ (١٩٨٨/٠٢). ـ ص ٩٤ ـ ١١٠

ـ الانتفاضة وعوامل التأثير في الرأي العام الاسرائيلي. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ س ١٥، ع ١ (١٩٨٨/٠١). ـ ص ١٣ ـ ٣٠

ـ انعكاسات الانتفاضة على الاقتصاد الاسرائيلي. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ ع ٤ (١٩٨٨/٠٤). ـ ص ٢٦٦

سمير سلامة خليل

دراسة تحليلية للاصابات خلال الشهور العشرة الاولى للانتفاضة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١١، ع ٧٥ (١٩٨٩/٠١). ـ ص ١٦٥ ـ ١٧٥

سمير صراص

الوضع السياسي الداخلي: هجمة عسكرية على السلام؟. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ س ١٥، ع ٦ (١٩٨٨/٠٦). ـ ص ٤٢٢ ـ ٤٢٨

سوسن حسين

الانتفاضة الفلسطينية وانعكاساتها على الراي العام الغربي. ـ **السياسة الدولية**. ـ ع ٩٢ (١٩٨٨/٠٤). ـ ص ٢٩٥

السيد عوض عثمان

الموقف الاميركي من الانتفاضة الفلسطينية: مبادرة سلام أم اجهاض؟. ـ **الفكر الاستراتيجي العربي**. ـ س ٦، ع ٢٥ (١٩٨٨/٠٧). ـ ص ٥٣ ـ ٩٤

شفيعة الداغستاني

اصداء الانتفاضة الفلسطينية في العالم. ـ **آفاق عربية**. ـ س ١٣، ع ٤ (١٩٨٨/٠٤). ـ ص ٣٨ ـ ٤٩

شفيق الغبرا

ـ الانتفاضة الفلسطينية: اسبابها، آلية استمرارها، واهدافها. ـ **المستقبل العربي**. ـ س ١١، ع ١١٣ (١٩٨٨/٠٧). ـ ص ٥٩ ـ ٧٤

ـ من الاقتلاع الى الصراع من اجل البقاء: ٤٠ عاماً على نكبة الشعب الفلسطيني. ـ **العربي**. ـ س ٣١، ع ٣٥٤ (١٩٨٨/٠٥). ـ ص ٣٦ ـ ٤١

شيف، زئيف

ـ انتصار الانتفاضة. ـ **الملف**. ـ مج ٥، ع ٥٣ (١٩٨٨/٠٨). ـ ص ٤٣٨ ـ ٤٤٠

ـ حمم تتقد في قطاع غزة. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ س ١٥، ع ٧ (١٩٨٨/٠٧). ـ ص ٥٣٩ ـ ٥٤١. ـ نقلاً عن هآرتس ١٩٨٨/٦/١٩

ـ ماذا سنكسب مما خسرناه في الانتفاضة؟. ـ **الملف**. ـ مج ٦، ع ٦٢ (١٩٨٩/٠٥). ـ ص ١٣٥ ـ ١٣٧. ـ نقلاً عن هآرتس ١٩٨٩/٥/٩

ـ هل بدأت الانتفاضة تخمد؟. ـ **الملف**. ـ مج ٥، ع ٥٠ (١٩٨٨/٠٥). ـ ص ١٥٤ ـ ١٥٦. ـ نقلاً عن هآرتس ١٩٨٨/٤/١٤

شيمش، موشي

الانتفاضة على مفرق طرق. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ س ١٥، ع ٦ (١٩٨٨/٠٦). ـ ص ٤٤٤ ـ ٤٤٧. ـ نقلاً عن دافار ١٩٨٨/٦/٣

الصحفيون ووسائل الاعلام في الاراضي العربية المحتلة. ـ **الدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير**. ـ ع ٥٣ (١٩٨٨/١٠). ـ ص ٨٥ ـ ٩٤. ـ وثيقة للتاريخ

صلاح خلف (ابو اياد)

الاستراتيجية الفلسطينية في زمن الانتفاضة/ اجرى الحوار فيصل حوراني. ـ **الفكر الديمقراطي**. . ع٧ (١٩٨٩). ـ ص٦٩ ـ ٨٩.

صلاح عبد الله

ـ الاسرائيليون من الوهم الى الخوف: هذه الانتفاضة مرحلة جديدة/ صلاح عبد الله، خليل السعدي. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٠ (١٩٨٨/٠٣). ـ ص ٧٢ ـ ٨٢

ـ فكرة سنيوره اثارت عاصفة: اسلوب نضالي جديد. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٧٤ و ١٧٥ (١٩٨٧/٠٩). ـ ص ١١٠ ـ ١١٧

ـ قمة الجزائر نصر (م.ت.ف): رؤية اسرائيلية. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٤ (١٩٨٨/٠٧). ـ ص ١٣٣ ـ ١٣٦

صلاح عواد

اثر الانتفاضة على الرأي العام الاميركي. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ٢ (١٩٨٨). ـ ص ١٣٦ ـ ١٤٣

طارق كمال الغندور

ندوة «حكومة فلسطينية في المنفى» (١٩٨٨/٠٢/٢٠: القاهرة). ـ **المستقبل العربي**. ـ س ١١، ع ١١١ (١٩٨٨/٠٥). ـ ص ١٦٦ ـ ١٧٢

طارق مصاروة

اعمال تكمل الانتفاضة. ـ **المنتدى**. ـ مج ٣، ع ٢٩ (١٩٨٨/٠٢). ـ ص ٣

طال، ابراهام

المُخمّن القومي (جاد يعقوبي، تقديرات اضرار الانتفاضة على الاقتصاد الاسرائيلي). ـ **الملف**. ـ مج ٥، ع ٥٠ (١٩٨٨/٠٥). ـ ص ١٥٨ ـ ١٥٩. ـ نقلاً عن هآرتس ١٩٨٨/٥/٩

عادل علي

قمة الجزائر تعلن خيار الانتفاضة والمواجهة. ـ **الموقف**. ـ ع ٦٢ (١٩٨٨/٠٧). ـ ص ٨ ـ ١٢

عاطف علاونه

الآثار الاقتصادية للانتفاضة على اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١١، ع ٧٧ (١٩٨٩/٠٧). ـ ص ٧٦ ـ ٩٩

عبد الاله بلقزيز

ـ انتفاضة الارض المحتلة: المقدمات والنتائج. ـ **الوحدة**. ـ س ٥، ع ٥١ (١٩٨٨/١٢). ـ ص ٢٠٨ ـ ٢٢٥

ـ الانتفاضة والاغتصاب الصهيوني في فلسطين. ـ **الوحدة**. ـس ٥، ع ٥٦ (١٩٨٩/٥). ـص ١٤١ ـ ١٤٤

عبد الحميد الموافي

الانتفاضة والدخل الاسرائيلي. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٥٧ (١٩٨٩/٠٣). ـ ص ١٠٤ ـ ١١٥

عبد العزيز الاعرج

الانتفاضة تعمق أزمة الاقتصاد الاسرائيلي. ـشؤون فلسطينية. ـ ع ١٩٥ (١٩٨٩/٠٦). ـ ص ٣٦ ـ ٤٦

عبد العظيم مناف

وللموقف كلمة: حتى لا تدخل الانتفاضة مأزق التسوية. ـ **الموقف العربي**. ـ س ١٢، ع ٩٥ (١٩٨٨/٠٤). ـ ص ٤ ـ ٩

عبد العليم محمد

الحكم الذاتي في التصور الاسرائيلي من بيغن الى شامير. ـ **الوحدة**. ـ مج ٥، ع ٥٣ (١٩٨٩/٠٢). ـ ص ٢٦١ ـ ٢٧٢

عبد القادر ياسين

دور المرأة الفلسطينية في الانتفاضة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٤ (١٩٨٨/١٠). ـ ص ١٢٨ ـ ١٤٠

ـ الطبقة العاملة الفلسطينية والانتفاضة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١١، ع ٧٥ (١٩٨٩/٠١). ـ ص ٤٤ ـ ٥٠

عبد الله البردوني

الوحدة ضمان وجود الامة: عصر الجماهير بدأ وانتفاضة فلسطين شاهد عليه/ اجرى الحوار سيد زهران. ـ **المنابر**. ـ س ٣، ع ٢٦ (١٩٨٨/٠٤). ـ ص ٢١ ـ ٢٧

عبد الله حسين

الاطفال يفرضون الخوف: القرى النموذجية المحررة تزداد. ـ **المنابر**. ـ مج ٣، ع ٢٧ (١٩٨٨). ـ ص ٦٦ ـ ٧٥

عبد الله القطشان

الانتفاضة وسياسة اسرائيل الضريبية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٤ (١٩٨٨/١٠). ـ ص ٦٢ ـ ٧٥

عبد اللطيف اللعبي

ما تيسر من سورة الحجر. ـ **الكرمل**. ـ ع ٢٧ (١٩٨٨). ـ ص ٤١ ـ ٤٨

عبد المعطي محمد عساف

الرؤية الاستراتيجية وكفاح الشعب الفلسطيني (١٩١٧ ـ ١٩٨٨). ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٥٦ (١٩٨٨/١٢). ـ ص ١١٨ ـ ١٣٥

عبد الوهاب المسيري

ـ الانتفاضة وتقويم «الشخصية اليهودية». ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٤ (١٩٨٨/١٠). ـ ص ١٩٤ ـ ٢٠٩

ـ الانتفاضة وسقوط الاجماع الصهيوني حول الاستيطان. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١١، ع ٧٥ (١٩٨٩/٠١). ـ ص ١٤٩ ـ ١٦٤

عدنان السيد

ثورة الحجارة: انجازات وتحديات. ـ **الموقف**. ـ ع ٦٠ (١٩٨٨/٠٥). ـ ص ٢٩ ـ ٣٣

عطيه مقداد

ـ الانتفاضة صامدة مستمرة ومتصاعدة. ـ **الارض**. ـ س ١٥، ع ١٢ (١٩٨٨/١٢). ـ ص ٣ ـ ٨

ـ الانتفاضة مستمرة. ـ **الارض**. ـ س ١٥، ع ٦ (١٩٨٨/٠٦). ـ ص ٣ ـ ٩

ـ الانتفاضة وحسابات المحتلين الصهاينة. ـ **الارض**. ـ س ١٥، ع ١ (١٩٨٨/٠١). ـ ص ٣ ـ ٨

ـ انعكاسات الانتفاضة على الوضع في الكيان الصهيوني. ـ **الكاتب الفلسطيني**. ـ ع ١٣ (١٩٨٨). ـ ص ١٥٤ ـ ١٦٣

ـ جولات شولتز واوهام احتواء الانتفاضة ونتائجها. ـ **الارض**. ـ س ١٥، ع ٤ (١٩٨٨/٠٤). ـ ص ٣ ـ ٨

ـ دروس الانتفاضة وخطة شولتز التسووية والوضع الحكومي في الكيان الصهيوني. ـ **الارض**. ـ س ١٥، ع ٣ (١٩٨٨/٠٣). ـ ص ٣ ـ ٩

ـ زمن الانتفاضة وخيارات التحالف الامريكي ـ الصهيوني العتيقة ـ الجديدة. ـ **الارض**. ـ س ١٦، ع ٣ (١٩٨٩/٠٣). ـ ص ١ ـ ١١

ـ الشهر الخامس عشر للانتفاضة والرهانات على المواقف الامريكية والاوروبية. ـ **الارض** ـ س١٦، ع٢ (١٩٨٩/٠٢). ـ ص١ ـ ٨.

ـ محاولات احتواء الانتفاضة وتحركات ومواقف النهج الاستسلامي. ـ **الارض**. ـ س ١٥، ع ٧ (١٩٨٨/٠٧). ـ ص ٣ ـ ١٠

عفيف البزري

ثورة الاهل في فلسطين: الحجر يقاوم السلاح الذري. ـ **المنابر**. ـ س ٣، ع ٢٥ (٠٣/١٩٨٨). ـ ص ٥٤ ـ ٥٨

علاء سالم

الانتفاضة واتجاهات الرأي العام الاسرائيلي. ـ **السياسة الدولية**. ـ ع ٩٤ (١٠/١٩٨٨). ـ ص ١٩١ ـ ١٩٧

على عتبات العصيان المدني، الانتفاضة تدخل شهرها الثامن. ـ **بلسم**. ـ س ١٥، ع ١٥٧ (٠٧/١٩٨٨). ـ ص ٧٢ ـ ٧٩

على هامش الانتفاضة: اسرائيل تلجأ الى تفجير سفينة العودة بعد فشل الضغوط والتهديدات الارهابية. ـ **القضية الفلسطينية في شهر**. ـ ع ٢ (١٩٨٨). ـ ص ٣٠ ـ ٣٢

على هامش مؤتمر العمل الدولي: يوم اعلامي دولي تضامنا مع عمال وشعب فلسطين. ـ **مجلة العمل العربية**. ـ ع ٤٤ (٠٥/١٩٨٨). ـ ص ١٢٨ ـ ١٤٦

علي ابو هلال

دور الطبقة العاملة في الانتفاضة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٤ (١٠/١٩٨٨). ـ ص ١١١ ـ ١٢٧

علي الجرباوي

الصراع بين «جمهورية فلسطين الاولى» و«جمهورية اسرائيل الثانية». ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٥٥ (٠٩/١٩٨٨). ـ ص ٢٩ ـ ٥٤

علي الشبيبي

الانتفاضة ومدلولاتها البعيدة في الذكرى الاربعين لولادة الكيان الصهيوني: الجيش يواجه الانهيار. ـ **المنبر**. ـ ع ٢٨ (٠٦/١٩٨٨). ـ ص ٤١ ـ ٤٥

عماد فوزي شعيبي

الانتفاضة والآفاق الاستراتيجية. ـ **دراسات عربية**. ـ س ٢٥، ع ١ (١١/١٩٨٨). ـ ص ١٠ ـ ١٦

عمر سعادة

ـ اثر الانتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد الاسرائيلي. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٤ (١٠/١٩٨٨). ـ ص ٤٥ ـ ٦١

ـ الانتفاضة ومؤسسة الامن الاسرائيلية. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٨ (١١/١٩٨٨). ـ ص ١٣ ـ ٢٤

ـ تأثير الانتفاضة في رؤية يهود العالم. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٥ (٠٨/١٩٨٨). ـ ص ٧٦ ـ ٨٣

عمر محجوب

الانتفاضة... وتحرك الجماهير العربية. ـ **المستقبل العربي**. ـ س ١١، ع ١١٢ (٠٦/١٩٨٨). ـ ص ١٣٠ ـ ١٣٦

عمران ابو صبيح

الانتفاضة والسياحة الاسرائيلية: ملاحظات اولية. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٤ (١٠/١٩٨٨). ـ ص ٢٣٢ ـ ٢٣٨

عمران صبيح

نظرة على اوضاع عمال المناطق المحتلة في اسرائيل. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ٣ (١٩٨٨). ـ ص ٩٨ ـ ١١٢

عواد طاهر الاسطل

المقاومة الفلسطينية وعملية التعبئة السياسية لمواطني الضفة والقطاع. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٣ (٠٦/١٩٨٨). ـ ص ٣ ـ ١١

غالي شكري

وقائع الانتفاضة الاولى في التاريخ الاجتماعي للثقافة الجديدة. ـ **دراسات عربية**. ـ س ٢٥، ع ٤ (٠٢/١٩٨٩). ـ ص ٢٣ ـ ٥٢

غسان عبد الله

المستوطنون والانتفاضة. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ٧ (١٩٨٩). ـ ص ٢٥٦ ـ ٢٦٦. ـ تقرير

غور، ميكي

شكوك حول وحدة الصف (في الجيش الاسرائيلي جرّاء الانتفاضة). ـ **الملف**. ـ مج ٦، ع ٦٢ (٠٥/١٩٨٩). ـ ص ١٥٠ ـ ١٥٢. ـ نقلاً عن هآرتس ١٨/٤/١٩٨٩

فؤاد حمدي بسيسو

ندوة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للتطورات الجارية في الوطن المحتل (١٧ ـ ١٨/٩/١٩٨٨: عمان). ـ **المستقبل العربي**. ـ س ١١، ع ١٢٠ (٠٢/١٩٨٩). ـ ص ١٥٢ ـ ١٦٠

فؤاد رزق

الانتفاضة اوجدت واقعاً جديدا لا يمكن لاسرائيل الاستمرار في تجاهله. ـ **الكاتب**. ـ ع ١٠٩ (٠٥/١٩٨٩). ـ ص ٨ ـ ١٣

فايز سارة

ـ البنية الاجتماعية للانتفاضة الفلسطينية. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٩ (١٢/١٩٨٨). ـ ص ٣ ـ ١٩

ـ الحركة الاسلامية في فلسطين: وحدة الايديولوجيا وانقسامات السياسة. ـ **المستقبل العربي**. ـ س ١٢، ع ١٢٤ (٠٦/١٩٨٩). ـ ص ٤٨ ـ ٦٤

فدهستون، رؤوبين

ـ الانتفاضة خطأ في تعريف العدو. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ س ١٥، ع ٨ (٠٨/١٩٨٨). ـ ص ٦٠٨ ـ ٦١٠. ـ نقلاً عن هآرتس ١٤/٨/١٩٨٨

ـ لا يجب تجاهل الكلمة المكتوبة منشورات الانتفاضة. ـ **الملف**. ـ مج ٥، ع ٥٦ (١١/١٩٨٨). ـ ص٧٢٧ ـ ٧٢٩. ـ نقلاً عن هآرتس ٣٠/١٠/١٩٨٨

فلورا لحام

الانتفاضة وتأثيرها في الرأي العام في بريطانيا. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ٢ (١٩٨٨). ـ ص ١٤٤ ـ ١٤٩

فهد الفانك

ـ اكثر من انتفاضة شعبية. ـ **المنتدى**. ـ مج ٣، ع ٢٨ (٠٢/١٩٨٨). ـ ص ٣

ـ الانتفاضة الشعبية تصيب الاقتصاد الاسرائيلي بالنكسة. ـ **المنتدى**. ـ مج ٣، ع ٣٥ (٠٨/١٩٨٨). ـ ص ٣ ـ ٤

ـ الانتفاضة الفلسطينية معجزة الاستمرارية. ـ **المنتدى**. ـ مج ٣، ع ٣٨ (١١/١٩٨٨). ـ ص ٣

فوزي الاسمر

ـ الانتفاضة على ارض الواقع: رؤية شاهد. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٥٧ (٠٣/١٩٨٩). ـ ص ١١٦ ـ ١٢٢

الانتفاضة والشخصية العربية في ادب الاطفال العبري: دراسة تحليلية. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٥٦ (١٢/١٩٨٨). ـ ص ١٧٠ ـ ١٨١

فولص

الانتفاضة تعادل في الصراع على السيطرة. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ س ١٥، ع ٥ (٠٥/١٩٨٨). ـ ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣. ـ نقلاً عن هآرتس ١٣/٠٥/١٩٨٨

فيحاء عبد الهادي

ثورة الحجارة قفزة نوعية في تاريخ النضال الفلسطيني والعربي/ اجرى الحوار جمال الجمل. ـ **المنابر**. ـ س ٣، ع ٣٠ (٠٨/١٩٨٨). ـ ص ١٨ ـ ٢٣

فيصل حوراني

ـ الانتفاضة ارحموها من حبكم الزائد لها. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ٣ (١٩٨٨). ـ ص ٦٤ ـ ٧١

ـ حوار الحجر والدبابة: وقائع عام ونتائجه. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ٥ (١٩٨٩). ـ ص ٤ ـ ٢١

ـ الموقف الفلسطيني من الانتداب البريطاني: من المساومة الى المقاومة. **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٥ (٠٨/١٩٨٨). ـ ص ١٣ ـ ٣٩

قائمة باسماء شهداء الشهر الخامس للانتفاضة. ـ **الكاتب**. ـ س ٩، ع ٩٧ (٠٥/١٩٨٨). ـ ص ٦ ـ ٩

قائمة باسماء شهداء الشهر السادس للانتفاضة. ـ **الكاتب**. ـ س ٩، ع ٩٨ (٠٦/١٩٨٨). ص ٨ ـ ١٠

قائمة باسماء شهداء الشهر السابع للانتفاضة. ـ **الكاتب**. ـ س ٩، ع ٩٩ (٠٧/١٩٨٨). ـ ص ٨ ـ ٩

قائمة باسماء شهداء الشهر الثامن للانتفاضة. ـ **الكاتب**. ـ س ٩، ع ١٠٠ (٠٨/١٩٨٨). ـ ص ١٣ ـ ١٤

قائمة باسماء شهداء الشهر التاسع للانتفاضة. ـ **الكاتب**. ـ س ٩، ع ١٠١ (٠٩/١٩٨٨). ـ ص ٢٢ ـ ٢٤

قائمة باسماء شهداء الشهر الحادي عشر للانتفاضة. ـ **الكاتب**. ـ س ٩، ع ١٠٣ (١١/١٩٨٨). ـ ص ٣٠ ـ ٣٢

قائمة باسماء شهداء الشهر الثاني عشر للانتفاضة. ـ **الكاتب**. ـ س ٩، ع ١٠٤ (١٢/١٩٨٨). ـ ص ٣٩ ـ ٤٠

قائمة باسماء شهداء الشهر الرابع عشر للانتفاضة. ـ **الكاتب**. ـ س ١٠، ع ١٠٦ (٠٢/١٩٨٩). ـ ص ١٩ ـ ٢١

قائمة باسماء شهداء الشهر الخامس عشر للانتفاضة. ـ **الكاتب**. ـ س ١٠، ع ١٠٧ (٠٣/١٩٨٩). ـ ص ١٥ ـ ١٦

قائمة باسماء شهداء الشهر السادس عشر للانتفاضة. ـ **الكاتب**. ـ س ١٠، ع ١٠٨ (٠٤/١٩٨٩). ـ ص ١٩ ـ ٢١

قائمة باسماء شهداء الشهر السابع عشر للانتفاضة. ـ **الكاتب**. ـ ع ١٠٩ (٠٥/١٩٨٩). ـ ص ٣٦ ـ ٣٩

قافلة الشهداء تتواصل على درب التحرير، نقلة نوعية في اساليب الانتفاضة. ـ **ارض الرباط**. ـ ع ١٩ (١٠/١٩٨٨). ـ ص ٩ ـ ١١٣

قتل الاجنة، كشف باسماء النساء الفلسطينيات المجهضات من ١/٣/١٩٨٨ ـ ٣١/٣/١٩٨٨. ـ **بلسم**. ـ س ١٥، ع ١٥٤ و ١٥٥ (٠٥/١٩٨٨). ـ ص ٨٢ ـ ٨٣

قتل الاجنة (٣): كشف باسماء الفلسطينيات المجهضات من ١/٤/١٩٨٨ ـ ٣٠/٤/١٩٨٨. ـ **بلسم**. ـ س ١٥، ع ١٥٦ (٠٦/١٩٨٨). ـ ص ٧٨ ـ ٧٩

قتل الاجنة، (٤) كشف باسماء الفلسطينيات المجهضات من ١/٥ ـ ٣١/٥/١٩٨٨. ـ **بلسم**. ـ س ١٥، ع ١٥٧ (٠٧/١٩٨٨). ـ ص ٦٩

قتل الاجنة (٦): كشف باسماء الفلسطينيات المجهضات من ١/٧/١٩٨٨ ـ ٣١/٧/١٩٨٨. ـ **بلسم** ـ ع ١٥٩ (٠٩/١٩٨٨). ـ ص ٧٧ ـ ٧٨

قراءةتحليلية اولية في بيانات منظمة التحرير الفلسطينية القيادة الموحدة للانتفاضة. ـ **الصداقة**. ـ س ٢، ع ٥ (١٩٨٨). ـ ص ٢٩ ـ ٦١

قراءة في اوراق الانتفاضة: الانتفاضة تضاهي عبور قناة السويس عام ١٩٧٣. ـ **القضية الفلسطينية في شهر**. ـ ع ٤ (١٢/١٩٨٨). ـ ص ٢٤ ـ ٣٢

كابوس الاقتصاد المحتل. ـ **الاقتصاد والاعمال**. ـ س ١٠، ع ١١٢ (٠١/١٩٨٩). ـ ص ٣٨ ـ ٣٩

كارمي، بولس

ـ الرأي العام الفرنسي والانتفاضة الفلسطينية. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ٣ (١٩٨٨). ـ ص ٢١٦ ـ ٢٢٣

ـ الرأي العام الفرنسي والانتفاضة الفلسطينية. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ٣ (١٩٨٨). ـ ص ٢١٦ ـ ٢٢٣

كشف باسماء النساء الفلسطينيات المجهضات من ١٩/١٢/١٩٨٧ ـ ٢٩/٢/١٩٨٨. ـ **بلسم**. ـ س ١٥، ع ١٥٣ (٠٣/١٩٨٨). ـ ص ٣٨ ـ ٤١

كلمة الحزب الشيوعي الفلسطيني في «دورة الانتفاضة». ـ **الكاتب**. ـ س ٩، ع ١٠٤ (١٢/١٩٨٨). ـ ص ٢١ ـ ٢٦

كمال ابراهيم

الانتفاضة تتحول الى حرب عصابات شعبية غير مسلحة والجيش الاسرائيلي يتطرف نحو اليمين. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ س ١٥، ع ٣ (٠٣/١٩٨٨). ـ ص ٢٠١ ـ ٢٠٦

اللجان الشعبية للانتفاضة، كيف نشأت وكيف تطورت. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ٤ (خريف ١٩٨٨). ـ ص ٢١٦ ـ ٢٢١

اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة

ندوة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للتطورات الجارية في الوطن المحتل. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٥٧ (١٩٨٩). ـ ص ١٧٨ ـ ١٨٥

اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة

ندوة الضرائب والسياسة الضريبية في الوطن المحتل». (٢٠/٧/١٩٨٨: عمان). ـ **المنتدى**. ـ مج ٣، ع ٣٦ (٠٩/١٩٨٨). ـ ص ٢٨ ـ ٢٩

لطفي الخولي

انتفاضة الشعب الفلسطيني نواة الثورة العربية الشاملة/ أجرى الحوار سعيد الشحات. ـ **المنابر**. ـ س ٣، ع ٢٤ (٠٢/١٩٨٨). ـ ص ١٤ ـ ١٨

الانتفاضة والدولة الفلسطينية/ تأليف لطفي الخولي، عرض محمد خالد الأزعر. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١١، ع ٧٧ (٠٧/١٩٨٩). ـ ص ٢٥٩ ـ ٢٦٨

لن يكون في الامكان التغلب نهائيات على الانتفاضة. ـ **القضية الفلسطينية في شهر**. ـ س ١٠، ع ١٠ و ١١ (٠٢/١٩٨٩). ـ ص ١٠ ـ ١٢

«لنحطم الانتفاضة، الآن!» برنامج حركة «هتحياه» لضرب الانتفاضة. ـ **الملف**. ـ مج ٥، ع ٥٣ (٠٨/١٩٨٨). ص ٤٥٦ ـ ٤٥٨

لهم المجد كله والخلود، شهداء الانتفاضة الجماهيرية المباركة منذ الاول من آذار ١٩٨٨ وحتى نهاية الشهر نفسه. ـ **بلسم**. ـ س ١٥، ع ١٥٤ و ١٥٥ (٠٤/١٩٨٨). ـ ص ٨٤ ـ ٨٨

لهم المجد كله والخلود (٣): شهداء الانتفاضة الشعبية المباركة في فلسطين منذ الاول من نيسان وحتى نهاية الشهر نفسه. ـ **بلسم**. ـ س ١٥، ع ١٥٦ (٠٦/١٩٨٨). ـ ص ٨٠ ـ ٨٣

لهم المجد كله والخلود (٤): شهداء الانتفاضة الشعبية المباركة في فلسطين منذ الاول من ايار وحتى نهاية الشهر نفسه. ـ **بلسم**. ـ س ١٥، ع ١٥٧ (٠٧/١٩٨٨). ـ ص ٧٠ ـ ٧١

لهم المجد كله والخلود (٦): شهداء الانتفاضة الشعبية المباركة في فلسطين منذ الاول من تموز وحتى نهاية الشهر ذاته. ـ **بلسم**. ـ ع ١٥٩ (٠٩/١٩٨٨). ـ ص ٧٨ ـ ٧٩

ماجد الحاج

ماذا فعلت بنا الانتفاضة. ـ **الملف**. ـ مج ٥، ع ٥٧ (١٢/١٩٨٨). ـ ص ٨٣٤ ـ ٨٣٥

ماجد كيالي

ـ الانتفاضة الفلسطينية في مواجهة محاولات الحصار الاقتصادي. ـ **الارض**. ـ س ١٦، ع ٣ (٠٣/١٩٨٩). ـ ص ٦٤ ـ ٨٠

ـ الانتفاضة وممهدات التحرر الاقتصادي ـ السياسي. ـ **الوحدة**. ـ س ٥، ع ٥١ (١٢/١٩٨٨). ـ ص ٢٢٦ ـ ٢٢٩

ـ السمات العامة الاساسية للانتفاضة. ـ **الارض**. ـ س ١٦، ع ٢ (٠٢/١٩٨٩). ـ ص ٣٠ ـ ٥٠

ماذا قالوا عن الانتفاضة. ـ **أبعاد فكرية**. ـ مج ١، ع ١ (١٩٨٩). ـ ص ١٣٧ـ ١٤٠

المجلس الوطني الفلسطيني

ـ الدورة غير العادية. «دورة الانتفاضة والاستقلال الوطني» ١٩ (١٢ ـ ١٥/١١/١٩٨٨: الجزائر). ـ **المنتدى**. ـ مج ٣، ع ٣٩ (١٢/١٩٨٨). ـ ص ٥ ـ ٨

ـ الدورة غير العادية (دورة الانتفاضة) ١٩ (١٢ ـ ١٥/١١/١٩٨٨: الجزائر). ـ **القضية الفلسطينية في شهر**. ـ ع ٤ (١٢/١٩٨٨). ـ ص ٦ ـ ٢٣

ـ قرارات بشأن المستجدات. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٥ (٠٨/١٩٨٨). ـ ص ١٤٣ ـ ١٤٦

محجوب عمر

الانتفاضة.. وتحرك الجماهير العربية. ـ **المستقبل العربي**. ـ س ١١، ع١١٢ (٠٦/١٩٨٨). ـ ص ١٣٠ ـ ١٣٦

محمد البطراوي

دور الثقافة في تفجير الانتفاضة/ أجرى الحوار خليل السواحري. ـ **الوحدة**. ـ س ٥، ع ٥١ (١٢/١٩٨٨). ـ ص ٣١٣ ـ ٣١٩

محمد الجندي

ـ الانتفاضة الفلسطينية والمعادلة العربية والدولية. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ٢ (١٩٨٨). ـ ص ٦١ ـ ٦٨

ـ رؤوس اقلام سياسية: الوضع العربي والدولي وتأثيراته على النضال الوطني الفلسطيني. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ١ (١٩٨٨). ص ٤٠ ـ ٥٥

محمد حافظ يعقوب

ـ الانتفاضة وانتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٥ (٠٨/١٩٨٨). ـ ص ٨٤ ـ ٩٠

ـ حلقة نقاش «المائدة المستديرة»: الانتفاضة وحكومة المنفى. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٧ (١٠/١٩٨٨). ص ٧٨ ـ ٨٦

محمد خالد الازهري

الرأي العام الاوروبي وقضية فلسطين بين النكبة والانتفاضة (١٩٤٨ ـ ١٩٨٨). ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٥٧ (٠٣/١٩٨٩). ـ ص ١٢٣ ـ ١٤٠

محمد خالد البطراوي

الثقافة الوطنية الفلسطينية وتشكيل وعي ووجدان الانتفاضة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٤ (١٠/١٩٨٨). ـ ص١٥٧ ـ ١٦٣

محمد الشرقي

وقائع يوم من الانتفاضة. ـ **الصداقة**. ـ س ١، ع ٤ (١٩٨٨). ـ ص ١٦٣ ـ ١٧٤

محمد الصواف

ـ آثار مرحلية للانتفاضة الشعبية. ـ **الملف**. ـ مج ٤، ع ٤٧ (٠٢/١٩٨٨). ـ ص ٩٩١ ـ ١٠٠٣

ـ حريق الانتفاضة. ـ **الملف**. ـ مج ٥، ع ٥٢ (٠٧/١٩٨٨). ـ ص ٣٠٧ ـ ٣١٧. ـ تقرير

ـ عام على الانتفاضة. ـ **الملف**. ـ مج ٥، ع ٥٧ (٠٢/١٩٨٨). ـ ص ٨٠٢ ـ ٨١٣

محمد عبد الرحمن

ـ الانتفاضة وخيارات اسرائيل الصعبة (قراءة اولية للموقف الاسرائيلي). ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٩١ (٠٢/١٩٨٩). ـ ص ٣ ـ ١٧

محمود سويدي

اثر الانتفاضة في الكيان الصهيوني. ـ **تاريخ العرب والعالم**. ـ س ١٠، ع ١١٧ و ١١٨ (٠٨/١٩٨٨). ـ ص ٤٢ ـ ٥١

المرأة الفلسطينية: عنوان صمود.. وتجسيد لكبرياء شعب. ـ **بلسم**. ـ مج ١٥، ع ١٦٦ (١٩٨٩). ـ ص ٥٦ ـ ٥٩

المرأة الفلسطينية والانتفاضة: تضحية وعطاء دائم على طريق النضال الطويل. ـ **بلسم**. ـ مج ١٥، ع ١٦٥ (١٩٨٩). ـ ص ٧٦ ـ ٨١

مركز يافا للمعلومات في القدس

الانتفاضة والاقتصاد في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٤ (١٠/١٩٨٨). ـ ص ٢٨ ـ ٤٤

مريد البرغوثي

الانتفاضة وثقافة الضاد. ـ **الفكر الديمقراطي**. ـ ع ٣ (١٩٨٨). ـ ص ٤ ـ ١١

مستشفى الشفاء في غزة شاهد عيان على جريمة تتكرر. ـ **بلسم**. ـ س ١٥، ع ١٥٣ (٠٣/١٩٨٨). ـ ص ١٨ ـ ٢٣

مستقبل الانتفاضة مشرق: المؤسسات الصحية. ـ **القضية الفلسطينية في شهر**. ـ س ١٠، ع ١٠ و ١١ (٠٢/١٩٨٩). ـ ص ٧ ـ ٩

مسلم طلعت

السمات الاستراتيجية للحرب العربية الاسرائيلية المقبلة. ـ **دراسات**. ـ ع١٩ (١٩٨٩). ص٥ ـ ٣٥.

مصطفى محمد الحسيني

ـ انتفاضة ـ بداية نقطة الانكسار الاسرائيلية عسكرياً وسياسياً. ـ **الملف**. ـ مج ٥، ع ٥٩ (٠٢/١٩٨٩). ـ ص ٩٧٧ ـ ٩٩٠

خطة الانتخابات مصيرها الفشل

اسرائيليون: الانتفاضة لن تهزم. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع١٩٥ (٠٦/١٩٨٩). ـ ص١٣٧ ـ ١٤٠.

محمد علي المداح

انتفاضة الارض المحتلة والمجتمع الاسرائيلي. ـ **السياسة الدولية**. ـ ع٩٢ (٠٤/١٩٨٨). ـ ص١٥٩ ـ ١٦٢.

محمد القيسي

ايقونات الحجارة. ـ **آفاق عربية**. ـ س ١٣، ع ٩ (٠٩/١٩٨٨). ـ ص ١٥٢ ـ ١٥٣. ـ قصيدة

محمد مباركه

الانتفاضة وتصعيد اساليب المواجهة. ـ **صوت فلسطين**. ـ ع ٢٤٦ (٠٧/١٩٨٨). ـ ص ١٧ ـ ٢١

محمد المجذوب

الانتفاضة وحق الشعب المضطهد في المقاومة. ـ **تاريخ العرب والعالم**. ـ س ١٠، ع ١١٧ و ١١٨ (٠٨/١٩٨٨). ص ١٨ ـ ٢٣

محمد نور الدين

ندوة الانتفاضة الفلسطينية: قراءة جديدة للقضية (٣٠ ـ ١/٤/١٩٨٨: بيروت). ـ **الوحده**. ـ س ٤، ع ٤٦ و ٤٧ (٠٧/١٩٨٨). ص ٢٨٥ ـ ٢٩٩

محمود امين العالم

الانتفاضة الفلسطينية الى اين!... وكيف؟ دعوة الى حوار عربي موضوعي وعمل نضالي مشترك. ـ **قضايا فكرية**. ـ ع ٧ (١٠/١٩٨٨). ـ ص ٥ ـ ١٣

محمود درويش

حجر الوعي. ـ **الكرمل**. ـ ع ٢٧ (١٩٨٨). ـ ص ٤ ـ ١٢

– الانتفاضة – الدولة. – **الملف**. – مج ٥، ع ٥٥ (١٠/١٩٨٨). – ص ٥٩٥ – ٦٠٢

– الخط البياني للانتفاضة، تقييمات اسرائيلية. – **الملف**. – مج ٥، ع ٥١ (٠٦/١٩٨٨). – ص ٢١٢ – ٢١٨

على ضوء الانتفاضة: مطلوب اطار نظري للقضية الفلسطينية. – **الفكر الديمقراطي**. – ع ٣ (١٩٨٨). – ص ٥٣ – ٦٣

معتقلو الانتفاضة يتحدون سياط الجلادين. – **بلسم**. – س ١٥، ع ١٥٤ (٠٤/١٩٨٨). – ص ٧٢ – ٧٩

معن بشور

– الانتفاضة والمستقبل: العمق العربي. – **المنابر**. – س ٤، ع ٣٥ و ٣٦ (٠١/١٩٨٩). – ص ٤ – ١٧

– تقسيم لبنان يحاصر انتفاضة فلسطين. – **المنابر**. – س ٣، ع ٣٤ (١٢/١٩٨٨). – ص ٤ – ٩

– في الذكرى الثالثة والعشرين لانطلاقة الرصاصة الفلسطينية الاولى: حجارة اطفال فلسطين ومعمار الحياة العربية الجديدة. – **المنابر**. – س ٣، ع ٢٣ (٠١/١٩٨٨). – ص ٤ – ١٣

– ليكن استشهاد خليل الوزير انتفاضة. – **المنابر**. – س ٣، ع ٢٧ (٠٥/١٩٨٨). – ص ٤ – ١١

– من الهزيمة الى الانتفاضة. – **المنابر**. – س ٣، ع ٢٩ (٠٧/١٩٨٨). – ص ٤ – ١٩

ملحم ملحم

الانتفاضة الفلسطينية: اعادة انتاج الاسئلة المرحلية للصراع. – **الوحدة**. – س ٥، ع ٥٥ (٠٤/١٩٨٩). – ص ٢٢٦ – ٢٣٣

المنابر. قسم الدراسات التاريخية

المقاومة العربية الفلسطينية في مواجهة الصهيونية: نضال مستمر. – **المنابر**. – س ٣، ع ٢٣ (٠١/١٩٨٨). ص ٣٤ – ٤٦

منح الصلح

المقاومة الوطنية والقيم. – **المنابر**. – س ٢، ع ١٠ (١٠/١٩٨٧). – ص ١٣ – ١٦

منذر عنبتاوي

الانتفاضة الى أين؟ وكيف؟ الاحتمالات والخيارات. – **المستقبل العربي**. – س ١١، ع ١١٦ (١٠/١٩٨٨). – ص ١٣٧ – ١٤٦

منظمة التحرير الفلسطينية. دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط

انتفاضة الشعب الفلسطيني: موجبات الدعم الآني والتنمية الابعد مدى. – **صامد الاقتصادي**. – س ١٠، ع ٧٤ (١٠/١٩٨٨). – ص ١٦ – ٢٧

– الانتفاضة في المنظور الاقتصادي والاجتماعي. – **صامد الاقتصادي**. – س ١١، ع ٧٧ (٠٧/١٩٨٩). – ص ٢١ – ٣٠

منير سلام

– الانتفاضة: حكام اسرائيل امام خيار واحد ووحيد. – **الكاتب**. – س ١٠، ع ١٠٧ (٠٣/١٩٨٩). – ص ٦ – ١٠

– خطة رابين مرفوضة من شعب الانتفاضة. – **الكاتب**. – س ١٠، ع ١٠٦ (٠٢/١٩٨٩). – ص ٤ – ٦

– نظرة على بعض اصداء انتفاضة الاراضي المحتلة. – **الكاتب**. – س ٩، ع ٩٤ (٠٢/١٩٨٨). – ص ٨ – ١٦

موراف، ليفي

الانتفاضة، اللغة الحقيقية. – **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. – س ١٥، ع ٥ (٠٥/١٩٨٨). – ص ٣٦٨ – ٣٧٠

موسى السيد

الانتفاضة وخسائر الكيان الصهيوني خلال عام. – **الوحدة**. – س ٥، ع ٥٦ (٥/١٩٨٩). – ص ١٢٩ – ١٤٠

ميسر ابو علي

الاقتصاد المنزلي ودور اللجان الشعبية في زمن الانتفاضة. – **صامد الاقتصادي**. – س ١٠، ع ٧٤ (١٠/١٩٨٨). – ص ٢١٨ – ٢٢٧

ناجي علوش

اربعون عاما من الاحتلال: اربعون عاما من النضال. – **الوحدة**. – مج ٤، ع ٤٤ (١٩٨٨). – ص ١٨ – ٢٥

نافذ عليان

تأثير الانتفاضة في الاقتصاد الاسرائيلي: قراءة اولية. – **شؤون فلسطينية**. – ع ١٨٣ (٠٦/١٩٨٨). – ص ١٢ – ٢٩

نايف حواتمة

الاستراتيجية الفلسطينية زمن الانتفاضة/ اجرى الحوار عبد الهادي شروف. – **الفكر الديمقراطي**. – ع ٧ (١٩٨٩). – ص ٣١ – ٦٨

نبيل حيدري

المقاومة الفلسطينية دولياً: المدارات العربية للتحرك السوفياتي الجديد. – **شؤون فلسطينية**. – ع ١٨٨ (١١/١٩٨٨). – ص ١١٤ – ١١٩

نجاح مناصرة

هل تطورت مكانة المرأة الفلسطينية مثلما تطور دورها في الاحداث. – **الكاتب**. – ع ١٠٩ (٠٥/١٩٨٩). – ص ٥٤ – ٥٨

نداء القيادة الموحدة للانتفاضة. – **القضية الفلسطينية في شهر**. – س ١٠، ع ١٠ و ١١ (٠٢/١٩٨٩). – ص ٥ – ٦

ندوة الانتفاضة: موقعها، آفاقها... – **الكاتب الفلسطيني**. – ع ١٣ (١٩٨٨). – ص ١٢١ – ١٤٤

ندوة تطورات القضية الفلسطينية (٠١/١٩٨٩: القاهرة). – **المستقبل العربي**. – س ١٢، ع ١٢٣ (٠٥/١٩٨٩). – ص ١١٢ – ١٣٦

ندوة الفكر والفن والادب لدعم الثورة الشعبية في فلسطين (١١ – ١٤/٠٦/١٩٨٨: صنعاء). – **المستقبل العربي**. – س ١١، ع ١١٤ (٠٨/١٩٨٨). – ص ١٦٣ – ١٦٩

ندوة الوحدة حول: المقاومة الثقافية في الارض المحتلة. – **الوحدة**. – س ٤، ع ٤٤ (٠٥/١٩٨٨). – ص ١٤٠ – ١٥١

نديم عيسى

الليكود وسياسته المقبله حيال الانتفاضة الفلسطينية. – **آفاق عربية**. – س ١٣، ع ١٢ (١٢/١٩٨٨). – ص ١٤ – ٢١

نذير جزماتي

– سياسة اسرائيل في الجنوب اللبناني المحتل على ضوء تصاعد المقاومة وتضعضع عصابات لحد. – **الارض**. – س ١٤، ع ١٢ (٠٩/١٩٨٧). – ص ٨ – ١٥

– المواجهة اليومية ما بين الشعب العربي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين وقوات العدو الصهيوني في شهر كانون الاول عام ١٩٨٧. – **الارض**. – س ١٥، ع ١ (٠١/١٩٨٨). – ص ٢٢ – ٣٧

نزار قباني

الغاضبون. – **البناء**. – س ٣، ع ٢٢ (٠٨/١٩٨٨). – ص ٥٥. – شعر

نشأت الخطيب

حجارة من سجيل. – **البناء**. – س٣، ع ٢٤ (٠٥/١٩٨٩). – ص ٩٧. – شعر

نص رسالة مجلس يهودا والسامرة وغزة الى اسحق شامير للمطالبة بالقضاء على الانتفاضة. – **الملف**. – مج ٦، ع ٦٢ (٠٥/١٩٨٩). – ص ١٦٣ – ١٦٤. – نقلاً عن نيكوداه ١٩٨٩/٣/١٧

نص وثيقة قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس. – **المنتدى**. – مج ٣، ع ٣٩ (١٢/١٩٨٨). – ص ٤ – ٥

نظام العباسي

الانتفاضة الفلسطينية الراهنة: رؤية تاريخية. – **شؤون عربية**. – ع ٥٦ (١٢/١٩٨٨). – ص ١٠٧ – ١١٧

نظرة على مفكرة المناطق المحتلة لعام ١٩٨٧. ـ **الكاتب**. ـ س ٩، ع ٩٣ (٠١/١٩٨٨). ـ ص ٨ ـ ١١

نعيم الاشهب

ـ الانتفاضة الشعبية في الاراضي المحتلة. ـ **قضايا السلم والاشتراكية** (براغ). ـ ع ٧ (٠٧/١٩٨٨). ـ ص ١٠٠ ـ ١١٠

ـ دورة الانتفاضة للمجلس الوطني الفلسطيني وقراراتها التاريخية. ـ **الكاتب**. ـ س ٩، ع ١٠٤ (١٢/١٩٨٨). ـ ص ٤ ـ ١٠

ـ مساهمة في الحوار الفلسطيني الانتفاضة تطلب منا وبالحاح ان نحدد بوضوح ومبدئية وواقعية ما نريد. ـ **الكاتب**. ـ ع ١٠٢ (١٠/١٩٨٨). ـ ص ٢٢ ـ ٣٢. ـ نقلاً عن الاتحاد (حيفا) ١٨/٩/١٩٨٨

نمر سرحان

من فولكلور الانتفاضة الفلسطينية. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٤ (١٠/١٩٨٨). ـ ص ١٦٤ ـ ١٩٣

نواف الزرو

ـ الافكار والمقترحات الاسرائيلية لحاصرة الانتفاضة الفلسطينية. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١١. ع ٧٧ (٠٧/١٩٨٩). ـ ص ١٩٢ ـ ٢٠٦

ـ الانتفاضة في الصحافة الاسرائيلية. ـ صامد الاقتصادي ـ س١١، ع٧٦ (٠٤/١٩٨٩). ـ ص٢٣٢ ـ ٢٤٠.

ـ فلسطينيو الوطن المحتل ١٩٤٨ والانتفاضة: من التضامن الى المشاركة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٤ (١٠/١٩٨٨). ص ٢١٠ ـ ٢١٧

الهاشمي بناني

انتفاضة الشعب الفلسطيني ومؤتمر العمل الدولي. ـ **مجلة العمل العربية**. ـ ع ٤٤ (٠٥/١٩٨٨). ـ ص ٨ ـ ١١

الهتلرية الصهيونية في مواجهة الانتفاضة. ـ **القضية الفلسطينية في شهر**. ـ ع ٢ (١٩٨٨). ـ ص ٩ ـ ١٥

هشام حمدان

حول انتهاكات حقوق الانسان في الضفة والقطاع. ـ **الفكر التقدمي**. ـ ع ١٠ (٠٣/١٩٨٩). ـ ص ٧٠ ـ ٩٨

هيثم كيلاني

ـ الانتفاضة. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٥٤ (٠٦/١٩٨٨). ـ ص ١٣ ـ ٢٦

ـ الانتفاضة في اطارها الاستراتيجي. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٩٤ (٠٥/١٩٨٩). ـ ص ٣ ـ ١٦

وثائق مؤتمر قمة الانتفاضة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٤ (١٠/١٩٨٨). ـ ص ٢٥٩ ـ ٢٧٢

وحيد عبد المجيد

ـ انتفاضة الضفة والقطاع... وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية. ـ **السياسة الدولية**. ـ ع ٩٢ (٠٤/١٩٨٨). ـ ص ٨ ـ ٢٣

ـ تقرير عن حلقة نقاش حول مجالات التحرك الفلسطيني بعد القرار الاردني تجاه الضفة. ـ **المستقبل العربي**. ـ س ١١، ع ١١٧ (١١/١٩٨٨). ـ ص ١٩٨ ـ ٢٠٢

وسام مسعود

تأثير الانتفاضة على الاقتصاد الاسرائيلي. ـ **الفكر التقدمي**. ـ س ٢، ع ٧ (٠٩/١٩٨٨). ـ ص ٩٢ ـ ١٠٩

وليد الجعفري

الانتفاضة الفلسطينية والمأزق الاسرائيلي. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٢ (١٩٨٨). ـ ص ٧٢ ـ ٧٨

وليد سيف

تأملات حول القيم الثقافية والحضارية في ضوء الانتفاضة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١١، ع ٧٦ (٠٤/١٩٨٩). ـ ص ١٨٧ ـ ١٩٩

وليد عبد الحي

ـ الصراع العربي ـ الصهيوني: نظرة مستقبلية. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٥٦ (١٢/١٩٨٨). ـ ص ٥١ ـ ٦٧

وليد مصطفى

الانتفاضة في مرحلتها الراهنة: دور وموقف الشرائح الفلسطينية. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١١، ع ٧٧ (٠٧/١٩٨٩). ـ ص ١٠٠ ـ ١١٦

السياسي والاقتصادي في نداءات القيادة الوطنية للانتفاضة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٤ (١٠/١٩٨٨). ـ ص ٧٦ ـ ٩٠

ويك، اليرنس

الانتفاضة عطلت الاقتصاد الاسرائيلي. ـ **المنابر**. ـ س ٣، ع٢٧ (٠٥/١٩٨٨). ـ ص ٧٤ ـ ٧٧

ي. ص.

الانتفاضة توسع نطاق سيطرتها. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٩٤ (٠٥/١٩٨٩). ـ ص ١٢١ ـ ١٢٥. ـ تقرير.

ياتسيف، جادي

جيل الانتفاضة. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ س ١٥، ع ٣ (٠٣/١٩٨٨). ـ ص ١٧٨ ـ ١٧٩

ياسر عرفات (ابو عمار)

نص خطابه في الجمعية العامة للامم المتحدة في جنيف بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٨. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٩٠ (٠١/١٩٨٩). ـ ص ١٣٣ ـ ١٤١

ياسين سويد

تطور نظرية «الأمن» الاسرائيلية عبر اربعين عاماً. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٥٥ (٠٩/١٩٨٨). ـ ص ١٨٣ ـ ٢٠٣

يحيى يخلف

كلمات عن الانتفاضة وسميح القاسم والاصدقاء. ـ **الصداقة**. ـ س ٢، ع ٦ (١٩٨٨). ـ ص ٥٥ ـ ٦٠

يزيد صايغ

ـ تصاعد عمليات المواجهة. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٣ (٠٦/١٩٨٨). ـ ص ١١٦ ـ ١٢٠. ـ تقرير

ـ تصعيد المقاومة ضد الاحتلال. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٧ (١٠/١٩٨٨). ـ ص ١٢٦ ـ ١٣٠

ـ المقاومة الفلسطينية عسكرياً: تكتيك مضاد فلسطيني. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع١٨٨ (١١/١٩٨٨). ـ ص ١٢٠ ـ ١٢٤

ـ مواجهة وبناء ذاتي. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٩٠ (٠١/١٩٨٩). ـ ص ١١٧ ـ ١٢١

يعقوب تسور

ديماغوجيا على هامش الانتفاضة. ـ **الملف**. ـ مج ٥، ع ٥٣ (٠٨/١٩٨٨). ـ ص ٤٣٨ ـ ٤٤٩

يعقوب سليمان

آفاق تحقيق الامن الغذائي في الاراضي الفلسطينية المحتلة في ظل الانتفاضة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١١، ع ٧٧ (٠٧/١٩٨٩). ـ ص ١٤٦ ـ ١٦٦

يوسف ابو سمرة

ـ الآثار النفسية ـ الاجتماعية للانتفاضة داخل المجتمعين الفلسطيني والاسرائيلي. ـ **الكاتب**. ـ س ٩، ع ١٠٠ (٠٨/١٩٨٨). ـ ص ٥٩ ـ ٦٢

ـ الآثار النفسية والاجتماعية للانتفاضة داخل المجتمع الفلسطيني. ـ **السياسة الدولية**. ـ ع ٩٦ (١٩٨٩). ص ١٤٣ ـ ١٥٠

ـ الاحتلال الاسرائيلي والصحة النفسية في الضفة والقطاع. ـ **السياسة الدولية** ـ ع٩٢ (٠٤/١٩٨٨). ـ ص١٦٣ ـ ١٦٩.

يوسف الحسن

الانتفاضة: الخصائص والدروس والمستقبل. ـ **الدبلوماسي**. ـ ع ١٨ (٠٩/١٩٨٨). ـ ص ٤٣ ـ ٥٠

يوسف صايغ

ـ الانتفاضة الفلسطينية وتوازن القوى في المنطقة. ـ **المنتدى**. ـ مج ٤، ع ٤٦ (٠٧/١٩٨٩). ـ ص ٦ ـ ١١

ـ التسوية السياسية في الافق التاريخي للقضية الفلسطينية. ـ **المستقبل العربي**. ـ س ١١، ع ١١٣ (٠٧/١٩٨٨). ـ ص ٩١ ـ ١٠٥

يوسف عبد الحق

التمرد المالي والانتفاضة: مداخله في ندوة الضرائب والسياسات الضريبية. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١١، ع ٧٥ (٠١/١٩٨٩). ـ ص ٢٤٦ ـ ٢٤٩

يوسف لبيد

الانتفاضة: محصلة مرحلية. ـ **الملف**. ـ مج ٥، ع ٥١ (٠٦/١٩٨٨). ـ ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠

يوفال التيسور

من يدفع ثمن الانتفاضة. ـ **الملف**. ـ مج ٥، ع ٥٩ (٠٢/١٩٨٩). ـ ص ١٠١٩ ـ ١٠٢١

«يوم تفكير» بصدد القضية الفلسطينية الانتفاضة الشعبية في الارض كما يقرؤها المثقفون الفرنسيون. ـ **الوحدة**. ـ س ٥، ع ٥١ (١٢/١٩٨٨). ـ ص ١٨٥ ـ ٢٠٧

يوميات الانتفاضة في الاراضي المحتلة. ـ **اللجنة الملكية لشؤون القدس**. ـ ع ١٨١ (٠٣/٠٦/١٩٨٩). ـ ص ٢١ ـ ٢٧

يونس السيد

ـ الانتفاضة الفلسطينية والانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٤ (١٠/١٩٨٨). ـ ص ١٠٣ ـ ١١٠

ـ دم ينتصر على السيف. ـ **بلسم**. ـ س ١٥، ع ١٥٣ (٠٣/١٩٨٨). ـ ص ٦ ـ ١٧

ـ المؤسسة العسكرية الصهيونية تحت مطرقة الانتفاضة. ـ **بلسم** ـ (نيقوسيا). ع ١٥٩ (٠٩/١٩٨٨). ـ ص ٦٨ ـ ٧٦

كتب ووثائق

أسعد عبد الرحمن

الانتفاضة: مقدمات، وقائع، تفاعلات، آفاق/ اسعد عبد الرحمن، نواف الزرو. ـ بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٩. ـ ٣٨١ ص.

أغاني الانتفاضة /جمع وتقديم محمد سلمان. ـ م.ت.ف. الاعلام الموحد، ١٩٨٩. ـ (سلسلة فلسطين الثورة)

إتحاد اذاعات الدول العربية

انتفاضة الجماهير الفلسطينية في الضفة: لا للادارة المدنية والحكم الذاتي، نعم لمنظمة التحرير الفلسطينية. ـ تونس: الاتحاد، ١٩٨١. ـ ١٢٨ ص. ـ (الحقيبة الاخبارية والوثائقية؛ ٨)

إتحاد كتاب آسيا وافريقيا

الانتفاضة. ـ تونس: لوتس، ١٩٨٨. ـ ٢٦٧ ص.

الاستعمار الاسرائيلي والانتفاضة. ـ اثينا: دار السلام، ١٩٨٨. ـ باليونانية

الانتفاضة: الدم غلب السيف. ـ نيقوسيا: مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، ١٩٨٨، ـ٣٦٦ص، (١٦) ص. لوحات: مص. ـ (كتاب فلسطين الثورة. احداث؛ ٢)

الانتفاضة الفلسطينية: يوميات ووثائق. ج١: من ٨/١٢/١٩٨٧ ـ ٢٨/٢/١٩٨٨/ تقديم الياس خوري، تحرير غسان محكل. ـ بيروت: شركة الفهرست للانتاج الثقافي، ١٩٨٨. ـ ٢٤٥ ص.

إنتفاضة كانون الكبرى في عامها الثاني: قسماتها.. طابعها ودلالاتها. ـ قبرص: مؤسسة نصار للنشر والتوزيع، ١٩٨٩

بشير البرغوثي

قمع شعب: شهادات ميدانية مشفوعة بالقسم. ـ عمان: دار الجليل، ١٩٨٩. ـ (٤٥٠ ص.)

توفيق ابو بكر (مُعد)

الحوار الاستراتيجي الشامل، رموز الجيل الجديد في الاراضي المحتلة يتحدثون. ـ الكويت: مطابع القبس، ١٩٨٨. ـ ١٧٣ ص.

ثورة الحجارة مدادها الدم، الحجارة، الشعب، فلينهض العرب. ـ بغداد: الاتحاد النسائي العربي العام، ١٩٨٨. ـ ٤٦ ص.

جامعة الدول العربية

الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ـ تونس: جامعة الدول العربية. الادارة العامة لشؤون فلسطين، ١٩٨٨. ـ ٢ج

جامعة الدول العربية. الامانة العامة

الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية: عام من البطولة والتضحية. ـ تونس: الادارة العامة لشؤون فلسطين، ١٩٨٨. ـ ١٠٧ ص.

جامعة الدول العربية. الامانة العامة

البيان الختامي الصادر عن اللجنة الوزارية العربية الخاصة بدعم الانتفاضة. ـ تونس: جامعة الدول العربية، (١٩٨٩). ـ ٣ ورقة.

مؤتمر القمة العربي غير العادي (٧ ـ ٩/٦/١٩٨٨: الجزائر): القرارات، البيان الختامي. ـ تونس: الجامعة، ١٩٨٨. ـ ١٥ ص. ـ القرار رقم ١٧٨: دعم الانتفاضة الشعبية الفلسطينية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدورة ٤٤ (١ـ ٤/٢/١٩٨٨: تونس): قرار رقم ١٠٥٤ ـ مذكرة منظمة التحرير الفلسطينية بشأن انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة. ـ تونس: الجامعة، ١٩٨٨، التقرير والقرارات البند السابع ١١ ـ ١٢

مجلس جامعة الدول العربية الدورة غير العادية (٢٣ ـ ٢٤/١/١٩٨٨: تونس): قرار حول الاوضاع الخطيرة التي يعيشها الشعب العربي في فلسطين. ـ تونس: الجامعة، ١٩٨٨. ـ ٥ ص.

جدع جلادي

اسرائيل نحو الانفجار الداخلي. ـ القاهرة: دار البيان للنشر والتوزيع، ١٩٨٨

الحسن بن طلال، الامير، ولي عهد الاردن

الفلسطينيون: من الاقتلاع الى المقاومة/ حسن بن طلال، عبد الوهاب المسيري، مصطفى شاكر. ـ الكويت: مجلة العربي، ١٩٨٨. ـ ١٨٤ ص. : مص، خرائط. ـ (الكتاب العربي؛ ١٩)

حسين ابو النمل

الاقتصاد الاسرائيلي. ـ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. ـ ٤٠٤ ص.

خالد الحسن (ابو السعيد)

الانتفاضة الفلسطينية، الثورة الشعبية: متى؟ ولماذا؟ والى اين؟. ـ عمان: دار الكرمل للنشر، ١٩٨٨

خالد عايد

الانتفاضة الثورية في فلسطين: الابعاد الداخلية. ـ عمان: دار الشروق، ١٩٨٨. ـ ١٣٢ ص.

ربعي المدهون

الانتفاضة الفلسطينية، الهيكل التنظيمي واساليب العمل. ـ نيقوسيا: شرق برس، ١٩٨٨. ـ ١٥٢ ص.

سلامة حسن حجاوي
الانتفاضة الفلسطينية وآفاق التسوية. ـ بغداد: جامعة بغداد، ١٩٨٨

سمير سلامة خليل
الانتفاضة في عامها الاول: الشهداء والمصابون، دراسة تحليلية احصائية. ـ عمان: نقابة الاطباء الاردنيين، ١٩٨٩.

سمير نايفة
يوميات انتفاضة سجن نفحة. ـ بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، ـ ١٩. ـ ١٠٢ ص.

صرخة في وجه العالم: البوم الانتفاضة. ـ عمان: دار الجليل، ١٩٨٨. ـ ٥٢٨ ص.

طلال ناجي
الاستيطان الصهيوني والمقاومة الفلسطينية. ـ عمان: دار القدس، ١٩٨٨. ـ ٣٧٨ ص.

عبد الجبار عدوان
الانتفاضة على طريق الاستقلال الفلسطيني، الكتاب الثاني: الشهداء. ـ لندن: دار الانتفاضة، ١٩٨٩

عبد الهادي النشاش
الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨. ـ (د.م): الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٨٨ ـ ١٠٣ص.

عبد الوهاب المسيري
الانتفاضة الفلسطينية والازمة الصهيونية: دراسة في الادراك والكرامة. ـ ط١، منقحة. ـ (د.م: د.ن.)، ١٩٨٩. ـ ٢٢٧ ص.

عرفات حجازي
الانتفاضة: من وجهة نظر صهيونية. ـ عمان: دار الصباح، ١٩٨٨. ـ ١١٣ ص.

علي الجرباوي
الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة: بحث في النخبة السياسية. ـ ط١. ـ بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٩. ـ ١٧٥ ص. ـ (سلسلة كتب من الارض المحتلة)

غرين، ستيفن
بالسيف: امريكا واسرائيل في الشرق الاوسط/ ستيفن غرين، ترجمة محمود زايد. ـ بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٨. ـ ٣١٩ ص.

فؤاد مغربي
الانتفاضة والرأي العام الامريكي/ تأليف فؤاد مغربي؛ ترجمة محمود برهوم. ـ (سلسلة دراسات صامد الاقتصادي)

فايز جابر
الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة. ـ عمان: دار البيرق، ١٩٨٧. ـ ٢٦٨ ص.

لطفي الخولي
الانتفاضة والدولة الفلسطينية. ـ القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٩. ـ ٣٥٢ ص.

لوسو، إميليو
نظرية الانتفاضة/ اميليو لوسو، جوزيف عبد الله. ـ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، ١٩٨٤. ـ ٢١٦ ص.

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني: التطورات الاقتصادية الاخيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ـ جنيف: مجلس التجارة والتنمية، ١٩٨٨. ـ ٤٥ ص.

محجوب عمر
يوميات الانتفاضة/ محجوب عمر، اشرف راضي. ـ القاهرة: دار الفتى العربي، ١٩٨٨. ـ ٢ج

محمد سليمان (وآخرون)
الانتفاضة: حرب الاستقلال الفلسطيني. ـ نيقوسيا: مؤسسة بيسان، ١٩٨٨ ـ ٥٦٨ص.
٣٤٤

محمد علي اليوسفي
ابجدية الحجارة: دراسة نقدية في شعر الانتفاضة. ـ م.ت.ف. الاعلام الموحد، ١٩٨٩. ـ (سلسلة فلسطين الثورة)

معن بشور
بيروت من الحصار الى الانتفاضة. ـ بيروت: مؤسسة دار الكتاب الحديث، ١٩٨٤. ـ ١٣٣ ص.

منظمة التحرير الفلسطينية. الاعلام الموحد
الانتفاضة: خيار السلام العادل. ـ نيقوسيا: مؤسسة بيسان، ١٩٨٨. ـ ٣٤٤ ص. ـ (كتاب فلسطين الثورة، احداث ٥)

الانتفاضة: رافعة التضامن العربي. ـ نيقوسيا: مؤسسة بيسان، ١٩٨٨. ـ ٢٣٠ ص. ـ (كتاب فلسطين الثورة، احداث ٦)

منظمة التحرير الفلسطينية
الانتفاضة: الدم غلب السيف/ جواد البشيتي... (وآخرون). ـ نيقوسيا: مؤسسة بيسان، ١٩٨٨. ـ (كتاب فلسطين الثورة: احداث؛ ٢)

الانتفاضة اندلعت لتستمر، وتستمر لتنتصر/ م.ت.ف. الاعلام الموحد، جواد البشيتي. ـ نيقوسيا: مؤسسة بيسان، ١٩٨٨. ـ ٤٥٦ ص.

منظمة التحرير الفلسطينية. الاعلام الموحد
قرار الانتفاضة: فلسطين ستنتصر. ـ نيقوسيا: مؤسسة بيسان، ١٩٨٨. ـ ٥١١ ص. ـ (كتاب فلسطين الثورة، احداث ٨)

منظمة التحرير الفلسطينية. دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط
مذكرة حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ـ تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٩. ـ ٩٠ ص ـ مقدم الى دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦ (٢٢ ـ ٢٥/٢/١٩٨٩: تونس)

منظمة التحرير الفلسطينية
ندوة المثقفين العرب: الانتفاضة من الصمود الى المواجهة... (١٦ ـ ١٩/٤/١٩٨٩: تونس). ـ (تونس): م.ت.ف، ١٩٨٩

منظمة التحرير الفلسطينية. دائرة شؤون الوطن المحتل
يوميات الانتفاضة: الجزء الرابع من ١ ـ ٣١/٣/١٩٨٨. ـ عمان: م.ت.ف، ١٩٨٨. ـ ٣٣٧ ص.

يوميات الانتفاضة: الجزء الخامس من ١ ـ ٣٠/٤/١٩٨٨. ـ عمان: م.ت.ف، ١٩٨٨. ـ ٢١٤ ص.

ندوة حول تعزيز الانتفاضة. (٦ ـ ٧/٣/١٩٨٨: بغداد). ـ بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨

نديم عيسى
ملف «انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي المحتلة». ـ بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨. ـ ٢٨٩ ص.

نمر سرحان
ارشيف الفولكلور الفلسطيني: الجزء السادس: الانتفاضة في الفولكلور الفلسطيني. ـ عمان: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٨. ـ ج ٦، ٨٨ ص.

نواف عدوان (معد)
الحرب والانتفاضة: حول الحرب العراقية ـ الايرانية والانتفاضة الوطنية الفلسطينية. ـ بغداد: اتحاد اذاعات الدول العربية. المركز العربي لبحوث المستمعين والمشاهدين، ١٩٨٨. ـ ٢٥٤ ص.

يوسف صايغ (وآخرون)
الانتفاضة الفلسطينية: قراءة جديدة للقضية. ـ بيروت: النادي الثقافي العربي، ١٩٨٨. ـ ١٦٨ ص.

صدر حديثاً

من سلسلة دراسات صامد الاقتصادي

ـ العلاقات الاسرائيلية الافريقية	عادل الجادر
ـ الاتجاهات العامة في تطور الاقتصاد الاسرائيلي	د.سمير عبدالله، د.سمير البرغوثي
ـ المياه في فلسطين ـ بؤرة الصراع الدائم	ترجمة محمود برهوم ومحمد خروب
ـ الانتفاضة والرأي العام الامريكي	تاليف فؤاد مغربي، ترجمة محمود برهوم

سلسلة كتاب "صامد"

ـ المباني الكنعانية في فلسطين	نمر سرحان
ـ اسرائيل ومصلحة امريكا القومية	تشريل ايه روبنبيرغ ترجمة محمود برهوم وهنري مطر

تنويه

«صامد الاقتصادي» تفتح صفحاتها لموضوع الانتفاضة

ترحب مجلة «صامد الاقتصادي» بكافة المساهمات حول موضوع الانتفاضة الشعبية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. مؤكدة ان دراسة هذا الموضوع، وبكافة جوانبه، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يشكل واحداً من أبرز اهتماماتها.

وعليه، فان المجلة تعلن ان صفحات اعدادها القادمة ستظل مفتوحة لكافة الدراسات والابحاث والتقارير والمراجعات المتعلقة بهذا الموضوع. وهي تامل بمساهمة أكبر عدد من الباحثين في دراسة الانتفاضة الشعبية المجيدة بابعادها المختلفة.



- أبو علاء: جهودنا ستكرس لدعم الانتفاضة الشعبية
- وفد اقتصادي فلسطيني يجري محادثات مع الحكومة السويدية
- صامد تشارك في عدد من المعارض الدولية
- «عرب سات» تتخذ عدداً من القرارات لدعم النضال الفلسطيني



حوار..

بعد انتخابه عضواً في اللجنة المركزية لحركة "فتح" الأخ "أبو علاء" لمجلة "اليوم السابع":

جهودنا ستكرّس لدعم الإنتفاضة الشعبيّة

بين الثالث والتاسع من آب الماضي، عقد في العاصمة التونسية المؤتمر الخامس لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، والذي انتهى باصدار بيان تاريخي (ننشر نصه في مكان آخر من هذا العدد)، وبانتخاب لجنة مركزية للحركة ضمت عدداً من الوجوه القيادية الجديدة.

وقد شارك عدد من زملائنا في «صامد» ودائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في هذا المؤتمر التاريخي، وتم انتخاب الأخ «ابو علاء» المدير العام لمؤسسة «صامد» مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط عضواً في اللجنة المركزية لحركة «فتح». وبهذه المناسبة، أجرت مجلة «اليوم السابع» التي تصدر في باريس (العدد ٢٧٧/٢٨ آب ١٩٨٩) حواراً مع عدد من أعضاء القيادة الجديدة في الحركة، طرحت خلاله سؤالين:

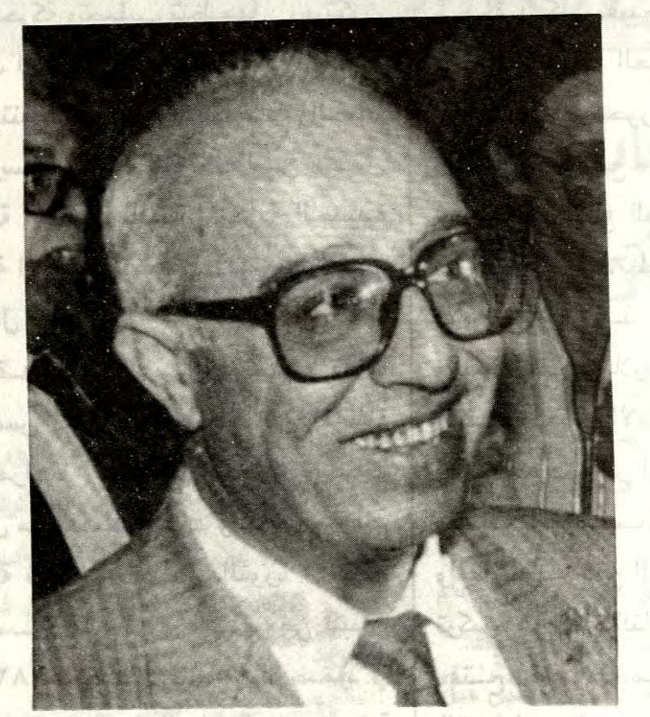
السؤال الأول: كعضو منتخب في قيادة «فتح». كيف تنظر الى دورك في اللجنة المركزية للحركة، وهل لديك مشاريع خاصة تعمل لتنفيذها؟

السؤال الثاني: كيف تقيم أعمال المؤتمر الخامس لحركة «فتح»، هل قدم جديداً عن المؤتمرات السابقة؟ هل حدث تطور في معالجة القضايا التنظيمية؟ هل كان القرار السياسي كافياً على مستوى المرحلة؟

وفيما يلي نص اجابة الأخ ابو علاء على السؤالين المطروحين:

السؤال الأول:

المرحلة التي انعقد فيها مؤتمر «فتح» الخامس، تعكس الدور الهام الذي ينتظر قيادتها الممثلة في لجنتها المركزية. ففي هذه المرحلة التاريخية تمضي الانتفاضة الشعبية الشاملة لشعبنا الفلسطيني، قوية، صاعدة متصاعدة. تدك اسوار الاحتلال وتوقع الارباك في صفوفه، والهزيمة في نفوسه، وفي المقابل كذلك يجري قدر كبير من التآمر على



ـ ابو علاء:
الانتفاضة تدك أسوار الاحتلال وتوقع الارباك في صفوفه

الانتفاضة بهدف اطفائها بمزيد من اعمال القمع والاضطهاد والسجن والاعتقال. والابعاد والتجويع، ومن خلال طرح المشاريع التصفوية كمشروع اسحق شامير.

مطلوب من حركة «فتح» بحكم موقعها القيادي الريادي في اطار العمل الفلسطيني مطلوب من لجنتها المركزية، ان تكرس كل جهودها وفي مختلف مجالات العمل الكفاحي ان تعمل على دعم الانتفاضة العظيمة وصمود شعبنا الباسل لضمان استمرارها وتصعيد وتائرها حتى جلاء الاحتلال الصهيوني وتحقيق الاهداف الوطنية في السيادة والاستقلال.. ومطلوب كذلك العمل لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وتصعيد الكفاح بكافة اشكاله وصولاً الى أرقى اشكال الدعم لانتفاضة شعبنا المباركة وصموده المقاوم، وتحقيق اهداف شعبنا.

ومطلوب من قيادة «فتح» كذلك العمل بكل الجهد لتطبيق وتنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمرها الخامس في المجالات التنظيمية والسياسية والعسكرية وغيرها، بما يعمل على تعزيز

دور الحركة وتصليب تنظيمها.. وستكون مهمات الاخوة جميعاً متكاملة وبانسجام كامل لتنفيذ البرامج والسياسات والخطط التي رسمها مؤتمر فتح الخامس، وحمل امانة التنفيذ للجنة المركزية الجديدة برئاسة الأخ ياسر عرفات (ابو عمار).

السؤال الثاني:

لقد جاءت اعمال مؤتمر «فتح» الخامس بعد تسع سنوات من المعاناة والمؤامرات، مرت فيها الحركة وتخطت مراحل من محطات الموت والتآمر، سجلت الحركة فيها مع فصائل الثورة الأخرى الانتصار على الغزو الصهيوني للبنان سنة ١٩٨٢ وسجلت فيها أعظم صمود في تاريخ المواجهة العربية الصهيونية امتدت لمدة ٨٨ يوماً، وانتصرت الحركة كذلك على مؤامرة الانشقاق الذي خطط لاستكمال اهداف الغزوة سنة ١٩٨٣ وتصفية الحركة وسلب ارادتها وقرارها، وواجهت الحركة بصمود شعبنا العظيم حرب المخيمات وحصارها، فسجلت صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة اعظم صمود في وجه أبشع وأقذر مؤامرة.. وانتصرت فتح بالوحدة الوطنية الفلسطينية واسقطت وإلى الأبد مؤامرات التقسيم والوصاية والتبعية والاحتواء.. وانتصرت فتح أخيراً بالانتفاضة العظيمة.

لقد كان تقييم اعمال «فتح» خلال هذه السنوات العجاف، وأوضاعها الداخلية هو محور اعمال المؤتمر العام الخامس «لفتح» توقف المؤتمر خلالها امام الاوضاع الداخلية للحركة ومدى قدرة اللوائح والانظمة على النهوض بهذه الاوضاع واتخذ القرارات والاجراءات والتعديلات اللازمة لذلك، بما في ذلك اضافة بعض الاطر وتطوير العديد من الصلاحيات لأطر الرقابة العامة، وزيادة فاعلية المؤسسات والاجهزة الحركية.

وامتاز مؤتمر فتح الخامس بذلك من خلال تركيزه على هذه الناحية، كما امتاز مؤتمر «فتح» بتعامله مع الانتفاضة واصدار القرارات والتوصيات التي تضعها في المركز الاول من الاهتمام الفتحاوي.

وسجل مؤتمر «فتح» الخامس، ارقى اشكال الديمقراطية من خلال ما اتسمت به المناقشات من ديمقراطية تميزت بالصراحة والوضوح في تشخيص الاخطاء لتفاديها والايجابيات لتعزيزها وتطورها. وتم اختيار اللجنة المركزية والمجلس الثوري جميعا اختياراً ديمقراطياً حقيقياً وبالاقتراع السري. فسجلت «فتح» في مؤتمرها هذا نقلة نوعية جديدة في العمل الفلسطيني في كافة المجالات.

محادثات اقتصادية رسمية بين حكومة السويد ومنظمة التحرير الفلسطينية

بدعوة رسمية من حكومة السويد، توجه الى ستوكهولم بتاريخ ٢٥/٤/١٩٨٩ وفد فلسطيني رسمي برئاسة:

الاخ احمد ابو علاء ـ مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط.

وكان الاخ ابو علاء قد استقبل قبل ذلك في مقر دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في تونس، الوفد السويدي الرسمي برئاسة سكرتير الدولة للشؤون الخارجية الذي قام بزيارة رسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث تم البحث في ترتيبات الزيارة الرسمية التي وجهتها حكومة السويد للوفد الاقتصادي الفلسطيني من اجل البحث في العلاقات الثنائية وسبل تقديم الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد ضم الوفد الاقتصادي الفلسطيني الى السويد في عضويته، الاخوة:

هايل الفاهوم ـ مدير دائرة اوروبا في الدائرة السياسية، د. محمد ابو كوش، د. ماهر الكرد من الدائرة الاقتصادية، د. اوجين مخلوف ـ ممثل م.ت.ف في السويد.

وقد اجرى الوفد محادثات رسمية مع الحكومة السويدية ممثلة بالسادة:

السيد ستن اندرسون ـ وزير خارجية السويد.

السيد بيير شوريه ـ النائب الاول لوزير الخارجية.

ونائب الوزير للشؤون السياسية ورئيس دائرة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في وزارة الخارجية.

السيد نبجت سيق سودبرج سكرتير الدولة لشؤون التعاون التجاري الخارجي.

كما اجرى الجانبان الفلسطيني والسويدي محادثات رسمية ايضا في مقر

وزارة التجارة الخارجية ووزارة التعاون الدولي، حيث تم خلالها البحث في التطورات السياسية التي تمر بها منطقة الشرق الاوسط وتطورات القضية الفلسطينية ومبادرة السلام الفلسطينية.

كما تناولت المباحثات الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وسبل دعم صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة سياسات القمع والخنق والاضطهاد التي تمارسها سلطات الاحتلال الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته الاقتصادية. وقد تناول الجانبان البحث في سبل دعم الصادرات الفلسطينية الى الاسواق السويدية والدول الاسكندنافية، وكذلك استشراف العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - السويدية.

اضافة الى ذلك، فقد اجرى الوفد الفلسطيني محادثات ولقاءات موسعة مع السيد امين عام مؤسسة «السيدا» - الوكالة السويدية للتنمية الدولية، ومع عدد من رؤساء وممثلي المنظمات السويدية غير الحكومية، وذلك للبحث في اوجه دعم وتطوير المؤسسات الفلسطينية داخل الوطن المحتل ووضع برامج انمائية في مجالات الصحة والاغذية والزراعة والصناعة والتعليم والتأهيل المهني، وسبل دعم الصادرات الفلسطينية الى الاسواق السويدية.

لقاء فلسطيني - ألماني اتحادي

عقد في منزل سفير المانيا الاتحادية في تونس لقاء رسمي فلسطيني - الماني. وقد ترأس الوفد الفلسطيني لهذا الاجتماع الاخ احمد ابو علاء مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط وضم في عضويته الاخوين هايل الفاهوم والدكتور ماهر الكرد. أما عن الجانب الالماني فقد ترأس الوفد السيد هانس كلاين وزير التعاون الدولي في جمهورية المانيا الاتحادية، وضم في عضويته الدكتور فيدلر مدير عام وزارة الخارجية والسيد سفير المانيا لدى تونس.

وقد ناقش الجانبان، خلال هذا اللقاء، العلاقات الثنائية الفلسطينية - الالمانية، وموقف المانيا والمجموعة الاوروبية من مبادرة السلام الفلسطينية، كما تم البحث في سبل واشكال الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني في الوطن المحتل.

وفد رسمي نمساوي يزور دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط

بعد لقائه بالأخ/ ابو عمار رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية والأخ/ أبو اللطيف رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، قام الوفد الرسمي النمساوي برئاسة الدكتور توماس كليستل السكرتير العام للشؤون الخارجية لوزارة الخارجية النمساوية، بزيارة دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط حيث استقبله الأخ/ ابو علاء مدير عام الدائرة.

وقد جرى في اللقاء الذي عقد في الاول من نيسان الماضي استعراض الاوضاع الحالية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة ما افرزته الانتفاضة المجيدة لشعبنا في الداخل على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتم البحث كذلك في سبل وأشكال الدعم المتاحة لمساعدة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة.

وقد حضر اللقاء عن الجانب النمساوي السادة/ الدكتور نوربرت برامبورغر رئيس دائرة افريقيا وآسيا والشرق الاوسط والدول العربية في وزارة الخارجية النمساوية، والدكتور كريستيان بورسل المستشار في وزارة الخارجية النمساوية، والدكتور هانس باش سفير النمسا لدى تونس وفلسطين، والدكتور فرانتس يوسف كوفليتس السكرتير الاول في السفارة النمساوية في تونس.

وعن الجانب الفلسطيني شارك كل من الاخوة الدكتور سامي مسلم مدير مكتب الأخ القائد العام، والأخ/ هايل الفاهوم مدير دائرة أوروبا الغربية في الدائرة السياسية، والاخ/ داود بركات سفير دولة فلسطين في النمسا، والدكتور ماهر الكرد مدير ادارة التخطيط في الدائرة الاقتصادية، والأخ/ جان قبنجي من ادارة العلاقات الدولية في دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط.

اجتماع مشترك بين دائرة الاقتصادية .. والمنظمة العربية للتنمية الصناعية من أجل: دعم الصناعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة

عقد في مقر دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٩ اجتماع مشترك بين دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط برئاسة الاخ احمد ابو علاء المدير العام للدائرة ووفد المنظمة العربية للتنمية الصناعية برئاسة معالي السيد حاتم عبد الرشيد المدير العام للمنظمة، تم فيه استعراض العلاقات القائمة بين الطرفين وسبل دعمها وتطويرها. وقد شارك في الاجتماع من جانب دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط، الاخوة:

د. جواد ناجي، مدير ادارة الدراسات والبحوث

د. محمد النحال، مدير ادارة العلاقات العربية والاسلامية.

د. ماهر الكرد، مدير ادارة التخطيط.

وعن جانب المنظمة العربية للتنمية الصناعية:

الاستاذ محمد سعيد علي، المدير العام المساعد.

وفي بداية الاجتماع رحب الاخ ابو علاء بمعالي السيد حاتم عبد الرشيد ووفد المنظمة العربية للتنمية الصناعية، وشكره وكافة الاخوة العاملين في المنظمة العربية للتنمية الصناعية على جهودهم الخيرة التي بذلوها خلال المرحلة السابقة في دعم القطاع الصناعي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، مما كان له أعظم الاثر في دعم صمود الشعب الفلسطيني.

وخلال الاجتماع تم بحث ومناقشة المواضيع التالية:

١ - تنفيذ برنامج دعم الصناعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة لعام ١٩٨٩ ومساهمة المنظمة العربية للتنمية الصناعية في اعداد دراسة «الاستراتيجيات البديلة للتنمية» التي تقوم بتنفيذها منظمة الاونكتاد بالتعاون مع الدائرة الاقتصادية.

٢ - قرار المجلس الوزاري للمنظمة العربية للتنمية الصناعية في دورته التاسعة بتخصيص مبلغ مائة وخمسين الف دولار كمساهمة في تنفيذ المشاريع الواردة في الاتفاقية الموقعة بين دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط والبرنامج الانمائي للامم المتحدة (U N D P).

٣ - المؤتمر التضامني مع الصناعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

٤ - مؤتمر التنمية الصناعية العربية السابع المزمع عقده في تونس خلال شهر اكتوبر ١٩٨٩ والمعرض الصناعي العربي.

٥ - اولويات دعم الصناعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ضمن مشروع برنامج عمل المنظمة للاعوام ١٩٩٠ - ١٩٩١.

مؤتمرات ندوات اجتماعات

صامد samed

مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات

عقد مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية اجتماعا له في مدينة نيس الفرنسية خلال الفترة من ٢٣/٥ - ٢٩/٦/٨٩. وقد مثل دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط لهذا الاجتماع الدكتور نبهان عثمان.

ومن الجدير بالذكر ان هذا المؤتمر يعقد اجتماعا له كل خمس سنوات وبمشاركة الدول الاعضاء البالغ عددها ١٦٦ دولة.

وقد ناقش المؤتمرون العديد من القضايا المتعلقة بالسياسة العامة للاتحاد والتقارير المقدمة من قبل المجلس الاداري واللجان الاستشارية الدائمة للاتحاد.

وبعد نقاش مستفيض لجدول اعمال المؤتمر، اتخذت الجمعية العمومية للاتحاد، وباغلبية الاعضاء، القرارات التالية:

١ - استحداث هيئة جديدة للتعاون الفني تأخذ على عاتقها وضع برامج دعم

ومساعدة الدول النامية في مجال الاتصالات.

٢ ـ ادراج اللغة العربية، الروسية والصينية في دستور الاتحاد كلغات عمل رسمية.

٣ ـ زيادة ميزانية الاتحاد الى ١٢٠ مليون فرنك سويسري بدلا من ١٠٧ مليون.

٤ ـ عقد المؤتمر الاستثنائي لمفوضي الاتحاد في مدة اقصاها عام ٩٣/٩٤ في طوكيو.

٥ ـ ادانة اسرائيل وممارساتها القمعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

المؤتمر يدين الممارسات الاسرائيلية:

تقدمت ٢٩ دولة اسيوية وافريقية بمشروع قرار لادانة اسرائيل، حيث ادرج المشروع على جدول اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد الذي عقد بتاريخ ٢٠/٦/١٩٨٩.

وقام بعرض هذا المشروع على الجمعية العمومية للاتحاد رئيس الوفد السعودي، الذي تحدث باسم الدول الموقعة على المشروع وبصفته رئيس المجموعة العربية، التي كانت قد تبنت هذا المشروع في اجتماع الاتحاد العربي للاتصالات الذي عقد في بغداد.

وبالرغم من المعارضة التي جوبه بها مشروع القرار من قبل دول السوق الاوروبية والولايات المتحدة التي تصدر وفدها حملة المعارضة، مهاجماً المشروع ومتحدياً، وبالعنجهية المعهودة، بأن الادارة الاميركية لن تسمح باقرار المشروع، فقد استطاعت المجموعة العربية وبمساندة الدول الصديقة كالاتحاد السوفياتي وكوبا والهند من انجاح المشروع باغلبية ٦١ صوتا ومعارضة ٣٦ وامتناع ٢٥ عضوا من اصل ١٢٢ دولة يحق لها التصويت.

الإتحاد الدولي للاتصالات يدين الممارسات الإسرائيلية

فيما يلي نص القرار:

الأخذ بالاعتبار

المبادىء الاساسية لميثاق الاتحاد الدولي للاتصالات الهاتفية (نيروبي ١٩٨٢) المقصود بها تقوية السلام والأمن في العالم من اجل تطوير التعاون الدولي وللوصول الى تفاهم افضل بين الشعوب.

القرار رقم ٤٨ لميثاق الاتحاد الدولي للاتصالات الهاتفية (نيروبي ١٩٨٢) المتعلق باسرائيل ومساعدة لبنان.

القرار رقم ٦٠٧، ١٩٨٨ الصادر عن مجلس الامن فيما يتعلق بسياسة ابعاد الفلسطينيين عن اراضيهم.

التوصية رقم ١ المتعلقة بالتوزيع الغير مفيد للانباء.

ملاحظة:

اسرائيل رفضت قبول تطبيق القرارات العديدة ذات العلاقة الصادرة عن مجلس الامن الدولي والجمعية العامة.

الانزعاج من:

ممارسات اسرائيل القمعية ضد انتفاضة الشعب الفلسطيني وضد المدنيين العرب في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الأخرى.

الاقتناع ان:

هذه الممارسات تشكل خرقاً واضحاً لمبادىء القانون الدولي ولحقوق الانسان وأيضاً مبادىء البند الرابع لمعاهدة ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين خلال الحرب.

القلق من:

الحقيقة المتمثلة في قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلي وعن قصد وبشكل متكرر بقطع وسائل الاتصالات الرابطة بين الفلسطينيين وبين الاراضي العربية المحتلة الاخرى، وهذا يشكل خرقاً لمبادىء البنود ١٨ و ٢٥ من معاهدة الاتصالات الهاتفية.

يدين بشدة:

خرق اسرائيل المستمر للقانون الدولي، ممارساتها القمعية ضد الفلسطينيين ورفض اسرائيل الاعتراف بحقوقها الاساسية.

وندين العزل الذي تفرضه اسرائيل على الاراضي الفلسطينية المحتلة وكذلك الاراضي العربية المحتلة الاخرى، عن العالم الخارجي وكذلك تقييدها لحرية انتقال الاخبار.

يقرر العمل على:

الاخذ بالاعتبار ضمان واحتياجات الاراضي الفلسطينية المحتلة المتعلقة باستخدام موجات التزود والساتلايات (الاقمار الصناعية للاتصالات).

توصيات:

انشاء لجنة من بين اعضائها للتأكد من احترام اسرائيل لحرية الاتصالات ولكتابة تقرير حول الانتهاكات الاسرائيلية الثابتة بمنع الفلسطينيين من استخدام الاتصالات الهاتفية بحرية.

توصية للسكرتير العام بايجاد الوسائل الملائمة لتقديم دعم تقني ومساعدة لفائدة الشعب الفلسطيني من اجل تحسين الاتصالات في الاراضي المحتلة.

يوصي رئيس المؤتمر لتقديم هذه التوصيات الى الامين العام للامم المتحدة.

الوفد الفلسطيني يلتقي السكرتير العام للاتحاد

بعد صدور القرار، اجتمع الوفد الفلسطيني الى المؤتمر مع السكرتير العام الجديد للاتحاد، لتنسيق الجهود في مجال تنفيذ القرار، وخاصة البند الذي ينص على ارسال لجنة لتقصي الحقائق والبنود الاخرى التي تنص على تقديم الدعم الفني والتقني في مجال الاتصالات وضمان احتياجات الاراضي الفلسطينية المحتلة المتعلقة باستخدام موجات التردد والساتلايت (الاقمار الصناعية للاتصالات).

وقد تم الاتفاق مع السكرتير العام للاتحاد، ان يبدأ باعداد مقترحات برنامج الدعم المخصص للشعب الفلسطيني في شهر تشرين الثاني من هذا العام، عند تسلمه لمهام عمله، كما جرى البحث حول سبل التنسيق مع الدائرة الاقتصادية بمنظمة التحرير الفلسطينية بهدف تنفيذ هذا البرنامج وبما يخدم السياسات والاهداف العامة للاتحاد.

إجتماع اللجنة الفنية الإستشارية للسكن

عقدت اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للسكن اجتماعها الثالث عشر بمقر جامعة الدول العربية في تونس بتاريخ ٢٧/٣/٨٩، وقد مثل الاخ الدكتور ابراهيم الجندي دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير الفلسطينية هذه الاجتماعات.

وقد ناقش المجتمعون جدول اعمال اللجنة المؤلف من البنود التالية:

١ ـ ملأحظات الدول العربية عن القسم الاول من المواصفات العامة لتنفيذ المباني، المعد من قبل المملكة العربية السعودية.

٢ ـ دراسة نتائج وتوصيات الندوة العلمية حول تمويل السكن الاجتماعي ودور البناء الذاتي في انجاح هذا النوع من السكن.

٣ ـ اختيار الملصق الموحد الخاص باليوم العربي للاسكان على ضوء ما يتم اقتراحه من قبل الوفود الاعضاء.

٤ ـ تحديد الاطار الفني لندوة السكن السنوي عقدها عام ١٩٩٠، حول دور التخطيط والتصميم في خفض كلفة المشاريع السكنية.

٥ ـ ابداء الرأي حول دراسة حصر الكفاءات والخبرات الهندسية العربية.

ندوة إدارة وصيانة التجمعات السكنيّة

شاركت دولة فلسطين في ندوة ادارة وصيانة المجمعات السكنية التي عقدت في عمان خلال الفترة ١٢ ـ ١٤/٩/١٩٨٩ بناء على قرار مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في دور انعقاده السابع بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية بتونس خلال الفترة ٥ ـ ٦/١٠/١٩٨٨، وذلك تحت اشراف الامانة الفنية للمجلس ووزارة الاشغال العامة والاسكان/ مؤسسة الاسكان في المملكة الاردنية الهاشمية. وقد شاركت في هذه الندوة عشر دول عربية بالاضافة الى الجامعة العربية ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية. وقد ناقش المنتدون على مدى ثلاثة ايام متواصلة سبعة عشر بحثاً مقدماً من مختلف الجهات المشاركة في الندوة، شملت مختلف جوانب ادارة وصيانة المجمعات السكنية، سواء ما يتعلق منها بالتجارب القطرية العربية او فيما يخص الجوانب الفنية في الموضوع، وأهمها الملكية المشتركة والصيانة، التعاونيات وادارة المجمعات السكنية، تنمية الوعي التقني للمجتمع بخدمات الصيانة، تهذيب وتجديد السكن العشوائي او المتدهور، التنظيم القانوني لادارة المجمعات السكنية، دور التصميم في عملية الصيانة وخفض كلفة صيانة المجمعات السكنية.

مثل دولة فلسطين في هذه الندوة الدكتور يوسف عبد الحق رئيس ادارة الاسكان والبيئة في الدائرة الاقتصادية بمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث قدم للندوة عرضاً وافياً عن مشكلة تدهور وتآكل المباني الدينية والاثرية والتاريخية وكذلك التجمعات السكنية في الاحياء العتيقة من المدن الفلسطينية المحتلة، الامر الذي يتيح لسلطات الاحتلال الاسرائيلي وتحت ذريعة الحفاظ على حياة السكان، العمل على هدم وتخريب هذه المباني والتجمعات السكنية، وذلك كما حدث في القدس القديمة والحرم الابراهيمي الشريف وحي القصبة في نابلس وجامع حسن بك في يافا، وكان هدف السلطات الاسرائيلية وما زال، من هذا التخريب المقصود احداث تغييرات هيكلية حضارية وديمغرافية واجتماعية في البنيان الاساسي للشعب الفلسطيني ووصولا الى طمس اثار وجوده ومعالم هويته الحضارية.

وقد توصلت الندوة في ختام اعمالها الى عدة توصيات تركزت على ضرورة اصدار دستور وكود عربي موحد للبناء والزام المصممين بتضمين تصاميمهم دراسة وافية عن الصيانة وتكاليفها ودعم مراكز البحوث والبناء واصدار التشريعات المناسبة لتنظيم الاشراف على التجمعات السكانية وتحديد المسؤولية بين المالك والساكن وادارة التجمع والسلطة المحلية عن اعمال الصيانة.

كما افردت الندوة توصية خاصة بفلسطين تنص على دعوة الامانة العامة للقيام بدراسة فنية واقتصادية لصيانة المباني الدينية والاثرية والتاريخية والاحياء العتيقة في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي

عقدت لجنة المتابعة التابعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بمنظمة المؤتمر الاسلامي اجتماعها الخامس في مدينة استانبول خلال الفترة من ٢٣ ـ ١٩٨٩/٥/٢٥. وقد شاركت دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في هذا الاجتماع بوفدها المؤلف من الاخوين د. محمد النحال ومصطفى احمد.

وقد افتتح الاجتماع وزير الدولة التركي، رئيس لجنة المتابعة، الذي القى كلمة مرحبا بالمشاركين ومشيرا الى الانجازات التي تحققت حتى الان، وخاصة مساهمة لجنة المتابعة، في وضع استراتيجية اللجنة الدائمة وفي تنظيم اعمالها. كما تليت في الاجتماع رسالة كنعان افرين ورسالة رئيس الوزراء التركي الموجهة الى الاجتماع.

وقد القت في الاجتماع وفود كل من فلسطين، السعودية، الاردن، الكويت، غينيا والباكستان كلمات حول اجتماع ودور لجنة المتابعة.

وفي كلمته اعرب رئيس الوفد الفلسطيني عن شكره للحكومة والشعب التركي على حسن الاستقبال والاعداد لاجتماعات اللجنة، كما القى الضوء على مساهمات لجنة المتابعة والمهام الملقاة على عاتقها. وقد تطرق رئيس الوفد الفلسطيني في كلمته الى انتفاضة الشعب الفلسطيني والحصار الذي يتعرض له وسبل دعم صمود مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية.

ندوة

"ظاهرة التسرب من التعليم الابتدائي"

بدعوة من الامانة العامة لجامعة الدول العربية ـ الادارة الاجتماعية، وبالتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الالكسو»، عقد في مقر الاخيرة في تونس، خلال الفترة من ٢٠ ـ ١٩٨٩/٣/٣٠، ندوة بعنوان «ظاهرة التسرب من التعليم الابتدائي في الوطن العربي». ومثل دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط لهذه الندوة الدكتور ابراهيم الجندي.

وقد شارك في هذه الندوة، الى جانب مندوبي الدول العربية، العديد من الخبراء الذين تقدموا بابحاث واوراق عمل هامة.

وفي ختام الندوة صدرت جملة من التوصيات الهادفة الى الحد من تسرب الاطفال من المدارس وحمايتهم من الانحراف.

وانطلاقا من قناعة المشاركين في هذه الندوة من ان ظاهرة التسرب من التعليم لها سمة مميزة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في ظل الانتفاضة، هذه السمة المتمثلة باغلاق المدارس والمؤسسات التعليمية اغلاقا قسرياً، بحيث يعتبر معها جميع طلاب هذه المدارس مسربين من مدارسهم. انطلاقا من ذلك فقد اتخذت الندوة التوصيات الخاصة التالية:

١ ـ توجيه نداء عاجل من الالسكو الى المنظمات الدولية: اليونيسيف، اليونيسكو ورابطة حقوق الانسان لممارسة الضغط على سلطات الاحتلال الاسرائيلي من اجل فتح المدارس ووقف القمع وحصار المؤسسات التعليمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

٢ ـ دعوة الالكسو، بصفتها الجهة المختصة، لعقد ندوة عن الاوضاع التعليمية في الاراضي المحتلة، يدعى لها نخبة من الخبراء العرب ، وبالتنسيق مع دائرة التربية والتعليم في م.ت.ف.

٣ ـ مطالبة محطات الاذاعة والتلفزيون العربية بتكثيف بثها التعليمي الموجه الى الاراضي المحتلة لتعويض الطلاب الفلسطينيين، بصورة مؤقتة، عن اغلاق مدارسهم.



"صامد" تحوز على الميدالية الذهبية لمعرض "بلوفديف" الدولي




ممثلة لدولة فلسطين، شاركت مؤسسة صامد في معرض بلوفديف الدولي الذي اقيم في بلغاريا.

وقد كانت معروضات «صامد» من صناعات يدوية وتراثية، محط انظار واعجاب الجمهور والجهة المشرفة على المعرض والتي عبرت عن تقديرها لهذه المعروضات بمنح مؤسسة «صامد» الميدالية الذهبية لعام ١٩٨٩ للجودة في صناعة الصدفيات، وميدالية ذهبية اخرى لدقة واتقان اعمال الحفر على الخشب، كما منحت «صامد» دبلومين بذلك.

المعرض الدولي في تنزانيا

قام رئيس تانزانيا علي حسن سويني، يرافقه عدد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين بافتتاح جناح فلسطين في المعرض الدولي الذي اقيم على ارض عاصمة تانزانيا.

وقد مثلت دولة فلسطين في هذا المعرض، مؤسسة «صامد»، حيث قدمت للجمهور مجموعة من الصناعات اليدوية واشغال التطريز والاعمال الخشبية.

وقد نالت هذه المعروضات استحسان المسؤولين والزوار للمعرض.

معرض التراث الفلسطيني في بوخارست



ـ جانب من المعروضات الفلسطينية في بوخارست

احياء للذكرى الثالثة عشرة ليوم الارض، اقامت مؤسسة صامد معرضا للتراث الفلسطيني في صالة معهد الهندسة المعمارية في مدينة بوخارست عاصمة رومانيا.

وقد ضم المعرض مجموعة مميزة من الاثواب الفلسطينية المطرزة واشغال الابرة واعمال صدفية بالاضافة الى منحوتات خشبية ومجموعة مختلفة من الاعمال اليدوية. وقد حظيت المعروضات باعجاب الزائرين.

معرض الزراعة والفنون التقليدية في غينيا



RE DE FORECARIAH

Diplôme de Participation

est décerné à LA SOCIETE SAMED

rillante participation à la FOIRE AGRICOLE tenue à Forécariah du 3 Avril 1989

dans le cadre des Festivités de l'An V de la 2ème République, un diplôme de partic

(شهادة مشاركة)

لقد منحنا مؤسسة «صامد» هذه الشهادة لمشاركتها البارزة في معرض الزراعة الذي اقيم بفوركاريا من ٣/٤/١٩٨٩ الى ٨/٤/١٩٨٩ بمناسبة العيد الخامس للجمهورية الثانية.

المحافظ: النقيب كاراموكو كامارا — وزير الزراعة والموارد الحيوانية ـ الرئيس الشرفي حسني فوفانا

ـ دبلوم لـ«صامد» من معرض الزراعة الغيني

شاركت مؤسسة «صامد» في معرض الزراعة والفنون الذي اقيم في محافظة فوركاريا الغينية بمناسبة العيد الخامس لاستلام الجيش الوطني السلطة في دولة غينيا.

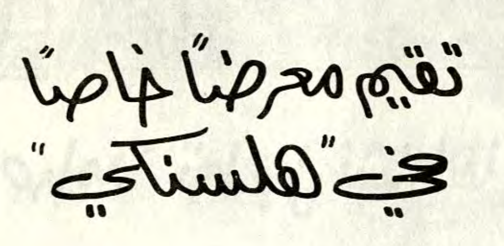
وقد حظيت معروضات «صامد» المشاركة في هذا المعرض باعجاب الحضور وتقدير الجهات المشرفة على المعرض.

وقد تلقى الاخ «ابو علاء» مدير عام مؤسسة صامد رسالة من السيد كاراموكو كامارا محافظ فوركاريا جاء فيها:

«تقديرا لمشاركتكم البارزة في معرض الزراعة والفنون التقليدية الذي انعقد في محافظة فوركاريا بمناسبة العيد الخامس لاستلام الجيش الوطني السلطة في دولة غينيا.

ارجو ان تتقبلوا هذه الشهادة الفخرية من طرف وزير الزراعة والموارد الحيوانية والرئيس الشرفي لهذه الاحتفالات».

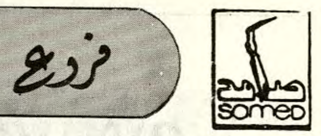






ـ التراث الفلسطيني كان حاضرا في هلسنكي

أقامت مؤسسة صامد في النصف الاول من شهر تموز، وعلى أرض هلسنكي بفلندا، معرضاً خاصاً حضره العديد من اعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى فنلندا، بالاضافة الى الجمهور الفنلندي وابناء الجالية العربية في هلسنكي. حيث كان المعرض مثار اهتمام الزوار الذين ابدوا اعجابهم بالمستوى الفني الرفيع الذي امتازت به المعروضات.



«صامد» تواصل نشاطها التجاري في أبوظبي

تواصل مؤسسة «صامد» عبر مركزها في «ابوظبي» والذي حصل على ترخيص رسمي خاص من بلدية ابوظبي، ممارسة نشاطها التجاري الهادف الى ترويج انتاج المؤسسة والمساهمة بتسويق المنتجات الزراعية والصناعية والزراعية للاراضي الفلسطينية المحتلة في اسواق دولة الامارات العربية المتحدة.

وتستأنف نشاطها في بغداد

بعد صدور موافقة وزارة التجارة العراقية، استأنف المركز التجاري الفلسطيني، الذي تديره مؤسسة «صامد» نشاطه المعتاد في الجمهورية العراقية.

وتوسّع مشروعها في غينيا كوناكري

بناء على توجيهات الاخ ابو علاء المدير العام للمؤسسة، فقد بدأ العمل بتوسيع مشروع تربية الدواجن في غينيا كوناكري، وهو احد المشاريع الزراعية التي اقامتها المؤسسة في القارة الافريقية.

ومن الجدير بالذكر ان هذه التوسعات ستتيح النهوض بالطاقة الانتاجية للمشروع ليغطي نحو ٦٠٪ من حاجة غينيا كوناكري من مادة البيض، الامر الذي يعني توفير هذه المادة للسوق المحلية عوضا عن استيرادها من الخارج.

اضافة الى ذلك، فإن هذا المشروع يسهم بتدريب العمال الفنيين الغينيين على الزراعة الآلية بشكل عام، واستخدام السبل الفنية الحديثة لتربية الدواجن بشكل خاص.

المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية - عرب سات

عقد مجلس ادارة المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية «عرب سات» دورته الحادية والخمسين في مدينة مسقط بسلطنة عمان في الاول من نيسان ١٩٨٩.

وفي نهاية الاجتماعات اتخذ المجلس عدة قرارات لدعم نضال الشعب الفلسطيني، كان من ابرزها:

١ ـ توجيه تحية اكبار واعزاز واجلال الى الشعب العربي الفلسطيني في الذكرى الثالثة عشرة ليوم الارض على نضاله واستمرار انتفاضته في فلسطين.

٢ ـ مناشدة الادارات الاعضاء لتنسيق جهودها في اعمال مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات المقرر عقده في نيس بفرنسا في شهر ايار ١٩٨٩ والوقوف خلف مسعى قبول دولة فلسطين في عضوية الاتحاد.

٣ ـ تخصيص مبلغ يعادل متوسط عائدات التشغيل التجاري للشبكة الفضائية العربية ليوم واحد من الايرادات المحصلة في نهاية عام ١٩٨٩ وتحويل المبلغ الى صندوق الانتفاضة في تونس.

يوم عمل تطوعي تضامناً مع الشعب الفلسطيني

قامت شبيبة غينيا بيساو وطلائع الكومسيمول السوفياتي العاملة في القطاعات المختلفة، وشبيبة المانيا الديمقراطية والشبيبة الكوبية وشبيبة كوريا الديمقراطية، بتنظيم يوم عمل تطوعي، تضامنا مع نضال الشعب الفلسطيني وذلك في مشروع التضامن ـ بيساو ـ التابع لمؤسسة «صامد».

وقد حضر وشارك في اليوم التطوعي سفيرا فلسطين والاتحاد السوفياتي في غينيا بيساو.



غرفة تجارة البحرين تدعو الى تشجيع المنتجات الفلسطينية

دعت غرفة تجارة وصناعة البحرين المستوردين البحرانيين الى تشجيع المنتوجات الفلسطينية، وخاصة عبر دعم استيراد زيت الزيتون من الاراضي الفلسطينية المحتلة. جاء ذلك في التعميم الذي اصدره السيد جاسم محمد الشتى مدير عام غرفة تجارة وصناعة البحرين.

ومن الجدير بالذكر على هذا الصعيد ان مؤسسة «صامد» اسهمت حتى الان في تصدير ٣٠ الف صفيحة من زيت الزيتون الفلسطيني الى اسواق الشارقة والكويت وقطر.

al_iktisadi



(SAMED ECONOMIST)

VOL 11. NO 78. Oct. Nov. Dec. 1989

Economic. Social & Labour Affairs.
Published quarterly by:
Palastine Martyrs Works Society.

"SAMED"

83 AVENUE YOUGHOURTA
MUTUELL - VLLE
TUNIS